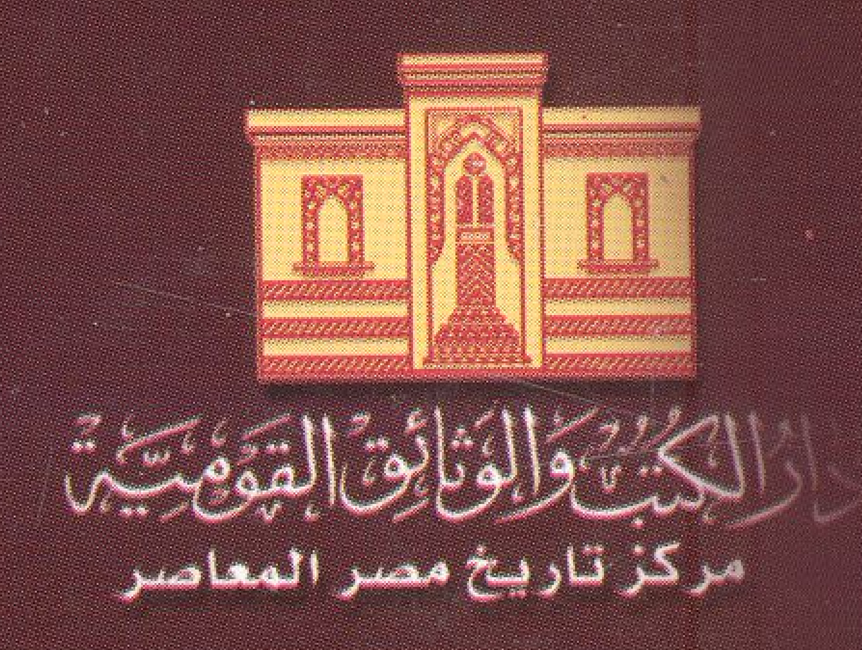
مصر الحديثة



دورية سنوية محكمة تعنى بتاريخ مصر الحديث والمعاصر



العدد السادس

٢٠٠٧

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

مصر الحديثة

دورية سنوية محكمة تعنى بتاريخ

مصر الحديث والمعاصر



مركز تاريخ مصر المعاصر

مصر الحديثة

دورية سنوية محكمة تعنى بتاريخ مصر الحديث والمعاصر

العدد السادس

يناير ٢٠٠٧

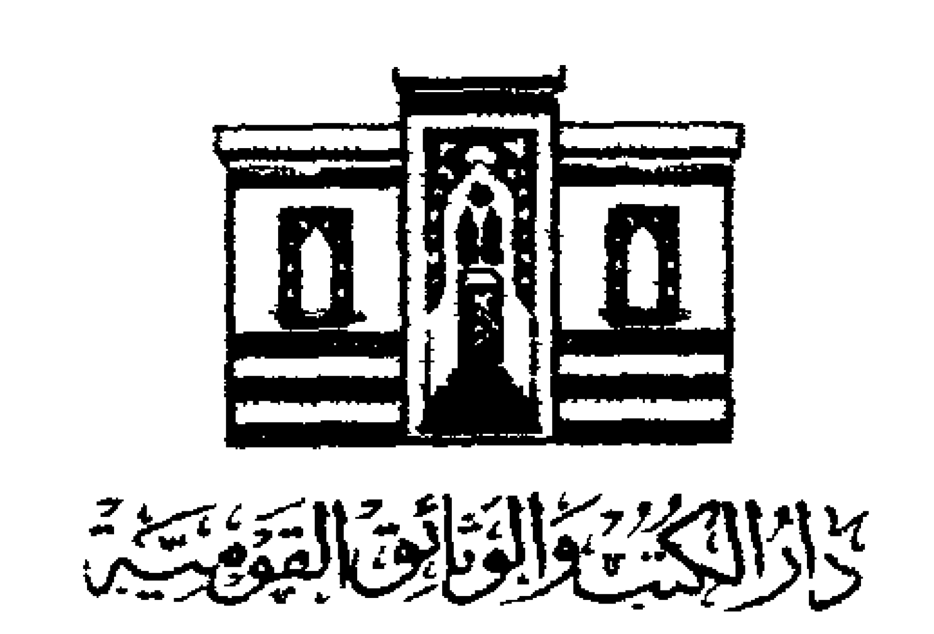
الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صابر عرب

مجلة مصر الحديثة: دورية سنوية محكمة تعنى بتاريخ
مصر الحديث والمعاصر / مركز تاريخ مصر
المعاصر . ـ س ٦، ع ٦ (يناير ٢٠٠٧)
. ـ القاهرة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠٠٢ -
مج ؛ ٢٤سم.
سنوية.

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٢/١٢١١١



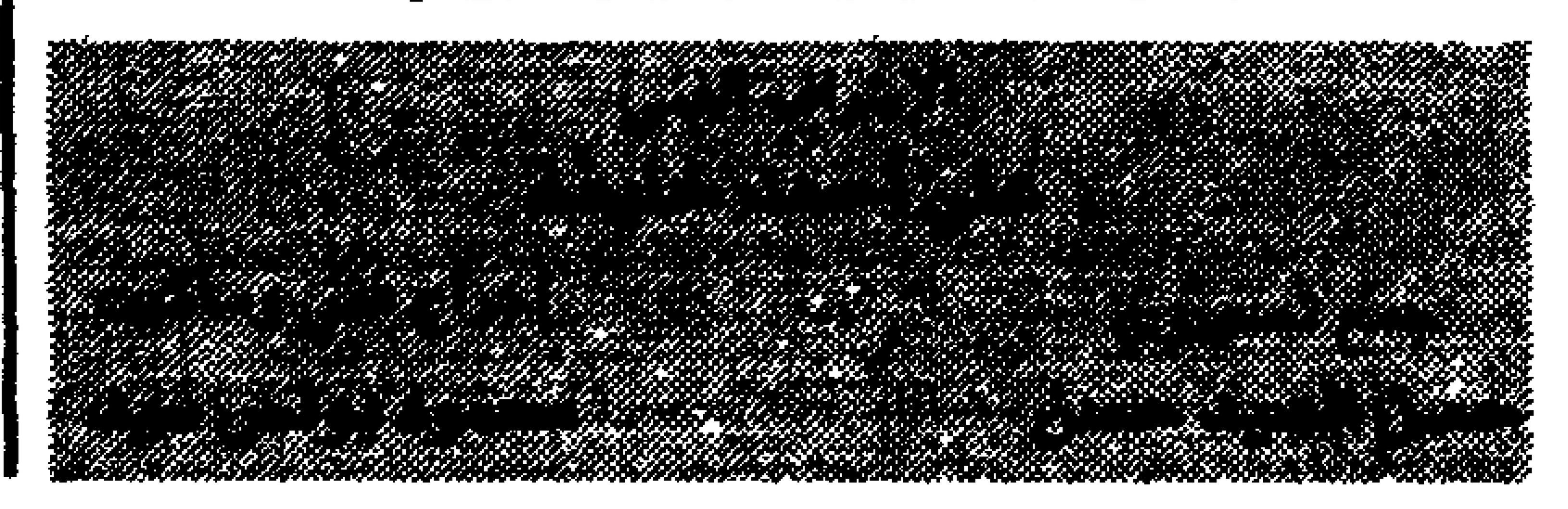
مصر الحديثة

دورية سنوية محكمة

تصدر عن مركز تاريخ مصر المعاصر

بالهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

الآراء الواردة فى المجلة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة



توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى

رئيس التحرير

أ.د.جمال زكريا قاسم

على عنوان الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

مركز تاريخ مصر المعاصر

كورنيش النيل - رملة بولاق - القاهرة

جمهورية مصر العربية

e-mail:centers@darelkotob.org

المحتويات

الصفحة

مقالات وبحوث باللغة الإنجليزية

P.

كلمة التحرير

بصدور هذا العدد من مجلة مصر الحديثة يمكن القول إن المجلة وصلت إلى حالة من الاستقرار بعد أن حرصنا على الانتظام فى موعد صدورها فى مطلع كل عام ميلادى جديد . وها هى تستقبل عامها السابع ومصر تمضى قدما فى تحقيق إصلاحاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى لن تتحقق إيجابياتها إلا بإعادة بناء الإنسان المصرى والتخلص من بعض الفئات المستغلة أو اللامبالية التى لا تراعى حقوق الوطن والمواطنة .

وإلى جانب ما تبذله مصر من جهود داخلية فإنها تعمل بكل طاقتها لاستئناف دورها فى محيطها العربى والإقليمى المضطرب فليس خافيا أن العراق أصبح يواجه حربا أهلية تنذر بالقضاء على وحدته وبؤر التوتر لا تزال قائمة فى كل من لبنان وسوريا والسودان وفلسطين كما أن الأوضاع غير مستقرة فى أفغانستان وفى حين تمضى إيران فى برامجها النووية غير عابئة بالتحديات الأمريكية التى تواجهها فإنه مما يثير الدهشة أن إسرائيل لا تواجه أية تحديات على الرغم من امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل بل على العكس من ذلك تجد كل تعضيد ومساندة من القوة العظمى .

وإذا ما تركنا تلك الأحداث جانبا وعدنا إلى الحديث عن مجلتنا، مصر الحديثة، فسوف يلاحظ زملاؤنا الأعزاء أننا لم ندخر وسعا فى محاولتنا الدائبة لتطويرها والحرص على الوصول بها إلى درجة من الكمال ، فإلى جانب الأبواب الثابتة التى تشتمل على البحوث والدراسات والتقارير العلمية ومراجعات الكتب وغيرها فقد أضفنا بابا جديدا بعنوان «من تراث الرواد» ووقع اختيارنا على دراسة كان قد أعدها الدكتور محمد صبرى السربونى ونشرها باللغة الفرنسية فى باريس فى عام ١٩٢٠ عن «المسألة المصرية من بونابرت إلى ثورة ١٩١٩» وذلك بعد ترجمتها إلى اللغة العربية . وقد استهدفنا من هذا الباب الجديد إحداث تواصل مع الرواد الأول من المؤرخين المصريين الذين ندين لهم

بالفضل فى تطوير وتمصير التاريخ المصرى الحديث . وسوف نمضى - بعون الله - فى الأعداد القادمة فى نشر بحوث أخرى لرواد آخرين ومن بينهم شفيق غربال وعزت عبد الكريم وفؤاد شكرى ومصطفى صفوت ومحمد أنيس وغيرهم كثيرون .

ورغبة فى الخروج بالمجلة من النطاق المحلى إلى الانطلاق فى المجال الخارجى أدخلنا قسما جديدا يشتمل على بعض البحوث والمقالات باللغة الأجنبية ونأمل أن يظل هذا القسم قائما دون انقطاع، خاصة بعد أن توضع المجلة على شبكة الإنترنت ، وهو ما نسعى إلى تحقيقه فى الوقت الحاضر، ونأمل أن يكون ذلك حافزا للأساتذة فى الجامعات والمراكز العلمية الخارجية، للإسهام ببحوثهم ودراساتهم فى هذا القسم إلى جانب أقرانهم من الأساتذة المصريين ، وبخاصة أن مصر ذات تاريخ بارز فى محيطها العربى والإقليمى والدولى .

بقى أن نشير إلى أن الموسم الثقافى لهذا العام كان ثريا ومن ثم فقد حرصنا فى هذا العدد أسوة بما اتبعناه فى الأعداد السابقة على رصد العديد من المناسبات الثقافية الهامة فإضافة إلى الاحتفالية الخاصة بحمد علي بمناسبة انقضاء مائتى عام على وصوله إلى سدة الحكم وهى الاحتفالية التى نظمها المجلس الأعلى للثقافة بالتنسيق مع مكتبة الإسكندرية كان الملتقى الثالث للترجمة الذى عقده المجلس الأعلى للثقافة تحت شعار «الترجمة ومجتمع المعرفة» بمناسبة الانتهاء من ترجمة الألف كتاب الأولى وبداية العمل فى ترجمة الألف كتاب الثانية ، هذا بالإضافة إلى ما شهده الموسم الثقافى من فاعليات الدورة الثامنة والثلاثين لمعرض القاهرة الدولى للكتاب إلى جانب العديد من المؤتمرات والندوات العلمية ، وخاصة تلك التى أقيمت بمناسبة مرور خمسين عاما على تأميم شركة قناة السويس ، أو مائة عام على مأساة دنشواى .

ولا يسعنا ونحن ننهى هذه الكلمة إلا أن نجدد الدعوة للزملاء الأعزاء

للإسهام ببحوثهم ودراساتهم وأن تتلقى هيئة تحرير المجلة ما يتفضلون به من آراء ومقترحات ونرجو فى الأعداد القادمة أن نستجيب للرغبة التى أبداها كثير من الباحثين فى إمدادهم بعدة مستخرجات من بحوثهم إضافة إلى عدد المجلة المنشور بها تلك البحوث .

ومواكبة للمسيرة المصرية فى مختلف مجالاتها تواصل مجلة مصر الحديثة مسيرتها الثقافية والأكاديمية .

والله والوطن من وراء القصد.

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم

e-mail:drgamalzakaria@hotmail.com

البحوث والدراسات

جدل السياسة والاقتصاد فى أزمة محمد علي بالشام
دراسة فى موقف انجلترا (١٨٣١ - ١٨٣٨)

د .محمد صبرى الدالى

أستاذ التاريخ الحديث المساعد

كلية الآداب - جامعة حلوان

جدل السياسة والاقتصاد فى أزمة محمد علي بالشام

دراسة فى موقف إنجلترا (١٨٣١ - ١٨٣٨)

حظى عهد محمد علي ، ومنذ وقت طويل ، بقدر كبير من اهتمام الباحثين العرب والأجانب . وعلى حين ركَّزت بعض الدراسات على المشروع الداخلي .. ركَّزت دراسات أخرى على المشروع الخارجى. وما بين هذه وتلك ، اهتمت بعض الدراسات بالعلاقة بين المشروعين ، وكذا بمواقف الدول الأوروبية الكبرى . وعلى حين رجَّح فريق من المؤرخين الأسباب السياسية باعتبارها المسئولة عن مواقف الدول الكبرى من مشروع الباشا الخارجى - ومن ثم الداخلى- .. فقد رجَّح فريق ثان الأهداف الاقتصادية، واعتبر فريق ثالث أن الأمر برمته لا يخرج عن السبب الاستراتيجى، لكون مشروع الباشا التوسعى هدد «التوازن الأوروبى».

وفى خضم هذا الاختلاف، وفى ضوء المحاولات العديدة - والمُكررة أحياناً - لإعادة تفسير التاريخ الحديث لمصر والمنطقة ، بل وحتى لـ «عصرنته» خاصة منذ عهد محمد على ؛ تارة بإسقاط الأطر النظرية للتفكيكية أو البنيوية ، وتارة فى إطار الترويج - مُؤخراً - لقضايا العولمة وتبعاتها وللشرق الأوسط الجديد.. فى هذا الإطار ، وخاصة مع قيام البعض بـ«قراءات انتقائية» لما جاء فى الوثائق لخدمة تفسيره .. تأتى هذه الدراسة فى محاولة لفهم حقيقة العلاقة بين السياسة والاقتصاد فى سياسة إنجلترا تجاه أزمة الشام بين أعوام ١٨٣١- ١٨٣٨ والتى تعتبر من أهم فترات المسألتين المصرية والشرقية لأنها شهدت تبايناً مهماً و«نضجاً» فى سياسات إنجلترا تجاه المسألتين ، وانتهت بوضع أسس سياسة إنجليزية قوية وواضحة المعالم تجاه المنطقة برمتها ، وهى السياسة التى ستستمر وتكون مسئولة - مع عوامل أخرى عديدة ومتشابكة - عن الكثير مما ألم بمصر والدولة العثمانية ، على الأقل لحوالى أربعة عقود تالية .

إن السؤال الرئيسى الذى تهتم دراستنا بطرحه يمكن صياغته كما يلى : هل يمكن فصل السياسة عن الاقتصاد فى مواقف الدول الأوروبية الكبرى- وإنجلترا

نموذجاً - من مشروع محمد علي فى الشام ، أم أن هناك علاقة جدلية بين الأمرين ؟. وبمعنى آخر هل يمكن النظر لسياسات تلك الدول على أنها كانت تسير فى واد ، على حين كان التخطيط الاقتصادى و«الاستعمارى» لها يسير فى واد آخر ؟ . إن طرح القضية بهذا الشكل لا يعنى عدم الاهتمام بها من قبل . حيث لدينا عنها - وكما نوهنا - رصيداً ليس بالقليل ، وإن تضمن خلافات واضحة.

فعند السوربونى أن رغبة الباشا فى الاستقلال وإحاطة استقلاله بسياج من الحدود الطبيعية .. أدت لإقلاق الدول الاستعمارية ذوات المصالح بالمنطقة ، ومنها إنجلترا التى خشت على طريقها للهند ونفوذها السياسى والاقتصادى . ومن ثم حرَّضت الباب العالى على إيجاد أزمة شرقية جديدة - بعد اتفاقية كوتاهية ومعاهدة هونكار - تساعدها على تنفيذ خطتها. وقد تحقق ذلك لها فى معاهدة لندن ١٨٤٠[١]. وعند الرافعى أن المسألة المصرية بدأت فى الظهور مع الحملة الفرنسية بمظهر سياسى وليس اقتصادى فقط ، وطغى العامل السياسى على الإقتصادى فى سياسة إنجلترا حتى نهاية عهد الباشا لتناقض سياساته وإنجازاته مع مطامعها الاستعمارية ، وكانت غايتها إضعاف الدولة المصرية القوية ثم امتلاكها عندما تحين الفرصة[٢]. وإذا كان غربال قد لخص القضية فى أن الظروف التى كانت تمر بها أوروبا هى التى تسببت فى نكبة مشروع محمد علي فى النهاية[٣] فإن عزت عبد الكريم يرى أن الدول الكبرى شهدت ميلاد القوة المصرية بالقلق والحذر ، وتزعمت إنجلترا المقاومة الأوروبية ، ووافقها حرص السياسة العثمانية على الاحتفاظ بـ«الحالة الراهنة» فاتفقت السياستان والقوتان على هدم خطط مصر والاحتفاظ بها فى نطاق الدولة . وهدفت من ذلك عرقلة التوسع المصرى بعد أن قدرت أنه ليس فى مصلحتها ، وكذا هدم السياسة التصنيعية للباشا التى أحرزت بعض النجاحات - رغم الصعوبات - بعد أن فشلت فى إقناعه بالتخلى عنها . ومن ثم كانت معاهدة بالطه ليمان ثم تسوية لندن ١٨٤٠/١٨٤١ [٤]. أما عفاف لطفى فتخلص إلى أن

سياسة التصنيع التى بدأها الباشا كانت سبب معارضة إنجلترا له . لقد حاول أن ينتج المزيد من السلع محلياً ، وأن يمتلك صناعة نسيج نامية ، وسيطر باحتكاره للتجارة على الأسواق المحتملة التى كانت إنجلترا تطمع فيها. لذا صممت إنجلترا على إجهاض سياسته وفرضت عليه معاهدة " بالطه ليمان " التى فتحت الأبواب لتدفق رأس المال الأجنبى والسلع الأجنبية ، وأدت فى النهاية إلى توقف محاولاته لتحقيق الاكتفاء الذاتى والتصنيع ، وكذا إلى حرمان مصر من أى استقلال اقتصادى[٥].

على الجانب الآخر ذهب خالد فهمى- فى عمله المثير للجدل والذى يُعيدنا فى بعض منطلقاته الفكرية إلى ما سبق وطرحته ريفلين [٦] - إلى أن التفسيرات السابقة تقدم قراءة غير دقيقة ، وأن من غير الصحيح الحديث عن أى تهديد محسوس من جانب الصناعة المصرية الوليدة للمصانع الإنجليزية العتيدة ، خاصة وأن أسواق شرق البحر المتوسط كانت تتضاءل كثيراً أمام الأسواق الإنجليزية فى آسيا. وبالتالى فإن مخاوف إنجلترا الحقيقية كانت تأتى - فى الأساس - من جرَّاء التوسع المصرى وتداعياته على المنطقة والوجود الروسى فيها ، وكذا خوفها على سلامة الطريق نحو الهند والمستعمرات الإنجليزية فى آسيا ، ومن توجيه الباشا لفوائض إحتكاراته لتقوية الجيش الذى استُخدم لتهديد الدولة العثمانية . ومن ثم فعنده أن موقف إنجلترا لم يكن تربصاً بمصر ، وكان فى الأساس ينبع من اعتبارات سياسية[٧] . أما عبد الستار البدرى فتأسست رؤيته للقضية على أن التدخل الأوروبى وتدمير مشروع الباشا لم يكن إلا بسبب الخوف على " التوازن " فى أوروبا ، والذى هدده المشروع فى الصميم[٨].

ومن جانبنا نبادر إلى القول بأن موقف إنجلترا - كمثال - لا يمكن دراسته بقدر من الموضوعية إلا فى إطار العلاقة الجدلية بين مصالحها الاقتصادية وأطماعها السياسية من ناحية ، وبين مصالح وأطماع ومواقف القوى الكبرى من

ناحية أخرى . وربما فسر لنا ذلك كيف أن مشروع ضم الشام بقدر ما خطط الباشا له ونجح فى تنفيذه .. بقدر ما أثبتت الأحداث أن خططه هذه كانت الأكثر مجازفةً ؛ وبقدر ما كان الأسرع فى نجاحاته .. بقدر ما كان الأسرع فى فشله ؛ وبقدر ما كان بمثابة ذروة قوته وتوسعاته واقترابه من الاستقلال .. بقدر ما كان فى النهاية السبب الرئيسى فى إضعافه وتحجيم دولته وبُعده عن الاستقلال ، بل ومأساته .

ظهرت الإرهاصات الأولى لمشروع الشام منذ عام ١٨١٣م حين طلب محمد علي الإشراف على قافلة الحج الشامى ، ولكن السلطان محمود الثانى رفض طلبه وقاية له " من أنظار الحساد وأنظارهم المسمومة " !! ولعدم إثقال كاهله بغائلة أخرى[٩]. على أنه ما أن حل عام ١٨٢٥ إلا وكان المشروع قد أصبح واضحاً فى ذهنه[١٠]. وإذا كانت أحداث المورة قد عطّلت تحقيقه مؤقتاً ، إلا أنها وجهت نظره لضرورة الحصول على " غطاء سياسى " أوروبى ، ومحاولة استغلال تناقضات المسألة الشرقية، وكذا المصالح بين الدول الأوروبية الكبرى.

كان الباشا يعلم أن إنجلترا الأقوى حربياً وسياسياً واقتصادياً فى العالم . فهى التى قادت الجميع فى التصدى لبونابرت وفرنسا فى مصر وأوروبا ، ثم فى نوارين (نفارين) . وإذا كانت قوتها العسكرية تعود لامتلاكها أقوى أسطول حربى[١١] فإن قوتها الاقتصادية تعود لتقدمها الصناعى وتفوقها التجارى . لذا حاول التقرب منها ونيل موافقتها على مشروعه التوسعى ، مُستغلاً مصالحها فى الهند والشرق الأقصى والصراعات الأوروبية على التجارة والنفوذ فى الشرق الأدنى[١٢] والتى كان على دراية بها من البداية[١٣] وحتى النهاية[١٤] . وفى هذا الإطار حاول الاستفادة منها ، بل والتحالف معها والاعتماد عليها . لقد راهن على وقوفها بجانبه إذا ما نجح فى تقديم التسهيلات لها ؛ فتبادل التجارة - استيراداً وتصديراً - مع الإنجليز ، وأكرم الذين يفدون منهم لمصر[١٥] وتعاون فى نقل بريد إنجلترا إلى الهند[١٦] بل و" تهاون " مع بعض الإنجليز الذين قاموا بـ" سرقة الآثار " المصرية الفرعونية[١٧]. ونستطيع القول أن الإنجليز شجعوه

على الميل للاعتقاد بوقوف بلادهم معه[١٨] وأعطوه العديد من الدلائل على إمكانية التعاون المشترك ، خاصة وأن مصالحهم الاقتصادية كانت تفوق مواقفهم السياسية ، على الأقل حتى أوائل عام ١٨٢٣ . وبناء على ذلك شرع فى غزو الشام بشتى الذرائع منذ نوفمبر ١٨٣١م [١٩] .

ومثلما كان الساسة الإنجليز على علم بمشروعه لغزو الشام منذ بداياته [٢٠] كانوا أيضاً على علم – منذ أوائل ١٨٣٢ على الأقل – بأن الباشا يريد الاستقلال بالجانب العربى من الدولة " لأن مصر لا تكفيه " ومن ثم يُريد ضم الشام ثم حلب وبغداد ، على أساس أن العربية فى تلك الأقاليم " هى لغة الناس " وأن " ثلاث سنوات – وفقاً لحساباته – ستكون كافية لإدماج هذه الفتوحات" وهذا ما أوضحته رسالة القنصل الإنجليزى العام فى مصر " باركر " للسفير الإنجليزى باستانبول " كاننج" التى أشار فيها إلى اعتقاده بأن السلطان يستطيع الانتصار[٢١]. ولقد شاطره كاننج الرأى خاصة أمام تزعزع وضع إبراهيم أمام عكا [٢٢].

على أن ذلك التفاؤل سرعان ما ثبت خطأه ؛ فالأول اكتشف أن المسألة أصبحت شبيهة باليونان ، وأن الدول الكبرى ستجد نفسها مضطرة للتدخل فيها بـ" دبلوماسية نشيطة " بل وبدأ فى التحذير من التقارب المصرى الفرنسى واستخدام الباشا فى غزوه لخطط فرنسية[٢٣] واعتماده على مساعدات فرنسا[٢٤]. أما الثانى فمع حديثه عن استعدادات العثمانيين العسكرية[٢٥] إلا أنه أفاق على خطورة موقف السلطان السياسى والاقتصادى والعسكرى مما سيضطره لطلب مساعدة دولة صديقة، أو حتى طلب مساعدة روسيا. ومن ثم لفت انتباه بالمرستون لضرورة الاهتمام بالقضية لأن الوقت قد حان لتبنى سياسة حاسمة تجاه الدولة العثمانية التى تسير بسرعة نحو الانحلال، مما سيدمر السلام فى أوروبا[٢٦].

بيد أن صُنَّاع القرار السياسى فى لندن لم يُولوا الأمر ما يمكن افتراضه من

أهمية يستحقها وظهر أن مصالح الإنجليز الاقتصادية فى المنطقة والهند هو ما يوجه سياستهم فى الأساس . وبقدر ما وصل إليهم من أن مصالح الإنجليز لم تتضرر فى مصر(٢٧) وأن تجارهم وسفنهم حظوا " بالحماية والمساعدة" (٢٨).. بقدر ما جاءت ردود أفعالهم اقتصادية لا سياسية . وفى الوقت الذى كان الجيش المصرى يُحاصر عكا تمهيداً للاستيلاء عليها أمر مجلس العموم فى يناير ١٨٣٢ بتعيين لجنة على مستوى عالٍ برئاسة شارل جرانت - رئيس مجلس الهند - للبحث فى " الوضع الراهن لشركة الهند الشرقية ووضع التجارة بين بريطانيا والهند الشرقية والصين ". وقد انصب عمل اللجنة على موضوعات مرتبطة " بالتجارة والمال والإدارة " وكانت " الملاحة البخارية بين الهند ومصر " واحدة من القضايا التى ناقشتها . وهكذا جاء التفاوض بين الباشا وإنجلترا آنذاك حول مصالحها -أو مصالحهما المشتركة- باعتباره قادراً على حمايتها(٢٩). وحين كانت الحملة قد أنجزت الاستيلاء على الشام ودخلت الأناضول ، كان شيزنى قد قدم تقريره فى سبتمبر لمجلس الهند. ومع أنه كان يرجح الأفضلية التجارية لطريق البحر الأحمر، إلا أنه - ولاعتبارات سياسية وحضارية واقتصادية - مال لطريق الفرات ، خاصة وأنه سيدعم موقف الباشا هناك ويجعله قادراً على الدفاع عن المنطقة ضد أى غزو روسى(٣٠). ويؤكد ذلك أيضاً ما كتبه كاننج عن ضرورة التعامل التجارى مع مصر ضد رغبة الدولة رغم قرار " العزل والحرمان " الصادر من السلطان ضد الباشا ، وكذا رغم قرار الحصار الاقتصادى على مصر(٣١).. بمثل ما تؤكده علاقة التاجر الإنجليزى بريجز Briggs مع الباشا منذ ذلك الوقت(٣٢). ولما كانت مصالح إنجلترا مع مصر أكثر مما كانت مع الدولة فقد آثر ساستها عدم التدخل " إلا عند الضرورة.. لتدعيم مصالحنا التجارية " بمصر. وفى هذا الإطار صدرت الأوامر إلى باركر بالتعاون الإيجابى مع الباشا، حتى فى طلبه بعض الضباط لقيادة السفن(٣٣) كما اجتمع باركر مع بوغوص الذى بدا شاكراً " لعدم تسليم إنجلترا بمطالب الباب العالى بوقف كل التجارة الأوروبية مع مصر" (٣٤) بل

ونظر بعض الساسة الإنجليز بتخوفٍ وتحفظٍ إلى إمكانية أن يطلب السلطان مساعدة إنجلترا لأن ذلك سيضر بمصالحها بأراضى الباشا [٣٥] .

من جهته حاول الباشا تشجيع ذلك ، بل والاستعانة بخدمات الإنجليز بعد أن أبدى عدم رغبته فى تدمير الدولة العثمانية[٣٦]. ولمرات عديدة تورد الوثائق أن سفناً إنجليزية حملت الذخائر للجيش المصرى فى الشام[٣٧] وكذا وجود الكثير من الإنجليز فى خدمة الباشا آنذاك[٣٨] بل وطلبه من باركر مساعدته للحصول على خدمات المزيد ، وأن القنصل خشى فقط من أن معرفة الجانب الآخر بالأمر "سيوقع ضربة قاسية" لنفوذ بلاده وسطوتها فى استانبول[٣٩] التى طلبت من أصدقائها منع تقديم أية مساعدات لمصر[٤٠]. بل لقد طلب الباشا رأى باركر فى بعض الأمور العسكرية[٤١].

حدث هذا فى الوقت الذى أرسل فيه القنصل الإنجليزى فى صيدا " فارين" برسالة فى غاية الأهمية إلى بالمرستون - أواخر مايو ١٨٣٢- أوضح فيها أن مشروع الباشا سيقضى على نفوذ إنجلترا ووضعها فى الدولة العثمانية التى يمكن تنمية إمكاناتها وقُدراتها للقيام بدورها . أما الدولة التى يريد الباشا إقامتها فستكون شاسعة وتضم بلاداً قيِّمة وتحتل موقعاً بحرياً هاماً ووضعاً سياسياً مُتميزاً وهو ما لا يتناسب وسياسة إنجلترا . أما ما يُبديه من سعادة لأى تأييد أو تشجيع من أي دولة أوربية حالياً فسيتغير عند استقلاله. و" التاريخ والواقع " يقولان أنه سيبحث عن أصدقائه السياسيين بين الدول التى لديها أفكاراً مثله ضد استانبول ، وستكون روسيا على الأرجح هى الصديقة المُحتملة له ، لصلاتها الجغرافية والسياسية بمصر وسوريا . وإذا لم تتدخل إنجلترا بشكل عملى فى القضية فلن تتدخل دولة أوروبية أخرى. تحدث أيضاً عن الخطورة العسكرية والبحرية لتوحيد هذا الكيان فى دولة واحدة ، سيما عند سيطرته على بحار المنطقة ووصوله إلى حدودٍ بريةٍ مع بلاد ضعيفة ومُضطربة تقع على الحدود مع الهند التى لإنجلترا معها "علاقات ومصالح مهمة " وفى الوقت نفسه وجودها فيها غير مستقر . وانتهى إلى أن هذه الأمور" تستدعى

شكوككم .. ومن ثم لاتوجد فائدة يمكن لإنجلترا الحصول عليها وتتساوى مع النتائج التى ستتمخض عن قيام تلك الإمبراطورية. إن محمد علي- من الناحية المنطقية - لن يكون غافلاً عن مثل تلك الاعتبارات وهو ما يُحتمل أن يُضِرّ بشكل عكسى بعلاقة دولته وإنجلترا " (٤٢).

ورغم أهمية الرسالة فى الإشارة للخطورة السياسية والاستراتيجية والاقتصادية لدولة الباشا مُستقبلاً على مصالح إنجلترا فى المنطقة وليس فى الهند وفارس فقط ، لم يتخذ بالمرستون موقفاً " سياسياً " مُتشدداً من الباشا الذى تحدث عن ضرورة إلحاق بر الشام بمصر " لاستتباب الأمن " (٤٣) ولا من إبراهيم الذى طلب إعلان الاستقلال(٤٤) واستكتاب بعض الصحف الإنجليزية للدفاع عن " المسألة المصرية " (٤٥). لقد تمثل رد فعله فقط فى طلبه من باركر معرفة أسماء الضباط الإنجليز الذين يخدمُون بأسطول الباشا ، وما إذا كان أحدهم يحصل على معاش . أما باركر فبالإضافة لاهتمامه بنشاط ميمو المتزايد واجتماعاته المُطولة والسرية مع الباشا (٤٦) وأنه يفعل كل ما فى إمكانه لتقوية الانطباع بصداقة الأسطولين الفرنسى والإنجليزى للباشا ، وكذا التعاون الوثيق بين مصر وفرنسا(٤٧).. اهتم بنقل مواقف القناصل من قرار الحظر التجارى على مصر ، ومناوراتهم للتهرب من تنفيذه (٤٨). بل ونقلت رسائله حالة الانتعاش التى يعيشها بلاط الباشا وأن الأوروبيين - المُطمئنين تماماً على تجاراتهم ويتلقون كل المُساندة - أصبحوا أكثر قلقاً على نتيجة الصراع ويشجعون " المتمرد " لما يمكن أن يجنوه من امتيازات فى المستقبل(٤٩) .

على كل فإن موقف إنجلترا - الذى يتخذ من المصالح الاقتصادية أساساً للموقف السياسى - اتضح أكثر منذ أغسطس ١٨٣٢ . فنتيجة للهزائم قدمت الدولة العثمانية - من خلال وزير الخارجية ثم السلطان - مُقترحات للسفير الإنجليزى لديها بعقد تحالف مع إنجلترا " نظير أي امتيازات معقولة " (٥٠) كما طُلب منه استخدام نفوذ بلاده لضمان بقاء العلاقات السلمية بين الدولة وفارس، ولتأييد سلطة الدولة فى بغداد من خلال نفوذ القنصل الإنجليزى(٥١). وبينما

أرسل كانتج بالتوصيات لقنصلى إنجلترا فى فارس[٥٢] وبغداد[٥٣] دون انتظار توجيهات لندن.. فإن بالمرستون لم يوافق على طلب الدولة للتحالف رغم ميل كاننج لذلك . بل والأكثر أنه كتب إلى باركر لتأنيبه على عدة أمور فى علاقته بالباشا ومنها أنه أشار إليه باعتباره " الوالى السابق " Ex Viceroy وبذلك . ودون داع - خلق نوعاً من الخشية بين التجار وغيرهم من الإنجليز المقيمين بمصر علّى أمنهم وثرواتهم . ومنها أنه فى عدة رسائل له وفى أحاديثه المختلفة مع العديد من الأشخاص سمح لنفسه باستخدام مصطلح سموه His Highness وأنه بذلك يعمل ضد روح الأمر الصادر إليه من كاننج ووزارة الخارجية بأنه «أثناء النزاع .. يتعين إبقاء النفوذ الإنجليزى فى مصر ، وإنك أنت والتجار البريطانيين ينبغى أن تبحثوا عن الحماية ، وفى غياب أي أوامر بخلاف ذلك .. من المهم حصولك على نوع من الصداقة الشخصية مع الباشا ووزرائه ، تلك الصداقة التى ينبغى أن تُعينك على منع أى تأثير سيئ بالنسبة للتجار والمصالح البريطانية فى مصر" [٥٤]. وفى مقابل ذلك تسامح إبراهيم آنذاك مع مركب إنجليزى كان مشحوناً بالمؤن الغذائية [البقسماط] للجيش العثمانى ، فأطلق سراحه " إكراماً للجانب الإنجليزى " [٥٥]. كما أن الضابط الإنجليزى " مونسيل " قام أوائل أكتوبر بنقل رسالة محمد علي للقبطان باشا شرحت وجهات نظره بوضوح ومن ثم إمكانية التوصل لتسوية [٥٦].

مما سبق يتضح لنا أن إنجلترا - وبالمرستون - لم تكن تميل حتى ذلك الوقت لعقاب الباشا ولا حتى التشدد معه ، بل فضّلت " الحياد " . وإذا كانت قد انشغلت آنذاك فى أمور عديدة مثل مشاكل الإصلاح النيابى واستقلال بلجيكا عن هولندا والمشكلة الأيرلنديه والغزو الروسى لبولندا [٥٧].. فإننا لا نُجانب الحقيقة إذا قُلنا أيضاً إن " مصالحها " فى المنطقة عند الطرفين كانت وراء ذلك " الحياد " وأنها - على الأقل حتى عام ١٨٣٣ - كانت مطمئنة إلى الأمور ، لاسيما فى ظل علمها - على ما يبدو - بسياسة روسيا الجديدة تجاه الدولة العثمانية منذ ١٨٢٩ والتى قررت - وبناء على تقرير لجنة كوتشوبى ، وعلى

خلاف سياسة روسيا السابقة - اتباع سياسة عدم الاعتداء على الدولة العثمانية[٥٨] . وكذلك لكونها كانت ترى أن الباشا يمثل مصلحة لها ويمكن استخدامه وتطويعه ، ولعل استمرار رفضها مساعدة الدولة ما يؤكد ذلك. ففى١١ أكتوبر ١٨٣٢ جدَّد الجانب العثمانى طلب المساعدة من القنصل الإنجليزى فى ثيرابيا " مانديفيل " وعرض عزم السلطان إرسال نامق باشا بخطاب لملك إنجلترا يطلب فيه نجدة بحرية للمساعدة فى تدمير قوة الباشا البحرية [٥٩]. وفى ١٨ أكتوبر أبلغ الريس أفندى " وزير الخارجية " مانديفيل بتفاصيل مهمة نامق ، لكن مانديفيل اعتذر بعدم وجود اتفاقية للمساعدة بين الدولتين . وهنا أوضح الريس أن الأحداث غير المتوقعة هى التى أرغمت الباب العالى على طلب المساعدة باعتبارها "واجباً " وليست "مطلباً" من تلك المطالب المعهود تبادلها ، وأن نامق باشا ستكون لديه سلطة وضع تفاصيل التعهد الذى تقنع حكومة إنجلترا به لتقديم المساعدة[٦٠].

حدث ذلك فى الوقت الذى تلقى فيه بالمرستون ست رسائل تشير لخطورة الموقف . الأولى بأن الأسطول العثمانى لا يستطيع مواجهة نظيره المصرى[٦١] . والثانية بالمحاولات الفرنسية لإقناع العثمانيين بعقد تسوية لوضع نهاية للحرب ، وأن المصلحة الحقيقية هى فى ذلك لأن استمرارها سيترتب عليها فقط هزيمة أكيدة للدولة[٦٢]. والثالثة بحضور المبعوث الروسى" بوتينيف" لاستانبول ومقابلته للسلطان[٦٣]. والرابعة بأن الباشا لم يعد أمامه من حل وسط : فإما النجاح التام لمشروعه الجسور أو الفشل التام[٦٤]. والخامسة بأن جيش الباشا سيواصل زحفه لاستانبول[٦٥]. والسادسة بأن السلطان يريد خوض الصراع حتى النفس الأخير ولا يريد المفاوضات[٦٦]. ورغم هذه الرسائل الخطيرة لم يتحرك بالمرستون لاتخاذ موقف واضح ضد الباشا ، بل واستمر على موقفه الرافض تقديم المساعدة للدولة العثمانية ! .

وأمام سرعة الأحداث وخطورتها كلف الباب العالى - أوائل ديسمبر ١٨٣٢-

سفير الدولة فى فيينا " موروجينى " بإجراء المفاوضات فى لندن ، حيث كرَّر رغبة بلاده فى الحصول على المساعدة البحرية ، واستعدادها لدفع أي نفقات ومنح الإنجليز مزايا جديدة وتسهيلات لنقل تجارتهم[٦٧]. ورغم التنازلات المُغرية طلب بالمرستون من مانديفيل الرد بإبداء " الأسف الشديد لثورة الباشا " وثقة إنجلترا بقدرة السلطان على إعادته " للهدوء " و" صعوبة " تقديمها المساعدة لأن الأمر " ليس كما يتصوره الباب العالى" وأنها ستقوم سريعاً بالتعبير عن «استيائها " للباشا التى " تأمل " فى عقده تسوية سلمية مباشرة مع السلطان ، وأنها ستفعل كل ذلك نظراً للصداقة والمصالح بين الدولتين والثقة التى يوليها السلطان فى حكومة ملك إنجلترا !!»[٦٨]. ورغم هذا لم تيأس الدولة وحمل نامق رسالة من الصدر الأعظم لبالمرستون فى ١٧ ديسمبر من العام نفسه ، شرح له فيها من جديد خطورة ما قام به " الخائن " على مصالح الدولة والدول الأوروبية التجارية ، ومن ثم كرَّر الرجاء بإرسال ١٥ سفينة حربية لتدمير أسطوله[٦٩] .

وفى الوقت نفسه أرسل كاننج برسالة لا تقل أهمية أوضح فيها أن وجود الدولة ومستقبلها أصبحا فى مهب الريح بسبب مشروع الباشا الذى سيؤثر فى حالة نجاحه على مصالح إنجلترا التجارية فى المنطقة وعلى مصالحها وممتلكاتها فى الهند ، كما أنه يمثل تهديداً خطيراً على مصالح أوروبا ، بل وعلى الوضع برمته فى أوروبا . وإذا كان هدف إنجلترا والدول الأوروبية إقامة الدولة كحاجز ضد روسيا ، فذلك يستدعى مساعدتها . وينبغى على إنجلترا - بمفردها أو بالاتفاق مع أيٍّ من حلفائها - مساعدة الدولة خاصة وأنها ستحصل على مزايا ليست بالهيِّنة ، وأن ذريعة التدخل موجودة : فالسلطان طلب المساعدة ، والباشا طلب الوساطة. وأياً كانت الاعتراضات المُحتملة حول الاتفاقات أو غيرها .. فالنتيجة المتوقعة أن مصالحها ستستفيد ، وستُعطى نفوذاً هاماً ، كما أن ذلك سيكون له أعظم الأثر على الإصلاح فى تركيا . واختتم رسالته بأن الدولة " يمكن أن تتفتت .. وسيكون رجلاً جيداً ذلك الذى يتعهد بالاستجابة لحمايتها بواسطة أى جهود سياسية إنسانية . لكن حكومة جلالته

يمكن أن تبقى متأكدة من أنها بتركها بمفردها تكون قد تركتها لأعدائها "[٧٠] .

والحقيقة أن الرسالة توضح العديد من الأمور ؛ منها قدر التردد فى موقف إنجلترا حتى ذلك الوقت . وإذا كنا قد رأينا أن هذا التردد كان لرُجحان مصالحها عند الباشا أكثر مما هى عند السلطان ، فإننا نرى هنا أن نفقات الحملة كانت أحد أسباب ذلك لاسيما أمام حالة الفقر التى تعيشها استانبول ، وعدم وجود الاعتمادات لدى بالمرستون نفسه ، ووجود معارضة فى لندن - فى ظل الاختلاف الحزبى - ضد الدولة تطالب بتركها لتلقى مصيرها المحتوم[٧١]. والرسالة تؤكد أيضاً أن مصالح إنجلترا التجارية فى المنطقة - وليس فى الهند فقط - كانت على رأس مُوَجِّهات سياستها ، بالإضافة إلى الخوف من امتداد النفوذ الروسى ومن التداعيات السياسية والاقتصادية لمشروع الباشا على الأوضاع فى المنطقة وأوروبا والهند . وأخيراً توضح أن ذريعة التدخل كانت هى الأخرى من مشاكل إنجلترا لا سيما فى ظل مقررات وتوازنات تسوية فيينا . ولذلك فرغم صحة ما أورده البعض من أن مشروع الباشا فى أبعاده السياسية إنما تعاصر مع تحولات عالمية ومحلية ضخمة - خاصة فى ظل تسوية فيينا ، والتفوق البحرى البريطانى ، وتدخل روسيا فى شؤون أوروبا ، وضعف الدولة الذى جعل " العالم العثمانى" تحت رحمة الأقدار[٧٢].. إلا أنه من الصحيح أيضاً أن مُقررات تسوية فيينا ١٨١٥ لم تتناول الموقف الأوربى تجاه المنطقة بما كان يعنى أنها ستبقى " مفتوحة " أمام كل دولة لتقوم بما تستطيعه فيها . وبقدر ما كانت لفرنسا وروسيا أطماعها ، بقدر ما كان لانجلترا أيضاً . على أنه كان من الضرورى دائماً لكل دولة - وخاصة إنجلترا - البحث عن " ذرائع التدخل " .

ومن المهم هنا التأكيد على أن إنجلترا حتى ذلك الوقت نحت منحى" حيادياً" بين الطرفين. لكن هذا الحياد كان يتضمن بعض المظاهر الإيجابية غير المباشرة تجاه الباشا . فالتوازن العسكرى يميلُ لصالحه ، وتغيير التوازن يعتمد أساساً على مواقف القُوى الكبرى ، وأهمها إنجلترا . وبالتالى فهذا الحياد مما يضر بالدولة ويفيد مصر تماماً . بل وفى ظل " الحياد " قدّم الإنجليز خدمات

مهمةٍ للجانب المصرى بدايةً من الوَساطة السياسية[٧٣] مروراً بالمساعدات البحرية[٧٤] وصولاً للتجسس [٧٥]. وفى مُقابل ذلك أعطى الباشا "دليلاً إضافياً على مدى التفاهم الجيد .. والمودة التامة " حين عيَّن ابن القنصل باركر " دون طلب " فى وظيفة حساسة ، ليكون السكرتير الخاص للغات الأوربية للقائد العام للقوات البحرية المصرية[٧٦]. وعندما جاء قنصل جديد ، فإن الباشا أصدر أوامره بأن يُحتفى به[٧٧]. وهذا كله يعنى أن علاقته بالإنجليز كانت طيبة حتى ذلك الوقت ، وأنهم لم يقفوا موقفاً يتعارض بشكل جدى مع مشروعه .

بيد أن هواجس السياسة الإنجليزية تراكمت وتداخلت فى أواخر ١٨٣٢ . لقد تلقى الجيش العثمانى هزيمة ثقيلة فى قونيه - ٢٠ / ٢١ ديسمبر - وأُسِر الصدر الأعظم رشيد باشا[٧٨]. ووصل مبعوث القيصر مورافييف استانبول فى مهمة للسلطان والباشا وكانت مُقلقة للندن[٧٩]. وبعدها سحبت روسيا وكيل قنصلها من مصر" وأصدرت أوامرها لجميع الرعية والموظفين والتجار تتضمن المنع عن تقديم أي معونة لعُصاة مصر " [٨٠]. وفى الوقت نفسه بدأ الباشا وابنه فى إثارة مسألة عزل السلطان محمود[٨١] وناقش إبراهيم الصدر الأعظم (الأسير) فى الأمر[٨٢] وبُدئ فى إرسال الرسائل إلى والى البوسنة ومُفتى مناستر وخازندارها[٨٣]. كذلك اجتهد إبراهيم فى الحصول على فتاوى من جهات الشام لتأييده[٨٤] وفى الوقت نفسه عزم على غزو قبرص ، وأرسل إلى قاضيها ومحصلها يأمرهما بالخضوع وعدم المقاومة[٨٥]. حدث هذا فى وقت أصدر فيه السلطان - مُضطراً - فرمانين بالرضى عن الباشا وابنه وإعطاء الأول حكم مصر وكريت ، بالإضافة إلى إيالتى صيدا وطرابلس الشام ومديريتا القدس ونابلس " على وجه الإلحاق "[٨٦] كما أعاد إلى إبراهيم إيالة الحبش ومديرية جدة[٨٧]. وتم إرسال خليل باشا للتفاوض مع محمد علي[٨٨]. ورغم محاولة فرنسا آنذاك إقناع محمد علي بالتفاوض والصلح لخوفها من إمكانية التدخل المسلح لروسيا ، بل وإمكانية تدخل قوة أخرى - إنجلترا - لمصلحة السلطان[٨٩] .. فإن إبراهيم كان يسير فى طريقه بكل سُرعةٍ مُمكنةٍ نحو

استانبول لعزل السلطان " الملعون " غير عابئ بكل ما سبق ، ولا بتدخل روسيا وغيرها من الدول الأوروبية التى رأى أن الوقت لن يسعفها بمنعه وستكون القضية " انتهى أمرها " إذا حاولوا الاحتجاج[٩٠] . وفى هذا الإطار استمر فى استثمار وجود الصدر الأعظم " الأسير " معه لإرسال الرسائل إلى قادة الجيش العثمانى وغيرهم من الرجال المؤثرين فى استانبول للمساعدة على تنفيذ خطته[٩١].

وفى ظل ذلك كله بدأت إنجلترا فى الإقدام -ولأول مرة- على تطوير موقفها السياسى من الصراع من خلال خطوتين : تمثلت الخطوة الأولى فى ترشيح كامبل- فى ٧ يناير ١٨٣٣- ليكون قنصلاً عاماً لها فى مصر " نظراً للحالة العصيبة للأمور"[٩٢]. وأما الثانية فتمثلت فى تأييدها لمساعى الوساطة الفرنسية على أساس وقف إبراهيم زحفه نحو استانبول ، وإعطاء مصر عكا ونابلس وطرابلس والقدس " وأن هذا الأساس لن يتغير أبداً ولا ينبغى أن تجرى فيه مباحثة ولامناقشة"[٩٣]. ومن المُحتمل أن ما وصل بالمرستون آنذاك عن توقف إبراهيم فى كوتاهيه ، وتراجع العثمانيين عن قبول المساعدة الروسية ، وأن فرنسا تبذل جهدها لتسوية الأمور بشكل سلمى.. شجعه على متابعة هذا الموقف[٩٤].

فى هذا الإطار وافق الباشا ، وتحت الضغط الفرنسى المدعوم من إنجلترا وروسيا[٩٥] والذى وصل إلى حد إخباره بأن " بعثة نامق باشا إلى إنجلترا حظيت باهتمام ملحوظ "[٩٦].. على التنازل عن مطالبه فى سنجقى إيج إيل والعلائية ، ولكنه أصَّر على ضم أدنه[٩٧]. ورغم رفض العثمانيين ذلك فى البداية[٩٨] إلا أنه أمام تصميم إبراهيم على أخذها[٩٩] أو إسنادها إليه حسماً للنزاع[١٠٠] وأمام تصميم محمد علي أيضاً حتى لو رفضت الدول الأوروبية ذلك ووصل الأمر إلى حد القتال[١٠١] .. بدأت بشائر الموافقة على إسناد تحصيل إيالة أدنه إلى إبراهيم باشا فى الظهور[١٠٢] .

على أنه منذ ذلك الوقت أيضاً - فبراير ١٨٣٣- كانت السياسة الإنجليزية

قد شهدت تغيراً مُثيراً تجاه مشروع الباشا التوسعى وأصبحت ترى أنه " غير مقبول ". أما السبب الرئيسى فتمثل فى استعداد روسيا للتدخل العسكرى ضد مصر بعد قونيه ، ووصول الطلائع الأولى من قواتها البحرية . لقد حمل هذا التدخل الكثير من الأخطار على مصالح إنجلترا - الاستراتيجية والاقتصادية - فى المنطقة وعلى طرق مواصلاتها للهند ومصالحها هناك ، وعلى التوازن الأوربى. بمعنى آخر فإن ما كان من هواجس الخوف من تداعيات مشروع الباشا على تدخل روسيا بدأ يتحول إلى حقيقة . ولقد حملت التوجيهات السرية التى أُعطيت للقنصل الإنجليزى الجديد فى مصر " كامبل " تلك السياسة / الرؤية الجديدة ، فتضمنت رفض المساعدة الروسية للدولة العثمانية " لأنها ستؤدى لخلخلة وضعها " وزيادة الكراهية والمشاكل فى المستقبل ، وأن إنجلترا رغم عدم نيتها تقديم مساعدة عسكرية للسلطان إلا أنها تُولى أهميةً كبيرةً لبقاء دولته كما هى لما لذلك من تأثير إيجابى على توازن القوى فى أوروبا ، وهى فى المقابل ستقدم كل المساعدات السياسية له " بنفوذها وخبرة موظفيها ". ورغم عدم وجود أوامر محددة حول المفاوضات فإن مشروع التسوية الذى يمكن أن تقدمه إنجلترا للطرفين للاتفاق لا يخرج عن إعادة الباشا لوضعه السابق كحاكم لمصر . أمَا وأن السلطان أُجبر على طلب السلام ، فإن مثل تلك التسوية يصعُب عقدها . ومن ثم فالخطة الأخرى المُمكنة هى حصوله على سوريا مع تعهده بدفع الجزية والمساعدة العسكرية للسلطان . فإذا اتضح فى أى وقت أن المفاوضات ستفشل وأن الباشا يهدد بتجديد الحرب ، فينبغى التوضيح له "بقوة ودون مداراة " الأهمية التى تُوليها إنجلترا لاستمرار الدولة وتكامل أراضيها باعتباره هدفاً أوروبياً وأنها لا تستطيع أن تنظر بخلاف ذلك لتمزقها أو انهيارها"(١٠٣) .

وهكذا فإن "الهدف الاستراتيجى" لإنجلترا - من أوائل ١٨٣٣ وحتى أوائل ١٨٣٤- كان يتمثل فى القضاء على كل توسعات الباشا . بيد أن تنفيذه لم يكن مُمكناً أمام التعقيدات الكثيرة الموجودة . ومن ثم ستلجأ إلى " تكتيكات مرحلية "

تجمع بين الاقتصاد والسياسة لتنفيذ استراتيجيتها فى النهاية وعلى المدى الطويل نسبياً . ومن الواضح أن الخطوة الأولى فى تلك الاستراتيجية تمثلت فى وضع " اتفاق " سلمى بين الباشا والسلطان يتضمن إخراج القوات الروسية من الأراضى العثمانية. أما الخطوة الثانية فتمثلت فى إعادة الباشا إلى حدود مصر فقط. ولتنفيذ الخطوة الأولى اتجهت إنجلترا للاتفاق مع فرنسا والنمسا ، رغم تباين المواقف . وهكذا جاءت اتفاقية كوتاهيه (٨ أبريل - ٦ مايو ١٨٣٣) التى لجأت فيها إنجلترا - نظراً للخطر الروسى- للضغط " سياسياً " على الباشا بشكل أكثر صراحة وقوة لإنهاء مشكلته مع الدولة العثمانية دون حصوله على أدنه ، بل وعززت أسطولها شرق المتوسط(١٠٤) وهددت بحصار أسطولها للإسكندرية بالتعاون مع الأسطول الفرنسى(١٠٥). على أن إنجلترا ثبت لها صعوبة إجبار الباشا على التخلى عن أدنه ، بسبب موقف فرنسا والنمسا: ففرنسا وافقت على إعطاء إبراهيم الإدارة المالية لأدنه واعتبرت " أن بقاء قوات روسيا بالبوسفور أو زيادتها " هو المشكلة(١٠٦) . أما النمسا فاعتبرت أن التسوية مع التنازل عن أدنه مناسبة وقوية ، واقترحت أن تشترك الدول الأربع فى ضمان سلامة أراضى الدولة. وفى الوقت نفسه قلّل مترنيخ من وجود أي نيات توسعية لروسيا فى الدولة وأن " لديه ثقة كبيرة " فى ذلك(١٠٧). وفى ظل ذلك الوضع اضطُرت إنجلترا للقبول بموقف فرنسا بخصوص الباشا بما يعنيه من " الانصياع" لها فى التصدى للوجود الروسى ، خاصة وأن فرنسا شكّكت فيما قاله مترنيخ عن نيات القيصر السلمية . وفى هذا الإطار بدأ الأسطول الإنجليزى فى التحرك نحو الدردنيل (١٠٨). وإذا كانت فرنسا صممت على دخول أسطولها الدردنيل لطرد الروس، فإن إنجلترا والنمسا أخذتا فى تخفيف حدة هذه الرغبة للحيلولة دون المواجهة(١٠٩) خاصة وأن روسيا نفسها أبدت بعض الدلائل على رغبة حقيقية لسحب قواتها من الأراضى العثمانية(١١٠) .

على أنه باستطاعتنا القول أن السياسة الإنجليزية - بعد كوتاهية - وجدت نفسها وقد " حققت " فشلاً ذريعاً فى عدة نواح متداخلة أثارت إنزعاجها ، سواء

فيما يتصل بمصر أو روسيا أو الدولة العثمانية . فالباشا حقق طموحاته فى التوسع ، ولكنه جرَّ تدخلاً روسياً فى الدولة . وبينما كانت إنجلترا تسعى لإنهاء هذا التدخل ، نجحت روسيا من وراء ظهر الجميع فى توقيع اتفاقية هونكار أسكله سى Hünkar Iskelesi يوليو ١٨٣٣ مع الدولة العثمانية والتى كانت فى غاية الخطورة لأنها أعطتها العديد من الامتيازات الإستراتيجية على حساب إنجلترا وكل الدول الكبرى . ونتيجة لذلك أصبح نفوذ إنجلترا فى استانبول - ومصالحها - مُعرَّضاً للتراجع لحساب روسيا التى لم تكن إنجلترا بقادرة على إلغاء معاهدتها بالقوة(١١١). وأمام ذلك أصبح مشروع الباشا مُزعجاً لها ، خاصة لتناقضه وتأمين طرق ملاحتها البحرية نحو الشرق . لقد رأت فى المشروع تكراراً للخطط النابليونية(١١٢) .

فى مواجهة تلك الأخطار " الحقيقية " عدَّلت إنجلترا من جديد استراتيجيتها ونشطت سياستها - منذ بداية ١٨٣٤- لتحقيق هدفين رئيسيين ومتداخلين هما حسب الأولوية : التصدى للوجود والنفوذ الروسى فى الدولة العثمانية للقضاء عليه، بل واستبداله بوجود ونفوذ إنجليزى؛ والتعامل مع الباشا لتدمير ما أنجزه وإعادته لمصر فقط . ونستطيع القول أن أهدافها فى تلك المرحلة كانت سياسية قبل أن تكون اقتصادية ، وإن توسلت بالاقتصاد فى الأساس باعتباره " تكتيكاً " فعالاً لتحقيق الأهداف السياسية .

ففى البداية أوْلت إنجلترا - بالاتفاق مع فرنسا - اهتماماً كبيراً لإخراج القوات الروسية ، لاسيما مع استمرار الاستعدادات الحربية الروسية فى البحر الأسود و" حالة المد فى الشعور الروسى للاستيلاء على تركيا "؛ وفى هذا الإطار اعتُبر ما أعلنه القيصر من " نيات سلمية " على أنه " مراوغة تستحق الاستعداد للحرب التى لا يمكن تجنبها لفترة طويلة ". كما أكدت إنجلترا - وفرنسا - على أنها لن تتخذ موقفاً شبيهاً بالموقف الذى انتهى بتقسيم بولندا(١١٣). وقد غذى ذلك الرأى ما تم تناقُله آنذاك عن توقيع النمسا وروسيا لاتفاقية مونشينجراتز (١٨ سبتمبر ١٨٣٣) غير المعروفة بنودها ـ آنذاك ـ على

وجه الدقة [١١٤]. وعندما سحبت روسيا قواتها ، اتجهت إنجلترا للتشكيك فى نيات روسيا السلمية، خاصة وأنها لم تتخذ أي خطوات فى موانئها لنزع السلاح، بل إن قواتها البرية والبحرية كانت تتأهب على قدم وساق . وبناء على ذلك استمرت إنجلترا فى التنسيق مع فرنسا بخصوص وجود أسطوليهما فى شرق البحر المتوسط وتعزيزهما وإعدادهما لضرب الحصار التام على الدردنيل عند اللزوم[١١٥]. ورغم تدخل النمسا من جديد لتأكيد " النيات السلمية لروسيا " وأن أسطول روسيا فى البحر الأسود ليس فى حالة تأهب ، وأن الدولة ستُترك وشأنها [١١٦] إلا أن ذلك لم يؤثر كثيراً فى السياسة الإنجليزية لأن هدفها الأساسى كان أبعد من ذلك ، وتمثل فى محاولة إلغاء معاهدة هونكار .

فى الوقت نفسه أثارت إنجلترا فى وجه الدولة قضية مرور السفن الحربية الروسية عبر المضايق وصلته بمعاهدة هونكار ومدى تناقضها مع معاهدة ٥ يناير ١٨٠٩ بين الدولة وإنجلترا التى ستطالب بالحقوق التى حصلت عليها روسيا[١١٧]. أما المشكلة الثانية التى أثارتها فى وجه الدولة العثمانية فكانت حرية التجارة ، حيث وقف البرلمان الإنجليزى بقوة خلف حكومته لإلغاء الاحتكارات على أساس أنها " لا تخالف فقط التعهدات السابقة .. بل وتؤدى للحد من التجارة ، كما أنها ضد توسيع وزيادة النشاط الصناعى بين الأمتين .. وأن إلغاءها والسماح بحرية الشراء والبيع سيؤدى بالرعايا العثمانيين إلى تنمية تجارتهم وصناعتهم بشكل كبير ، وإلى زيادة إنتاجهم فى كل الأصناف" [١١٨]. بالإضافة إلى ما سبق اتجهت إنجلترا للتعامل مع الباشا بشكل يُثير له المتاعب ويزيد الموجود منها. ولقد استغلت– ومعها الدول الكبرى– الأزمة المالية[١١٩] التى ظهرت مع بداية ١٨٣٣ [١٢٠] وبعض السلبيات الاقتصادية والإدارية[١٢١] ومحاولاته لتطبيق نظام الاحتكار فى الشام والتى تناقضت مع مطالبها بحرية التجارة [١٢٢]. كما استغلت نظام الامتيازات فيما يتصل بحقوق الأجانب بالشام.

وبينما أراد الباشا أن يفعل فى الشام مثلما فعل فى مصر[١٢٣]..فإن إنجلترا أخذت تدريجياً فى وضع العراقيل المختلفة أمامه تمهيداً لطرده منها وتحطيم

مشروعه التوسعى والاستقلالى. وهكذا شهد عام ١٨٣٤ مشاكل "حقوق الحماية"[١٢٤] وعدم دفع "رسم الجمرك والميرى" على المشروبات الروحية المستوردة لصالح القناصل للتجارة والتربح [١٢٥] بمثل ما شهد تشجيعها للانتفاضات [١٢٦] ووقوفها بالمرصاد ضد محاولاته للتقارب مع روسيا [١٢٧] وترديدها أن روسيا بدأت فى تأليب الباشا ضد السلطان، بحثه على التقصير فى الوفاء بالشروط المالية لاتفاقية كوتاهيه ، ومن ثم أظهرت حرصها على ضرورة التزامه المالى ليتم تجنب أى ذريعة لتجدد النزاع [١٢٧] .. هذا فى الوقت الذى كانت تتابع فيه محاولاتها لتعقيد العلاقة المالية بينه وبين الدولة العثمانية المضطربة أحوالها المالية [١٢٩].

ومع أن الباشا كان قد نجح فى حل المشاكل المالية مع السلطان[١٣٠] إلا أن إنجلترا - وخاصة شركة الهند الشرقية - بدأت فى غضون ذلك فى طرح "مشروع الفرات" الذى اعتقدت فى فوائده الاستراتيجية والاقتصادية لها ، وفى الوقت نفسه يمثل سياسة بعيدة المدى ضد السلطان والباشا وروسيا [١٣١]. بل ولقد فكرت فى " فتح طريق البحر الأحمر والخليج العربى " ربما بعد أن علمت بأن الباشا يتجه بأنظاره لسواحل الخليج وبغداد [١٣٢]. ورغم محاولات الجانب المصرى تعطيل مشروع الفرات ، إلا أن إنجلترا نجحت فى تنفيذه والاستفادة من العداء بين السلطان والباشا [١٣٣] الذى أصبح فى تلك الآونة يتوجس خيفة من العثمانيين لنجاحهم فى تسوية " مسألة ألبانيا " مما " يشجعهم ويقوى قلوبهم". ومن ثم رأى أن الظروف " تدعونا لليقظة والانتباه وإعداد أكبر عدد ممكن من الجنود»، مع أن " حالة البلد لا تسمح بذلك ، فإن التجنيد يعطل الحركة العمرانية . ولكن دفع المضرة مقدم على جلب المصلحة " [١٣٤].

وبينما شهد عام ١٨٣٥ استمرار التقارب بين الباشا وروسيا التى أصبحت آنذاك - وفى ضوء مشروع الفرات - تحرص على استمرار العلاقات السلمية بين مصر والدولة ، فإن إنجلترا حالت دون ذلك ، بل وواصلت إثارة العديد من المشاكل الأخرى للضغط اقتصادياً وسياسياً على الباشا ؛ فتصدت لمحاولته

تنفيذ احتكاراته على تجارة الحرير بالشام ، واستعانت باستانبول فى ذلك(١٣٥). وتابعت إثارة موضوع " الفردة " (١٣٦) وتضامن القناصل الأوربيين مع قنصلها فى ذلك ولم يعترفوا بـ " اللائحة " التى وُضعت لتنظيم أمور القناصل ووكلائهم وخدمهم بالشام لأن " القناصل الكبار " لم يُستشاروا فيها(١٣٧) . كما أثار قناصل إنجلترا بالشام مشكلة " الحجر الصحى " وعدم رغبتهم فى الإشراف عليه ، بعد أن رفض الجانب المصرى ما قام به قائد السفينه " غولت " من عدم مراعاة لشروط الحجر (١٣٨). ومن المشاكل التى أثارها القناصل الإنجليز مشكلة شراء المأكولات " بدون الرسم " و" شراء الحنطة بدون عوائد "(١٣٩). وفى هذا الإطار أيضاً رفض قنصلا إنجلترا والنمسا دفع الضريبة " نقود التسريح " عن الشعير الذى أتيا به من قبرص بدعوى أنه علف لدوابهما . وهو ما حدا بالباشا لإصدار أمر " بمنع إخراج الغلال وإرسالها من وإلى عريستان من ديار غير القطر المصرى " لئلا يقوما بالاتجار فيها (١٤٠).

حدث هذا فى وقت استمر فيه الإنجليز فى تنفيذ مشروع الفرات ، مع أنه ثبت فشله منذ عام ١٨٣٦ وتحول مع عام ١٨٣٧ لمجرد وسيلة لمراقبة الأوضاع ضد مصر وروسيا وفارس(١٤١). وفى هذا الإطار كان الإنجليز بحاجة لمساعدة الإدارة المصرية ! التى كان من الطبيعى أن تحاول عرقلة جهودهم (١٤٢) لا سيما وأن إنجلترا عملت بجدية ونجاح آنذاك لفك عُرى التحالف الروسى العثمانى واستبداله بتحالف إنجليزى عثمانى (١٤٣) وفى الوقت نفسه عملت - أى إنجلترا- على تعزيز قوة الدولة العثمانية على حساب مصر (١٤٤) التى فعلت ما بوسعها للتغلب على السياسة الإنجليزية .

على أن الإنجليز التفوا حول الباشا بأن أثاروا قضية الضرائب التى تفرض على تجارتهم وفقاً لنظام الحكومة المصرية ، وبما يخالف معاهداتهم مع استانبول التى لجأوا إليها من خلال سفيرهم . وهكذا أرسل السلطان للباشا "يستنكر" ذلك (١٤٥). وهم فى ذلك لم يكتفوا بحرية التجارة فى الحرير ، بل وطالبوا بها فى القطن والدخان وغيرها من السلع . ولقد آتت محاولاتهم أُكُلها ،

حيث صدرت الأوامر بوقف احتكار الحرير وعدم تحصيل " العوائد " من التجار الإنجليز ، والاكتفاء بقيد معاملاتهم التجارية فى الدفاتر حسب المعتاد [١٤٦]. بيد أن هذا الإجراء مع الإنجليز شجع تجار الأمم الأخرى على المطالبة بالمعاملة بالمثل [١٤٧] وحصلوا عليها فى النهاية [١٤٨].

والواقع أن مطالب الإنجليز بحُرية التجارة تحولت لأطماع ومناورات لاتحدها حدود ، وكانت لها تأثيراتها السلبية الواضحة على متحصلات الجمارك وإدارتها فى الشام. لقد طالت تجارة النبيذ وعرَّضت التزامه للخطر [١٤٩] كما طالت الحرير، مما دفع ملتزمى جمركه لرفض تجديد عقود التزامهم [١٥٠] وفشلت الإدارة فى إيجاد ملتزمين جدد " ما لم تجر الرسوم على الوتيرة السابقة" [١٥١]. بل وطالت اليهود وأشياء أخرى [١٥٢] وذلك فى إطار تصميم واضح على إضعاف الباشا اقتصادياً.

على كل فبقدر ما كانت كل المحاولات الإنجليزية تعكس تصميماً لإضعاف الباشا اقتصادياً تمهيداً لإضعافه عسكرياً ثم تدميره سياسياً .. بقدر ما كانت تُخفى طموحاً للتغلغل الاقتصادى فى المنطقة. ومن غير المنطقى الفصل بين الأمرين خاصة وأن الأحداث والمعطيات السابقة والتالية تؤكد ذلك . وهكذا فإذا كان من الصحيح أن النصف الأول من القرن ١٩ يمثل مرحلة من النضج "النسبى " للثورة الصناعية فى إنجلترا مما جعلها فى حاجة لأسواق خارجية لتوزيع السلع واستيراد المواد الخام [١٥٣] وأن الهند والشرق الأقصى كانت "منطقة واعدة " للرأسمالية الإنجليزية [١٥٤].. إلا أنه من الصحيح أيضاً أن منطقة الشرق الأدنى كانت لها أهمية ملحوظة ، ليس فقط لموقعها فى الطريق إلى الهند، بل وباعتبارها سوقاً مهماً للإنتاج والإستهلاك [١٥٥] وهو ما جعل بلداً مثل الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للاهتمام بالتجارة معها لما لها من "أهمية تجارية " و" مزايا هائلة .. أثارت حتى قنصلى إنجلترا وفرنسا " [١٥٦]. هذا فى وقت كان الركود الاقتصادى يضرب بأطنابه فى إنجلترا نتيجة لـ"الانقلاب الزراعى " الذى كان من مظاهره فرض الحماية الجمركية على

استيراد القمح عام ١٨١٥ " قوانين الغلال " وهو ما كانت له آثاره الاجتماعية القاسية على الفقراء حتى ١٨٤٦ ، ومن ثم ترك تأثيراته السلبية على القدرة الشرائية والسوق الداخلية [١٥٧] . بل وفى وقت كادت تتعرض فيه تجارة انجلترا الخارجية للكارثة نتيجة تطبيق الدول الأوروبية للحماية الجمركية ، ورفض الأمريكيين منذ عهد الرئيس ماديسون اعتبار بلادهم سوقاً للبضائع الإنجليزية . لقد كان هذا الوضع فى إنجلترا هو ما دفع حكومتها للبحث عن المزيد من الأسواق الخارجية؛ فطرحت أهمية حرية التجارة لشعبها وللشعوب الأخرى ؛ بل واعتقدت فى حقها التدخل فى الأمور الداخلية للبلاد "المتأخرة " ولـ" مصلحتها"[١٥٨]. وفى كل الأحوال كان ذلك يحتاج قيامها بالدفاع عن حرية التجارة عامة وحماية تجارتها خاصة. وفى إطار وقوف السياسة الإنجليزية الخارجية وراء تجارتها وصناعتها لتحميها ، تشكلت مواقفها فى أحد أبعادها من قضايا العصر الاقتصادية والسياسية . ولقد ساعدها الباشا فى ذلك - دون قصد- حين سمح للأجانب بالوفود بكثرة إلى بلاده حاملين معهم الأساليب الفنية الغربية ، وسمح بتعديل الطابع العام للتجارة المصرية لتصبح مرتبطة بأوروبا ارتباطاً وثيقاً ، ومن ثم دخلت مصر فى فلك التجارة الأوروبية وتأثرت بتقلباتها وانضوت لمطالبها وخاصة المطلب الذى" ابتدعته " الحكومات الأوروبية " المتربصة " التى ذهبت إلى أن من واجبها أن تحمى تجارها ومصالحها طبقاً لمعاهدات الامتيازات[١٥٩].

ورغم ذلك - وبسببه - استمرت محاولات الباشا للمقاومة فى بلاده واستانبول . لقد خاطب الباب العالى من جديد لتوضيح صحة موقفه ، وأن شكوى القنصل الإنجليزى " لا أصل لها ولا أساس وأنه لم يبتدع رسوماً غير الرسوم التى وضعها أسلافه " ومن ثم التمس إيجاد حل " صريح " للقضية لإضرارها بعوائد الجمارك التى " نقصت كثيراً " لا سيما وقد " سرت العدوى " لتجار وقناصل الدول " المتحابة الأخرى " يبتغون معاملة تجارهم بمثل معاملة الإنجليز مع أن الفرمان الموجود بيد قنصل إنجلترا لم يكن حاسماً ولا

واضحاً[١٦٠]. كما حث استانبول على سرعة الإجابة لأن التأخير يرجُع ضرره نفعه ، خاصة وأنه اضطر لتأجيل استيفاء الرسوم الجمركية عن البضائع والأمتعة الواردة إلى ساحل " سوريا " انتظاراً لذلك [١٦١] .

على أن إنجلترا استمرت فى إيقاع الباشا فى مشاكل - بل مآزق - اقتصادية. لقد أخذ تجارها فى تصدير واستيراد الغلال[١٦٢] والتباك والأرز[١٦٣] والشعير والأبقار وغيرها من السلع حتى الواردة من إنجلترا [١٦٤] إلى بلاد الباشا دون دفع رسوم على أساس أنهم دفعوها فى منافذ جمركية أخرى مثل استانبول [١٦٥] أو بغداد [١٦٦]. ورغم محاولات الإدارة المصرية توضيح حقيقة الأمور إلا أن ذلك لم يكن ليُرضى الإنجليز[١٦٧] الذين طالبوا معاملتهم بمثل معاملة الروس فى إطار معاهدة هونكار ؛ أى برد المبالغ التى سبق وأن أُخذت منهم من قبل[١٦٨] كما لم يُرض الإدارة العثمانية التى أرسلت تلوم الباشا ، رغم توضيحاته [١٦٩]. وإذا كان ما سبق يعنى أن إنجلترا وفرنسا[١٧٠] والنمسا[١٧١] وروسيا وتسكانيا وسردينيا وهولندا [١٧٢] طبقت ما جاء فى معاهدة بالطه ليمان قبل عقدها بحوالى عامين.. فإن ذلك- ومن جديد- لم يُرض التجار الإنجليز الذين تمادوا فى الأمر ، ووصلت بهم الجرأة إلى حد عدم دفع نسبة الـ٣٪ من الرسوم وأخذوا فى دفع ما يشاءون من ضرائب على السلع التى يصدرونها إلى أوروبا [١٧٣].

ونستطيع القول أن إنجلترا - بحلول عام ١٨٣٦- كانت قد استطاعت من الناحيتين الفعلية والنظرية الإحاطة بالباشا اقتصادياً . ولن تكون الفترة التالية إلا محاولات مستميتة منه للإفلات أو للتقليل من قيود حرية التجارة وتداعياتها، ولكنها كانت يائسة وفاشلة وترتب عليها المزيد من القيود . وعلى حين ظهرت الإدارة المصرية وكأنها متمسكة بموقفها بما يتسق والفرمانات [١٧٤].. ظهر تهاون بعض الموظفين أحياناً - وربما بشكل مقصود - بسبب التداعيات الدرامية [١٧٥]. بل وبينما أبدت الإدارة بعض المرونة تجاه الضغوط [١٧٦] إلا أنها لم تكن مقتنعة بذلك ؛ إما لتخوفها من أن يلجأ تجار الداخل لأخذ بضائعهم من

التجار المتمتعين بالحماية نظير دفع مبالغ من الباطن وهو ما يؤدى للإضرار بما تأخذه الدولة من الجمارك[١٧٧] أو لعدم اقتناعها بجدوى الأخذ بالتعريفة القديمة لأنها لم تعد تتناسب و" الأسعار الحاضرة " [١٧٨] أو حتى لمخاوفها من مطالبة الأجانب برد فروق الضرائب على السلع التى دُفعت عنها من قبل ضرائب أكثر من ٣٪ لا بل واحتمال أن يرفض الأوربيون دفع نسبة الـ٣ ٪ [١٧٩]. وهكذا استمرت المشاكل قائمة واستمر تصميم الإدارة على دفع التجار الأجانب لرسوم التجارة الداخلية " وأن الأمتعة التى يستوردها التجار من الديار الأوروبية هى وحدها التى تراعى فيها التعريفة بموجب المعاهدة " [١٨٠]. وكنوع من المواجهة الاقتصادية ضد إنجلترا والدول الأوروبية ، ولقطع الطريق أمام " التجار الرعايا " الذين " يستتر أكثرهم فى تجارتهم الداخلية والخارجية وراء التجار الإفرنج فيوردونها ويصدرونها باسمهم " [١٨١].. فكر الباشا عام ١٨٣٧ فى معاملة التجار والرعايا التابعين لحكومته بمثل ما يعامل به التجار الأوربيين ، وذلك فيما يصدرونه إلى أوروبا أو يستوردونه [١٨٢]. على أن إدارة الشام أبدت بعض التحفظات خاصة وأن جمارك الشام " مُعتبرة مارسية ومحرمية " وأن تعريفات الدول الأوروبية " بطل حكمها " ونُسخت بتعريفات جديدة [١٨٣]. وهنا أمر الباشا بتشكيل لجنة لدراسة الأمر . ورغم موافقة اللجنة لما فى ذلك من فوائد للرعية[١٨٤] إلا أن بوغوص أبدى بعض التحفظات [١٨٥] التى أخذت بها اللجنة ووافق عليها الباشا [١٨٦] ومن ثم تم إرجاء العمل بالمشروع [١٨٧] .

وإذا كانت المجابهة الاقتصادية أثبتت فشلها وتمادى الإنجليز فى عدم دفع الرسوم وفى تملك الأراضى بل والاستيلاء عليها ، وفرض حمايتهم على العاملين فيها [١٨٨].. فقد أثبتت الأحداث للباشا أيضاً فشل محاولة الاتفاق السياسى والسلمى مع الدولة ، ولن تكون محاولات عامى ١٨٣٧ و ١٨٣٨ إلا نماذج لمحاولات مستميته وفشل ذريع بسبب إنجلترا فى الأساس . فأمام إدراكه خطورة المستقبل السياسى لمشروعه.. اتجهت تحركاته للتعامل مع الوضع من خلال عدة أمور . فمن ناحية بدأ فى توجيه رسائل الاستياء للحكومة

الإنجليزية[١٨٩]. ومن ناحية أخرى تابع الاستعدادات العسكرية واستيراد المدافع بقدر من السرية [١٩٠]. أما الأهم فكان اتجاهه لحل الأزمة السياسية "دون ضجة" مع الدولة " وعدم إعطاء فرصة لمداخلة الدول الأخرى " بل وباستخدام التناقضات بينها ، وطلب نصائح بوغوص وغيره فى كيفية إتمام ذلك ، وكذا كيفية الرد على رسالة المشير أحمد باشا التى يحملها صارم أفندى[١٩١]. ورغم احتمال تسريب استانبول لأخبار المحادثات فى محاولة لخداع الباشا وإحراجه أمام الدول الأووربية وإفشال المفاوضات[١٩٢].. رأى الباشا ضرورة إرسال شخص من طرفه لاستانبول حتى لا تظهر الدولة فى مظهر الطرف الراغب فى السلام وأن مصر هى التى ترفض[١٩٣]. وفى الوقت نفسه استمرت محاولاته للتقارب مع روسيا وطلب من إبراهيم لقاء قنصلها " دوهاميل" وإبلاغه بمضمون رسائل قنصلى فرنسا والنمسا له وأن يحدثه "عن المعاملة الخشنة التى تبدو من استانبول ويعرف رأيه " [١٩٤] .

ورغم فشل محاولات التفاوض منذ يناير ١٨٣٧ للعوامل السابقة ، ولاستمرار الاستعدادات العسكرية للدولة[١٩٥].. أعطت الخلافات بين روسيا والدولة - ومن ثم مع إنجلترا وفرنسا - للباشا بريق الأمل من جديد . لقد عرضت روسيا آنذاك عبور جيشها للدانوب ولكن استانبول رفضت العرض [١٩٦]. وهنا أخذت روسيا فى العمل على بقاء الأمور على ما هى عليه لأنه فى مصلحتها وحاولت من جديد التفاهم مع الباشا ، وأرسلت إلى مصر بقنصل جديد ليحل محل دوهاميل . وفى لقائهما بالباشا أعرب القنصلان عن تقديرهما له واستبعدا إمكانية الحرب " ولكن يجب عدم الفتور فى الاستعدادات العسكرية " [١٩٧]. ولما كانت إنجلترا تراهن على أن قيام الحرب بين مصر والدولة هو الذى سيغير الأوضاع لمصلحتها ، فقد شجعت - منذ ذلك الوقت فصاعداً - الاستعدادات العسكرية للدولة [١٩٨].

ومرة أخرى حاول الباشا الالتزام بتعهداته المالية تجاه الدولة [١٩٩] ولكن مع تحديد حدوده معها[٢٠٠] بل وتحديد موقفه بشكل نهائى. كما حاول التوصل

لتفاهم مع إنجلترا بخصوص الجمارك [٢٠١] وأوضح حُسن نيته تجاهها فى العديد من المواقف [٢٠٢] بل وأبدى كرماً تجاه باركر عند فصله من عمله رغم كرهه له[٢٠٣]. وهكذا فمع علمه أن الدولة وجهت نظرها نحو لندن للحصول على مساعدتها ، إلا أنه كان يأمل ألا تلبى إنجلترا الطلب كما حدث من قبل [٢٠٤]. وربما كان السبب الرئيسى فى ذلك اعتقاده بأن أطماع إنجلترا - كما كانت سابقاً - اقتصادية قبل كل شئ ، وطالما أنه يحقق مطالبها فلن تتفق مع الدولة ضده . ونستطيع القول أن " بورنج " كان له دوره فى تشجيعه على ذلك [٢٠٥].

وفى هذا الإطار استمرت إنجلترا فى الضغط الاقتصادى على الباشا لإضعافه لحساب تجارتها وتجارها ومواصلاتها ، واستمر هو فى التغاضى أملاً فى الوصول لتفاهم سياسى . على أن الاستراتيجية الإنجليزية - التى اعتبرت الباشا خطراً لابد من إزالته - كانت تسير فى طريقها دون اعتبار للأمور الأخرى غير الجوهرية . وهكذا فعلى حين شجعت العثمانيين على الاستمرار فى الاستعدادات العسكرية ، فإنها شككت فى جدوى استمرار الباشا فى الرد بالمثل وسأله كامبل عن " سبب التجنيد الجديد وإنشاء السفن الحربية مع الأمن فى جهة الآستانه ". لكن الباشا أجاب "إن عادة الكبار تضحية الصغار ولكن محمد علي لايرضى لنفسه أن تكون ضحية " وأنه فى ظل استعدادات الدولة " لا نقبل أن نهلك فى مثل هذه الحالة بالإصغاء لقول هذا أو ذاك " [٢٠٦]. ولقد كان ذلك يعنى أنه لايزال قادراً على المقاومة الشرسة ولا يرضى الاستسلام .

ومع أن مكاسب الإنجليز السابقة بالشام كانت تتسبب فى خسائر ضخمة للباشا، إلا أنهم لم يكتفوا بذلك وبدأوا فى الاتجار بالعملة [٢٠٧] وحصلوا على حرية تصدير البن " الإفرنجى" لمصر والاتجار فيه [٢٠٨] رغم المماطلات [٢٠٩]. بل وتدخلت إنجلترا فى أمور لا تمت للاحتكار بصلة مباشرة ، فرفضت خطة الباشا لإنشاء بريد عام بالشام [٢١٠] وكذا احتلاله لليمن ، رغم اعتباره أنه ذهب إلى هناك بالاتفاق معها . وعلى كل فقد أبدى استعداده لسحب قواته من اليمن إذا كانت إنجلترا سبقته إلى هناك [٢١١]. وفى أوائل أبريل ١٨٣٨ أبلغ كامبل

الباشا رفض إنجلترا لتوسعاته الجديدة فى منطقة نجد بعد أن سقطت الرياض فى أيدى قواته فى مايو ١٨٣٧ وكذا لطموحاته المتجددة فى العراق (٢١٢). ومن الواضح أن الباشا كان لا يزال يراهن - حتى مارس ١٨٣٨- على عجز الدولة عن الحصول على مساعدة إنجلترا ، ومن ثم عدم قدرتها على الحرب ، مُستنداً هذه المرة إلى إرسال السلطان بفرمانى التجديد له ولإبراهيم (٢١٣) وإلى تأكيد القنصل الروسى له بأن الدولة لا تستطيع الحرب (٢١٤) وإلى ما أبداه القيصر من رضا عن ميوله السلمية وتشجيعه بأنه إذا استمر على ذلك " قد يحظى بالصداقة التى يريدها معه " (٢١٥). ولما كان القيصر قد أعرب فى رسالته عن تعجبه من استمرار الاستعدادات العسكرية التى قد تقوى من شكوك الباب العالى ، فإن الباشا عاد من جديد لمحاولة طمأنة روسيا وإنجلترا وفرنسا ، وهو ما لم ينجح فيه أيضاً . فالقنصل الروسى كتب أن ما حاوله الباشا وإن كان مطمئناً لقنصلى إنجلترا وفرنسا " إلا أننى أراه حيلة جديدة لإخفاء مشروعه الحقيقى " (٢١٦) .

على أن "ميدم" كان غير دقيق فى وجهة نظره هو الآخر حيث كان قنصل إنجلترا سبق له نقل انطباعاته غير الطيبة تجاه استعدادات الباشا العسكرية لبلاده ، التى طلبت من فرنسا الاتفاق معها على " اللغة " المشتركة التى يجب التعامل بها تجاه الجهود العسكرية " غير العادية " للباشا (٢١٧). لكن فرنسا لم تشارك إنجلترا تماماً فى تخوفها هذا ، بل وأبدت تخوفها الأكبر من الاستعدادات الروسية البحرية والتى توحى بأن القيصر أعد للحرب. وهنا رد الجانب الإنجليزى بأن هذه الاستعدادات فى جزء منها إنما بسبب الخوف من أى نزاع بين الباشا والسلطان (٢١٨). وبمثل ما كان ميدم غير مُحق فى فهم موقف قنصل إنجلترا من الباشا ، كان الأخير غير مصيب فى فهم موقف روسيا التى سرعان ما طلبت منه سحب جيشه من الشام وإنقاص أعداده بشكل عام ، وهو ما رفضه الباشا وأعرب عن أن " جيشه يتناسب وعدد سكان دولته وأنه راض عن اتفاقية كوتاهية وملتزم بها ولا يخاف إلا من روسيا» (٢١٩) .

كان موقف روسيا الأخير يعنى أن الباشا وصل اللحظة الحرجة فى علاقته بالقوى الكبرى وفى مستقبل مشروعه كله ، حيث اتضح وقوف إنجلترا وروسيا والنمسا ضده تماماً . وهذا ما حدا به لإثارة قضية استقلاله فى تلك الأيام - وبقوة - أمام قنصلى إنجلترا والنمسا [٢٢٠] رغم أنها كانت من أخطر القضايا آنذاك . لقد أعرب عن أن الدول الكبرى هى التى تحول دون ذلك وأنه يتمنى وساطتها فى الموضوع ، كما أعرب عن استعداده للوفاء بالتزاماته ، ولكنه لا يستطيع أن يبقى هكذا كثيراً [٢٢١] .

وفى مايو ١٨٣٨ كانت الأخبار بنية الباشا القوية فى إعلان استقلاله قد أصبحت معلومة لدى الدول الكبرى ، وهو ما كان يعنى أن إنجلترا نجحت فى مُبتغاها : فبعد إضعافه اقتصادياً وتغلغلها فى أراضيه ، استدرجته -بل وشجعته- للإلحاح على الاستقلال ، وفى الوقت نفسه أعدت العُدة لمجابهته عسكرياً بعد أن توصلت لنوع من الاتفاق على ضرورة اشتراك الدول الكبرى- إنجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا - فى منعه من الاستقلال لئلا يتم " تدمير السلام فى ذلك الجزء من العالم " . هذا وإن ظهرت الخلافات حول كيفية تقديم الدول للإنذار المشترك ، لاسيما إذا تضَمَّن التهديد باستخدام إنجلترا وفرنسا لـ"الحصار البحرى" لأن روسيا قد تهدد حينئذ باستخدام جيشها ، وهو ماسيعنى موافقة ضمنية من الدولتين على تقدم الجيش الروسى فى الأراضى العثمانية . لذا فضّلت فرنسا قيام كل قنصل بالعمل منفرداً [٢٢٢]. وفى هذا الإطار قابل القنصل الفرنسى"كوشيليه" الباشا " لإثنائه عن الإقدام على الاستقلال " . ومن ناحيتها أعربت إنجلترا عن أن قنصلها لن يتوانى عن إعطاء بالغ اهتمامه للقضية[٢٢٣]. وفى إطار التنسيق الثنائى وافقت فرنسا على إرسال أسطولها للإسكندرية للعمل باتفاق تام مع الأسطول الإنجليزى ، على أن يتزامن ذلك مع ضغط مشترك على الباشا . كما بدأت فرنسا فى حث الباب العالى على عدم اتخاذ أي إجراءات عدائية مباشرة ضده إذا أعلن استقلاله، بل عليه أن يثق فى حلفائه[٢٢٤].

على أن التنسيق الإنجليزى الفرنسى آنذاك مر بفترة من الشكوك الشديدة التى نشأت فى الأساس من التسهيلات والتنازلات التى أعطاها الباشا للإنجليز فى مصر ولمواصلاتهم إلى الهند !. لقد أرسل القنصل الفرنسى برسالتين إلى باريس ، تؤكدان أن الباشا ماض فى إعلان استقلاله . ورغم تحذيره له من النتائج الخطيرة التى قد تترتب على ذلك ، إلا أنه عبَّر عن نيته فى الانتظار لوقت كافٍ حتى يتلقى إجابات من حكومتى إنجلترا وفرنسا تعبر عن استعدادهما للوساطة فى تسوية سلمية لاستقلاله . وأمام ذلك شكَّك كوشيليه فى حقيقة نيات إنجلترا واعتبر أنها - أمام التسهيلات التى حصلت عليها بخصوص اتصالاتها مع الهند ، ومن خلال بورنج " الذى شجع الباشا على الإعتقاد بأنه لن تظهر معارضة خطيرة من حكومة إنجلترا تجاه استقلاله " - هى التى تشجع الباشا للاستمرار فى توجهه الاستقلالى . ولقد دفع ذلك الشك بوزير الخارجية الفرنسى " موليه" لطلب الإطلاع على الأوامر التى سترسل إلى كامبل وإلى قائد الأسطول الإنجليزى !! (٢٢٥). على أن كامبل أخذ هو الآخر فى التشكيك فى موقف فرنسا من استقلال الباشا منذ ١٨٣٦ واعتبر أن قنصلها فى مصر آنذاك " ميمو " والأدميرال روسين اتخذا خطوات للحصول على استقلاله، وأن السلطان وافق عليه من حيث المبدأ فى إطار مفاوضات صارم أفندى . على أن فرنسا نفت ذلك (٢٢٦) . وفى هذا الإطار استمر رفض كوشيليه التعاون مع كامبل فى تقديم طلب مشترك للباشا بآراء حكومتيهما حول استعداداته العسكرية ، وكان ذلك وفقاً لأوامر حكومته التى لم تغير موقفها إلا بعد اطلاع موليه على رسالة بالمرستون لكامبل (٢٢٧) والتى حثته على الإسراع " فى إزالة أى خطأ بمقتضاه يمكن للباشا أن ينقاد بواسطة المحادثة الغافلة من بعض رعايا إنجلترا غير المسئولين أو بواسطة اللغة المقصودة من الآخرين " فيما يتصل بموقف إنجلترا تجاه إعلان استقلاله (٢٢٨) . وبعدها عادت فرنسا لإصدار الأوامر لكوشيليه بـ" الاتحاد الودى" مع كامبل فى التعبير عن عدم رضا الحكومتين عن نية الباشا فى الاستقلال (٢٢٩) .

على أن فرنسا عادت سريعاً للعمل المنفرد تجاه تصميم الباشا على الاستقلال . ورغم تعبيرها عن " موقف حازم للغاية " ضد إمكانية تنفيذ الباشا لذلك وأنها ترغب فى مساندة السلطان.. إلا أنها فضَّلت قيام كل دولة - وبشكل منفصل - بتحذير الباشا من إعلان استقلاله ، ووقفت ضد تقديم مذكرة مشتركة (٢٣٠). أما سفير فرنسا فى إنجلترا - سباستيانى - فعبر لبالمرستون عن رأيه فى أنه من غير المناسب تدخل بلديهما لتجديد المفاوضات بين الباشا والسلطان لوضع تسوية بينهما بمقتضاها يتم تثبيت إبراهيم فى ولايات مصر وعكا مقابل انسحاب محمد علي فوراً من سوريا ، على اعتبار أن مثل هذه التسوية بمثابة أمور داخلية بين السلطان وتابعه ولا يحق للدول الأجنبية التدخل فيها دون دعوة (٢٣١). ومن الواضح أن ذلك كان يمثل وجهة نظر فرنسية أخرى مخالفة لوجهة نظر إنجلترا . وإذا كان ذلك يعكس عودة الشكوك والخلافات من جديد ، فإن رؤية بالمرستون لحل الصراع بالقوة زادت منها .

كان بالمرستون أوائل يونيو ١٨٣٨ قد تأكد - من الرسائل الواردة إليه من مصر وعواصم أوروبية ومن الاستعدادات العسكرية التى تتجاوز متطلبات الدفاع- أن الباشا أصبح طامحاً للاستقلال تماماً ، وهو ما سيتبعه حتماً مهاجمة العراق(٢٣٢). ومن ثم بدأ فى التخطيط لمنعه بالقوة. لقد رأى أن تأكيد الدول الكبرى على اتفاقها فى مخاطبة الباشا بلغة متشابهة ؛ من حيث الاحتجاج على أعماله وتحذيره منها، وحثه على التخلى عن الاستقلال بل وتهديده ..كل ذلك لن يكون كافياً لإجباره للتخلى عن هدفه ، وعلى الدول أن تقرن التهديد بإعداد العدة الحربية لاستخدامها عند الضرورة ، وأن إنجلترا وفرنسا يجب أن تكونا تحت طلب السلطان لتقديم مساعدتها البحرية المشتركة. ورغم اعتقاده بأن الجيش المصرى سيتفوق فى العمليات الحربية الأولى ، فإنه رأى أن التدخل الفرنسى والإنجليزى - مع طول المدة وقطع الاتصالات البحرية بين مصر وسوريا وحرمان الجيش من الإمدادات - سيكون حاسماً . على أنه تخوف من أنه " إذا تُركت الأمور هكذا " فقد يتدخل الروس فى الحرب لمساعدة السلطان

تحت ذريعة معاهدة هونكار ، ومن ثم يستولون على المضايق ، وربما أرسلوا جيشاً لآسيا الصغرى وهو ما سيكون خطيراً للغاية للنمسا وإنجلترا وفرنسا . وبالتالى فإن المشكلة تتمثل فى كيفية التغلب على ذلك " فمنعه بإعلان الحرب على روسيا سيكون مستحيلاً لتلك الدول التى أعلنت صداقتها للسلطان التى ستكون روسيا قد جاءت لإنقاذه، خاصة وأن روسيا وتركيا ستكونان آنذاك طرفاً واحداً . كما أن تهديد الدول من المحتمل ألا يمنع روسيا من تقديم المساعدة التى كانت تعهدت بتقديمها " . وقد رأى أن بوسع إنجلترا إرسال حملة لآسيا الصغرى من بومباى، ولكنها ستثير غيرة الدول وستجعل روسيا تقرر إرسال حملة برية فى الحال .. والحال نفسها إذا ما أرسلت فرنسا حملة بحرية . ومن ثم فالنمسا هى المؤهلة بسبب موقعها الجغرافى والمشاعر الودية بينها وبين روسيا . ونتيجة لذلك أكَّد على ضرورة التوصل لتفاهم مشترك ومُسبق بين الدول الأربع [٢٣٣] .

فى البداية طلبت الخارجية الفرنسية وقتاً للرد على آراء بالمرستون بعد مناقشتها [٢٣٤]. على أنه لم تكد تمر عدة أيام حتى أبدى موليه تحفظه ورفضه لتدخل النمسا وإرسالها جيشاً برياً بالنيابة عن الدول الأوروبية ، كما أبدى رفضه قيام روسيا بالدور نفسه . وفى المقابل أبدى موافقته على قيام الدول الأربع بتقديم مطلب مشترك للباشا ، وأن يقوم الأسطولان الفرنسى والإنجليزى فقط بمظاهرة قبالة شواطئ مصر وسوريا . وفى الوقت نفسه رفض رأى مترنيخ بضرورة اشتراك الدول الأربع فى الإجراءات العملية الكفيلة بمنع الباشا من إعلان الاستقلال ، بل ورفض عقد مؤتمر للدول الأربع فى لندن [٢٣٥]. وعلى كلٍ أدى ذلك لنمو التناقض – تدريجياً – بين موقف فرنسا ومواقف الدول الأخرى ، خاصة مع روسيا والدولة العثمانية [٢٣٦] ثم إنجلترا . هذا على حين اتخذت روسيا موقفاً مناهضاً للباشا ومؤيداً لإنجلترا [٢٣٧] .

وإذا كانت الخلافات السياسية الأوروبية سارت فى طريقها المعروف . إلا أن إنجلترا كسبت فى النهاية معركتها ضد الباشا . لم لا وقد أضعفته اقتصادياً

و"أجبرته " للتصميم على الاستقلال ، وهو ما كان يعنى صدامه مع الدولة بل وفرنسا وروسيا والنمسا التى أصبحت كلها رافضة لاستقلاله . على أن النجاح الإنجليزى بلغ ذروة جديدة مع اتفاقية بالطه ليمان فى ١٦ أغسطس ١٨٣٨ والتى تؤكد، من جديد، أن سياسة إنجلترا فى المنطقة كانت دائماً لا تهمل المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ، وإن تغيرت أسبقية المصالح وفق احتياجات وضرورات كل مرحلة . فبينما انشغلت الدول باستقلال الباشا وإمكانية الحرب.. نجحت إنجلترا فى توقيع الاتفاقية المهمة لما احتوته من أمور اقتصادية واستراتيجية. لقد عقدت دول أوربا مع استانبول من قبل اتفاقيات "الشروطنامه والتعريفة " [٢٣٨] وكانت الاتفاقية مع روسيا أفضلها حيث قررت تحصيل الرسوم الجمركية بنسبة ٣٪ مرة واحدة فى أراضى الدولة على البضائع المستوردة من روسيا أو المصدرة إليها ، مع إمكانية الدفع عيناً من البضائع إذا بالغ أمناء الجمارك فى تقدير قيمتها [٢٣٩]. على أن إنجلترا اتجهت فى اتفاقيتها لتحقيق هدف استراتيجى أكبر وهو القضاء على الاحتكار[٢٤٠] واستغل بالمرستون العداء بين الباشا والسلطان لإقناع الأخير بالاتفاقية لأهميتها فى تقويض المصادر المالية للباشا ومن ثم إمكانية القضاء عليه ، على حين اعتقد الجانب العثمانى بأن تنازلاته ستكون أكثر ضرراً للباشا وستقوده لتحدٍ مباشر مع الدول الكبرى [٢٤١].

ورغم دهشة روسيا من الاتفاقية [٢٤٢] إلا أنها قبلتها فى النهاية ، خاصة وأن إنجلترا عملت للتقارب معها ، مستغلة العداء القديم بين القيصر وملك فرنسا[٢٤٣]. ورغم تحفظات فرنسا عليها لمساسها بمصالح الباشا وإمكانية دفعها له للمسارعة بإعلان الاستقلال [٢٤٤] وأن تجار إنجلترا - لتفوقهم الرأسمالى وإقدامهم- سيستفيدون بشكل أكبر من تجار أى بلد آخر [٢٤٥]. بل ورغم إعرابها عن شكها فى إمكانية توقيع اتفاقية فرنسية عثمانية فى الوقت الحاضر بما لذلك من تأثيرات سلبية على تجارتها [٢٤٦] .. رغم ذلك حاول

بالمرستون طمأنتها بخصوص فائدة الاتفاقية لكل الدول التجارية . وفى تحسين أوضاع الدولة نفسها . ولكنه فى الوقت نفسه أكَّد عزم بلاده إجبار الباشا على تنفيذها [٢٤٧]. وفى النهاية وافقت فرنسا على المعاهدة فى نوفمبر ١٨٣٨ لأن ظاهرها يوافق المبادئ الإنسانية ، ولم يكن من سبيل إلى رفضها [٢٤٨].

وهكذا يتضح لنا مما سبق أن الاقتصاد هو الذى قاد سياسة إنجلترا فى بداية أزمة الشام ، على حين تناغمت السياسة مع الاقتصاد حتى عام ١٨٣٨ فى استراتيجية مُتكاملة . وعلى أي حال فإن الأحداث التالية وحتى تسوية لندن ١٨٤٠-١٨٤١ كانت تسير فى إطار ما نسجته إنجلترا من خيوط اقتصادية وسياسية لتسوية الأمور فى مصلحتها . فنتيجة لكل التطورات السابقة ، ولأن إنجلترا خاصة - ومعها الدول الكبرى الأخرى بدرجة أو بأخرى - أخذت موقفاً مؤيداً للدولة العثمانية وداعماً لها . ولأن الدولة العثمانية كانت تريد القضاء على محمد علي واستعادة ما ضاع منها .. نتيجة لذلك كانت الدولة العثمانية البادئة بالعدوان على الأراضى التى حددتها اتفاقية كوتاهيه لمحمد علي ، فكانت معركة نزيب فى ٢٤ يونيو ١٨٣٩ [٢٤٩] والتى أسفرت عن وقوف الدول الأوروبية الكبرى - عدا فرنسا - ضد محمد علي المنتصر . وفى تلك المواجهة كانت إنجلترا على رأس القائمين على الأمور والموجهين لها ، وكذا كانت المُستفيدة على حساب الجميع : مصر والدولة العثمانية وروسيا وفرنسا [٢٥٠].

الهوامش

(١) محمد صبرى السوربونى : تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث ، القاهرة، مكتبة مدبولى ، ط ٢ ، ١٩٩٦ ، ص ٥٨ ، ٦٧ ، ٧٢ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد علي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٥١، ص ٢٨٧ ، ٣٢٩ - ٣٣١ .

(٣) وعنده أن الباشا " عرف السياسة الكبرى فى طور عنيف من أطوارها : عصر الثورة الفرنسية والفتوح النابليونية . ففى حقبة قصيرة من أحقاب الزمان تجمع الشئ الكثير من العناصر الأساسية فى تشكيل العلاقات بين الأمم : تسخير قوى الإنتاج وتنظيمها وتنسيقها وتوجيهها لتحقيق غايات قومية ، خريطة أوروبا تطوى وتنشر ، مبادئ هدامة، عروش تقوض وأخرى تقام ، التفوق البحرى البريطانى ، تدخل روسيا فى شؤون أوربا، العالم العثمانى تحت رحمة الأقدار " . محمد شفيق غربال : إبراهيم باشا وبناء النهضة المصرية ، فى : ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ١٨٤٨- ١٩٤٨ ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٤٨، ص ن.

(٤) أحمد عزت عبد الكريم : مصر ، فى : دراسات تاريخية فى النهضة العربية الحديثة ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو، د. ت . ط . ص ٥٣٨ ، ٥٥٢ ، ٥٦٨ .

(٥) Al- Sayyid Marsot, Afaf Lutfi ; Egypt in the Reign of Muhamed Ali , Cambridge University Press , 1984 , p p 237 , 247.

(٦) لقد تحدثت عن " عدم وطنية " محمد علي " بالمعنى العصرى " وأنه " كان يعتبر نفسه تركياً قبل كل شئ ، وكان يفكر فى مصر باعتبارها مجرد متاع خاص يستغله لصالحه ولصالح أسرته. وبالتالى فإن نضاله من أجل الاستقلال لم يكن نضالاً من أجل استقلال مصر ، إنما كان محاولة لأن يترك لأبنائه إرثاً مضموناً " وذلك على حساب " تحسين أحوال الشعب المصرى ". وراجع أيضاً تقييمها لسياسة الاحتكار ولسياسته العسكرية وكيف أنها اصطدمت بسياسته المالية والزراعية . وكذلك كيف أدت سياسته الخارجية إلى " ضعضعة الإمبراطورية العثمانية ، وفتح الباب للتغلغل الاستعمارى الغربى " . هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ت : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصطفى الحسينى ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٢٥٥ ، ٣٥٨ - ٣٦٣ وغيرها .

(٧) وهكذا فمع اعترافه بأن "بريطانيا عارضت محمد علي بقوة وتصميم " وأن بالمرستون وزير خارجيتها معظم سنوات الثلاثينيات " كان يمثل هذه العداوة أفضل تمثيل ، حيث كان شخصياً يكره الباشا بشدة " وأنه كان يرمى إلى " إلغاء الاحتكارات " ، وأن معاهدة بالطه ليمان كانت صريحة فى التأكيد على حظر كل الاحتكارات التجارية فى طول الدولة العثمانية وعرضها " .. إلا أنه كتب " ومع ذلك لم تكن عداوة بريطانيا ولا كراهية بالمرستون الشخصية لتنتج فقط عن أى تهديد محسوس من جانب الصناعة المصرية الوليدة للمصانع البريطانية العتيدة. لأن البلاد حتى فى ذروة خطط الباشا لل

"التصنيع " لم تكن تمتلك أكثر من سبعة أو ثمانية محركات بخارية ، وكانت معظم المؤسسات الصناعية.. تعتمد على الطاقة العضلية للعمال " وهكذا تابع القول " ولابد أن مجموع منتجات البلاد التى كانت تعالج محلياً بدلاً من تصديرها كمواد خام إلى المصانع البريطانية كان يضايق بالمرستون ، وربما كان أيضاً قد شعر بالتأذى من سياسات الباشا (غير الليبرالية) فى التجنيد والسخرة والضرائب المرتفعة ، إلا أنه كان منشغلاً قبل كل شئ بأخطار توسع الباشا الإقليمى على اسطنبول . ذلك أن هذه النشاطات العسكرية كانت تدفع اسطنبول - كما رأى بالمرستون بحق - لطلب مساعدة الروس الذين كانوا متلهفين للغاية على توفير كل المساعدات التى يطلبها السلطان ، لما تمنحه لهم من فرصة للتدخل فى الشئون العثمانية . لقد كان هذا التوقع لتزايد نفوذ روسيا فى اسطنبول وتوسعها جنوباً فى اتجاه الهند أكثر من أية خسارة للأسواق الفعلية المحتملة فى شرق المتوسط، هو الذى أجج مشاعر بالمرستون المعادية لسياسات الباشا الاحتكارية. وذلك لأن نظام الاحتكار الذى أقامه الباشا هو بالتحديد الذى أتاح له - وهنا كان بالمرستون محقاً مرة أخرى- أن يحول الفائض المجموع من الزراعة والتجارة إلى الجيش، فتمكن بذلك من بناء جيش قوى وأسطول مرهوب الجانب استخدمه بعد ذلك فى تهديد أملاك السلطان. ففى النهاية كان اهتمام بالمرستون الأعظم هو الأملاك البريطانية فى آسيا وكان خوفه الأكبر أن تتمكن روسيا من التدخل فيها. بعبارة أخرى كان الفيصل هو السوق البريطانى فى آسيا ، لا تلك الأسواق الأصغر بكثير فى شرق المتوسط. وقد نظرت كل من لندن وبومباى إلى محمد علي من حيث هو مصدر تهديد خطير لهذه الأسواق المهمة ، لأنه يمنح الفرصة والذريعة للروس لإقحام أنفسهم فى الأراضى العثمانية ، وربما للإحاطة بالدولة العثمانية كلية . وكان شعار بالمرستون (الحفاظ على وحدة أراضى الدولة العثمانية) المتراس الأكثر فعالية الذى وضعه للحيلولة دون العدوان الروسى المحتمل، ولم يكن تربصاً بمصر". د.خالد فهمى : كل رجال الباشا.. محمد على وجيشه وبناء مصر الحديثه ، ت : شريف يونس ، دار الشروق ، ٢٠٠١ ، ص ٣٨٢ - ٣٨٥ .

(٨) وهكذا خلص إلى أن التدخل الأوروبى "لم يكن هدفه القضاء على الدولة المصرية الفتية واغتيال أحلامها ، بل كان نتيجة. لقد كان السبب يتعلق فى الأساس بالأمن الأوربى والتدخل العسكرى الأوروبى جاء تلبية لأولوية استراتيجية. أما نتيجة هذا التدخل فكان تحجيم حلم محمد علي والدولة المصرية ". محمد عبد الستار البدرى: المواجهة المصرية الأوروبية فى عهد محمد علي ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص٢٢٦ وغيرها .

(٩) محافظ الشام ، م ١٢٩ فرمانات ، فرمان ٧٥٢ ، أوائل رجب ١٢٢٨هـ (يوليه ١٨١٣م).

(١٠) عبد الرحمن زكى : حملة الشام الأولى والثانية . فى : ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ، ص٢٩٢ .

(١١) م عابدين، ملخصات دفاتر ، من الجناب العالى إلى السر عَسكر ، ١٧ ربيع الأول ١٢٤٣ (١٨٢٧). الوقائع المصرية ، م ٨ ، دول ، عدد ١١٢ ، ٦رمضان ١٢٤٤ ، عدد ١٣٢، ١٤ شوال ١٢٤٥ (١٨٢٩).

(١٢) الوقائع المصرية ، م ٨ ، دول ، عدد ١١٤ ، الخميس ٢رمضان ١٢٤٥(١٨٢٩).

(١٣) محافظ بحر برا ، م١٧ ، من أحمد خلوصى إلى محمد علي ، ١٢٤٧هـ /١٨٣١م .

(١٤) محمد صبرى السوربونى : مرجع سابق ، ص٧٢ . أسد رستم : إدارة الشام .. روحها وهيكلها وأثرها ، ص١٠٧ ، فى ذكرى البطل الفاتح ، مرجع سابق .

(١٥) معية تركى ، قناصل ، من الجناب العالى إلى حسين آغا محافظ القصير، حسن بك مأمور قنا ، محافظ السويس، دفتر ٤٠ ، وثيقة ٥٢٣ ، غرة جمادى الثانية ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م.

(١٦) السيد سيد أحمد توفيق دياب: السياحة فى مصر خلال القرن التاسع عشر ، سلسلة مصر النهضة ، العدد ٤٧ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤ ، ص١٩ .

(١٧) وقد ظهر فى هذا المجال كل من "سالت" و"بلزونى" و" يونج " و" فايس " وغيرهم ممن لعبوا دوراً خطيراً إما فى نهب آثار مصر ، أو حتى فى تدمير الكثير منها . للمزيد : بيتر فرانس : اغتصاب مصر ، ترجمة : محمد مستجير مصطفى ، سينا للنشر ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٨ ، ص ٤٠ - ١٠٦ وغيرها .

(١٨) يتضح ذلك من حديثه مع باركر للحصول على الشام بعد رفض السلطان منحها له لدوره فى الموره ، ومن ربطه موافقته فرنسا فى حملتها على الجزائر بموافقة إنجلترا لوعيه بتنافس الدولتين فى البحر المتوسط . وفى مارس١٨٣٠ اقترح على إنجلترا مساعدته للحفاظ على الدولة ضد روسيا بعقد معاهدة صداقة. وفى يناير ١٨٣١ كرر العرض على حاكم الهند " مالكولم ". وفى ٢٦ أبريل ١٨٣١ أعربت حكومة انجلترا عن الرضى " عن هذه المشاعر الحميمة واتجاهها لاتخاذ إجراءات سريعة للرد على هذا العرض بشكل مفصل ". لطيفه محمد سالم : الحكم المصرى فى الشام ، القاهرة، مدبولى ، ط٢، ١٩٩٠، ص٢٠ . كريم ثابت : محمد علي، القاهرة ، مطبعة المعارف ، ١٩٤٣ ، ص١٥٩-١٦٤ . جون كيلى : بريطانيا والخليج (١٧٩٥-١٨٧٠) ، ت : محمد أمين عبد الله ،ج ١ . مطبعة عيسى الحلبى ، القاهرة ، ١٩٧٩، ص٤٦٦ ، ٤٦٧ . رينيه ، جورج قطاوى ، محمد على وأوروبا ، ت : ألفريد يلوز ، القاهرة ، دار المعارف ، ص٩٣، ٩٤ . Hoskins .H L . British routes to India . Longmans , Green and Co ., New York . 1928 . p113 . Afaf Lutfi ;op .cit. . pp 221 . 222 . F.O Barker to Palmerston . 8 June 1831. Alexandria.

(١٩) إضافة لذريعة هروب بعض الفلاحين للشام تذرع بشكوى بعض التجار المصريين من أن والى صيدا صادر بعض بضائعهم.محافظ بحر برا ، م١٧، أحمد خلوصى إلى محمد علي ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

(٢٠) محمد صبرى الدالى: القوى الأوروبية الكبرى والصراع الروسى العثمانى على البحر

الأسود والمضايق (١٨٣٣-١٨٧٨) ، دكتوراه غير منشوره ، آداب حلوان ، ١٩٩٧ ، ص١٠٣ ، ١٠٤ .

(٢١) F.O. 78 - 213 . Barker to Straford Canning .8 January 1832. Alexandria.

(٢٢) F.O. 78 - 209 . Straford Canning to Palmerston .13 February 1832. Pera.

(٢٣) F.O. 78 - 213 . Barker to Canning . 14 February 1832. Alexandria.

(٢٤) F.O. 78 - 213 . Barker to Canning . 23 February 1832. Alexandria.

(٢٥) F.O. 78 - 209 . Canning to Palmerston .25 February 1832. Pera.

(٢٦) F.O. 78-209. Canning to Palmerston .7 March 1832. Pera.

(٢٧) F.O. Barker to Palmerston.24Jun 1832.Alexandria..AD1- 456 .Capt Edward Lyons.to Vice Admiral Sir Henry Hotham.8 May 1832.H.M.S "Madagascar No. 126.

(٢٨) م الشام ، م٦٩ جرنال وقائع المصلحة ، السبت ١٥ ربيع الأول ١٢٤٨/ ١٣ أغسطس ١٨٣٢ .

(٢٩) عن ذلك وللمزيد عن مجهودات شيزنى فى مصر مع الباشا من أجل التوصل إلى تسوية بخصوص الطريق إلى الهند عبر مصر ، انظر : Hoskins; op.cit.pp 113. 114, 148,149

(٣٠) جون كيلى : مرجع سابق ، ج١ ، ص ٤٥٥- ٤٥٧ . أما شيزنى فجنرال إنجليزى أراد العمل مع القوات العثمانية فى حربها ضد روسيا ١٨٢٩ . لكنه عند وصوله استانبول وجد الحرب وقد أوشكت على الانتهاء. وأمام تردده فى العودة إلى بلاده ، وافق على القيام بالمهمة التى كلفه بها سفير إنجلترا لدى الباب العالى " روبرت جوردون بالتعرف على الأقاليم العثمانية فى آسيا وخاصة إمكانيات مصر . وصل شيزنى الإسكندرية فى مايو ١٨٣٠ حيث علم أن باركر كُلِّف بمعاينة الطرق إلى الهند ، فتطوع بأن يقوم بالمهمة بدلاً منه .

(٣١) وقد أبدى كاننج شكه فى قدرة الباب العالى على فرض الحصار البحرى على مصر ، وناقش كيفية تلافى إنجلترا إمكانية فرض أية قيود على تجارة الإنجليز فى الدولة ، وكذا الخطوط العامة التى يجب الرد بها لتحقيق ذلك. وأخيراً دخل فى موازنات بين مدى أفضلية تجارة إنجلترا مع مصر أو مع الدولة ، وانتهى إلى أن إنجلترا يمكنها موافقة الباب العالى بفرض حظر على تصدير الأخشاب فقط فى سفن إنجليزية لأن ذلك هو ما يستطيع منعه. أما بقية الصادرات المصرية "وتلك هى النقطة المهمة بالنسبة لتجارتنا" فقد رأى أن بالمرستون قد يشاركه فى رفض تنفيذ الحظر عليها.
F.O. 78-210 Canning to Palmerston.30 April 1832

(٣٢) ليس من المصادفة أن تشهد هذه الفترة اتصالات بريجز مع الباشا ومساعدته له فى أمور التجارة وغيرها. ولقد أقام بريجز اتصالات شخصية مع بالمرستون وغيره من ساسة انجلترا لإقناعهم بضرورة تأييد ومساعدة الباشا. ففى ٢٨ مارس ١٨٣٢ قدم

مذكرة لوزارة الخارجية عبر فيها عن أمله الكبير في قيام بالمرستون بذلك. وفي أكتوبر - وبعد استيلاء القوات المصرية على الشام - قدم مذكرة ثانية توضح كيف أن إنجلترا وإيران والدولة سيستفيدون من نجاحات الباشا. ومرة أخرى فى نوفمبر نقل إلى وزارة الخارجية معلومات عن مصر وعبر عن أمله فى تسوية النزاع بشكل ودى بوساطة إنجلترا . وقد تكررت هذه المحاولات التى عبرت عن وجود فريق من الإنجليز فى مصر كان يهمهم نجاح الباشا لمصلحتهم الشخصية ومصلحة إنجلترا . وقد قام هؤلاء بدور مـــهم فى لندن. Rodkey.Frederick Stanley;The attempts of Briggs. Campany to Guide British Policy in the Levant in the interest of Mehemet Ali Pasha 1821-41.Journal of modern history,Vol 5 .1993.PP 324-327,338.

(٣٣) F.O. 78-210.Canning to Parker.10 May 1832 . Constantinople.

(٣٤) F.O. 78 - 214 . Barker to Canning . 13 June 1832. Alexandria.

(٣٥) F.O. 78 - 210 . Canning to Palmerston .17 May 1832. Therapia.

(٣٦) F.O. 78 - 214 . Barker to Palmerston . 25 June 1832. Alexandria.

(٣٧) م الأبحاث ، م ٦٦ مجموعة ١ ، وثيقة ١٢٧ إبراهيم إلى محمد علي ، ٢٢ شوال ١٢٤٧/ ٢٢ أبريل ١٨٣٢ .

F.O. 78-214.Parker to Palmerston.24 November1832 Alexandria.

(٣٨) م عابدين نمره ٢ ، دفتر ٣ الجناب العالى إلى إبراهيم ،٣٠ ذى القعدة ١٢٤٧/ ٢٨ مايو ١٨٣٢ .

(٣٩) F.O. 78 - 210 . Canning to Palmerston .17 May 1832. Therapia.

F.O 78 - 214 . Parker to Palmerston 20 August 1832 Alexandria

(٤٠) م الأبحاث ، م ١٤٨ ، الوقائع العثمانية عدد ٢٥ ،٢٥ ذى الحجة ١٢٤٧هـ/٢٥ مايو ١٨٣٢ .

(٤١) F.O. 78-214. Barker to Palmerston . 19 July 1832. Alexandria.

(٤٢) F.O. 78 - 215 . Farren to Palmerston .23 May 1832. Sidon.

(٤٣) م عابدين ، م٢ ، دفتر ٣ ، من الجناب العالى إلى القبو كتخدا ، ٣ محرم ١٢٤٨/ ٢ يونيو ١٨٣٢ .

(٤٤) م الشام ، م ٦٨ ، وثيقة ١١٥ إبراهيم إلى الجناب العالى ، ١٧ محرم ١٢٤٨/ ١٦يونيو ١٨٣٢ . وثيقة ١٤٤ من السر عسكر إلى الباب العالى ، فى ٢٣ صفر ١٢٤٨/ ٢٢ يوليو ١٨٣٢ . م ٦٩ . رقم ٢٥٧ . إلى الجناب العالى من السر عسكر ، ٢٩ ربيع الأول ١٢٤٨/ ٢٩ أغسطس ١٨٣٢م .

(٤٥) محافظ الشام، م٦٩ ، وثيقة رقم ٢٣٥، من إبراهيم باشا إلى سامى بك ، ٩ محرم ١٢٤٨هـ/ ٨ يونيو ١٨٣٢ . من إبراهيم باشا إلى سامى بك ، أول ربيع الآخرة ١٢٤٨هـ/ ١ مايو ١٨٣٢م.

(٤٦) F.O. 78 - 214 . Barker to Palmerston . 13 June 1832. Alexandria.

(٤٧) F.O 78 - 214. Parker to Palmerston 15 September 1832 Alexandria

(٤٨) F.O. 78-214.Barker to Palmerston .12 June 1832.25June1832.Alexandria.

(٤٩) F.O. 78 - 214 . Barker to Palmerston . 24 June 1832. Alexandria.

(٥٠) F.O. 78-211.Canning to Palmerston.9 August 1832.(separate and secret).

(٥١) F.O. 78 - 211. Canning to Palmerston . 10 August 1832. Therapia.

(٥٢) F.O. 78-211.Canning to Cambell,British envoy,Tabreez.2August1832.

(٥٣) F.O. 78-211.Canning to Taylor,Bagdad,10 August 1832 Therapia.

(٥٤) F.O. 78 - 214 . Foreign Office to Parker . 3 October 1832.

(٥٥) محافظ الشام ، م٦٩ ، رقم ٩٣، صورة المراسيم الصادرة من طرف السر عسكر إلى مذكورين ، تحرير إلى قونسلوس جنرال الإنكليز ، ١٢ ربيع الأول ١٢٤٨ / ١٠ أغسطس ١٨٣٢م.

(٥٦) F.O. 78 - 212. Mandevill to Palmerston . 11 November 1832 . Therapia. Inclosure (a) From Mandevill to Frederic Pisani.12 October 1832 Therapia.

(٥٧) راوس: التاريخ الإنجليزى ، ت : محمد مصطفى زياده ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٦، ص١٩٠ - ١٩٢, محمد قاسم ،حسين حسنى : تاريخ القرن التاسع عشر ، القاهرة ، دار الكتاب العربى، ١٩٥٤، ص٨٠-٨٣ . Trevelyan; op.cit, pp. 615, 619 - 630, 642, 644 - 650.

Marriott. A History of Europe from 1815-1939, Surject Publications. Delhi.1936. p168.Afaf Lutfi ; op cit. p.227.

(٥٨) راجع للمزيد : محمد صبرى الدالى : مرجع سابق ، ص ٨٥-٨٨ .

(٥٩) F.O. 78 - 212. Mandevill to Palmerston . 11 October 1832. Therapia.

(٦٠) F.O. 78-212.Mandevill to Palmerston18 October 1832.

(٦١) F.O. 78-212.Mandevill to Palmerston 11 Nov 1832.Inclosure , Captain Maunsell to Mr.Mandeville.3 November 1832 HMs Alfred Basika Bay

(٦٢) F.O. 78 - 212 Mandevrill to Palmerston . 26 October 1832. Therapia.

(٦٣) F.O. 78 - 212 Mandevill to Palmerston 11 November 1832.Therapia.

(٦٤) F.O. 78 - 214. Parker to Palmerston 10 November 1832. Alexandria.

(٦٥) F.O. 78 - 214. Parker to Palmerston . 21 November 1832. Alexandria.

(٦٦) F.O 78 - 212 Mandevill to Palmerston . 27 November 1832 Therapia. Inclosure(a) Mandevill to Frederic Pisani.12 October 1832.Therapia.

(٦٧) F.O. 78 - 212 . the Foreign Office to Mandeville 5 December 1832.

(٦٨) F.O. 78 - 212 the Foreign Office to Mandeville 5 December 1832

(٦٩) F.O. 78-215. Rachid Pacha.Grand Vizir to Palmerston.17 Deceber 1832.

(٧٠) F.O. 78 - 211 Canning to Palmerston 19 Deceber 1832. Paris.

(٧١) John Lowe;The concert of Europe: International relations 1814-1870, First Published. Hodder & Stoughton , London,1990, p.88.

(٧٢) محمد شفيق غربال : مرجع سابق ، ص ن.

(٧٣) F.O. 78 - 212. Mandeville to Palmerston . 19 Deceber 1832. Therapia.

(٧٤) محافظ أبحاث الشام، م٧٢ ، تقرير الجيش ١٦ شعبان ١٢٤٨هـ / ١٢ يناير ١٨٣٣م.

(٧٥) م الشام ، م٦٨ ، من حسين أفندى متسلم بيروت ، ٢٢ صفر ١٢٤٨هـ (٢١ يوليو ١٨٣٢م).

(٧٦) F.O. 78 - 214. Barker to Palmerston . 30 Deceber 1832. Alexandria.

(٧٧) معية تركى ، قناصل ، دفتر٤٤ ، رقم ٤٥٤ ، من المعيه إلى حبيب أفندى ، غرة جمادى الأولى ١٢٤٨هـ / ٢٨ أكتوبر ١٨٣٢ .

(٧٨) F.O 78 - 212. Mandeville to Palmerston . 22 Deceber 1832. Therapia

(٧٩) F.O 78-212.Mandeville to Palmerston 31 Deceber 1832. Therapia.

(٨٠) م الشام ، م١٤٨، الوقائع العثمانية ، عدد ٢٤ ، ٥ ربيع الأول ١٢٤٨هـ/ ٣ أغسطس١٨٣٢م.

(٨١) م الشام ، م٧٢ ، إلى الجناب العالى من السر عسكر ،٣ شعبان ١٢٤٨هـ/٢٨ ديسمبر ١٨٣٢م.

(٨٢) م الشام، م ٧٢ ، المحاورة التى تمت بين إبراهيم باشا والصدر الأعظم ، شعبان ١٢٤٨هـ.

(٨٣) م الشام ، م ٧٢ ، رسائل من (الصدر الأعظم) إلى محمود باشا والى البوسنه ، وإلى شريف أفندى مفتى مناستر ، وإلى خزيندار إسماعيل بك بمناستر ، ٥ شعبان ١٢٤٨هـ/ ٣٠ ديسمبر ١٨٣٢م .

(٨٤) م الشام ، م ٧٢ ، تقرير عن الجيش المنصور ، الأحد ١٥ شعبان ١٢٤٨هـ/ ٩ يناير ١٨٣٣م.

(٨٥) محافظ الشام ، م ٧٢ ، تقرير يوم الأحد ٨ شعبان ١٢٤٨هـ(٢ يناير ١٨٣٣م) ، من إبراهيم باشا إلى عباس باشا ، صورة البيورلدى المزمع تحريره إلى قبرص .

(٨٦) محافظ الأبحاث ، م ١٢٩ (فرمانات) ، صورة فرمان رقم ٢ صادر فى منتصف شعبان ١٢٤٨ (٩ يناير ١٨٣٣م) بطغراء السلطان محمود خان .

(٨٧) محافظ الأبحاث ، م ١٢٩ (فرمانات) ، ترجمة صورة فرمان رقم ٨٩ صادر فى منتصف شعبان ١٢٤٨ (١٥ يناير ١٨٣٣م) بطغراء السلطان محمود خان .

(٨٨) م الشام ، م٧٢ ، من خسرو باشا إلى الجناب العالى ،١٤ شعبان ١٢٤٨هـ/ ٨ يناير ١٨٣٣م.

(٨٩) محافظ الشام ، م ٧٢ ، رسالة البارون دووارن إلى أمير اللواء سليمان بك فى ١٧ شعبان ١٢٤٨هـ (١١ يناير ١٨٣٣م) ، ثم رسالته إلى إبراهيم باشا فى ١٨ شعبان من العام نفسه .

(٩٠) محافظ الشام ، م٧٢ ، من إبراهيم إلى محمد علي ، ١٩ شعبان ١٢٤٨هـ/ ١٣ يناير ١٨٣٣م.

(٩١) م الشام ، م٧٢ ، من إبراهيم باشا إلى محمد علي ، ٢١ شعبان ١٢٤٨هـ/ ١٥ يناير ١٨٣٣م.

(٩٢) F.O. 78-226. Foreign Office to Cambell.7 January 1833.

(٩٣) م الشام ، م٧٣ من البارون روسين سفير فرنسه فى استانبول إلى إبراهيم باشا ، ٣ شوال ١٢٤٨/ ٢٧ فبراير ١٨٣٣م ؛ من إبراهيم إلى محمد علي ، ٩ شوال ١٢٤٨(٥ مارس١٨٣٣)، وهناك رسالة أخرى بذات المعنى فى ١٣ شوال ، وحمل الرسالتين بيزانى سكرتير السفاره الإنجليزية باستانبول.

(٩٤) F.O. 27 - 463. Granville to Palmerston . 4February 1833. Paris.

(٩٥) م الشام ، م٧٣ ، إبراهيم إلى محمد علي ، ١٨ ذى القعدة ١٢٤٨ / ١١ أبريل ١٨٣٣ ؛ تقرير ٢١ شوال ١٢٤٨ (١٧ مارس) وكذلك ترجمه تقرير مرسل من كانى بك عن أخبار استانبول ، ٦ ذى القعدة ١٢٤٨ / ٣١ مارس ١٨٣٣ .

(٩٦) F.O. 27 - 463. Granville to Palmerston . 4February 1833. Paris.

(٩٧) م الشام ، م٧٣ إلى الصدر الأعظم من السر عسكر ، ٢١ ذى القعدة ١٢٤٨/ ١٤ أبريل ١٨٣٣ .

(٩٨) م الشام ، م٧٣ من أحمد فوزى باشا إلى إبراهيم باشا ٢٣ ذى القعدة ١٦/١٢٤٨ أبريل ١٨٣٣ .

(٩٩) م الشام ، م٧٣ إلى الجناب العالى من السر عسكر ، ٢٨ ذى القعدة ١٢٤٨/ ٢١أبريل ١٨٣٣م.

(١٠٠) محافظ الشام ، م ٧٣ ، من إبراهيم باشا إلى كل من الصدر الأعظم وخسرو باشا والمشير أحمد فوزى باشا ، ٢٣ ذى القعدة ١٢٤٨هـ / ١٦أبريل ١٨٣٣م.

(١٠١) محافظ عابدين ، ملخصات دفاتر ، دفتر ٣ ، محفظة ٢ ، إلى خليل باشا لدى حضوره إلى الإسكندرية ، ٧ ذى الحجة ١٢٤٨هـ / ٣٠ أبريل ١٨٣٣م .

(١٠٢) محافظ الشام ، م ٧٣ ، من المشير أحمد فوزى باشا إلى السر عسكر إبراهيم باشا ، ١٥ ذى الحجة ١٢٤٨هـ (٦ مايو ١٨٣٣م) . ولقد صدر الفرمان السلطانى بذلك فى اليوم نفسه.

(١٠٣) F.O. 78-226. Foreign Office to Campbell.4 February 1833.

(١٠٤) F.O. 78-233. Foreign Office to Admirality .Secret,3 April 1833.F.O78- Campbell to Palmerston 7 May 1833.Alexandria.

(١٠٥) F.O. 27 - 463. Granville to Palmerston . 25 January 1833. Paris.F.O27-465 Arthur Aston to Palmerston.13 May 1833.Paris. F.O. 78 - 227. Campbell to Palmerston . 9 May 1833.Alexandria.

(١٠٦) F.O. 27- 465. M Arthur Aston to Palmerston. No.43. 27 May 1833 Paris.

(١٠٧) F.O. 27- 465. M Arthur Aston to Palmerston .No.45, 27 May 1833.Paris.

(١٠٨) F.O. 78 - 227. Campbell to Palmerston .No.27, 17 June 1833.Alexandria.

(١٠٩) F.O. 27- 465. M Arthur Aston to Palmerston .No.63, 14 June 1833.Paris.

(١١٠) F.O. 27- 465. M Arthur Aston to Palmerston .No.66, 17 June 1833.Paris.

(١١١) عن ذلك وعن الامتيازات التى أعطتها المعاهدة لروسيا ، وخاصة سماحها للسفن الروسية بعبور المضايق وقت الضرورة ، انظر : محمد صبرى الدالى : مرجع سابق ، ص ١٥١ .

(١١٢) أونجارتى: أمى رفيع المعرفه، ترجمة وتقديم : عادل السيوى ، ص٦٧ . فى : إصلاح أم تحديث ؟ مصر فى عصر محمد علي ، تحرير: رءوف عباس ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٠ .

(١١٣) F.O. 27 - 480. Earl Granville to Palmerston.No 60,7 February1834.Paris

(١١٤) F.O. 27- 480. Earl Granville to Palmerston No 69.17 February1834.Paris.

(١١٥) F.O. 27-480.Granville to Palmerston.No 107,14 Mar 1834.No 144,9 Apr

(١١٦) F.O. 27 - 480 Granville to Palmerston.No 154,18 April 1834.Paris.

(١١٧) F.O. 78-240.Ponsonby to Palmerston.No178.17 November1834.Therapia.

(١١٨) F.O. 78 -224. the Foreign Office to Ponsonby .No.22, 6 December 1833.

(١١٩) كانت الأموال مهمة للغاية للباشا. وبلغ المال المقنن عليه سنوياً للآستانه فقط أوائل عهده بالشام ١٩٨٧٧ ٦٥ قرشاً. ثم طلب منه ٥٠٢٢٠١٥ قرشاً . أسد رستم: إدارة الشام، ص ١٢١ .

(١٢٠) أشار إبراهيم أن الوارد له ألف كيس شهرياً وأنه يعانى ضائقة شديدة حتى أنه لم يصرف للجنود من متأخراتهم إلا شهر . محافظ الشام ، م٧٢ تقرير الجيش ١٦ شعبان ١٢٤٨/ ١٠ يناير ١٨٣٣م.

(١٢١) شهدت الشام العديد من الإصلاحات الإدارية والاقتصادية فى عهد الحكم المصرى رغم الفشل فى تحقيق الاستقرار التام مما أدى لاشتعال بعض الثورات التى شجعتها إنجلترا والدولة. أحمد الحته: جهود إبراهيم باشا فى خدمة الزراعة والصناعة والتجارة، ص١٠٣- , ١٠٥ فى : ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا. عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد علي ، ص٣٠٠- ٣٠٢ ، ٣١٣ . لطيفه محمد سالم : موقف محمد علي من أهل الذمة فى الشام ١٨٣١-١٨٤٠، ص, ١٨١ ديمترى جاتيئيف: سياسة محمد علي فى الشام ١٨٣٣-١٨٤٠، ص١٣٢-, ١٣٤ والبحثان الأخيران فى ندوة: إصلاح أم تحديث؟ مصر فى عصر محمد علي ، تحرير : رءوف عباس ، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة ،٢٠٠٠ .

(١٢٢) تعددت المصادر التى رأى الباشا أنها كفيلة بالحصول على المال ومنها نظام الاحتكار والاعتماد على الذات والاستغناء التدريجى عن الاستيراد . عبد الرحمن زكى : حملة الشام ، ص٢٨٩ .

(١٢٣) أسد رستم : إدارة الشام ، ص, ١١٥

(١٢٤) م الشام ، م٧٦ صورة اللائحة الواردة من بغوص بك ، ٢٧ شوال ١٢٤٩/٤ مارس ١٨٣٤.

(١٢٥) م الشام، م٧٦ صورة اللائحة الواردة من بغوص بك ، ٢٧ شوال ١٢٤٩ / ٧ مارس ١ ١٨٣٤ .

(١٢٦) م الشام، م٧٥ إلى الجناب العالى من إبراهيم باشا ، ١٩جمادى الآخرة ١٢٥٠/ ٨ أكتوبر ١٨٣٤ .

(١٢٧) لقد سعى عام ١٨٣٤للاستفادة من حالة التوتر بين روسيا من ناحية وبين انجلترا وفرنسا . وبالإضافة إلى الأسباب السابقة للعداء ، كانت المخاوف الروسية من تحركات الأسطول الإنجليزى فى شرق المتوسط قد زادت ، رغم محاولات إنجلترا وفرنسا وإنجلترا للتقليل من تلك المخاوف طالما ظلت روسيا وفية لتعهداتها بوضع أسطولها فى حالة عدم تأهب وعدم اختراقها البوسفور من جديد .

F.O. 27-480.Granville to Palmerston.No269,23June 834.Paris.

(١٢٨) F.O. 27 - 480. Earl Granville to Palmerston No 269,23June 1834 Paris

(١٢٩) م الشام ، م٧٣ من كانى بك عن أخبار استانبول ، ٦ ذى القعدة ١٢٤٨/٣٠ مارس ١٨٣٣ .

(١٣٠) أرسل السلطان بإعفاء الباشا من متأخرات ١٢٤٧و١٢٤٨على آن يتم سداد أموال ١٢٤٩ و ١٢٥٠ . محافظ الأبحاث ، م١٢٩، فرمانات ، أواسط جمادى الآخرة١٢٥٠ بطغراء السلطان محمود.

(١٣١) F.O 78-250.India Board 1 Sept 1834.C.Grant to Viscount Palmerston.

(١٣٢) جون كيلى : مرجع سابق ، ج١، ص٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٧٥ .

(١٣٣) اعتبر إبراهيم أن والده أخطأ لعدم حسم الاستقلال منذ ١٨٣٢وانتهى لضرورة عدم الوقوف ضد الإنجليز. محافظ الشام ، م٧٦ إلى الجناب العالى من إبراهيم ، ٧ المحرم ١٢٥١/ ٥ مايو ١٨٣٥ .

(١٣٤) محافظ عابدين ، م٣، ملخصات دفاتر ، دفتر ٦ ، من سامى بك إلى السر عسكر ، ١٧ رجب ١٢٥١ / ٨ نوفمبر ١٨٣٥م. وانظر رسالة أخرى من سامى إلى إبراهيم فى ٥ شعبان ١٢٥١/ ٢٥ نوفمبر ١٨٣٥م. م الشام ، م٧٦ من إبراهيم باشا إلى سامى بك ، شعبان ١٢٥١/ نوفمبر ١٨٣٥م .

(١٣٥) م الشام ، م٧٦ من متسلم بيروت حسين راشد إلى إبراهيم، ٩ربيع الآخر ١٢٥١/ ٣ أغسطس ١٨٣٥ .

(١٣٦) م الشام، م٧٦ من محمد شريف باشا لسامى بك ١٢جمادى الأولى ١٢٥١/ ٥ سبتمبر ١٨٣٥م.

(١٣٧) م الشام ، م٧٦ من شريف باشا لسامى بك ٢١ جمادى الأولى ١٢٥١هـ/ ١٤ سبتمبر ١٨٣٥ .

(١٣٨) م الشـام ، م٧٦ من إبراهيم باشـا إلى القنصل الإنجليـزى فى بيـروت ، وخطاب إلى القنصل نفسه من مجلس الحجر الصحى ببيروت ، ثم خطاب القنصل إلى المجلس . والرسائل مرفقة برسالة إبراهيم لسامى بك ، ٢٣ جمادى الأولى١٢٥١ / ١٦ سبتمبر ١٨٣٥م.

(١٣٩) محـافظ الشام ، م٧٦ من سليمـان باشـا لسـامى بك ، ٢٩ جمـادى الأولى ١٢٥١/ ٢٢ سبتمبر ١٨٣٥م . تقرير من شريف باشا إلى إبراهيم باشا ؛ من إبراهيم إلى سليمان فى ٢٢ جمادى الأولى ، مرفقة ضمن خطاب سليمان باشا لسامى بك فى٢٩ جمادى الأولى ١٢٥١ / ٢١ سبتمبر ١٨٣٥ .

(١٤٠) م الشام ، م٧٦ من محمـد شريف باشـا إلى سـامى بك ، ١٧رمضـان ١٢٥١هـ/٦ يناير ١٨٣٦م.

(١٤١) ولم يكن من الغريب بالتـالى أن تعلن البعـثـة فشلها تمـامـاً عام ١٨٤٢ ، وتعلن عـدم صلاحية دجلة والفرات للملاحة . جون كيلى : مرجع سابق ، ج١ ، ص ٤٩٥ ، ٤٩٦ .

(١٤٢) م الشام ، م٧٦ ، من إسماعيل عاصم متسلم عينتاب ، آخر رمضان ١٢٥١هـ / ١٨ يناير ١٨٣٦م . من إبراهيم باشا إلى سامى بك ، ٢٣ شوال ١٢٥١هـ/ ١١ فبراير ١٨٣٦م .

(١٤٣) ظهر ذلك من أحاديث قنصل إنجلترا فى حلب مع إبراهيم باشا . م الشام ، م٧٦ ، من إبراهيم باشا إلى سامى بك ، ٢٣ شوال ١٢٥١/ ١١فبراير ١٨٣٦م.

(١٤٤) م الشـام ، م ٧٧ من نظيف بك إلى السـر عـسكر ، ١٩ ذى الحـجـة ١٢٥١هـ/ ٥ أبريل ١٨٣٦ .

(١٤٥) م عابدين ، م٢، دفتر ٣ من الجناب العالى إلى الباب العالى، فى ٧ ذى القعده ١٢٥١ / ٢٤ فبـراير ,١٨٣٦ م الشـام ، م ٧٧ من إبراهيم باشـا إلى سـامى بك ، ١٣ المحـرم ١٢٥٢/ ٣٠ أبريل ١٨٣٦م.

(١٤٦) م الشـام ، م٧٦ من إبراهيـم باشـا إلى سـامى بك ، ٦ ذى القـعـده ١٢٥١هـ/ ٢٣ فـبـراير ١٨٣٦م.

(١٤٧) م الشـام ، م٧٧ من متسلم بيروت حسين راشـد أفندى إلى سليمـان باشـا ، ١١ ذى الحجة ١٢٥١ /٢٩ مـارس ,١٨٣٦ من شـريف باشـا إلى سـامى ٧ المحـرم ٢٤/١٢٥٢ أبريل ,١٨٣٦ من متسلم بيروت ١٨محرم ٤/١٢٥٢ مايو ,١٨٣٦ من شريف إلى سامى غرة صفر ١٢٥٢ (١٦مايو ١٨٣٦).

(١٤٨) م الشام ، م٧٧ ، صورة التحريرات التى توجهت إلى السينتور لابى ، ٧ صفر ١٢٥٢ (٢٢ مايو ١٨٣٦م) ؛ من قونسلوس الفرنساوى فى بيروت إلى متسلمها ، ١٩ المحرم ١٢٥٢/ ٥ مايو ١٨٣٦م.

(١٤٩) م الشـام ، م٧٧ من أحـمـد باشـا المنلكلى إلى إبراهيم باشـا ، ٤ المحـرم ١٢٥٢ / ٢٠ أبريل ١٨٣٦ .

(١٥٠) م الشام ، م٧٧ من حكمدار الشام إلى إبراهيم باشا ٢٦ محرم ٩/١٢٥٢ مايو ١٨٣٦ .

(١٥١) م الشـام ، م٧٧ ، فتح الله كاترون إلى مجلس بيـروت ، ٢٦ المحـرم ١٢٥٢هـ/١٠ مايو

١٨٣٦م.

(١٥٢) أشار إبراهيم أن كامبل قابله وطالبه بأمرين مسألة الأموال التى يطلبونها من الأهالى بحجة أنها نُهبت من يهود صفد وحجر الخَمرً]الخمارً [الذى ظهر فى جهة القدس وفرض عليه شريف باشا رسم البدعة ". م الشام ، م٧٧ من إبراهيم باشا إلى سامى بك ،٢٠ المحرم ١٢٥٢/ ٣ مايو ١٨٣٦ .

(١٥٣) ج.كول : المدخل إلى التاريخ الاقتصادى ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ص ٦٨ - ٨٩ .

(١٥٤) أعطى نمو الصناعة الإنجليزية وتغير مفهوم التجارة الهندية أثناء الثلث الأول من القرن ١٩ دفعة كبرى لأهمية الهند الاقتصادية وللطريق إليها. ففى ١٨١٤ بلغت جملة الملابس التى صدرتها إنجلترا للهند ٨١٧٠٠٠ يارده بقيمة ٢٠١١٨٢ جنيه إسترلينى. وفى ١٨١٩ زادت إلى ٧١٢٧٦٦١ ياردة ، وإلى ٢٣٦٨٥٤٢٦ عام ١٨٢٤ . وفى ١٨٣٢ وصلت إلى ٥١٨٣٣٩١٣ ياردة بقيمة ٣٢٣٨٢٤٨ جنيه إسترلينى. وفى حين بلغت الواردات الإنجليزية من الشرق الأقصى حوالى٢٧٠٠٠ طن عام ١٧٩٠فإنها بلغت ٨٠٧٠٠ عام ١٨١٧ كما بلغت الصادرات الإنجليزية للهند والبلدان المجاورة حوالى ١٠٩٤٠٠ . Hoskins , op. cit . pp.86, 87.

(١٥٥) كانت فرنسا وانجلترا تخشيان منافسة الصناعة المصرية فى البداية ولوحظ عام ١٨٢٩ بالفعل بشئ من التشاؤم أن صادرات الأقمشة الرديئة من إنجلترا انخفضت بينما الموسلين الهندى الذى كان عليه طلب عظيم فى مصر أصبح نادراً ما يستورد بعد أن بدأت المصانع المصرية تنتج قماشاً مماثلاً. وعلى كل ما لبث الاتجاه أن تغير وزالت المخاوف. وبدلاً من أن تنخفض الواردات من أووربا كانت هناك زيادة مضطردة. ففى ١٨٣٦ بلغت قيمة المصنوعات الأوربية المستوردة لمصر ١٢٥ مليون قرش من صادرات إجمالية تبلغ ٢٥٥ مليون. أما حجم تجارة إنجلترا مع الخليج فكانت مرتفعة هى الأخرى. ووفقاً لأحد التقديرات كان مجموع تجارة الخليج مع الهند ١٨٣١-١٨٣٢ هو١١٤٢٣٣٥١ روبية (حوالى١١٤٢٣٠٠جنيه إسترلينى) منها ٤٦٠٠١٢٨ للواردات و٦٨٢٣٢٠٢ للصادرات وهى نسبة ليست بهينة من المنطقة. ريفلين : مرجع سابق ، ص. ٢٨٧ كيلى : مرجع سابق ، ج١ ، ص٤٢٥ .

(١٥٦) لينوار تشامبرز رايت : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر، ت: فاطمة علم الدين ، م: يونان لبيب رزق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ، ص ٥٩ ، ٦٥ ، ٦٧ .

(١٥٧) د. محمد محمود السروجى : تاريخ أوربا السياسى والاقتصادى ، مطبعة المصرى ، الاسكندرية ، د. ت. ط. ص ١٨٩ - ١٩١ .

(١٥٨) Trevelyan G m , History of England ,Longman, third edition , London, 1966 pp 639 , 643. Afaf Lutfi : op. cit p.228 Afaf Lutfi , op. cit p. 236

(١٥٩) هيلين ريفلين : مرجع سابق ، ص ٢٦١ .

(١٦٠) م عابدين، م٢ ، دفتر ٣ من الجناب العالى للباب العالى ، ٥ صفر ١٢٥٢ / ٢١ مايو ١٨٣٦ .

(١٦١) المصدر السابق ، من الجناب العالى إلى قبو كتخداه ، ٥ صفر ١٢٥٢هـ / ٢١ مايو ١٨٣٦م .

(١٦٢) ١٦٢ م الشام ، م٧٧ من حكمدار الشام إلى سامى بك ، ١٥ ربيع الآخر ١٢٥٢/٢٩ يوليو ١٨٣٦ .

(١٦٣) من محمد شريف باشا إلى سامى بك ،٣٠ ربيع الأول ١٢٥٢هـ / ١٣ يوليو ١٨٣٦م .

(١٦٤) م الشام ، م٧٧ ، خطاب القنصل الإنجليزى باركر إلى حكمدار الشام محمد شريف باشا ، وهى مرفقة مع رسالة شريف باشا إلى سامى بك ، ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٢هـ/ ١٣ يوليو ١٨٣٦م .

(١٦٥) م الشام ، م ٧٧ ، من إبراهيم باشا إلى سامى بك ، ٢١صفر ١٢٥٢هـ/ ٥ يونيو ١٨٣٦م.

(١٦٦) محافظ الشام ، م ٧٧ ، من شريف إلى سامى ، ٦ ربيع الأول ١٢٥٢/ ٢٠ يونيو١٨٣٦ ؛ ترجمة الكتاب الوارد من قنصل إنجلترا بالشام ، وجاء مرفقاً ضمن رسالة شريف إلى سامى ، ٦ ربيع الأول ١٢٥٢؛ ترجمة كتاب شريف إلى قنصل إنجلترا وجاء مرفقاً ضمن رسالة شريف لسامى.

(١٦٧) محافظ الشام ، م ٧٧ ، رد شريف باشا على كامبل ، ضمن رسالة شريف باشا إلى سامى بك ، ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٢هـ / ١٣ يوليو ١٨٣٦م.

(١٦٨) م الشام ، م٧٧ من إبراهيم باشا إلى سامى بك ، ٢٧ ربيع الآخر ١٢٥٢/١٠ أغسطس ١٨٣٦ .

(١٦٩) م عابدين ، م٢، ملخصات دفاتر ، دفتر ٣ من الجناب العالى إلى الباب العالى ، ٧ ربيع الآخر ١٢٥٢هـ / ٧ أغسطس ١٨٣٦م .

(١٧٠) حصل الفرنسيون على فرمان بتطبيق عدم احتكار تجارة الحرير فى الولايات الخاضعة للباشا ومن ثم " إلغاء الرسومات المحدثة وعدم مداخلة أى شخص فى شؤون تجارة تبعة فرانسا .. عملاً بالمعاهدة المنعقدة بين سلطنتنا السنية وبين الدولة المشار إليها ". م الأبحاث ، م١٢٩ فرمانات ، فرمان ٢١ ، أواخر ربيع الآخر ١٢٥٢ (أغسطس ١٨٣٦) بطغراء السلطان محمود.

(١٧١) محافظ الأبحاث ، م١٢٩، فرمان صادر فى أواخر ربيع الآخر ١٢٥٢ (أغسطس ١٨٣٦).

(١٧٢) صدرت فرمانات لتجار روسيا وطوسقانه آخر أغسطس ١٨٣٦ ثم لتجار سردينيا فى منتصف ديسمبر١٨٣٦ ولتجار هولندا فى النصف الثانى من فبراير ١٨٣٧ ولتجار سجلياتن أوائل أبريل ١٨٣٧). م الأبحاث ، م ١٢٩، فرمانات .

(١٧٣) محافظ الشام ، م ٧٧ ، مذكرة ملتزمى جمرك يافا إلى حكمدار إيالات الشام ، متضمنه فى رسالته إلى سامى بك ، غاية ربيع الآخر ١٢٥٢/ ١٢ أغسطس ١٨٣٦ .

(١٧٤) محافظ الشام ، م ٧٧ خلاصة الخطاب المؤرخ غرة جمادى الأولى الوارد من حكمدار إيالات بر الشام ، إلى سامى بك ، ١٧ جمادى الأولى ١٢٥٢هـ/٣٠ أغسطس ١٨٣٦م.

(١٧٥) م الشام ، م ٧٨ ، من شريف باشا إلى سامى بك ، ٥ شعبان ١٢٥٢هـ/١٤ نوفمبر ١٨٣٦.

(١٧٦) م الشام ، م ٧٨ ، من شريف باشا إلى سامى بك ، ٢ شعبان ١٢٥٢هـ/ ١١ نوفمبر ١٨٣٦ .

(١٧٧) م الشام ، م ٧٧ ، إبراهيم باشا إلى سامى بك ، ٢٧ ربيع الآخر ١٢٥٢/١٠ اغسطس ١٨٣٦؛ من حكمدار إيالات الشام ، إلى سامى بك ، غاية ربيع الآخر ١٢٥٢/ ١٢اغسطس ١٨٣٦ .

(١٧٨) م الشام ، م ٧٨ ، من شريف باشا إلى سامى بك ، ٢ شعبان ١٢٥٢هـ/ ١١ نوفمبر ١٨٣٦ .

(١٧٩) محافظ الشام ، م ٧٨ ، رسالة متسلم بيروت ، وجاءت متضمنة فى رسالة شريف باشا لسامى بك ، ١٣ شعبان ١٢٥٢هـ/ ٢٢ نوفمبر ١٨٣٦ .

(١٨٠) محافظ الشام ، م ٧٨ ، من بوغوص بك إلى سامى بك ، ٢ شوال ١٢٥٢/ ٩ يناير ١٨٣٧ ؛ من محمد شريف باشا إلى سامى بك ، ٥ شوال ١٢٥٢هـ/ ١٢ يناير ١٨٣٧م.

(١٨١) أحمد عزت عبد الكريم : العلاقات بين الشرق العربى وأوروبا ، ص٢٠٠ ، هامش١ .

(١٨٢) م الشام ،م ٧٨ بوغوص بك إلى سامى بك ، ١٩ ذى القعده ١٢٥٢هـ/٢٥ فبراير ١٨٣٧م.

(١٨٣) م الشام ، م٧٨ ، من شريف باشا إلى سامى بك ، ٢٢ شوال ١٢٥٢هـ/٢٩ يناير ١٨٣٧م

(١٨٤) م الشام ، م٧٩ ، ترجمة القرار المؤرخ بتاريخ ٥ محرم ١٢٥٣ (١٠ أبريل ١٨٣٧م) .

(١٨٥) م الشام ، م ٧٩ من بوغوص بك إلى عبد الباقى بك ، ١٤محرم ١٢٥٣/ ١٩ أبريل ١٨٣٧م.

(١٨٦) م الشام ، م ٧٩ ، من الجناب العالى إلى باقى بك ، ١٧ محرم ١٢٥٣/٢٢ أبريل ١٨٣٧م.

(١٨٧) م الشام ، م ٧٩ ، من باقى بك إلى المعية ، ٢٠ محرم ١٢٥٣هـ/ ٢٥ أبريل ١٨٣٧م.

(١٨٨) م الشام ، م٧٩ ، من شريف باشا إلى بوغوص بك ، ٩ صفر ١٢٥٣هـ/ ١٣ مايو ١٨٣٧م.

(١٨٩) هذا ما يمكن ملاحظته - كمثال- من موقفه من القنصل الإنجليزى العام فى مصر ، حيث أن المعية - وعلى غير المعتاد - أمرت بعدم التصريح للقنصل ورفيقه بأخذ شئ من الآثار . معيه تركى ، قناصل، دفتر٨٠ ، وثيقة ٢٨٩ من المعية إلى عثمان بك ، ٤ رمضان ١٢٥٢ / ١٢ ديسمبر ١٨٣٦ .

(١٩٠) محافظ الشام ، م ٧٩ ، من بوغوص بك إلى المعاونة ، ٨ محرم ١٢٥٣هـ/ ١٣ أبريل ١٨٣٧م .

(١٩١) م الشام ، م ٧٨ ، من بوغوص بك إلى سامى بك ، ٦ شوال ١٢٥٢هـ/ ١٣ يناير ١٨٣٧م.

(١٩٢) م الشام ، م ٧٨ ، من بوغوص بك إلى سامى بك ،١١ شوال ١٢٥٢/ ١٨ يناير ١٨٣٧ .

(١٩٣) م الشام ، م ٧٨ ، من بوغوص بك إلى سامى بك ، ١٣ شوال ١٢٥٢هـ/ ٢٠ يناير ١٨٣٧.

(١٩٤) م عابدين ، محفظه ٣ ، ملخصات دفاتر ، دفتر ٦ ، من المعية السنية إلى دولة الباشا السر عسكر (من منوف) ، ٧ المحرم ١٢٥٣هـ / ١٢ أبريل ١٨٣٧م .

(١٩٥) م الشام ، م٧٩ ، عريضة عبد ضعيف إلى أعتاب مولاه الحيدرية ، ٢٨ محرم ١٢٥٣/ ٤ مايو ١٨٣٧ ؛ عريضة من إسماعيل عاصم ، ٩ صفر ١٢٥٣هـ/ ١٤ مايو ١٨٣٧م .

(١٩٦) أوضح الريس آفندى لبوتينيف أن الباب العالى لم يفكر فى المزيد من المساعدة العسكرية ، وأن السلطان يرغب فى تأجيل تقدم القوات الروسية إلى ما بعد الدانوب.
F.O 27 - 465. M Arthur Aston to Palmerston.No 37,17 May 1837.Paris.

(١٩٧) معية تركى ، قناصل ، دفتر ٢١٤ ، من الجناب العالى إلى الباشا السرعسكر إبراهيم باشا ، وثيقة رقم ١٤٧ ، ١٩ شعبان ١٢٥٣هـ / ٢٠ نوفمبر ١٨٣٧م .

(١٩٨) م الشام ، م٧٩ من إبراهيم إلى الجناب العالى ٢٢ شعبان ١٢٥٣ / ٢٣ نوفمبر , ١٨٣٧ الجناب العالى إلى إبراهيم ٢٢رمضان ١٢٥٣ / ٢٣ ديسمبر , ١٨٣٧ سليم باشا حكمدار أدنه إلى إبراهيم ٢٥رمضان ١٢٥٣/ ٢٦ديسمبر , ١٨٣٧ الصاغقول أغاسى بكولك حافظ إبراهيم ٢٤ ذى القعده ١٢٥٣ / ١٧فبراير ١٨٣٨ .

(١٩٩) م عابدين ، م٤ ، ملخصات دفاتر ، دفتر٧ ، من الجناب العالى إلى القبو كتخدا ، ١٧ جمادى الآخرة ١٢٥٣هـ / ١٩ سبتمبر ١٨٣٧م.

(٢٠٠) م عابدين ، م٤ ، دفتر٧ ، من الجناب العالى إلى القبوكتخدا ، ١٧جمادى الآخرة ١٢٥٣/ ١٩ سبتمبر ١٨٣٧ . الجناب العالى إلى الباب العالى ، ١٧ جمادى الآخرة ١٢٥٣ / ١٩ سبتمبر ١٨٣٧ .

(٢٠١) م الشام ، م ٧٩ ، من شريف باشا إلى المعية ، ٢٥ شعبان ١٢٥٣هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٨٣٧م.

(٢٠٢) لقد أمر بتزويد باخرة إنجليزية بالفحم فى بيروت ، بل وبصرف أية كمية يطلبها الإنجليز . محافظ الشام ، م ٧٩ ، من محمد شريف ، ٢٢ رجب ١٢٥٣هـ / ٢١ أكتوبر ١٨٣٧ .

(٢٠٣) محافظ الشام ، م ٧٩ من شريف باشا إلى سامى بك ، ٥ شعبان ١٢٥٣/ ٣ نوفمبر ١٨٣٧ .

(٢٠٤) محافظ الشام ، م٧٩ من إبراهيم باشا إلى محمد على ، ٧ ذى الحجة ١٢٥٣/ ٢مارس ١٨٣٨ .

(٢٠٥) عن مجئ بورنج مصر أواخر ١٨٣٧بعد فشله فى انتخابات مجلس العموم موفداً من حكومته لوضع تقرير عن حالة مصر آنذاك ومايننتظر أن تكون عليه فى المستقبل، وجولاته فى مصر وتوافق آرائه مع أهداف الباشا الاستقلالية والتوسعية انظر: محمد فؤاد شكرى وآخران : بناء دولة ، مصر محمد على، القاهرة ، دار الفكر العربى، ١٩٤٨ ، ص٣٦١- ٣٦٩ وغيرها.

(٢٠٦) معية تركى ، قناصل ، دفتر ٢١٤ ، من الجناب العالى إلى الباشا السر عسكر إبراهيم باشا ، وثيقة رقم ١٤٧ ، ١٩ شعبان ١٢٥٣هـ / ٢٠ نوفمبر ١٨٣٧م .

(٢٠٧) م الشام ، م٧٦ من إبراهيم باشا إلى سامى بك ، ٢٣ ذى الحجة ١٢٥١ . م ٧٧ ، من إبراهيم إلى سامى ،٢٠ المحرم ١٢٥٢ ؛ م٧٩ من شريف إلى سامى ، ١٩ شوال ١٢٥٣/١٥ يناير ١٨٣٨م.

(٢٠٨) محافظ الأبحاث ، م١٢٩ ، فرمانات ، فرمان صادر أواسط محرم ١٢٥٣ بطغراء السلطان محمود.

(٢٠٩) م عابدين ، ملخصات دفاتر ، م٢ ، دفتر٣ ، من الجناب العالى إلى الباب العالى ، غرة شوال ١٢٥٣هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٨٣٧م.

(٢١٠) أسد رستم : إدارة الشام.. روحها وهيكلها وأثرها ، ص١٢٣ ، ١٢٤ .

(٢١١) محافظ الحجاز، م١٠٠ ، من سامى إلى بوغوص ، ٢٣ ذى الحجة ١٢٥٣ / ١٨ مارس ١٨٣٨ .

(٢١٢) جون كيلى : مرجع سابق ، ج١ ، ص ٥٠٣ – ٥٠٦ .

(٢١٣) ٢١٣ م عابدين ، م٤ ملخصات ، دفتر ٧ ، الجناب العالى للباب العالى ، ١٥ذى الحجه١٢٥٣/ ١٠مارس ١٨٣٨

(٢١٤) م الشام ، م ٧٩ ، إبراهيم باشا إلى محمد علي ، ١٧ ذى الحجة ١٢٥٣ / ١٢ مارس ١٨٣٨م.

(٢١٥) Nesselrode à Medem,1 Mars 1838.in; Rene Cattaui Bey ;Le Regne de Mohamed Ali d'apres les archives Russes en Egypte.Tome 3 , Stampato in Roma.

(٢١٦) Medem à Nesselrode, Le Caire, 13 Avril 1838 . in ;Rene Cattaui ; op.cit.

(٢١٧) F.O. 27 - 555. Foreign Office to Lord Granville , 16 February 1838 .

(٢١٨) F.O. 27. Earl Granville to Palmerston , 16 April 1838 .Paris.

(٢١٩) Medem à Nesselrode, Alexandrie, 17 Mai 1838 .in;Rene Cattaui ; op.cit.

(٢٢٠) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد علي ، ص ٣١١ .

(٢٢١) Medem à Nesselrode, Alexandrie,30 Mai 1838 . in;Rene Cattaui ; op. cit,

(٢٢٢) F.O. 27- Paris.4 June 1838. Granville to Palmerston , No. 190.

(٢٢٣) F.O. 27- Paris . 8 June 1838. Granville to Palmerston , No. 192

(٢٢٤) F.O. 27- Paris . 15 June 1838. Granville to Palmerston , No. 203.

(٢٢٥) F.O. 27- Paris . 18 June 1838. Granville to Palmerston , No. 207.

(٢٢٦) F.O. 27-Paris.25 June 1838. Granville to Palmerston, . No. 222.

(٢٢٧) F.O. 27- Paris . 22 June 1838. Granville to Palmerston , No. 212.

(٢٢٨) F.O. 27- 557. 22 June 1838. Palmerston to Granville , No. 285.

(٢٢٩) F.O. 27- Paris . 22 June 1838. Granville to Palmerston , No. 212.

(٢٣٠) F.O. 27- Paris . 2 July 1838. Granville to Palmerston , No. 230.

(٢٣١) F.O. 27- 557. 3 July 1838. Palmerston to Aston , No. 1.

(٢٣٢) جون كيلى : مرجع سابق ، ج١ ، ص ٥١١ .

(٢٣٣) F.O. 27- 557. 3 July 1838. Palmerston to Granville , No 247.

(٢٣٤) F.O. 27- Paris . 6 July 1838. Granville to Palmerston , No 236.

(٢٣٥) F.O. 27- Paris . 9 July 1838. Granville to Palmerston , No 247.

(٢٣٦) F.O. 27- Paris . 17 August 1838. Arthur Aston to Palmerston .

(٢٣٧) Medem à Nesselrode,Alexandria, Le 28 Juin 1838.Nesselrode a Médem, Téplitz,2 Aoñt 1838.Médem à Nesselrode.6 September1838 in;Cattaui Bey.

(٢٣٨) م الشام ، م ٧٦ ، من محمد شريف باشا إلى سامى بك ، ١٧ رمضان ١٢٥١/ ٦ يناير١٨٣٦م.

(٢٣٩) م الشام ، م ٧٨ ، من شريف باشا إلى سامى بك ، ٢ شعبان ١٢٥١ / ٢٢ نوفمبر ١٨٣٦ . وبمقتضاها وعن المعاهدة راجع للمزيد: Hurewitz.J.C;Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record:1535-1914,vol1, New Jersy, 1956, p.110 ,111.

(٢٤٠) محمد صبرى الدالى : مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

(٢٤١) Afaf Lutfi; op. cit, p. 236.

(٢٤٢) F.O. 27-564, Paris . 28 September 1838. Granville to Palmerston, No 268.

(٢٤٣) F.O. 27-564, Paris . 5 October 1838. Granville to Palmerston, No 280 .

(٢٤٤) F.O. 27-Paris.10 September 1838. Arthur Aston to Palmerston, No 72
F.O. 27-564, Paris . 28 September 1838. Granville to Palmerston, No 268

(٢٤٥) F.O. 27-564, Paris . 21 September 1838. Granville to Palmerston, No 262.

(٢٤٦) F.O. 27-564, Paris . 28 September 1838. Granville to Palmerston, No 268.

(٢٤٧) F.O. 27- 557. 15 September 1838. Palmerston to Aston , No 77.

(٢٤٨) عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ، ص ٣١١ ، ٣١٢ .

(٢٤٩) مجموعة من المؤلفين : محمد على وعصره ، دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٧٢ .

(٢٥٠) فمحمد علي يتم إجباره على الانسحاب إلى مصر و" السودان " وبما يعنى تدمير مشروعه التوسعى والاستقلالى فى أبعاده السياسية والاقتصادية والاستراتيجية .. إلخ لاسيما فى ظل معاهدة بالطه ليمان. أما الدولة العثمانية التى استعادت معظم أراضيها من محمد علي ، فأجبرت على فتح دولتها كلها - وبشكل غير مسبوق- أمام المصالح والامتيازات الإنجليزية أولاً ، والأوروبية. وأما روسيا فأجبرت على التخلى عما حصلت عليه فى معاهدة هونكار أسكله سى ، لتبدأ من جديد رحلة طويلة - وفاشلة - فى تعويض ما فقدته. والأمر نفسه بالنسبة لفرنسا التى أجبرت على اللحاق بالركب الإنجليزى عام ١٨٤١ قبل فوات الأوان !! .

النفى من مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر
١٨٤٨ - ١٨٨٢

د .السيد سيد أحمد توفيق دياب

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب ـ جامعة طنطا

النفى من مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر
١٨٤٨ - ١٨٨٢

يعد النفى من الوطن من أشد الأمور وقعاً على النفس ، بما يتركه من ألم ومرارة لا يشعر بهما إلا من يجبر على ترك بلده والعيش بعيداً عن أهله، ويزيد الشعور بهذا الإحساس ما يجيش فى صدر من يبعد عن بلده من شوق وحنين ، ورغبة جامحة فى العودة إليه ، وهذه المعاناة تكون أكثر وقعاً وأبعد أثراً على نفوس المصريين ، وكذلك الأجانب ، ممن تتاح لهم فرصة الإقامة على أرض مصر .

وهذا البحث يتناول حالات النفى من مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ١٨٤٨ - ١٨٨٢ ، وحددت سنة ١٨٤٨ بداية لهذا البحث، نظراً لما صاحب فترة حكم عباس باشا الأول ١٨٤٨ - ١٨٥٤ ، من تغييرات، كان لها أثرها الواضح على تصرفاته مع أفراد الشعب من المصريين أو مع رجال الإدارة فى عهد محمد علي ، بل مع أفراد أسرة محمد علي ذاتها. أما انتهاء البحث عند سنة ١٨٨٢ فإنما يرجع إلى زيادة أعداد من تم نفيهم فى أعقاب إخفاق الثورة العرابية ووقوع البلاد تحت الاحتلال البريطانى . وإذا كان النفى من مصر قد استخدم كعقوبة قاسية لردع من يقترفون الأعمال المخالفة للقانون ، وأصبح وجودهم فى داخل البلاد مثيراً للخواطر ومسبباً للاضطرابات، أو لإبعاد بعض أفراد أسرة محمد علي ممن كان يخشى من بقائهم فى داخل البلاد، إبان الصراع على الحكم، ذلك الصراع الذى عبر عن نفسه بصورة واضحة فى عهد الخديو إسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ، الذى نجح فى تغيير وراثة الحكم بجعلها صلبية فى أكبر أبنائه ، بدلاً مما كان منصوصاً عليه فى تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، بأن يكون الحكم مقتصراً على أكبر أبناء محمد علي من الذكور ، إضافة

إلى التخلص من الشخصيات التى أبدت آراء اعتبرها الحكام خطراً يهدد استمرارهم فى الحكم ، فتم نفيهم اتقاء لخطورة هذه الأفكار ومنع انتشارها . ومن ناحية أخرى جاء النفى من البلاد بمثابة طوق للنجاة من الإعدام مثلما حدث مع أحمد عرابى وزعماء الثورة العرابية .

والجدير بالإشارة أن حالات النفى من مصر خلال الفترة موضع البحث ، قد مست المصريين والأجانب على حد سواء وأجبر الكثيرون على مغادرة البلاد طواعية أو قسراً ، وأتيح لبعضهم العودة إلى مصر مرة أخرى، ومات بعضهم فى منفاه ، ونقل جثمانه إلى مصر حيث دفن فى ترابها ، أو دفن بعيداً عن البلد التى ثار من أجلها . وفى حقيقة الأمر فإن معالجة هذا الموضوع تمت فى إطار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى كانت تحيط بمصر خلال هذه الفترة سواء على الصعيد الداخلى أم الخارجى ، للوقوف على الأبعاد الحقيقية التى كانت وراء نفى من تم نفيهم من البلاد .

وقبيل الخوض فى الحديث عن حالات النفى وأسبابها ، يكون من المناسب الإشارة إلى تعدد قوانين العقوبات التى صدرت فى مصر منذ عهد محمد علي، وفى عهود من جاءوا بعده . حتى وقوع مصر تحت الاحتلال البريطانى فى سنة ١٨٨٢ ، وهذه القوانين تراوحت العقوبات فيها ما بين الجلد وحلق اللحى والشنق والعمل فى الترسانة وقطع الأيدى والآذان والسجن البسيط والسجن فى الليمان والنفى[1]. وإذا كانت بعض القوانين التى سنت فى عهد محمد علي ، إضافة إلى أن سلطة الحكومة القوية قد أسهمت بشكل واضح فى الإقلال من حالات النفى التى كانت محدودة ، مقارنة بما أصبحت عليه فى عهود خلفائه ، فهذا لا يعد أمراً شاذاً إذا ما وضع فى الاعتبار ما شهدته البلاد من تراجع لسياسة محمد

علي، التى مكنته من إحكام قبضته على البلاد ، إضافة إلى مجىء أعداد غفيرة من الأجانب ، الذين وضعوا نصب أعينهم تحقيق الثراء بأية وسيلة سواء كانت مشروعة أم غير مشروعة، الأمر الذى أوقعهم فى ارتكاب الجرائم ، التى ترتب عليها نفيهم من البلاد ، ويجىء إخفاق الثورة العرابية ليضيف سبباً آخر لتزايد أعداد المنفيين من البلاد خلال هذه الفترة ، وفيما يلى سيتم استعراض حالات النفى وأسبابها التى تمثلت فى :-

١ - الأعمال والجرائم

منذ عهد محمد علي ، تم اللجوء إلى النفى من البلاد كوسيلة للقضاء على الفوضى والاضطرابات ونشر الهدوء ، وذلك بإبعاد الأفراد الذين يقومون بأعمال مثيرة للخواطر أو مكدرة لصفو الأمن ، ولم يتراجع محمد علي عن تطبيق هذه العقوبة ، على المصريين والأجانب على حد سواء ، بدليل قيامه فى ١٩ شوال ١٢٤٣ /٢٨ أبريل ١٨٢٨ بنفى الرعايا الأجانب - الذين لا يمارسون حرفة أو لايقومون بصنعة أو نشاط تجارى ، وكذلك من تدور حولهم الشبهات - إلى خارج البلاد[٢]. وظل هذا قائماً ومتبعاً مع الذين يمارسون أعمالاً أو يقترفون جرائم تستوجب نفيهم .

ونظراً لأن عباس باشا الأول ، كان محباً للعزلة سيئ الظن بمن حوله، كثير التطير[٣] فقد قرب إليه بعض الذين لهم دراية بأعمال السحر والتنجيم والشعوذة، فعندما أخبروه بأنهم يخافون عليه من رجل طويل القامة ، أسود اللون[٤]. فإن ذلك جعل عباس يشعر بالخوف والاضطراب ، وفى رد فعل منه على هذه النبوءة ، قام بنفى الكثير من السحرة ، وضاربى الودع ، ومن على شاكلتهم من القاهرة والإسكندرية[٥]. ويبدو أن عباس باشا كان قد ألقى فى روعه الخوف وتمكن منه ، لدرجة عدم تحمله رؤية أحدهم أو أمثالهم ، لذا نفى الشيخ التميمى[*] إمام وخطيب جامع محمد

أبو الذهب وأمين مكتبة الجامع المذكور إلى الآستانة ، لاعتقاده بأن من يعهد فيهم الصلاح من ذوى النبوغ فى العلوم ما هم إلا سحرة ويخشى منهم[٦]. ومن الملاحظ أن محمد سعيد باشا ١٨٥٤ - ١٨٦٣ ، لم يكن مختلفاً عن سلفه فى الاستماع للمنجمين ، بل كان على شاكلته . وإذا كان عباس باشا قاسياً فى تعامله معهم ، فالثابت أن محمد سعيد باشا كان أشد منه قسوة، إذ أمر بنفى أحد المنجمين إلى فازوغلى - بأقصى السودان - لأنه أخبره بأن وفاته قد اقتربت ، ولم يتوقف عند هذا الحد بل أشار بإلقائه فى النيل أثناء الرحلة[٧] . وجريا على ما اعتاد عليه فى التخلص من المنجمين ، قرر اعتقالهم جميعاً ، ولم يثنه عن ذلك كثرة عددهم البالغ ثمانين فرداً[٨] ولا توجد أية إشارة تبين ما فعله بهم ، غير أن ما يركن إليه أن مصيرهم كان نفس مصير غيرهم ممن سبق اعتقالهم سواء فى عهد عباس باشا أم فى عهده، ونظراً لكثرة أعدادهم تم التغاضى - عن قصد - بعدم ذكر ما حدث لهم .

وكانت جريمة السرقة من الجرائم التى ينفى على إثرها من يقترفونها، لكى ينعم الجميع بالهدوء والاستقرار ، وليس أدل على ذلك من الإشارة إلى أنه بقيام أحد الأفراد بسرقة نقود وملابس من جورج خريستو George Christau وأخيه اليونانيين ، أن تمت معاقبته بالسجن لمدة عامين فى ليمان الإسكندرية ، ثم نفيه إلى بلاد الشام[٩]. ولم ترجع الحكومة نفيه إلى سرقته أحد الأجانب خشية احتجاج دولته ، أو تدخل قنصله ، ومن ثم تفسد العلاقة مع هذه الدولة وإنما كانت الغاية من وراء ذلك نشر الأمن والطمأنينة ، مما يتعذر معه الطعن فى الحكومة واتهامها بعدم القدرة على حفظ الأمن والنظام وتأمين الأجانب ، الذين يقيمون على أرضها .

وكانت الحكومة لا تتوانى عن نفى من يسرقون بالإكراه ، فقد ثبت نفى

على البديوى إلى السودان لتعديه على سليمان جاد وسرقته نقوداً منه[١٠]. والتشدد مع هذا وأمثاله، كان الهدف منه وضع حد لهذا الأسلوب فى السرقة ومنع تكراره ، حتى لا تتحول السرقة بالإكراه من عمل فردى إلى ظاهرة يخشى من تفشيها وانتشارها ، فيصعب معها التمكن من السيطرة على الأوضاع فى داخل البلاد، خاصة إذا ما شعر هؤلاء بأن عقابهم سيكون هيناً ومن ثم يعاودون الكرة ، مما يضعف من هيبة الحكومة فى نفوسهم ، ومن ناحية ثانية فالتشدد مع من يسرقون بالإكراه ، إنما يرجع إلى الخشية من مواكبة ذلك إلى حدوث مالا يحمد عقباه ، فقد يتطور الأمر ، ويقتل من يسرق بالإكراه أو يقوم بقتل من يحاول سرقته ، وفى كلتا الحالتين يصبح لذلك عواقبه الوخيمة .

ومن أجل وضع حد لمنع وقوع السرقات ، قام مجلس الأحكام المصرية(*) ببحث خمسة أمور اتخذت فيها قرارات ، كان من بينها نفى من يسرقون إلى السودان[١١]. وعلى هذا نفى اثنان من اللصوص لأنهما كانا يعيثان فى الأرض فساداً[١٢]. ورغم الشدة الواضحة التى كان يعامل بها من يقومون بالسرقة فالثابت أن مثل هذه العقوبة لم توقفها ، وظلت السرقات تقع بين الحين والآخر ، يؤكد هذا ما أشارت إليه الوثائق فيما بعد بنفى اثنين لإقدامهما على السرقة[١٣]. كما نفى اثنان آخران إلى النيل الأبيض لمدة سبع سنوات وثالث لمدة أربع سنوات لتعاطيهم الداتورة - نبات مخدر يغيب العقل - وارتكابهم السرقة[١٤] . والتشدد مع هؤلاء إنما يرجع إلى الشعور بالخطر المحدق ، من جراء عملهم هذا لأنهم وهم تحت تأثير المخدر لا يدركون أبعاد ما يقدمون عليه ، وربما يرتكبون جريمة القتل ، إذا حال أحد بينهم وبين ما يسرقون . لذا تم نفيهم زجراً لغيرهم ، ومنعاً لانتشار ذلك ، وفى هذا الإطار تم نفى اثنين من عربان(*) أولاد على لاعتدائهما على آخرين وسرقة ما معهم[١٥]. ولما كانت هذه السرقة قد

تمت بالإكراه ، فكان من الطبيعى أن يعاقب مرتكباها بالشدة ليس فقط لهذا السبب ، وإنما يضاف إليه حدوثها من اثنين من العربان ، الذين سبق توطينهم فى مقابل التزامهم بالهدوء وعدم إثارة الاضطرابات ، فحدوث مثل هذا منهما كان يتطلب التعامل معهما بالحزم ليصبحا عبرة لأقرانهم من العربان ، فلا تسول لهم أنفسهم إثارة الاضطرابات وإشاعة الفوضى .

وكان تجاسر أحد الأفراد المنوط به حفظ الأمن والنظام ، على السرقة لا يتم التهاون معه ، بل كان ينفى من البلاد فوراً ، باعتبار أن هذا العمل إذا كان مرفوضاً من غيره فإنه يصبح أشد رفضاً منه ، ومن هذا المنطلق صدر أمر إلى ضبطية الإسكندرية بنفى أحد القواسين(**) إلى السودان ، لقيامه بالسرقة رغم أنه من رجال الضبطية(١٦) . وجريمة هذا القواس كان لا يمكن التغاضى عنها أو التساهل معه ، لأنه لم يكن من المنتظر حدوث هذا منه.

وإذا كان النفى إلى السودان لسنوات قليلة عقوبة من كانوا يسرقون ، فالثابت أنه لم يكن يكتفى بمثل هذه العقوبة لمن تتكرر منه السرقة ، بل كان يتم نفيه مدى الحياة . يؤكد هذا ما صدر إلى مديرية أسيوط وجرجا بشأن محمد الغرباوى(١٧) ، واللجوء إلى معاقبته بهذه العقوبة القاسية ، إنما يرجع فى جوهره لعدم التمكن من تقويم سلوكه ، وكان لابد من معاقبته على هذا النحو، حتى يمكن سد باب من أبواب الشر ، ويصبح عبرة لغيره ممن لم تزجره العقوبات الهينة التى تم معاقبته بها من قبل ، وفى هذا الإطار ورد من مفتش الوجه القبلى ما يفيد بإرسال اثنين إلى فازوغلى عقاباً لهما وعبرة لغيرهما(١٨). وفى حقيقة الأمر فإن عدم اكتراث البعض بهذه العقوبة التى وصلت إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه إنما يبين تغلب جانب الشر عليهم .

أما جريمة الرشوة ، فعدت من الجرائم الخطيرة التى يترتب ثبوت اقترافها معاقبة مرتكبها بالنفى ، فقد تم نفى بعض الخفراء بسجن أسيوط لحصولهم على رشاوى من المسجونين[١٩]. وحكم على كاتب مينا البصل بالسجن شهرين مع نفيه إلى النيل الأبيض مدة سجنه[٢٠] . ورغم أن هذه المدة كانت محدودة ، فلم يكن هناك تردد فى توقيعها ، وهنا تظهر حقيقة على جانب كبير من الأهمية تتمثل فى أن النفى من البلاد لم يكن مقتصراً فقط على المدد الطويلة وإنما طبق كذلك على المدد القصيرة ، وهذا يدل على مدى إدراك خطورة وقوع هذه الجريمة مع بيان الرغبة فى القضاء عليها أو الحد من وقوعها ، حتى لا يؤثر ذلك على الأعمال والمصالح .

وعدت جرائم النصب من الجرائم التى كان يحكم فيها على مرتكبيها بالنفى من البلاد ، سواء حدثت من الرجال أم النساء ، إذ تمت الموافقة على قرار مجلس محافظة الإسكندرية ، الخاص بالحكم على إحدى النساء وتدعى جميلة بالنفى إلى السودان لقيامها بالنصب على غيرها[٢١]. كما نفى أحد الأفراد إلى بلاد الشام ، بسبب كذبه على الناس وسلب أموالهم[٢٢].

وكان من يقومون بالتزوير يعاملون بالشدة والنفى من البلاد ، فقد تقرر نفى خضر محمد من ناحية أصفون(*) لاتهامه بالتزوير، وضبط قاسم طايع عمدة العوامية(**) الذى هرب ، وتم نفيه لاشتراكه مع الأول فى تصنيع أختام مزورة[٢٣]. وإذا كانت مدة العقوبة لم تحدد هنا فقياساً على غيرها من الجرائم يمكن القول : بأن كل من يقترف هذه الجرائم ، ينفى لعدة سنوات ، أما إذا تكرر منه ذلك ، فكان ينفى مدى الحياة ، فقد نفى محمد الشافعى لكثرة ما صدر منه من أعمال التزوير[٢٤] . وتشير الوثائق إلى نفى أربعة وعشرين فرداً من مديرية المنوفية لاشتراكهم فى تزوير حجج

أطيان[٢٥]. وهذه العقوبة التى وقعت على هذا العدد من الأفراد ، تبين عدم استثناء أحد من النفى طالما ثبت اشتراكه فى هذه الجريمة التى يترتب عليها ضياع حقوق أصحابها واستيلاء غيرهم عليها .

وكان خطف الأطفال من الجرائم التى يتم معاقبة من تجاسروا عليها بالنفى خارج البلاد، إذ تشير الوثائق إلى نفى بلال العبد إلى السودان لتكرار ارتكابه الخطف والسرقات[٢٦] . ورغم شدة هذه العقوبة ، فقد ثبت وقوعها بين الحين والآخر ، لذا كان مرتكبوها يعاقبون بمنتهى القسوة ، وعلى هذا نفى إبراهيم خليل مدى الحياة[٢٧]. وجاءت العقوبة على هذا النحو بسبب جسامة الجريمة ، مع الرغبة فى منع تكرارها ، لعدم إشاعة الخوف والقلق فى نفوس الأمهات والآباء ، وحتى لا تظهر الحكومة بمظهر الضعف ، وعدم قدرتها على بسط الأمن ، ومن ثم تقل هيبتها .

ولما كان الوقوع فى إحدى الجرائم التى سبقت الإشارة إليها ، قد أوجب نفى من اقترفوها ، فمن الطبيعى أن تكون جريمة القتل من الجرائم الخطيرة التى ينفى على إثرها من يرتكبها ، إذا لم يحكم عليه بالقتل قصاصاً فقد نفى محمود الروبى إلى السودان[٢٨]. كما صدر أمر إلى مديرية أسيوط بنفى حسن الخبيرى إلى فازوغلى[٢٩] . وتم نفى مصطفى الأزرق من خربتا[*] إلى السودان مدة اثنتى عشرة سنة ، لقيامه بقتل زوجته التى وجدها برفقة رجل آخر[٣٠] أما صالح عبدون من عربان الحرابى[**] فقد نفى أربع سنوات لاتهامه بقتل أحد الأفراد من عزبة حسن أغا[٣١]. كما حكم على مصطفى الصفطاوى بالنفى إلى النيل الأبيض مدة عشر سنوات، لضربه أحمد شعت مما أدى إلى وفاته[٣٢]. ونظراً لقيام صالح الشريف بقتل زوجته وهروبه من السجن فقد صدرت الأوامر بنفيه عشر سنوات عقب القبض عليه[٣٣]. كما نفى اثنان من خفراء سنديبس[***] إلى النيل

الأبيض مدة عشر سنوات ونفى شيخ الجهة المذكورة لمدة اثنتى عشرة سنة بتهمة قتل إمام جاب الله[٣٤]. وبإلقاء نظرة على المدة التى كان يحكم بها على من اقترفوا جريمة القتل ، يتضح أن مدة النفى كانت فى أغلب الأحيان تتناسب مع هذه الجريمة ، وفى أحيان أخرى جاءت هذه المدة محدودة ولا تتناسب مع الجريمة المرتكبة وقد يرجع ذلك إلى عدم ثبوت الأدلة على المتهمين ، أو اشتراك أكثر من واحد فى الجريمة ، فجاءت العقوبة حسب دور كل واحد ممن شاركوا فيها ، أو أن نية القتل لم تكن قائمة إبان تنفيذ الجريمة .

وإذا كان عباس باشا الأول ، قد تعامل مع الخارجين على النظام من العربان بشدة ، وقدمهم للمحاكمة ثم نفاهم إلى السودان لقضاء فترة العقوبة[٣٥]. فالثابت أن محمد سعيد باشا كان أشد منه فى تعامله معهم ، إذ لم يتهاون مع عربان الحرابى الذين قاموا بهياج أقرب إلى الثورة حيث أمر بطردهم من البلاد محدداً لهم عشرة أيام يرحلون خلالها[٣٦]. ولضمان عدم عودة العربان الذين اجبروا على مغادرة البلاد من الرجوع إليها ثانية ، طلب من مفتش الأقاليم القبلية منع دخولهم للبلاد من ناحية الواحات[٣٧] . والدافع الحقيقى لإبعاد محمد سعيد باشا لهم ، واتخاذ الإجراءات التى تمنع عودتهم ، هو رغبته فى نشر الهدوء والاستقرار.

وفى أوائل عهد الخديو إسماعيل ظهر فى بلدة قاو[*] رجل اسمه أحمد ادعى بأنه من أحفاد الرسول صلى الله عليه وسلم[٣٨]. ومن أصحاب العلم والولاية والتف حوله عدد كثير من الناس ، مما دفع الحكومة بأمر من الخديو إسماعيل إلى أن ترسل إلى هناك قوة للقضاء على المتمردين ، فوقعت معركة بين الجانبين أسفرت عن مقتل الكثيرين منهم ، ونفى عدداً إلى النيل الأبيض مدى الحياة[٣٩] . وتحرك الحكومة بهذه السرعة ثم

تنكيلها بالمتمردين ، كان يرجع بالدرجة الأولى إلى خشيتها من تجمع أعداد كثيرة من الأتباع ، ويصبحون قوة لا يستهان بها ، فيصعب القضاء عليهم ، وهذا التصرف كان له أثره الواضح إذ خلد هؤلاء للسكينة ، ولم تقم لهم قائمة بعد ذلك ، فالمصادر المتعلقة بهذه الفترة تخلو من أية معلومات تشير إلى وقوع تمردات مرة أخرى ، غير أن هذا الأسلوب فى قمع هؤلاء ، يؤخذ على الحكومة أكثر مما يحسب لها ، ولا يدل على قوتها ، فاستخدام الشدة المفرطة وإن كان كفيلا بإشاعة جو من الهدوء ، غير أنه يكون ظاهرياً ومؤقتاً ، إذ تظل النفوس تنتظر الفرصة المناسبة لتنطلق معبرة عما يجيش فى صدورها من ضيق ، وتعمل جاهدة على التخلص من الأوضاع القائمة ، وفى حقيقة الأمر فإن هذا الأمر لم يتأخر كثيراً ، فما إن قامت الثورة العرابية حتى اندفع المصريون فى أنحاء البلاد يؤيدونها ويساندونها .

ولقد سبقت الإشارة إلى أن الأجانب الذين كانوا يقترفون جرائم يرحلون إلى بلادهم ووفق هذا صدر أمر إلى محافظ المحروسة(**) بإعادة الأرمنى استانلى متات Stanly Mitat إلى بلده ، اتقاء لشروره(٤٠). ووردت مكاتبه إلى ديوان الخديوى(***) أشارت إلى أن الاثنى عشر فرداً المتهمين بالقتل والسرقة وإشاعة الفساد، بعضهم من رعايا بريطانيا ، وبعضهم تحت حمايتها ، أما الآخرون فيتبعون نابولى ، وأن عدداً منهم تم نفيهم وآخرون يقضوا عقوبتهم فى السجن ، ثم يتم إبعادهم إضافة إلى غيرهم الذين مازالوا قيد التحقيق(٤١). وفى سنة ١٨٥٤ قام عباس باشا بنفى عدد من اليونانيين الذين كانوا قد استقروا فى البلاد بتشجيع من جده قبل عشرين سنة(٤٢). هذا ولم تعرف الأسباب التى دفعت عباس باشا إلى الإقدام على هذا الإجراء ، وإن كان لا يخرج عن السياسة التى اتبعها من قبل بإبعاده

لأفراد من الأجانب الذين لم تعد هناك حاجة إلى بقائهم فى البلاد ، تبعاً لانحسار الأعمال التى كانوا يقومون بها . غير أن ما تجدر الإشارة إليه ، وجود فارق بين نفى الأجانب الذين اقترفوا أعمال استوجبت إبعادهم ، وبين غيرهم ممن لم تعد هناك فائدة من وجودهم فى البلاد.

وعندما قام بعض اليونانيين بأعمال ترتب عليها الإخلال بالأمن فى بداية عهد الخديو إسماعيل وذلك بقتلهم أحد الأهالى ، تم الاتفاق مع قنصلهم على نفيهم ، ولما تراجع هذا القنصل وطالب بعدم نفيهم ، كانت الأوامر الصادرة لناظر الخارجية فى ١٩ مارس ١٨٦٣ بألا يصغى لهذا الطلب ، وإذا أصر القنصل على هذا يطلب منه مقابلة الخديو[٤٣] . وفى حقيقة الأمر فالموافقة على مثل هذا الطلب ، إنما تعد بمثابة خلل عظيم فى وظيفة الحكومة ، فيما يتعلق بحمايتها لرعاياها من الوطنيين أو الأجانب الذين يعيشون على أرضها ، لأن من أهم واجباتها تحقيق الأمن للجميع متخذة فى ذلك كافة الوسائل التى تعينها على هذا ، لذا فقيام الحكومة بإبعاد أى أجنبى ترى فى وجوده خطراً على أمنها ، إنما هو تأكيد من جانبها على ممارسة حقها وسلطاتها وتمتعها بالاستقلالية فى اتخاذ ما تراه مناسباً للمحافظة على الأمن والاستقرار ، دون التدخل فى أعمالها ، وإن كان هذا التصرف لا يمنع من القول : أن بعض الأجانب كانوا يتمتعون بامتيازات ، حصلت عليها دولهم ومن ثم لم تصل يد الحكومة إليهم ، وحرصاً على عدم قيام أحد الأجانب بإثارة الفوضى والاضطرابات ، عقد اجتماع فى ٢٨ أبريل ١٨٦٦، حضره جميع قناصل الدول الأجنبية ، ثم تلاه اجتماع آخر عقد فى ٣ أغسطس من العام ذاته ، تقرر فيه نفى جميع الأجانب المتعطلين والخطرين[٤٤]. ومما لاشك فيه أن وجود أمثال هؤلاء ، قد يترتب عليه قيامهم بأعمال تكدر الأمن ، وحرصاً على عدم حدوث هذا، قررت الحكومة نفى العاطلين منهم . ولم يتوقف دورها عند هذا الحد، بل

قامت باتخاذ بعض الإجراءات ذات الأهمية ، لمنع عودتهم إلى البلاد ، حيث تمت الموافقة على وضع صور من ينفون بقلم الجوازات ، ووفق هذا صدرت الأوامر لضبطية الإسكندرية ، بأخذ صور فوتوغرافية لمن ينفون منهم مع قيد أوصافهم وتاريخ نفيهم[٤٥]. ونظراً لأن اتباع هذا الإجراء قد أتى بالنتيجة الإيجابية ، لذا روعى إحكام المراقبة من ناحية بورسعيد ، من خلال ترقب عودتهم بتعيين مخبرين سريين ، وإعداد قوائم بأسمائهم مع وضع صورهم على لوحات خاصة بقلم الجوازات[٤٦].

وفى حقيقة الأمر فنفى بعض الأجانب ومنع عودتهم إلى مصر ، لم يكن مقتصراً على اقترافهم أعمالاً تتعلق بالأفراد أو الحكومة بل إن ذلك امتد إلى قيامهم بأعمال تتصل بديانتهم ، فقد صدرت الأوامر إلى محافظة الإسكندرية بأن الاثنين اللذين سبق نفيهما من قبل بطريرك خانة الروم ، لقيامهما بأعمال ترتبط بوظائفهما وأصول ديانتهما ، لا يحق لهما العودة للبلاد ، ويجب ترقب وصولهما فإذا رجعا من جهة الإسكندرية ، يتم إعادتهما إلى الخارج[٤٧].

واستكمالاً لما هو متبع فى نفى الأجانب، كان لا يتم نفى أحدهم بسبب اعتدائه على غيره وإصابته إلا بعد أن يحصل منه على نفقات علاجه[٤٨]. ووفق هذا تحصلت هذه النفقات من اليونانى نيقولا بصطالى Nicolas Bastali [٤٩]. ولم يكن نفى الأجانب من مصر ، مرتبطاً فقط بارتكاب الجرائم، بل ثبت نفى بعض الأفراد الذين كانوا موضع الشبهات ، حيث نفى أحد الأفراد إلى الشام بسبب ما تردد بأنه يزيف النقود[٥٠] . والمبادرة بذلك إنما تظهر مدى التخوف من الإقدام على هذا، وهو أمر فى محله ، لأن النجاح فى تزييف النقود وطرحها فى الأسواق له أثر سلبى على الأوضاع الاقتصادية، بما يحدث من اختلال لعمليات البيع

والشراء ، التى تتم فى مقابل نقود لا تساوى قيمتها ، الأمر الذى يترتب عليه ، ضياع حقوق الأفراد ، لذا كان نفى أمثال هؤلاء ضرورياً لمنعهم من التمكن من طرح العملات المزيفة .

وإذا كانت الجرائم التى سبقت الإشارة إليها ، قد أدت إلى نفى بعض الأفراد ، فإلى جانبها كانت رغبة الخديو إسماعيل فى تملك المساحات الشاسعة من الأراضى ، سبباً آخر لنفى بعض ملاك الأراضى ، ففى سبيل تحقيق هذه الغاية لم يتورع عن مصادرة الأراضى من أصحابها ونزع ملكيتها مستخدماً فى ذلك كافة وسائل القمع(٥١). وممارسة وسائل الضغط المختلفة التى كان من بينها نفى ملاك الأراضى ، ويبدو أن ذلك تم على نطاق واسع بدليل تلك المساحات الشاسعة من الأراضى التى امتلكها الخديو إسماعيل ، والتى بلغت قرب نهاية حكمه ما يزيد على مليون فدان(٥٢) . إذ قدرت لجنة التحقيق أملاك الخديو وعائلته بمليون ومائتى ألف فدان(٥٣) من مجموع الأراضى الصالحة للزراعة التى كانت تبلغ ٤,٢٠٠,٠٠٠ فدان(٥٤). ولاشك أن ملكية الخديو لهذه المساحة قد تمت فى جزء كبير منها بانتزاعه للأراضى الزراعية من أصحابها ومنحهم أراضى بوراً بدلاً منها ، ولم يكن أمام هؤلاء أى خيار سوى الامتثال لرغبات الخديو وقبولهم الاستبدال أو النفى إلى فازوغلى بالسودان(٥٥). يؤكد هذا نفى البدراوى - أحد كبار الملاك - إلى هناك . فعندما سئل عن سبب نفيه ، أجاب بأن جريمته هى امتلاكه اثنى عشر ألف فدان من أجود الأراضى بين طنطا وسمنود(٥٦). وبذا تكون رغبة الخديو فى تملك المساحات الواسعة من أجود الأراضى الزراعية سبباً فى نفى بعض الملاك .

وهناك حادثة مشهورة وقعت فى عهد الخديو محمد توفيق ١٨٧٩ - ١٨٩٢ تعرف بالمؤامرة الشركسية التى اكتشفت فى أبريل ١٨٨٢ ، وكانت

تهدف إلى اغتيال أحمد عرابى ، ورؤساء الضباط من الثوار[٥٧]. وبعد محاكمة المتهمين ، صدر حكم المجلس العسكرى فى ٣٠ أبريل ١٨٨٢ على أربعين ضابطاً ، كان على رأسهم عثمان باشا رفقى ، بتجريدهم من رتبهم العسكرية والامتيازات والنياشين ، ثم نفيهم إلى أقصى السودان ، مع تجريد اثنين منهم من الحقوق المدنية[٥٨]. وتقرر أن يكونوا متفرقين فى الجهات التى ينفون إليها[٥٩]. وبرفع هذا الحكم إلى الخديو للتصديق عليه ، أصدر أمراً بقصر الأحكام على تركهم للبلاد دون تجريدهم من رتبهم ونياشينهم ، ثم إرسالهم إلى الآستانة[٦٠]. وبغض النظر عما ترتب على هذا التعديل من خلاف بين الخديو والوزارة - وزارة البارودى - فتعديل الحكم جاء ليؤكد استمرار تمتع الأتراك والشراكسة بمكانتهم ، وما كان ينطبق على غيرهم لا ينسحب عليهم . غير أن ما يحسب للخديو محمد توفيق إجراؤه لهذا التعديل حتى يقطع على السلطان العثمانى تدخله ، ومن ثم يحافظ على الاستقلال النسبى الذى كانت مصر تتمتع به فى إطار تبعيتها للدولة العثمانية صاحبة السيادة عليها .

وتنفيذ النفى لم يكن يتم إلا بعد التصديق على الحكم الصادر بهذا الشأن، ووفق هذا تم مخاطبة كاتب ديوان الخديوى للتصديق على قرارين صادرين بنفى محمد شطا ومحمد المغربى إلى النيل الأبيض لمدة خمس عشرة سنة ، وكذلك نفى مراد يونس إلى الجهة المذكورة مدى الحياة[٦١]. ولقد سبقت الإشارة إلى تدخل الخديو محمد توفيق ، وإجرائه بعض التعديلات على الحكم ، قبيل موافقته وتصديقه على الأحكام التى صدرت على أرباب المؤامرة الشركسية .

وبالنسبة لمن كان يحكم عليهم بالسجن ثم النفى لوجود ديون عليهم فإنه كان يتم التغاضى عن مدة السجن إذا تنازل أصحاب الديون عنها ، إذ كتب الخازن للخارجية للاستفسار عما تم مع الأرمنى متات المسجون

بالإسكندرية حتى يتم الفصل فى مسألة ديونه قبيل تنفيذ الحكم الصادر بنفيه[٦٢]. وعلى إثر هذه المكاتبة تم مخاطبة محافظة الإسكندرية بنفيه لأن الفرنسيين اللذين لهما ديون عليه تنازلا عن المبلغ المتبقى لهما طرفه[٦٣]. ولقد أشارت الوثائق العديدة إلى أن الأجانب ممن كان يحكم عليهم بالنفى ، لا يسمح لهم بمغادرة البلاد إلا بعد تسديد ديونهم أو قضاء المدة المحكوم عليهم بها ، إذ صدر أمر مجلس الأحكام بإبعاد الأجانب إلى بلادهم بعد انتهاء مدة العقوبة[٦٤]. وفى الوقت ذاته صدرت أوامر بالمعنى نفسه إلى مجلس الإسكندرية[٦٥].

وكان بمقدور البعض من الأفراد الذين يحكم عليهم بالسجن أو النفى أن يتظلموا مما هو صادر ضدهم ، وكان هذا يحظى بالعناية والبحث للتأكد من صدق ما يتظلمون منه بدليل ما طلبته المعية[*] من محافظة مصر للإفادة عن المدة التى حكم بها بنفى محمد البربرى ، وكذلك المدة التى قضاها بالسجن للنظر فى التظلم المقدم منه[٦٦]. وفى هذا الإطار ورد إلى المعية ما يوضح أسباب نفى والد يوسف أغا إلى السودان والمدة التى حكم عليه بها[٦٧]. والاهتمام بما ورد فى التظلمات التى كانت تقدم بين الحين والآخر ، كان الهدف منه التحقق من عدم نفى أحد ظلماً .

وفى بعض الأحيان كان يتم استبدال عقوبة النفى بالسجن خاصة إذا كان المحكوم عليه طاعناً فى السن ، فقد طلبت المعية من الداخلية بياناً بالمدة التى يقضيها فرح أنطونيوس بسجن الإسكندرية بدلاً من نفيه لكبر سنه[٦٨]. وهذا يبرهن على عدم غياب الجانب الإنسانى فى التعامل مع من تقرر نفيه، أو ربما تنتفى الغاية من وراء ذلك، إذ لا فائدة من تقويم سلوكه.

وإبان سفر المحكوم عليهم بالنفى ، فإنهم كانوا يمنحون مقداراً من البقسماط[**] حتى يصلوا إلى الجهة التى ينفون إليها[٦٩]. وكانت معاملتهم

تتم على وتيرة واحدة فلم يكن أحدهم يميز عن الآخر، بسبب وضعه الاجتماعى أو رتبته التى كان عليها قبل نفيه حيث تمت المطالبة بمعاملة الملازم محمد فوزى - من آلاى البيادة الأول - مثل غيره من المنفيين [٧٠].

وبانقضاء مدة نفى بعض من ينفون ، كانوا أحياناً يستخدمون فى الأعمال التى يحتاج إليهم فيها ، فإذا لم يرغبوا فى ذلك يتم إعادتهم إلى البلاد[٧١]. غير أنه لم يكن يسمح بإلحاقهم بسلك جنود المشاة والفرسان والطوبجية - المدفعية - كل حسب لياقته [٧٢] . ومما لاشك فيه أن سبب هذا الحظر إنما يرجع إلى الرغبة فى عدم منح هؤلاء شرف الانضمام للعسكرية لاقترافهم الجرائم .

وفى المناسبات التى كان يطلق فيها سراح بعض المسجونين ، فالثابت أن الأفراد المحكوم عليهم بالنفى لم يكن يشملهم هذا العفو ، بدليل ما صدر بإطلاق سراح مائة وسبعة وثلاثين مسجوناً ، عدا المحكوم عليهم بالنفى[٧٣]. ولقد أشارت الوثائق فيما بعد بصدور الأوامر بالعفو عن ثمانية وسبعين مسجوناً بالليمان، أما من حكم عليهم بالنفى فهؤلاء يتم نفيهم[٧٤].

ولقد أظهرت الحكومة الشدة مع من سبق نفيهم من البلاد ، ثم عادوا إليها بعد انقضاء مدة نفيهم ولم يطرأ على سلوكهم أى تغيير . ورجعوا إلى ما كانوا عليه من قبل ، فهؤلاء كانوا ينفون مرة أخرى حيث أعيد نفى أحد الأفراد وتم مخاطبة حكمدار السودان(***) بمنع عودته[٧٥]. وبعد عودة المنفى من منفاه لانقضاء مدة نفيه ، فإنه كان يوضع تحت المراقبة فإذا تغير سلوكه ترك وشأنه ، وإذا كان الأمر عكس ذلك يلقى القبض عليه ويشدد عقابه ، وفى هذا الشأن صدرت تعليمات لمديرية الفيوم بملاحظة خليفة حسن، الذى كان منفياً بمصوع[٧٦] . وهذا يدل على الرغبة فى إشاعة الهدوء والاستقرار داخل البلاد .

٢ - أسرة محمد علي

لم يقتصر النفى من مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر على الأفراد الذين اقترفوا جرائم ، تم بمقتضاها إبعادهم عن البلاد ، بل إن هذا امتد إلى بعض الأفراد من أسرة محمد علي ذاتها ، وذلك منذ فترة مبكرة ترجع إلى قبيل وفاة محمد علي .

تولى إبراهيم باشا مقاليد الحكم فى أخريات أيام محمد علي ، بصفة رسمية ، خلال المدة من أبريل ١٨٤٨ إلى نوفمبر ١٨٤٨ وفى أثناء هذه الشهور المعدودة توترت العلاقة بينه وبين عباس باشا الأول ، فإبراهيم باشا لم يكن يرضيه من عباس باشا سلوكه وميله إلى القسوة وكثيراً ما نقم عليه لميله إلى إرهاق الأهالى(٧٧) . وعدم استجابته لنصائحه(٧٨) . ومما زاد من توتر العلاقة بينهما محاولات إبراهيم باشا تغيير نظام وراثة الحكم لصالح أبنائه وخصوصاً الأمير أحمد رفعت(٧٩) . الأمر الذى دفع إبراهيم باشا إلى إبعاده عن البلاد ، وفى عهد إبراهيم باشا عرفت مصر أولى حالات النفى لأحد من أسرة محمد علي، إذ أجبر عباس باشا الأول على مغادرة البلاد إلى الحجاز بعد أن أخبره إبراهيم باشا بأنه غير مرغوب فيه(٨٠) .

وكان لهذا أثره على عباس باشا الأول ، حيث أساء الظن بأفراد أسرة محمد علي وبالكثير من رجاله ، ومع اعتقاده بأنهم يتآمرون عليه تشدد فى معاملتهم ، إلى درجة دخوله فى خصومة وعداوة مع بقية أفراد الأسرة(٨١). وإلى هذا الامر يشير سرهنك بأنه لم يمض وقت طويل على تولى عباس باشا الحكم حتى دبت الفتن بينه وبين بعض الأفراد من أقاربه ، وبعض رجال الحكومة الذين خدموا محمد علي(٨٢). ويؤكد ميخائيل شاروبيم هذا إذ يقول " وكان شديد البغض لأهله وعمومته وعلى الخصوص منهم أولاد

إبراهيم باشا ، فضيق عليهم وشدد وبالغ فى تنكيلهم وضبط أرزاقهم وحبس غلاتهم وشرد أتباعهم وحاشيتهم وأقصى القائمين بأشغالهم إلى سنار وفازوغلى"[٨٣] . ومن هنا خشى بعضهم على حياته ، فرحل إلى الآستانة وبعضهم إلى أوروبا[٨٤]. وكان سوء العلاقة بين عباس باشا وبعض أفراد أسرة محمد علي قد أدى إلى تفاقم الأمور بينهما ، مما دفع عباس باشا إلى المضى قدماً فى تضييق الخناق عليهم واضطرهم إلى مغادرة مصر إلى الآستانة للعيش هناك فى حمى السلطان العثمانى ، وتدبيرهم للمؤامرات ضده لإثارة غضب السلطان عليه وعزله[٨٥]. وسواء كانت مغادرة هؤلاء للبلاد طواعية أم قسراً فالشائعات التى كانوا يروجونها ضده ، وجدت لها أذناً صاغية فى الآستانة ، الأمر الذى أقلق عباس باشا مما انعكس على زعزعة الاستقرار وارتباك الأحوال فى البلاد .

بدأ محمد سعيد باشا عهده بإيقاف العمل فى القلعة الكائنة بمديرية فازوغلى [٨٦] و كانت الأوامر صدرت من قبل فى عهد عباس باشا بإنشائها لتكون مقراً للمنفيين[٨٧] . وفى حقيقة الأمر فإن إقدام محمد سعيد باشا على هذا إنما يرجع إلى ما ورد بأن أكثر المنفيين هناك تم إخلاء سبيلهم وأن الباقين منهم يمكن التحفظ عليهم بدون تحمل المصروفات[٨٨] . ومبادرة محمد سعيد باشا بإعادة المنفيين ، وعدم بناء هذه القلعة ، يبرهنان على تسامحه مع المنفيين من أفراد الشعب ، الأمر الذى كان مدعاة لأن يكون أكثر تسامحاً مع أفراد أسرة محمد علي ، وقد تحقق هذا بشكل كبير، حيث انعدمت المعلومات التى تشير إلى قيامه بنفى أحد منهم رغم سعيه إلى تعديل وراثة الحكم ، بحيث تكون فى أكبر أبنائه .

وعلى العكس من عهد محمد سعيد باشا جاء عهد الخديو إسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ونظراً لأنه كان يضيق ذرعاً بأخيه غير الشقيق الأمير

مصطفى فاضل ، فإنه عقب توليه الحكم لم يحسن معاملته وأخذ يكيد له ويعمل على إقصائه عن البلاد[٨٩]. ولكى يصل لهذه الغاية جرده من ممتلكاته[٩٠] التى كانت تبلغ ٢٠,٧٠٢ فداناً[٩١] . وقام بشرائها منه ، وغير نظام الوراثة فى نسله[٩٢] . ثم أعقب ذلك بنفيه فغادر البلاد واستقر فى عاصمة الدولة العثمانية ورغبة من الخديو إسماعيل لقطع صلته بمصر نهائياً ، ألقى القبض على نيازى بك ناظر دائرته الذى ما فتئ يعمل جاهداً ليكسب له الأعوان وأرسله إلى الآستانة[٩٣].

ولما كان الأمير محمد عبد الحليم أصغر أبناء محمد علي هو الوريث الشرعى للحكم ، وفق النظام الذى تقرر بموجب تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، وذلك قبيل نجاح الخديو إسماعيل فى سنة ١٨٦٦ فى جعل الحكم لأكبر أبنائه، بدلاً من أكبر أبناء محمد علي ، فإن هذا التصرف لم يثن الأمير محمد عبد الحليم عن مطالبته بحقه ، لذا كان من الطبيعى أن تسوء العلاقة بينهما حتى وصلت إلى درجة شديدة من العداوة ، عبرت عن نفسها باتهام الخديو إسماعيل للأمير محمد عبد الحليم بالتآمر عليه ، وتدبيره مؤامرة لاغتياله ، فقد جرت محاولة لاغتيال الخديو إسماعيل فى ٢٢ سبتمبر ١٨٦٨، أثناء سيره فى عربة مكشوفة فى أحد شوارع الإسكندرية ، وكان بصحبته شريف باشا وإسماعيل باشا المفتش وشاهين باشا ناظر الحربية . حيث ألقيت على العربة قنبلتان من أحد المنازل واتهم الأمير محمد عبد الحليم بتدبير الحادث[٩٤]. وسواء كان هذا الحادث من تدبيره فعلاً أم أن الخديو إسماعيل كان هو مدبره لاتخاذه ذريعة للتخلص منه ، فعلى إثر ذلك ، أجبره الخديو إسماعيل على بيع - التنازل عن - أملاكه البالغة ٤١,٤٤٨ فداناً[٩٥]. وامتيازاته وحقوقه فى عرش مصر[٩٦]. وفور وصول الخديو إسماعيل إلى هذا مع الأمير محمد عبدالحليم ، قام فى ٢١ رجب ١٢٨٥/٧ نوفمبر ١٨٦٨، بمطالبته رسمياً بالخروج من مصر ،

خلال أربعة أيام(٩٧). وتنفيذاً لهذا ، أجبر الأمير محمد عبدالحليم وأسرته على مبارحة قصره وركوب القطار من شبرا(٩٨). ونظراً لعدم وجود محطة للقطار ولا رصيف - وقتئذ - يسهل ركوبهم تم صعودهم للقطار بصورة مهينة ، وكانوا يبكون بل ينتحبون(٩٩). وقبيل انقضاء المدة المحددة لرحيله من البلاد غادر الأمير محمد عبدالحليم الإسكندرية - إلى الآستانة - على ظهر الباخرة " النيل " التى أبحرت فى ٩ نوفمبر ١٨٦٨ (١٠٠). وإجبار الأمير محمد عبدالحليم على مغادرة البلاد بهذه السرعة كان الهدف منه ، أن يشعر الخديو إسماعيل بالراحة والطمأنينة ، والتخلص من القلق الذى كان يساوره بسبب وجود الأمير محمد عبدالحليم فى داخل البلاد ، وهو الذى طالما نظر إليه بأنه مغتصب للحكم منه بجعله فى ابنه ، وكان لهذا التصرف من جانب الخديو إسماعيل مع أخيه وعمه الأثرالكبير فى استمرار سوء العلاقة بينهما وبينه ، فرغم أنهما غادرا مصر وأقاما فى الآستانة وأوروبا ، إلا أن العداوة اشتدت بينهم طوال عهد الخديو إسماعيل(١٠١).

وكان لتزايد أطماع بريطانيا وفرنسا فى مصر أثرها فى عزل الخديو إسماعيل ونفيه من البلاد ، فعلى أثر رفضه لمطالبهما وتكليفه شريف باشا بتأليف وزارة وطنية ، كان ذلك سبباً فى تعرضه لغضب الدول الأجنبية وفقده للحكم(١٠٢). حيث تدخلت الدول الأوروبية لدى السلطان العثمانى - عبدالحميد الثانى - فأصدر فرماناً فى ٢٦ يونيه ١٨٧٩ بعزل الخديو إسماعيل(١٠٣). ولقد سارع السلطان العثمانى بإصدار هذا الفرمان ، لكى لا تقوم بريطانيا وفرنسا بخلعه ، إذ كان حريصاً على عدم حدوث ذلك ، حتى لا يعد هذا بمثابة سابقة ، تعتد بها هاتان الدولتان وتقومان بعزل غيره من ولاة الدولة العثمانية ، ليس فى مصر فقط ، وإنما فى غيرها من ولايات الدولة المختلفة لذا أراد أن يكون هذا العزل بيده لا بيد غيره وفى الوقت

نفسه يستعيد بعض السيادة العثمانية على مصر[١٠٤]. وفى حقيقة الأمر ، كان عزل الخديو إسماعيل بناءً على إشارة من الحكومتين البريطانية والفرنسية أول ثمرة من ثمرات التعاون السياسى بينهما ، وهو التعاون الذى بدأ منذ مؤتمر برلين ١٨٧٨ [١٠٥]. وبذا يمكن القول بأن التقاء المصالح البريطانية والفرنسية كان لها الأثر فى التعجيل بصدور هذا الفرمان من قبل السلطان العثمانى ، وكان عزل الخديو إسماعيل نقطة تحول فى تاريخ مصر[١٠٦].

وكان قرار نفى الخديو إسماعيل أول قرار رسمى أصدره الخديو محمد توفيق ، ولقد نفى مع الخديو إسماعيل الأميران حسن وحسين[١٠٧]. ومهما اختلفت الآراء حول الخديو إسماعيل وعهده ، فإنه كان أول حاكم من أسرة محمد علي يعزل وينفى خارج البلاد ، وبذا يكون قد تجرع مرارة كأس النفى حتى الثمالة ، وهو الذى طالما أذاقه لغيره ، غير أن نفى الخديو إسماعيل ، يعد إقراراً بالإطار الذى كان يربط مصر بالدولة العثمانية ، حيث جاء هذا العزل ليؤكد أن مصر لا تتميز عن غيرها من الولايات بأية ميزة ، رغم تلك الفرمانات التى حصل عليها الخديو من السلطان العثمانى ، وهذا النفى يعد من أعظم حالات النفى خطورة ، لا لان الذى نفى هو الخديو إسماعيل ؛ وإنما لأن الدول الأوروبيه ، وخاصة بريطانيا وفرنسا لم تتورعا عن العمل معاً على إسقاط السلطة الشرعية للبلاد حماية لمصالحهما ، حتى وإن جاء هذا على حساب حق من حقوق السيادة .

وفى ٣٠ يونية ١٨٧٩ ترك الخديو إسماعيل البلاد وعاش فى المنفى حتى وفاته[١٠٨]. فلم ير مصر مرة ثانية[١٠٩]. وكان ظهر الباخرة المحروسة قد ازدحم بالموظفين والسكان الأوروبيين الذين قدموا لوداع الخديو

إسماعيل، ولقى على المرفأ وفى السفينة وفى كل مكان احتراما وإكراماً[١١٠]. ومع تحرك الباخرة أطلقت طابية كوم الناضورة والسفينة البريطانية ربورت Robert التى كانت راسية فى الميناء مدافعها تحية له ، وكان ذلك آخر تكريم له فى مصر[١١١]. وبوصوله إلى نابولى بإيطاليا أقام هو وزوجته وأنجاله وحاشيته فى القصر الذى أعده الملك أمبرتو Amprto لإقامته وأخذ يتنقل بين مختلف العواصم الأوروبية[١١٢] . وبذا يمكن القول : بأن الخديو إسماعيل عاش فى منفاه نفس المعيشة التى كان يعيشها من قبل باستثناء زوال الحكم عنه ، ويبدو أن هذا كان السبب الذى دفعه إلى عدم ركونه وهو فى منفاه إلى العزلة والهدوء ، بل سعيه جاهداً وعمله بجد لاستعادة الحكم ثانية، ولتحقيق هذه الغاية لجأ إلى أساليب شتى، فأرسل للساسة البارزين فى الغرب، واتصل بزعماء الحركة - الثورة - العرابية، بل ذهب البعض إلى أنه وعد البريطانيين بالتسليم التام بتحقيق رغباتهم[١١٣]. وهذا الوعد يبرز مدى التباين فى موقف الخديو إسماعيل قبيل عزله ونفيه من البلاد وموقفه وهو فى منفاه . وسواء أن الخديو وعد البريطانيين بهذا أم لم يعدهم، فمن المؤكد أن مرارة النفى ألقت بظلالها عليه ، غير أن هذا لا يبيح له مثل هذا التصرف . وفى حقيقة الأمر فإن بريطانيا لم تكن فى حاجة إلى عودة الخديو إسماعيل لحكم مصر ، لأن الخديو محمد توفيق ، لم يكن لديه أى استعداد للوقوف فى وجه مصالحها ، بل كان حريصاً على إرضائها بأية وسيلة ، ومن ثم كان أنفع لها من الخديو إسماعيل .

٣- أصحاب الرأى والوطنيين

كان لاضطراب الأوضاع فى عهد عباس باشا الأول ، وعدم ثقته فيمن يحيطون به أسوأ الأثر إذ انتشر الخوف بين الناس ، فصار الرجل لا يأمن على نفسه ، وكان من يغضب عليه يصادر أملاكه وينفيه إلى السودان ،

وأصبح نفى المغضوب عليهم إلى أقاصى السودان من الأمور المألوفة(١١٤). ولم يكن ذلك مقتصراً على من يقترفون الجرائم ، وإنما شمل رجال الحكومة الذين كانوا فى خدمة محمد علي ، وممن قام عباس باشا الأول بإبعادهم كل من يوسف كامل باشا صهر محمد علي وكاكى باشا وسامى باشا الكبير وصبحى بك(١١٥) . إلا أن أشهر من تم نفيهم فى عهد عباس باشا ، يأتى رفاعة رافع الطهطاوى ، الذى أبعده عباس باشا فى سنة ١٨٥٠ إلى السودان(١١٦) . ناظراً لمدرسة ابتدائية بالخرطوم ، وكان السودان آنذاك يعد منفى مقصوداً به العقاب والقصاص(١١٧) . لذا كان الطهطاوى يشعر وهو فى الخرطوم بأنه فى منفى سحيق ، وأن الحكومة إنما أقصته إلى السودان للتخلص منه (١١٨).

ولقد تباينت الآراء فيما يتعلق بأسباب نفى رفاعة الطهطاوى إلى السودان فمن قائل : بأن المدارس ساءت حالتها فى عهده - عباس باشا - فألغى معظمها ، ولم يكتف بهذا بل أنفذ إلى السودان طائفة من كبار علماء مصر - كان منهم رفاعة رافع الطهطاوى، محمد أفندى بيومى ، دقلة أفندى، بحجة إنشاء مدرسة ابتدائية بالخرطوم ، غير أن السبب الحقيقى هو إبعادهم ونفيهم من مصر(١١٩). وهذا الرأى قد يصادف الحقيقة ، فمن غير المنطقى أن يغلق عباس باشا المدارس فى مصر ، وينشئ مدرسة ابتدائية فى الخرطوم، يضع على إدارتها والتدريس فيها شخصيات ذات أهمية وقدر مثل رفاعة الطهطاوى وكبار المدرسين فى مدرسة المهندسخانة . وهناك من يرى أن سبب نفى الطهطاوى إنما يرجع إلى صدور الطبعة الثانية من كتاب "تخليص الأبريز فى تلخيص باريز" سنة ١٨٤٨ وما به من توعية سياسية(١٢٠) . إذ إن رفاعة الطهطاوى طرح فى هذا الكتاب بعض النظريات السياسية المهمة ومهد الطريق إلى التخلص من الولاء للسلطان العثمانى ، الذى كان فى موضع العصمة عند المصريين

والعالم الإسلامى[١٢١] . وهذا أمر له خطورته ، لاحتواء هذا الكتاب على الكثير من الآراء والمبادئ التى ربما تكون قد أثارت عباس باشا ، ونظراً لأن رفاعة الطهطاوى إبان إقامته فى فرنسا كان معاصراً لثورة سنة ١٨٣٠ وتأثر بدعوتها للحرية والدستور، فلما عاد إلى مصر ، تحدث عن حقوق الأمة ومطالب الشعب ، وبين مدى مراقبة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية ، الأمر الذى أوغر صدر عباس باشا ، فنفاه إلى السودان[١٢٢] . ومن المحتمل أن عباس باشا ، رأى أنه من الضرورى نفى رفاعة الطهطاوى ومن هم على شاكلته ، ليبعدهم ويبعد أفكارهم وثقافتهم عن مصر[١٢٣] . حتى لا يتعرض مستقبلاً لغضب السلطان العثمانى ، إذا وصلت إلى أسماعه أية آراء من تلك التى وردت فى كتاب رفاعة ، والتى تعد بمثابة دعوة صريحة لنبذ الولاء للسلطان العثمانى ، فيصبح إقدامه على نفى رفاعة الطهطاوى دليلاً على عدم رضائه عما ورد فى هذا الكتاب . ولقد قيل أيضا إن من أسباب نفى رفاعة الطهطاوى ، ما أشيع من وشاية على مبارك الذى عاد من أوروبا طامعاً فى مكانة رفيعة[١٢٤] . وأيّا ما كانت الأسباب ، فيمكن القول : بأنها جميعاً تضافرت وأدت إلى قيام عباس باشا بنفيه - هو ومن معه - ولا حاجة للتوقف عند هذه الأسباب كثيراً ، لأن الحكام المستبدين يمضون فى طريقهم غير عابئين بأية أسباب ، وغالباً ما تصدر أعمالهم متأثرة بأهوائهم أكثر من استنادها لأية مبررات . وإذا كانت المصادر التاريخية على اختلافها ، قد أفاضت فى الحديث عن نفى رفاعة الطهطاوى مما يجعله من أهم الحوادث التى وقعت فى عهد عباس باشا ، فإنها تعد دليلاً على أنه ضاق ذرعا بمن سعوا إلى نشر الأفكار والآراء الحرة ، حتى وإن كان سعيهم هذا بحذر وبأسلوب غير مباشر ، ورغم ذلك تخلص منهم بنفيهم خارج البلاد .

وفيما يتعلق بأحوال الأفراد من رجال محمد علي أو أصحاب الرأى ،

الذين نفاهم عباس باشا ، فالثابت أن بعض هؤلاء ، تقلدوا الوظائف فى الدولة العثمانية[١٢٥] . أما محمد أفندى بيومى الذى نفى إلى السودان مع رفاعة الطهطاوى ، فقد توفى فى منفاه بالسودان ، وبالنسبة لأحمد أفندى طائل ، فقد توفى هو الآخر فى بولاق ، بعد وصوله من منفاه بليلة واحدة[١٢٦] . ولا تشير المصادر إلى ما هو أبعد من ذلك ، فلم تتوافر معلومات عن إصابته بأمراض قبيل عودته لمصر، أو أنه مرض فى الطريق، وما يركن إليه أن روحه المعنوية تأثرت بهذا النفى ، وكان عرضه للإصابة بالأمراض التى تمكنت من جسمه ثم أودت بحياته. وبالنسبة لرفاعة الطهطاوى فكان لنفيه الأثر الشديد عليه ، وكان له الحق فى الشعور بمرارة هذا النفى ، خاصة إذا ما قارن بين ما رآه فى باريس وبين معاناته من وطأة النفى الذى ترسبت آلامه فى نفسه ، وجعلته يشعر بمرارة شديدة ، زاد منها وفاة محمد أفندى بيومى غير أنه سرعان ما تجاوز هذا ، ولم يضيع وقته سدى ، حيث انكب على ترجمة رواية تعليمية سياسية ألا وهى " مواقع الأفلاك فى وقائع تليماك "[١٢٧] . وبذا قام بترجمة أول أثر أدبى أوروبى إلى العربية[١٢٨] . وهذا يبرهن على صبره وتحمله النفى إلى الخرطوم بشجاعة وثبات [١٢٩] . مما يدفع إلى القول : بأن نفيه إلى السودان وإن كان قاسياً . إلا أنه لم يستسلم لآلامه .

وفى عهد محمد سعيد باشا عاد الطهطاوى[١٣٠] . حيث أمر بعودته ومن معه إلى مصر[١٣١]. وإقدامه على هذا لا يخلو من إشارة ذات معنى ، تتمثل فى رغبته فى كسب الجميع إلى جانبه، برفعه الجور عن الذين نفوا ظلماً فى العهد السابق ، لذا يمدح البعض محمد سعيد باشا ، فيشيرون إلى أن ما يذكر له أنه أعاد الطهطاوى من منفاه وولاه مقاليد المدارس[١٣٢]. وأسندت إليه المناصب المختلفة[*] مما يعزز ما ذهب إليه البعض ، بأنه كانت هناك أصابع خفية تعمل على إبعاده عن البلاد ، حتى

يفسح لها المجال لتتولى ما تشاء من وظائف ، ونظراً لأنه كان من أصحاب الآراء والأفكار التى خشى عباس باشا من ذيوعها ، فقد وجد خصومه فيه أذناً صاغية، فأوغروا صدره عليه ، وكانت خير وسيلة للتخلص منه هى القيام بنفيه .

أما نوبار باشا(**) قد حاز ثقة الخديو إسماعيل ، إذ شغل منصب وزير التجارة(***) . بجانب كونه وزيراً للخارجية(١٣٣). غير أن هذه الثقة ضعفت شيئاً فشيئاً ، إلى أن انعدمت فى أعقاب مجيء بعثة كيف Cave، فقد اتهم بالتمهيد للتدخل البريطانى فى شئون البلاد ، مما كان له أثره عليه، حيث سارع بالاستقالة من نظارة الخارجية فى ٤ يناير ١٨٧٦(١٣٤) . ولما كان الخديو إسماعيل ، قد ضاق ذرعا من انتقاداته للأوضاع الاقتصادية، ومن رؤيته لإصلاحها (****)، أصدر أوامره بنفيه من مصر فغادرها - إلى أوروبا - فى مارس ١٨٧٦ (١٣٥) . وعاش فى باريس وتردد على لندن(١٣٦) . غير أن نوبار لم يستسلم لهذا الوضع الذى أصبح عليه بين عشية وضحاها، ولم يقض ما بقى له من العمر راضياً بأن هذا قدره ، بل إنه من منفاه فى أوروبا شن حملة ضخمة ضد الخديو إسماعيل(١٣٧) . مستغلا تردى الأوضاع الاقتصادية فى مصر ، حيث تفاقمت الأزمة المالية إلى حد خطير(١٣٨). وذلك فى وقت طالبت فيه لجنة التحقيق بتنازل الخديو عن أراضيه للحكومة ، وكذلك عن سلطته المطلقة لمجلس الوزراء مع قبوله راتباً سنوياً ، وإجراء بعض الإصلاحات فى الإدارة المالية(١٣٩). وعندما شعر الخديو إسماعيل ، بأنه قد أحيط به وأصبح فى أمس الحاجة إلى وجود نوبار فى هذا الظرف العصيب ، فكلف ابنه الأمير حسين - السلطان فيما بعد - بأن يخبر نوبار بأنه برئ من الشكوك التى ثارت حول تآمره على الخديو إسماعيل قبل نفيه سنة ١٨٧٦ ، وأنه يستطيع أن يتولى أى منصب من مناصب الحكومة المصرية(١٤٠). ويبدو أن نوبار ، كان متأكداً من

عودته لمصر ، وفى الوقت نفسه يعرف مدى حاجة الخديو إسماعيل إليه ، فأستغل ذلك لتقوية مركزه أمام الخديو إسماعيل ، حيث اشترط منحه سلطات واسعة فى تشكيل الوزارة ، وعدم تعرضه للسخط الخديوى[١٤١] . ونظراً لأن الخديو إسماعيل لم يكن أمامه مفر سوى القبول ، فقد قام بإعادته من المنفى[١٤٢] . وذلك فى ١٥ أغسطس ١٨٧٨ ، وكلفه فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ بتشكيل الوزارة[١٤٣] . وهكذا عاد نوبار باشا إلى مصر ، ولكن فى وضع أقوى مما كان عليه ، مكنه من ذلك شعور الخديو إسماعيل بجسامة الخطر المحدق به ، وميله إلى إعادة نوبار ، حتى لا تتأزم الأمور مع الدول صاحبة المصالح ، التى لم تتورع عن إثارة الذعر فى نفوس أصحاب السندات والديون . وفى حقيقة الأمر لم يكن نشاط نوبار فى أوروبا ضد الخديو إسماعيل ، خلال السنتين اللتين قضاهما فى المنفى من سنة ١٨٧٦ إلى سنة ١٨٧٨ هو السبب الوحيد الذى مكنه من العودة مرة ثانية إلى مصر ، وإنما يضاف إليه دعم ومساندة بريطانيا التى وقفت إلى جانبه ، بعد أن نجح نوبار فى التأثير بدرجة كبيرة على الرأى العام البريطانى[١٤٤] . ولولا دعم بريطانيا ومساندتها لنوبار ، ثم ممارستها الضغوط على الخديو إسماعيل ، لما تراجع عن قراره السابق بنفيه.

وإذا كان الخديو إسماعيل لم يمانع فى إصدار الصحف ، التى تنوعت ما بين صحف باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية والتركية ، لكى يستند عليها فى الدفاع عنه ضد الدولة العثمانية والدول الأوروبية ، فالثابت أنه لم يتحمل انتقاداتها له ، حيث كان يبادر بإغلاقها وقصف أقلام الصحفيين، بل نفيهم ، ومما يدل على ذلك ما اتبع مع يعقوب صنوع، الذى أسس جريدة أبو نظارة زرقاء فى سنة ١٨٧٧، التى هاجم فيها الأمراء والوزراء والموظفين الأجانب فى الحكومة[١٤٥]. ثم دعا إلى الإصلاح والعمل على توعية الرأى العام بإبراز المساوئ[١٤٦]. وهذه الكتابات كانت لها

خطورتها ، باعتبار أن يعقوب صنوع كان الكاتب الشعبى الذى علا صيته بنقده السافر لأوضاع مصر[١٤٧]. وكان له دور كبير فى إيقاظ الوعى القومى عند مختلف طبقات الشعب المصرى[١٤٨]. لذا فإن الخديو إسماعيل لم يتحمل انتقاداته ، وتخلص منه بنفيه من مصر إلى باريس فى أواخر يونيه ١٨٧٨[١٤٩]. غير أن كتابات يعقوب صنوع عن مصر لم تتوقف بعد نفيه ، بل إنه حمل على التدخل الأوروبى فى شئونها ، وبث الدعاية لتولى الأمير محمد عبد الحليم خديوية مصر[١٥٠] . وظل وهو فى منفاه يكافح حكم الطغاة المستبدين ويندد بالاستعمار ، وكان يردد أن مصر للمصريين [١٥١] . وهذا يدفع للقول : بأنه لم يتحمل أية انتقادات ، حتى إذا كانت بهدف تحقيق الصالح العام ، وأن أصحاب الرأى لا يتأثرون بما ينالهم من أذى وأن استخدام الشدة معهم لا يزيدهم إلا صلابة وإصراراً على مواقفهم ، لأنهم يؤثرون بلادهم على أنفسهم .

أما جمال الدين الأفغانى ، فقد زار مصر لأول مرة فى أوائل سنة ١٨٧٠، ثم عاد إليها فى مارس ١٨٧١ [١٥٢]. ومكث بها فترة تزيد على ثمانى سنوات[١٥٣] . حيث هيأ له الخديو إسماعيل سبل الإقامة فى مصر والتى من مظاهرها ، قيام الحكومة بإعداد مكان له بالقرب من الأزهر بحى الحسين مع راتب شهرى مقداره عشرة جنيهات[١٥٤]. وكانت دوافع الخديو لذلك رغبته فى إرساء أسس التقدم فى جميع المجالات على النمط الأوروبى، بعد أن وجد فيه ضالته ، ليفيض على مصر من بحر علمه وأفكاره الإصلاحية[١٥٥] . ولما كان الخديو إسماعيل يسعى إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية ، فقد رأى فى الأفغانى طريد الآستانة وسيلته إلى الدعوة لأهدافه والعمل على تحقيقها[١٥٦] . ومنذ أن وطئت قدماه أرض مصر واستقر فيها ، تنوع نشاطه فى السياسة والصحافة وأسس الحزب الوطنى[*] الذى ناهض الحكم الفردى ، والتدخل الأجنبى ودعا إلى الحرية

والديمقراطية والدستور[١٥٧]. ويعد هذا بداية لمرحلة جديدة فى تاريخ مصر والمصريين . وعلى الرغم من أن الخديو إسماعيل هو الذى يسر له البقاء فى مصر ، فالأفغانى لم يكن مناصراً له ، بل كان يضيق ذرعا باستبداده وإسرافه ، وتمكينه الدول الاستعمارية من مرافق البلاد وحقوقها[١٥٨] . وقام بانتقاد الخديو إسماعيل ، بسبب وطأة عهده على المصريين ، الذين تأثروا كثيراً بسياسته المالية التى أوقعت البلاد فى الديون الباهظة ، وإذا كان هذا هو موقف الأفغانى من الخديو إسماعيل فإنه على الجانب الآخر ، كان يعقد أملاً كبيراً على الخديو محمد توفيق ، وقد اجتمعا فى محفل الماسونية[**] عند ما ساعدت ظروف مصر السياسية على استجابة عدد من المصريين للانضمام إلى المحفل الذى أسسه الأفغانى وإذا كان الأمير محمد توفيق - ولى العهد وقتئذ - على رأس الذين بادروا بالانضمام إلى هذا المحفل فإن ذلك كان بسبب العلاقة التى ربطت بين جمال الدين الأفغانى والأمير محمد توفيق ، الذى كان يقدره ويدين بمبادئه [١٥٩]. إلا أن الخديو محمد توفيق بعد توليه حكم البلاد عقب عزل الخديو إسماعيل تنصل مما سبق وتعهد به لجمال الدين الأفغانى ، فبدلاً من إصلاح ما أفسده الخديو إسماعيل ، اتخذ سياسة معادية لإجراء أية إصلاحات ، إذ سرعان ما أدار ظهره للوطنيين ، وصادر الصحف الوطنية ، وعطل المجلس التشريعى ، ورفض مشروع الدستور الذى اقترحه شريف باشا ، مما دفعه إلى التقدم باستقالة وزارته فى ١٧ أغسطس ١٨٧٩ [١٦٠]. وقام بتعيين وزارة أميل إلى المحافظة برئاسة رياض باشا[١٦١] . وبذلك خابت الآمال التى عقدت عليه باعتباره رجل الساعة الذى تطلعت إليه الأنظار، لذا حمل الأفغانى عليه وانتقد سياسته ، وعندما ضاق الخديو محمد توفيق بوجوده ، تغيرت معاملته له وقام بنفيه من البلاد فى ٢٤ أغسطس ١٨٧٩ [١٦٢] .

وقد تعددت الآراء فى بيان الأسباب التى دفعت الخديو محمد توفيق إلى نفى جمال الدين الأفغانى ، وجاء فى مقدمتها الطموح السياسى للأفغانى الذى أصبح يثير الخديو[١٦٣] .

ولما كان الأفغانى يدعو إلى الحرية والمساواة ، ويطالب بحقوق الإنسان والشعب وأن تعاليمه ، سرت بين الناس ، فقد خشى الخديو على نفسه من هذه الآراء[١٦٤]. إضافة إلى أن بريطانيا وفرنسا ، وجدتا فيه مصدر خطر كبير على مصالحهما ، فقررا إسقاط الأفغانى[١٦٥]. واقنعتا الخديو محمد توفيق بنفيه من البلاد [١٦٦]. وإن كان هناك من يرى أن مسؤولية نفيه من مصر تقع على عاتق أعدائه من الماسونيين[١٦٧] . ومهما كانت الحقيقة الكامنة وراء نفيه ، فإن الأسباب التى أعلنت ، لنفى جمال الدين الأفغانى من مصر ، هى قيامه بنشاط سياسى غير مرغوب فيه ونشر العقائد المفسدة للدولة والدين[١٦٨]. وكان هناك اعتقاد أنه بنفى الأفغانى ، سيتم وضع حد للأفكار ، التى انتشرت فى البلاد ، بسبب دعوته إلى الحرية وتنديده بالاستبداد ، وضرورة الخضوع للقانون ، والتى آتت ثمارها بإيقاظ الشعب وتنبيهه إلى حقوقه ، وما يمكن الركون إليه ، أن نفى الأفغانى ، يرجع بالدرجة الأولى لكرهه للظلم ، وأن الحكام المستبدين ، يسعون دائماً للقضاء على الصيحات التى تنادى بالتحرر ، ولما كانت آراء الأفغانى قد حركت النفوس ، بسبب تناوله للمسائل السياسية بأسلوب لم يكن مألوفاً من قبل ، وتردد على منتدياته الكثيرون من أبناء الشعب على اختلاف مستوياتهم ، مما أقلق الخديو ، فرأى ضرورة إبعاده عن البلاد .

وكان قرار إلقاء القبض على جمال الدين الأفغانى ، ونفيه خارج البلاد قد أتخذ خلال اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الخديو[١٦٩] . ونفى بأسلوب غاية فى القسوة ، إذ قبض عليه ليلة الأحد ٢٤ أغسطس ١٨٧٩ ، وحجز

فى الضبطية وحمل فى الصباح فى عربة مقفلة إلى محطة السكة الحديد، ومنها نقل تحت المراقبة الشديدة إلى السويس ، وأنزل منها إلى باخرة أقلته إلى الهند وأبحرت به إلى بمباى[١٧٠] . وفى ٢٦ أغسطس ١٨٧٩ ، أصدرت الحكومة بياناً بررت فيه نفى الأفغانى بعبارات جارحة ملؤها الكذب والافتراء ، هاجمته فيه وأدانت نشاطه فى مصر[١٧١] . وحسب ما جاء فى هذا البيان كان ذلك من دواعى الأمن والأمان والراحة والاطمئنان[١٧٢] . وعلى غرار ذلك نشرت الوقائع المصرية ما يبرر إقدام الحكومة على هذا التصرف[١٧٣] . وألزمت الحكومة الصحف بنشر خبر نفى الأفغانى[١٧٤] . ونظراً لأن جميع الصحف امتثلت لهذا ما عدا صحيفة مرآة الشرق ، التى استمرت تذكر جمال الدين الأفغانى ، فما كان من الخديو محمد توفيق ، إلا أن أمر بتعطيلها خمسة أشهر[١٧٥] . وكان نفى الأفغانى بهذا الأسلوب ، الذى لم يكن يحمل بين طياته أى نوع من العطف أو الرحمة ، إنما يبرهن على أنه لم تكن هناك أية اعتبارات للعلاقة التى كانت تربط الأفغانى بالخديو محمد توفيق فى يوم من الأيام . وهذا يدل بما لا يدع مجالاً للشك على أن الخديو ، فى سبيل محافظته على الحكم ، كان مستعداً لاتخاذ ما يراه ضرورياً .

غير أن هذا الأسلوب المهين الذى اتبع فى نفى الأفغانى ، لا يقارن بما اتبع مع الخديو إسماعيل ، الذى مكث ثلاثة أيام يجمع ما يمكن أن يأخذه معه، وعندما غادر الإسكندرية كانت هذه المغادرة فى كثير من الأبهة ، أما الأفغانى فقد حرم من حمل كتبه ، مع نفيه فى عجالة وسرية تامة . وإذا كانت الحكومة قد أرادت من وراء نفيه القضاء على آرائه وأفكاره ، فالثابت أن شيئاً من هذا لم يحدث ، لأنها تركت أثرها فى المجتمع المصرى[١٧٦] . خاصة بعد أن نجح خلال الفترة من سنة ١٨٧١ حتى سنة ١٨٧٩ فى بثها فى نفوس من كانوا يترددون على مجالسه أو

يستمعون لمحاضراته ، التى كان يحضرها أعداد غفيرة من المولعين بالاستماع إليه ، وعلى دربه سار تلاميذه ، مما يجعل مصر تدين له بالكثير من الفضل فى تاريخها الحديث والمعاصر[١٧٧] . ولا يملك المؤرخ المنصف إلا أن يعترف بدوره فى نمو الوعى القومى لدى المصريين ، وقد تجلى هذا فيما بعد عقب قيام الثورة العرابية .

وعندما قررت الحكومة إلغاء قانون المقابلة(*) فى ٦ يناير ١٨٨٠[١٧٨]، ثم صدور قانون التصفية فى السنة ذاتها[١٧٩] . فإن حسن موسى العقاد تقدم بمظلمة إلى لجنة التصفية ، ونشرها فى صحيفة الريفورم Le Reforme، ولم يتوقف عند هذا الحد بل حث الأهالى على توقيع عرائض بهذا المعنى ، وإرسالها إلى لجنة التصفية[١٨٠] . وفى حقيقة الأمر فإن اعتراض حسن موسى العقاد ، إنما يرجع إلى شعوره بفداحة الظلم الذى وقع على الملاك ، إضافة إلى أن صدور قانون التصفية فى ١٧يوليو ١٨٨٠، كان معناه تخصيص نصف موارد الدولة للوفاء بسداد الدين العام ، مما يحول دون القيام بأية إصلاحات أو توجيه الاهتمام لتحسين الأحوال المعيشية، فى وقت كان معظم الشعب المصرى يئن فيه من سوء الأوضاع الاقتصادية ، مع تأكيد الانحياز والخضوع للنفوذ الأوروبى بمراعاة مصالح الدائنين الأجانب . ونظراً لأن هذا الاعتراض ، قد تزامن مع تردى أحوال البلاد المالية التى بلغت درجة كبيرة من السوء ، لذا رأت الحكومة ضرورة التخلص من حسن موسى العقاد على اعتبار أنه يشهر بها ، ويثير الخواطر ضدها ، فقدم للمحاكمة ، وحكم عليه بالسجن خمس سنوات ، غير أن الحكومة لم تتقبل هذا الحكم ، إذ قضى مجلس الأحكام بنفى حسن موسى العقاد إلى فازوغلى[١٨١]. ولم يفرج عنه إلا فى عهد وزارة شريف باشا بعد إنشاء مجلس النواب[١٨٢] . وكان شريف باشا قد بادر بإطلاق سراح ٩١٢ منفياً[١٨٣] . وذلك بعد أن تقدم إليه المنفيون فى السودان بالتماسات

يطالبونه فيها برفع الظلم الذى حاق بهم فى عهد الوزارة السابقة [١٨٤]. ومن الجدير بالإشارة أن أعداد المنفيين فى عهد وزارة رياض ، كانت قد زادت بشكل ملحوظ ، لأن رياض منح حكام الأقاليم سلطات واسعة ، فأرسلوا الناس إلى السجن وإلى أقاصى السودان دون محاكمة[١٨٥] . وقيام شريف باشا بإطلاق سراح هؤلاء الأفراد الذين سبق نفيهم من قبل يتفق وميله للحكم الدستورى .

وعندما وقف أحمد عرابى فى وجه الخديو محمد توفيق ، فلم تكن له مصالح خاصة أو تطلعات شخصية ، وإنما كان مدفوعاً بمطالب الجيش والشعب ، التى كانت تتمثل فى إسقاط الوزارة المستبدة وتشكيل مجلس للنواب على النسق الأوروبى ، وزيادة عدد الجيش إلى القدر المعين فى الفرمانات السلطانية[١٨٦] . وهذه المطالب إنما تعبر بجلاء على أن الثورة العرابية لم تكن ثورة عسكرية فحسب وإنما كانت ثورة وطنية التقت فيها العناصر العسكرية والمدنية ، للوقوف فى وجه التسلط والنفوذ الأجنبى وتحقيق الخير لمصر والمصريين .

وأعقب ذلك تداعى الأحداث ، وانتهى الأمر بالاحتلال البريطانى للبلاد، ودون الدخول فى تفاصيل أحداث الثورة ، فهذا ليس مجاله ، وما تجدر الإشارة إليه ، أن أحمد عرابى وزعماء الثورة ، عقب فشلها ، أصبحوا فى قبضة الخديو والمحتلين ، وتم تقديمهم إلى محاكمة عسكرية بمقتضى المادة السادسة والتسعين من القانون العسكرى العثمانى والمادة التاسعة والخمسين من قانون الجنايات[١٨٧] .

وبعد التحقيقات التى أجريت مع أحمد عرابى وزملائه ، اتفق مع أحمد عرابى على الاعتراف بمسئوليته عما وقع من أحداث وفى المقابل يخفف عنه الحكم ، وقبيل صدور الحكم وقع على وثيقتين يعترف فى

إحداهما بارتكاب جريمة العصيان ، والأخرى يتعهد فيها بألا يبرح الجهة التى تعينها الحكومة لمنفاه[١٨٨] . واتبع ذلك مع باقى الزعماء ، ومعنى هذا أن تلك المحاكمة لم تكن إلا مسألة شكلية ، قصد منها التخلص من أحمد عرابى وزملائه ، بإبعادهم عن البلاد استناداً إلى الوضع القانونى . ووفق ما سبق الاتفاق عليه انعقدت المحكمة العسكرية فى ٣ ديسمبر ١٨٨٢ وتلا رئيس المحكمة، الحكم الذى كان يقضى بإعدام أحمد عرابى ، ثم تلا الأمر الخديوى باستبدال هذا الحكم بالنفى المؤبد من الأقطار المصرية وملحقاتها[١٨٩]. وبذا عدل الحكم من الإعدام إلى النفى[١٩٠] . وحكم بالعقوبة نفسها على بقية زملائه[١٩١]. وأصر الخديو على عدم عودتهم إلى مصر ، إذ قرر بطلان هذا العفو وإعدام المذكورين ، إذا رجعوا إلى الأقطار المصرية وملحقاتها[١٩٢] . وأن يجردوا من الرتب وألقاب الشرف والنياشين ومحو أسمائهم من سجل العسكرية[١٩٣] . وفى حقيقة الأمر فإن تخفيف الحكم عن أحمد عرابى وزملائه ، لم يتأت فقط من جراء استخدام الخديو لحق من حقوقه ، أو اتخاذه لهذا القرار من تلقاء نفسه ، بل إن هذا يرجع بالدرجة الأولى إلى التحول الذى حدث فى موقف المحتلين ، حيث تغيروا من النقيض إلى النقيض ، وانصبت جهودهم على إنقاذ حياة أحمد عرابى ، فكانوا هم أشد حرصاً على حياته وتخليصه من حكم الإعدام [١٩٤]. وهذا التحول الخطير فى الموقف البريطانى واتجاهات السياسة البريطانية ، لم يكن حرصاً من الإنجليز على حياة أحمد عرابى وزملائه فى حد ذاتها أو إشفاقاً عليهم ، وإنما يرجع إلى رغبتهم فى أن يكون مصيرهم بيدهم لا بيد الخديو[١٩٥] . وألا يصبح عرابى بطلاً شعبياً تظل أفكاره مصدر إلهام لغيره من المصريين ، وحتى يذهب فى طى النسيان[١٩٦] . ولما كانت صحف الأحرار - البريطانية - تصف أحمد عرابى بأنه مكافح ومن أبطال الحرية، إضافة إلى أن التقارير التى وردت من الهند ، كانت تظهر مدى التفاعل

الإسلامى العام تجاه المحاكمة ، مما أوجب وضع هذا فى الاعتبار ، لذا عملت بريطانيا لأحمد عرابى وزملائه حساباً على غير إرادتها ، وكان من الضرورى تخفيف المحاكمة والحد من الانتقام الكلى[١٩٧] . والحيلولة بين الخديو وبين إعدامهم ، لأنها رأت فى تخفيف الحكم عنهم ، الفرصة المواتية لفرض إرادتها على الخديو منذ اللحظة الأولى التى وقعت فيها البلاد تحت الاحتلال البريطانى ، وتوجيه المحاكمة إلى الوجهة التى تحقق مصالحها ، لذا كرست جهودها وبذلت ما فى وسعها ، حتى لا يحيد الخديو عما تريده ، ولم يكن أمام الخديو سوى الموافقة ، وهذا أمر منطقى من جانب الخديو الذى يدين بالحكم للبريطانيين[١٩٨] . ولقنه خلع أبيه درساً أثر فيه طيلة حياته ، واقتنع بأن المحافظة على حكمه يقتضى الاعتماد على بريطانيا وفرنسا والانصياع لإرادتهما[١٩٩] . وكان عدم ظهور أى رد فعل من جانبه ، دليلاً قاطعاً على خضوعه التام لرغبات المحتلين ، وفى الوقت نفسه كان وقوفه موقف المتفرج على ما يدور سبباً فى نجاة أحمد عرابى وزملائه من تنفيذ الحكم بإعدامهم . غير أن تخفيف الحكم على هذا النحو، لم يرق لرياض باشا ، فاستقال من وزارة الداخلية فى ١٠ديسمبر ١٨٨٢ [٢٠٠] . لأن هذا الحكم فى رأيه رحمة لا يستحقها هؤلاء[٢٠١]. وكان قد سبق أن طالب بمعاقبتهم بدون تحقيق[٢٠٢]. وهذا لا يعد غريباً على رياض باشا الذى اشتط فى اضطهاد الوطنيين ، والذى ما فتئ يتخلص منهم سواءً كانوا مدنيين أم عسكريين ، ونفى البارزين منهم[٢٠٣] . ورياض بموقفه هذا ، برهن على عدم نسيانه ، أنهم كانوا السبب وراء إعفائه من رئاسة الوزارة فى أعقاب مظاهرة عابدين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١وأن قلبه كان لا يزال ممتلئاً حقداً عليهم ، فلم يكن رياض باشا أكثر إخلاصاً للخديو من الخديو نفسه ، وإنما كان الشعور بالعداء والكراهية الشديدة والرغبة فى الانتقام هى دوافعه لذلك فإن هذا الموقف

يدل على عدم إدراكه لاتجاهات السياسة البريطانية ، التى حرصت على حياتهم خدمة لمصالحها .

وإذا كان الخديو محمد توفيق قد غلت يداه ولم يتمكن من إعدام أحمد عرابى وزملائه وأجبر على تخفيف الحكم الصادر ضدهم ، فالثابت أن هذا لم يثنه عن إصدار الأوامر التى قصد بها الإساءة إليهم ، لعل ذلك يشفى صدره ، لعدم تمكنه من الانتقام منهم على النحو الذى يرضيه ،ومما أقدم عليه ، إصداره قراراً فى ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ بمصادرة أملاك الزعماء السبعة(*) وحرمانهم من حق الامتلاك فى الديار المصرية ، بطريق الإرث أو الهبة أو البيع ، مع ترتيب معاش سنوى لهم بقدر الضرورى لمعيشتهم(٢٠٤) . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل تم استرداد النياشين والميداليات التى حصل عليها الزعماء المنفيون - بدءاً من رتبة الملازم وحتى الرتبة التى كانوا عليها(٢٠٥) . وليت الخديو اكتفى بهذا ، بل إن رغبته فى الانتقام بلغت أبعد من ذلك ، إذ تم محو أسمائهم من سجلات ضباط الجيش المصرى (٢٠٦).

أما المكان الذى تقرر نفيهم إليه فكان جزيرة سيلان Ceylan(٢٠٧). وتجدر الإشارة إلى أن أحمد عرابى ، كان على دراية بالمكان الذى سينفون إليه ، وذلك قبيل صدور الحكم عليهم عندما أخبره برودلى - Broadly أحد المحامين عنه - وفى حينه فرح أحمد عرابى ، وعلق على هذا الاختيار وذلك المكان ، بأنه يسره ، لأن آدم عليه السلام لما هبط من الجنة نزل فيها(٢٠٨).

ومنذ أن تحدد سفر هؤلاء إلى منفاهم ، وضعت الحراسة على منازلهم، ضماناً لعدم خروج المنقولات منها ، وتم تفتيش أمتعتهم ، ومصادرة المجوهرات والمبالغ التى تزيد عن مائتى جنيه(٢٠٩) . وجرياً على

مضايقة هؤلاء الزعماء ، لم تذعن الحكومة لرغباتهم أو ما اعتقدت بأنه سوف يؤدى إلى شعورهم بالراحة ، لذا لم تسمح لغيرهم وبعض أفراد أسرهم والتابعين لهم بالذهاب إلى سيلان ، فلم يصرح لأحمد عبد الغفار بالسفر معهم[٢١٠] . وتم نقلهم إلى السويس بقطار خاص فى ظل حراسة ضابطين وثلاثين من الجنود البريطانيين [٢١١] . بالإضافة إلى عشرة جنود مصريين وضابط مصرى ، كلف بأن يسلمهم إلى الضابط البريطانى ، الذى ينتظرهم فى ميناء السويس[٢١٢] . ولما كان وصول هؤلاء الزعماء إلى السويس بسلام، من الأمور التى شغلت أذهان القائمين على الحكم فى البلاد ، لذا فعلى أثر تسليمهم إلى الضابط البريطانى الذى عهد إليه أمر سفرهم إلى منفاهم ، وردت برقية بهذا المعنى إلى مأمور الضبطية[٢١٣] . وعقب ذلك ركب هؤلاء باخرة إلى سيلان[٢١٤] . ومن الملاحظ أن سفر هؤلاء الزعماء من القاهرة إلى السويس ، فى سرية تامة ، وفى حراسة هذا العدد من الجنود والضباط المصريين ، إنما يبين مدى التخوف الذى كان سائداً لدى الحكومة خشية تجمع الحشود لوداع أحمد عرابى وزملائه ، وحدوث مالا يحمد عقباه، وهذا إقرار من جانب الحكومة بما كان يتمتع به أحمد عرابى من شعبية جارفة ومقدرة على إثارة الحماسة فى النفوس ، حتى وهو فى قبضتهم وفى طريقه إلى المنفى ، ولما كان أحمد عرابى لا يعد مجرد ضابط عسكرى وإنما كان البطل والزعيم الذى عقدت عليه آمال المصريين ، ليخلصهم من الظلم والاستبداد ، فكان من الطبيعى أن يحتاط للأمر .

وفى الحالات الفردية ، كان المحكوم عليه بالنفى ، يرسل فى حراسة بعض رجال الضبطية إلى الجهة التى سينفى إليها ، وعلى سبيل المثال : فقد أرسل إسماعيل جودت إلى الإسكندرية[٢١٥] . حيث حكم عليه بالنفى إلى بيروت ثلاث سنوات[٢١٦] .

وعلى أية حال فلقد تعددت حالات النفى من مصر فى أعقاب فشل الثورة العرابية ، إذ نفى الكثير من المصريين ، وعلى سبيل المثال : نفى علي باشا الروبى وحسن موسى العقاد إلى مصوع لمدة عشرين سنة[٢١٧] . وربما يرجع نفى علي باشا الروبى إلى مصوع لرفضه قيام برودلى بالدفاع عنه ، ورفضه للإقرار الذى كتبة أحمد عرابى[٢١٨] . أما حسن موسى العقاد، فقد عرف بميوله الشديدة إلى الثورة العرابية ، حيث ناصرها منذ بدايتها وكان منزله منتدى للعرابيين[٢١٩] . ونظراً لأنه نفى من قبل إلى السودان، فربما يكون ذلك سبب نفيه إلى مصوع . وتكرار نفى حسن موسى العقاد ، إنما يؤكد أن الشخصيات الوطنية ، لا يزيدها السجن والنفى إلا إصراراً وتمسكاً بالدفاع عن القضايا الوطنية ، ونفى الشيخ محمد عبده[٢٢٠] . حيث حكم عليه بالنفى إلى بيروت ثلاث سنوات[٢٢١] . ومن المعروف أنه شارك فى الثورة العرابية كأحد مفكريها وكواحد من قادة الجناح المدنى فيها[٢٢٢] . والثابت أن الشيخ محمد عبده فى بداية الأمر لم يكن مشايعاً للعرابيين ، ولكن مع تداعى الأحداث ، سارع بشد أزرهم ، حتى عد أحد الرؤوس المدبرة للحركة الوطنية[٢٢٣] . وتم نفى كل من أحمد بك عبد الغفار وأحمد رفعت بك وخضر بك خضر لخمس سنوات ومحمد أفندى الصدر اثنى عشر شهراً[٢٢٤]. وعوقب محمد إبراهيم المويلحى على تشيعه لعرابى بنفيه خارج البلاد ، فلحق بأبيه فى نابولى[٢٢٥] . وحكم على السيد بك قنديل بالنفى إلى سواكن مدة سبع سنوات[٢٢٦] . ولقد أورد عبد الرحمن الرافعى إحصاءً ببيان المنفيين ، مع ذكر أماكن نفيهم ، التى تعددت وكان منها، سواكن ومكة المكرمة وغزة والآستانة وبيروت[٢٢٧]. وكثرة هذه الأماكن تظهر مدى الحرص على تشتيت من حكم عليهم بالنفى فى أماكن مختلفة ، بقصد منعهم من التجمع ثانية والوقوف فى وجه الخديو ، وفى الوقت نفسه التأثير على روحهم المعنوية . وبنفى زعماء

الثورة العرابية ومن ساندوهم تكون بريطانيا أمنت - مؤقتاً - من أى ثورة تتهددها فى مصر . وتبدأ صفحة جديدة فى حياة هؤلاء الزعماء ، وفى تاريخ مصر الحديث .

* * *

ومن خلال هذا البحث تتضح الأمور الآتية :

- كانت الغالبية من المنفيين ، تتمثل فى الأفراد الذين كانوا يرتكبون جرائم أوجبت نفيهم ، إضافة إلى بعض أصحاب الفكر والرأى ممن كانوا ينتقدون تصرف الحكومة ، فكان نفى هؤلاء دليلاً على أن الحكومات المستبدة لا تتوانى عن استخدام كافة الوسائل لإبعاد معارضيها من طريقها ، حتى وإن لجأت إلى نفيهم من البلاد ، اعتقاداً منها بأن القمع والشدة يجبران الشعب على الخضوع والإذعان .

- لم يقتصر النفى من مصر فى ذلك الوقت على بعض الأفراد من المصريين والأجانب بل إن ذلك شمل أفراداً من أسرة محمد على، إبان الصراع على السلطة، فالتنافس على الحكم لم يمنع الأخ من نفى أخيه، ولا تأثر الابن بنفى أبيه، فالحكام من أسرة محمد علي، كانوا أشداء فيما بينهم، وأن بعضهم لم يكن يتورع عن نفى غيره بصورة مهينة تسئ إلى من ينمى .

- كان التنافس الدولى والأطماع البريطانية والفرنسية فى مصر ، السبب الرئيسى فى نفى الخديو إسماعيل ، حيث اعتقدت هاتان الدولتان بأن بقاءه على رأس الحكم ، بمثابة حجر عثرة فى تحقيق أهدافهما بحرية تامة ، وفى الوقت نفسه فإن نفى الخديو إسماعيل إنما يظهر مدى الضعف الذى أصبح عليه الحكام من أسرة محمد على .

- أحيط نفى بعض من تم نفيهم بسرية تامة خشية ذيوع أمر إبعادهم عن البلاد، منعاً لالتفاف الشعب حولهم وحدوث القلاقل والاضطرابات ،

واللجوء إلى هذا الأسلوب ، رغم أن وسائل الاتصال آنذاك كانت محدودة ، إنما يؤكد أن معارضى الحكام المستبدين ، يكونون فى موضع القوة ، حتى وإن كانوا فى قبضة هؤلاء الحكام ، ودائماً فالذى ينحاز للشعب وقضاياه يصبح أقوى من الذين يحكمون بالحديد والنار .

- تباين دور بريطانيا وموقفها من حالات النفى التى شهدتها البلاد ، فكانت وراء إعادة نوبار باشا إلى مصر بعد أن أبعد عنها ، وتدخلت بثقلها لدى الدولة العثمانية ، لعزل الخديو إسماعيل ونفيه وكان لها دورها فى نفى جمال الدين الأفغانى ، ثم نجحت فى إجبار الخديو محمد توفيق على تخفيف الحكم عن أحمد عرابى وزعماء الثورة العرابية من الإعدام إلى النفى ، وهى فى ذلك كانت مدفوعة بالمحافظة على مصالحها .

- هناك فرق بين حالات من تم نفيهم قبيل الثورة العرابية وبعدها ، فقبيل الثورة كان النفى بسبب ارتكاب الجرائم أو إبداء الانتقادات للسياسات والأوضاع القائمة ، إضافة إلى الصراع على الحكم بين البعض من أفراد أسرة محمد على ، أما بعد الثورة العرابية ، فكان الانحياز للوطن والدفاع عن مصالحه ، هو الذى ذهب بالوطنيين إلى المنفى ، بعد أن سيطر البريطانيون على البلاد ، غير أن نفى البعض من المصريين فى أعقاب فشل الثورة العرابية ، يعد وساماً لكل واحد منهم ، لأنهم كانوا يطالبون بأن تكون مصر للمصريين ، فاستحقوا تخليد ذكراهم ، مما يدفع الوطنيين فى كل زمان إلى الاستبسال فى الدفاع عن أوطانهم ، مهما كانت التضحيات جسيمة .

- تعدد الأماكن التى نفى إليها البعض ، سواء كان ذلك فى الحالات الفردية أم فى الحالات الجماعية ، خاصة بعد فشل الثورة العرابية حيث نفى زعماؤها ومؤيدوها إلى عدة أماكن . لكى لا تتاح لهم فرصة التجمع والعمل من جديد ضد الخديو والمحتلين.

الهوامش

(١) لمعرفة المزيد عن هذه القوانين وسنوات صدورها وما تضمنته من عقوبات ، راجع : جابريل بير : ترجمة وتقديم عبد الخالق محمد لاشين وعبد الحميد فهمى الجمال ، دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ، الطبعة الأولى ، مكتبة الحرية الحديثة ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص٢٤١-٢٥٩ ؛ لطيفة محمد سالم : النظام القضائى المصرى الحديث ١٨٧٥-١٩١٤ ، الجزء الأول ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٨٤، ص ص١٥ ، ١٦ ؛ ناصر الأنصارى : تاريخ أنظمة الشرطة فى مصر ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٠، ص٩٦ ؛ عبد الله خليل وأمير سالم : قوانين ولوائح السجون فى مصر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٩٠، ص ص ١٨ ، ١٩.

Richmond, J.C.B.: Egypt 1798 -1952, London 1977, p.p.81, 82.

(٢) أمين سامى : تقويم النيل وعصر محمد على باشا ، الجزء الثانى ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٢٨ ، ص ٢٧٩ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، الجزء الأول ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ١٦ .

(٤) محمد أمين حسونة : كفاح الشعب من عمر مكرم إلى جمال عبد الناصر ، المجلد الأول ، الوعى القومى ، القاهرة ١٩٥٥، ص ١٢٦ .

(٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى : عصر حككيان ، مصر النهضة ، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٠، ص ١٠٤ .

(*) كان محمد بن علي التميمى من كبار العلماء المغاربة الذين عاشوا فى مصر ، وتولى فيها مناصب وأعمال رفيعة ، فقد أسندت إليه نظارة جامع أبى الذهب والإشراف على أوقافه ، وكان يقوم بالتدريس فى الجامع الأزهر ، نفاه عباس باشا إلى الحجاز ، فأقام بها فترة من الزمن ثم رحل إلى الآستانة . سعد بدير الحلوانى : العلاقات بين مصر والحجاز فى القرن ١٩، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٩٣، ص ١١٤ .

(٦) أمين سامى : تقويم النيل وعصر عباس باشا الأول ومحمد سعيد باشا ، المجلد الأول من الجزء الثالث ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٦ ، ص ٥٢ .

(٧) إلهام محمد علي ذهنى : مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر ، مصر النهضة ، العدد (٥١) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٥، ص ١٦٣ .

(٨) أنور لوقا : إدريس أفندى فى مصر ، كتاب اليوم ، العدد (٣٢٣) القاهرة ١٩٩١، ص١٢٢ .

(٩) معية سنية عربى : دفتر ١٨٨٤ أوامر ، وثيقة رقم ٩٠ بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٧٢ (١٩أبريل ١٨٥٦) ص١٢٤ أمر كريم إلى محافظة الإسكندرية .

(١٠) معية سنية عربى : دفتر ١٦٩١ أوامر ، وثيقة رقم ٤٥ بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٧٩ (١١ يناير ١٨٦٣) ص١١٨ من المعية إلى الجيزة .

(*) منذ عهد محمد على كان يوجد فى البلاد هيئة قضائية عليا تسمى جمعية الحقانية ، أنشئت سنة ١٨٤٢، ومنذ سنة ١٨٤٩ سميت بمجلس الأحكام ، الذى كان له شأن كبير فى

عهد محمد سعيد باشا والخديو إسماعيل ، وكان بمثابة الهيئة الاستئنافية العليا ، وكان يتكون من تسعة أعضاء من الكبراء وعالمين أحدهما حنفى والآخر شافعى ، واختص هذا المجلس بنظر القضايا وحل مشاكل الأهالى وبعد إنشاء المحاكم الأهلية ، أحالت الحكومة عليها قضايا الوجه البحرى ، وظل مجلس الأحكام ينظر قضايا الوجه القبلى . زين العابدين شمس الدين نجم : إدارة الأقاليم فى مصر ١٨٠٥ - ١٨٨٢، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨٨، ص ٣٨١ ؛ عزيز خانكى : التشريع والقضاء قبل إنشاء المحاكم الأهلية ، المطبعة العصرية ، ص٦ ؛ جورج يانج : تعريب على أحمد شكرى. تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٩٠، ص ٢٠٤ .

(١١) معية سنية عربى : دفتر ١٨٩١ أوامر ، وثيقة رقم ٥بتاريخ غاية صفر ١٢٧٥ (٨ أكتوبر ١٨٥٨) ص٣٧ أمر كريم إلى مجلس الأحكام .

(١٢) معية سنية عربى : دفتر ١٦٥٨ صادر ، وثيقة رقم ٨٢ بتاريخ ٢٣ ذى القعدة ١٢٧٧ (٢ يونيه ١٨٦١) ص١٢٩ من المعية إلى قنا وأسوان .

(١٣) معية سنية عربى : دفتر ١٩١١ أوامر ، وثيقة رقم ١ بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٢٨١ (٥ أكتوبر ١٨٦٤) ص٨ أمر كريم إلى مديرية الغربية .

(١٤) معية سنية عربى : دفتر ١٩١٥ أوامر ، وثيقة رقم ٩ بتاريخ ٤ رجب ١٢٨٢ (٢٣ نوفمبر ١٨٦٥) ص ٦٤ أمر كريم إلى ضبطية مصر .

(*) العربان : تطلق هذه التسمية على القبائل الرحالة التى تعيش فى الصحراء أو على مقربة من وادى النيل والصعيد والألفاظ (عرب وأعراب وعربان) شاع استخدامها جميعاً ، غير أن لفظ (عربان) تردد كثيراً فى الوثائق وكتابات المعاصرين للحكم المملوكى والعثمانى ، ثم فى عهد محمد على وخلفائه . كلوت بك : تعريب محمد مسعود : لمحة عامة إلى مصر، الجزء الثانى ، مطبعة أبى الهول ، بدون تاريخ، ص١٦٠ ؛ حسن أحمد يوسف نصار: قبائل البدو فى مصر من ١٨٤٨ إلى ١٩٥٢، دراسة سياسية واجتماعية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة عين شمس ١٩٨٧، ص٥ ؛ طه حسين سعيد الدالى : أوضاع مصر فى عهد عباس الأول ١٨٤٨-١٨٥٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ١٩٩١ ، ص٤٤ ؛ إيمان محمد عبد المنعم: العربان ودروهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، تاريخ المصريين ، العدد (٩٧) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٧، ص ص ٤٣ ، ٤٤ .

(١٥) معية سنية عربى : دفتر ١٩٢١ أوامر ، وثيقة رقم (١) بتاريخ ١٣ جمادى الأولى ١٢٨٢ (٤ أكتوبر ١٨٦٥) ص٣٤ أمر كريم إلى محافظ رشيد .

(**) القواس من المتقوس وهو الذى يحمل القوس من آلات الطعن والضرب والحرب ، والقواس تطلق على خدمة الحكام ومن على شاكلتهم . لينان دى بلفون : مذكرات عن أعمال المنافع الكبرى التى تمت بمصر منذ أقدم العصور حتى عام ١٨٧٢ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٤٩، ص٢٩٩ .

(١٦) معية سنية عربى : دفتر ١٩٠٧ أوامر ، وثيقة رقم ٥ بتاريخ ١٢ جمادى الثانية ١٢٨٠ (٢٥ نوفمبر ١٨٦٣) ص١ أمر كريم إلى ضبطية الإسكندرية .

(١٧) معية سنية عربى : دفتر ١٨٨٣ أوامر ، وثيقة رقم ٧ بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٧٢ (٢٣ أكتوبر ١٨٥٦) ص٣٨ أمر كريم إلى مديرية أسيوط وجرجا .

(١٨) معية تركى : محفظة ٨ ورقة ٢٧ مسلسل ٤٥٧ بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٧٢ (٢٧ أكتوبر ١٨٥٦) من مفتش الوجه القبلى إلى خازن جناب الخديوى .

(١٩) معية سنية عربى : دفتر ١٩١٤ أوامر ، وثيقة رقم ٥ بتاريخ ٧ ذى القعدة ١٢٨١ (٣ أبريل ١٨٦٥) ص١٨ أمر كريم إلى مديرية أسيوط .

(٢٠) معية سنية عربى : دفتر ١٩١٥ أوامر ، وثيقة رقم ١٩ بتاريخ ٥ شوال ١٢٨٢ (٢١ فبراير ١٨٦٦) ص١٤٧ أمر كريم إلى ضبطية الإسكندرية .

(٢١) معية سنية عربى : دفتر ١٨٨٣ أوامر ، وثيقة رقم ١١ بتاريخ ١٠ صفر ١٢٧٢ (١٣ أكتوبر ١٨٥٥) ص٤٥ أمر كريم إلى محافظة الإسكندرية .

(٢٢) معية سنية عربى : دفتر ١٩٢١ أوامر ، وثيقة رقم ٤ بتاريخ ١٨ ربيع الثانى ١٢٨٣ (٣٠ أغسطس ١٨٦٦) ص١٠ أمر كريم إلى محافظ دمياط .

(*) أصفون من القرى القديمة ذكرها جوتييه فى قاموسه فقال : إن اسمها المقدس Amenti Har ومعناها موطن الإله هوريس ، ووردت فى معجم البلدان أصفون قرية بالصعيد الأعلى ، على شاطىء غربى النيل بمصر ، تحت إسنا، وهى على تل عال مشرف وفى التحفة من أعمال القوصية ، وفى تاج العروس ضبطها بضم أولها وفى الخطط التوفيقية، أصفون بقسم إسنا وفى التأريع ومن سنة ١٨٨٨ وردت فى دفاتر المكلفات باسم أصفون المطاعنة . محمد رمزى: القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥ ، القسم الثانى، الجزء الرابع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ١٥٢ .

(**) العوامية أصلها من توابع ناحية فاوجلى ثم فصلت عنها فى العهد العثمانى ، كما وردت فى الروزنامة القديمة ، ووردت فى تاج العروس باسم شرقية العوام وهى العوامية ، ووردت فى تاريخ سنة ١٢٤٥ هجرية باسم العوامية بالريانية ، وفى فك زمام مديرية جرجا سنة ١٩٠٥ وردت باسمها الأصلى وهو الحالى . محمد رمزى: نفس المرجع ، نفس الجزء ، ص٩٣ .

(٢٣) معية سنية عربى : دفتر ١٩٢١ أوامر ، وثيقة رقم ٣ بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٢٨٢ (١ أكتوبر ١٨٦٥) ص١٨ أمر كريم إلى مديرية قنا .

(٢٤) معية سنية عربى : دفتر ١٩١١ أوامر ، وثيقة رقم ٩ بتاريخ ١٨ رجب ١٢٨١ (١٧ ديسمبر ١٨٦٤) ص٥٨ أمر كريم إلى محافظة مصر .

(٢٥) معية سنية عربى : دفتر ١٩٢١ أوامر ، وثيقة رقم ٤ بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٢٨٢ (١ أكتوبر ١٨٦٥) ص٢٩ أمر كريم إلى مديرية المنوفية .

(٢٦) معية سنية عربى : دفتر ١٩١٠ أوامر ، وثيقة رقم ٥ بتاريخ ١٢ جمادى الثانية ١٢٨٠ (٢٤ نوفمبر ١٨٦٣) ص١٨ أمركريم إلى مديرية جرجا .

(٢٧) معية سنية عربى : دفتر ١٩١٥ أوامر ، وثيقة رقم ١ بتاريخ ٥ جمادى الأول ١٢٨٢ (٢٦ سبتمبر ١٨٦٥) ص٢٩ أمر كريم إلى ضبطية مصر .

(٢٨) معية سنية عربى : دفتر ١٦٩١ صادر ، وثيقة رقم ١٧ بتاريخ ٥ ربيع الاخر ١٢٧٥ (٣ سبتمبر ١٨٦٢) ص٢٧ أمر كريم إلى القليوبية .

(٢٩) معية سنية عربى : دفتر ١٩١٠ أوامر ، وثيقة رقم ٥ بتاريخ ٨ جمادى الأولى ١٢٨٠ (٢١ أكتوبر ١٨٦٣) ص١٧ أمر كريم إلى مديرية أسيوط .

(*) خربتا : من المدن القديمة ، ذكرها جوتييه فى قاموسه باسم تما خيريت Tama Khirpet وقال إنها مدينة بغربى الدلتا وتما خيريت هو اسمها المصرى القديم ، وزما خيرا اسمها القبطى وأما اسمها العربى وهو خربتا فقد ورد فى كتاب فتح مصر وفى المسالك لابن خرداذبة وفى كتاب البلدان لليعقوبى ، وفى التحفة من أعمال البحيرة وتبعد عن الإسكندرية بمسافة ٩٠ كيلومتراً . محمد رمزى : المرجع انسابق ، الجزء الثانى ، ص ص ٣٣٤ ، ٣٣٥ .

(٣٠) معية سنية عربى : دفتر ١٩١٤ أوامر ، وثيقة رقم ٥ بتاريخ ١٥ شوال ١٢٨١ (١٤ مارس ١٨٦٥) ص٢٠ أمر كريم إلى مديرية البحيرة .

(**) الحرابى : تتقسم إلى خمسة فروع العبيدات والحاسة والدرسة والفوايد والبراعصة وقد استقرت بمنطقة الفيوم ومن العائلات المنحدرة منها الجبالى والباسل . عبد الله محمد عزباوى : البدو ودورهم فى الثورة العرابية ، الطبعة الأولى ، مطبعة الجبلاوى ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص١٢ ؛ ليلى عبد اللطيف أحمد : سياسة محمد على إزاء العربان فى مصر ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الجامعى، القاهرة ١٩٨٦ ، ص١٧ ؛ إيمان محمد عبد المنعم : المرجع السابق ، ص٥٣ .

(٣١) معية سنية عربى : دفتر ١٩٢١ أوامر ، وثيقة رقم ٦ بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٨٢ (١٢ اكتوبر ١٨٦٥) ص٣٥ أمر كريم إلى مديرية الغربية . والأغا فى التركية تطلق على الرئيس والقائد وشيخ القبيلة وعلى الخادم الخصى ، الذى يؤذن له بدخول غرف النساء . أحمد السعيد سليمان : تأصيل ما ورد فى الجبرتى من الدخيل ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص١٧ .

(٣٢) معية سنية عربى : دفتر ١٩٢١ أوامر ، وثيقة رقم ٦ بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٨٢ (١٢ أكتوبر ١٨٦٥) ص٢١ أمر كريم إلى مديرية البحيرة .

(٣٣) معية سنية عربى : دفتر ١٩٢١ أوامر ، وثيقة رقم ١٠ بتاريخ ٢٨ جماد الأولى ١٢٨٢ (١٩ أكتوبر ١٨٦٥) ص٤٦ أمر كريم إلى مديرية الغربية .

(***) قرية قديمة وردت فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد وفى التحفة سندبيس البصل فعرفت به وفى الانتصار وتأريخ سنة ١٢٢٨ هجرية باسمها الحالى . محمد رمزى : المرجع السابق ، الجزء الثانى ، ص٢٠ .

(٣٤) معية سنية عربى : دفتر ١٩٢١ أوامر ، وثيقة رقم ١١ بتاريخ ٤ جمادى الآخرة ١٢٨٢ (٢٥ أكتوبر ١٨٦٥) ص٤٧ أمر كريم إلى مديرية الغربية .

(٣٥) طه حسين سعيد الدالى : المرجع السابق ، ص٤٧ .

(٣٦) على شلبى : الريف المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ١٨٤٧ - ١٨٩١ الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص٢٨١ .

(٣٧) معية سنية عربى : دفتر ١٨٨٢ جـ٣ أوامر ، وثيقة رقم ٣٢ بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٧١ (١٥ يوليو ١٨٥٥) ص٤١٣ أمر كريم إلى مفتش الأقاليم القبلية .

(*) قاو : بلدة بالصعيد الأوسط فى شرقى النيل تجاه ما بين طهطا وطما تحت سفح الجبل فى شمال قرية الهريدى وكلمة قاو قبطية معناها الجبل لأنها بقربه وعندها بهذا الجبل مغارات كثيرة منحوتة كانت مساكن رهبان النصارى فى الأزمنة السابقة وقد خلفت هذه البلدة ثلاث قرى فى تلك الجهة تسمى قاو الكبيرة وقاو الشرق وقاو الغرب . على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، الطبعة الأولى ، بولاق ١٣٠٦ هجرية ، جزء ١٤ ص٩٤ .

(٣٨) لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨١ ، ص٥١ ؛ جابريل بير : المرجع السابق ، ص٢٢٣ .

(٣٩) إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ، الجزء الثانى ، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية ، بولاق ١٣١٣ هجرية ؛ على بركات : رؤية على مبارك لتاريخ مصر الاجتماعى ، العدد (٥٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص٨٠ .

(**) إن عاصمة البلاد لا يعرفها أهل البلاد باسم القاهرة ، الذى أطلقه عليها مؤسسها ، والعرب يسمونها مصر ، ولفظ مصر يظل ملازماً للعاصمة ، مهما يكن اسم تلك العاصمة، ولفظ المحروسة كان يضاف إلى لفظ مصر فى المكاتبات وقد استعمل هذا الاسم وحده للقاهرة . فولنى : ثلاثة أعوام فى مصر وبر الشام ، منشور لدى محمد فؤاد شكرى وآخرين ، نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، بدون ، ص٦٢ ؛ عبد المنعم شميس : القاهرة : قصص وحكايات ، كتاب اليوم العدد (٢٣٥) ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ص١٢ ، ١٣ .

(٤٠) معية سنية عربى : دفتر ١٦١٤ صادر ، وثيقة رقم ٣٩ بتاريخ ١٠ صفر ١٢٧٠ (١٢ نوفمبر ١٨٥٣) ص من المعية إلى محافظ المحروسة .

(***) جرت العادة منذ أيام محمد علي بتسمية الديوان المصرى الأعلى - أى الديوان المحيط بشخص الوالى مباشرة - بالديوان الخديوى وكان مقره القلعة ، وكان يفصل فى القضايا التى لا تحتاج لعرضها على القاضى أو أى مجلس آخر لظهورها وجلائها ، كما أن الولاة كانوا يدعون أحياناً خديويين ، ولم يكن استعمال لقب خديو جديداً ، فهو فى الواقع أحد الألقاب الكثيرة ، التى كان يلقب بها الصدر الأعظم ، وفى الماضى كان يخلع على الباشويات الكبيرة التى تستطيع الاحتفاظ به ، وكان محمد علي يلقب به ، وبعد مناقشات

ومباحثات كتابية وشفهية اتفقت الآراء أن يكون لقب الخديو خاصاً بإسماعيل وخلفائه على العرش المصرى ، فلم يمنح لقب خديو رسمياً للوالى إلا فى عهد إسماعيل . أحمد عبد الرحيم مصطفى : علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديو إسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ص ١١٠ ، ١١١ ؛ عمر الإسكندرانى وسليم حسن : تاريخ مصر من الفتح العثمانى إلى قبيل الوقت الحاضر ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٩٦، ص ١٤٣ .

(٤١) معية تركى : محفظة ٥ ورقة ٦٨ مسلسل ٣٤١ بتاريخ ٤ ربيع الثانى ١٢٧١ (٢٥ ديسمبر ١٨٥٤) من أبو بكر راتب إلى كاتب ديوان الخديوى .

(٤٢) Richmond , J.C.B.: op.cit., p.71.

(٤٣) أمين سامى : تقويم النيل وعصر إسماعيل باشا ، المجلد الثانى ، من الجزء الثالث، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٦ ، ص٦٦ .

(٤٤) زين العابدين شمس الدين نجم : بورسعيد تاريخها وتطورها منذ نشأتها ١٨٥٩ حتى عام ١٨٨٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص, ٧٠

(٤٥) معية تركى : دفتر ٥٧٣ ، وثيقة رقم ٢ بتاريخ ٨ رمضان ١٢٨٥ (٢٣ ديسمبر ١٨٦٨) ص ١٢٧ أمر كريم إلى مأمور ضبطية الإسكندرية .

(٤٦) زين العابدين شمس الدين نجم : المرجع السابق ، ص٧١ .

(٤٧) معية سنية عربى : دفتر ١٨١٥ أوامر ، وثيقة رقم ٧ بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٨٤ (٢١ فبراير ١٨٦٨) ص ٦٩ من المعية إلى محافظة الإسكندرية .

(٤٨) معية سنية عربى : دفتر ١٩٢٣ أوامر ، وثيقة رقم ٥ بتاريخ ٦ ذى الحجة ١٢٨٣ (١١ أبريل ١٨٦٧) ص ٣١ أمر كريم إلى مديرية الدقهلية .

(٤٩) معية سنية عربى : دفتر ١٩٢٣ أوامر ، وثيقة رقم ٥ بتاريخ ١٤ صفر ١٢٨٤ (١٧ يونيه ١٨٦٧) ص٤٨ أمر كريم إلى محافظة السويس .

(٥٠) معية سنية عربى : دفتر ١٦٥٥ صادر ، وثيقة رقم ٢٧ بتاريخ ٢٣ ذى القعدة ١٢٧٧ (٢٣ مايو ١٨٦١) ص ١٥٧ من المعية إلى محافظ دمياط .

(٥١) نبيل زكى : المرجع السابق ، ص١٩٨ .

(٥٢) على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص١٦١ .

(٥٣) نبيل زكى : المرجع السابق ، ص١٩٨ .

(٥٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى : عصر حككيان ، المرجع السابق ، ص١٢٧ .

(٥٥) الكسندر شولش : تعريب رؤوف عباس حامد ، مصر للمصريين، أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ، ١٨٧٨-١٨٨٢، دار الثقافة ، القاهرة ١٩٨٣ ،ص٣١ .

(٥٦) الكسندر شولش : المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٥٧) سمير محمد طه : أحمد عرابى ودوره فى الحياة السياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص١١٩ .

(٥٨) عبد الرحمن الرافعي : الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٣، ص ص ٢٤٠ ، ٢٤١ : الكسندر شولش : المرجع السابق ، ص٢٩٠ ؛ سمير محمد طه : المرجع السابق ، ص١٢٠

Colivn, A.: The Making of Modern Egypt, London 1906, p.11..

(٥٩) عبد الرحمن الرافعي : الزعيم الثائر أحمد عرابى ، دار مطابع الشعب ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص١٠٠ .

(٦٠) لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ : سمير محمد طه : المرجع السابق ، ص١٢٠ .

(٦١) معية تركى : محفظة ١ ، وثيقة رقم ١٨ مسلسل ١٨ بتاريخ ٢١ محرم ١٢٧٠ (٢٤ أكتوبر ١٨٥٤) من محمد شاكر عضو مجلس الأحكام إلى كاتب الديوان الخديوى .

(٦٢) معية سنية عربى : دفتر ١٦١٩ جـ٦ صادر ، وثيقة رقم ٧٢ بتاريخ ٢ محرم ١٢٧٣ (٢سبتمبر ١٨٥٦) ص١٩٣ سعادة الخازن إلى الخارجية .

(٦٣) معية سنية عربى : دفتر ١٦١٩جـ٦ صادر ، وثيقة رقم ٥٣ بتاريخ ٦ محرم ١٢٧٣ (٦سبتمبر ١٨٥٦) ص١٩٢ سعادة الخازن إلى محافظة مصر .

(٦٤) معية سنية عربى : دفتر ١٨٨٩ أوامر ، وثيقة رقم ١٦ بتاريخ ٧ جمادى الثانية ١٢٧٤ (٢٣يناير ١٨٥٥) ص٨٩ أمر كريم إلى مجلس الأحكام المصرية .

(٦٥) معية سنية عربى : دفتر ١٨٨٩ أوامر ، وثيقة رقم ٧ بتاريخ ٧ جمادى الثانية ١٢٧٤ (٢٣يناير ١٨٥٥) ص٦٥ أمر كريم إلى مجلس الإسكندرية .

(*) المعية : ديوان المعية يقصد بها حاشية السلطان أو الحاكم وما تضم من رجال البلاط ، وكان رجال بلاط الوالى وحاشيته يسمون رجال المعية أو المعية السنية ، كما أطلق عليه اسم شورى المعاونة ، وبعد مرض محمد علي فى سنة ١٨٤٨ قام هذا الديوان بمهمة مجلس خاص سمى المجلس الخصوصى ، وكانت لقراراته قوة قرار الوالى ، وقد أطلق على هذا الديوان بعد زوال نظام الخديوية فى مصر اسم الديوان السلطانى والديوان الملكى وعند نهاية الملكية فى مصر أطلق عليه اسم ديوان الجمهورية المصرية ، بينما سمى فى أول فبراير ١٩٥٨ ديوان رئاسة الجمهورية العربية المتحدة . حسن أحمد إبراهيم : محمد علي فى السودان ، دار التأليف والترجمة والنشر ، جامعة الخرطوم ، بدون تاريخ ، ص ١٦٤ ؛ محمد رفعت الإمام : تاريخ الجالية الأرمينية فى مصر ، تاريخ المصريين العدد (١٧١) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص٤٠٢ .

(٦٦) معية سنية عربى : دفتر ١٦٥٢ صادر ، وثيقة رقم ١٠٣ بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٧٧ (٣أغسطس ١٨٦٠) ص١٦ من المعية إلى محافظة مصر .

(٦٧) محافظ أبحاث السودان : محفظة ١٦ ، وثيقة رقم ٥٥ من دفتر ٢٤٩٠ صادر الدواوين والأقاليم بتاريخ ١٦ رمضان ١٢٨٠ (٢٤ فبراير ١٨٦٤) من مجلس الأحكام .

(٦٨) معية سنية عربى : دفتر ١٧٠٨ صادر ، وثيقة رقم ٢٠٧ بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٨٣ (١٢ يوليو ١٨٦٦) ص٢٤ من المعية السنية إلى الداخلية .

(**) البقسماط : خبز جاف هش يتزود به المسافر . أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق ، ص٤٢ .

(٦٩) معية سنية عربى : دفتر ١٦١٦ صادر ، وثيقة رقم ١٧١ بتاريخ ٢٧ من جمادى الثانية ١٢٧٢ (٦ مارس ١٨٥٦) ص٥٠٨ من المعية إلى محافظ الإسكندرية .

(٧٠) محافظ أبحاث السودان : محفظة ١٦ ، وثيقة رقم ١١١ من دفتر ٢٤٩٦ صادر الدواوين بتاريخ ١٨ رمضان ١٢٨١ (١٤ يناير ١٨٦٥) من ضبطية مصر إلى حكمدارية السودان .

(٧١) محافظ أبحاث السودان : محفظة ١٥ وثيقة رقم ٤٦٥ من دفتر ٦٦٦ ديوان خديوى ، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٢٧١ (٣ ديسمبر ١٨٥٤) من حكمدار السودان.

(٧٢) محافظ أبحاث السودان : محفظة ١٦ ، وثيقة رقم ١١ من دفتر ٥٤٠ تركى بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٨٠ (٢٤ يناير ١٨٦٤) ص٤٣ من المعية إلى حكمدار السودان .

(٧٣) معية سنية عربى : دفتر ١٩٣٠ أوامر ، وثيقة رقم ٣٦ بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٨٦ (٣ أكتوبر ١٨٦٩) ص٢٢ أمر كريم إلى الداخلية .

(٧٤) معية سنية عربى : دفتر ١٩٤٠ أوامر ، وثيقة رقم ٧ بتاريخ ٣ جمادى الثانية ١٢٨٩ (٨أغسطس ١٨٧٢) ص ٣٥ أمر كريم إلى البحرية .

(***) استحدث منصب حكمدار السودان فى سنة ١٨٣٥ ، وكان يجمع السلطتين الحربية والمدنية فى الإدارة المركزية فى الخرطوم ، وهو ممثل والى مصر والمسئول الأول أمامه عن كل ما يتعلق بالبلاد، وكان مسئولاً عن تنفيذ أوامر الإدارة فى مصر ، وكان يتبع ديوان الداخلية بمصر ، ولبعد المسافة بين البلدين ، وصعوبة المواصلات كان لحكمدار السودان سلطة مطلقة فى إدارته . شوقى الجمل : تاريخ سودان وادى النيل ، الجزء الثانى، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ٣٣ ؛ عمر عبدالعزيز عمر : دراسات فى تاريخ مصر الحديث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٨٣ ، ص٣٧ : إبراهيم حسن شحاتة : إمارة المهدية فى السودان ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ص ١٨ ، ١٩ ؛ أحمد أحمد سيد أحمد : تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصرى ، ١٨٢٠ - ١٨٨٥ ، تاريخ المصريين، العدد (١٨٥) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠ ، ص٣٣٧ .

(٧٥) محافظ أبحاث السودان : محفظة ١٦ ، وثيقة رقم ٨٢ من دفتر ٢٤٨٦ صادر الدواوين والأقاليم بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٧٩ (١١مارس ١٨٦٣) إلى حكمدار السودان .

(٧٦) معية تركى : دفتر ٢١ ، وثيقة رقم ٢ بتاريخ ١٠ جمادى الأولى ١٢٩٤ (٢٣ مايو ١٨٧٧) ص ٢ من خيرى باشا المهردار إلى مديرية الفيوم .

(٧٧) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، الجزء الأول ، المرجع السابق ، ص١٦ .

(٧٨) محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٤٤، ص١٩٤ .

(٧٩) طه حسين سعيد الدالى : المرجع السابق ، ص٩ .

(٨٠) محمد فهمى لهيطة : المرجع السابق ، ص١٩٤ ؛ محمد أمين حسونة : المرجع السابق ، المجلد الأول ص١٢٤ ؛ سعد بدير الحلوانى : المرجع السابق ، ص١١٣ .

(٨١) طه حسين سعيد الدالى : المرجع السابق ، ص٩ .
(٨٢) إسماعيل سرهنك: المرجع السابق ، الجزء الثانى ، ص. ٢٦١
(٨٣) ميخائيل شاروبيم : الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ، الجزء الرابع ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ١٩٠٠ ، ص١٠٦ .
(٨٤) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، الجزء الأول ، المرجع السابق ، ص ص ١٦ ، ١٧ .
(٨٥) فوزى السيد المصرى : الصراع بين عباس حلمى الأول وأفراد أسرته ونتائجه ١٨٤٨ ، ١٨٥٤ ، المجلد التاسع والأربعون ، مجلة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، ص٧ .
(٨٦) أحمد أحمد سيد أحمد: المرجع السابق ، ص٣٥٧ .
(٨٧) معية تركى : محفظة ٤ ، وثيقة رقم ١٢١ بتاريخ ١٦ محرم ١٢٧١ (٩ أكتوبر ١٨٥٤) ورقة ١٩ من وكيل الديوان الخديوى إلى كاتب الديوان العالى .
(٨٨) نفس الوثيقة .
(٨٩) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، الجزء الثانى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢، ص٣٠٢ .
(٩٠) محمد أمين حسونه : المرجع السابق ، المجلد الأول ، ص١٤٩ .
(٩١) الكسندر شولش : المرجع السابق ، ص٣٠ .
(٩٢) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، الجزء الثانى ، المرجع السابق ، ص٣٠٣ .
(٩٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديو إسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩ ، المرجع السابق ، ص٥٩ .
(٩٤) صالح رمضان : الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر إسماعيل من ١٨٦٣ - ١٨٧٩ منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧٧ ص٧٢ .
(٩٥) الكسندر شولش : المرجع للسابق ، ص٣٠ .
(٩٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص٧١ .
(٩٧) أمين سامى : تقويم النيل وعصر إسماعيل باشا ، المجلد الثانى من الجزء الثالث ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٦ ، ص٧٩٣ .
(٩٨) محمد أمين حسونة : المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص١٤٩ .
(٩٩) أمين سامى : تقويم النيل وعصر إسماعيل باشا ، المجلد الثالث من الجزء الثالث ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص١٥٦٩ .
(١٠٠) محمود نجيب أبو الليل : الصحافة المصرية فى مصر من نشأتها حتى نهاية الثورة العرابية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص١٨٠ .
(١٠١) عبدالرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، الجزء الثانى ، ص٣٠٣ .
(١٠٢) عبدالرحمن الرافعى : نفس المرجع ، نفس الجزء ، ص٣٠٩ .

(١٠٣) أمين سامى ، المرجع السابق ، ص٥٦٩ ؛ ميخائيل شاروبيم ، المرجع السابق ، الجزء الرابع ، ص٢١٢ ؛ أحمد عبدالرحيم مصطفى : عصر حككيان ، المرجع السابق ، ص١٢٨.

(١٠٤) Richmond, J. C. B: op. cit. p. 111. & Colvin, A: op cit. p. 20 - Richmond, J. C B. op. cit. p. 111.

(١٠٥) جون مارلو : تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ إلى الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ ، ترجمة عبدالعظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص٣٦٦ .

(١٠٦) Holt, P.M : Egypt and the fertile Crescent 1516-1922, London 1966, p.211.

(١٠٧) البرت فارمان : ترجمة . عبدالفتاح عنايت ، مصر وكيف غدر بها، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص٢٥٨ .

(١٠٨) Cameron, D.A.: Egypt in the nineteenth Century, London 1898,p.263. & Richmond, J.C.B.: op.cit., p.111.

(١٠٩) Marlowe, J.: Anglo Egyptian relations 1800-1953, London 1954, p.102.

(١١٠) بيير كرابيتس : ترجمة فؤاد صروف ، إسماعيل المفترى عليه ، دار النشر الحديث ، القاهرة ١٩٣٣ ، ص٢٥٧ .

(١١١) إلياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا ، المجلد الثانى ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٢٣ ، ص٥٢٠ .

(١١٢) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، الجزء الثانى ، ص ٢٥٦ .

(١١٣) عبدالهادى محمد مسعود : الثورات فى مصر من عهد سعيد إلى آخر عهد توفيق، الجزء الثانى ، مطبعة مخيمر ، بدون تاريخ ، ص١٠٥؛ محمد أمين حسونة : المرجع السابق ، المجلد الأول ، ص ١٥٦ .

(١١٤) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، الجزء الأول ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

(١١٥) أمين سامى : المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(١١٦) Richmond , J.C.B, op.cit., p.115. & Holt, P.M.: Egypt and the fertile, crescent, 1516-1922, op.cit., P.205.

(١١٧) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد علي ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٤٤٢ .

(١١٨) عبد الرحمن الرافعى : نفس المرجع ، ص ٤٤٣ .

(١١٩) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، الجزء الأول ، المرجع السابق ، ص٢١ .

(١٢٠) محمود فهمى حجازى : أصول الفكر الحديث عند الطهطاوى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٢٦ .

(١٢١) عمر عبد العزيز عمر : دراسات في تاريخ مصر الحديثة ، دار المعرفة الجامعية،

الإسكندرية ١٩٨٣ ، ص ٢٦٥ .

(١٢٢) محمد عبد الرحمن حسين : نضال شعب مصر ١٧٩٨ -١٩٥٦ ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ١٩٧٠، ص ٤٣ .

(١٢٣) عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ، المرجع السابق ، ص ٤٤٣ .

(١٢٤) محمود فهمى حجازى : المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(١٢٥) أمين سامى : المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(١٢٦) أمين سامى : نفس المرجع ، ص ٣٨ .

(١٢٧) محمود فهمى حجازى : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(١٢٨) محمود فهمى حجازى : نفس المرجع ، ص ٣٠ .

(١٢٩) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، المرجع السابق ، ص ٤٥٠ .

(١٣٠) Holt . P.M. op.cit., p 205.

(١٣١) أمين سامى : المرجع السابق ، ص ٣٨ ؛ أحمد أحمد سيد أحمد : المرجع السابق ، ص ٢٦٧ .

(١٣٢) لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، المرجع السابق ، ص ٦٨ .

(*) عهد إليه فى سنة ١٨٥٥ وكالة المدرسة الحربية بالحوض المرصود، وبعد قليل تولى نظارة المدرسة الحربية ، التى أنشأها محمد سعيد باشا فى القلعة وجمع بين هذا المنصب ونظارة قلم الترجمة ومدرسة المحاسبة والهندسة ومدرسة العمارة . عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، ص ٤٤٥ .

(**) ولد نوبار باشا بأزمير سنة ١٨٢٥ من أسرة أرمينية وتلقى تعليمه بسويسرا وفرنسا، التحق بالإدارة المصرية سنة ١٨٤٢ ، وترقى بسرعة فى الوظائف فى عهدى إبراهيم باشا وعباس باشا ، وعين مديراً للسكك الحديدية فى عهد محمد سعيد باشا وفى عهد الخديو إسماعيل نال الباشوية ، وأصبح من وزراء الخديو إسماعيل ، ولى نظارة الأشغال العمومية ونظارة الخارجية والتجارة ونظارة العدل ورئيس أول نظارة مسؤولة فى مصر سنة ١٨٧٨ ، وأنسحب من الحياة العامة ابتداء من نوفمبر ١٨٩٥ وتوفى فى ١٤ يناير ,١٨٩٩ نجيب مخلوف : نوبار باشا وما تم على يديه ، القاهرة ١٩٠٤ ، ص ٢٤ ؛ يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٥٤ ؛ الكسندر شولش : المرجع السابق ، ص ٦١ ، جون مارلو : المرجع السابق ، ص ١٧٣ ؛ نبيل زكى : نوبار فى مصر ، كتاب اليوم ، العدد (٣١٨) القاهرة ١٩٩١ ، ص ٢٣٤ . Richmond , J. C. B.: op.cit., p.89.

(***) كان يطلق على الوزارة ، اسم نظارة ويطلق على الوزير اسم الناظر ، على أن اسم الوزارة مع ذلك كان معروفاً ومتداولاً فى ذلك الحين ، ومن الواضح أن وظيفة الوزير أو الناظر كانت موجودة قبل إنشاء وزارة نوبار ، وكان الأوربيون يرون فى الناظر وزيراً . يونان لبيب رزق : المرجع السابق ، ص ١٠ ؛ جون مارلو : المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .

(١٣٣) نبيل زكى : المرجع السابق ، ص ٢٠١ .

(١٣٤) محمد رفعت الإمام : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(****) انتقد نوبار قانون المقابلة ، وانتقد السخرة ، وعارض الخديو إسماعيل فى فرضه رسوم جمركية داخلية على البضائع المنقولة من إقليم لآخر ، بشرط أن يدفعها المصريون والأجانب ، واستكر استحواذ الخديو إسماعيل على ١,٢٠٠,٠٠٠ فدان من مجموع الأراضى الصالحة للزراعة والتى تبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ فدان ، واقتنع بأن لا صلاح لمصر إلا إذا تنازل الخديو إسماعيل عن هذه الأراضى واكتفى بمخصصات سنوية ، وانتقد الإنفاق الباهظ على الجيش ، كما انتقد الخديو إسماعيل فى إحاطة نفسه بمستشارى سوء، لا يتنبئون بالعواقب ، ويسيرون بالبلاد إلى الخراب . أحمد عبد الرحيم مصطفى : عصر حككيان ، ص ص ١٢٦، ١٢٧ ؛ محمد رفعت الأمام : المرجع السابق ، ص ٢٥٢ - ٢٥٤ .

(١٣٥) نبيل زكى : المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

(١٣٦) Dicey, E.C B. : The Egypt of the future , London 1957, P. 13.

(١٣٧) محمد رفعت الإمام : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(١٣٨) نبيل زكى : المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

(١٣٩) أحمد عبد الرحيم مصطفى : عصر حككيان ، ص ١٣٤ .

(١٤٠) الكسندر شولش : المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(١٤١) الكسندر شولش : نفس المرجع ، نفس الصفحة .

(١٤٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ ، دار المعارف بمصر ١٩٦٥ ، ص ص ٦٤ ، ٦٥ .

Marlowe, J.: op.cit., P.97. & Holt, P. M. , op.cit., P.259.

(١٤٣) محمد رفعت الإمام : المرجع السابق ، ص ٢٥٥ ؛ جون مارلو : المرجع السابق ، ص ٢٤١ .

(١٤٤) صالح رمضان : المرجع السابق ، ص ١١١ .

(١٤٥) عمر عبد العزيز عمر : دراسات في تاريخ مصر الحديث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٨٣ ، ص ٢٧٤ .

(١٤٦) محمد أمين حسونه : المرجع السابق ، المجلد الأول ، ص٢٧٥ .

(١٤٧) لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، ص٨١ .

(١٤٨) إبراهيم فؤاد عبد العزيز: ظهور طبقة المثقفين فى مصر ودورها فى الحياة السياسية من ١٨٦٣ حتى نهاية ثورة ١٩١٩، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كية الآداب - جامعة طنطا ١٩٨٩ ص٣٢ .

(١٤٩) عمر عبد العزيز عمر : المرجع السابق ، ص ٢٧٤ ؛ محمد أمين حسونة : المرجع السابق ، ص ٢٧٤ .

(١٥٠) الكسندر شولش : المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

(١٥١) محمد أمين حسونة : المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .

(١٥٢) عمر عبد العزيز عمر : المرجع السابق ، ص٢٧٧ .

Richmond, J.C.,. op.cit., p. 116. & Stewart, D., Young Egypt, London 1958 , p. 71.

(١٥٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : أفكار جمال الدين الأفغانى السياسية . المجلدان التاسع والعاشر ، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية .

Stewart, D : op cit, p. 71. & Holt, P. M., op.cit., P.212.

(١٥٤) آرثر أدوارد جولد شميت : ترجمة فؤاد دوارة ، الحزب الوطنى المصرى (مصطفى كامل - محمد فريد) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٣٩ : طاهر عبد الحكيم : الشخصية الوطنية المصرية ، قراءة جديدة لتاريخ مصر ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ١٥٣: إبراهيم فؤاد عبد العزيز : المرجع السابق ص ٢٧ .

Safran, N.: Egypt in search of political community, Oxford University Press, London 1961, P.45.

(١٥٥) محمد عبد الفتاح أبو الفضل : تأملات فى ثورة مصر ، الثورة العرابية ، الجزء الخامس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ٣٩ .

(١٥٦) سامى عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الإنجليزى، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٢٠ .

(*) أول حزب سياسى ظهر فى مصر فى ٢ إبريل ١٨٧٩ وكان لجمال الدين الأفغانى دوراً كبيراً فى إبرازه للوجود وربطه بالقاعدة الشعبية، واستطاع أن يبعث فى النفوس نزوعا للحرية والعدالة . سمير محمد طه : المرجع السابق ، ص ٤٢.

Holt, P. M.: (ed) Political and social change in modern Egypt, London 1968, P.234.

(١٥٧) السيد يوسف: جمال الدين الأفغانى والثورة الشاملة، تاريخ المصريين ، العدد(١٥١) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ص ٩٨ ، ٩٩ .

(١٥٨) عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل، الجزء الثانى، المرجع السابق،ص ١٥١ .

(**) تروى بعض المصادر أن مصر عرفت الماسونية بمدينة الإسكندرية سنة ١٧٤٧ ، وهذه الرواية ضعيفة ، والمتواتر أن مصر عرفت المحافل الماسونية عقب غزو نابليون بونابرت سنة ١٧٩٨ ، فقد اتفق بونابرت وكليبر وبعض ضباط تلك الحملة من الماسونيين الفرنسيين على تأسيس محفل فى القاهرة . وأسس فى أغسطس من تلك السنة باسم "محفل إيزيس " وفى سنة ١٨٣٠أسس بعض الإيطاليين فى الإسكندرية محفلاً على الطريقة الإسكتلندية ، وتلاه محفل آخر فى القاهرة سنة ١٨٣٨ تحت رئاسة المجلس العالمى الممفيسى الفرنسى واسمه منيس . وفى سنة ١٨٤٥ شهدت الإسكندرية تأسيس محفل تحت رعاية الشرق الأعظم الفرنسى اسمه " الأهرام " انضم إليه كثيرون من الأجانب والأهالى وفى سنة ١٨٤٩ أسس الإيطاليون محفلاً آخر على الطريقة الاسكتلندية وفى سنة ١٨٥٦ بعث المجلس العالمى الممفيسى فى فرنسا مندوباً خاصاً لإنشاء مجلس عالمى إقليمى على طريقته وما يلزم ذلك من المحافل الفرعية ، وفى

الوقت ذاته أسس الإيطاليون عدداً من المحافل التابعة للشرق الأعظم الفرنسى ، ولم يقصروا نشاطهم على القاهرة والإسكندرية وإنما امتد نشاطهم إلى بورسعيد والسويس والإسماعيلية ، وفى سنة ١٨٦٧ أنشأ المحفل الأعظم الإنجليزى فى القاهرة بضعة محافل، وفى ٨ نوفمبر ١٨٧١ نجح أنصار الطريقة الاسكتلندية فى إنشاء مجلس أعلى اسكتلندى وفى ١٥ سبتمبر ١٨٧٢، اتحدت بعض المجالس وكونت ما يسمى الشرق الأعظم الوطنى المصرى ، وترجع بداية انضمام جمال الدين الأفغانى إلى المحافل الماسونية إلى سنة ١٨٧٥ ، وكانت الماسونية فى ذلك الحين موضع اهتمام الأوروبيين وتتمتع بالرعاية والحماية الأجنبيتين ، وكانت تتداول الأفكار الحديثة ، وفى البداية انضم جمال الدين الأفغانى إلى المحفل الماسونى الاسكتلندى ، ثم اخذ ينتقده لأنه وجد أن أعضاءه لا يتكلمون فى السياسة ويركزون على النواحى الاجتماعية . فأنشأ المحفل الماسونى الشرقى الذى انضم إليه حوالى ثلاث مائه فرد ، كان على رأسهم الأمير محمد توفيق ، هذا وقد أقام جمال الدين الأفغانى علاقة بين محفله والمحفل الماسونى الفرنسى ، بحكم موقف فرنسا الذى كان مناوئاً لاحتلال بريطانيا لمصر . أحمد عبد الرحيم مصطفى : أفكار جمال الدين الأفغانى السياسية ، المرجع السابق ، ص ٢٢١ ، عمر عبد العزيز عمر : المرجع السابق ، ص ٢٧٨ ، طاهر عبد الحكيم : المرجع السابق ، ص ١٥٦؛ الكسندر شولش : المرجع السابق ، ص١٣٦، إبراهيم فؤاد عبد العزيز : المرجع السابق ، ص ٤٢ - ٤٩ ؛ على شلش : الماسونية فى مصر ، مصر النهضة ، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٣ ، ص ٢٩ - ٣١ .

Safran, N.:op cit., P.45. & Vatikotis, P. J.:The history of Egypt from Muhammad Ali to Sadat, second edition, London 1980, P 136.

(١٥٩) أحمد أمين : زعماء الإصلاح فى العصر الحديث ، الطبعة الثالثة ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ٨٢ .

(١٦٠) يونان لبيب رزق : المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(١٦١) آرثر ادوارد جولد شميت : المرجع السابق ، ص٤٢ .

(١٦٢) محمد عبد الرحمن حسين : المرجع السابق ، ص ٤٤ ؛ سامى عزيز : المرجع السابق، ص ٣٥ : صالح رمضان : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ ، محمد عبد الفتاح أبو الفضل: المرجع السابق، ص ٤٣ .

Vatikiotis, P.J.:op.cit., p.135.

(١٦٣) الكسندر شولش : المرجع السابق ، ص ١٥١ .

(١٦٤) محمد عبد الرحمن حسين : المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(١٦٥) لطيفة محمد سالم، المرجع السابق،ص٧٨ .

(١٦٦) Little, T.:Egypt, London1958 ,. P82. & Safran, N.: op.cit., P.46.

(١٦٧) الكسندر شولش : المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

(١٦٨) الوقائع المصرية : العدد ٨٢٦ بتاريخ ٣١ أغسطس ١٨٧٩ .

(١٦٩) الكسندر شولش : المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

(١٧٠) عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص ١٥١ .

(١٧١) عبد الرحمن الرافعي : الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي . ص ٤٤؛ السيد يوسف : المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(١٧٢) لطيفة محمد سالم، المرجع السابق،ص٧٨ .

(١٧٣) الوقائع المصرية : العدد ٨٢٦ بتاريخ ٣١ أغسطس ١٨٧٩ .

(١٧٤) لطيفة محمد سالم، المرجع السابق،ص٧٨ .

(١٧٥) سامي عزيز : المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(١٧٦) صالح رمضان : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

(١٧٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ ، المرجع السابق ، ص ٨٥ .

(*) صدر قانون المقابلة في ٣٠ أغسطس ١٨٧١ ، ونص هذا القانون على أن يدفع المالك ستة أمثال الضريبة العقارية السنوية المربوطة على أرضه على هيئة سلفة، وفي مقابل هذا تخفض الضريبة السنوية إلى النصف وتتعهد الحكومة بألا تزيد الضرائب على دافع المقابلة في المستقبل ومن المعروف أن الحكومة ، كانت قد لجأت إلى إصدار هذا القانون ، لكي تتاح لها موارد مالية تمكنها من التخلص من أعباء الدين العام . وكانت المقابلة في البداية اختيارية ، إلا أنها ما لبثت أن أصبحت إجبارية، وقدرت الأموال التي حصلت بموجبها بحوالي ١٥ مليون جنيه، وفي سبيل دفعها ، تكبد الملاك المشاق ، واضطروا للاستدانة وفاءً لذلك. وعندما قامت الحكومة بإلغاء المقابلة في ٧ مايو ١٨٧٦ ، لقي هذا معارضة شديدة. الأمر الذي دفع الحكومة لإعادة العمل بها في ١٨ نوفمبر ١٨٧٦، لعدم تمكنها من تعويض الأهالي. أمين مصطفى عفيفي عبد اللاه : تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث ، الطبعة الأولى ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ ؛ راشد البراوي ومحمد حمزه عليش : التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ، الطبعة الخامسة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ص ١٢٧،١٢٨ ؛ أحمد أحمد الحتة تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، مطبعة المصري ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٩١ ؛ عمر عبد العزيز عمر : المرجع السابق، ص ٢٨٦ ، أحمد عبد الرحيم مصطفى : عصر حككيان ، ص ١٢٦ .

Crouchely, A. E.: The economic development of modern Egypt, first published, London 1938, p.121. & Marlowe, J.: op.cit., p.92.

(١٧٨) ديكريتو بأمر الخديو محمد توفيق ، صادر في ٦ يناير ١٨٨٠ ، ديكريتات وتقريرات ، القسم الأول ، بولاق ١٢٩٨ هجرية ، ص ص ١٣٧ ، ١٣٨

Crouchely, A.E. : op.cit. , p. 128.

(١٧٩) أمين مصطفى عفيفي : المرجع السابق ، ص ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ ؛ محمد فهمي لهيطة :

المرجع السابق ، ص ص ٣٧٢ ، ٣٧٣ ؛ أحمد أحمد الحته : المرجع السابق ، ص ٩٢ ؛ جون مارلو : المرجع السابق ، ص ٣٧١ .

(١٨٠) عبد المنعم الدسوقى الجميعى : حسن موسى العقاد ودوره فى الحركة السياسية المصرية، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٨٤، ص١٩١ .

(١٨١) نفس المرجع ، ص ١٩٣ .

(١٨٢) عبد الرحمن الرافعى: الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى، ص٧٩ .

(١٨٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى: مصر والمسألة المصرية، ص١٤٦ .

(١٨٤) عبد المنعم الدسوقى الجميعى : المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

(١٨٥) عمر عبد العزيز عمر : المرجع السابق ، ص ٢٩٦ .

(١٨٦) سمير محمد طه : المرجع السابق ، ص ١٠٢.

Richmond, J.C.B.: op.cit., p.126. & Cameron, D.A.: op.cit., p. 265. & Holt, P.M.: op cit., p.213. & Stewart, D.: op.cit., p.81.

(١٨٧) محافظ الثورة العربية : محفظة ٤٠، أوراق ومستندات تتعلق بالحوادث العرابية دوسيه ٣ فيلم ٢٤٢، أمر من الخديو محمد توفيق صادر بسراى عابدين فى ٣ ديسمبر ١٨٨٢ .

(١٨٨) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، ص ص ٤١٩ ، ٤٢٠ ؛ داود بركات : الثورة العرابية بعد خمسين عاماً ، رؤية صحيفة الأهرام ، ١٩٣١ -١٩٣٢ ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ٢٠٠١ ، ص ٣٠٧ .

(١٨٩) محافظ الثورة العرابية : محفظة ٤٠ أوراق ومستندات تتعلق بالحوادث العرابية دوسية ٣ فيلم ٢٤٢ أمر من الخديو محمد توفيق صادر بسراى عابدين فى ٣ ديسمبر ١٨٨٢ ؛ حسين فوزى النجار: أحمد عرابى ، مصر للمصريين ، أعلام العرب ، العدد (١٤١)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٢ ص ٢٠٤ .

(١٩٠) Richmond, J.C.B.: op.cit., p. 133.

(١٩١) ميخائيل شاروبيم : المرجع السابق ، الجزء الرابع ، ص ٣٥٢ .

(١٩٢) إسماعيل سرهنك : المرجع السابق ، الجزء الثانى ، ص ٤١٣ .

(١٩٣) ميخائيل شاروبيم : المرجع السابق ، الجزء الرابع ، ص ٣٥٢ .

(١٩٤) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، ص ٤١٧ .

(١٩٥) حسين فوزى النجار : المرجع السابق ، ص ١٧٦ .

(١٩٦) عبد المنعم الدسوقى الجميعى:الثورة العرابية فى ضوء الوثائق المصرية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٨٢، ص ص٢٧، ٢٨ .

(١٩٧) لطيفة محمد سالم : عرابى ورفاقه فى جنة آدم ١٨٨٣ -١٩٠١ دراسة وثائقية، الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٨٧،ص ص١١، ١٢ .

(١٩٨) Cameron , D. A. : op.cit. , P. 275.

(١٩٩) عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق ، ص ٢٩٤ .

(٢٠٠) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، ص٤٢٢

Marlowe. J. :op.cit.. P.P.128,129.

(٢٠١) يونان لبيب رزق : المرجع السابق، ص ١١٤ .

(٢٠٢) ميخائيل شاروبيم : المرجع السابق ، الجزء الرابع ، ص ٢٤٨ .

(٢٠٣) Richmond . J. C. B. : op.cit., P.123.

(*) كانت هذه الأملاك على النحو التالى : محمود سامى البارودى ١٠٧٥ فداناً ، أحمد عرابى ٩٧٦ فداناً ، علي فهمى ٢٤٠ فداناً ، يعقوب سامى ٧٦ فداناً ، عبد العال حلمى ٥٤فداناً ، طلبة عصمت ١٠ أفدنة ، محمود فهمى لاشئ . الكسندر شولش : المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٢٠٤) عبد الرحمن الرافعى:الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى،ص٤٢١ .

(٢٠٥) سمير محمد طه : المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

(٢٠٦) عبد الرحمن الرافعى: الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى، ص٤٢٢ .

(٢٠٧) لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، ص ٤٦٠؛ سمير محمد طه : المرجع السابق ، ص ٢٥٠ .

Colvin. A.: op.cit., P.25

(٢٠٨) الكسندر ميريك برودلى : كيف دافعنا عن عرابى وصحبه، ترجمة عبد الحميد سليم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ص ٣١٦ ، ٣١٧: عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، المرجع السابق ، ص ٤٢٢ .

(٢٠٩) سمير محمد طه : المرجع السابق ، ص ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٢١٠) نفس المرجع ، ص ٣٦١ .

(٢١١) لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية، ص٤٦٠ .

(٢١٢) محافظ الثورة العرابية : محفظة ٢٢ ملف ١٤ ، فيلم ٢٣٥ من رئيس مجلس النظار إلى مأمور ضبطية مصر . بتاريخ ٢٦ديسمبر ١٨٨٢ .

(٢١٣) محافظ الثورة العرابية : محفظة ٢٢ ملف ١٤ فيلم ٢٣٥ ، برقية رقم ٢٩٣ بتاريخ ٢٧ديسمبر ١٨٨٢ ، من قائمقام مستحفظين - ضباط الحجز - مصر بالسويس إلى سعادة مأمور ضبطية مصر .

(٢١٤) عبد الرحمن الرافعى: الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى، ص٤٢٣ .

(٢١٥) محافظ الثورة العرابية : محفظة ٤٠ ملف ١٨٩، فيلم ٢٤٢ بتاريخ ٣١ مايو ١٨٨٣ ، من مأمور الضبطية إلى مأمور السجن ، بخصوص إرسال إسماعيل جودت إلى الإسكندرية لتنفيذ الحكم الصادر عليه بالنفى فى ٢٧ ديسمبر ١٨٨٢ .

(٢١٦) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤٢٥ .

(٢١٧) إسماعيل سرهنك : المرجع السابق ، الجزء الثانى ، ص ٤١٣ ؛ محمد عبد الفتاح أبوالفضل : المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

(٢١٨) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤٢٠ .

(٢١٩) عبد المنعم الدسوقى الجميعى : المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

(٢٢٠) Stewart, D.: op.cit.. p .71.

(٢٢١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤٢٤؛ عمر عبد العزيز عمر : المرجع السابق ، ص ٢٨١ ؛ أحمد أمين : المرجع السابق ، ص ٣٢٧ ؛ الكسندر ميريك برودلى : المرجع السابق ، ص ص ٣٤١ ، ٣٤٢

Safran, N. : op.cit., P.62. & Marlowe . J. : op.cit., p.197.

(٢٢٢) طاهر عبد الحكيم : المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

(٢٢٣) عثمان أمين : رائد الفكر المصرى الإمام محمد عبده ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ٣٨ .

(٢٢٤) هؤلاء نفوا جميعاً إلى بيروت، عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق ، ص ٤٢٣- ٤٢٥ .

(٢٢٥) الكسندر شولش : المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

(٢٢٦) محمد عبد الفتاح أبو الفضل : المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٢٢٧) وفق هذا الإحصاء ، نفى إلى بيروت (٢٩) وسواكن (٣) ومصوع(٢) وغزة(١) والآستانة (٢) وواحد لم تتحدد الجهة التى نفى إليها وهو جاميخان بخورى الهندى.عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤٢٣- ٤٢٥ .

مصر ومؤتمر لوزان
أكتوبر ١٩٢٢ - يوليو ١٩٢٣

د .حمادة محمود إسماعيل

أستاذ التاريخ الحديث

كلية الآداب - جامعة بنها

مصر ومؤتمر لوزان

أكتوبر ١٩٢٢ - يوليو ١٩٢٣

تمهيد :

فى نوفمبر ١٩١٩ احتل الحلفاء الآستانة، وفى مايو من العام التالى احتل اليونانيون أزمير. ومن ثم رأى الوطنيون الأتراك أن بلادهم مهددة بالتمزق إذا ما ظلوا ساكتين ينتظرون حكم الحلفاء ، فقد كانت كل الدلائل تشير إلى أن هؤلاء قد أعدوا أنفسهم للإجهاز على تركيا. ومن ثم انبعثت الحركة الوطنية فى الأناضول عقب احتلال أزمير ، وتأسست الجمعية الوطنية (المجلس الوطنى الكبير) فى أنقرة ، التي تولت تنظيم الكفاح المسلح وإدارة دفة الأمور فى البلاد. وقد افتتحت هذه الجمعية فى الثالث والعشرين من أبريل سنة ١٩٢٠ ، وقطعت صلتها بحكومة الآستانة التى كانت موالية للحلفاء مستسلمة لمطالبهم. وبدأ استسلام هذه الحكومة منذ توقيعها فى العاشر من أغسطس سنة ١٩٢٠ معاهدة «سيفر» ، التي لم تعترف بها الجمعية الوطنية واعتبرتها باطلة .ونشبت الحرب بين القوات الوطنية التركية والجيش اليونانى الذى كان يلقى المدد من الإنجليز . ونجح الأتراك فى إحراز النصر على اليونانيين فى معركتى «أين أون» الأولى (يناير ١٩٢١)، والثانية فى مارس من نفس العام ، ومعركة «سقاريا» فى أغسطس سنة ١٩٢١، ومعركة «دملوبينار» فى أغسطس سنة ١٩٢٢ . وفي التاسع من سبتمبر دخل الجيش التركي أزمير ، ومن ثم اضطر اليونانيون إلى عقد الهدنة مع الأتراك فى «موداني» فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٢. وعلى أثر هذه الانتصارات الحاسمة تغير وجه المسألة التركية ، وطلب الأتراك من الحلفاء إعادة النظر فى معاهدة «سيفر» ، فلم ير الحلفاء بداً من أن يقبلوا هذا الطلب واتفقوا مع الحكومة الوطنية التركية على عقد مؤتمر دولى فى «لوزان» بسويسرا لإبرام الصلح مع تركيا وتسوية الحالة فى الشرق الأدنى بشكل عام[1].

مصر والمؤتمر :

كان لابد من أن يتناول هذا المؤتمر ضمن ما سيتناوله من موضوعات النظر فى مصير المسألة المصرية ، والتي هي جزء من المسالة الشرقية. ومن ثم فما أن حُدد موعد عقد المؤتمر في نوفمبر ١٩٢٢[٢] فى لوزان بسويسرا حتى اتجهت الأنظار إلى ضرورة تمثيل مصر فيه للمطالبة باستقلال البلاد والدفاع عن حقوقها .

وقد تزامن انعقاد المؤتمر مع التغيرات التى كانت تمر بها مصر آنذاك ، والتي كانت تتواصل منذ حدوث ثورة الشعب عام ١٩١٩ ، ونعنى بها المفاوضات المباشرة التى دارت بين مصر وإنجلترا (مفاوضات سعد - ملنر) ، وذلك من أجل البحث عن صيغة ترضى المصريين وتروى ظمأهم فى الاستقلال ، وترضي في ذات الوقت بريطانيا فى عدم تفريطها فى كل ما بيدها فى مصر. ومن ثم كان تصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢ ، الذي نص فيه ولأول مرة على الاستقلال وإن كان هذا الاستقلال صوريا. وكان على مصر بعد حصولها على هذا الاستقلال الناقص أن توجد لنفسها دستورا وهيئة نيابية تدير الأمور فى البلاد فى ظل التطورات الجديدة ، ومن ثم عملت وزارة ثروت باشا الأولى ، التى تولت الحكم بعد يوم واحد فقط من صدور التصريح أى فى أول مارس ١٩٢٢[٣]. على أن تولي قضية إعداد الدستور اهتماما كبيرا . وأن تكون جادة في وضعه واستصدار المرسوم الملكى الخاص به .

غير أن اهتمام الوزارة بهذه القضية الدستورية قد أسخط الملك عليها، وهو الذي كان يؤيد أن يكون ثروت رئيسا للوزارة بعد عدلي. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن لجنة الدستور ذهبت بعيدا فى تقييدها لسلطات القصر[٤]. وفى نفس الوقت تحول الإنجليز من تأييدهم للوزارة إلى نفض يدهم منها بسبب حوادث الاغتيال التي وقعت لعدد من الموظفين البريطانيين. ثم جاءت قضية تلقيب ملك مصر «بملك مصر والسودان» ، والتي بدأ بحثها فى لجنة الدستور

من الأمور التي رفضها الجانب البريطاني ، والتي أُبلغ بها ثروت باشا على أساس أن السودان لا يزال أحد التحفظات الأربعة بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير الذى قبلت به الحكومة المصرية ، بل وقامت عليه الوزارة الثروتية ، إضافة إلى أن اتفاقية ١٨٩٩ الخاصة بالحكم الثنائي في السودان لم تنص على تلقيب «عباس حلمى» بخديو مصر والسودان ، وأنه لو كان الأمر كذلك لأصبح هناك مبرر قوى لتسمية صاحب الجلالة الملك جورج (بملك السودان) أسوة بخديو مصر(٥).

وفى نفس الوقت تسبب تأليف وزارة ثروت باشا في ظل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ في كونها أصبحت محط انتقاد كل القوى السياسية ، وخاصة الوفد ، الذي ألقت السلطات العسكرية البريطانية القبض على رجاله تحت سمع وبصر حكومة ثروت ، ولم يكن قد مرت فترة طويلة على نفي سعد زغلول (ديسمبر ١٩٢١) إلى جزيرة سيشل(٦). وتؤكد الوثائق البريطانية أن القصر اتخذ جانب الوفد فى معارضته للحكومة ، بل وصل الأمر إلى تقارب محسوس بين العدوين التقليديين ، الوفد والقصر(٧).

وزاد من مشاعر الغضب تجاه الحكومة ما أشار إليه البعض من لجوء الوزارة الثروتية إلى عدد من الإجراءات التعسفية مثل مصادرة الاجتماعات السياسية المخالفة لها ، مع إباحتها للاجتماعات المؤيدة لها، وإصدارها تعليمات للصحف بعدم ذكر اسم سعد باشا وزملائه المنفيين فى مقالاتها أو أنبائها إلى جانب تعطيل بعض الصحف المناوئة لها(٨).

على أنه فى الوقت الذى كانت تصارع فيه الوزارة من أجل استمرار بقائها في الحكم ، جاءت مسألة مؤتمر لوزان لتضيف مشكلة جديدة إلى كم المشاكل التى كانت تواجهها ، بعد أن أجمعت كل القوى والتجمعات السياسية وغير السياسية على ضرورة تمثيل مصر فى هذا المؤتمر لأن ما سيتم فيه من نقاش يمثل فرعا من جذع القضية المصرية ، خاصة إذا وضعنا في الحسبان إلغاء معاهدة سيفر التي تضمنت بنودها الشيء الكثير عن مصر. وكانت المطالب

المصرية تتركز في إلغاء الجزية التي كانت تدفع للحكومة التركية ، والتي كان قد تقرر بقاؤها في معاهدة سيفر ، وإلغاء الاتفاق الخاص بالجنسية الذي تم التصديق عليه فى مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠، فضلا عن إلغاء الامتيازات الأجنبية التي كانت مصر لا تزال تئن من وطئتها[٩].

وبسبب اللهفة الشديدة على ما يمكن أن تستفيده مصر من المشاركة فى مؤتمر لوزان ، ونظرا للحالة الجديدة التى صار عليها وضع البلاد السياسى من جراء تصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢ ، بسبب ذلك كان حث الحكومة على طلب حضور المؤتمر وبإلحاح شديد ، ومن يتابع الصحف المصرية خلال هذه الفترة يلاحظ هذا الإلحاح بشكل واضح .

وقد أخذ هذا الإلحاح أشكالا متعددة ، فقد أشارت بعض الصحف إلى أن الحكومة فوجئت بالمؤتمر بل وفوجئت بأنها مدعوة لحضوره من قبل تركيا وإيطاليا، وأشارت صحف أخرى إلى أنه يجب على الوزارة أن توضح هل هي التي سعت إلى حضور المؤتمر أم أنها فوجئت بذلك ؟ وهل بريطانيا هي التي اقترحت على مصر ضرورة الاشتراك فيه ؟[١٠]. وهي أسئلة واستفهامات كان المصريون يبحثون عن إجابة عنها لاستيضاح موقف الحكومة من المشاركة في المؤتمر .

وهناك صحف أخرى ، بدأت تتحدث عن أن الحكومة المصرية اهتمت بالاقتراح الخاص باشتراكها فى مؤتمر الصلح بواسطة دار الحماية، بدليل ما جاء في نص المذكرة التى أرسلتها الحكومة المصرية إلى اللورد اللنبى طالبة منه مخاطبة وزارة الخارجية البريطانية لكى تبلغ طلب مصر حضور المؤتمر إلى الدول المشاركة فيه[١١].

وبسبب عدم إصدار الحكومة لبيان يحدد بصراحة موقفها من مسألة المشاركة في المؤتمر وما اتخذته من خطوات فى سبيل ذلك، وهو ما طلبته كل القوى السياسية والشعبية . بدأت الصحف تضرب أخماسا فى أسداس وتلهث

وراء الحقيقة. فهذه بعض الصحف تقول إن الإنجليز وجهوا الدعوة إلى مصر لحضور المؤتمر ، وبعضها الآخر يقول إن الحكومة المصرية تعد مذكرة لتقديمها إلى المؤتمر ، وأنه تشكل الوفد الذى سيسافر فعلا لحضور المؤتمر برئاسة ثروت باشا وعضوية سيف الله يسرى باشا وكيل وزارة الخارجية ، وعبد الحميد بك بدوى سكرتير مجلس الوزراء ، وأن سفر الوفد سيكون يوم ١٢ أو ١٨ نوفمبر الجارى[١٢].

وتستمر الصحف فى التكهن بما كان يدور خلف الكواليس ، فبعضها أشار إلى أن الحكومة المصرية لم تصل إليها أية دعوة لحضور المؤتمر على عكس ما قيل ، وأن المفاوضات ما زالت مستمرة بين مصر وبريطانيا حول مسألة تمثيل مصر فى المؤتمر ، بل أفصحت صحف أخرى عن أن بريطانيا لا تميل إلى إجابة طلب مصر فيما يختص باشتراكها فى المؤتمر[١٣].

وعندما أبحر سيف الله يسرى وكيل وزارة الخارجية المصرية من الإسكندرية اختلفت الصحف حول المهمة المكلف بها ، فبعضها أشار إلى أنه مسافر في مهمة خاصة لا علاقة لها بمؤتمر لوزان ، وبعضها الآخر ذكرت أنه مسافر لعلاج قرينته فى الخارج ، وعليه فهو ليس مكلفا بالسفر إلى أى جهة معينة أو بأى مهمة من قبل الحكومة المصرية ، لذلك لم يرافقه أحد من موظفى الحكومة. ويصل التضارب إلى أقصى مدى عندما تنشر صحيفة الجازيت أن سيف الله يسرى سافر «لمهمة سياسية مرتبطة بالمؤتمر المقبل »، وأنه ذاهب إلى تركيا لإقناع الكماليين بعدم الاعتراض على تمثيل الحكومة المصرية فى المؤتمر ، في الوقت الذي بدت فيه نيتهم واضحة في عدم قبول مشاركة مصر استجابة للاحتجاجات الكثيرة التي أرسلت إليهم. ومعلوم أنه ليس بمصر ممثلون سياسيون بالخارج ، مما حدا بإرسال يسرى باشا لتمهيد الطريق للبعثة المصرية الرسمية التي تقرر إيفادها إلى لوزان[١٤].

ومع استمرار الحكومة فى عدم إصدار بيان توضح فيه المسألة بشكل يريح

الرأي العام ، كان من الطبيعي أن تستمر الصحف في سعيها لتقصي الحقائق ، وبعضها نقلا عن وكالة «هافاس» ذكرت أن الحكومة المصرية لها وفد خاص بها في المؤتمر ، وبعضها الآخر أشارت إلى أن رجال السياسة من البريطانيين والفرنسيين فكروا في تمثيل المستعمرات الإنجليزية في مؤتمر لوزان ، وأن مصر سيكون تمثيلها في هذا المؤتمر بصفتها مستعمرة إنجليزية. كذلك نشرت إحدى الصحف أنه عندما سأل أحد المصريين في لوزان الجنرال عصمت باشا عن مسلك الحكومة التركية بشأن استقلال مصر رد عليه ردا مبهما تخللته ابتسامة كبيرة أنه من المنتظر الآن تقرير الصلح بين تركيا والحلفاء[١٥] ، وهو رد يؤكد أن المسألة المصرية تأتي في المرتبة الثانية بل وربما الثالثة !!

وواقع الحال يؤكد أن الحكومة المصرية حتى موعد عقد المؤتمر في العشرين من نوفمبر ١٩٩٢، وحتى خروجها من الحكم في التاسع والعشرين من الشهر نفسه، لم تصدر بيانا حول مسألة الاشتراك في المؤتمر، وكان موقفها هذا سببا من أسباب تعرضها للنقد الشديد من قبل القوى السياسية التي كانت أكثر حيوية، بل لا نبالغ إذا قلنا إن مسألة الاشتراك في المؤتمر هذه أضافت رصيدا آخر إلى رصيد الأزمات التي تعرضت لها الوزارة من قبل الإنجليز والسراي، وإن كان قد ثبت لنا أن الحكومة طلبت بالفعل إلى بريطانيا من خلال اللورد اللنبي المشاركة في المؤتمر، إلا أن بريطانيا لم ترد على طلب الوزارة بسبب كراهية الإنجليز لها. ولا نجانب الحقيقة إذا قلنا إن بريطانيا تعمدت ذلك لكي تثبت للمصريين أن بيدها مقاليد الأمور، وأن هذا اليسير الذي أعطته لمصر في تصريح ٢٨ فبراير، ونعني به الاستقلال الصوري ، يمكن أن تمتد إليه يدها في أية لحظة شاءت.

إذا تركنا موقف الحكومة وانتقلنا إلى القوى السياسية على المسرح السياسي وجدنا أن هذه القوى وقفت ضد الحكومة وناهضتها. وأتاح عدم وضوح موقف الحكومة من مسألة اشتراك مصر في المؤتمر لهذه القوى الفرصة لإبراز دورها. فإذا بدأنا بالوفد وجدنا أن الصحف التي كانت تؤيده اتخذت من

صفحاتها منبرا للهجوم على الحكومة ، وتنشر العديد من الرسائل من بعض فئات الشعب التي تؤيد أن الوفد هو الممثل الوحيد لمصر فى المؤتمر، وأن الحكومة لا يحق لها هذا التمثيل لأنها لا تستند إلى إرادة شعبية[١٦].

كما أصدر الوفد من جانبه بيانا في السادس عشر من أكتوبر ١٩٢٢ موقعا من المصري السعدي وحسين القصبي والاميرالاي محمود حلمي وراغب إسكندر حول مسألة الاشتراك فى المؤتمر جاء فيه: «سيعقد عما قريب على أثر انتصار الجيوش التركية مؤتمر دولي لتسوية مسائل الشرق الأدنى وإعادة النظر فى معاهدة سيفر ، ولما كان في تلك المعاهدة ما هو خاص بمركز مصر، ولما كان لتركيا عليها من سيادة ، وكانت مصر قد حرمتها إنجلترا فيما مضى من حضور مؤتمرات الصلح ، فقد صار من الواجب أن تنتهز الأمة المصرية الفرصة السانحة الآن لتشترك فى المؤتمر الجديد ممثلة فيه بمن لا يزالون محل ثقتها ممن وكلتهم للدفاع عن قضيتها وهم الوفد الذى يرأسه سعد زغلول باشا ليحصل على أمرين :

أولا :إقرار الدول بتنازل تركيا عن سيادتها على مصر والسودان وعلى ما كان لها من كافة الحقوق وبخاصة المتعلق منها بحيدة قناة السويس.

ثانيا تسوية مركز بريطانيا إزاء مصر تسوية نهائية على قاعدة جلاء جيوشها عن وادى النيل ، على أن تصادق مصر ممثله فى هيئه نيابيه منتخبه على كل ما يتم من اتفاق فى هذا الشأن .

ولما كان من مصلحة إنجلترا أن تنفرد دون الدول بحل المسألة المصرية فى جوهرها على الوجه الذى صوره رئيس وزرائها في إخطاره للممتلكات الحرة والدول بما تضمنه تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فقد أذيع أن مخابرات تجرى باسم الوزارة المصرية للموافقة على قبول مصر عضوا فى المؤتمر ، وفى هذا كل الخطر لأن معناه - إذا صح - أن إنجلترا تسعى بواسطة مروجي سياستها من المصريين لكى يكون نقل السيادة التركية إلى مصر اسميا ، وأن تظل هى

محتفظة بجوهر السيادة ، وقد يمر زمن طويل قبل أن تسمح الظروف كالتى تعرض الآن بانعقاد المؤتمر القادم ، توجب أن يرتفع فيه صوت مصر منبعثا من قلوب الشعب ، لا مرددا لصدى ما يمليه الإنجليز على ألسنة من ليس للبلاد فيهم أدنى ثقة.

إن كرامة مصر ومصلحتها لتحتمان فى هذه الآونة الخطيرة رفع الأحكام العرفية وسائر ما ترتب عليها ليكون للشعب وزعمائه الحرية التامة فى إبداء الرأى نحو مصير البلاد ، ولكيلا تحرم مصر من خدمات أعز أبنائها عليها وأبرهم»[١٧].

كذلك أرسل المصري السعدي عن الوفد المصري برقية إلى الملك فؤاد الأول جاء فيها :

«صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

حاولت السياسة الإنكليزية عبثا حل المسألة المصرية على غير ما يرضى الأمة والحق والإنصاف، وقد انتهزت فرصة حرمان مصر من الاشتراك فى مؤتمرات الصلح السابقة لمحاولة تسوية علاقاتها مع مصر بطريق القوة وتشريد الزعماء وسجنهم .

ولقد سنحت الفرصة الآن بعد انتصار الجيوش التركية لإعادة البحث فى معاهدة سيفر للبت نهائيا فى المسألة المصرية فى مؤتمر الشرق القادم ، فمن الضروري انتهازها باشتراك مصر فيه لإقرار تنازل تركيا عن سيادتها على مصر والسودان وعن سائر حقوقها ، ولتسوية مركز إنجلترا على أساس جلاء جيوشها عن وادى النيل، ولما كانت الوزارة الحالية لا تعبر عن رأى البلاد ولا تمثل أحدا فيها فوجب أن يكون ممثلو مصر في المؤتمر ممن هم محل ثقتها وهم هيئة الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا .

يا صاحب الجلالة ، لا خير فى حلول لا ترضى بها الأمة ولا مفاوضات تجرى فى ظل الأحكام العرفية ، فيجب أن يكون للأمة حريتها التامة فى تقرير

مصيرها ليتمتع جميع أفرادها وزعمائها المنفيين والمسجونين والمعتقلين بكامل حريتهم فى هذا الظرف العصيب ، فالأمة بأسرها تأمل من جلالتكم أن تتدخلوا بحكمتكم السامية لتحقيق إرادتها .

ولا زلنا المخلصين لعرشكم»[١٨].

وليس من شك في أن هذين البيانين قد أعطيا دفعة قوية للكثير من فئات الشعب كى تضم صوتها إلى صوت الوفد فى أن له الحق وحده فى تمثيل مصر فى المؤتمر القادم وليست الحكومة ولا غيرها ، ومن ثم وجدنا بين ثنايا برقيات التأييد للوفد هجوما على الحكومة وكذا الحزب الوطنى الذى كان يتحرك هو الآخر لكى يمثل مصر فى المؤتمر[١٩].

من ناحية أخرى استمرت الصحف الموالية للوفد فى الهجوم على الحكومة من خلال ما كانت تنشره من مقالات ، وقد استند كاتبو هذه المقالات فى هجومهم على الحكومة على أن رئيسها قد اعترف صراحة بأنها وزارة مؤقتة وأنها لا تستند على التأييد الشعبى[٢٠].

كذلك انضم الأمير عمر طوسون إلى الأصوات المعارضة للحكومة عندما أشار إلى أن الحكومة إذا كانت قد طلبت فعلا من دار المندوب السامي حضور المؤتمر فإنها « تكون قد أخطأت خطأ ظاهرا وجرت البلاد إلى خطر محقق لأن تمثيلنا بواسطة الإنجليز يؤيد تبعيتنا لهم»، وأنه من الأجدى أن تعرف الحكومة رأى الأمة وأن ذلك يتم عن طريق أخذ رأى الجمعية التشريعية لأنها الهيئة النيابية الوحيدة التى يجب «الرجوع إليها والأخذ برأيها فى هذا الشأن الخطير»[٢١].

ولكى يكون تحرك الوفد شرعيا فقد نجح الوفديون فى تشكيل لجنة أسموها « لجنة تقرير تمثيل مصر فى المؤتمر الشرقى » ترأسها حسن حسيب باشا ، وضمت اللجنة إليها الشخصيات السياسية البارزة فى القاهرة والإسكندرية والغربية والدقهلية والشرقية والبحيرة والقليوبية والمنوفية والجيزة والفيوم وبنى

سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا ومحافظة القنال .ثم اجتمعت اللجنة المذكورة وانتخبت من بينها لجنة أسموها «اللجنة التنفيذية» وظيفتها السعي في تحقيق بيان الوفد الذى أعلنه بتاريخ السادس عشر من أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، والخاص بتمثيل مصر فى مؤتمر الشرق ودعوة الأمة إلى الاتحاد لتنفيذ هذه الأمنية ، وأرسلت اللجنة تلغرافات إلى الملك وحكومات أنقرة وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا حول مسألة تمثيل مصر ، وأن اللجنة قررت اشتراك مصر فى المؤتمر من خلال وفدها، وأن الأمة لا تقبل أى تمثيل حكومي لأن الوزارة - على حد قول تلغرافات اللجنة - لا تعبر عن رأى الأمة لارتباطها مع الحكومة الإنجليزية بسياسة منافية للاستقلال الصحيح[٢٢].

ولم يتوقف الوفد عند هذا الحد بل أرسل تلغرافا إلى رئيس الحكومة الإنجليزية المستر بونارلو قال فيه : «لقد كان للسياسة السيئة التى اتبعتها حكومتكم إزاء مصر فى السنين الأخيرة على الأخص، أكبر الأثر فى الحط من سمعة بريطانيا ولم يكن لها من نتيجة سوى تنمية بذور الحقد والبغضاء بين الشعبين، ولم يمنع بقاء الأحكام العرفية وتعميم طرق الإرهاب من نفي وسجن واعتقال وجلد ومصادرة وتعذيب من فشلها فشلا تاما .وسياسة هذا شأنها ليست مما يشرف إنجلترا ولا هي في مصلحة أحد .إن الفرصة الآن سانحة لحل المسألة المصرية حلا عادلا نهائيا ، فإن الدول التى اشتركت فيما مضى فى تقرير نظام مصر الدولي ستجتمع قريبا فى مؤتمر لتسوية المسألة الشرقية توجب أن يسمع صوت مصر فيه بواسطة ممثلي الشعب الحقيقيين وهم هيئة الوفد الذى يرأسه زغلول باشا .لقد أصبح استقلال مصر الفعلي من أهم أركان صور السلام فى الشرق الأدنى ، وإذا لم يكن الجلاء بالأمس من جهتكم إلا المحافظة على شرف العهود البريطانية ، فإنه أضحى اليوم ضرورة لا مفر من تحقيقها لأن مصر لن تذعن لغاصبي حريتها واستقلالها»[٢٣].

كان من الطبيعي ومع هذه التحركات الواعية من قبل الوفد أن تزداد برقيات

ومؤتمرات التأييد له من فئات الشعب المختلفة ، وكان الطلاب والمحامون والعمال، وخاصة نقابة عمال الصنائع اليدوية ، من أبرز الفئات التى أيدته وناصرته(٢٤). ناهيك عن المقالات المتوالية التى كانت تؤيد الوفد ووجهة نظره وتهاجم من ناحية أخرى حكومة ثروت باشا(٢٥).

ثم كان القرار المهم للوفد ـ بعد أن لقى دعما كبيرا من الجماهير ـ بتشكيل وفد منه لحضور المؤتمر. وكان الوفد مكوناً من حسن حسيب باشا، وعلى بك الشمسى، وسلامة بك ميخائيل، وعبد الحليم البيلى، وحسين بك هلال، وإبراهيم بك راتب، وعطا بك عفيفى ، إلى جانب سكرتارية مكونة من المسيو جورج دومانى وعزيز أنطون المحامى ومحمود بك حسن جازية، وأعلن أن الوفد سيغادر القاهرة إلى الإسكندرية يوم الجمعة ٣ نوفمبر ومنها إلى أوروبا لحضور المؤتمر(٢٦). وعبر الوفد عن شكره لدعم الأمة له فى بيان أصدره جاء به :

«أبناء وطننا، يتقدم إليكم الوفد المصري بالشكر الجزيل على ما أظهرتموه نحوه من ثقة بالغة وتأييد لمنهجه الخاص بمؤتمر الشرق ويغتبط أشد الاغتباط بتلبيتكم دعوته وتأليف لجنة لمساعدته. ولقد كان الوفد يرقب عن كثب كيف تألفت تلك اللجنة المباركة وكيف سارع نواب الجهات وذوو الرأى إلى الانضمام إليها والعمل معها. لقد تم الآن تكوين الهيئة المسافرة إلى المؤتمر وسيبحر رجالها غدا ليسمعوا باسم سعد صوت مصر فيه وليطلعوا ممثلى الأمم على حقيقة مطالبها ولينبئوا العالم أن أهليها قد أقسموا أن يعيشوا مستقلين أحرارا أو يموتوا كراما»(٢٧).

من ناحية أخرى أبلغ رجال الوفد فى مصر سعد زغلول فى منفاه في جزيرة سيشل ، بما كان يدور وكل خطوة كانوا يقدمون عليها وهو ما كان يلقى تأييدا منه(٢٨). ولكي يسد الوفد الطريق فى وجه الحكومة وغيرها ولكي يكسب لمندوبيه صفة الشرعية ، أرسل تلغرافات إلى رئيس الوزارة الإنجليزية والصحف الإنجليزية ورئيس الوزارة الفرنسية والصحف الفرنسية ورئيس حكومتى إيطاليا

وتركيا ورئيس المؤتمر ، أوضح فيها براءة مصر من أى وفد ترسله الحكومة إلى المؤتمر وأن الوفد هو الذى يمثل مصر ، وأن شعب مصر ينتظر من الدول التى تنشد السلام فى الشرق أن تبت فى المسألة المصرية على أساس جلاء الجيوش الإنجليزية من وادي النيل ، وإلا فكل تسوية للشرق تتجاهل حق مصر لا يمكن أن تؤدى إلى السلم الدائم(٢٩).

إذا تركنا الوفد وانتقلنا إلى الحزب الوطنى وجدناه قد اتفق مع حزب الوفد فى الهجوم على الحكومة وعدم أحقيتها فى تمثيل مصر فى المؤتمر من خلال وفد يمثل الأمة(٣٠). وأفردت الصحف الموالية للحزب الوطني والمتعاطفة معه صفحاتها لبرقيات التأييد للحزب وأحقيته في تمثيل مصر فى المؤتمر(٣١).

وفى نفس اليوم الذى عقد فيه الوفد اجتماعه ١٦ أكتوبر ١٩٢٢ وأصدر فى أعقابه البيان الذى سبقت الإشارة إليه ، في نفس اليوم اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني وبعد المناقشة فى مسألة اشتراك مصر فى مؤتمر الشرق الأدنى قررت اللجنة إصدار بيان جاء فيه: «إن مصالح مصر تقتضي أن تشترك فى مؤتمر الصلح لتصل بذلك إلى إعلان حقوقها وتقريرها ، غير أن الحزب الوطني يرى أن اشتراك مصر بهيئة غير معتمدة من جانب الأمة ممثلة فى جمعية وطنية لا يحقق ما ترجوه مصر من فوائد ذلك الاشتراك. والحزب الوطني في الوقت الذي أيدت فيه الحوادث صدق نظره ، ودعت من لم يكن فى بادئ الأمر على رأيه وأبى نصرة مبادئه وتعضيد خططه ، يرى أن الوقت الحاضر أكثر ما يكون ملائمة لدعوة الأمة إلى ضم صفوفها وتوحيد كلمتها والعمل على تحقيق مطالبها كاملة غير منقوصة وإقناع جميع الأمم بصحة تلك المطالب. وأنه في الوقت الذي لا تتمتع فيه الأمة بسيادتها ولا تستطيع فيه إعلان أغراضها ورغباتها لما يحيط بها من وسائل الضغط والإجراءات الاستثنائية ، لا يرى الحزب الوطنى بدا من إيفاد مندوبيه لبيان حقيقة الحال فى مطالب الأمة والدفاع عن كامل حقوقها»(٣٢).

ولكى يحفظ الحزب الوطني لنفسه حق السبق ألف وفدا منه مكون من أحمد لطفى بك وحافظ رمضان بك والأستاذ أحمد وجدي وأحمد خيري بك والدكتور إسماعيل صدقى بك وسعيد بك طليمات ، وأبحر الوفد من الإسكندرية فى ٢٨ أكتوبر ١٩٢٢ متجها إلى أوروبا لتمثيل مصر فى المؤتمر[٣٣]. ولم تتوقف الصحف الموالية للحزب وكذا الناطقة باسمه من تسجيل برقيات التأييد ، والهجوم على الحكومة من خلال ما كانت تنشره من مقالات[٣٤].

وفى الوقت الذى وصل فيه وفد الحزب الوطني إلى إيطاليا ، كانت هناك عناصر أخرى من الحزب تتحرك في بعض الدول الأوروبية حيث ألقى علي فهمي كامل - شقيق مصطفى كامل - خطبة أمام اجتماع حضره جمهور كبير فى فندق إمبريال بباريس عرض فيه للمسألة المصرية، وكيف أن كل مصري يدرك تماما أن الواجب المفروض عليه هو السهر على احترام حرية بلاده والعمل لتقرير مبدأ المسئولية والمساعدة على تنظيم السلطة الاقتصادية والجهاد فى سبيل إنهاض الوطن ، وإلا فإن هناك الخراب والموت. وأشارت الصحف أن المجتمعين قرروا إرسال برقية إلى رؤساء الحكومات والمجالس البرلمانية وكبريات الصحف فى العالم. تقول البرقية : «إن المجتمعين ليدهشون إذ يرون أن مصر والبلاد المحايدة إبان الحرب ، قد لقيت بعد الهدنة معاملة أشد من معاملة البلدان المعادية. فلا مبرر لبقاء الأحكام العرفية فيها .ولما كانت مصالح جميع الدول متكافئة فى مصر ، وكان السودان جزءا لا يمكن فصله عن مصر ، و كل احتلال أجنبي سواء كان عسكريا أو مدنيا خرقا للحقوق الوطنية والدولية ، ولما كانت العلاقات الدولية بين مصر وتركيا لا تزال قائمة ، ولما كانت الحروب الأوروبية الأخيرة قد قامت على مبدأ الدفاع عن العدل وتأييد حقوق الشعوب فى الحرية ، لهذه الأسباب تلفت الجمعية الملتئمة اليوم نظركم إلى مسألة مصر وسودانها هي المسألة التي ينبغي بحثها في مؤتمر الشرق الأدنى ، ولابد والحالة هذه من أن يمثل مصر فى ذلك المؤتمر وفد موكل من الأمة المصرية جمعاء. ويتحتم أن يتمسك العالم بأسره بإعادة النظر فى

مسألة قناة السويس لتسويتها لأن هذه القناة تفوق أهميتها أهمية الدردنيل ومصر صاحبتها بلا شريك»[٣٥].

وفي نفس الوقت قام حافظ رمضان بإعداد مذكرة أرسلها إلى بعض كبار الساسة الفرنسيين والإيطاليين وغيرهم ، تناول فيها أسباب إصدار إنجلترا تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ودور مصر في الحرب العظمى وحقها في تقرير مصيرها ، ومركز إنجلترا فى مصر ، وكيفية حل المسألة المصرية[٣٦].

كذلك التقى أعضاء وفد الحزب الوطني بجلال الدين عارف -مندوب أنقرة في روما- وتحادثوا معه حول المسألة المصرية. وتشير المصادر أن مندوبي وفد الحزب الوطني أوضحوا لعارف بك أنه إذا كان من الصعب فى الحالة الحاضرة قبولهم رسميا للتفاوض فى المؤتمر ، إلا أن ذلك لا يمنع من أن يكونوا قريبين منه كى يوضحوا للمشاركين فيه حقيقة المسائل التي تعنيهم[٣٧].

وإلى جانب ذلك واصل مندوبو وفد الحزب الوطني اتصالاتهم ومساعيهم لدى حكومة أنقرة لكسب تأييدها لكافة المطالب المصرية ، كذلك رفعوا مذكرة مفصلة إلى الحكومة الفرنسية بسطوا فيها مطالب الأمة المصرية ، راجين فيها أن تتفاوض حكومتا روما وباريس حول ما جاء بها[٣٨].

كذلك انتقل على فهمى كامل من باريس إلى روما ليضم صوته إلى صوت مندوبي وفد الحزب الوطني ، وأدلى بحديث إلى جريدة «كوريرا ديتاليا» أشار فيه إلى أن مصر وحدها هى المسئولة عن الدفاع عن قناة السويس التى هى المالكة الوحيدة لها ، وعلاوة على حق ملكيتها فإن حقها مكتسب أيضا بمقتضى المواد الثامنة والتاسعة والعاشرة من معاهدة حياد القناة المبرمة فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ بين جميع الدول ، وأن المصالح الدولية والعدل والحقوق الشرعية المصرية تتطلب الاستقلال التام لوادي النيل[٣٩].

بهذه الصورة صار هناك وفدان يتصارعان حول أحقيتهما فى تمثيل مصر أمام المؤتمر دون أن يتأكدا من موافقة أعضاء المؤتمر على قبول أي منهما أو

كلاهما .ومن ثم وجد الوفدان أن المصلحة القومية تقتضى اتحادهما. وتؤكد بعض المصادر التي تناولناها أن الشيخ عبد العزيز جاويش كان صاحب فكرة الدعوة إلى اتحاد الوفدين إذ كان أول من دعا إليها عندما نشر مقالا له فى الأخبار حول مسألة تمثيل مصر فى المؤتمر[٤٠] ، وبدأت بعض الصحف بعدها تردد الدعوة إلى نفس الفكرة[٤١]. ولم يلبث رجال الوفد أن اقتنعوا بتلك الفكرة حين طلبوا من رجال الحزب الوطني توحيد جهودهما. ولكن رجال الحزب الوطني - كما نشرت ذلك صحيفة المقطم - رفضوا ذلك الطلب ، وهو ما تصدى له بالتكذيب سكرتير الحزب الوطني محمد زكى علي[٤٢]، ثم ثنى على ذلك أحمد بك لطفي أحد أعضاء الحزب البارزين، عندما سئل عن مسألة العمل المشترك بين الحزبين، فقال بأن «مندوبي الحزب الوطني لا يتأخرون لحظة عن خدمة مصر وتأييد كل من يعمل لمصلحتها دون نظر إلى أى اعتبار آخر»[٤٣].

وفيما يبدو أن حزب الوفد حاول أن يلقى فى روع الجماهير قبيل سفر وفد الحزب الوطني بأن الحزب هو الذي يرفض مسألة توحيد الوفدين ، فقد عادت جريدة المقطم إلى التأكيد بأن رجال الوفد المصري عرضوا على رجال الحزب الوطني رغبتهم في توحيد الوفدين المسافرين للدفاع عن القضية المصرية أثناء انعقاد مؤتمر الشرق «ولكن رجال الحزب الوطني بقوا على تصميمهم على الانفراد بعملهم »، وهو اتهام تصدى لنفيه سكرتير الحزب الوطني ، الذي ذكر أن ما ينشر هو نوع من الدسائس لتفريق الصفوف ودعا إلى جمع كلمة الأمة[٤٤].

ورغم تكذيب رجال الحزب الوطني لما يذيعه رجال الوفد ، فإن صحيفة «مصر» نشرت على لسان المصري السعدي أن الحزب الوطني أوفد إلى حزب الوفد رسولا فاوض رجال الحزب فى أمر اتفاق الحزب الوطني مع حزب الوفد . وأن رجال حزب الوفد وافقوا على مطلب رسول الحزب الوطني ولكن ـ على حد قول المصري السعدي ـ اشترط رجال الوفد أن تبقى الزعامة كما هى لصاحب المعالى سعد باشا زغلول ، وأن الحزب الوطني قبل ذلك ، إلا أن رجال الوفد لم يسمعوا أى شئ بعد ذلك إلا خبر سفر وفد الحزب الوطني إلى الإسكندرية[٤٥].

والمتتبع بدقة لمسألة الاتهامات التى وجهها الوفديون لرجال الحزب الوطني تتبدد أمامه أية شكوك عن مسألة من الذى طلب الاتحاد هل حزب الوفد أم الحزب الوطني ؟ فسياق الأحداث يؤكد أن رجال الوفد حاولوا سحب البساط من تحت أقدام الحزب الوطني ووجهوا إليه هذا الاتهام ، خاصة وأن الحزب الوطني كان سباقا فى إعداد وفده عن الوفد بل وفى مسألة السفر ، فقد سبق وفد الحزب الوطني وفد حزب الوفد فى السفر إلى أوروبا . أى أن الأمر صار واضحا من أن المسألة دخلت في إطار الصراع على السيطرة على مجريات الأمور: الحزب الوطني من منطلق أنه سباق فى العمل الوطني ، وحزب الوفد من زاوية أنه صاحب الشعبية الكبيرة ومفجر ثورة ١٩١٩ .

ومما يؤكد أن رجال الوفد حاولوا تشويه صورة الحزب الوطني حتى بعد سفر الوفدين هذا البيان الذي نشره وفد الحزب الوطني في روما والذي جاء به: «يشيع بعض أعضاء الوفد المصري هنا أننا رفضنا الاتفاق مع وفدهم. إن الساعة عصيبة وهى تحتم تضامن جميع المصريين الذين يجب عليهم أن يطرحوا جانبا كل اعتبار شخصي أو حزبي . ونحن نتمسك بأن نصرح للجمهور بأننا كنا كما كنا دائما فى الماضى مستعدون للعمل بالتعاون مع كل جماعة من مواطنينا لتحقيق الميثاق الوطني الآتى:

الاستقلال التام لكل وادي النيل بحدوده القديمة الطبيعية بدون قيد ولا مساس ، واعتبار معاهدة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان باطلة كأن لم تكن، وجلاء الجنود البريطانية فى الحال عن كل وادى النيل ، ومقاومة كل زعم إنجليزى يرمى إلى إيجاد مركز ممتاز مهما كان شأنه في أي جزء من وادي النيل ، ومقاومة كل محاولة لإجراء مفاوضات مصرية إنجليزية لحل مسألة مصر ، وإحباط كل مسعى إنجليزي يرمى إلى حمل مصر على التصديق على الإجراءات التى اتخذت تحت الأحكام العرفية ، وتحقيق حيدة قناة السويس وفاقا للمبدأ المقرر فى مؤتمر الآستانة ، والحصول على تكليف مصر المستقلة بالدفاع عن قناة السويس ، والاستمرار فى الاعتراف بالسلطة الدينية للخلافة

الإسلامية»[٤٦].

ويبدو على الأرجح أن الوفدين رأيا أن من خطل الرأى حضور المؤتمر وهما على هذه الصورة من الانقسام ، وهو ما سوف يؤثر بالقطع على موقف مصر فى المؤتمر ، ومن ثم رأيا توحيد جهودهما ففى ١١ نوفمبر أولم مندوبو الحزب الوطنى وليمة كبيرة في روما لمندوبي الوفد ، وفي خلالها خطب على فهمي كامل في الحضور حيث امتدح سعد زغلول وتحدث في مسألة اتحاد الأمة ، وهو ما قوبل باستحسان شديد من رجال الوفد وعلى رأسهم سعد زغلول الذى أرسل رسالة إلى علي فهمى كامل شكر فيها الخطوة التى اتخذت نحو توحيد الصفوف[٤٧].

وكان الحفل السابق هو الخطوة الأولى التى تلتها الخطوة الأكبر فى ١٤ نوفمبر عندما أُعلن أن الوفدين اتفقا على ما أسموه بصك الاتحاد المقدس الذي وقعه عن الوفد المصري حسن حسيب وحسين هلال وعلي الشمسي وإبراهيم راتب ، وعن وفد الحزب الوطني أحمد لطفي والدكتور إسماعيل صدقي وأحمد وجدي وحافظ رمضان وسعيد طليمات. وجاء في ذلك الصك الذي حرر من نسختين أنه: «بمناسبة اجتماع مؤتمر لوزان ولتوحيد المجهودات التى يجب بذلها فى سبيل القضية المصرية والدفاع عن أمانى المصريين اجتمع أعضاء وفد الحزب الوطنى وأعضاء الوفد المنتدب من قبل الوفد المصرى وتبادلوا البرامج التى وضعها كل من الفريقين وبعد قراءتها ومناقشتها قرروا الاتفاق التالى :

المادة الأولى : يجب على الهيئتين عند قيامهما بتنفيذ مهمتهما لدى المؤتمر أن يتبعوا الميثاق الآتى:

١ ـ الاستقلال التام لكل وادى النيل بدون أى تقييد أو شرط يمس هذا الاستقلال ثم التصريح بأن معاهدة السودان فى سنة ١٨٩٩ لاغية .

٢ – جلاء الجنود البريطانية عن كل وادى النيل .

٣ - عدم الاعتراف لإنجلترا بأي مركز ممتاز فى وادى النيل ومحاربة كل المزاعم التى ترمى إلى ذلك .

٤ - مسألة الامتيازات لا يمكن حلها إلا بمفاوضات مباشرة بين مصر والدول ذوات الشأن .

٥ - استنكار كل محاولة لمفاوضة مصرية إنجليزية يراد بها إخراج المسألة المصرية من بحث مؤتمر لوزان .

٦ - إحباط كل محاولة إنجليزية يراد بها إقرار كل التدابير التى اتخذت تحت الأحكام العرفية .

٧ - الاحتفاظ بحيدة قنال السويس طبقا لاتفاقية الآستانة الموضوعة سنة ١٨٨٨، والاعتراف لمصر بحق الدفاع عن هذه الحيدة .

المادة الثانية : محاربة كل تمثيل لمصر بواسطة الحكومة التى لا تمثل آراء الشعب .

المادة الثالثة : السعى لتمثيل الشعب داخل المؤتمر بواسطة أعضاء البعثتين المتحدتين ، مع المطالبة بإطلاق سراح معالى سعد باشا زغلول لكى يرأس هذه الهيئة لتحقيق الميثاق المتفق عليه.

المادة الرابعة : هذه الهيئة المتحدة المؤلفة من الوفد المنتدب من الوفد المصرى ووفد الحزب الوطنى تسمى (الوفد المصرى)[٤٨].

وقد أبلغ رجال الوفد سعد زغلول بما تم الاتفاق عليه فجاء رده بالثناء على هذه الخطوة ، لكنه لا يرى فائدة من السعى لدى مؤتمر لوزان وأنه من الأفضل أن يوجهوا جهودهم لتحقيق الأمانى المصرية[٤٩].

بعد ذلك انتقل الوفد المتحد إلى لوزان ليكون على مقربة من موقع المؤتمر وانتظارا لدعوته حضور جلساته ، ولمزيد من التنسيق تقرر تشكيل لجنة تنفيذية مشتركة من الوفد والحزب الوطني مكونة من سلامة ميخائيل وعلي الشمسي

وعبد الحلم البيلى وحافظ رمضان وأحمد لطفي ، وتم الاتفاق على أن حسن حسيب هو الذى سيوقع نيابة عن سعد زغلول ، كما رفع العلم المصري على فندق «بلاس »، وفيه اتخذ الوفد المشترك مكتبا صحفيا عهد بإدارته إلى محمد فهمي ، وأن تكون الرسائل البرقية الموقعة بإمضائه هي وحدها ذات الصفة الرسمية(٥٠).

ونظرة فاحصة إلى مسألة اتحاد الوفدين تؤكد لنا أنه إذا كان الوفد قد وافق على المبادئ والأسس التى جاءت فى الاتفاق - وهى مبادئ قريبة جدا من أفكار الحزب الوطنى إلا أنه - أي الوفد - خرج بنصيب أكبر وقد تمثل ذلك - في رأينا - في مسألة تسمية الوفد المتحد باسم «الوفد المصري»، وتقديم أسماء رجال وفد حزب الوفد على رجال الحزب الوطنى فى خاتمة ميثاق الاتفاق وكلها شواهد تؤكد أن كفة الوفد كانت الراجحة ، وهي مسألة أكدت فى ذات الوقت أن الاتفاق لن يدوم طويلا ، وهو ما سنتعرض له بعد قليل .

على أية حال فقد كانت الخطوة الأولى للوفد المتحد أنه أرسل تلغرافا إلى المسيو بوانكاريه واللورد كرزون والسنيور موسولينى طلب فيه قبوله فى المؤتمر بصفته الوفد الوحيد الممثل للشعب المصري ، وأن كل تسوية متعلقة بمصر تتم بمعزل عن اشتراكه في المؤتمر تعد تسوية باطلة لا قيمة لها(٥١).

ونترك الوفد المتحد يعد نفسه لمسألة حضور المؤتمر وانتظار الدعوة له بذلك ، لنكمل الحديث عن بقية القوى السياسية ذات التأثير على المسرح السياسي المصري. فتشرح لنا مصادر تاريخنا أنه فى الوقت الذى كانت تدور فيه الخلافات حول مسألة تمثيل مصر أمام المؤتمر، كان مولد حزب الأحرار الدستوريين (٣٠ أكتوبر ١٩٢٢)(٥٢). ففي الخطاب الذي ألقاه عدلي يكن بفندق «شبرد» في أول اجتماع للجمعية العمومية تعرض فيه لمسألة تمثيل مصر فى المؤتمر عندما أشار إلى أنه يرحب بمشاركة مصر في مؤتمر الشرق على شرط أن تدعى إليه بالطريقة التى تدعى إليها الدول الأخرى ، وأن تشارك فيه

بصفتها دولة مستقلة تدافع عن حقوقها التى هضمتها معاهدة «سيفر» ، وأن يعترف لها بموجب معاهدة دولية بكل الحقوق اللازمة لدولة مستقلة تامة السيادة .

وبتحليل ذلك الخطاب يبدو جليا أن الأحرار الدستوريين - بهذه الصورة - لايوافقون على أن تشارك مصر في المؤتمر ما دامت الحكومة الإنجليزية هى الواسطة فى هذه المسألة ، وأنه يجب على الحكومة المصرية احترام صوت الأمة والعدول عن خطة الصمت إلى خطة الكلام[٥٣].

وبصدد ذلك انتقدت صحيفة السياسة اليومية لسان حال حزب الأحرار الدستوريين الخلافات التي حدثت بين القوى السياسية في مصر حول مسألة التمثيل أمام المؤتمر باعتبارها مظهرا غير حضاري وفيها إضعاف لقوة مصر وتهافت لحجتها ، ومصداقا للدعاوى التي ما فتئت بعض القوى الأجنبية ترددها بأن مصر لم تتضح بعد نضوج الأمم الرشيدة المستقلة ، وانتقدت الصحيفة وفدى الحزب الوطنى و الوفد بسبب سفرهما لحضور المؤتمر لأنه كان من الأجدى أن يطلب الوفدان من العرش تمثيلهما رسميا فى المؤتمر ، ودعت إلى أن يمثل مصر وفد من جميع الأحزاب حتى يكون التمثيل صحيحا . وعللت الصحيفة أن سبب تردد بريطانيا فى دعوة مصر للمشاركة في المؤتمر يرجع إلى رغبتها فى أن تحتفظ لنفسها بكل الامتيازات ، وأنها تخشى ما يترتب على اشتراك مصر في المؤتمر - باعتبارها مركز الشرق - أن الأقطار الشرقية الأخرى ستسير على نهجها فى طلب الاستقلال مثلما حدث وتحركت تلك الأقطار عندما حدثت ثورة ١٩١٩[٥٤].

وفى نفس الوقت الذي كان فيه حزب الأحرار يناقش مسألة تمثيل مصر في مؤتمر الشرق أبحر من بور سعيد إلى أوروبا محمود عزمي موفدا من الحزب في مهمة ترددت بشأنها أقاويل كثيرة ، وثبت بعد ذلك أن ذهب إلى لوزان لموافاة حزب الأحرار الدستوريين بما يدور فى جلسات المؤتمر[٥٥].

وعلى أثر اتحاد الوفد والحزب الوطني ، هاجمت صحيفة السياسة هذه الخطوة ووصفت هذا الاتحاد بأنه اتحاد تحت رعاية النفوذ التركي، وأنهما بذلك صارا فى يد السياسة التركية تسخرهما لأغراضها ضد السياسة الإنجليزية[٥٦].

أما الحزب الاشتراكى المصرى ، فقد أصدر بياناً عن مسألة تمثيل مصر فى المؤتمر جاء فيه أن: «الحزب الاشتراكي المصري بصفته الترجمان الصادق لأمانى الطبقة العاملة فى مصر عمالها وفلاحيها ، يرى وجوب تمثيل مصر رسميا فى هذا المؤتمر ولا يقر أى مندوب عنها ، إلا إذا كان حائزا لثقة الشعب التامة ، وواجب الحزب أن يحذر الأمة من الوقوع فى الأحبولة التى نصبها الإنكليز فتخرج إنكلترا من المؤتمر وقد كسبت صوت مصر إلى جانبها»[٥٧].

أما جماعة أصدقاء الواجب . وهى جماعة نشاطها اجتماعى أكثر منه سياسى . فقد قررت لجنتها التنفيذية عدم الموافقة على استهتار الحكومة بإرسال مندوبين لحضور مؤتمر الشرق ، وأنها تلح في تشكيل مؤتمر من سائر هيئات الشعب العاملة يكون له وحده الحق في انتداب الذين يمثلون مصر وتعيين البرنامج الذى يسيرون عليه[٥٨]. وفى ٢٢ أكتوبر من عام ١٩٢٢ أصدرت الجماعة بيانا قالت فيه : «إنه لكي نقتصد في وقتنا الضيق ونسد أبواب الخلافات الحزبية ونحبط مساعى انتصار فكرة تمثيل الحكومة (لمصر) ، فإننا نؤيد غاية التأييد القرارات القائلة بوجوب حصر ممثلى مصر فى هيئة الوفد الذى يرأسه زعيم مصر الجليل سعد زغلول باشا، ونرجو أن ننفض أيدينا من الخلاف على من يمثلنا كسبا للوقت وضنا بالجهود على الضياع فإن ذلك أجدى على الأمة وفى مصلحة قضيتها»[٥٩].

وفيما يبدو أن فريقا من داخل جماعة أصدقاء الواجب لم يعجبه التوجهات نحو حزب الوفد ، لذلك أصدروا بيانا يؤيد الحزب الوطنى ويطلب من رجال الوفد الانضمام إليه[٦٠]. وقد تصدت الجماعة لهذا البيان ونشرت تكذيبا له.[٦١]

وفي نفس الوقت هاجم محمد راضي وكيل الجماعة الحكومة بسبب طلبها من إنجلترا تمثيل مصر فى المؤتمر ، وأنها بذلك أعطت لإنجلترا فرصة من أحسن الفرص لمخابرة الدول الأجنبية بصفتها مسيطرة على مصر ، ومؤكدا أن حكومة ثروت باشا هي صنيعة تصريح ٢٨ فبراير، ومن ثم لا يحق لها تمثيل مصر[٦٢].

وفى ذلك الوقت أيضا لعب المصريون المقيمون في أوروبا دورا كبيرا في التعبير عن آرائهم حول مشاركة مصر في مؤتمر لوزان. فمن روما كان عبد الحميد سعيد يراسل بعض الصحف المصرية بما أسماه مناورات الخصم حول مسألة تمثيل مصر فى المؤتمر. وفى ٢٣ أكتوبر١٩٢٢ اجتمعت الجالية المصرية في روما برئاسته وقرر المجتمعون عدم الاعتراف بالوفد الحكومى ، وطالبوا ممثلي الشعب المصري أن يوفدوا عنهم وفدا رسميا للدفاع عن وحدة وادى النيل واستقلاله استقلالا تاما[٦٣].

أما عن الجمعية المصرية فى «بريطانيا وأيرلندا » فقد بادرت بإرسال تلغرافا إلى المسيو بوانكاريه والسنيور موسولينى ومصطفى كمال باشا ، أعلنت فيه أن الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول هو وحده الذى يتمتع بحق الإعراب عن مطالب مصر ، وأهاب التلغراف بهم أن يضعوا هذا فى جدول أعمال اليوم الأول للمؤتمر. واستنكر التلغراف مسألة تمثيل الحكومة فى هذا المؤتمر[٦٤].

وفى فرنسا قررت الجمعية المصرية فى تولوز «الاحتجاج لدى حكومة أنقرة على انتداب وزارة ثروت باشا لتمثيل مصر فى مؤتمر لوزان ، وشددت على أن الوفد الذي يرأسه سعد زغلول باشا هو وحده صاحب الاختصاص فى تمثيل مصر ، وأن القرارات التي قد تتخذ في لوزان بغياب سعد زغلول باشا لن ترتبط بها مصر على وجه الإطلاق»[٦٥].

وفى برلين اجتمعت اللجنة العليا للدفاع الوطنى التى شكلها المؤتمر الوطني

المصري (في أوائل شهر نوفمبر ١٩٢٢)، وانتخبت عبد الحميد سعيد بك رئيسا لها ويحي الدرديري سكرتيرا ، وأصدرت القرارات التالية:

أولا: تعهد اللجنة إلى رئيسها تمثيلها لدى مؤتمر الشرق والدفاع عن استقلال مصر التام بحدودها الدولية المعترف بها .

ثانيا: توجيه الاهتمام إلى توحيد جميع القوى الوطنية طبقا لإرادة الشعب المصرى والجاليات المصرية في الخارج من أجل بلوغ تلك الغاية السامية .

ثالثا: مقاومة كل محاولة ترمى إلى الشقاق ، وكل مناورة ترمى إلى عرقلة تنفيذ البرنامج الوطنى(٦٦).

موقف القوى السياسية في مصر أثناء انعقاد المؤتمر:

فى العشرين من نوفمبر ١٩٢٢ بدأت جلسات مؤتمر لوزان ، وفى الوقت الذى كان فيه المصريون يحاولون توحيد جهودهم في سبيل تمثيلهم أمامه ، لم يكن قد وصل رد بريطانيا إلى مصر لحضور المؤتمر، وهو ما جعل الصحف المصرية تلهث وراء مسألة هل وصل رد بريطانيا أم لا ، وهى مسألة شغلت الصحف كثيرا(٦٧) ، وكلما كانت لا تجد أخبارا مؤكدة كانت تشتد أكثر فى مهاجمة الحكومة وتتهمها بالتقصير فى هذه المسألة(٦٨). واستمر الحال على ذلك النحو حتى كان خروج وزارة ثروت من الحكم وحلت محلها وزارة توفيق نسيم الثانية فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢(٦٩). واستبشر الرأي العام خيرا حول مسألة تمثيل مصر فى المؤتمر ، ولكن مع استمرار عدم وضوح موقف الحكومة جعل الصحف بمختلف اتجاهاتها تحاول الحصول على المعلومات من هنا أو هناك، أو تسرف في التكهن بما يدور بين الوزارة الجديدة والإنجليز(٧٠).

وأمام التضارب في الآراء والتكهنات أصدرت وزارة نسيم باشا بيانا جاء فيه: «لا صحة مطلقا لما تنشره بعض الجرائد من أن الوزارة قررت نهائيا عدم الاشتراك فى مؤتمر لوزان فالمفاوضات جارية والمسألة لا تزال موضع نظر الحكومات ذات الشأن»(٧١). وإمعانا في تأكيد أن الحكومة جادة فى ذلك سربت

إلى الصحف أخبارا عن اجتماعات تجريها حول هذه المسألة[٧٢]. ولكن ما قدمته الحكومة من تأكيدات لم يوقف النقد الموجه إليها واتهامها بالتقصير ، وأنها لا تقوم بما ينبغى القيام به[٧٣].

ومع استمرار السياسة غير الواضحة التي اتبعتها الحكومة أو أصرت عليها - رغم كل ما وجه إليها من نقد - لم يكن أمام الصحف إلا أن تستمر فى التكهن فنشرت إحداها ، وهو ما ثبت عدم صحته «أنه أشيع أن رد الحكومة الإنجليزية على الحكومة المصرية قد ورد وأن الوزراء قد اجتمعوا فى سراى عابدين للبحث فيه قبل الظهر وظلوا مجتمعين حتى انصرف الموظفون».[٧٤]

وقد أتاحت بداية جلسات المؤتمر ، وعدم وصول الرد الإنجليزى ، الفرصة للمزيد من التهجم على الحكومة ، بل ودعا البعض إلى أن تكف الحكومة عن الإلحاح على اشتراك مصر فى مؤتمر لوزان فمن قبل أغلق مؤتمر فرساى فى وجه أساطين السياسة فى مصر ، واليوم يغلق مؤتمر لوزان أبوابه هو الآخر أمام وفدين ، وأنه يتعين على مصر أن تواجه الحقائق بشجاعة فلا فائدة فى هذا المؤتمر أو غيره ، وعليها أن تنتهج أقوم السبل لحل قضيتها العادلة[٧٥].

إذا تركنا الحكومة في موقفها غير المحدد، وانتقلنا إلى لوزان وجدنا الصورة جد مختلفة، فقد سبقت إشارتنا إلى أن وفدى الحزب الوطنى والوفد كونا وفدا واحدا، وانتقل الجميع من روما إلى لوزان، ولما لم يفلح الوفد المتحد فى الحصول على موافقة لحضور جلسات المؤتمر، قدم مذكرة إلى رئاسة المؤتمر فى ٢١ نوفمبر طلب فيها مشاركته في المؤتمر لشرح مطالب مصر والدفاع عنها[٧٦].

ولم يكتف أعضاء الوفدين بالمذكرة بل كانوا دائمى الحركة والنشاط يتحدثون مع مندوبى الصحف عن القضية المصرية تارة ومع رجال السياسة البارزين تارة أخرى ، فضلا عن عقد بعض المؤتمرات والحفلات للتعريف بقضية بلادهم وتوصيلها إلى الرأي العام العالمي[٧٧].

غيـر أنه لم تكد تمـر فتـرة طويلة على الاتحـاد القـائم بين الوفـد والحـزب الوطني - ذلك الاتحـاد الذي أثار الإعـجـاب حقـا ـ حتى انشـقت الصـفـوف فى منتـصف ديسـمـبـر ١٩٢٢ . وواقـع الحـال يؤكـد أن ائتـلاف الوفـدين كـانت تحل بساحته المشاكل ، فحتى قبل حدوث الاندماج بين الوفدين بفترة قصيرة نشرت إحـدى الصـحـف أن الخـديوى السـابق (عـبـاس حلمى الثـانى) يشـارك في وضع الخطة الـوطنيـة الـخـاصـة بمصـر والمؤتمـر [٧٨] ، كمـا نشـرت صـحـيفـة أخـرى الدسائس التي تحاك لفصم عرى هذا الاتحـاد[٧٩]. ولم تلبث أن نشرت جريدة السـيـاسـة - من خـلال مـراسلهـا الخـاص فـى لندن - أن أحـد أعـضـاء الوفـد المـصـرى المـتـحـد أكـد لـه أن اندمـاج الحـزبين قـد تم بغيـر تدخل أحـد من الخـارج[٨٠] ، وكـان ذلك ردا علـى مـا أثيـر مـن أن الخـديو عـبـاس كـان وراء تلك الخطوة الاتحادية بين الحزبين .

وفي نفس الوقت أرسل مكتب الوفـد المصـرى فى لوزان إلى جـريدة التيـمس اللندنيـة تلغـرافـا ينفى فيـه مـا نشـرته وكـالة رويتـرز في القـاهرة من أن اتحـاد الوفـدين كان نتيجـة لتدخل الخـديوى السـابق شخصيـا حيث قـابله وفد من حـزب الوفـد فى تريستـا، وأن اتحـاد الوفـد مع الحـزب الوطنى لم يكن راجـعـا إلـى تدخل أى شـخص كان، وإنمـا كـان لمجـرد توحيـد الجـهـود أمـلا فـى الدفـاع عن الأمـانى المـصـرية أمـام مؤتمـر الصلح بلوزان[٨١]. وثنى سـعد زغلول فى تلغـراف أرسله من جبل طارق نفى فيه نفيا قاطعا أى اتصال حدث بينه وبين الخديوى السابق، وأنه يمقت هذه الدسائس وأنه يخدم بلاده بصفته رجلا سياسيا ، معلنا ولاءه الحار للأسرة الملكية الحاكمة فى مصر ، الملك فؤاد ، وولى عهده الأمير فاروق[٨٢].

وحـول هـذا الموضـوع أيضـا نشـرت جـريدة مصـر مقـالا أشـار فيه كـاتبه إلى أساليب الدس التى تثار حـول مسـألة اتحاد الوفـدين ثم يشيـر الكاتب إلى ما يثار حـول مسـألة انشـقـاق الوفـد المـتحـد، وأن مـا ينشـر حـول هذه المسـألة نوع من الفتنـة[٨٣].

وتصير الأمور واضحة عندما يرسل محمد فهمي رئيس المكتب الصحفى بلوزان رسالة يؤكد فيها أنه تجرى دسائس حول حزب الوفد ، وأنها مناورات يبذلها عمال الإنجليز وأشخاص آخرون لهم مصلحة فى ذلك للمساس بسمعة الوفد ورئيسه[٨٤].

ثم تنشر صحيفة «مصر» تكذيبا حول ما نشر من أن هناك خلافا بين حافظ رمضان عن الحزب الوطني وحسن حسيب عن الوفد ، وأن كل ما حدث هو أن ثلاثة من أعضاء الحزب الوطنى سافروا إلى أنقرة ، وهم حافظ رمضان وأحمد وجدى وإسماعيل صدقى ، لدراسة وبحث المسألة المصرية ، وهو ما فسره البعض على أنه انشقاق في الاتحاد القائم بين الحزبين[٨٥].

غير أن الأمور لم تلبث أن صارت واضحة جلية عندما نشرت صحيفة «الأخبار» حدوث انشقاق في صفوف الوفد المتحد[٨٦]. وتصير الأمور أكثر وضوحا عندما ينشر حزب الوفد بيانه حول مسألة الانشقاق الذى حدث فعلا ، وألقى تبعة ذلك على الحزب الوطنى لأنه « استمر بعد حدوث الاتحاد مشتغلا بأعمال مناقضة لما تم الاتفاق عليه ، وقد سافر ثلاثة من أعضائه إلى أنقرة بغير علم الوفد». وأصبح بذلك نقض الاتفاق أمرا واقعا ، ولهذا قرر الوفد أنه استعاد حريته التامة فى العمل حتى لا يتحمل مسئولية أعمال مناقضة لتحقيق المطلب الوطنى الذى يثابر على الدفاع عنه أمام المؤتمر[٨٧].

أما الحزب الوطنى فقد التقى مراسل الأهرام فى لوزان مع أحمد لطفي عضو وفد الحزب الوطني ، وأجرى حديثا معه تناول فيه أحمد لطفي العلاقة مع حزب الوفد والمراحل التى مرت بها هذه العلاقة وحتى حدوث الانشقاق ، وكيف أن سفر الأعضاء الثلاثة لا يتناقض مع ما تم الاتفاق عليه فى روما ، وأن رجال الحزب الوطني ما يزالون يعتبرون أنفسهم مقيدين بهذا الاتفاق ، ثم تناول أحمد لطفي نقطة أخرى أثارت رجال الوفد وهى أنهم وجهوا اللوم لرجال الحزب الوطنى لأنهم تكلموا باسم الوفد المصرى فى لوزان فى حفلة الشاى التى أقامها

علي فهمي كامل في فندق سيسل والتي دعا إليها أعضاء وفود الدول وأعيان السويسريين والجنسيات المختلفة الأخرى وممثلي الصحف. وقد تحدث في هذا الحفل كل من علي فهمي كامل وأحمد لطفي وحافظ رمضان حيث تناولوا القضية المصرية ودعوا الدول الممثلة فى المؤتمر إلى تأييد المطالب المصرية القائمة على المصالح المشتركة بين مصر والدول الأخرى ، وأن يكون تمثيل مصر فى المؤتمر بواسطة الوفد الوطني الذي وكلته الأمة المصرية وأنه لا صفة لأى وفد ترسله الحكومة لتمثيل مصر داخل المؤتمر. وقد أشار أحمد لطفي في حديثه لمراسل الأهرام أن رجال الحزب الوطنى لم يكن فى نيتهم الحديث، ولكن عندما وجدوا عدد الحضور كبيرا رأوا أنه من الأصوب استغلال هذه الفرصة لاطلاع الحضور على حقائق المسألة المصرية من كل جوانبها ، وأن الذين تحدثوا كانوا يتحدثون باسمهم لا بصفتهم أعضاء الوفد المصري. ثم يواصل مراسل الأهرام حديثه بأنه ذهب إلى رجال حزب الوفد ليستوضح منهم أسباب الانشقاق فألفاهم مستكتمين وأبوا أن يصرحوا بشىء له رغم إلحاحه عليهم على حد قوله[٨٨].

ورداً على بيان الوفد ، أذاع الحزب الوطنى بيانا تعرض فيه لكفاح الحزب ودوره في سبيل القضية المصرية ، « وأن الحزب لا يعمل إلا لخدمة البلاد ، وأنه أعلن مرارا أن مسألة العرش توقع المنافسات الحزبية ، ومع العلم بأن هذه المسألة وهمية لا ظل لها من الحقيقة ، وأنها تستخدم لمحاربة رجال الحزب وإيقاع الخلاف والانقسام بين صفوف الأمة .وعلى ذلك فإن اللجنة الإدارية تجدد إعلانها للأمة والعالم أجمع أن الحزب الوطنى يعمل منذ نشأته وسيعمل دائما مستقلا عن كل تأثير خارجى مهما كان مصدره لتحقيق مبادئه ، وأن اللجنة الإدارية تحذر الأمة من تصديق تلك الأراجيف التي يرددها البعض للإيقاع بها ، وهى تترك للتاريخ أمر الحكم على أعمال الحزب وخططه»[٨٩].

وعلى الرغم من صدور ذلك البيان، فإن ما تحت أيدينا من مصادر تؤكد أنه كانت تدور اتصالات قبل وأثناء وبعد المؤتمر مع الخديوى السابق من قبل رجال

الحزب الوطنى، سواء الذين كانوا يسيحون فى أوروبا أو متمركزين فى مصر، وهي اتصالات لم ينكرها بعض رجال الحزب الوطني ولا الخديو نفسه فيما بعد(٩٠).

والمتأمل لهذه الأحداث المتوالية تتبين الحقيقة أمامه، وهي أن حزب الوفد نصب نفسه من خلال اتحاد الوفدين متحدثا باسم كل المصريين أمام المؤتمر، وحرم ذلك على رجال الحزب الوطني لتأكيد ريادته للحركة الوطنية وتأكيد قوته أمام هذا المؤتمر الدولي، وإمعانا فى مسلسل الإجهاز على الحزب الوطني كان تفجير مسألة علاقة رجال الحزب بالخديوى السابق لتشويه صورة الحزب أمام القصر .

كان من الطبيعى أمام التصدع الذى حدث للوفد المتحد ، أن يعمل كل حزب على طريقته الخاصة . وأخذ الوفد زمام المبادرة عندما رفع تقريراً إلى المؤتمر فى ١٩ ديسمبر أوضح فيه أن إنجلترا هي وحدها الدولة المعارضة لتحقيق الاستقلال الفعلى الناجز. وحلل الوفد تصريح ٢٨ فبراير والتحفظات التى جاء بها والتى تجعل هذا الاستقلال وهميا، ثم بسط التقرير الحالة المالية فى مصر وكيف أن رؤوس الأموال الأجنبية تعيش فى أمان فى بمصر ولا تستهدف لأدنى خطر ، وأنه لا خوف على هذه الأموال متى حصلت مصر على استقلالها ، بل على النقيض فإنه متى تم لمصر استقلالها فإن علاقات مصر المالية والتجارية ستزيد مع الدول الأجنبية وهو ما تسعى إنجلترا إلى الحيلولة دونه . وتناول التقرير أيضا مسألة السودان حيث أثبت أن السودان جزء من مصر ولا يمكن فصله عنها وأنه حيوي لها من جميع الوجوه .

وأهاب الوفد فى تقريره إلى المؤتمر بأن يتلافى الحيف الذى كانت مصر ضحيته ، وأضاف إلى ذلك أنه يستحيل على إنجلترا أن تقدم أية حجة صحيحة مشروعة تبرر بها وضع يديها على مصر ، وليس الاحتلال والحماية والاستقلال فى عرف إنجلترا إلا معنى واحد هو السيطرة الظاهرة أو المستترة .كذلك

تعرض الوفد فى تقريره للتضحيات التى بذلها المصريون خلال الحرب ومنذ عقد الهدنة ، وأن المؤتمر يستطيع أن يعيد السلام فى مصر التي تعد محور السياسة الشرقية ، وأن يضع بذلك حدًا نهائيًا لحالة لا يقتصر أمرها على أنها مثيرة فى حد ذاتها ، بل يمكن أن ينشأ عنها تأثير لا يستطاع اجتنابه فى الجانب الإفريقي والجانب الآسيوي من البحر الأبيض المتوسط . وطلب الوفد فى تقريره باسم الشعب المصري إقرار المبادئ التالية :

أولا : الاعتراف بالاستقلال التام لوادي النيل .

ثانيا : جلاء إنجلترا عن الوادي كله .

ثالثا : حياد قناة السويس ، وأن يعهد إلى مصر المحافظة على حيادها[٩١] .

وبصدد ذلك قدم الوفد مذكرة عن مسألة قناة السويس أبرز فيها ضرورة جلاء الجنود البريطانيين لضمان حيادها . وأن الحرص على ذلك الحياد يستوجب الاعتراف باستقلال مصر[٩٢].

لم يكتف الوفد بذلك بل قام على غرار الحزب الوطنى بإرسال اثنين من أعضائه إلى أنقرة هما عبد الحليم البيلى وإبراهيم بك راتب، و أشار في البيان الذي أدلى به حول مهمة العضوين بأن الدعوة وجهت إلى الوفد من سفير تركيا فى فرنسا فريد بك وأن الدعوة وصلت إلى الوفد فى روما قبل اتحاده مع مندوبى الحزب الوطنى، وعندما تم الاتحاد أبلغ الوفد ثانية بالدعوة . إلا أن الوفد رأى أن مهمته أمام المؤتمر توجب عليه أن يؤجل الاستجابة لتلك الدعوة إلى فرصة مناسبة، وأن الفرصة قد حانت حين أعلن عن تأجيل أعمال المؤتمر بسبب أعياد الأوربيين . وأشار بيان الوفد إلى أن الكماليين أقروا في دعوتهم هذه بأنهم يريدون أن يوثقوا عرى الوداد بينهم وبين الهيئة التى تمثل الأمة المصرية، وأنهم يسرهم أن تزور أنقرة هيئة من الوفد الذى يرأسه زغلول باشا[٩٣].

وقد التقى الوفد فى أنقرة واستنبول بالشخصيات البارزة السياسية وغير السياسية وعلى رأسها الخليفة الجديد ومصطفى كمال أتاتورك، كما التقى

الوفد أيضا مع رجال الصحافة التركية وشرح لهم مهمته في المؤتمر والأدوار التى مرت بها القضية المصرية ومطالب مصر. ورغم كل تحركات الوفد إلا أن رجاله لم يظفروا إلا بوعد من مصطفى كمال بأن الوفد التركى فى لوزان سيدافع عن حقوق مصر ، ووعد آخر من حكومة أنقرة بإقامة الصلوات لتحقيق أماني المصريين[٩٤].

ولم يكن من المتوقع أن يظفر الوفد بأكثر من هذا ، فقد كان اهتمام الأتراك منصب على قضيتهم التى ضحوا من أجلها ونجحوا فى إثبات وجودهم ولجني ثمار هذا الانتصار لم يكن أمامهم متسع من الوقت للاهتمام الجدي بقضايا الغير ، بل لعلنا لا نكون مبالغين إذا قلنا إن تركيا كانت تنظر إلى أوروبا أكثر مما تنظر إلى مكان آخر ولم لا ؟ أليس جزء منها يدخل ضمن حدود هذه القارة ؟!

إذا عدنا إلى تحركات حزب الوفد بلوزان ، وجدنا أنه أرسل مذكرة جديدة بتاريخ ٢٨ ديسمبر إلى رؤساء وفود بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، وقد تعرضت المذكرة لما سبق أن قدمه الوفد للمؤتمر ، وبما أنه لم يتلق أى ردود منه فإنه يرى من واجبه لتنفيذ وكالة الشعب أن يلح لدى المؤتمر حتى يسمع دفاعه وطلباته . وقد أكد الوفد في مذكرته إلى أن السلام لا يمكن تحقيقه فى الشرق الأدنى بدون تسوية مسألة مصر التى لا يوجد أى شك فى حقها الصريح فى الاستقلال الفعلى، لأن روح ومعنى المعاهدات والفرمانات جميعها تؤيد حقها في الاستقلال الذاتي القريب من الاستقلال التام . ولكن الاحتلال البريطانى كان عقبة فى تمتع مصر بحق سيادتها ولا تزال هذه العقبة قائمة بالرغم من التصريح البريطانى فى فبراير ١٩٢٢ الذى يفرض في الواقع على مصر حماية مقنعة . وأن مصر تطالب بالاعتراف بمركزها الدولي باعتبارها دولة حرة، وهذا من شأنه أن يجعل منها عاملا من عوامل السلام في الشرق. كما لفت الوفد في مذكرته نظر المؤتمر إلى المجهود الوطنى الذى يزداد قوة يوما بعد يوم منذ سنة ١٩١٨ ضد السياسة البريطانية، أنه لا توجد وزارة يمكنها حكم البلاد لحساب إنجلترا، كما أن نظام الإرهاب الذي تفرضه بريطانيا على

الشعب المصري لا يمكن أن يكون له أثر سوى تقوية الشعور بالكرامة الوطنية. وأن الوفد ليأمل من الدول الداعية لعقد المؤتمر ، أن تقبل طلب قبول المشاركة في المؤتمر من جانب الممثلين الشرعيين لشعب متحد الكلمة ، للمطالبة باعتراف الدول باستقلاله وسيادته[٩٥].

لم يبد المؤتمرون أدنى اهتمام لمذكرات الوفد ، واستمروا فى بحث قضاياهم ، ولم يكن أمام الوفد إلا أن يلهث وراء ما يخرج من دهاليز قاعات الاجتماع إذا ما كان فيها من أمور خاصة بمصر[٩٦]. وعندما علم الوفد أن المؤتمر يناقش موضوع الجزية التي تمس مصر، أرسل احتجاجا إلى المؤتمر جاء فيه أن الجزية المصرية لا يمكن مناقشتها فى غيبة ممثلى الأمة ، ولا يعقل أن يصدر قرارا فى مسألة من المسائل المصرية التى تعتبر كتلة واحدة لا تتجزأ والتى يجب أن تبحث برمتها من أجل إيجاد الحل الذي يستدعيه استقلال البلاد . وأن مصر ستقيم الدليل على حسن نيتها وقوة أوضاعها المالية التي يقول الخبراء أنها على غاية ما يرام ، وأن الوفد ليعلن احتجاجه على كل اتفاق يبرم دون موافقة ممثلي مصر الذين تثق بهم[٩٧].

وعندما نشرت الصحف الصورة شبه النهائية لمشروع معاهدة الصلح ، لم يجد الوفد أمامه سوى الاحتجاج على ما جاء بذلك المشروع مؤكدا أن النصوص الخاصة بمصر جاءت غامضة لا تعترف صراحة بالاستقلال الفعلى لمصر والسودان ، وأن كل الذى يطلبه الوفد من المؤتمر هو الاعتراف بموجب معاهدة دولية بذلك الاستقلال وتنص صراحة على أن تركيا نزلت نهائيا عن تلك العلاقة السيادية التي كانت تربطها بمصر ، وأن مصر أصبحت وفق الميثاق القومى لحكومة أنقرة حرة فى تقرير مصيرها بنفسها. كما تناول الاحتجاج تصريح ٢٨ فبراير وما تقوم به إنجلترا فى مصر، وكيف أن مصر تتوافر لها جميع شرائط الاستقلال ، ورغم ذلك تقف إنجلترا فى سبيله ، وأن المؤتمر بسبب تجاهله المسألة المصرية ترك أكبر ظلم تاريخي أمرا واقعا. وأنهى الوفد مذكرته الاحتجاجية موضحا بأنه رغم تقلبات الدهر ومصائبه التى حاقت

بالشعب المصرى، فإنه سيستمد من يقينه بمصير وطنه قوة يظاهر بها حقه فى الاستقلال ، ذلك الحق الذى لا يسقط بمضى الزمن[٩٨].

وقد قام حسيب باشا المصري بتسليم نص مذكرة الاحتجاج إلى عصمت باشا رئيس الوفد التركى فى المؤتمر مصحوبا بخطاب يوجه نظره فيه إلى مشروع معاهدة الصلح الذي جاء مناقضا لمصالح مصر ، وأن مصر لديها الثقة المطلقة بأن تركيا وفقا لميثاقها الوطنى لا تتزل عن حقوقها إلا لمصلحة الشعب المصرى وحده. وقد أكد عصمت باشا عند مقابلته للوفد المصرى أنه سيصرح في المؤتمر بما يرضى مصر[٩٩].

وعندما يفي عصمت باشا بوعده ويعلن أثناء جلسة المؤتمر العامة بأن لمصر الحق فى أن تقرر مصيرها طبقا لإرادة شعبها ، عندما يعلن ذلك يبادر الوفد بإرسال كتابا إلى المجتمعين يشير فيه أنه بعد تصريح عصمت باشا تكون تركيا ، وهى الدولة الوحيدة التى لها حقوق فى مصر قد تنازلت عن هذه الحقوق للشعب المصرى ، وأن مصر والسودان إذن أصبحتا دولة واحدة مستقلة على أتم وجه وأكمله من الوجهة القانونية. وتعرض الكتاب للحجج التى تتذرع بها بريطانيا للبقاء في مصر وكيف أنها كلها حججا باطلة ، وأن بقاء الجنود البريطانيين فى وادى النيل هو تهديد مباشر للسلم ومصدر لاضطرابات يمكن أن يكون لها صدى وتأثير فى الشرق كله ، وأن المؤتمر المنعقد فى لوزان لإعادة السلام لا يبلغ الغاية المقصودة إلا إذا كانت المعاهدة مبنية على صون حقوق الجميع واحترامها ، وأن من الواجبات الأساسية لهذا المؤتمر تلافى كل محاولة ترمى إلى فرض السيطرة الاستعمارية ، وأن تلافي تلك السيطرة هو الوسيلة الوحيدة لإزالة أسباب الاضطرابات والمنازعات ، وأن الشعب المصري يستشهد العالم على الحيف الذى نزل به ، ويحتج مرة أخرى على ما تقوم به إنجلترا من التعدى على سيادته الوطنية[١٠٠].

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الوفد إلا أن تلك الجهود برمتها قد

ضرب بها عرض الحائط من قبل المؤتمر ولم يظفر الوفد إلا بتصريح عصمت باشا السابق إشارتنا إليه ، كما لم تثمر الأحاديث التي أدلى بها إلى الصحف أو الخطب التي ألقيت في التجمعات عن أية نتائج إيجابية. والحقيقة أن الوفد بذل كل ما في وسعه ، ومن ثم فلا نستطيع أن نحمله أكثر مما يحتمل إذا طلبنا منه أكثر من ذلك ، فماذا يفعل مع دول كانت تجامل بعضها البعض على حساب حقوق الآخرين !!على أية حال لم يكن أمام الوفد إلا أن يغادر لوزان متجها إلى مصر حيث استقبلته الجماهير استقبالا حافلا(١٠١).

إذا تركنا الوفد وانتقلنا إلى الحزب الوطنى ، فقد سبقت الإشارة إلى أن أحد أسباب الخلاف التي أدت إلى الانشقاق بينه وبين الوفد ، هو سفر بعض رجال الحزب الوطنى إلى تركيا للقاء رجال السياسة هناك فى محاولة منهم لسحب البساط من تحت أقدام الوفد ، وقد التقى أعضاء الحزب مع حاكم الآستانة وحاكم تراقيا ومع مصطفى كمال ، كما التقوا مع بعض أعضاء الجمعية الوطنية ، ومثلهم مثل الوفد لم يظفروا إلا بحلو الكلام. وتسجل لنا المصادر أن مراسل صحيفة «اللواء المصري» ذكر أنه عندما طلب واحد من أعضاء الحزب الوطني من أحد رجالات الأتراك تعضيد تركيا لمصر فى موقفها أمام المؤتمر كان رده بأن هذا «أمر نوده لكم كما تودونه أنتم لأنفسكم ولكن يجب أن تسموا إليه أنتم وتطلبوه ، ونحن نعضدكم ونعاونكم إذا ما أخذ رأينا ، وعليكم بإقناع الدول بحقوقكم ونحن معكم. هذا كل ما يمكننا عمله لكم»(١٠٢).

وأسوة بالمذكرة التي تقدم بها الوفد إلى المؤتمر فى ٢٨ ديسمبر ، قدم الحزب الوطني مذكرة هو الآخر لفت فيها أنظار الدول إلى ضرورة تسوية المسألة المصرية تسوية دولية «لأن هذه المسألة لا تهم العلائق الإنجليزية المصرية فحسب ، وإنما تمس مصالح الدول الواقعة على البحر المتوسط ، وأن وفد الحزب الوطنى المصرى يطالب باستقلال مصر استقلالا مطلقا وتسوية نظامها وفقا لمبادئ الميثاق الوطنى». كما أشارت المذكرة إلى أن سيادة مصر «ليست وليدة منحة من بريطانيا وإنما هى وليدة المعاهدات والفرمانات التى

وضعت نظاما خاصا لمصر ، ووليدة إرادة تركيا صاحبة السيادة ، وأن بسط الحماية من جانب إنجلترا وحدها وبدون موافقة مصر عليها لم يغير قط مركز مصر من الوجهة القانونية. وأن تصريح ٢٨ فبراير باطل ولا أثر له لأن مصر لم تطلبه ولم تقبله. وأن وفد الحزب الوطنى ليطالب المؤتمر بإعلان استقلال مصر وفسخ الشركة الإنجليزية المصرية الخاصة بالسودان بإعلان بطلان معاهدة سنة ١٨٩٩ مع جلاء الجنود الإنجليزية فورا لأن فى بقائها دون مسوغ شرعى مساسا بسيادة مصر وإهانة لكرامة أمة حرة ، وأنه يعارض منح إنجلترا مركزا ممتازا فى مصر يمس حريتها القومية وصوالح الدول الأخرى ويطالب بالتفاوض مع الدول مباشرة لوضع أسس الصلات الدولية التى تقوم مقام الامتيازات بدون وساطة إنجلترا». كما أبدى وفد الحزب الوطنى فى مذكرته اعتراضه على أن تمثيل مصر فى المؤتمر يكون بواسطة ممثلين موفدين من حكومة لا تستمد سلطتها من الأمة المصرية وإنما تستمدها من إنكلترا كما طالبت المذكرة بحياد قناة السويس مع تخويل مصر الحرة حق صيانتها كى لا تكون مصالح الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط مرتبطة بمصالح إنجلترا[١٠٣].

إذا انتقلنا إلى موقف الأحزاب الأخرى نجد أن حزب الأحرار الدستوريين لم يكن له دور في لوزان ، كما كان الحال بالنسبة لتحركات كل من الوفد والحزب الوطني ، إذ اكتفت جريدة السياسة بإيفاد محمود عزمي إلى لوزان لـوافيها بأخبار المؤتمر. وليرسل إليها ما يعن له من ملاحظات وما يقف عليه من أخبار أو معلومات[١٠٤]. ومن ثم انحصر دوره فى مصر من خلال تعليق صحيفته على ما كانت تتناقله وكالات الأنباء عن جلسات المؤتمر وما يدور فيها . أيضا اختلف دوره عن دور كل من الوفد والحزب الوطني عندما تبنى فكرة عدم الاعتماد على تركيا فى حل المسألة المصرية ، وأنه لا توجد دولة تدافع عن مصالح الدول الأخرى. ولكى يدلل الحزب على صدق ما يقول نشر على لسان جلال الدين عارف أثناء حديث الصحفيين معه ومع عصمت باشا قوله أن مصر «لا تزال تابعة لتركيا وليست بالبلد المستقل» ، وشاركه في هذا الرأي فريد بك سفير

تركيا فى باريس وعندما قال أيضا بأن سيادة تركيا على مصر موجودة قانونا . وانتقد الحزب بشدة مسألة رغبة تركيا فى أن تحمل مصر ديونا تركية كانت تضمنها الجزية وأنه ليس فى أية شريعة منصفة أن تتحمل مصر المثقلة بديونها الخاصة هذا العبء عن دولة أخرى . وأن هذا هو ثمن نزول تركيا عن سيادتها علينا . ولم يفت الحزب أن يهاجم الحكومة المصرية بسبب موقفها السلبي من المؤتمر وما يدور فيه ، ودعا إلى رفض ما يتمخض عنه من قرارات تضر بمصالح مصر[١٠٥].

أما عن الحزب الديمقراطي المصري فقد أعلن فى بيان له أثناء انعقاد المؤتمر أن مصر «غير مرتبطة بما قد يعقد بين تركيا وإنجلترا من اتفاقات ولاسيما المتعلقة منها بالديون وبالجزية ، وأن الحزب يحتفظ لمصر بجميع حقوقها فى عدم الدفع فى المستقبل ، كما يوجه نظر جميع الهيئات المصرية إلى ضرورة إعلان رأيها فى هذا الموضوع الخطير احتفاظا بحقوق مصر ، ولاجرم أن يفكر الشعب المصرى من الآن فى نتائج الأعباء المالية التى ستلقى على كاهله بسبب اتفاقات يريدون البت فيها دون اشتراك الدولة المصرية ذات الشأن فى تحديد تكاليفها»[١٠٦].

أما المصريون فى أوروبا فقد نجحوا فى تأكيد دورهم ، فعندما وصل القطار المقل للوفد المصرى من ميلانو إلى لوزان كان فى استقباله عدد كبير من الطلاب المصريين ومندوبين عن الجمعيات والجاليات المصرية في لوزان وجنيف وبرلين وباريس . وفى نفس الوقت أصدرت الجمعية العمومية للجمعية المصرية بلوزان قرارا بعد الاجتماع الذى عقدته بعدم الاعتراف بأى وفد حكومى يأتى لتمثيل مصر أمام المؤتمر ، والاعتراف بالوفد المتحد لتمثيل مصر، كما أصدرت ذات الجمعية بيانا عن استقلال مصر السياسى تحدثت فيه عن القضية المصرية وتطوراتها وموقف إنجلترا من هذه القضية[١٠٧]. أما الجمعية المصرية بميونخ فعقدت اجتماعا للبحث فيما يجب اتخاذه إزاء الحالة

السياسية الحاضرة وقررت إرسال برقية إلى عبد الحميد بك سعيد رئيس لجنة الدفاع الوطنى بروما لينوب عنها فى دعوة جميع الوفود المصرية لتوحيد كلمتها دفاعا عن حقوق مصر، وإيفاد هيئة منها إلى لوزان لمعاونة لجنة الدفاع الوطنى فى تنفيذ برنامجها السياسي ، وشد أزر الهيئة الوطنية المتحدة الممثلة لمصر فى جميع الأعمال التى تلزمها فى تأدية واجبها الوطنى فى أثناء انعقاد المؤتمر، ومقاومة كل من يحاول تفرقة الوحدة الوطنية بكل الوسائل الممكنة[١٠٨].

كذلك أهابت لجنة الجماعات المصرية بأوروبا المجتمعة في لوزان ، بالشعب المصرى إلى عدم منح وزارة توفيق نسيم ثقته أو لأى وزارة أخرى مادامت لا تنفذ مبادئ الميثاق القومى الخاص بالاستقلال ، وشاطرتها نفس المشاعر الجمعية المصرية بمونبلييه وزادت عليها بعدم الاعتراف بأى وفد يمثل مصر إلا الوفد الوطني المصري الذي يرأسه سعد زغلول[١٠٩].

ومن فيينا أصدرت الجمعية المصرية هناك بيانا أوضحت فيه أن مؤتمر لوزان فرصة قلما تتكرر وأن على مصر أن تغتنمها ، وأنها ضمت مجهودها إلى مجهود الجمعيات المصرية بأوروبا فأرسلت رئيسها وسكرتيرها إلى لوزان للقيام بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى أن تقول مصر كلمتها على لسان من أنابتهم للتعبير عنها من رجال الحزب الوطني والوفد المصري المتحد ، وأن الجمعية تأمل فى أن تخرج مصر من هذا المؤتمر وقد استطاعت أن تفهم العالم الأوروبي أنها مصرة على نيل استقلالها ، وما الاستقلال إلا حق طبيعى للأمم[١١٠].

غير أنه على أثر انفراط عقد الاتحاد بين الوفدين ، انقسمت هذه الجمعيات ورجالها ما بين مؤيد للوفد ومعارض له[١١١]. ويصل الانقسام إلى ذروته في خلال إحدى المناقشات السياسية الساخنة بين عبد الحميد سعيد الموالي للحزب الوطني وبين محمد فهمي سكرتير المكتب الصحفى للوفد ، حين قام الأول بالاعتداء على الثانى فلم يكن من الثانى إلا إبلاغ الشرطة التى اكتفت بترحيل عبد الحميد سعيد من سويسرا[١١٢].

ورغم هذا الانشطار فى صفوف الأشقاء وأصحاب القضية ، فقد رصدت لنا المصادر أنه قبيل حدوث حادثة الاعتداء هذه ، نشرت لجنة الدفاع المصرى العليا ببرلين مذكرة بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٢٢ بمناسبة ما أشيع عن مشروع المعاهدة الذى وضعه المؤتمر وما جاء به خاص بمصر. وقد ورد بالمذكرة أن الأغراض الخفية التى ترمى إليها إنجلترا من وراء تقديم مشروع المعاهدة أن تستبقى النظام المؤقت الذى أوجدته فى مصر أثناء الحرب ، وأن مصر تحتج على هذه السياسة احتجاجا شديدا وتحذر الحلفاء من عواقبها . وكل صلح مع تركيا سيكون لا معنى له ما لم تطرح المسألة المصرية على بساط البحث من أجل الاعتراف باستقلال مصر والسودان استقلالا تاما. وأوضحت المذكرة ما سوف يصيب مصالح الدول من خطر إذا بقيت قناة السويس تحت السيطرة البريطانية[١١٣] . كما شاركت الجمعية المصرية بالنمسا في الاحتجاج على مسألة تنازل تركيا عن حقوقها فى مصر ومسألة الديون وأرسلت تلغرافات بهذا الخصوص إلى عصمت باشا واللورد كرزون وزير الخارجية البريطانية[١١٤].

على أية حال فقد استمرت جلسات مؤتمر لوزان ولجانه الثلاث التي انبثقت عنه حتى انفضت في ٤ فبراير ١٩٢٣ بسبب رفض المجلس الوطنى الكبير مشروع المعاهدة لمخالفته الميثاق الوطني التركي ، وانصب الرفض بصفة خاصة على القسم الخاص بالامتيازات والمسائل الاقتصادية ، وكذا مسألة منح الأجانب بعض الضمانات القضائية[١١٥].

وفى ٨ مارس ١٩٢٣ قدم عصمت باشا وزير الخارجية التركية ورئيس الوفد التركي اقتراحات إلى الدول المشاركة في المؤتمر. وعلى أثر موافقة الحلفاء على بحث تلك المقترحات أعيد افتتاح المؤتمر في الثالث والعشر ين من أبريل ١٩٢٣ ، وبعد مباحثات ومفاوضات وافق المؤتمرون على توقيع معاهدة لوزان فى ٢٤ يوليو ١٩٢٣[١١٦].

بعد انتهاء المؤتمر وتوقيع المعاهدة:

فى الفترة ما بين جلسات المؤتمر ورفض الأتراك لبعض بنود مشروع المعاهدة التى عرضت عليهم ، ثم عودة المؤتمر إلى الانعقاد مرة أخرى وانتهاء بإبرام المعاهدة ، لم تتوقف الصحف المصرية بمختلف اتجاهاتها عن انتقاد المادة السابعة عشر من مشروع المعاهدة الخاصة بمسألة الديون العثمانية وضمان الجزية المصرية لتلك الديون ، باعتبارها ظلم واضح على مصر ، وأهابت بحكومة يحيى إبراهيم ، التى تولت الحكم فى مارس ١٩٢٣ ، أن تسعى جاهدة مع الدول ذات الشأن لمناقشة تلك المسألة قبل التوقيع النهائى على المعاهدة ، خاصة وأن ما يثار عن امتناع مصر دفع الديون العثمانية المضمونة بالجزية المصرية سيخلق مشاكل دولية لا حصر لها ، وأنه لا ينبغي أن تتقاعس الحكومة فى هذه المسألة مثلما حدث من الوزارتين السابقتين (وزارة ثروت - وزارة نسيم) حتى لا تتحمل مصر خلال ثلاثين سنة قادمة - وهى المدة الباقية على تمام استهلاك الديون العثمانية - ما يربو على عشرين مليونا من الجنيهات، إذ هي أولى وأحق بتلك الأموال لإنفاقها في شئونها الحيوية ، خاصة وأن العلاقة بين مصر وتركيا صارت مبتورة ، كما أن الإنجليز ليس من حقهم فرض مثل تلك الأمور وتقريرها ، وهم الذين اعترفوا باستقلال مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢ . وأهابت الصحف بأن ترفع الحكومة صوتها باسم الأمة معارضة تلك الأمور المالية والاحتجاج عليها(١١٧).

وعلى نفس منوال الوزارتين السابقتين لم تستجب وزارة يحيى إبراهيم لما أبدته الصحف من انتقادات لمشروع المعاهدة وما سوف يؤدي إليه إقرار المعاهدة من أضرار اقتصادية على مصر . فى الوقت الذى أصر الأتراك فيه على الأخذ بوجهة نظرهم فيما أبدوه من رفض لبعض ما جاء بمشروع المعاهدة، ولم يجد الحلفاء أمامهم إلا الأخذ بوجهة نظر الأتراك. وعلى الرغم من الاحتجاجات المصرية على مشروع المعاهدة فإن تلك الاحتجاجات لم تحل دون التوقيع على المعاهدة فى صورتها النهائية فى الرابع والعشرين من يوليو ١٩٢٣ .

وقد حوت المعاهدة البنود التالية الخاصة بمصر :

المادة ١٧ . يسري مفعول تنازل تركيا على كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

المادة ١٨ . تصبح تركيا محررة من كافة تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهى القروض المعقودة فى سنوات ١٨٥٥ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٤ وتصير المدفوعات المصرية السنوية لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصرى العام ، وتحرر مصر من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية .

المادة ١٩ . المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التى لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأملاك المنسلخة عن تركيا بمقتضى هذه المعاهدة، ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها[١١٨].

وهكذا ضاعت مجهودات المصريين لتمثيل بلادهم أمام المؤتمر أدراج الرياح ، فلم تمثل مصر لا رسميا ولا شعبيا ، وصار ما جاء بالمعاهدة . على هذه الصورة . شرعيا وأمرا واقعا .

أما عن ردود الفعل المصاحبة لتوقيع معاهدة لوزان ، فيبدو واضحا في انتقادات الصحف المصرية آنذاك ، فقد نشرت صحيفة المحروسة ذات الميول الوفدية مقالا تعرضت فيه للمادة الثامنة عشرة من المعاهدة ، وكيف أن تركيا لم توقع على المعاهدة إلا بعد أن أيقنت أن هناك دولة تضمن لها إنفاذ هذه المادة وإلزام مصر بسداد تلك الديون ، وأن هذه الدولة هى بريطانيا التى ادعت لنفسها حق النطق باسم مصر، وهى مسألة تؤكد أن الحماية لم تلغ ، وأن تصريح ٢٨ فبراير حول الحماية من حماية سافرة إلى حماية مقنعة[١١٩].

أما صحيفة «السياسة» . لسان حال حزب الأحرار الدستوريين- فقد أشارت إلى الغرم المالي الذي فرضته المعاهدة على مصر وكيف أن الدول التى عقدت

المعاهدة كالت بمكيالين فقد ألغت الامتيازات الأجنبية فى تركيا ولم تمس ما هو موجود منها فى مصر . وأن الغرم المالى أضيف إلى رصيد المصائب الاقتصادية التى حاقت بمصر مثل قانون التضمينات وقانون تعويضات الموظفين الأجانب. واتهمت الجريدة وزارة نسيم صراحة بأنها تلاعبت فى مسألة تمثيل مصر أمام المؤتمر تلاعبا معيبا على عكس الوزارة التى سبقتها- وزارة ثروت - التي سعت حثيثا لتمثيل مصر في مؤتمر لوزان ولكنها لم توفق ، أما وزارة يحيى إبراهيم فقد أهملت الموضوع إهمالا تاما على قاعدة أن ما تقرره الدول فى غياب مصر لا ترتبط به مصر ولا ترتضيه وغير ملزمة به ، ومن ثم كان التساؤل ماذا ستفعل هذه الحكومة أتلتزم فتدفع أم لا تلتزم؟![١٢٠].

ومن جهة أخرى فقد أشادت صحيفة السياسة بهذا النصر الذى أحرزه الأتراك من خلال هذه المعاهدة ، وكيف أنهم رجال حرب أجبروا الدول الكبرى على احترامهم ، خلقوا من الضعف قوة ومن الشتات تجمع ومن الهزائم انتصارات ، ففازوا محاربين كما فازوا مفاوضين[١٢١].

أما الحزب الوطنى فقد أرسل رئيسه حافظ رمضان من باريس ، احتجاجات إلى برلمانات وحكومات أوروبا وأنقرة بيَّن فيها ما آل إليه مركز مصر السياسى بسبب استمرار الاحتلال العسكرى ، وكيف صادرت إنجلترا جميع الحقوق الوطنية الخاصة بسيادة الأمة . كما أعلن رفض جميع النصوص التى تضمنتها معاهدة لوزان والتى فيها مساس كبير بحقوق الشعب المصرى الذى له وحده حق تقرير مصيره . وأن الشعب المصرى الواثق بالمستقبل الفخور بماضيه المجيد سيحقق بلا شك في يوم ما حرية وادي النيل[١٢٢].

ومما يثير الاهتمام أكثر مما يبعث على الدهشة أنه في الوقت الذي احتج فيه الحزب الوطنى على المعاهدة ، أرسل أعضاؤه ، ومعهم نخبة كبيرة من المصريين برقيات تهنئة للحكومة التركية بمناسبة توقيع المعاهدة، وما أحرزته تركيا من نصر كبير .

ومن باريس أرسل أمير الشعراء أحمد شوقي في نفس يوم توقيع المعاهدة قصيدة شعرية أشاد فيها بانتصار الأتراك فى الحرب والسلم جاء فى مطلعها :

الله أكبر كم فى الفتح من عجب   يا خالد الترك جدد خالد العرب

صلح عزيز على حرب مظفرة   السيف في غمده والحق فى النصب[١٢٣]

وهكذا امتزجت مشاعر الغضب من قرارات المؤتمر الخاصة بمصر بمشاعر الفرح بما أحرزه الأتراك من انتصار لتشكل تلك المشاعر جزءًا من الحياة السياسية المصرية آنذاك .

خاتمة :

من خلال ما أوردناه في هذه الدراسة يمكن إيجاز ما توصلنا إليه من حقائق على النحو التالي :

. أن حكومة عبد الخالق ثروت سعت لدى بريطانيا فى محاولة منها لتمثيل مصر فى المؤتمر ، إلا أن بريطانيا راوغت رغبة منها فى عدم منح المصريين فرصة لإثبات وجودهم ، ولكي تثبت لهم أن ما أعطته لهم من استقلال ناقص ، يمكنها أن تجور عليه في أية لحظة وعند أول فرصة تتاح لها .

. إذا كانت وزارة ثروت قد سعت لتمثيل مصر فى المؤتمر ، فإن وزارة توفيق نسيم لم تضف جديدا إلى الخطوات التى قامت بها وزارة ثروت، وزادت على ذلك وزارة يحيى إبراهيم بأن صمتت تماما تجاه هذه المسألة ، وانشغلت بإصدار الدستور وقانون الانتخاب وكذا قانون التضمينات وقانون تعويضات الموظفين الأجانب .

. حاول الوفد استغلال مسألة تمثيل مصر فى المؤتمر لينال من الحزب الوطنى ، عندما اتهم رجال الوفد قيادات الحزب الوطنى بأنهم لا يفون الاتحاد مع الوفد . وعندما اتحد الوفدان وصارت كفة الوفد هى الراجحة ارتأى رجال الحزب الوطنى العمل منفردين ، وهو ما جعل الوفد ينفض يده من الاتحاد

ويعمل بشكل منفرد ، بعد أن وجه الاتهام لرجال الحزب الوطنى بأن لهم صلات بالخديوى السابق «عباس حلمي الثاني ».

- تقع تبعة الانشقاق الذى حدث بين الوفدين إلى أنهما ذهبا إلى المؤتمر وقد حملا معهما إمكانية استمرار الصراع بينهما على تصدر العمل الوطنى ومن ثم كان التصدع.

- أتاح موقف حكومات ثروت ونسيم ويحيى إبراهيم من مسألة تمثيل مصر في المؤتمر الفرصة للأحزاب السياسية ، وكذا التجمعات غير السياسية والجماهير الشعبية لإبراز دورها الوطني .

- إن مؤتمر لوزان وما تمخض عنه من قرارات صدرت فى حق مصر وفى غيبتها ، كان نموذجا صارخا لعدم مراعاة الدول الكبرى لمشاعر الدول الصغرى، وهو ما جعل المصريين يصابون بالصدمة من جراء ما أصابهم من قراراته المجحفة .

الهوامش

(١)عبد الرحمن الرافعي . فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول . الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٣٦ .انظر أيضا، فاضل حسين ، مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ٩ . ١٢.

(٢)حدثت بعض التأجيلات للمؤتمر وبعض الخلافات حول تحديد الميعاد النهائي لانعقاده حتى تقرر أن يكون في العشرين من نوفمبر ١٩٢٢ ، انظر الأفكار ١٩ ، ١٩٢٢/١٠/٢٦، الأخبار ٩ ، ١٤، /١٩٢٢/١١/١٥، وقد وافقت تركيا على أن تكون لوزان مقرا للمؤتمر ، انظر اللواء المصري ١٩٢٢/١١/١م.

(٣) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ . ١٩٥٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٢٤١ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٤٨ . وعن الأسباب الأخرى لسخط القصر ، انظر المرجع نفسه ص ٢٤٨ - ٢٤٩. ومن المعروف أن اللجنة التي ألفت لوضع الدستور في عهد وزارة ثروت قد أتمت مهمتها ورفعت مشروع الدستور إلى ثروت باشا في ٢١ أكتوبر ١٩٢٢ ، ولكن استقالة الوزارة الثروتية حالت دون صدور الدستور في عهدها ، انظر: الرافعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤ .

(٥) المرجع السابق، ص ٢٤٧ ، وعن حوادث الاعتداء التي وقعت على بعض البريطانيين، انظر، الرافعي ، المرجع المذكور، ص ٦٦ .

(٦) الرافعي ، المرجع المذكور ، ص ٦٦ .

(٧) F.O 407/195 No. 30, Allenby to Curzon, Oct 15 1922 Desp No 836 .

(٨) الرافعي ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٧ - ٦٨ .

(٩) مصر ١٥ /١٩٢٢/١٠، انظر مقال «مصر في مؤتمر الصلح » بدون توقيع .

(١٠) نفسه . انظر أيضا عدد ١٩٢٢/١٠/١٥، مقال «لتتكلم الوزارة» بدون توقيع .

(١١) مصر ١٩٢٢/١/١٧ ، عدد ١٩٢٢/١/١٨، مقال «سعد باشا في مؤتمر الصلح» بدون توقيع. وعن نص المذكرة ، انظر الأهرام ١٩٢٢/١٠/١٩ ، مصر ١٩٢٢/١٠/٢١ Gazette 12/10/1922، هذا وقد نشرت صحيفة مصر أنها سألت كبيرا من كبار ولاة الأمور هل ورد رد من الحكومة البريطانية على طلب مصر؟ فرد بالسلب وهى مسألة تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الحكومة طلبت فعلا الاشتراك في المؤتمر:

انظر مصر ١٩٢٢/١١/٩ ، F O 407/195 NO. 55 Allenby to Curzon, November 6, 1922 Tel. No. 386.

(١٢) الأفكار ١٩٢٢/١٠/٢٥ ، اللواء المصري ١٩٢٢/١٠/٢٩ مقال «تمثيل مصر في مؤتمر لوزان» بقلم أحمد وفيق ، عدد ١٩٢٢/١٠/٣٠ ، البصير ١٩٢٢/١٠/٣١، مصر ١، ١٩٢٢/١١/٢ ، الأفكار ٢، ١٩٢٢/١١/٣ ، المقطم ١٩٢٢/١١/٣، الأخبار ١٩٢٢/١١/٢، اللواء المصري ١٩٢٢/١١/٧ ، البصير ١٩٢٢/١١/٤ ، اللواء المصري ١٩٢٢/١١/٧ ، المقطم ١٩٢٢/١١/٧ ، الأفكار ، البصير ١٩٢٢/١١/١٠، Gazette, 10/11/1922 ، مصر

١٤/١١/١٩٢٢ . هذا وقد اختلفت الصحف حول الوفد الذي سيسافر هل هو برئاسة ثروت باشا أم عدلي أم إسماعيل صدقي وزير المالية ؟ انظر : مصر ١٧/١٠/١٩٢٢، مصر٦/١١/١٩٢٢ ، الأفكار ١٠/١١/١٩٢٢، البصير١٨/١١/١٩٢٢.

(١٣) الأخبار ٧/١١/١٩٢٢، مصر ، ٨/١١/١٩٢٢. مقال كل هذا يقال!! «بدون توقيع» ، الأفكار٩/١١/١٩٢٢ ، اللواء المصري ، ١٢/١١/١٩٢٢ ، المقطم ١٩/١١/١٩٢٢. السياسة ٢٣/١١/١٩٢٢.

(١٤) المقطم ٩/١١/١٩٢٢ ، السياسة ١٠/١١/١٩٢٢ ، الأفكار١٢/١١/١٩٢٢ Gazette, 11/11/1922، وتشير الوثائق البريطانية إلى أن سبب اختيار سيف الله يسرى لما له من شهرة واسعة في الدوائر السياسية التركية ، عن ذلك انظر F.O 407/1951 No. 60 Allenby to Curzon, November 7, 1922 Tel. No. 389.

(١٥) البصير ١١/١١/١٩٢٢ ، الأفكار ١٩/١١/١٩٢٢ ، البصير ١٥/١١/١٩٢٢ ومن الملاحظ وقوف بعض الأصوات القليلة إلى جانب الحكومة منادية بأن الحكومة فقط هي التي يجب أن تمثل في المؤتمر ، انظر البصير ، ١٨/١١/١٩٢٢ مقال «بيان لابد منه .. متى يرشدون» بقلم محمد عبد الهادي عمار ، المقطم ٣/١١/١٩٢٢ مقال «مصر ومؤتمر الشرق » بقلم محمد توفيق السيد أباظة ، مقال « على رسلك يا أستاذ » بتوقيع ك .د. أ.، المقطم ٥/١١/١٩٢٢ مقال «مصر ومؤتمر الشرق » بتوقيع منصف .

(١٦) الأفكار١٦/١٠/١٩٢٢ مقال «بعد حرب الأناضول » بدون توقيع ، عدد ١٧/١٠/١٩٢٢ ، مقال «مصر والمؤتمر» بدون توقيع ، مقال «البيان لا يأتي» بقلم عبد القادر حمزة ، مقال «مؤتمر الشرق» بتوقيع مطلع ، مقال «ما للوزارة لا تتفق حتى مع نفسها» بقلم وديع صليب المحامى .

(١٧) الأهرام ، الأفكار ١٧/١٠/١٩٢٢.

(١٨) البصير ، الأخبار ، الأفكار ١٨/١٠/١٩٢٢.

(١٩) الأخبار ، الأفكار ١٩، ٢٠، ٢٢/١١/١٩٢٢ .

(٢٠) الأفكار، ١٩/١٠/١٩٢٢، مقال «مصر والمؤتمر» بقلم عبد القادر حمزة، عدد ٢٠/١٠/١٩٢٢ مقال «بعد حرب الأناضول» بدون توقيع . مقال «معرض الأسبوع» بقلم عباس محمود العقاد ، مقال «تمثيل مصر في مؤتمر الشرق» بتوقيع مطلع ، مقال «إذا صح هذا فهو استئذان محض» بقلم عبد القادر حمزة ، البصير ٢٠/١٢/١٩٢٢ مقال «مصر في مؤتمر الشرق القادم» بدون توقيع ، الأفكار٢٢/١٠/١٩٢٢، مقال «سقوط لويد جورج» بقلم عباس محمود العقاد.

(٢١) المقطم ،٢٠/١٠/١٩٢٢ حديث مع الأمير عمر طوسون . وقد نادى البعض أمام تعدد الوفود التي ستذهب إلى المؤتمر إلى أن أنسب شخص توكل إليه هذه المهمة هو الأمير عمر طوسون لأنه بعيد عن الأحزاب ومقرب إلى الجميع ومن الذين تصدوا للعمل الوطني انظر : المقطم ٣/١١/١٩٢٢ مقال «من يمثل مصر» بقلم حسين رافع .

(٢٢) الأخبار، ٢٢/١٠/١٩٢٢ ومن الملاحظ أن اللجنة كانت تضم إليها من حين لآخر من ترى

أنه يساعد في تنفيذ خطتها ، انظر: الأخبار ٢٣، ٢٦، ٢٧/١٠/١٩٢٢ ، الأفكار ٢٣/١٠/١٩٢٢ ، مصر ٣١/١٠/١٩٢٢ ، المقطم ٢/١١/١٩٢٢.

(٢٣) الأخبار، ٢٩/١٠/١٩٢٢.

(٢٤) البصير، ٢٣/١٠/١٩٢٢ ، الأخبار، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣١/١٠، ١/١١/١٩٢٢، الأفكار، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨/١٠/١٩٢٢.

(٢٥) الأفكار، ٢٨/١٠/١٩٢٢ مقال «إلى مؤتمر الشرق» بقلم عبد القادر حمزة ، عدد ٢٩/١٠/١٩٢٢ مقال «حكومة اللورد اللنبي » بقلم الشيخ محمد شاكر. وقد هاجم البعض رجال حزب الوفد الذين يتحركون على الساحة ، وأن الذي له الحق تمثيل مصر هم الذين نفتهم واعتقلتهم سلطات الاحتلال ، عن ذلك انظر المقطم، ٤/١١/١٩٢٢ مقال «وأذن في مصر بالحق» بقلم طه صديق العبادى.

(٢٦) الأخبار ، مصر ٢/١١/١٩٢٢ ومما يذكر أنه قد جمعت بعض التبرعات لدعم الوفد المسافر لحضور المؤتمر ، عن ذلك انظر مصر ٢٩/١٠/١٩٢٢ وقد تخلف عن السفر مع الوفد لظروف خاصة به وإن كان لم يلبث أن لحق بالوفد بعد ذلك في أوروبا حسين بك هلال ومحمود بك حسين جازية ، عن ذلك انظر الأخبار ٥٥، ٩/١١/١٩٢٢ ، المقطم ٥/١١/١٩٢٢.

(٢٧) الأخبار، ٣/١١/١٩٢٢ ، وقد خرج الأهالي في المحطات من القاهرة إلى الإسكندرية لتوديع الوفد المسافر إلى المؤتمر ، وعن وصف مظاهر التوديع ، انظر المقطم ٤/١١/١٩٢٢ ، الأخبار٥/١١/١٩٢٢.

(٢٨) الأخبار ، المقطم ٨/١١/١٩٢٢.

(٢٩) الأخبار، ١٦/١٢/١٩٢٢ ، وقد استمر دعم الوفد من فئات الشعب المختلفة ، انظر : الأخبار٢، ٣، ٦، ٨، ١٢، ١٣/١١/١٩٢٢ ، مصر٤/١١/١٩٢٢ ، البصير ٥/١١/١٩٢٢.

(٣٠) اللواء المصري، ١٥/١٠/١٩٢٢ مقال «تمثيل مصر في مؤتمر الصلح»، عدد ١٨/١٠/١٩٢٢ ، انظر مقال [illegible] بقلم [illegible] وفيق [illegible] عدد ٢٢/١٠/١٩٢٢ انظر أيضا مقال «التناقض المدهش» بدون توقيع ، عدد ٢٥/١٠/١٩٢٢ ، ومقال «تمثيل مصر في مؤتمر الشرق» بدون توقيع ، ومقال «مصر ومؤتمر الشرق الأدنى» بقلم الدكتور محجوب ثابت .

(٣١) البصير ،١٩/١٠/١٩٢٢ ، الأخبار ٢٢/١٠/١٩٢٢.

(٣٢) الأخبار ، الأهرام ١٧/١٠/١٩٢٢ ، الأفكار ١٨/١٠/١٩٢٢م.

(٣٣) الرافعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٩ .

(٣٤) الأخبار، ٢٩/١٠/١٩٢٢ مقال « الحكومة ومؤتمر الشرق» بقلم أمين الرافعي، اللواء المصري ٢/١١/١٩٢٢ مقال «حديث المجالس »، الأخبار ٣/١١/١٩٢٢ ، مقال «الحكومة ومؤتمر لوزان» بقلم أمين الرافعي، عدد ٧/١١/١٩٢٢ مقال «تمثيل مصر في مؤتمر الشرق» بقلم أمين الرافعي. وقد سجلت بعض الصحف غير الموالية للحزب الوطني بعض برقيات التأييد للحزب ووفده ، انظر المقطم ١/١١/١٩٢٢.

(٣٥) الأخبار ، الأفكار ١٩٢٢/١١/٣.

(٣٦) الأهرام،١٩٢٢/١١/٣ ، مصر ١٩٢٢/١١/١٠ ، اللواء المصري، ١٩٢٢/١١/١٩.

(٣٧) الأهرام ، الأفكار ، اللواء المصري ، المقطم، ١٩٢٢/١١/٥.

(٣٨) الأهرام، ١٩٢٢/١١/٧

(٣٩) المقطم، ١٩٢٢/١١/٧ ، الأخبار ٩، ١٩٢٢/١١/١٣ ، اللواء المصري، ١٩٢٢/١١/١٢.

(٤٠) الأخبار، ١٩٢٢/١٠/٢٠ مقال «مصر وقناة السويس والسودان».

(٤١) الأخبار، ٢٣، ١٩٢٢/١٠/٢٧ ، الأفكار١٩٢٢/١٠/٣٠.

(٤٢) المقطم، ٢٨، ١٩٢٢/١٠/٢٩ ، اللواء المصري ١٩٢٢/١٠/٢٨.

(٤٣) اللواء المصري، ١٩٢٢/١١/٢٨.

(٤٤) المقطم، ١٩٢٢/١٠/٣١، الأخبار١٩٢٢/١٠/٣١.

(٤٥) مصر، ١٩٢٢/١٠/٣١ وقد تعرض الحزب الوطني لهجمات من بعض الأقلام بسبب ما نشره الوفد ، انظر : المقطم١٩٢٢/١١/٣ مقال «رجاء للأمة وللحزب الوطني» بقلم محمد غالي فودة ، عدد١٩٢٢/١١/٤ مقال «تمثيل مصر في مؤتمر الشرق» بقلم محمد نبيه حسن .

(٤٦) الأخبار ، اللواء المصري ، المقطم ، ١٩٢٢/١١/٥.

(٤٧) الأفكار ، مصر ، الأخبار ١٩٢٢/١١/١٣ ، المقطم، ١٩٢٢/١١/١٤.

(٤٨) الأفكار، ١٧، ١٨، ١٩٢٢/١١/٢٧ ، الأخبار ، المقطم ١٧ ,١٩٢٢/١١/١٩ ، اللواء المصري ١٩٢٢/١١/١٦ وعن رد فعل اتحاد الوفدين انظر : المقطم ١٩٢٢/١١/١٨ مقال «مصر في مؤتمر الشرق» بقلم أحمد يوسف الدجوي ، الأفكار١٩٢٢/١١/١٧ ، مصر ١٩٢٢/١١/١٧ مقال «بعد اتحاد الوفدين» بدون توقيع ، الأخبار١٩، ١٩٢٢/١١/٢٠.

(٤٩) الأخبار ، المقطم ١٩٢٢/١١/١٩.

(٥٠) والأخبار، ٢١، ١٩٢٢/١١/٢٢.

(٥١) الأخبار، ١٩٢٢/١١/٢١.

(٥٢) أحمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣ ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٥٦ .

(٥٣) البصير ، مصر ١٩٢٢/١٠/٣١ ، مصر١٩٢٢/١١/١ مقال «سياسة الحزب الجديد» بدون توقيع .

(٥٤) السياسة، ١٩٢٢/١١/٥ مقال «الوفود المصرية في لوزان» بقلم محمد توفيق دياب ، عدد ١٩٢٢/١١/١٥.

(٥٥) مصر، ١٩٢٢/١١/٢.

(٥٦) الأفكار، ١٩٢٢/١١/١٨ مقال «حادث محزن».. بقلم عبد القادر حمزة . وقد طلبت بعض الأصوات عقب اتحاد الوفدين بأن يضما إلى حظيرتهما حزب الأحرار حتى لا يجد العدو منفذا له وأن يسعى الوفدان بكل الوسائل لكي يحدث هذا الضم ، انظر: الأفكار ١٩٢٢/١١/١٩ مقال «للحقيقة والتاريخ» بقلم محمد عبد الهادي عمار.

(٥٧) البصير، ١٩/١٠/١٩٢٢ ، الأخبار ، الأفكار، ٢٠/١٠/١٩٢٢ ٢٠، مصر، ٢١/١٠/١٩٢٢.
(٥٨) الأخبار ، الأفكار، ١٨/١٠/١٩٢٢
(٥٩) الأخبار، ٢٣/١٠/١٩٢٢.
(٦٠) المقطم، ٨/١١/١٩٢٢.
(٦١) المقطم، ٩/١١/١٩٢٢.
(٦٢) الأخبار، ٣/١١/١٩٢٢ مقال «من يمثل مصر في مؤتمر لوزان» بقلم محمد راضي . مصر ٤/١١/١٩٢٢ مقال «الساعة رهيبة» بقلم محمد راضي. كذلك أصدرت الجماعة بيانا آخر احتجت فيه على الحكومة لإصرارها على تمثيل مصر في المؤتمر . انظر : الأخبار ١٣/١١/١٩٢٢، وقد باركت الجماعة اتحاد الوفدين ، مصر ١٦/١١/١٩٢٢.
(٦٣) الأخبار، ٢٠/١١/١٩٢٢ ، الأفكار ، اللواء المصري ٢٥/١١/١٩٢٢.
(٦٤) الأفكار، ٤/١١/١٩٢٢ ، انظر أيضا صحيفة المورننج بوست التي نشرت مقالا في ٩ نوفمبر بعنوان (استقلال مصر . آراء أمير مصري) كتبه الأمير إبراهيم حلمي هاجم فيه الحكومة وأنه على إنجلترا أن تترك الأمور الداخلية تسوى في مصر دون تدخل منها ، وأن الحل الوحيد لمصر هو الاستقلال التام الفعلي وأن تعقد بين البلدين معاهدة تصان بها مصالحهما . انظر الأفكار، ١١/١١/١٩٢٢.
(٦٥) البصير، ١٠/١١/١٩٢٢ ، الأفكار ١١/٢٢/١٩٢٢.
(٦٦) الأخبار ، مصر ٢٠/١١/١٩٢٢ ، المقطم ٢١/١١/١٩٢٢ ، وقد أرسلت الجمعية المصرية في نانس بفرنسا برقية تهنئة بمناسبة اتحاد الوفدين ، انظر :الأفكار ٢٧/٢/١٩٢٢.
(٦٧) اللواء المصري، ٢٥، ٢٧/١١/١٩٢٢ ، الأهرام ٢٧/١١/١٩٢٢ ، السياسة ، ٢٩/١١/١٩٢٢، المقطم، الأخبار، ٣٠/١١/١٩٢٢.
(٦٨) الأفكار، ٢٣/١١/١٩٢٢ مقال «مصر ولوزان» بقلم عباس العقاد ، المقطم ٢٤/١١/١٩٢٢ مقال «تمثيل مصر في مؤتمر الشرق الأدنى» بقلم عباس طه، مصر ٢٥/١١/١٩٢٢ مقال «مصر والمؤتمر» بدون توقيع . ومن الملاحظ أن الوفد كان من أكثر القوى السياسية التي هاجمت الوزارة من خلال التلغرافات التي أرسلها إلى الملك وإلى رؤساء إنجلترا وفرنسا وإيطاليا يهاجم فيها الحكومة بسبب مسألة تمثيل مصر في المؤتمر وعدم أحقيتها في ذلك ومن الأجدى السعي لتمثيل مصر شعبيا، انظر : الأخبار ٢٩، ٣٠/١١/١٩٢٢.
(٦٩) يونان لبيب رزق ، مرجع سبق ذكره ص ٢٥٠ .
(٧٠) انظر على سبيل المثال لا الحصر : اللواء المصري ١، ٥/١٢/١٩٢٢ ، ١ ٣/١٢/١٩٢٢ الأخبار ، السياسة ٣/١٢/١٩٢٢ ، ٢، ٤/١/١٩٢٣ الأفكار ١٥/١٢/١٩٢٢ ، مصر ٧، ٢٥/١٢/١٩٢٢، البصير ٣/١/١٩٢٣.
(٧١) الأهرام، ١١/١/١٩٢٣، ١ لأخبار ١٤/١/١٩٢٣ ، الإكسبريس ١٥/١/١٩٢٣، وقد نشرت إحدى الصحف نص الرد البريطاني ، انظر النظام ١٦/١/١٩٢٣.
(٧٢) الأخبار، ٥/١/١٩٢٣.

(٧٣) السياسة، ١٩٢٢/١٢/٣ مقال «مؤتمر لوزان» بقلم محمد توفيق دياب ، الأفكار ١٩٢٢/١٢/٤ مقال «الوزارة الجديدة» بدون توقيع ، البصير، ١٩٢٢/١٢/٥ تعليق «مصر والمؤتمر» بدون توقيع. النظام، ١٩٢٣/١/١٠ مقال «سياسة الصمت» بقلم أحمد حافظ عوض .

(٧٤) النظام، ١٩٢٣/٢/٤.

(٧٥) الوطن، ١٩٢٣/١/٢ مقال «مسألة تمثيل مصر في مؤتمر لوزان» بدون توقيع، عدد ١٩٢٣/١/١٠ مقال «هل من مصلحة مصر أن تمثلها تركيا في مؤتمر لوزان» بدون توقيع .

(٧٦) الأخبار، ١٢/٢٦، ١٩٢٢/١٢/٦ ، اللواء المصري، ١١/٢٥، ١٩٢٢/١٢/٦.

(٧٧) الأفكار، ١٩٢٢/١١/٢٥، ١٩٢٢/١٢/٨ ، الأخبار، ١٩٢٢/١٢/٨.

(٧٨) مصر ،١٩٢٢/١١/٢. كذلك تناولت صحيفة المقطم بتحفظ شديد موضوع اتحاد الوفدين . انظر المقطم، ١٩٢٢/١١/١٧مقال «اتحاد الوفدين».

(٦٩) البصير، ١٩٢٢/١١/١٧ تعليق عن «تضارب الآراء».

(٨٠) السياسة، ١٩٢٢/١١/٢٢.

(٨١) مصر ، اللواء المصري، ١٩٢٢/١١/٢٢ الأفكار، ١٩٢٢/١١/٢٣.

(٨٢) مصر ، الأخبار ١٩٢٢/١١/٢٤.

(٨٣) مصر، ١٩٢٢/١١/٢٧ مقال «مصر ومؤتمر لوزان».

(٨٤) الأفكار، ١٩٢٢/١٢/١٣.

(٨٥) مصر، ١٩٢٢/١٢/١٤.

(٨٦) الأخبار، ١٩٢٢/١٢/١٥

(٨٧) اللواء المصري، ١٩٢٢/١٢/١٧ . وقد انتقد اللواء هذا البيان وأن الوفد تسرع في إصداره وأن رجال الحزب الوطني تعودوا الذهاب إلى تركيا وأن الخوض في هذا الشقاق لا يوجد إلا شقاق أكبر يضر بالقضية ، انظر في نفس العدد مقال «بلاغ يؤسف له».

(٨٨) الأهرام، ١٩٢٢/١٢/١٧ ، وعن وصف هذا الحفل انظر : اللواء المصري، ١٩٢٢/١٢/١٢، مصر، ١٩٢٢/١٢/١١.

(٨٩) الأفكار ، الأخبار ، اللواء المصري، ١٩٢٢/١٢/١٨، وقد كانت هناك محاولة لرأب الصدع بين الوفد والحزب الوطني وإعادة الوحدة إلى الوفدين بلوزان . وأن رجال الحزب الوطني هم الذين بدئوا هذه المحاولة التي لم يقدر لها النجاح ، انظر مصر ١٩٢٢/١٢/١٩.

(٩٠) البصير، ١٩٢٣/٥/٢٢ ، عدد ١٩٢٣/٦/٢٨.

(٩١) الأفكار، ١٩٢٣/١٢/٣١.

(٩٢) الرافعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٤ - ٨٥ . ومن الملاحظ أن الوفد لم يكتف بتقديم المذكرات بل كثف من تحركاته وسط تجمعات المصريين في أوروبا وجمعياتهم لجذبهم إلى صفه. انظر الأفكار ، الأخبار، ١٩٢٢/١٢/٣١.

(٩٣) الأفكار، ١٩٢٢/١٢/٢٢، وكان من المقرر أن يلحق بهما شخصية ثالثة هي مصطفى

القاياتي ولكن تأخر التصريح له بالسفر من الإسكندرية إلى الأستانة مما جعل الوفد يلغي سفره . انظر : الأخبار ١٩٢٢/١٢/٢٧.

(٩٤) الأخبار ، ٢ ، ٥ ، ١٠ ، ١١ ، ١٧ ، ١٩٢٢/١١/١٨، ولمزيد من التفاصيل عن تحركات الوفد ولقاءاته انظر :الأفكار ٢ ، ٧ ، ٨ ، ١٤ /١/ ١٩٢٣

(٩٥) الأخبار ١٩٢٢/١٢/٣١.

(٩٦) عن ذلك انظر لمزيد من التفصيل: السياسة ١٥ ، ١٩ ، ١٩٢٣/١/٢١، النظام ، الأفكار، ١٩٢٣/١/٢٨ ، الأخبار ٢٨ ، ١٩٢٣/١/٣١.

(٩٧) النظام، ١٩٢٣/١/٢٧

(٩٨) الأخبار ، السياسة ١٩٢٣/٢/١.

(٩٩) الأخبار، ١٩٢٣/٢/١، السياسة ١٩٢٣/٢/٢.

(١٠٠) الأخبار ، السياسة، ١٩٢٣/٢/٢. الأخبار ١٩٢٣/٢/٣. وقد قابل عصمت باشا الوفد المصري في ٦ فبراير وشكره حسيب باشا على موقفه والتصريح الذي أدلى به حول موقف بلاده من مصر ، الأخبار ، ١٩٢٣/٢/٨.

(١٠١) الأخبار، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ١٩٢٣/٢/٢٩، النظام ٢٥ ، ١٩٢٣/٢/٢٨.

(١٠٢) اللواء المصري، ١٩٢٢/١٢/١٩ ، ١٩٢٣/١/٩، الأخبار ١٩٢٢/١٢/٢٧، الإكسبريس ١٩٢٣/١/١٥. مقال «موقف تركيا أمام مصر ».

(١٠٣) الأفكار ١٩٢٣/١/٢٣. وقد انتقد الوفد المصري في بيان له موقع باسم حسيب باشا خطوة الحزب الوطني في تقديم مذكرته التي لا فائدة منها وأنه عمل موجب للأسف ومظهر من مظاهر انقسام المصريين أمام المؤتمر . الأخبار ١٩٢٣/١/٢٥.

(١٠٤) السياسة، ١٩٢٢/١١/٢٢.

(١٠٥) السياسة ، ١٩٢٣/١/٨. مقال «حديث اليوم» بقلم محمد توفيق دياب ، عدد ١٩٢٣/١/١٤، مقال «مصر ومؤتمر لوزان» بقلم محمد حسين هيكل ، عدد ١٩٢٣/١/١٨، مقال «لم لا تمثل مصر في مؤتمر لوزان» بقلم محمد حسين هيكل ، عدد ١٩٢٣/١/٢١، مقال «رحم الله المؤتمر» بقلم محمد توفيق دياب ، عدد ١٩٢٣/١/٢٢، مقال «ما يخلفه مؤتمر لوزان» بقلم محمد حسين هيكل ، عدد ١٩٢٣/٢/٥، مقال «لله الأمر من قبل ومن بعد» بقلم محمد توفيق دياب .

(١٠٦) السياسة، ١٩٢٢/٥/١٩.

(١٠٧) الأفكار، ٢٢ ـ ١٩٢٢/٢/٢٦.

(١٠٨) اللواء المصري، ١٩٢٢/١١/٢٢.

(١٠٩) اللواء المصري، ٣ ، ١٩٢٢/١٢/٦ ، الأخبار ١٩٢٢/١٢/٨.

(١١٠) اللواء المصري، ١٩٢٢/١٢/٧.

(١١١) الأخبار، ١٩٢٢/١٢/١٥ ، اللواء المصري، ١٩٢٢/١٢/١٦، الأفكار ١٧ ، ٢٠ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ١٩٢٢/١٢/٢٩، مصر ١٩٢٢/١٢/٢٦ ، النظام ١٩٢٣/١/١١، الأخبار١٩٢٣/١/١١، الوطن ١٩٢٣/١/٢٤.

(١١٢) الوطن، ١٩٢٣/١/١١، السياسة ١٩٢٣/١/١٢، البصير ١٩٢٣/١/١٧.
(١١٣) السياسة، ١٩٢٣/١/٤، الأخبار ١٩٢٣/١/١٠ ، الأفكار ١٩٢٣/١/٢٤.
(١١٤) الأفكار ١٩٢٣/٢/١٥.
(١١٥) الأخبار ، الأفكار ١٩٢٣/٢/٦ .
(١١٦) فاضل حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣ .
(١١٧) المحروسة ١٩٢٣/٤/٢٩، مقال «عود إلى تمثيل مصر في مؤتمر لوزان بدون توقيع السياسة ١٩٢٣/٥/٣ مقال «ديون الجزية المصرية «بدون توقيع» ، المحروسة ١٩٢٣/٥/٦ مقال «لو نظرتم إلى أبعد من موطئ أقدامكم»..بدون توقيع، السياسة ١٩٢٣/٥/٦ مقال «الديون العثمانية» بقلم إسماعيل صدقي ، مصر ١٩٢٣/٥/٧مقال «مصر في مؤتمر لوزان »، السياسة ١٩٢٣/٥/٧ مقال «خراج مصر»، السياسة ١٩٢٣/٥/١٠ مقال «صمت الحكومة».
(١١٨) فاضل حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥ ، انظر أيضا الرافعي ، مرجع سبق ذكره، ص ٨٧ - ٨٨ .
(١١٩) المحروسة، ١٩٢٣/٨/٦ مقال «إنجلترا تقضى على مصر في لوزان» بدون توقيع.
(١٢٠) السياسة، ١٩٢٣/٨/١٠ مقال «ما أصاب مصر من معاهدة لوزان» بدون توقيع.
(١٢١) السياسة، ١٩٢٣/٧/١٩، مقال «لله در الأتراك»، عدد ١٩٢٣/٧/٢٦ مقال «إمضاء الصلح في لوزان».
(١٢٢) مصر، ١٩٢٣/٨/٤، النظام١٩٢٣/٨/٥.
(١٢٣) المحروسة، ١٩٢٣/٧/٣٠، مصر ٣٠، ١٩٢٣/٣١، السياسة ١٩٢٣/٨/٦، قصيدة بعنوان «انتصار الترك في الحرب والسياسة »، الأفكار١٩٢٣/٨/٧.

فلسطين فى البرلمان المصري
(١٩٣٦ - ١٩٥٢)

د .عبد الواحد النبوي عبد الواحد

فلسطين فى البرلمان المصرى

(١٩٣٦ - ١٩٥٢)

منذ صدور تصريح بلفور ١٩١٧ وحتى منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين لم يكن لدى الحكومة المصرية رؤية جادة ومحددة إزاء ما يجرى على أرض فلسطين، رغم وجود متغيرات جديدة برزت على الساحة. فالخطر الصهيوني فى ازدياد على حدود مصر الشرقية، والتوجهات العربية لدى الشعب المصري صارت فى تنامي مستمر: الأمر الذى أوجد تناقضا واضحًا وانفصامًا بين توجهات الموقف المصري الشعبى والموقف الرسمى ويمكن إرجاع أسباب هذه التوجهات الرسمية المصرية إلى إلى ما يأتى:-

(١) انغماس الحكومات المصرية المتعاقبة فى القضية الوطنية بكل تفاصيلها، ودقائقها لإيجاد حلول لها فى وقت تعنتت فيه بريطانيا رافضة الوصول إلى صيغ مقبولة للخروج من النفق المظلم لهذه المسألة منذ ١٨٨٢.

(٢) الاستراتيجية الاستعمارية البريطانية القائمة على تحييد المستعمرات وجعلها جزرًا منعزلة حتى لا يكون فى لقائها نوع من الاتفاق والاتحاد على بريطانيا مما يُعجل برحيلها عن المستعمرات، وهو الأمر الذى كان له أثره على قضايا مصيرية وإطالة أمد الاحتلال.

(٣) غياب الرؤية الاستراتيجية العميقة للحكومات المصرية إزاء التطورات السريعة والمتلاحقة على الأراضى الفلسطينية منذ أوائل القرن العشرين، والتى تؤثر على أمن مصر القومى، حيث كانت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى تحول مستمر ومتسارع لغير صالح الفلسطينيين.

(٤) عدم وجود خطط استراتيجية تجاه سيناء وحدود مصر الشرقية خاصة فى النواحى الاقتصادية مما زاد البعد عن الشأن الفلسطينى.

(٥) تأثيرات الوجود الصهيونى فى مصر حيث وصل تعداد اليهود فى مصر طبقاً لإحصاء عام ١٩٢٧ نحو ٦٣,٥٥٠ نسمة، وقد مارست هذه الجالية اليهودية

نفوذاً كبيراً على شئون مصر الاقتصادية والسياسية من خلال البيوتات اليهودية الكبيرة أمثال «قطاوى، موصيرى، منشة، شيكوريل، سوارس، رولو ساسون» وتلك العائلات كانت على صلات قوية بالملك فؤاد ومن بعده فاروق، وكذلك كبار ساسة مصر أمثال إسماعيل صدقى والنحاس، هذا فضلاً عن توليهم مناصب سياسية أمثال يوسف قطاوى الذى تولى وزارة المالية المصرية أكثر من مرة، كما أصبح منهم أعضاء فى مجلسي الشيوخ والنواب[1].

على أن الواقع الشعبي المصرى كان آخذا فى النضج وإدراك الأبعاد الكاملة للحوادث على أرض فلسطين، وهو الأمر الذى تمثل فى ردود أفعال شعبية تلقائية متصاعدة مع تصاعد الأحداث.

أما البرلمان المصرى فمنذ جلساته الأولى فى عام ١٩٢٤ وحتى الجلسات التى أقر فيها معاهدة ١٩٣٦، كان مرآة لتوجهات الحكومات المصرية، وخلت مضابطه من أية رؤى تعبر عن مكانة مصر داخل العالم العربي.

لكن مع حركة الأحداث المتسارعة فى فلسطين وقيام الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٩) تبدل الحال غير الحال، وأصبحت فلسطين فى بؤرة الشعور المصرى الشعبى والبرلمانى، وهو ما انعكس على أعمال البرلمان، فثار ممثلو الأمة المصرية فى مجلسى الشيوخ والنواب مثلما ثار الفلسطينيون فى بلادهم، وامتلئت صفحات المضابط بالاسئلة والاستجوابات والتقارير والخطب متناولة كل دقائق القضية الفلسطينية حتى آخر أدوار انعقاد البرلمان المصرى قبل ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢.

ويمكن تقسيم حال فلسطين فى البرلمان المصرى خلال فترة البحث إلى النقاط الآتية:

- البرلمان المصري والكفاح الفلسطيني حتى ١٩٤٧ .
- موقف البرلمان المصرى من حرب فلسطين ١٩٤٨ .
- البرلمان المصرى ونتائج حرب ١٩٤٨ حتى ١٩٥٢ .

أولاً :البرلمان المصرى والكفاح الفلسطينى حتى ١٩٤٧

يعد عام ١٩٣٦ تاريخًا فارقًا في المسيرة الوطنية المصرية والمسيرة الوطنية الفلسطينية، فمصر في بدايات هذا العام كانت تبحث عن صيغة لنهاية مرحلة صعبة فى تاريخها حكم فيها إسماعيل صدقي البلاد بقسوة شديدة حيث ألغى دستور ١٩٢٣، ووضع دستورا جديدا عام ١٩٣٠ حد فيه من الحريات وأعطى للسلطة التنفيذية من الحقوق ما جعلها أشبه بالنظم الفاشية التى كانت قد اجتاحت أوروبا في ذلك الوقت .

كما أن مصر في أثناء البحث عن صيغة لنهاية هذه المرحلة تلائم السلطات المتنازعة على الحكم (الملك - الأحزاب - الإنجليز) قُبضت روح الملك فؤاد فى ٢٨أبريل ١٩٣٦ نفس الشهر الذى تألفت فيه اللجنة العربية العليا فى فلسطين برئاسة الحاج أمين الحسينى مفتى القدس، وهى التى تزعمت الثورة الكبرى فى فلسطين منذ ٨مايو ١٩٣٦، وهو نفس التاريخ الذى اجتمع فيه البرلمان المصرى ليعلن فاروق ملكا على مصر تحت الوصاية.

وفى الوقت الذى كانت (اللجنة الملكية البريطانية) لجنة بيل Peel[٢]. تجوب فلسطين لتهدأ من خواطر أهلها العرب لتحتوى الثورة، كان البرلمان المصرى فى نوفمبر ١٩٣٦ يناقش معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا لتدخل مصر مرحلة جديدة من مراحل الحصول على استقلالها.

إن هذا العام بتطوراته أظهر أن مصر كانت منكبة على تطورات داخلية متسارعة وفاصلة أبعدت الموقف الرسمى عما يحدث فى فلسطين مما جعل ردود الأفعال المصرية الرسمية والبرلمانية غير واضحة لم نراها أو نلمسها فى الأوراق الرسمية للحكومة أو البرلمان الذي كان معطلا منذ عام ١٩٣٤ وحتى أول اجتماع له فى ٨مايو ١٩٣٦، ثم انفض سريعا فى نفس اليوم بعد تعيين هيئة الوصاية على العرش، حيث إن الملك فاروق لم يكن قد بلغ سن الرشد بعد، ولم يدع البرلمان للانعقاد إلا لدورة قصيرة الزمن ما بين مايو ويوليو ثم فى اجتماع غير عادى فى ٢ نوفمبر ١٩٣٦ لمناقشة معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا.

ربما كانت هذه الأمور سببا لغياب البرلمان المصرى طوال عام ١٩٣٦ عن متابعة الحالة فى فلسطين رغم الانشغال الكبير فى الشارع المصرى بما يدور داخل الأراضى الفلسطينية.

وكان من أوائل ردود الأفعال البرلمانية على ما يدور فى فلسطين ما تقدم به حمد الباسل (وفدى) عضو مجلس النواب من اقتراح فى ٢٠يوليو ١٩٣٦ وافق عليه مجلس النواب بالإجماع وكان فحواه أن المجلس الموقر يبدى مزيد أسفه للحوادث التى عمت أنحاء فلسطين، ويتوجه بالعطف على الأمة الفلسطينية التى ضحت بأعز أبنائها لتفوز بالحياة الكريمة ويرجو المجلس أن تنتهى هذه الحالة وفقا لمبادئ العدل والإنصاف[٣].

ولم يكن مجلس الشيوخ ببعيد عن عبارات الأسف تلك فقدم الشيخ عباس الجمل (وفدى) اقتراحًا مماثلاً فى ٢٧ يوليو ١٩٣٦ لإبداء المزيد من الأسف[٤]. وكأن ما يدور فى فلسطين وفى الشارع المصرى الساخط على المجازر فى فلسطين يدور فى جزيرة منعزلة عن الحكومة والبرلمان المصريين.

إن هذه الأمور هى التى دفعت بعضو مجلس الشيوخ محمد حسين هيكل (أحرار دستوريين) إلى تقديم استجواب لرئيس الحكومة مصطفى النحاس فى ٢٠يوليو ١٩٣٧ مستفسرا عن موقف الحكومة المصرية مما يحدث فى فلسطين من مجازر خاصة وأن لجنة بيل Peel (اللجنة الملكية البريطانية) قد أعلنت توصياتها بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود[٥].

وأدلى مصطفى النحاس[٦] ببيان مقتضب أعلن فيه أنه اتصل بالحكومة البريطانية بالوسائل الدبلوماسية. وناقش معها الأمر، وأن فلسطين تنال عنايته واهتمامه وأنه ليس من المصلحة الوطنية أو مصلحة فلسطين جعل هذه الموضوعات محلا للمناقشة[٧].

هذا البيان الذى ألقاه النحاس باشا أثار التساؤلات والارتباك فى توصيف موقف الوفد من الحالة فى فلسطين خاصة أنه -النحاس- اجتمع مع السفير

البريطانى معلنا تأييد مصر للشعب الفلسطينى رافضا التقسيم، وأرسل برقية بذلك لقادة فلسطين[٨]، وهو الأمر الذى زاد من التساؤلات حول موقف الوفد من القضية الفلسطينية باعتباره الحزب الشعبى فى مصر حيث كان ينتظر منه خطوات أكثر فاعلية، إلا أنه يبدو أن بنود معاهدة ١٩٣٦، وخاصة المادتين الخامسة والسادسة[٩] اللتان تدعوان إلى ضرورة التنسيق والانسجام التام بين مصر وبريطانيا فى السياسة الخارجية، كانتا عائقا كبيرا أمام تحرك الوفد بحرية.

ولكن مع التطورات المتصاعدة على الأراضى الفلسطينية: تلاحقت الأسئلة والاستفسارات فى البرلمان المصرى وخاصة من النواب ذوى التوجه الإسلامى والتشدد الوطنى أمثال عبد الحميد سعيد، محمد فكري أباظة بالإضافة إلى بعض رجال حزب الحكومة والمعارضة مثل محمود سليمان غنام، وعبد الستار الباسل، وحسين الجندى.

وقام عضوا الوفد فى مجلس الشيوخ عبد الستار الباسل، وحسين محمد الجندي في ١٨ مايو ١٩٣٨ بتقديم أسئلة لرئيس الوزارة (محمد محمود)[١٠] عن المذابح البشرية فى فلسطين داعين الحكومة للعمل لوقف تلك المذابح.

وقد جاءت إجابة وزير الخارجية عبد الفتاح يحيى نائبا عن رئيس الوزارة مقدرا آلام الشعب الفلسطينى وتأثر الشعب المصرى بذلك، وموضحا أن رئيس الحكومة لا يترك فرصة إلا وينتهزها لإيجاد حل للمسألة بما يرضى شعور عرب فلسطين، وأن لدى البريطانيين استعداداً من شأنه أن يسهل إيجاد حل يرضاه الفلسطينيون والمصريون[١١].

وعلى العكس مما دار فى مجلس الشيوخ، حيث نوقشت الأسئلة بهدوء وترو فإن مجلس النواب كان على قدر من الحماسة والشمول فى تناول قضية فلسطين فى المجلس، ففى ٣١ مايو ١٩٣٨ سأل محمود أبو رحاب (دستورى) رئيس الوزراء محمد محمود باشا عن ما الذى اعتزمته الوزارة دفاعا عن

فلسطين، وهل اتخذت أى إجراء دبلوماسى نزولا على رغبة الأمة وتقديرا لشعور العالم الإسلامى خاصة وأن فلسطين مشتعلة بالثورة منذ تصريح بلفور ١٩١٧ والحكومة البريطانية ماضية فى تنفيذ سياسة التقسيم الذى سيجعل بجوار مصر دولة صهيونية لها خطرها العظيم على مصر(١٢).

وقد أجاب رئيس الوزراء بطريقة مطاطة موضحا أن الحكومة تقدر عواطف الشعب، وأنها منذ أن تولت الحكم وهى تعمل بالوسائل الدبلوماسية للوصول لحل يطمئن له أهل فلسطين والعالم العربى، وأنها تواصل السعى مع الدولة الحليفة (بريطانيا) للوصول لهذه الغاية وأن مساعيها الدبلوماسية لن تضيع سدى، وأنها ستبلغ ما ترجوه تحقيقا لمصلحة الجميع(١٣).

ومع أن هذا الرد لم يبين أى إجراء محدد أو عملى قامت به الحكومة إلا أن مقدم السؤال شكر رئيس الوزارة بل ورجاه مضاعفة الجهود لأن الأمة المصرية والعربية والإسلامية تتطلع إليه لأنه رجل الوطن ورجل السلام.

وفى نفس الجلسة تقدم بسؤال فى نفس الموضوع الشيخ محمد عبد اللطيف دراز (دستورى) طالبا من رئيس الوزارة ،اجعة بريطانيا فى سياستها تجاه فلسطين، خاصة وأن النزاع الدموى فيها تزهق فيه أرواح كثيرة نتيجة السياسة الإنجليزية مما يؤثر على علاقة بريطانيا بالشعوب العربية والإسلامية، واستفسر الشيخ عبد اللطيف من رئيس الوزارة عن درجة خطورة قيام دولة صهيونية ملاصقة حدود مصر الشرقية، ولم يجب رئيس الوزارة على السؤال وأحال النائب إلى الإجابة على سؤال محمود أبو رحاب وقنع الشيخ عبد اللطيف بذلك(١٤).

ومن خلال معرفة الانتماء الحزبى للعضوين المنتمين لحزب الأحرار الدستوريين بزعامة محمد محمود رئيس الحكومة فإنه لا يستبعد أن يكون هناك نوع من التنسيق بين العضوين وبين الحكومة لتقديم أسئلة تتصل بفلسطين ويمكن الإجابة عليها بطريقة لا تضع الحكومة في حرج مع بريطانيا وتذر بها الرماد في العيون ويمكن الإحالة إليها إذا ما سأل أو استجوب أحد المعارضين

وهو ما جرى عندما سأل عبد الحميد سعيد (حزب وطنى) في نفس الجلسة، عن ما الذي اعتزمته الحكومة لتقوم بالواجب المفروض عليها إزاء ما يحدث في فلسطين من تمكين لليهود والاعتداء على المقدسات وقيام مملكة صهيونية على حدود مصر؟ خاصة وقد استنكرت مصر بجميع هيئاتها والعالمين العربى والإسلامى هذه السياسية البريطانية، وقال: «أخشى ما أخشاه أن يتحقق ما توقعناه من نص المعاهدة المتعلق بسياسة مصر الخارجية فيحال بيننا وبين جيراننا وأبناء عمومتنا» ولم يجب رئيس الوزارة وأحال النائب إلى إجابته على سؤال محمود أبو رحاب مما أغضب عبد الحميد سعيد وأعلن أن هذا الموضوع جد خطير وأن فلسطين المعذبة تأكلها النيران أكلاً. وتنتابها المصاعب من كل النواحي، وإن إقامة دولة صهيونية على الحدود المصرية خطر يضر بنا سياسياً واقتصادياً، فكان من الواجب أن تكون الحكومة المصرية أسرع الحكومات إلى الأخذ بيد فلسطين بل والدفاع عن مصر نفسها وإلا فقدنا منزلتنا لدى العالمين العربى والإسلامى[١٥].

وقدم (محمود لطيف بك) سؤالاً فى نفس الموضوع وطلب إجابة صريحة رافضاً الإحالة على إجابة سؤال محمود أبو رحاب طالبا معرفة رأي الحكومة هل تقر مبدأ التقسيم أم لا، بعد أن رفضته الحكومة السابقة (حكومة مصطفى النحاس) وما هو موقف الحكومة من الاعتداءات على المسجد الأقصى فأجاب محمد محمود باختصار «أذكر لحضراتكم أن الحكومة قائمة بواجبها في هذا الموضوع الذي يهمنا جميعاً خير قيام » (تصفيق) وأعلن لطيف أنه غير مقتنع بالإجابة لأنها غير صريحة[١٦].

ومن الغريب إزاء الغليان في فلسطين وردود الأفعال القوية في الشارع المصرى و ما دار فى البرلمان من مناقشات نجد أن وزير الخارجية عبد الفتاح يحيى عند عرض ميزانية وزارة الخارجية فى ٢٠ يوليو ١٩٣٨ يخص فلسطين بعبارات قليلة نصها «وإن الحكومة لترجو أن توفق حكومة حليفتها العظمى إلى إيجاد حل عادل لمشكلة فلسطين تحقن به الدماء ويزول به القلق وتطمئن به

النفوس»(١٧) نافضا يد الحكومة المصرية من القضية تاركاً لبريطانيا كل الحرية فى التصرف.

ويبدو أن إحساس النواب والشيوخ بأن الحكومة لم تكن تسير معهم على وتيرة واحدة من الاهتمام بقضية فلسطين، خاصة في ظل ما أدركوه من طبيعة تولي الوزارة للحكم ، وما تفرضه معاهدة ١٩٣٦ من قيود تحد من حركة الحكومة خارجياً، فقام بعض النواب والشيوخ في مايو ١٩٣٨ بتشكيل «اللجنة البرلمانية المصرية للدفاع عن فلسطين»، وأرسلت هذه اللجنة خطابات إلى عصبة الأمم والسفير البريطاني في مصر والمندوب السامي فى فلسطين وملوك الدول العربية تشرح لهم قضية فلسطين داعية لعقد مؤتمر عربى للدفاع عن فلسطين. واستجاب البرلمانيون العرب وعقدت جلسات المؤتمر في أيام ٧-١١ أكتوبر ١٩٣٨، ورغم ظهور موقف واضح للحكومات العربية فإن المؤتمر بقراراته أثار قلقاً بالغاً لدى الصهاينة وبريطانيا، حيث كانت أغلب القرارات وفقا لتصورهم عدائية وداعية للتعاون مع المحور ضد بريطانيا(١٨).

لقد أدى عقد هذا المؤتمر بمصر إلى زيادة فاعلية نشاط البرلمانيين المصريين مما أدى إلى تجاوب الحكومة التى بدأت تدرج القضية الفلسطينية فى برنامجها الذى يتضمنه خطاب العرش خاصة والأحداث فى تسارع داخل الأراضى الفلسطينية ففى خطاب العرش في نوفمبر ١٩٣٨ أعلنت الحكومة أنه خلال وجود رئيس الوزارة في لندن أثناء الصيف تباحث مع رجال الحكومة البريطانية في مسألة فلسطين للوصول لحل عادل كما أن الحكومة أوضحت رأيها في المشكلة أمام عصبة الأمم(١٩).

وفي الرد على خطاب العرش شكر مقرر لجنة الرد (عباس محمود العقاد) جهود الوزارة إزاء فلسطين. إلا أن العضو عبد الحميد سعيد طالب رئيس الحكومة بضرورة مخاطبة الحكومة البريطانية لوقف المجازر والدماء التي تسيل أنهاراً في فلسطين وقال «لا يكفيني ما أبدته الحكومة من عطف على اهل

فلسطين، لأنها قضية كبيرة ويجب أن يكون اهتمام الحكومة المصرية بها أكثر مما هو الآن، ويجب أن تعمل بحزم مع الحكومة الإنجليزية حتى يستقر الحق فى نصابه» وقال: «إن الحكومة الإنجليزية إذا كانت رحيمة شفيقة على اليهود فأمامها مستعمراتها الشاسعة الواسعة التي لا تغرب عنها الشمس»[٢٠].

ولقد دفعت ردود الأفعال الشعبية في البلاد العربية والضغوط الهائلة التي تواجهها الحكومات العربية المرتبطة بمعاهدات صداقة مع بريطانيا الساسة البريطانيين إلى إعادة النظر في معالجة الثورة في فلسطين، وكان أحد الحلول الذى أخذ طريقه نحو التنفيذ عقد مؤتمر في لندن يضم بعض الأطراف العربية واليهود للوصول إلى حلول عملية للقضية الفلسطينية وتحدد لهذا المؤتمر شهر يناير ١٩٣٩[٢١] ونظراً لأن القضية الفلسطينية كانت هي الشغل الشاغل للشارع العربي وتحتل بؤرة الأحداث في مصر، ورغبة في الاطلاع على مخططات الحكومة إزاء هذا المؤتمر، قدم محمود سليمان غنام (وفدى) سؤالاً لوزير الخارجية (عبد الفتاح يحيى)جاء في مضمونه هل قبلت الحكومة المصرية الاشتراك في المؤتمر، وما هي الشروط التي على أساسها سوف تشترك الحكومة فيه؟[٢٢] وجاءت إجابة وزير الخارجية غير واضحه حيث قال «إن مصر قبلت الاشتراك في المؤتمر بكل سرور، ولكن الشروط غير مرغوب الإدلاء فيها بشئ الآن»[٢٣].

وعند مناقشة ميزانية وزارة الخارجية لعام ١٩٤٠/ ١٩٤١، انتقد النائب محمد فكرى أباظة التقرير المعد عن نشاط الوزارة في نقاطه الغامضة وأعلن أن مجلس النواب في العراق سحب الثقة من الوزارة وأسقطها بسبب قضيتي فلسطين وسوريا وعدم انتهاز الوزارة العراقية الفرصة السانحة للتفاوض مع بريطانياً لحل تلك القضية ودعا فكري أباظة الحكومة المصرية لانتهاز الحالة الحاضرة - دعم مصر لبريطانيا فى الحرب العالمية الثانية - للحصول على مكاسب مصرية، وأيد كلا من سعد اللبان ومحمد عبد الملك حمزة فكري أباظة في ضرورة استمرار رعاية مصر لقضية فلسطين في ظل الحرب العالمية [٢٤].

وقد أعلن رئيس الوزراء ووزير الخارجية (على ماهر)[٢٥] أن مصر بذلت جهوداً كبيرة لتأييد الفلسطينيين وأنها قامت بوساطات كبيرة للوطنيين الفلسطنيين الذين صدرت ضدهم أحكاماً بالإبعاد أو السجن وقد تم تخفيف الكثير من الأحكام كما سمح للكثير من المبعدين بالعودة إلى بلادهم وأن مصر تقوم في الوقت الحاضر بالتعاون مع البلاد العربية في شأن فلسطين[٢٦].

وبعد أن عقد اليهود مؤتمر بلتمور في مايو ١٩٤٢[٢٧] وأصدروا عدة قرارات لتهويد فلسطين وجه عبد المجيد صالح بمجلس الشيوخ سؤالاً في ٩ أغسطس ١٩٤٤ إلى رئيس الوزراء مصطفى النحاس[٢٨] عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة إزاء ما تمخض عنه هذا المؤتمر: خاصة وأن الرئيس الأمريكي روزفلت أصدر تصريحا في مارس١٩٤٤ أعلن فيه عدم اعترافه بالكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ كما أن مرشحي الحزبين الأمريكيين في سباق الرئاسة قد أيدا قيام كومنولث يهودي في فلسطين، فأجاب النحاس أن وزير مصر المفوض في واشنطن قدم مذكرة لوزارة الخارجية الأمريكية تتضمن الدفاع عن حقوق الفلسطينيين، ولفت نظر الولايات المتحدة للأثر السيئ للدعاية الصهيونية على العالمين العربى والإسلامى[٢٩] . كما أوضح النحاس أنه احتج لدى الحزبين الأمريكيين[٣٠].

وعند مناقشة ميثاق جامعة الدول العربية في مجلس الشيوخ أعلن صبرى أبو علم ضعف الميثاق بالنسبة للقضية الفلسطينية مقارنة بما ورد فى بروتوكول الإسكندرية[٣١].

وقد كان ميثاق جامعة الدول العربية واتفاق العرب على تأسيس منظمة لهم وجعل ملحق خاص بفلسطين دافعاً لهجوم الكثير من الصحف الصهيونية على العرب وزعمائهم مما جعل النائب علي السيد أيوب يوجه سؤالاً لرئيس الحكومة عما فعله إزاء مهاجمة جريدة يهودية للسياسة العربية وهى تطبع فى إنجلترا وتوزع فى مصر، وقد أجاب وزير المالية بالنيابة عن رئيس الحكومة إسماعيل

صدقى[٣٢] أن مجلس الوزراء اتخذ قراراً فى ٢٧ يونية ١٩٤٦ بمنع الجريدة من دخولها وتداولها بمصر[٣٣].

وعندما أرسلت الولايات المتحدة وبريطانيا لجنة مشتركة[٣٤] لبحث قضية فلسطين على أرض الواقع في عام ١٩٤٦، وأعلنت اللجنة تقريرها في ٢٠ أبريل ١٩٤٦ طلب محمد فكري أباظة ومعه عشرة أعضاء عرض قضية فلسطين للمناقشة فى مجلس النواب المصري، وأشار أباظة إلى أن اللجنة طلبت إلغاء الكتاب الأبيض الصادر عام ١٩٣٩ واستمرار الوصاية على فلسطين، ودعا الحكومة لرفض التقرير، كما دعا الحكومات العربية للتفكير في إنشاء جيش عربي عام يكون مستعداً لأول وهلة لأن العنف لا يمكن أن يواجه إلا بالعنف، وإذا أصرت أمريكا وبريطانيا على تجاهل حقوق الفلسطينيين فيجب تنفيذ سياسة الموقف السلبي وعدم التعاون مع كلتا الدولتين[٣٥]. وطالب محمد حنفي الشريف بعرض قضية فلسطين على مجلس الأمن وعدم الاعتراف باللجنة الأمريكية البريطانية[٣٦].

أما عبد الحليم أبو سيف راضي فقد أوضح أن اللجنة لا تلام لأنها تخدم اليهود الذين خدموا بريطانيا وأمريكا في الحرب العالمية الأولى والثانية، والواجب أن نلوم أنفسنا لأننا لم نعمل شيئاً جدياً من أجل فلسطين ولم نشاركها محنتها وقال «لا أستطيع أن أفهم هذا النوع من الحب الذي نظهره لأهالي فلسطين دون أن نمد إليهم يد المساعدة في هذه المحنة». كما أشار إلى أن الدعوات والكلمات وطلبات اجتماع مجلس الأمن والجامعة العربية لا يفيد أهالي فلسطين أو يحفظ لهم أرضهم وقال: «يجب ألا نعول على عرض مسألة فلسطين على مجلس الأمن واسمحوا لى أن أقول لكم بأنكم تخطئون إذا كنتم تعلقون اهمية على نيل حقوقكم عن هذا الطريق ..إن الدول العظمى لن تعلن حروباً فيما بينها كى تنيلكم حقوقكم » وانتقد الحكومة قائلاً «الناس حياري من هذه الحال التي تسيطر على الحكومة المصرية، بل على جميع الحكومات من وقت أن نشأت مشكلة فلسطين ولا أدري هل هي حالة صهينه من الحكومة أم أن

الصهيونية بمالها من قوة في العالم قد وصل تأثيرها إلى الحكومة المصرية» ودعا الحكومة إلى التوقف عن الكلام المعسول وأن تقوم يعمل إيجابى وأقترح تخصيص مليون جنيه لإنقاذ أراضى فلسطين(٣٧).

وأعلن وزير الخارجية ترحيبه بالمناقشة فى هذا الموضوع ليعلم أهل فلسطين والعالم أن مصر حكومة وشعباً يبغضون كل البغض تقرير اللجنة الإنجليزية الأمريكية، كما أشار إلى أنه كلف سفير مصر فى لندن ووزيرها المفوض فى واشنطن إعلان الحكومتين رفض التقرير(٣٨).

وكان مجلس جامعة الدول العربية قد اتخذ قراراً في دورة مارس ١٩٤٦ بإنشاء شركة تكون مهمتها مساعدة الفلسطينيين للحفاظ على أراضيهم وتنمية الأرض الفلسطينية ويكون مقر الشركة القاهرة ولها فروع في مصر والخارج ومدتها ٢٥ سنة ورأس مالها مليون جنيه موزعة على ٢٥٠ ألف سهم حامليها من الرعايا العرب وقيمة كل سهم ٤ جنيهات مصرية وتدفع دول الجامعة مجتمعة ربع مليون جنيه وكان نصيب مصر منه ١٠٥ ألف جنيه وهو ما وافق عليه مجلسى الشيوخ والنواب في ٢١ سبتمبر ١٩٤٧(٣٩).

ولكن لم يعرف طوال مدة البحث إلى أين ذهبت الشركة وأوراقها ومالها ولعل ذلك راجع إلى التطورات العسكرية التي طغت على القضية بنشوب حرب عام ١٩٤٨.

لقد كان وعى البرلمان بالقضية الفلسطينية وبأبعادها على درجة عالية من الفهم بما تحتاجه القضية من حشد الدعم لها، وحماية رجالاتها وتوفير الأجواء المناسبة لهم لأداء واجبهم تجاه هذه القضية. وهو ما تجلى عندما لجأ أمين الحسينى مفتى القدس وقائد حركة المقاومة فى فلسطين إلى مصر وجاء هذا اللجوء بتوجيه من القصر فى عهد حكومة إسماعيل صدقى، الذى كان له حساباته الخاصة مع الإنجليز ومع أصحاب رؤوس الأموال اليهودية فى مصر(٤٠)، وهو الأمر الذى أدى بإسماعيل صدقى إلى أن يفرض قيوداً على

حركة أمين الحسينى داخل مصر، مما دفع صبري أبو علم زعيم المعارضة فى مجلس الشيوخ إلى تقديم استجواب لرئيس الحكومة فى ١٤ مايو ١٩٤٦ لرفع القيود التى وضعت على أمين الحسينى . وساند صبري أبو علم مجموعة من شيوخ الوفد وكانت الحملة شديدة على رئيس الحكومة استخدمت فيها ألفاظاًغير مقبولة دعت رئيس المجلس إلى طلب شطبها من المضبطة.

وحاول إسماعيل صدقى جاهداً إقناع أعضاء مجلس الشيوخ أن أمين الحسينى ليس لديه شكوى من معاملة الحكومة وأنه يقدر «أن مصر تجتاز مرحلة من أدق مراحل حياتها السياسية ...» وحاول صبري أبو علم إيضاح أن المفتي قد ترك فرنسا ولجأ إلى مصر مقر جامعة الدول العربية الأمر الذى سيتيح له المجال الذى يساعده على أن يخدم قضية بلاده، وكان لسخونة الاستجواب فى المجلس أثره على الحكومة، وتدخل وزير الأشغال العمومية عبدالقوي أحمد واقترح على المستجوب صبري أبو علم أن يقابل المفتي لمعرفة عما إذا كان راضياً عن هذا الوضع أم لا، ووافق الأعضاء ومعهم صبري أبو علم وهو الأمر الذى أدى فى النهاية إلى فوز الحكومة فى معركة هذا الاستجواب[٤١].

ثانياً :موقف البرلمان المصرى من حرب فلسطين ١٩٤٨

كانت الحالة فى فلسطين قد وصلت إلى مرحلة اللاعودة فقد وضح وجود تباعد تام بين سياسة الحكومة البريطانية والأماني العربية، خاصة بعد أن قويت شوكة الصهيونية فى النواحى السياسية والاقتصادية والعسكرية فى ظل دعم متواصل من القوى العالمية المؤيدة للمزاعم الصهيونية، على حين كان عرب فلسطين فى حالة من الضعف، وحكومات الدول العربية مكبلة بمعاهدات أو بالإحتلال العسكري وكانت تلك الحكومات بتركيبتها الخاصة حريصة على علاقات قوية مع بريطانيا على حساب القضايا المصيرية، وانفصلت الحكومات عن الشارع العربى والأصوات المخلصة داخل البرلمانات العربية ولم تستطع الجامعة العربية مواجهة الوضع المتردي فى فلسطين ولعل كل هذا كان من

الأمور التى أدت إلى كارثة عام ١٩٤٨ .

لقد كانت المسألة الفلسطينية تمر بمرحلة فارقة فى تاريخها؛ ففى أول أبريل ١٩٤٧ أرسلت بريطانيا مذكرة للأمين العام للأمم المتحدة تطلب فيها عرض قضية فلسطين فى دورة خاصة، ورأت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الاستثنائية فى ١٥ مايو ١٩٤٧ تشكيل لجنة خاصة تحت اسم "United Nations Special Committee on Palestine" لم تشترك فيها الدول العربية أو الدول الخمس الكبرى بزعم ضمان الحيدة وجاء أعضاء اللجنة من أستراليا، كندا تشيكوسلوفاكيا، جواتيمالا، الهند، هولندا، إيران، بيرو، السويد، أوروجواى، يوغسلافيا[٤٢].

وطلب إلى تلك اللجنة دراسة القضية وتقديم مقترحاتها حسبما تراها ملائمة لحل هذه المشكلة[٤٣]. وقاطعت الهيئة العربية العليا بفلسطين لجنة التحقيق لعدم تضمين مهمتها استقلال فلسطين وإنشاء إدارة دولية خاصة للأماكن المقدسة [٤٤].

وفى ٣١ أغسطس ١٩٤٧ وضعت اللجنة تقريرها فى جنيف وتضمن مشروعين: الأول: تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية مع نزول منطقة القدس وأيد هذا المشروع أغلب أعضاء اللجنة. الثانى: دولة واحدة عاصمتها القدس تضم حكومتين عربية ويهودية مستقلتين ذاتيا، وطالبت اللجنة بإنهاء الانتداب[٤٥].

لم يكد تقرير اللجنة ينشر حتى سارع وزير المستعمرات البريطانية معلناً أن حكومته توافق بدون تحفظ على انتهاء الانتداب وأنها آخذة فى تهيئة أسباب الانسحاب بأسرع ما يمكنها، وهو الأمر الذى أفزع العرب خاصة وأن تقريراً عسكرياً رفع إلى مجلس جامعة الدول العربية أوضح الفرق الشاسع بين اليهود والعرب من ناحية التسليح والتدريب وعدد العسكريين[٤٥].

وفى ٢٣ سبتمبر ١٩٤٧ استمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى كل

الأطراف وقرر أعضاؤها تأليف لجنتين لإعداد مشروعين منفصلين عن كيفية معالجة القضية الفلسطينية، الأول :عن قيام دولة واحدة والثانى :عن تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، وتم التصويت على مشروع الدولة الموحدة فى اللجنة الخاصة فلم يحز على الأغلبية حيث رفضته ١٩ دولة وأيدته ١٢ وامتنع عن التصويت ١٤ دولة، ووافقت على مشروع التقسيم ٢٥ دولة ضد ١٣ وامتناع ١٧ دولة واقترح العرب نقل القضية إلى محكمة العدل الدولية فلم توافق الأغلبية[٤٦].

واجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فى سبتمبر ١٩٤٧ رافضة تقرير اللجنة ، ثم اجتمع مجلس الجامعة فى بيروت ٧-١٥ أكتوبر ١٩٤٧ رافضاً التقرير داعياً الدول إلى مراعاة ما يمكن أن يحدث فى فلسطين.

وعندما عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلساتها من ٢٦ إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ تدخلت الإدارة الأمريكية بكل ثقلها مقدمة الوعد والوعيد للأعضاء[٤٧] حتى تمت الموافقة على التقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بأغلبية ٣٣ ضد ١٣ وامتناع عشرة وغياب واحد.

لقد بدأ الموقف يتغير على الأرض الفلسطينية مما أدى إلى تغير الموقف داخل البرلمان المصري، وأصبح هناك نوع من تضافر الجهود والاتفاق بين المعارضة والأغلبية والحكومة وظهر ذلك واضحاً بعد إقرار الأمم المتحدة لمشروع تقسيم فلسطين، وكان خطاب العرش للدورة ١٩٤٧/ ١٩٤٨، قد أكد على أن أي حل لا يقر لأهل فلسطين العرب الشرعيين حقهم في استقلال بلادهم ووحدتها لن تقبله البلاد العربية وسيكون مصيره الفشل، وسيعرض الأمن في الشرق الأوسط لأخطار بالغة[٤٨].

وفي أول ديسمبر ١٩٤٧ استنكر مجلسا الشيوخ والنواب بكامل أعضائهم القرار الصادر من الأمم المتحدة، وتصميم البلاد على عدم الرضوخ له، وأن مصر بالتعاون والاتفاق التام مع الدول العربية قد عقدت العزم على التمسك بفلسطين عربية موحدة .وهو ما أيدته الحكومة على لسان رئيسها محمود فهمي

النقراشى معلناً أنه يؤيد رأى المجلس وأن مصر بالاتفاق مع الدول العربية مصممة على أنه تكون فلسطين عربية موحدة وقال «إننا سنتخذ كل ما يمكننا عمله لتحقيق هذا الغرض الذى لا نحيد عنه مطلقاً»(٤٩).

وجاء الرد على خطاب العرش في ديسمبر ١٩٤٧ ملتهبا، وليس هناك أدنى اعتراض عليه، موضحاً «إن الفجيعة في فلسطين الشهيدة لتجمع بيننا وتوحد قلوبنا وتلهب شعورنا، فلن تستكين البلاد العربية لقرار التقسيم ولن ترضخ له، فعلى الذين يمنون أنفسهم بأحلام كاذبة عن تهاون العرب أو انقسامهم أو اختلاف مصالحهم، أن يدركوا الحقائق فيجنحوا إلى العدل ويرجعوا عن الجور، وإلا فالعرب في جميع البلاد من كافة الملل والمعتقدات يظاهرهم المسلمون في أنحاء الأرض والأحرار من سائر الشعوب سيثيرونها حربًا هوجاء لا تهدأ حتى يكون الوطن لأهله والبيت لربه»(٥٠).

وعند مناقشة الرد على خطاب العرش، نادى الكثير من النواب بضرورة تقوية الجيش، حتى ولو كان ذلك عن طريق فرض ضريبة استثنائية «إننا بعد ما رأيناه في فلسطين، قد تحققنا أنه لا وجود ولا قوة لنا إلا بأن يكون لنا جيش محترم .ونحن نريد أن تفرض الحكومة في غير هوادة ولا شفقة ضريبة استثنائية إضافية لتقوية الجيش دون أن تنتظر توافر المال»(٥١).

لقد كانت الأحوال فى فلسطين والعالم العربى آخذه فى التدهور، حيث زادت الهمجية اليهودية، وارتكبت المذابح يومياً، وزاد عنفوانها مع ارتكاب مذبحة دير ياسين فى ٩ إبريل ١٩٤٨، ومنذ ذلك التاريخ والشارع العربى فى تذمر وهياج ويدعو إلى الجهاد ضد العدو وزادت الدعوات للحرب، الأمر الذى وضع الحكومات العربية والمجالس التشريعية (البرلمانات) على حافة الحرب، مما أوجد اتفاقاً كاملاً بينهما، ودعماً غير متناه من نواب الشعوب للحكومات.

وفي ٥ مايو ١٩٤٨ وافق البرلمان على الأذن للحكومة باستقطاع مبلغ ١٠٠ ألف جنيه من الاحتياطي العام لإعادة المصريين من فلسطين، وإيواء وإعالة

المهاجرين الفلسطينيين العرب[٥٢]. كما طلبت الحكومة في التاسع من نفس الشهر من البرلمان اعتماد مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات لمواجهة المصروفات الإضافية اللازمة لقوات الجيش المصري المرابطة على الحدود بين مصر و فلسطين، وهو ما وافق عليه مجلس النواب في ١١ مايو ١٩٤٨ في صورة قرض يؤخذ من الاحتياطي العام إلى أن يتم عقد قرض داخلي .وكانت كلمات التقرير الذي أقر الأربعة ملايين جنيه حماسية كبيانات الحرب[٥٣].

وفي اليوم التالي عقد مجلس النواب جلسة سرية لمناقشة قضية فلسطين[٥٤]. وفى هذه الجلسة أوضح محمود فهمى النقراشى رئيس الوزارة أنه اثناء اجتماع مجلس جامعة الدول العربية فى لبنان أثيرت مسألة التدخل العسكرى وتحفظت مصر بسبب النزاع مع بريطانيا، إلا أنه أوضح أن هناك ٤٠٠ ألف عربى فى المناطق الصهيونية فى فلسطين عُرضة للذبح.

وأشار رئيس الوزراء أن السلاح الذى يصل إلى فلسطين كان يأتى عن طريق مصر، كما تكلم رئيس الوزراء عن المساعى المصرية لدى الولايات المتحدة، وكذلك الاستعدادات المصرية فى الداخل من حيث تدريب المتطوعين فى الهايكستب، وقيادة بعض الضباط للمتطوعين. ونظراً لأن بريطانيا كانت تتعهد بحفظ الأمن فى فلسطين حتى ١٥ مايو ١٩٤٨ وأنها ترفض تدخل الجيوش العربية فى فلسطين فقد نبه رئيس الوزراء إلى ما يمكن أن يكون عليه الموقف المأساوي بعد خروج الإنجليز، خاصة وأن عصابات الهاجاناه وشتيرن والأراجون مطلقة السراح فى فلسطين وقال رئيس الوزراء: «لذلك بادرت بعرض الأمر على حضراتكم لتعلموا أن الحكومة تراقب الحالة، وهى لا تتردد فى إصدار الأمر إلى الجيوش المصرية لإعادة السلام إلى أرض السلام» «تصفيق حار». وقد تحدث محمود فهمى النقراشى عن قوة العصابات اليهودية ومواردهم والمؤيدين لهم، إلا أنه قال: «ولكن قوى الدول العربية المجتمعة الآن كفيلة بحسم الموقف»[٥٥].

وخرج المجلس من الجلسة السرية مؤيداً للسياسة التي تتبعها الحكومة،

وأعلن النواب «أنهم يضعون أنفسهم وأموالهم تحت تصرف الحكومة، لإنقاذ فلسطين بل ووافق النواب في نفس الجلسة على قانون الأحكام العرفية إذا كان الجيش المصري خارج حدود المملكة[٥٦].

وكما حدث فى مجلس النواب حدث فى مجلس الشيوخ حيث عقدت جلسة سرية وأدلى محمود فهمى النقراشى ببيان عن الأحوال الحاضرة واستعداد الجيش المصرى لدخول فلسطين دفاعاً عن أهلها، ورغم اعتراض إسماعيل صدقى على دخول الحرب بحجة عدم استعداد الجيش الذى يعرف أحواله منذ أن كان رئيساً للوزارة إلا أن مجلس الشيوخ وافق على بيان رئيس الحكومة وأيد دخول الجيش فلسطين[٥٧] كما وافق البرلمان على ما طلبته الحكومة في ١٩مايو من اعتماد ٥ مليون جنيه لمواجهة المصروفات الإضافية اللازمة للجيش المصري بمناسبة الحالة القائمة في فلسطين، وأن يزاد طلب القرض من ٤ مليون إلى ٩ مليون[٥٨].

كما طلبت الحكومة في ٧ يونيو ١٩٤٨. من مجلس النواب اعتماد مبلغ ٢١ مليون جنيه لمواجهة المصروفات الإضافية اللازمة للقوات المصرية بمناسبة الحالة القائمة في فلسطين ووافق المجلس، وبالتالي فإن القرض الداخلي وصل إلى ٣٠ مليون[٥٩].

ورغم أن مجلس الأمن طلب وقف القتال في ٢٢ مايو ١٩٤٨، إلا أن الهدنة فرضت فى الساعة الثامنة صباح يوم ١١ يونيو ١٩٤٨ واستمرت الهدنة حتى ٨يوليو ١٩٤٨ [٦٠] حيث استؤنف القتال فى ٩يوليو وتدخل مجلس الأمن مرة ثانية فى ١٥يوليو لوقف القتال فى ١٨ يوليو لمدة ثلاثة أيام وبضغط من بريطانيا وأمريكا وافق العرب.

وألقت الهزيمة بظلالها على البرلمان، حيث قدم فؤاد سراج الدين في مجلس الشيوخ استجواباً للحكومة في٣٠ نوفمبر نوقش في جلسة سرية وهاجم سراج الدين الحكومة لعدم إعدادها الجيش لاحتمالات الحرب منذ أن صدر قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، ورغم أن النقراشي حاول التبرير من تعرضه

للضغوط، وأن الجيش قد أدى واجبه في ظل ظروف غير مواتية إلا أن الأعضاء كانوا في حالة رفض تام لأداء الحكومة وأثرت الهزيمة على البرلمان حتى أن بعض الشيوخ طالبوا بالانسحاب من جامعة الدول العربية[٦١].

ثالثاً :البرلمان المصري ونتائج حرب فلسطين حتى ١٩٥٢ .

صحا العرب على فاجعة فلسطين وكان من أهم المهمومين بها البرلمان المصري بمجلسيه، وأصبح الواقع الجديد في فلسطين يفرض على أعضائه هموماً تمثلت أهمها فى :-

أ - الفلسطينيين وما أصابهم .

ب - الموقف من الكيان الصهيوني .

جـ- معالجة أثر الحرب على المستوى الداخلى في مصر .

أ- بالنسبة للفلسطينيين فقد كثرت الأسئلة في البرلمان عن عدد اللاجئين منهم إلى مصر، وما الوسائل التي أعدت لمعيشتهم ، والأموال التي أنفقت عليهم والإجراءات التي اتخذت حيالهم، وكان عدد اللاجئين مع نهاية عام ١٩٤٨ قد وصل إلى ١١١٦٣ لاجئا فى منطقة القنطرة شرق، ووفرت الحكومة لهم الكساء والدواء بمبلغ ١٤١٢٢٦ جنيهًا مصريًا، وبذلت جهودًا كثيرة حتى اعترفت الأمم المتحدة بحق اللاجئين فى العودة إلى ديارهم.

وتوالت الأسئلة مع كل دورة، وكان من أهمها ما وجهه النائب عيد مرعي أبو سمرة إلى وزير الخارجية: هل وافقت الحكومة على تشغيل اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في منطقة غزة في مشروعات شبه جزيرة سيناء؟ وأجاب وزير الخارجية بالنيابة أن الحكومة وافقت من حيث المبدأ على تشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى مشروعات مع وكالة الإغاثة والأعمال للاجئى فلسطين، وذلك مع التحفظ التام فيما يتعلق بقضية فلسطين فى عمومها، وبحق اللاجئين الطبيعى فى العودة إلى وطنهم وبضرورة تنفيذ القرارات التى أصدرتها الأمم

المتحدة فى هذا الشأن[٦٢] وهو ما أيدته الحكومة المصرية. كذلك رد وزير الخارجية على سؤال في ٦ أغسطس ١٩٥١ ذكر فيه أن عدد اللاجئين في ١٩٥١ بالدول العربية وباقي الأراضي الفلسطينية وصل إلى مليون لاجئ ورغم أن الأمم المتحدة أصدرت قراراً بعودتهم إلى ديارهم، إلا أن إسرائيل الطفل المدلل رفضت القرار.

كما شجع النواب جمع المساعدات من أجل فلسطين، وطالبوا بمساعدة فعالة وعملية، إلا أن الحكومة لم تكن تملك في ذلك الوقت سوى الاتصالات الدبلوماسية مع الحليفة بريطانيا[٦٣].

ب - الموقف من الكيان الصهيوني .

عندما نشبت الحرب في فلسطين في مايو ١٩٤٨ اتخذت مصر مجموعة من التدابير لتأمين أراضيها و قواتها المشتركة في الحرب ، مستخدمة بذلك القوانين الدولية التي تبيح لها حق تفتيش السفن المارة في مياهها الإقليمية، ولها حق مصادرة السلع و الذخائر المرسلة إلي عدوها، و استندت مصر في ذلك علي المادة العاشرة من معاهدة القسطنطينية المبرمة في ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨[٦٤]. وأصدر الحاكم العسكري المصري عدة أوامر توضح ما يجب اتخاذه إزاء السفن العابرة للمياه الإقليمية المصرية، من حيث إخضاعها للتفتيش والضبط و المصادرة .

وفى ظل محاصرة العرب للكيان الصهيونى والضغط عليه اقتصاديا، ونظراً لما كان يدركه النواب من وجود علاقة خاصة بين اليهود وبريطانيا وأن هذه العلاقة هي التى يمكن أن تؤدى إلى مساعدة إسرائيل اقتصاديا فى ظل الحصار الاقتصادى العربى عليها بعد قرارات مجلس جامعة الدول العربية فى هذا الشأن، فقد تتبع أعضاء البرلمان المصرى العلاقة بين القوات البريطانية فى القناة وإسرائيل وعندما ظهر من الشكوك ما يوحى بوجود علاقة سأل النائب محمد أحمد البديوى وزير المالية المصرى (محمد زكي عبد المتعال) قائلاً: هل

صحيح أن مهمات خاصة بالسلطات البريطانية فى منطقة القناة تهرب إلى إسرائيل؟ وإذا كان هذا الأمر صحيحا . فما هو مقدار هذه المهمات والموانئ التى صدرت منها، وما هى الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لمعاقبة المسئولين عن هذه التجاوزات ومنع حدوثها فى المستقبل؟

وجاء رد الحكومة، أنه ليس لديها معلومات عن هذا الأمر، وأن ما يصدًر من مخلفات الجيوش البريطانية يتم بموجب ترخيص من وزارة المالية، والجمارك تقوم بالمراجعة والفحص وتحصيل الضمانات لحين الحصول على شهادة من الجهة المرسل إليها البضاعة، كما أعلنت الحكومة أنها على أتم استعداد لتحقيق أية واقعة معينة إذا كان لدى حضرة النائب المحترم دلائل من هذا القبيل[٦٥] .

لقد حرصت الحكومة على إظهار دقة الإجراءات التى تتخذها إزاء أى مواد تصدر إلى إسرائيل عن طريق القاعدة البريطانية فى القناة، كما أرادت أن تزيد الأمر اطمئنانا بإظهار أنها على استعداد للتحقيق ومعاقبه المتسبب إذا ما ظهر ما يخالف سياسة الحكومة.

وعاد النائب ـ محمد أحمد البديوى ـ مرة أخرى يسأل وزير الخارجية عن التقارير التى تدل على استيراد إسرائيل لكثير من المواد التى هى فى أشد الحاجة إليها وأن هذه المواد تهرب بوسائل غير مشروعة تحت سمع وبصر بعض الشخصيات المسئولة فى بلد عربى صديق، وطلب النائب من وزير الخارجية توضيح الطرق التى تتبعها الدول العربية لتضييق الحصار الاقتصادى على إسرائيل. وأجاب وزير الخارجية أن البلاد العربية لا تخلو من أشخاص يُغلِّبون المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، ولو كان عن طريق الاتجار مع إسرائيل أو تهريب السلع إليها، وأوضح الوزير أن جامعة الدول العربية اتخذت عدده قرارات لتفعيل الحصار الاقتصادى العربى على إسرائيل عن طريق جهاز مختص بهذا الأمر بقيادة مفوض يعاونه ضباط اتصال، يعقدون اجتماعات دورية ويرفعون تقاريرهم إلى أمانة الجامعة العربية لعرضها على اللجنة السياسية

للجامعة. ورفض النائب هذه الإجراءات واعتبرها شكلية، خاصة مع تزايد عمليات التهريب من البلاد العربية إلى إسرائيل، وهو الأمر الذى يمثل خطورة على مصر بعد التضحيات التى قدمتها[٦٦].

لقد كان الوعى بأهمية تفعيل قرارات المقاطعة العربية لإسرائيل يزداد لدى جميع فئات الشعب وأصبح حديث الحصار الاقتصادى العربى على إسرائيل ومحاولات بعض النفعيين كسر هذا الحصار والتكسب من ورائه مادة خصبة للصحافة، الأمر الذى أوجد تفاعلاً برلمانيا وحكوميا، تمثل فى تشديد قبضة الحكومة على مياهها الإقليمية وتفتيش السفن التى تحمل مهربات أو ذخائر أو عتاد أو بترول إلى إسرائيل وهو ما أزعج بريطانيا، كما تعرضت مصر لحملة تشهير وسباب فى مجلس العموم البريطانى والصحف الإنجليزية، ولقد كانت هذه الحملة على مصر سبباً فى إثارة أعضاء البرلمان المصرى لحفظ الكرامة والحقوق المصرية فوجهوا عدة أسئلة إلى وزير الخارجية المصرى محمد صلاح الدين لاستجلاء حقيقة الموقف حفظًا على كرامة مصر واستمرارًا فى دعم القضية الفلسطينية وإضعافاً لإسرائيل.

وأجاب وزير الخارجية موضحاً أن سبب هذه الضجة البريطانية احتجاز البحرية المصرية للسفينة البريطانية إمباير روش فى ١ يوليو ١٩٥١ فى خليج العقبة بعد الاشتباه فى أنها تحمل مهربات إلى إسرائيل وقد تبين أنها تحمل مدافع وذخيرة إلى ميناء العقبة الأدنى. وقد احتجت بريطانيا على أساليب التفتيش وذكر الوزير أن وزارة الخارجية المصرية ومعها وزارة الحربية المصرية قد قامتا بالتحقيق فى الأمر ووضح سلامة الإجراءات المصرية وتوافقها مع القانون الدولى، خاصة وأن مصر مارست سلطتها فى مياهها الإقليمية فى ظل حالة هدنة لم تنه الحرب مع إسرائيل فنيا وقانونيا. وهذه الحالة هى التى أدت إلى ضرورة استمرار العمل ببعض الحقوق المقررة للمحاربين فى القانون الدولى. خاصة حق ضبط المهربات الحربية المرسلة إلى العدو. وبالنظر إلى مسلك إسرائيل الذى لا يزال مبعثا للقلق ومصدراً للعدوان، احتفظت مصر فى

أضيق الحدود التى تتطلبها سلامتها بنظام تفتيش السفن فى موانيها وقد أيد النواب سياسة الحكومة إزاء هذه المسألة طالبين اليقظة التامة إزاء السياسة الإسرائيلية[٦٧].

وتوالت الأسئلة خاصة بعد أن ألقى وزير خارجية بريطانيا موريسون في مجلس العموم يوم ٢٠ يوليو ١٩٥١ ، بيانا بشأن سياسة بريطانيا في مصر وتعرض الوزير للحصار الاقتصادي الذي تفرضه مصر على إسرائيل ، لذلك أدلى وزير الخارجية محمد صلاح الدين ببيان فى ١٦أغسطس ١٩٥١ استعرض فيه سياسة بريطانيا تجاه فلسطين منذ تصريح بلفور ١٩١٧ ، و حمّل بريطانيا مسئولية ما ترتب على سياستها من خسائر للعرب والفلسطينيين ، وأوضح أن مصر وضعت قيوداً لمنع أي مهربات إلى إسرائيل خاصة بعد ما تواردت أنباء عن المهربات التى تنطلق من القاعدة الإنجليزية في قناة السويس وهو الأمر الذي جعل البرلمان الإنجليزى يقوم بحملة تشهير بمصر بسبب ما تفرضه من قيود على نقل البضائع إلى إسرائيل وقد استندت مصر إلى المادة العاشرة من معاهدة القسطنطينية التي تعطيها الحق في ذلك ، ورغم ذلك تضررت بريطانيا وإسرائيل من منع مرور ناقلات البترول المتجهة إلى إسرائيل في قناة السويس و أوضح أن خسارة العرب من سياسة الإنجليز نتج عنها مليون لاجىء عربي ، ومئات الملايين من الجنيهات تركها اللاجئون ، و خطر يتهدد كل الدول العربية ممثلا في إسرائيل[٦٨].

لقد كانت بريطانيا دائمة الشكوى من الحصار الاقتصادي الذي فرضته مصر على إسرائيل و إزاء ما أعلن عن تهديدات بريطانية لمصر بأنها سوف تحمي سفنها من التفتيش في الموانئ المصرية . قدم النائب أحمد مفتاح معبد سؤالا إلي وزير الخارجية قائلا «هل صحيح ما يقال من أن وزارة البحرية البريطانية قد أصدرت أوامرها إلي أربع بوارج حربية لحماية السفن البريطانية المارة بمنطقتي بور سعيد و البحر الأحمر من التفتيش المقرر للحكومة المصرية ، و أنها تمنع هذا التفتيش بما تراه و تتخذه من إجراءات تتنافى مع

السيادة المصرية ؟ و إذا كان هذا صحيحا فما هي الخطوات الحاسمة التي ستقوم بها الحكومة المصرية محافظة على استقلال البلاد وعلى الكرامة الوطنية؟».

و رد وزير الخارجية المصري إن الأمر يتلخص في أن السفير البريطاني بمصر أرسل إليه في ٢٦ يوليو ١٩٥١ كتابا اقترح فيه تدبيرات و إجراءات تتبع مع السفن البريطانية التي تجتاز مضيق العقبة أو تمر في المياه الإقليمية المصرية بوجه عام و اقترح السفير البريطاني :

١ – تفتيش السفن البريطانية ـ غير الحربية و العسكرية ـ التي تبحر من السويس أو ميناء الأدبية إلى العقبة بمعرفة السلطات الجمركية المصرية في الميناءين المذكورين .

٢ – تخطر السلطات الجمركية المصرية البحرية في جزيرة تيران بالسفن التي تم تفتيشها ، لتلافي تفتيشها مرة أخرى .

٣ – تراعي جميع السفن البريطانية الإجراءات المعتادة عند مرورها بالمياه الإقليمية .

و أكد وزير الخارجية أن هذه الإجراءات تتفق مع حقوق مصر الدولية ، وكذلك مع المرسوم المصري الصادر في ٦ فبراير ١٩٥٠ ، بشأن إجراءات تفتيش السفن و الطائرات و ضبط الغنائم المتعلقة بحرب فلسطين[٦٩].

جـ. معالجة أثر الحرب على المستوى الداخلي

لقد خرجت مصر من حرب ١٩٤٨ تلملم شتات نفسها ، و تعيد ترتيب أوراقها و أفكارها بل و نظمها السياسية ، وأصبح الحال في مصر بعد نكبة فلسطين غير الحال . و شاركت جميع المؤسسات الرسمية و الشعبية في إعادة قراءة الواقع المصري الأمر الذي أوجد في مصر بعد حرب فلسطين تحولات غيرت أوضاع مصر السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

و لقد شارك البرلمان في إعادة قراءة أوراق القضية الفلسطينية و أثرها

على المستوى الداخلي ، وبقدر الثقافات والأنماط الاجتماعية الموجودة داخل البرلمان المصري جاءت ردود الأفعال على نتائج حرب فلسطين على المستوى الداخلي .

و كان من أهم ما قام به أعضاء البرلمان إزاء معالجة أثر الحرب على المستوى الداخلي ما قام به النائب عبد الرحمن شادي في ٢١ مارس ١٩٥٠ عندما قدم سؤالا لوزير الحربية و البحرية « مصطفى نصرت». عن الأموال التي جمعت من المحافظات و المديريات أثناء حرب فلسطين . و التي بلغت مئات الألوف من الجنيهات للترفيه عن الجنود ، أين صرفت و ماذا تبقي منها . وما الذي تنوي الوزارة عمله إزاء ما تبقى ؟

وأوضح وزير الحربية أن الأموال وضعت تحت مراجعه ديوان المحاسبة . وأنها بلغت ٧٨٦١٣٩ جنيها منها تبرع مديرية البحيرة ب ٥٠٠٠٠ جنيه لشراء طائرة حربية باسم المديرية ، وقد صرف مبلغ ٣٥٨٢٩٩ و تبقي مبلغ ٤٢٧٨٤٠ جنيه ، وكانت جهات الصرف في الأغذية الخاصة بالجنود وكذلك الملابس والعصائر وتعويض المهمات التي فقدت في ظروف قاسية في العمليات الحربية[٧٠].

و إزاء ما تردد أن رئيس ديوان المحاسبة محمود محمد محمود أشار إلى اخطاء ومخالفات مالية وقعت أثناء معركة فلسطين . و أن وزارة الحربية كانت طرفا في تلك الأخطاء وجه النائب عبد الغني عبد الجليل أبو سمره سؤالا إلى وزير الحربية عن تلك المخالفات . و أجاب الوزير بأن ديوان المحاسبة أبدى ملاحظات على بعض التصرفات التي رأى فيها أخطاء أو مخالفات فيما يتصل بحملة فلسطين، وأعلن الوزير أن الوزارة تقوم ببحث هذا الأمر، «وأنه إذا استدعي الأمر التحقيق فسنأمر به وننظر في أمر المسئولية عن المخالفات.[٧١]

و في مجلس الشيوخ تقدم مصطفى مرعي في ١٩ مايو ١٩٥٠ بسؤال في نفس هذا الموضوع و طلب تحويل سؤاله إلى استجواب عن المخالفات المالية

التي شابت نفقات حملة فلسطين ، حيث شكل وزير الحربية لجنة احتياجات للجيش في ١٣ مايو ١٩٤٨ و أعطاها حق عقد الصفقات اللازمة لسد احتياجات الجيش من الأسلحة و الذخائر ، و قد أسندت بعض عمليات توريد الأسلحة والذخائر إلى بعض المنتفعين الذين قاموا بتوريد أسلحة و ذخائر فاسدة ، هذا فضلا عن ارتفاع أثمانها(٧٢).

و رغم أن هذا الأمر لم يكن في عهد وزارة النحاس إلا أن وزير الداخلية فؤاد سراج الدين ووزير الحربية والبحرية مصطفي نصرت دافعا بقوة عن أعمال الوزارة و القصر بعد أن بدأت الاتهامات تتجه عليه(٧٣).

لقد بدا أن أعضاء البرلمان كانوا حريصين على الأموال التي انفقت على حملة فلسطين . خاصة وأن تلك الحملة لم تؤت ثمارها التي يرجوها الشعب والبرلمان، و نظرا لما تردد في ذلك الوقت من وجود فساد فيما انفق على الحملة فقد عمد النواب إلى تقصي الحقائق في هذا الأمر .

لقد كانت نكبة فلسطين دافعة لكل المصريين للتطوع والدفاع عنها وخرجت أفواج من الشباب المصرى إلى فلسطين متطوعين واشتركوا فى القتال قبل أن يتخذ العرب قراراً بإرسال الجيوش للدفاع عن العرب الفلسطينيين، وقد عمل هؤلاء المتطوعون بجوار القوات العربية وقد استشهد وأصيب منهم كثيرون، وعندما قررت الحكومة فى ١١ يونيو ١٩٥٠ معاشات وتعويضات لجميع من اشتركوا فى حملة فلسطين من عسكريين ومدنيين سأل العضو إبراهيم شكرى وزير الحربية والبحرية (مصطفى نصرت) عن موقف هؤلاء المتطوعين من هذه التعويضات هل ستطبق عليهم ؟ فأجاب الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية نيابة عن وزير الحربية والبحرية بجمل مطاطة تعطى الحكومة المزيد من الوقت، قائلاً «قامت الجامعة العربية ومازالت قائمة بتسوية شئون جميع من تطوعوا فى حملة فلسطين»(٧٤).

كما أقترح النائب محمد كمال الخشن، فى نفس دورة ١٩٥٠ ، إنشاء قبر

للجندى المجهول لمناسبة حرب فلسطين، وقد وافق المجلس على الاقتراح وألزم الحكومة باختيار المكان والزمان المناسبين[٧٥]، وعندما تأخرت الحكومة قدم النائب سؤالاً إلى رئيس الحكومة في أغسطس ١٩٥١، طالبا معرفة ما تم فى هذا التكريم للجنود ولشهداء فلسطين. وأجاب وزير الخارجية محمد صلاح الدين بالنيابة عن رئيس الوزراء أنه تم اختيار مكان بالقرب من مدخل معسكر العباسية ليقام فيه النصب التذكارى لشهداء فلسطين. وأن المبلغ اللازم لهذا المشروع أدرج فى ميزانية مصلحة المبانى الأميرية، فاعترض النائب على المكان لبعده عن المدينة واقترح أن يختار له مكان آخر وسط المدينة حتى يتحقق الغرض من إقامته[٧٥].

خاتمة

كان لقضية فلسطين منذ ١٩٣٦ حيز داخل البرلمان المصري بتركيبته الاجتماعية المتعددة الطبقات و لعل ذلك يرجع إلي نمو الشعور القومي العربي لدي عدد ليس بالقليل خاصة وأن هناك عددًا كبيرًا من الجمعيات الأهلية والأحزاب و المؤسسات المدنية تبنت القضية و سارت في طريق حشد مدعم لها هذا فضلا عن أن القضية المصرية أخذت شكلا مختلفا بعد معاهدة ١٩٣٦ كما أن الأحداث الدامية داخل الأراضي الفلسطينية زادت من التعاطف مع القضية .

و قد أظهرت مضابط البرلمان أن القضية الفلسطينية قد عولجت على ثلاثة مراحل رئيسية:

المرحلة الأولي: من عام ١٩٣٦ إلى قبيل إعلان هيئة الأمم المتحدة تبنيها لقرار تقسيم فلسطين إلي دولتين بين العرب و اليهود فى نوفمبر ١٩٤٧ ، و في هذه المرحلة كانت الحكومة المصرية تتبني وجهه النظر الداعية للحفاظ على علاقات الود والوئام مع بريطانيا الدولة المنتدبة على فلسطين ولذلك كانت أي دعوة تقدم للحكومة المصرية بتقديم العون المادي والسياسي والعسكري للفلسطينيين كانت الحكومة المصرية تعيد حساباتها قبل أن تتخذ قرارا بالموافقة ، و لذلك فقد كانت تلك المرحلة مرحلة اشتدت فيها معارضة الأعضاء لموقف الحكومات المتعاقبة . سواء من حزب الأغلبية (الوفد) أو الأحزاب الأخرى من قضية فلسطين .

أما المرحلة الثانية : فهي مرحلة تبني الأمم المتحدة قرار التقسيم و نشوب حرب فلسطين وهي المرحلة التي أظهرت توحدا عاما بين توجهات الحكومة والمعارضة في البرلمان ، و لم تظهر أدنى معارضة لقرار الحكومة ، و لم يظهر نكوص للحكومة عن تقديم الدعم .

وفى المرحلة الأخيرة : و هي مرحلة ما بعد حرب ١٩٤٨، فقد وضح أن

البرلمان قد عالج القضية الفلسطينية من خلال ثلاثة محاور :

الأول :الفلسطينيون و ما أصابهم .

الثاني : الموقف من الكيان الصهيوني.

الثالث : معالجة أثر الحرب على المستوى الداخلي .

و من خلال المحورين الأول و الثاني أيدت المعارضة الحكومة فيما ذهبت إليه في معالجة هاتين القضيتين، و تشددت الحكومة عندما تشددت المعارضة و تهاونت المعارضة عندما تهاونت الحكومة .

أما معالجة أثر الحرب على المستوى الداخلي فنظرا لما كان يحمل من اتهامات لأشخاص قريبين من الحكومة ومن الملك فإن الخلافات نشبت بين المعارضة والحكومة .

و يمكننا القول بأن القضية الفلسطينية في البرلمان في تلك المرحلة المهمة من تاريخها نالت حيزا كبيرا من اهتمامات الحكومات وأعضاء البرلمان وكانت في أوقات كثيرة صاحبة الحظوة في المناقشات الأمر الذي يدل على تفاعل البرلمان مع المشاعر القومية العربية في فترة مبكرة و مهمة من تاريخ مصر .

الهوامش

(١) لمزيد من التفاصيل حول تغلغل اليهود في الحياة السياسية المصرية وأثرهم في القرار السياسي المصري راجع محمد حسنين هيكل :المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، الكتاب الأول ، الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية ، ط ٣ ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٦ م . ص ١٥١ - ١٥٦ .

(٢) اللجنة الملكية البريطانية (لجنة بيل) " Royal Commission " Peel تألفت من اللورد إيرل بيل Lord Earl Peelوالسير هوراس رامبولد Sir Horas Rumboldوالسير لوري هاموند Sir Laurie Hammond والسير موريس كارتر Sir Morris Carter والبروفيسور ريجنالد كوبلاند Prof . Reginald Coupland وسيرل اسكويث Cryril Asquith وعينت في شهر يوليو ١٩٣٦، لبحث الأسباب السياسية للاضطرابات التي نشبت في فلسطين في أواسط شهر ابريل ، والتحقيق في كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين بالنسبة لالتزامات الدولة المنتدبة نحو العرب ونحو اليهود و قد وصلت اللجنة فلسطين في نوفمبر ١٩٣٦ وأعلنت توصياتها في ٧ يوليو ١٩٣٧ ، لمزيد من التفاصيل راجع جامعة الدولة العربية :الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين المجموعة الأولي ١٩١٥ - ١٩٤٦ ، د .ت، ص ص ٢٠٣ - ٢٣٨، وأيضًا عادل غنيم :الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية ، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠، ص ص ١٣ - ١٦٥ .

(٣) مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية السادسة دور الانعقاد الثاني جلسة ١٢ بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٣٦ من ص ٣٥٨ .

(٤) مضابط مجلس الشيوخ ، الهيئة النيابية السادسة دور الانعقاد الثاني جلسة ١١ بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٣٦ ، ص ١٦٢ .

(٥) المصدر السابق، نفس الهيئة النيابية، دور الانعقاد الثالث جلسة ٣٦ بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٣٧، ص ٧٠٣ .

(٦) ألف مصطفى النحاس الوزارة للمرة الثالثة في ٩ مايو ١٩٣٦ بعد فوز الوفد بالانتخابات، وقد قدمت الوزارة استقالتها في ٣١ يوليو ١٩٣٧ . وألف الوزارة للمرة الرابعة في أغسطس ١٩٣٧ وقدمت استقالتها في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، راجع يونان لبيب رزق :تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ١٩٧٥، ص ص ٣٨٣ - ٤٠٣ .

(٧) مضابط مجلس الشيوخ الهيئة النيابية السابعة دور الانعقاد الثالث جلسة ٣٦ بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٣٧ ص ٧٠٤ .

(٨) أكرم زعيتر: يوميات أكرم زعيتر (الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ - ١٩٣٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠ ، ص ٣٠٢ .

(٩) راجع نص المادتين في المعاهدة انظر محمد عبد الرحمن برج : قناة السويس أهميتها السياسية والاستراتيجية وتأثيرها علي العلاقات المصرية البريطانية من ١٩١٤ - ١٩٥٦ ، ط١ ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ص ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(١٠) ألف محمد محمود الوزارة للمرة الثانية في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ . وقدمت استقالتها في ٢٧ ابريل ١٩٣٨ بعد أن أجرت الانتخابات في ابريل ١٩٣٨ وأعاد محمد محمود تشكيل وزارته القومية في ٢٧ ابريل ١٩٣٨ واستمرت حتى ٢٤ يونيو ١٩٣٨ عندما عاد محمد محمود فألف الوزارة للمرة الرابعة بالتحالف مع أحمد ماهر زعيم السعديين لتستمر الوزارة إلى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ لمزيد من التفاصيل راجع يونان لبيب رزق: مرجع سبق ذكره ص ص ٤٠٧ - ٤١٨ .

(١١) مضابط مجلس الشيوخ :جلسة١٨ مايو ١٩٣٨ م، ص ١٤٤ .

(١٢) مضابط مجلس النواب :جلسة ١١ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٣٨ ص ٢٦٧ .

(١٣) المصدر السابق ، نفس الجلسة ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(١٤) المصدر السابق ، نفس الجلسة ص ٢٦٨ .

(١٥) المصدر السابق ، نفس الجلسة ص ٢٦٨، وكان محمد محمود قد أرسل برقية إلي قادة الثورة الفلسطينية رافضًا توصيات لجنة بيل بتقسيم فلسطين وحمل على التقسيم بشدة ، راجع أكرم زعيتر، مرجع سبق ذكره ص ٣٠٢ .

(١٦) مضابط مجلس النواب، جلسة ١١ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٣٨ ص ٢٦٩ .

(١٧) المصدر السابق ، جلسة ٢٤ بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٣٨ ص ١٢٩٥ .

(١٨) لمزيد التفاصيل عن هذا المؤتمر راجع عايدة سليمة : مصر والقضية الفلسطينية، ط١، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٦ ص ص ٦٩ - ٧١ .

(١٩) مضابط مجلس النواب ، الهيئة النيابية الثامنة ، الدور الثاني جلسة الافتتاح بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٣٨ ص ٦ .

(٢٠) المصدر السابق ، ص ٢٥٣ ، ٢٦٣ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

(٢١) لمزيد من التفاصيل عن هذا المؤتمر راجع عايدة سليمة: مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٦ - ٤٠ .

(٢٢) مضابط مجلس النواب جلسة ١٤ بتاريخ ٢ يناير ١٩٣٩ ، ص ٤٣٤ .

(٢٣) المصدر السابق ، نفس الجلسة والصفحة .

(٢٤) المصدر السابق ، جلسة ٥١ بتاريخ ٢٢ ابريل ١٩٤٠ ، ص ١٧٥٥، ١٧٥٦ ، ١٧٥٧ ، ١٧٥٩.

(٢٥) ألف علي ماهر الوزارة للمرة الثانية في ١٨ أغسطس ١٩٣٩ وتولي فيها مناصب رئيس الوزارة والخارجية والداخلية وقدمت الوزارة استقالتها في ٢٧ يونيو ١٩٤٠ لمزيد من التفاصيل راجع يونان لبيب رزق: مرجع سبق ذكره ص ص ٤١٨ - ٤٢١ .

(٢٦) مضابط مجلس النواب جلسة ٥١ بتاريخ ٢٢ ابريل ١٩٤٠ ، ص ١٧٦٣ .

(٢٧) مؤتمر بلتيمور: عقد فى فندق صغير يسمى باسم بلتيمور فى أيام ٩-١١ مايو ١٩٤٢ التقت فيه كل التنظيمات الصهيونية فى أوروبا وأمريكا وشارك فيه ٦٠٠ شخصية وطالبوا فيه بفتح أبواب الهجرة إلى فلسطين أمام اليهود، واعتبار الدولة اليهودية المنتظرة جزء من العالم الديموقراطى الحر، وضرورة مساعدة المجتمع اليهودى فى إنشاء الدولة .لمزيد من التفاصيل راجع محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل الكتاب الأول مرجع سبق ذكره ص ص١٦٨-١٧٠ .

(٢٨) ألف مصطفى النحاس الوزارة للمرة الخامسة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ على إثر الحادثة المشهورة بهذا التاريخ ثم عادت الوزارة وقدمت استقالتها فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ بعد الخلاف الذى دب بين رئيس الحكومة مصطفى النحاس ومكرم عبيد وزير المالية ,ثم عاد مصطفى النحاس وألف الوزارة السادسة له فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ واستمرت إلى أن قدمت استقالتها فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، لمزير من التفاصيل راجع يونان لبيب رزق :مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٣٨-٤٥٦ .

(٢٩) جاء في مذكرة وزير مصر المفوض بواشنطن الموجهة لوزير الخارجية الأمريكي احتجاج مصطفي النحاس باشا على التصريح المعلن على لسان الرئيس فرانكلين روزفلت بشأن فلسطين ، وأنه يسئ إلى مشاعر الشعب المصري : راجع النص كاملاً عند محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل الكتاب الأول، مرجع سبق ذكره ص ١٨١.

(٣٠) نص السؤال والإجابة عليه، انظر مضابط مجلس الشيوخ جلسة ٧٨ بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٤٤ ، ص ص ٧٤١ ، ٧٤٢ .

(٣١) نفس المصدر .

(٣٢) ألف إسماعيل صدقي الوزارة للمرة الثالثة في ١٦فبراير ١٩٤٦ وقدمت استقالتها في ٩ ديسمبر ١٩٤٦ وكان يتولى فيها وزارة المالية بالإضافة إلي الرئاسة و الداخلية راجع يونان لبيب : مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٧٩ . ٤٨٤ .

(٣٣) مضابط مجلس النواب : جلسة ٣٩ بتاريخ ٨ يوليو ١٩٤٦، ص ٣١٠٧

(٣٤) اللجنة الإنجليزية الأمريكية .

(٣٥) مضابط مجلس النواب : جلسة ٣١ بتاريخ ١٤ مايو ١٩٤٦، ص ص ٢٢١٤ ، ٢٢١٥

(٣٦) المصدر السابق ، نفس الجلسة ص ص ٢٢١٥ ، ٢٢١٦ .

(٣٧) المصدر السابق ، نفس الجلسة ص ٢٢١٦ .

(٣٨) المصدر السابق ، نفس الجلسة ص ص ٢٢١٦ ، ٢٢١٧ .

(٣٩) مضابط مجلس الشيوخ :جلسة ٣٨ بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٤٧ ، ص ص ٨٦٣ ، ٨٧٧ ، ولمزيد من التفاصيل عن عقد الشركة وبنوده راجع مضابط مجلس الشيوخ ملحق رقم ١٦٣ جلسة ٣٨ بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٤٧ ص ص ٤٨١ ،٧٢٧ وأيضا ملحق الجلسة ٤ بتاريخ

١٩٤٧/١٢/١ص ص ٨٥ - ٨٨ .

(٤٠) في الوقت الذي كانت حكومة صدقي تشدد الطوق على أمين الحسيني كان صدقي نفسه يقيم حوارًا في الإسكندرية مع الياهو ساسون أبرز قادة الوكالة اليهودية . ووافق صدقي على فكرة تقسيم فلسطين ، هذا فضلاً عن ارتباط صدقي القوي بالدوائر اليهودية في مصر ، للمزيد يراجع محمد حسنين هيكل: العروش والجيوش، كذلك الصراع في فلسطين قراءة في يوميات الحرب ، ط ٤ ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ص ٣٥ ، ٣٦ .

(٤١) مضابط مجلس الشيوخ : جلسة ٤٢، بتاريخ ١٥ مايو ، ص ص ٩١٣ - ٩١٦.

(٤٢) محمد عزة دروزة :القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، ط ٢ ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٦٠ جـ ٢ ص ص٩١ ، ٩٢ .

(٤٣) جورج طعمة، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربى الإسرائيلى ١٩٤٧ . ١٩٦٧، بيروت، ط ٢، ١٩٧٥ ص ٣.

(٤٤) المرجع السابق، نفسه ص ١٠١ .

(٤٥) محمد على حلة: فلسطين فى جامعة الدول العربية ١٩٤٥ - ١٩٥٦، ط ١، مطبعة الحسين، القاهرة ١٩٨٨، ص ١٧٠.

(٤٦) جورج طعمة، المرجع السابق ، ص ص ١٠٢ ، ١٠٣

(٤٧) نفس المرجع ، ص ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٢ .

(٤٨) محمد حسنين هيكل :المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل الكتاب الأول ، ص ٢٣٥ .

(٤٩) مضابط مجلس النواب :الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد العادي الرابع للهيئة النيابية التاسعة يوم ١٢ نوفمبر ١٩٤٧ ص ٦ .

(٥٠) مضابط مجلس النواب :جلسة ٤ بتاريخ ١ ديسمبر ص ١٩٤٧ ص ص ٦٤ ، ٦٥ .

(٥١) المصدر السابق ، جلسة ٨ بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٤٧ ص ٢٨٦ .

(٥٢) المصدر السابق ، جلسة ٩ بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٤٧ ص ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٥٣) المصدر السابق ، ملحق جلسة ٢٧ بتاريخ ٥ مايو ١٩٤٨ ص ٢٠٩٥ .

(٥٤) للمزيد من التفاصيل يراجع المصدر السابق ، جلسة ٢٨ بتاريخ ١١ مايو ١٩٤٨، ص ص ٢١٠٣ ، ٢١١٢ .

(٥٥) المصدر السابق، جلسة ٢٨ بتاريخ ١٢ مايو ١٩٤٨، ص ٢١٤٢ .

(٥٦) لم يتم العثور على مضبطة الجلسة السرية ، والتى كانت تدون من نسخة واحدة توضع في رئاسة المجلس ، لذلك تم الاعتماد على ما أورده محمد حسنين هيكل :العروش والجيوش جـ ١ ، ص ص ٧٨- ٨٤ .

(٥٧) مضابط مجلس النواب : جلسة ٢٨ بتاريخ مايو ١٩٤٨ ص ص ٢٢٤٣ - ٢٢٤٦.

(٥٨) راجع في ذلك محمد حسنين هيكل : العروش والجيوش جـ ١، ص ص ٨٤ - ٨٥ .وأيضاً

محمد حسين هيكل :مذكرات في السياسة المصرية، ج ٣ ط ٢، دار المعارف القاهرة ١٩٩٠ ص ص ٤١ - ٤٣ .

(٥٩) مضابط مجلس النواب جلسة ٢٩ بتاريخ ١٩ مايو ١٩٤٨ ص ص ٢١٨٩ -٢١٩٠ ، ٢١٩٢ - ٢١٩٤ .

(٦٠) المصدر السابق نفس جلسة ٣٢ بتاريخ ٧ يونيه ١٩٤٨، ص ص ٢٤٥٧ - ٢٤٥٨ ، ٢٤٧٥ ، ٢٤٧٦ .

(٦١) مضابط مجلس الشيوخ، جلسة بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨.

(٦٢) عبد الوهاب بكر محمد :الجيش المصري وحرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٥٢ ، ط ١ ، دار المعارف ١٩٨٢ ص ص ١١٩ ، ١٢٠ .

(٦٣) مضابط مجلس النواب :جلسة ٢٧ بتاريخ ١٤ مايو ١٩٥١ .

(٦٤) لمزيد من التفاصيل يراجع في ذلك زكريا أحمد سعد، مصر والمرور الاسرائيلي في قناة السويس ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧، بحث منشور في مجلة مصر الحديثة، العدد الرابع ٢٠٠٥ ، ص ص ١٣٥ ـ ١٦٨ .

(٦٥) نفس المصدر.

(٦٦) مضابط مجلس النواب، جلسة ٢١ ، بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٥٠ ، ص ١٢ .

(٦٧) المصدر السابق، جلسة ٢٧ بتاريخ ٥ يونيه ١٩٥٠ ، ص ٦ .

(٦٨) المصدر السابق، جلسة ٣٠ بتاريخ ٢٩ يونيه ١٩٥١ ، ص ٤ .

(٦٩) المصدر السابق جلسة، ٣٨ بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٥١ ، ص ٥ .

(٧٠) المصدر السابق جلسة، ٣٩ بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٥١ ، ص ٥ .

(٧١) المصدر السابق، جلسة ١٣ بتاريخ ٢١ مارس ١٩٥١ ، ص ٥ .

(٧٢) مضابط مجلس الشيوخ، جلسة ٢٣ بتاريخ ١٥ مايو ١٩٥٠ ، ص ٨ .

(٧٣) مفس المصدر جلسة ٢٢ بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٥٠، ص ص ١١٦٧ - ١١٦٨ .

(٧٤) المصدر السابق، جلسة، ٢٣ بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٥٠ ص ص ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ وقد تناول هذه القضية بشكل من التفصيل محمد حسين هيكل: مرجع سبق ذكره ص ص ٨٦ ـ ٢١٢ وأيضا تناولها إحسان عبد القدوس في عدة مقالات، راجع روزاليوسف، عدد يونيو، ١٩٥٠.

(٧٥) مضابط مجلس النواب، جلسة ٤٠ بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٥٠ ، ص ١١ .

(٧٦) نفس المصدر ، جلسة ٣٨ ، بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٥١ ص ٢ .

مصر والصراع العربى .. الإسرائيلي فى إطار مؤتمرات القمة الأفريقية ١٩٥٨ - ١٩٧٣

د .إبراهيم جلال أحمد

مدرس التاريخ الحديث

بكلية الآداب . جامعة عين شمس

مصر والصراع العربي.. الإسرائيلي فى إطار مؤتمرات القمة الأفريقية ١٩٥٨ - ١٩٧٣

تحاول هذه الدراسة إبراز الجهود التى بذلتها مصر داخل أروقة مؤتمرات القمة الأفريقية(*) التى عُقدت خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٧٣ من أجل إقناع الأفارقة بضرورة الوقوف بجانب الشعوب العربية خلال الصراع العربى الإسرائيلى.

وقد تخير الباحث هذه المؤتمرات لأنها مثلت بالنسبة لمصر آنذاك أهم الوسائل الفاعلة لطرح هذا الصراع وتفنيده. واتخذ من عام ١٩٥٨ كبداية لدراسته، لأنه العام الذى عُقد فيه مؤتمر أكرا أول مؤتمر قمة للدول الأفريقية المستقلة، واثيرت فيه مشكلة فلسطين التى كانت - ولا تزال - جوهر هذا الصراع، من خلال مصر التى طالبت الدول الأفريقية بوضع إسرائيل على لائحة الدول العنصرية التابعة للإمبريالية. أما اختيار عام ١٩٧٣ كنهاية لفترة الدراسة، لأنه شهد انعقاد مؤتمر أديس أبابا ، واندلاع حرب أكتوبر، واستطاعت مصر من خلالهما الحصول على أكبر تأييد افريقى لصالح العرب فى صراعهم ضد إسرائيل، والوصول بالعلاقات العربية الأفريقية إلى مرحلة الذروة، فى مقابل تدهور العلاقات الأفريقية الإسرائيلية بصورة لم تشهدها من قبل، حيث وصل عدد الدول الأفريقية غير العربية التى قطعت علاقاتها بإسرائيل - حتى نوفمبر من عام ١٩٧٣ - ٢٩ دولة.

تمهيد : دور مصر فى مواجهة إسرائيل حتى عام ١٩٥٨ .

منذ حرب ٤٨ ازداد إدراك مصر بخطورة إسرائيل لطبيعتها الاستعمارية وكونها رأس جسر للاستعمار فى منطقة الشرق الأوسط فأيقنت ضرورة الدفاع عن فلسطين ، واعتبرت مشكلتها قضية مصرية ، لأن هذا الدفاع يتجاوز حدود مصر فى رفح ، إضافة إلى ذلك عُدت بالنسبة لمصر أيضاً قضية عربية واحتلالها يشكل خطراً على الدول العربية كلها ، لذا فإن مواجهة إسرائيل

وتحرير فلسطين كانت تتطلب - من وجهة النظر المصرية - تحرير كل البلاد العربية من السيطرة الاستعمارية ، والقوى الداعمة للاستعمار[١].

ومع قيام ثورة يوليو ، بدأت مصر فى مواجهة إسرائيل بصورة فعلية ، وكانت القارة الأفريقية من أهم الميادين التى عملت على عدم تغلغل النفوذ الإسرائيلى فيها، فمنها يبدأ الأمن القومى المصرى، خاصة وأن النيل يستمد ماءه من قلبها، ولا توجد دولة مصب تعتمد فى معيشتها عليه مثل مصر ، إضافة إلى ذلك وجود مضيق باب المندب الذى قيل أن من يسيطر عليه يمكنه السيطرة على الملاحة فى البحر الأحمر وقناة السويس [٢] . وقد كانت مصر بعيدة النظر فى ذلك، فقد ظهرت أهداف إسرائيل داخل أفريقيا فى العمل على إنهاء عزلتها، والتأثير على الأمن المائى المصرى ، وتهديد الملاحة فى البحر الأحمر ، وإضعاف التأييد الأفريقى للقضايا العربية ، ودعم العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية ، وتنفيذ السياسات الغربية ، وإقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأفريقية، للاستفادة من أصواتها فى المجال الدولى [٣].

ومن ذلك يمكن القول بأن سياسة مصر تجاه دعم أفريقيا لم تكن نوعاً من الترف والإنفاق البذخى ، خاصة وأنها آمنت بارتباط حرية الدول العربية العربية الأفريقية وعدم انفصالها بغية استقلالها واتساع نطاق حركة التحرر العربى من إطارها العربى إلى الأفريقى[٤] وإدراجها بجانب القضايا التى ربطتها بأفريقيا كتصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية ، ومن أجل ذلك قدمت مصر الدعم لأفريقيا فى كافة المجالات ، على الرغم من أن أفريقيا إبان تلك الفترة اعتبرت قضية الصراع العربى الإسرائيلى خارج نطاق اهتماماتها وتشكل عبئاً ثقيلاً عليها ، والأخطر من ذلك أنها عدت إسرائيل نموذجاً يجب الاحتذاء به[٥] .

وهدفت مصر من ذلك الدعم أيضاً عزل إسرائيل . ومقاومة تسللها داخل القارة لاستكمال حلقات الحصار الاقتصادى الذى فرضته الدول العربية عليها ، وتقديم المساعدات الاقتصادية لهذه الدول الأفريقية فى حدود ما تقدمه

إسرائيل على الأقل ، حتى تستطيع مصر مطالبتها بوقف تعاملها مع إسرائيل[٦].

وقد تعززت قناعة مصر بخطر إسرائيل على المنطقة عقب غاراتها فى فبراير ١٩٥٥، عقاباً على رفضها الانضمام للأحلاف الغربية . ومنذ ذلك الحين - ومن قبل - أصبح عبد الناصر العدو الأول للاستعمار والصهيونية ، ومن ثم محاولة جر مصر إلى حروب مع إسرائيل ، فى الوقت الذى جرت فيه محاولات مصرية من أجل أفرقة الصراع العربى الاسرائيلى ، حيث عملت مصر عبر كافة المؤتمرات الدولية على عزل إسرائيل دبلوماسياً واقتصادياً ، وأكدت على أن معركة آسيا وافريقيا من أجل حريتها معركة واحدة[٧] .

وقد تجلى ذلك فى مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ ، الذى حضرته من الدول الأفريقية غير العربية أثيوبيا وليبيريا، وضم عدداً من الزعماء الأفارقة أهمهم نكروما وسيكوتورى ، وكان وفد مصر أول من قدم مشكلة فلسطين للمؤتمر وأشار فيه عبد الناصر إلى أن من أهم الموضوعات التى أثارت فى نفسه أعمق الأسى، مشكلة فلسطين التى شُرد شعبها عن طريق إسرائيل، ولذا يجب مواجهتها والوقوف لها بالمرصاد ، وكان لذلك أبلغ الأثر فى موافقة الدول المشاركة على إعلان تأييدها لحقوق شعب فلسطين، والدعوة إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بها ، وتحقيق التسوية السلمية لمشكلتها، وعدم قبول إسرائيل فى مؤتمر باندونج ، وتزايد العزلة المفروضة عليها، وبداية التقارب العربى الأفريقى[٨]. وعلى الجانب الآخر أدت هذه السياسة إلى بداية الاهتمام الإسرائيلى بأفريقيا ، فطورت فى نفس العام علاقاتها بليبيريا وأثيوبيا والسلطات الاستعمارية فى كينيا ونيجيريا ومدغشقر والجابون ، واعترفت باستقلال غانا فى عام ١٩٥٧ وأقامت سفارة لها فى أكرا. وكان الاهتمام الإسرائيلى بأفريقيا فى هذه المرحلة التى أُطلق عليها مرحلة الاستطلاع معتمداً على الوجود الاستعمارى فى أفريقيا وضعف الوجود العربى بها[٩].

ويثبت ذلك ما أشارت إليه مصر من أن إسرائيل كانت رأس جسر للاستعمار فى أفريقيا ، ومحرك رئيسى لسياسته فى تلك المرحلة .

ونتيجة لتنبه مصر لهذا الدور ظهرت جهودها فى مؤتمر التضامن الأفريقى الآسيوى الذى عقد بالقاهرة خلال الفترة الممتدة من ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧إلى ١ يناير ١٩٥٨ ، حينما حثت الدول الأفريقية على ضرورة الوقوف بجانب قضايا العالم الثالث ومشكلاته ، وأسفرت جهودها عن مناقشة المشكلة الفلسطينية(١٠) وإعلان الدول المشاركة أن إسرائيل قاعدة استعمارية تهدد الشرق الأوسط وسلامته ، وأكدت حقوق العرب فى فلسطين وعطفها على اللاجئين الفلسطينيين وعودتهم إلى وطنهم (١١) .

أولاً : جهود مصر منذ مؤتمر أكرا ١٩٥٨حتى مؤتمر اديس ابابا ١٩٦٣ .

على الرغم من السياسات الاستعمارية والصهيونية التى عملت على دعم إسرائيل أفريقياً ، استمرت مصر فى إقناع الأفارقة بأن قضية الصراع العربى الإسرائيلى ليست عربية فحسب ، بل أنها قضية تهم العرب والأفارقة على حد سواء ، خاصة وأن كل ما يضر الشعوب العربية فى حالة إحكام قبضة إسرائيل على العالم العربى ، يؤثر بالضرورة على دول كثيرة فى القارة الأفريقية(١٢).

ومن أجل تحقيق هذا الهدف شاركت مصر فى أغلب مؤتمرات القمة الأفريقية ، والأكثر من ذلك كانت مقراً لمعظم المؤتمرات التى جاءت بجهود مثمرة فى مجابهة إسرائيل وإدانتها وتأييد الحق العربى .

وكانت البداية فى مؤتمر أكرا ١٩٥٨ ، الذى عُقد بدعوة من نكروما وحضرته ثمانى دول أفريقية ، وهى أثيوبيا وليبيريا وغانا والسودان ومصر وليبيا وتونس والمغرب ، ومثل فيه الوفد المصرى " محمود فوزى " وزير خارجيتها ، وقدمت مصر فيه اقتراحاً يدعو إلى ضرورة دمج إسرائيل مع جنوب أفريقيا والبرتغال ووصفها بالعنصرية الإمبريالية ، لكن هذا الطلب رفضه نكروما ، كما رفضته ليبيريا وأثيوبيا ، وبدلاً منه وافقوا على مشروع قرار ضعيف يحث على ضرورة

السعى لإيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية دون أية إشارة إلى إسرائيل [١٣].

وقد أعربت إسرائيل على لسان سفيرها فى غانا عن ارتياحها لعدم استجابة نكروما للطلب المصرى ، وعبر عن ذلك بقوله " لقد كان عدم إدراج قضية إسرائيل فى جدول أعمال المؤتمر انتصاراً مهماً للفئات الديمقراطية من الأفريقيين " ، كما اتهم عبد الناصر بأنه يهدف إلى توسيع نفوذه فى القارة الأفريقية . ويُستنتج من خلال الموقف الذى اتخذه نكروما مدى التغلغل الإسرائيلى فى الأوساط الأفريقية ، لا سيما التقدمية التى ينتمى إليها نكروما ، باعتباره يتبنى فكراً تحررياً ، كما يُظهر موقف السفير الإسرائيلي الدعاية التى كانت تقوم بها إسرائيل لتأليب الرأى العام الأفريقى ضد مصر ، والرئيس عبد الناصر فى تلك الفترة[١٤] .

ومن المرجح أن ليبيريا قد أقدمت على ذلك الرفض أيضًا نتيجة لعلاقاتها بإسرائيل والأهم من ذلك كونها منذ نشأتها صناعة أمريكية ، وذلك بدوره يقود إلى نتيجة مفادها أن التى كانت تحرك سياسة ليبيريا آنذاك هى الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت على علاقة وطيدة بإسرائيل . لذا لم يكن فى صالح أغراضها الاستعمارية فى الشرق الأوسط وأفريقيا إدانة إسرائيل من جانب صنيعتها . كما أنه من المعتقد أن الذى جعل أثيوبيا تقدم على هذا الرفض وجود يهود الفلاشا بها ، ورغبتها فى منافسة الدور المصرى فى أفريقيا ، وكونها من أقدم الدول التى دعمت علاقاتها بإسرائيل فى القارة ، وحاجتها إلى المعونات الأجنبية التى كانت تمنح آنذاك للدول الموافقة على الوجود الإسرائيلى فى أفريقيا ودعمه .

غير أنه فى إطار الجزء الخاص بالسلم والأمن الدوليين واحترام ميثاق الأمم المتحدة وإعادة التأكيد على مبادئ باندونج ، عبر مؤتمر أكرا فى الفقرة رقم ٩ عن شديد قلقه بالنسبة لمشكلة فلسطين ، وبحث إيجاد تسوية عادلة لها ، وذلك عقب إلحاح الدول العربية وبصفة خاصة مصر من أجل إدراجها فى جدول أعمال المؤتمر[١٥].

ومن المؤكد أن هذا الإلحاح جاء نتيجة لعدم فهم أفريقيا لتلك المشكلة حتى هذه الفترة التى عُقد فيها المؤتمر فهماً موضوعياً ، وعلاقة أغلب قادة أفريقيا بإسرائيل ، واعتبار تلك المشكلة من وجهة نظر أغلب زعماء القارة قضية عربية آسيوية لا تهم أفريقيا بأى حال من الأحوال .

وعلى الرغم من ذلك ، عملت مصر كل ما فى وسعها من أجل تقريب وجهات النظر الأفريقية ودعم العلاقات العربية الأفريقية ، والعمل على كسب الرأى العام الأفريقى فى صالح الصف العربى، وظهر ذلك حينما لبت حكومتها دعوة حكومة ليبيريا للاشتراك فى مؤتمر منروفيا فى ٤ أغسطس ١٩٥٩ والذى حضرته غانا ومالى وليبيريا ، ومثل فيه مصر وفد برئاسة وزير خارجيتها "حسين ذو الفقار صبرى " الذى أكد على التوفيق بين القومية العربية والأفريقية، واختتم خطابه بقوله " إن العالم العربى هو القنطرة التى تربط بين قارتى آسيا وأفريقيا وأن الجمهورية العربية المتحدة فخورة بأن تنتمى إلى القارتين " (١٦).

ومن المرجح أنه كان يقصد من وراء ذلك حث الدول الأفريقية على دعم العالم العربى فى صراعه ضد الصهيونية وإبراز الدور الذى يلعبه العالم العربى فى العلاقات الأفريقية الآسيوية ، حيث أنه يشكل أهمية قصوى فى تسيير أو إعاقة هذه العلاقات .

ويجب الإشارة هنا إلى أن مهمة مصر كانت عصيبة فى تلك المرحلة التى سُميت بمرحلة التغلغل والاقتحام الإسرائيلى لأفريقيا ، والتى ظهرت فى صورة زيارات لليبيريا وغانا ونيجيريا والسنغال وساحل العاج ، أدت إلى ازدياد شعبية إسرائيل ، التى أنشأت لها آنذاك قنصلية فى السنغال وسفارة فى غينيا(١٧).

لكن ذلك لم يقف حائلاً أمام الدور المصرى الذى تجلى فى مؤتمر أديس أبابا الذى عُقد فى يونيو ١٩٦٠ ، والذى حضره ممثلو إحدى عشرة دولة ، هى : أثيوبيا والكاميرون وغانا وغينيا وليبيريا والصومال والجمهورية العربية المتحدة

وليبيا وتونس والمغرب ، والحكومة الجزائرية المؤقتة ، فلقد حاولت مصر فى هذا المؤتمر شرح أبعاد الصراع العربى الإسرائيلى وإبراز الصورة الحقيقية لإسرائيل . وأسفرت جهود مصر عن تعبير المؤتمر عن قلقه لعدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة ، ومؤتمر باندونج ، ومؤتمر أكرا الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية ، التى اعتُبرت من العوامل المهددة للأمن والسلم فى القسم الشمالى من القارة الأفريقية (١٨).

وفى الوقت الذى كانت تبذل فيه مصر قصارى جهدها من أجل دعم العلاقات العربية الأفريقية ومحاولة إقناع أفريقيا بضرورة الوحدة الأفريقية الشاملة ودعم العرب فى صراعهم ضد إسرائيل ورفض النهج الاستعمارى الذى عمل على تقسيم القارة ما بين أفريقية وعربية ، ظهرت محاولات أفريقية مدعومة من الصهيونية والاستعمار وبصفة خاصة الاستعمار الفرنسى الداعم للموقف الإسرائيلى من أجل مواجهة الاتجاه الجديد السائد فى القارة الأفريقية (الوحدوى) ، والذى تتزعمه مصر وغانا وغينيا والقضاء على فكرة الوحدة الأفريقية الشاملة والتأييد الأفريقى للعرب ، وظهر ذلك فى مؤتمر برازافيل الذى عُقد بالعاصمة الكونغولية فى الفترة من ١٥- ١٩ ديسمبر ١٩٦٠ وحضرته السنغال وأفريقيا الوسطى والكونغو برازافيل وموريتانيا وداهومى وساحل العاج والنيجر والكمرون والكونغو ليوبولدفيل وتشاد والجابون ومدغشقر . ونتيجة لاقتصار المؤتمر على الدول الناطقة بالفرنسية دون غيرها من الدول ، فقد جاءت قراراته انعكاساً للموقف الفرنسى فى معالجته للمشكلات التى تطرق لها كالمشكلة الجزائرية ، كما لم تدرج قضية الصراع العربى الإسرائيلى للمناقشة فى هذا المؤتمر (١٩).

لكن ذلك لم يثن مصر عن المضى قدماً نحو مسيرتها داخل مؤتمرات القمة الأفريقية ، فقد دعمت موقفها من الصراع العربى الإسرائيلى فى مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٦١ ، حينما لفت عبد الناصر الأنظار إلى أن الصهيونية الدولية تعد من صور الاستعمار الجديد ، وأن تقديم إسرائيل المعونات لأفريقيا التى لا

تستطيع العيش دون المعونات الأجنبية إنما كان يعنى أنها مجرد وسيط للتغلغل الاستعمارى[٢٠] كما شرح حقيقة إسرائيل وأهمية الجمهورية العربية المتحدة كبوابة دفاع عن الحدود الشمالية الشرقية لأفريقيا ، التى يجب على دولها حمايتها بعدما تنبهت للدور الذى تقوم به إسرائيل لخدمة الاستعمار الجديد فى القارة الأفريقية وغيرها [٢١].

ونتيجة لهذا أعرب المؤتمر عن اهتمامه البالغ بالوضع الراهن فى فلسطين ، وحذر من خطر التوتر الدولى ، وأصر على ضرورة حل هذه المشكلة حلاً عادلاً يتفق مع قرارات الأمم المتحدة وباندونج الخاصة بإعادة حقوق عرب فلسطين الكاملة ، ودعوة الدول الأفريقية إلى مقاومة هذه السياسة الجديدة التى استخدمها الاستعمار لزرع قواعد له [٢٢] .

وقد أكد عبد الناصر أن من أهم نتائج هذا المؤتمر انهيار ألعوبة الاستعمار فى تقسيم القارة إلى أفريقيا عربية فى الشمال وسوداء فى الغرب والجنوب ، وأنه كان عملاً ضد الاستعمار والصهيونية أظهر إسرائيل أمام نفسها وأصحابها وصانعيها بصورتها الحقيقية التى دأبت على مناصرة الاستعمار وخدمته ليس فقط فى الشرق الأوسط بل وفى أفريقيا وآسيا ، ورأى أن من أهم أصداء القرار المتعلق بتلك المشكلة ، أن أفريقيا فتحت عينها على حقيقة إسرائيل وكشفت مستتر نواياها وأهدافها . وأشار إلى أن إسرائيل حاولت التشكيك فى مدى تمسك غانا بقرار الدار البيضاء مما أدى إلى إعلان نكروما ، بأن قرار الدار البيضاء الذى يتعلق بإسرائيل يمثل خطأً أساسياً فى سياسة غانا [٢٣].

غير أن موقف الدول الأفريقية من قرارات المؤتمر اتضحت فى السلوك العملى التى كانت تقوم به بعض الدول الأفريقية كغانا التى تزايدت تعاملاتها مع إسرائيل رغم ما أعلنته فى هذا المؤتمر[٢٤].

وفى هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن الدول الأفريقية كانت تعمل من أجل مصلحتها الخاصة دون النظر إلى نوعية وسياسة الطرف الذى تقيم معه

علاقات ، طالما أنها سوف تقودها فى النهاية إلى مبتغاها ، وذلك من شأنه أن يوقفنا على حقيقة الأسباب التى جعلت أغلب الدول الأفريقية تدعم علاقاتها بإسرائيل على حساب علاقاتها بالدول العربية ، لأنها رأت فى ذلك الوقت أن مصالحها تسير فى ركاب إسرائيل - التى تدعمها الدول الرأسمالية العظمى والكبرى - أكثر من الدول العربية ، وأن العطف على قضية العرب ودعمها سوف يكون عائقاً يحول دون تنفيذ أغراضها فى تلك المرحلة التى يمكن أن يُطلق عليها مرحلة التأسيس بالنسبة للدول الأفريقية المستقلة حديثاً .

ومما دل على أهمية الدور المصرى فى الدار البيضاء ما أشار إليه دورو ثيام Doro Thiam وزير خارجية السنغال الأسبق من أن الرئيس العربى ويقصد به عبد الناصر قد عرض قضيته بمنتهى البراعة وقوة التأثير . فقد ربط بين مشكلة فلسطين وبين الفكرة العامة المتعلقة بالدفاع عن القارة الأفريقية وتأمين سلامتها ، وقد تركت حججه أثراً ، إذ إن القرار المتعلق بفلسطين صدر بالإجماع ووقعته الدول الأفريقية التى كان لها حتى فترة انعقاد المؤتمر علاقات وطيدة مع إسرائيل [٢٥].

ويُستنتج مما سبق أن قرارات مؤتمر الدار البيضاء كانت أقوى من القرارات التى صدرت عن مؤتمرى أكرا وأديس أبابا . ومن المرجح أن يكون ذلك بسبب أن غالبية الدول المشاركة من الدول الأفريقية العربية ، كما أنه من أهم إيجابيات هذا المؤتمر ، أن الشعوب الأفريقية تمكنت من خلال هذا المؤتمر التعرف على المشكلة الفلسطينية ، وإبراز موقفها من الصراع العربى الإسرائيلى ، إلا أن حضورها لم يكن يعنى التأييد المطلق للقرارات التى صدرت عن هذه المؤتمرات [٢٦].

والدليل على ذلك أن إسرائيل لاقت فى تلك الفترة ترحيباً حاراً من قبل دول غرب أفريقيا الفرانكفونية بسبب العلاقة الوثيقة التى كانت تربطها بفرنسا ، فقامت بزيارة للجابون عام ١٩٦١ ، إضافة إلى ذلك سرعة اعترافها بالدول

الأفريقية وإيفاد وفود إسرائيلية للمشاركة فى احتفالات الاستقلال . وأدى ذلك إلى إقناع رؤساء مدغشقر وداهومى والجابون وأفريقيا الوسطى وليبيريا وساحل العاج وأوغندا وجامبيا بزيارة إسرائيل ، كما دعمت علاقاتها بكينيا وتنجانيقا والكونغو برازافيل والكونغو ليوبولد فيل ، مما أدى إلى شعورها بالطمأنينة وتعويض شعورها بافتقاد الأمن وإحساسها بالعزلة (٢٧).

كما وقفت الدول الاستعمارية بجانب إسرائيل فى تلك الآونة ، وحتى تدعم سياستها وسياسة إسرائيل ، حاولت قدر استطاعتها زيادة الصدع الأفريقى الموجود بين الدول المؤيدة لمناقشة المشكلة الفلسطينية والقضايا العربية والدول المعارضة - ونعنى بذلك دول مجموعة برازافيل ودول مجموعة الدار البيضاء - والعمل على عزل دول الدار البيضاء نهائياً حتى لا تثير قضية الصراع العربى الإسرائيلى ، وذلك من خلال مؤتمر منروفيا ، الذى دعا إلى عقده ليوبولد سنجور فى العاصمة الليبيرية ، للتوفيق بين الجبهتين ، لكن الجمهورية العربية المتحدة رفضت حضوره لعدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة بفعل من فرنسا ، كما امتنعت مجموعة الدار البيضاء أيضاً عن حضوره ، فعُقد فى ٨ مايو ١٩٦١ وضم مجموعة برازافيل الناطقة بالفرنسية مع سبع دول أفريقية أخرى لا تنتمى إلى أى مجموعة ، وهى نيجيريا وأثيوبيا وليبيريا وسيراليون والصومال وتونس وتوجو ، واتُهمت مصر فى هذا المؤتمر بإعاقتها للجهود الوحدوية . كما ظهر الدور الاستعمارى فى مؤتمر لاجوس الذى دعا إليه أزيكوى الحاكم العام لنيجيريا فى الفترة من ٢٥ إلى٣٠ يناير ١٩٦٢ ، وضم الدول التى شاركت فى مؤتمر منروفيا ، وقد قاطعته مجموعة الدار البيضاء أيضاً ، لموقفه من قضيتى الجزائر والصراع العربى الإسرائيلى . ونخلص من ذلك إلى أن قرارات منروفيا ولاجوس جاءت فى غير صالح الشعوب العربية (٢٨).

ومن هذا يتضح أن الموقف الأفريقى فى تلك المرحلة لم يتعد التعاطف ، بل أنه ليست هناك مبالغة فى القول بأن القرارات التى اتخذها الأفارقة كانت غير

مدروسة جيداً أو قرارات لإرضاء الاتجاهات المختلفة بين الرؤساء مما يزيد من تعقيد المشكلة على المدى البعيد ، وساعد على ذلك ارتباط كل مجموعة أفريقية بمصالح مختلفة ، وتعدد الكاريزمات ذات المدارس الفكرية المختلفة ، وقوة المد الإسرائيلى داخل أفريقيا مقارنة بالدور العربى ، حيث كانت إسرائيل بدعم من الدول الاستعمارية تمنح الأفارقة ما كانوا يحتاجونه . ونجحت فيما فشلت فيه الدول العربية ، على الرغم من الجهود المصرية التى ظهرت إبان تلك الفترة داخل المؤتمرات الأفريقية لإبراز صورة إسرائيل الحقيقية.

ثانياً : جهود مصر منذ مؤتمر اديس ابابا ١٩٦٣ حتى مؤتمر كينشاسا ١٩٦٧ .

على الرغم مما حدث فى مؤتمرى منروفيا ولاجوس ، ومن غالبية الدول الأفريقية ازداد اتجاه مصر صوب أفريقيا التى شكلت دولها ثقلاً تصويتياً كبيراً فى المنظمات الدولية [٢٩].

وبحلول مؤتمر أديس أبابا ١٩٦٣ ، تولى عبد الناصر رئاسة أول جلسة ، وأكد فيها نظريته التى تقدم بها فى مؤتمر الدار البيضاء ، واستند فى ذلك إلى أرقام دقيقة أوضحت أن إسرائيل وهى لا تستطيع العيش إلا فى ظل المساعدات الأجنبية نراها مع ذلك تقدم مساعدات إلى بعض البلاد الأفريقية ، فهى إذاً مجرد وسيط للتغلغل الاستعمارى . غير أن مؤتمر أديس أبابا لم يسجل ذلك [٣٠]. ولذا قام عبد الناصر بحسم هذه القضية عندما أشار إلى أن مشكلة إسرائيل التى تعد أهم المشكلات التى تواجه العالم العربى والأفريقى ، لن تُطرح للمناقشة فى هذا الاجتماع ، لأن العمل الأفريقى الحر سوف يكشف الحقيقة ويعريها من كل زيف أمام الضمير الأفريقى[٣١].

وقد أقدم عبد الناصر على هذه الخطوة ، لأنه كان على علم تام بمدى ما وصلت إليه العلاقات الإسرائيلية الأفريقية ، وأن عرض هذا الصراع سيؤدى حتماً إلى خلاف بين الدول الأفريقية غير العربية والدول الأفريقية العربية خاصة فى تلك الفترة التى سادت فيها نظرة التعاطف مع إسرائيل من عدد كبير

من الدول الأفريقية ولاسيما الدول الناطقة بالفرنسية فى أواسط أفريقيا ، ودولة جنوب أفريقيا والدول الواقعة تحت نفوذها فى أجزاء القارة الجنوبية[٣٢]. وكان عبد الناصر على حق ، فقد قامت جولدا مائير وزيرة الخارجية الإسرائيلية فى هذا العام بزيارة أوغندا وتنجانيقا ووقعت معهما اتفاقية هامة للتعاون الفنى ، بالإضافة إلى التصديق على معاهدة الصداقة بين إسرائيل ومدغشقر ، كما تناولت الجولة كينيا وأثيوبيا بدعوة من هيلاسلاسى . وشهد العام نفسه تحرك أفريقى صوب إسرائيل من قبل الزعماء الأفارقة مثل زيارة رئيس الكاميرون لإسرائيل والتى تعد بالغة الأهمية ، حيث أنها من رئيس أفريقى مسلم ، ورئيس داهومى ، والرئيس الكونغولى للتوقيع على معاهدة صداقة مع إسرائيل[٣٣].

إلا أنه مما لا شك فيه أن هناك عدة عوامل قد ساهمت فى دعم النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا فى هذه الفترة ، ومنها ، تحكم الدول الغربية فى الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمم المتحدة ، وسيطرة الصهيونية على أجهزة الإعلام المختلفة،وأن معظم الدول الأفريقية قد استغلت - برغبة منها أو دون إرادتها - خلال هذه الفترة التى سعت فيها إلى تثبيت استقلالها السياسى ، وحرصت على العلاقة القائمة بينها وبين إسرائيل ، واعتبرت المشكلة الفلسطينية خارج نطاق قضايا القارة الأفريقية والأهم من ذلك غياب الدبلوماسية العربية والإعلام العربى فى أفريقيا[٣٤].

لكن مصر استمرت فى العمل على تحقيق هدفها ، وظهر ذلك حينما عقدت مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية خلال الفترة الممتدة من ١٧-٢١/ ٧ /١٩٦٤، حيث أعلن عبد الناصر فى بدايته التصور العربى للصراع ، مؤكداً أهمية المشكلة الفلسطينية، ومشيراً إلى أن إسرائيل طردت أصحاب البلد الأصليين وحولت الأغلبية منهم إلى لاجئين خارج حدود وطنهم ، ودعا إلى ضرورة فهم وتدقيق ودراسة المشكلة، لأن ذلك بمثابة المفتاح الهام إلى روح الوحدة الأفريقية ، وأكد فى نهاية الأمر ثقته فى قيادات القارة وشعوبها[٣٥].

ويُفهم من ذلك أن عبد الناصر كان مراعياً الحساسية الأفريقية ، لذلك كان عرضه للموضوع فى صورة مناشدة للتفكير والبحث ، وليس زجاً بالمشكلة وطرحها على ساحة المنظمة . كما كان هناك شبه اتفاق بين الدول الأفريقية العربية على الأخذ بما أعلنته مصر ، حرصاً على تماسك منظمة الوحدة الأفريقية وتلافياً لأى حرج قد تشعر به الدول الأفريقية المرتبطة بعلاقات مع إسرائيل ، على أمل أن يأتى يوم تتبنى فيه الدول الأفريقية غير العربية موقفاً مشتركاً مع الدول الأفريقية العربية داخل إطار المنظمة(٣٦).

وعلى الرغم من النشاط الإسرائيلى الملحوظ فى زامبيا والكاميرون وأفريقيا الوسطى وتنزانيا وتشاد وسيراليون وساحل العاج ، لتأكيد شرعية وجود إسرائيل وتثبيت كيانها وإخراجها من العزلة التى فرضها العرب عليها (٣٧) نجحت الدبلوماسية المصرية داخل مؤتمرات القمة فى منع اشتراكها فى المؤتمرات الأفريقية سواء الرسمية منها أو الشعبية ، وأدى ذلك إلى مقاطعة وزيرة خارجية إسرائيل عند زيارتها لنيجيريا عام ١٩٦٤ ، ومقابلتها بمظاهرات عدائية ، كذلك أدى التقارب المصرى مع الكونغو برازافيل إلى زيادة التعاون الاقتصادى والسياسى والفنى بين الكونغو والدول العربية وخاصة مصر والجزائر ، مما ترتب عليه إلغاء الكونغو برازافيل للبروتوكول الذى عقدته مع إسرائيل والاستعانة بالخبرات العربية (٣٨).

إضافة إلى ذلك كانت هناك بعض الدول الأفريقية ، نتيجة تغيير نوعية الزعامات الأفريقية الموجودة بالقارة بظهور زعامات شابة - خاصة فى شمال شرق ووسط القارة - ارتبط معظمها بالأزهر فى مصر- قد تعاطفت مع مصر والفلسطينيين داخل أروقة مؤتمرات القمة، ولهذا واجه النشاط الإسرائيلى - خاصة فى المشروعات الاستثمارية - تحديات كثيرة فى الصومال وموريتانيا وزنجبار ونيجيريا، وتشاد التى رفضت الاستعانة بالخبرات الفنية الإسرائيلية(٣٩).

ومن ذلك يتضح أن أغلب الدول التى كانت تأخذ الأمر بجدية وتحاول دعم الموقف العربى قدر استطاعتها كانت إما دول أفريقية عربية أو دول أفريقية إسلامية .

وفى مؤتمر القمة الذى عُقد بأكرا عام ١٩٦٥ ، استمرت مصر فى العمل على دعم الشعب الفلسطينى ومطالبة الأفارقة بضرورة مد يد العون والمساعدة له ، ومساندة العرب فى قضيتهم ، إلا أنها لم تنجح فى إدراج المشكلة الفلسطينية داخل جلسات المؤتمر[٤٠] بل الأكثر من ذلك أن هذا العام شهد تعاطفاً أفريقيا تجاه إسرائيل ، وظهر ذلك عند زيارة رئيس الكنيست الإسرائيلى لكل من سيراليون وتشاد وداهومى والنيجر وفولتا العليا وغانا وساحل العاج ، حيث وجهت إليه الدعوة لحضور جلسات الجمعيات الوطنية لهذه الدول . كما شهد العام نفسه زيارة ثانية للرئيس التشادى إلى إسرائيل ، وتوقيع مزيد من اتفاقات التعاون الفنى وخاصة بين إسرائيل وكينيا وتنزانيا اللتين أصبحتا مواقع أمامية لإسرائيل فى هذا الجزء من القارة[٤١] كما توغلت إسرائيل فى مجالات الهندسة والطب والزراعة ، وعملت على نقل تجربتها الخاصة بتدريبات الشباب العسكرية ، وإقامة دورات تدريب وتعليم داخل إسرائيل لأبناء أفريقيا [٤٢].

وحينما عُقد مؤتمر أديس أبابا عام ١٩٦٦ ، وحاولت فيه مصر كسب الصوت الأفريقى لصالح المشكلة الفلسطينية ، حدث فى هذا المؤتمر اعتراض الوفد الملاجاشى على إغفال دعوة سفير إسرائيل لحضور الجلسة الافتتاحية للمؤتمر من منطلق أهمية العلاقات الإسرائيلية الأفريقية[٤٣] . وهذا أبلغ دليل على ما وصلت إليه العلاقات الأفريقية الإسرائيلية فى تلك الآونة.

ونتيجة لشعور عبد الناصر بمدى الخطورة التى يواجهها الموقف العربى والقارة الأفريقية، نجده فى مؤتمر القمة الأفريقى الذى عقد بالقاهرة فى ٤ أبريل ١٩٦٧ ، يؤكد فى خطابه فى الجلسة الافتتاحية على المؤامرة الاستعمارية الرجعية ضد آمال وحقوق شعب الجنوب العربى المحتل الذى يخوض معركة بطولية من أشرف معارك الحرية[٤٤].

لكن سياسة إسرائيل وموقف غالبية الدول الأفريقية من مشكلة فلسطين أدى إلى بقائها معلقة بهذه الصورة فى منظمة الوحدة الأفريقية دون أن يصدر حولها أى قرار حاسم (٤٥).

ومنذ الاعتداء الإسرائيلى على مصر فى ٥ يونيو ١٩٦٧ ، لجأت مصر إلى منظمة الوحدة الأفريقية حين أبلغت "زياللوبيكلى" سكرتير عام المنظمة بوقوع العدوان(٤٦) وعلى الرغم من المواقف السلبية لكثير من الدول الأفريقية غير العربية حتى هذه الفترة ، أقدمت غينيا على قطع علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل وكان ذلك فى نفس يوم العدوان ، فأصبحت أول دولة أفريقية تقدم على اتخاذ هذه الخطوة ، بعدما أدركت حقيقة هذا الصراع(٤٧). أما بقية الدول الأفريقية التى كانت تتبادل العلاقات الدبلوماسية مع حكومة تل أبيب ، فقد أبقت على هذه العلاقات (٤٨).

ومن أهم الأسباب التى أدت إلى هذا ، أن أغلب الدول الأفريقية غير العربية - إن لم تكن كلها - كانت تجهل كل حقائق وتفاصيل المشكلة الفلسطينية منذ نشأتها فى الأمم المتحدة - على الرغم من جهود مصر من أجل إبرازها للأفارقة - (٤٩) نتيجة للسياسة الاستعمارية والصهيونية التى عملت على تعتيم الرأى العام الأفريقى وحكومات الدول الأفريقية حديثة الاستقلال ، إضافة إلى ذلك أن إسرائيل لعبت على الوتر الحساس وهو حاجة هذه الدول إلى المساعدة وفى الوقت نفسه محاولة إسرائيل إيجاد أسواقاً لتصريف منتجاتها والخروج من الخناق الذى تضيقه عليها الدول العربية (٥٠) وصداقة عدد كبير من الزعماء الأفارقة لإسرائيل الذين شعروا بأنهم يمكنهم قبول مساعدات من إسرائيل دون المساس بحريتهم السياسية(٥١) وغياب المشكلة الفلسطينية كقضية وطنية فى ظل غياب الحركة الوطنية الفلسطينية وحداثة الكيان الفلسطينى متمثلاً فى منظمة التحرير الفلسطينية التى نشأت عام ١٩٦٤ ، إذ لا نكاد نلحظ حتى عام ١٩٦٩ أية إشارات لفلسطين وشعبها على المستوى الدولى ، وإن وجدت هذه الإشارات فإنها لا تتعدى الحديث عن الجوانب الإنسانية للاجئين الفلسطينيين ،

إضافة إلى ذلك- وهو أمر غاية فى الأهمية - الضعف النسبى لمؤسسات السياسة الخارجية العربية وعدم تفهم الأولويات فى العمل العربى الأفريقى [٥٢].

ولعل العذر الوحيد للدول العربية أن ظروفها لم تكن تسمح بذلك ، كون هذه الدول قد مرت بنفس الظروف التى مرت بها الدول الأفريقية تقريباً ، مما جعلها تندرج فى إطار الدول النامية ، التى كانت بحاجة إلى مساعدات أيضاً .

غير أن الواقع التاريخى قد أثبت الجهود التى بذلتها مصر حتى عام ١٩٦٧ من أجل مواجهة هذا التغلغل ، عن طريق دعم حركات التحرر الأفريقية والتنبيه إلى خطورة النشاط الإسرائيلى ، بل ومنازلته عن طريق توفير بعض احتياجات الدول الأفريقية[٥٣] وخاصة فى المجال الاقتصادى والفنى الذى تولته هيئات متخصصة وشركات أبرزها شركة النصر للتصدير والاستيراد والشركة العربية للتجارة الخارجية والشركة التجارية الاقتصادية، وقدبدأ نشاط شركة النصر للتصدير والاستيراد على أسس جديدة منظمة بعد أن كان الجهد الاقتصادى مع دول القارة لا يعدو كونه جهوداً فردية مبعثرة حيث أقامت الشركة العديد من الفروع والمكاتب فى أهم المدن الأفريقية فأصبح لها ٢١ فرعاً . وفى أبريل ١٩٦٧ عقدت مصر مؤتمر وزراء الشئون الاجتماعية للدول الأفريقية وكانت تحرص على تنظيم دورات تدريبية قصيرة وطويلة الأجل فى ميادين الزراعة والتعاون والأبحاث الجيولوجية والطب ، بالإضافة إلى استقبال آلاف الطلاب الأفارقة فى جامعاتها ومعاهدها العلمية للدراسة وتقديم المنح الدراسية لهم . كما وجهت جهازاً إعلامياً متكاملاً لدول القارة فى مجال الصحافة والإذاعة ، وبصدد ذلك كانت هناك عشرات البرامج الإذاعية باللغات الأفريقية لدول القارة من ضمن ٤٤ لغة عالمية تذيع بها جمهورية مصر العربية لشتى أنحاء العالم[٥٤].

ومع ذلك فلم يكن بمقدور مصر مجاراة إسرائيل ، التى كانت تمتلك طاقات وإمكانات ضخمة وضعتها تحت تصرفها الدول الغربية وخاصة بريطانيا

والولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك مع الصهيونية العالمية. فقد ثبت أن النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا جاء بدعم مكشوف وتأييد كامل ومساعدة مادية ومعنوية وعلمية وتقنية من الولايات المتحدة لتوسيع برامج إسرائيل فى أفريقيا ودعمها فى الأمم المتحدة ومساندة طلبات اليهود مساندة فاعلة ، كما حذت بريطانيا نفس الحذو وسمحت لها بإقامة أنشطة اقتصادية فى أفريقيا.

ثالثاً : جهود مصر منذ مؤتمر كينشاسا عام ٦٧ حتى مؤتمر اديس ابابا ١٩٧٣ .

على الرغم من التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا حتى هذه الفترة ، إلا أن ذلك لا ينفى حقيقة هامة، وهى أن عام ٦٧ كان بداية انحدار الخط البيانى للعلاقات الأفريقية الإسرائيلية ، وقد تم ذلك نتيجة للجهود المصرية التى استندت على مجموعتين من المتغيرات أثرت سلباً على هذه العلاقات ، كانت المجموعة الأولى مرتبطة بتزايد اقتناع الأفارقة برسوخ الروابط العربية الأفريقية ، وأنه من الصعب اجتثاثها ، وأن مصالحهم مشتركة فى أمور ومحددات كثيرة . أما المجموعة الثانية ، فهى افتضاح دعاوى إسرائيل بأنها دولة صديقة حليفة حريصة على دول أفريقيا ، والتأكيد على أنها كانت وراء الحركات الانفصالية فى أفريقيا . وأن مشاركتها بمجموعات من المرتزقة لصالح جنوب أفريقيا ، كانت دائماً مصاحبة لضرب معاقل حركات التحرير الأفريقية(٥٥).

وقد أثر وضوح هذه المفاهيم على مسيرة العلاقات الإسرائيلية الأفريقية ، فلقد هدمت ادعاءات إسرائيل بأنها صديقة للأفارقة، كما أوضحت صورة مصر بجلاء والتى حاول الاستعمار وإسرائيل طمسها طوال سنوات طويلة(٥٦).

وظهر من توجهات ومواقف الدول الأفريقية من العدوان الإسرائيلى على مصر فى يونيو ١٩٦٧ مجموعة من الاعتبارات . منها أن هذا العدوان وقع على أراضى دولة أفريقية، وأن السماح بوقوعه معناه أن باقى دول القارة معرضة لفرض الأمر الواقع، فى ظل المشكلات التى خلفها الاستعمار ، كما أن بعض

الدول الأفريقية أيدت الموقف العربى على أساس أن إسرائيل كانت هى البادئة بالعدوان إلى جانب تماديها فى سياسة الصلف واللامبالاة وتحدى الرأى العام العالمى والأمم المتحدة، وعرضت الصومال وموريتانيا وغينيا وهى دول أفريقية عربية وإسلامية إرسال بعض قواتها، كما دعم الرباط الدينى الموجود بين الدول الأفريقية تلك العلاقات، فضلاً عن رباط عدم الانحياز ، والرباط الاشتراكى الذى كان واضحاً فى ذلك الوقت وأبرز متزعميه عبد الناصر. وكان من الطبيعى فى الوقت نفسه أن تقف حركات التحرير الأفريقية ضد العدوان الإسرائيلى ، من منطلق أن تلك الحركات جزء من حركة التقدم والثورة العالمية ، وأن اعتداء الاستعمار والصهيونية يعتبر بالنسبة لها اعتداء على الثورة الأفريقية وحركة تصفية الاستعمار[٥٧].

وفى تلك الآونة حدثت انفراجة فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية ، حيث بدأت تناقش ابتداء من مؤتمر كينشاسا سبتمبر ١٩٦٧ [٥٨] الذى تحدث فيه رئيس وفد السودان وأعلن أن العدوان على مصر عدوان على دولة أفريقية ، ورغم هذا لم تدرج مسألة العدوان على مصر ضمن جدول الأعمال . ثم تحدث معقباً – فى محاولة للتقليل من الحساسيات الأفريقية– رئيس الوفد المصرى محمد فايق، الذى أشار إلى أن مصر لم تطلب إدراج مسألة العدوان عليها ، ليس لبساطة الموضوع بل لأن منظمة الوحدة الأفريقية ليست جهة اختصاص، وذكر أن مصر تعمدت عن قصد عدم طلب إدراج الموضوع ضمن جدول أعمال المنظمة حتى لا تُحمل المؤتمر بتفصيلات مشكلتها التى قد تعيقه عن إنجاز مهامه، خاصة وأن الفرصة ستتاح بعرض الأمر على الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أيام قلائل من انتهاء أعمال المؤتمر، وأوضح الموقف المصرى دون طلب لإصدار قرار أو توصية[٥٩].

وبفضل العرض الجيد للموضوع ، بالإضافة إلى جهود السودان والجزائر والمغرب وموريتانيا تم إصدار إعلان عن المؤتمر سُمى إعلان (تعاطف مع الجمهورية العربية المتحدة) أعرب فيه المؤتمر عن قلقه إزاء الموقف الخطير

الذى يسود الجمهورية العربية المتحدة وهى بلد أفريقى تحتل جزء من أراضيه قوى أجنبية، وقرر السعى داخل الأمم المتحدة كى يتم الجلاء عن أراضيها [٦٠].

وهكذا يتضح أنه من باب الصراع العربى - الاسرائيلى دخلت المشكلة الفلسطينية محوراً رئيسياً من محاور العلاقات العربية الأفريقية لكنها لم تلق اهتماماً كبيراً من جانب الدول الأفريقية غير العربية [٦١].

وفى اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى دورتها العادية الخامسة بالجزائر فى الفترة من ١٣-١٦ سبتمبر ١٩٦٨ أصدر المؤتمر أول قرار له فى هذه الدورة بشأن العدوان ، أكد فيه من جديد تأييده للجمهورية العربية المتحدة . وطالب بانسحاب القوات الأجنبية من كل الأراضى العربية التى احتلّت منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، ومطالبة كل دول المنظمة باستخدام نفوذها لضمان تحقيق هذا القرار تحقيقًا كاملاً[٦٢].

ويلاحظ أن القرار صدر بعد تحرك مصرى وجزائرى فى أروقة المؤتمر وبعد خطاب وزير الخارجية المصرية ، وأنه لأول مرة يشير القرار إلى الأراضى العربية المحتلة وليس الأراضى المصرية فقط [٦٣].

كما أنه نتيجة للجهود العربية والمصرية منها على وجه الخصوص ، أُدرجت القضية الفلسطينية لأول مرة فى جدول أعمال مؤتمرات القمة الأفريقية كموضوع مستقل ، وذلك فى قمة أديس أبابا فى الفترة من ٦-١٠ سبتمبر عام ١٩٦٩ [٦٤] . والتى أوضح فيها رئيس الوفد المصرى الموقف العام والسائد فى الشرق الأوسط وبصفة خاصة الجمهورية العربية المتحدة الذى كان ينمو ويعد من أهم الأحداث فى المنطقة . وأبدى المؤتمر اعتراضه على الاحتلال عن طريق القوة وأكد على قرار مؤتمر الجزائر ١٩٦٨ ، وإدانة سياسة إسرائيل التى لم تنسحب رغم قرار مجلس الأمن[٦٥].

كما أدان المؤتمر هذا العمل العدوانى مثل كل الأعمال العدوانية التى تباشر

تمارس ضد الدول الشقيقة، وأعلن تضامنه مع الجمهورية العربية المتحدة(٦٦). وفى أثناء انعقاد المؤتمر أذيعت أنباء عن اعتداء إسرائيل على مصر ، ولذلك جاء قرار المؤتمر بتأثر رؤساء دول وحكومات أفريقيا بالعدوان على الأراضى المصرية وأعلن القرار شجب العدوان ، وأكد تضامنه مع مصر (٦٧).

كما نجحت مصر فى الحصول على موافقة منظمة الوحدة الأفريقية على منح منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب شأنها فى ذلك شأن حركات التحرير الأفريقية ، وإدراج مشكلة فلسطين والشرق الأوسط ، على جدول أعمال اجتماعات مجلس الوزراء الأفريقى ومؤتمرات القمة الأفريقية فى بندين دائمين (٦٨) وكانت مصر من أكثر الدول العربية تأييداً لقيام منظمة التحرير الفلسطينية ودعمها أفريقياً ، ونتيجة لذلك رأت حركة التحرير الوطنى فى فلسطين أن موت عبد الناصر هو أشد ضربة مميتة للقضية الفلسطينية(٦٩). ونخلص من ذلك إلى أن هذا التحول كان نتيجة طبيعية لما قامت به الدبلوماسية المصرية فى تلك الفترة .

أما عقد السبعينيات فقد تميز بظاهرة التقارب العربى الأفريقى ومساندة الجانب العربى فى صراعه ضد إسرائيل ، من خلال قطع الدول الأفريقية تباعاً علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل ، وقد ظهر التقارب بجلاء خلال مؤتمر أديس أبابا عام ١٩٧٠ ، الذى دعا إلى تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ واستخدام نفوذ المنظمة لضمان تنفيذه والتأكيد على القرارات التى اتُخذت فى مؤتمرى الجزائر ١٩٦٨ وأديس أبابا ١٩٦٩ ، والتعبير عن تضامن منظمة الوحدة الأفريقية مع الجمهورية العربية المتحدة ومناشدة كل الدول الأعضاء بالوقوف بجانبها ودعم جهود الأمم المتحدة وحثها على تنفيذ القرار بدون شرط (٧٠).

أما مؤتمر القمة الأفريقى الذى عُقد فى أديس أبابا خلال الفترة الممتدة من ٢١- ٢٣ يونيو ١٩٧١ فقد أشاد بالجهود البناءة التى بذلتها الجمهورية العربية المتحدة من أجل إقامة السلام فى الشرق الأوسط وبخاصة موقفها الإيجابى

تجاه مهمة السلام التى قام بها مبعوث الأمم المتحدة (يارنج) والتى سُميت بسلام يارنج ومبادرة ٨ فبراير ١٩٧١. كما عبر المؤتمر عن قلقه الشديد إزاء استمرار الاحتلال الإسرائيلى لأراضى ثلاث دول عربية إحداها عضو فى منظمة الوحدة الأفريقية ، وهو أمر شكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين ، وأصر على عدم تعرض أية دولة للاحتلال أو الاستيلاء من جانب دولة أخرى نتيجة استخدام القوة ، ودعا بالانسحاب الفورى للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضى العربية إلى حدود ٥ يونيو ١٩٦٧ تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ، كما أكد المؤتمر التضامن مع الجمهورية العربية المتحدة وتقدير موقفها الإيجابى وشجب تحدى إسرائيل لمبادرة السلام ، وطلب من رئيس دورة المنظمة آنذاك الرئيس الموريتانى "مختار ولد دادة " أن يتشاور مع رؤساء الدول والحكومات لاستخدام نفوذهم لضمان تنفيذ هذا القرار تنفيذاً كاملاً[٧١]. وخلال هذا المؤتمر اتخذت الدول الأفريقية موقفاً إيجابياً عما كان عليه الحال فى السنوات السابقة ، وذلك من خلال اقتراح تقدم به الرئيس الزامبى كينيث كاوندا ، بتأليف لجنة مكونة من عشرة رؤساء أفارقة تقوم بالتوسط بين أطراف النزاع من أجل تطبيق قرار مجلس الأمن ودعوة الأطراف المعنية للتعاون مع "يارنج" لإنجاح مهمته فى إحلال السلام والأمن فى المنطقة ، فكان ذلك مؤشراً على ازدياد الاهتمام الأفريقى بالقضايا العربية وتطابق وجهات النظر[٧٢] . وبعد المناقشة تمت الموافقة على تشكيل لجنة من عشرة دول أفريقية برئاسة رئيس الدورة ، وهى: الكاميرون ونيجيريا والسنغال وزائير وأثيوبيا وكينيا وساحل العاج وليبيريا وموريتانيا وتنزانيا للقيام بالاتصالات مع الأطراف المعنية[٧٣].

وانبثقت عن هذه اللجنة لجنة رباعية سُميت بلجنة الحكماء، ضمت رؤساء أربع دول هم ليوبولد سنجور (السنغال) أحمد أهدوجو (الكاميرون) جوزيف موبوتو (زائير) يعقوب جون (نيجيريا) على أن يرأس هذه اللجنة سنجور. وبدأت اللجنة الرباعية عملها فى نوفمبر ١٩٧١ بزيارة إسرائيل حيث اجتمعت بأعضاء الحكومة الإسرائيلية للتعرف على وجهة نظرها فى النزاع ، وفى الخامس من

نوفمبر من العام نفسه وصلت إلى القاهرة، وأجرت محادثات مع السادات الذى أكد لهم أنه لا سلام بغير الانسحاب الكامل من كافة الأراضى المحتلة ، وشرح موقف مصر والوضع القائم فى المنطقة، وانتهت المرحلة الأولى من مهمة اللجنة فى القاهرة فى السابع من نوفمبر، وغادرتها فى اليوم التالى ، وعادت إلى داكار تحمل إلى باقى أعضاء لجنة العشرة نتائج جولتها (٧٤).

وفى العاشر من نوفمبر من العام نفسه، عقدت لجنة العشرة اجتماعاً فى مدينة داكار بالسنغال برئاسة مختار ولد دادة واستمعت خلاله لتقرير لجنة الحكماء عن جولتهم الأولى فى مصر وإسرائيل، ثم بدأت جولتهم الثانية فى ١٩٧١/١١/٢٣ بزيارة مصر حيث التقى الرؤساء الأربعة بالسادات، الذى ناقش معهم وجهة نظر مصر فى كل ما أثارته اللجنة من تساؤلات ثم توجهت اللجنة إلى إسرائيل وظلت حتى يوم ١٩٧١/١١/٢٥ واستمعت إلى وجهة النظر الإسرائيلية ثم عادت إلى الاجتماع بباقى أعضاء لجنة العشرة فى داكار مرة أخرى، وقامت بإعداد تقرير شامل لهذه المباحثات مع الجانبين المصرى والاسرائيلى (٧٥).

وقد أوضحت الاتصالات التى قام بها الرؤساء الأفارقة أعضاء هذه اللجنة ، أن الموقف العام لكل من طرفى النزاع يقوم على أساس عناصر ثلاثة ، تراها اللجنة على النحو التالى :

(١) عبر الطرفان عما وصفته اللجنة "بالحنين إلى السلام " .

(٢) تمسك مصر بقرار مجلس الأمن ومبادرة يارنج وقرار منظمة الوحدة الأفريقية فى يونيو ١٩٧١ ، بينما رأت إسرائيل أن مهمة لجنة العشرة الأفريقية هى بداية لفتح صفحة جديدة تتخطى ما وضعته إسرائيل من العقبات إلى المفاوضات الحرة التى لا تسبقها أية شروط أو التزامات .

(٣) عبر الطرفان عن رغبتهما فى استئناف مهمة يارنج ، وإن اختلفا فى تفسير معانى وخطوات المهمة ودورها فى التوصل إلى الحل النهائى .

وبذلك يتضح أن لجنة الحكماء قد تحركت إيجابياً بالاتصال بأطراف النزاع وإن لم تتمكن من تحقيق الأمل المنشود الذى كانت تريده وهو تحقيق الانسحاب من كافة الأراضى العربية التى احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، وذلك بسبب المواقف المتعارضة لكل من مصر وإسرائيل ، إلا أن المبادرة الأفريقية قد نجم عنها نتائج غير مباشرة وهى تفهم اللجنة للحق العربى ، واتباع الحلول الوسطى خاصة وأنها لم تستطع إجبار طرف من الطرفين على تعديل موقفه ، ولهذا نجد اللجنة تذكر أنها أحرزت جانباً من الهدف الذى وضعته لنفسها، ثم انتقل الموضوع كله إلى الأمم المتحدة (٧٦).

وبفشل مهمة الرؤساء الأفارقة أيقنت أفريقيا أن إسرائيل دولة توسعية تعادى السلام ، وتقوم على الاغتصاب والتوسع . مما أدى إلى ازدياد عزلتها دولياً ، وبدأت الدول الأفريقية تتصرف من حولها (٧٧).

وبذلك كان مؤتمر أديس أبابا بمثابة نقطة تحول بالنسبة لدول القارة الأفريقية ، من مجرد التأييد اللفظى للعرب ، إلى اتخاذ الخطوات الفاعلة، حيث كان لإشراك الدول الأفريقية فى محاولات التسوية السلمية أثر هام فى إحداث هذا التحول الأفريقى (٧٨) .

وعلى أثر ذلك بدأت الدول الأفريقية فى قطع علاقاتها بإسرائيل، ففى ٣٠ مارس ١٩٧٢ قامت أوغندا بقطع علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل التى كانت تعتبر نفسها مستشارتها العسكرية، لكن التقارير أثبتت أن الحكومة الإسرائيلية وسفارتها فى كمبالا قامت بممارسة نشاط تخريبى ضد الحكومة الأوغندية، وأن الأسلحة التى باعتها لها إسرائيل كانت مستخدمة من قبل، ودخول أعداد كبيرة من الإسرائيليين إلى الدولة بطريقة غير مشروعة. وحذت حذوها الكونغو الشعبية فى ٣١ مارس من العام نفسه، بعد أن فهمت حقيقة إسرائيل باعتبارها قاعدة للاستعمار الأمريكى فى الشرق الأوسط ، وداعمة للاستعمار البلجيكى فى الكونغو، ورأس جسر للاستعمار الجديد فى أفريقيا، واستمرارها فى تجاهل القرارات الدولية (٧٩) .

وبدأت إسرائيل منذ ذلك الحين تفقد تأثيرها على الدول الأفريقية غير العربية بقدر مساوى لزيادة تأثير الدول الأفريقية العربية على هذه الدول ، ولا سيما بعد رئاسة كل من مختار ولد دادة عام ١٩٧١ ، والملك الحسن ملك المغرب عام ١٩٧٢ لدورتى منظمة الوحدة، ودخول كل من الصومال وموريتانيا جامعة الدول العربية (٨٠) مما يؤكد الدور الأفريقى العربى فى مساندة العرب خلال صراعهم ضد إسرائيل .

وبحلول مؤتمر الرباط الذى عقد فى الفترة من ١٢-١٥ يونيو ١٩٧٢ ، أكد السادات على الجهود التى بذلتها أفريقيا لمساندة العرب ، وأهمها الموافقة على القرارات السابقة ، وإعلان التضامن الكامل مع الجمهورية العربية المتحدة، والأخذ فى الاعتبار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٧٩٩ فى ١٣ ديسمبر ١٩٧١ ، واستنكار الرفض الإسرائيلى له وعدم احترام جهود المنظمة ومبدأ عدم ضم الأراضى العربية ، والوضع فى الاعتبار جهود لجنة العشرة (٨١). وفى مقابل ذلك أعرب المؤتمر عن تقديره لتعاون مصر مع لجنة العشرة ورغبتها فى إعادة السلام للمنطقة ، وتضامن المنظمة لدعم مصر فى صراعها ، وحث الأعضاء على مساندتها فى الأمم المتحدة ومطالبة أعضاء الأمم المتحدة بالإحجام عن مد إسرائيل عسكرياً ومعنوياً ، حتى لا تزيد قوتها العسكرية ويؤدى ذلك إلى دوام احتلالها للأراضى العربية والأفريقية . كما أشار السادات إلى رفضه للموقف الإسرائيلى ، مؤكداً أنه على الرغم من كل هذه النداءات لا تزال إسرائيل متمسكة بسياستها التوسعية ، شأنها فى ذلك شأن بقية القوى الاستعمارية التى تتربص بالقارة الأفريقية ، وتهدد أمنها وسلامتها ، التى تجمعها مصالح وأهداف واحدة (٨٢).

ونتيجة لذلك تتابعت عمليات قطع العلاقات الأفريقية مع إسرائيل ، فقامت تشاد بقطع علاقاتها فى ١٩٧٢/١١/٢٧ ، بعدما أدركت أن وجود الإسرائيليين فيها يهدد أمنها وأمن الدول الأفريقية المجاورة ، وأكدت مساندتها للشعب الفلسطينى مع رغبتها فى إبداء تضامنها مع الأفارقة من أبناء الأمة العربية فى

صراعهم ضد إسرائيل ، كما قررت النيجر قطع علاقاتها مع إسرائيل في ١٩٧٣/١/١ ، مراعاة لمشاعر سكان النيجر المسلمين ، والأهم من ذلك التعنت الإسرائيلي وعدم احترام إسرائيل للقرارات الدولية ، كما قطعت مالي علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل في ٥ /١٩٧٣/١ ، وكانت قد أيدت من قبل جميع القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة . وبحلول السادس عشر من شهر مايو ١٩٧٣ ، قررت بوروندي قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل استناداً إلى عدم احترامها للقرارات الدولية ، واقتناعها بمساندتها للمتمردين الذين قاموا بمحاولات انقلابية في الشهر نفسه [٨٣].

وفي ظل هذه الأجواء التي أكدت على الدعم الأفريقي للعرب ، ظهر التحرك المصري في مؤتمر القمة الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا من ٢٧ - ٢٩ مايو ١٩٧٣ ، حينما أشار السادات إلى أن الاعتداء على مصر يعد اعتداءً على افريقيا، وأن ميثاق المنظمة يلزم الأعضاء بالتضامن مع الدول التي تتعرض للعدوان وتّحتل أراضيها . ونتيجة لاقتناع الأفارقة بالموقف العربي ، سجل المؤتمر أكبر تأييد أدبي ودبلوماسي للقضية العربية في تاريخ العلاقات العربية الأفريقية حين اتخذ قراراً بالإجماع يدعو إسرائيل إلى الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة وينذر بقطع العلاقات السياسية معها إذا لم تلتزم بهذا القرار [٨٤].

كما أبرز "حسين الشافعي" نائب رئيس جمهورية مصر العربية الوضع في الشرق الأوسط ، والتوتر القائم به ، مما أدى إلى تأكيد المؤتمر على ضرورة تنفيذ كافة القرارات التي تبنتها المنظمة ، وإدراك الأخطار الموجودة في شمال شرق أفريقيا ، كما طالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة والعمل على مد مصر بكل ما تحتاجه من دعم دولياً وأفريقياً ، والتأكيد على أن الموقف الإسرائيلي يشكل تهديداً لأمن القارة ، وأدان كافة السياسات التي تدعم إسرائيل ، وموقفها السلبي وإعاقاتها لكل الجهود التي تعمل على حل المشكلة

طبقاً لقرار مجلس الأمن ، وطالب بالانسحاب الفورى غير المشروط للقوات الإسرائيلية ، والعمل على التكامل الإقليمى ، وأشار إلى أن الحقوق المشروعة لشعب فلسطين بمثابة عامل أساسى لإقامة السلام الدائم(٨٥) وأكد على أن ميثاق المنظمة يدعم جمهورية مصر العربية فى كفاحها الشرعى لاستعادة أراضيها ، وأن الخطر الإسرائيلى يهدد أمن القارة الأفريقية ووحدتها ويجعل أعضاء المنظمة يتخذون قرارات سياسية واقتصادية ضد إسرائيل طبقاً لميثاق ومبادئ المنظمة والأمم المتحدة . كما طالب بالدعم الكامل لمصر فى المنظمة والأمم المتحدة من أجل إقرار سلام متين وقوى تحت مظلة الأمم المتحدة ، وأشار إلى أن وزراء خارجية نيجيريا وتشاد وتنزانيا وغينيا والجزائر وكينيا والسودان سوف يبلغون مجلس الأمن بتلك الأحداث فى ٤و٥ يونيو ١٩٧٣، ويبرزون وجهة نظر المنظمة فى الأحداث المتعلقة بالصراع العربى الإسرائيلى فى الجلسة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة (٨٦). وهددت المنظمة كذلك باستخدام ما يشبه العقوبة ضد إسرائيل ، وكانت الخطوة التالية أن تتابعت الدول الأفريقية فى قطع علاقاتها بإسرائيل فبدأت توجو فى ٢١ /٩ /١٩٧٣، وتلتها زائير فى ١٩٧٣/١٠/٤ بعد اقتناعهما بحقيقة أهداف إسرائيل ومخططاتها فى أفريقيا (٨٧).

ومن خلال تحليل القرارات السابقة يتضح أن منظمة الوحدة الأفريقية قد آمنت بالفكرة التى طرحتها مصر من قبل ومفادها أن الاعتداء على مصر هو اعتداء على أفريقيا ، وأن أضراره لن تلحق بمصر فقط ، ولكن بالقارة كلها ، كما ظهر من خلال هذه القرارات استعداد المنظمة لتقديم المساعدة لمصر وسوريا وفلسطين ، وليس مصر فقط ، ويعد هذا أبرز دليل على اقتناع أفريقيا بوحدة القضايا العربية الأفريقية . وهو ما كانت تصبو إليه مصر وتعمل كل ما فى وسعها من أجل وصوله إلى الأفارقة .

ولم تكد القيادة السياسية فى مصر تعلن عن مواجهة إسرائيل ابتداء من ٦ أكتوبر ١٩٧٣،حتى بدأت صور التأييد الأفريقى الشامل لهذا القرار ، وتجلى ذلك

فى إقدام عدد كبير من الدول الأفريقية على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل ، فمع انتهاء حرب أكتوبر بلغ عدد الدول الأفريقية التى قطعت علاقاتها بإسرائيل ٢٩ دولة أفريقية غير عربية أهمها أثيوبيا أقدم حليف لإسرائيل فى أفريقيا ، ونيجيريا أكبر حليف اقتصادى لها فى أفريقيا [٨٨].

ولم يتبق من الدول الأفريقية الأعضاء فى المنظمة سوى أربع دول لها علاقات بإسرائيل وهى، مالاوى، ليسوتو، سوازيلاند، موريشيوس، وكان من الطبيعى أن تؤيد هذه الدول وخاصة دول الجنوب الأفريقى بزعامة جنوب أفريقيا موقف إسرائيل ومساندتها فى عدوانها وعدائها لحركات التحرر فى العالم وارتباطها بالاستعمار، نظراً لارتباط هذه الدول بالنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا ، الذى دعم إسرائيل ، لأن هزيمة مصر كانت فى صالحه على أثر إغلاق قناة السويس وتحول التجارة الدولية بين الشرق والغرب إلى طريق رأس الرجاء الصالح [٨٩].

والواقع أنه لم يتضح أثر حرب أكتوبر فى أى مكان مثل وضوحه فى أفريقيا ويكفى دليلاً على ذلك أنها حولت موقف الدول الأفريقية تجاه القضايا العربية من موقف متحفظ متردد إلى موقف التأييد الشامل ، كما أدت إلى توثيق الروابط العربية الأفريقية بعد أن عبرت أفريقيا الصحراء نحو الشمال لتتداخل وتتلاحم مصيرياً مع العرب[٩٠] ووصول حالة إسرائيل إلى درجة بالغة من السوء حتى أنه من الصعب أن نجد فى التاريخ الدبلوماسى العالمى دولة عانت مثل ذلك الرفض الواسع الانتشار كذلك الذى عانته إسرائيل فى أفريقيا ، وبذلك أحدثت حرب أكتوبر انقلاباً كاملاً فى العلاقات العربية الأفريقية والإسرائيلية الأفريقية فى آن واحد ، دعم الأولى بقدر ما تراجعت الثانية ، وترتب على تلك الوقفة الأفريقية أن إسرائيل فقدت مواقع لها فى أفريقيا كانت تحسبها لأسباب خاصة جداً منيعة وآمنة ، سواء كان ذلك فى منطقة القرن الأفريقى أو فى قلب القارة أو غربها[٩١].

لكن هذا لا يغفل الأمور الأخرى التى ترسبت من الماضى وازدادت رسوخاً مع الأيام وجاءت الحرب لتكشف بجلاء زيف الادعاءات الإسرائيلية وتبرز الأطماع الصهيونية على حقيقتها فكانت خطوة قطع العلاقات رد الفعل الطبيعى(٩٢).

فالواقع أن قطع العلاقات الأفريقية الإسرائيلية يرجع إضافة إلى جهود مصر وحرب أكتوبر إلى عدة عوامل ، وهى:

- اكتشاف الأفريقيين وتيقنهم أن الشركات والمشروعات الإسرائيلية فى أفريقيا كانت تمارس أساليب غير مشروعة وتشكل خطراً على اقتصاديات الدول الأفريقية لصالح إسرائيل والاستعمار الجديد(٩٣) وأن إسرائيل قاعدة عسكرية استعمارية ، وأنها كانت وراء أغلب الأحداث التى وقعت فى الشرق الأوسط والحركات الانفصالية والانقلابات العسكرية التى حدثت فى أفريقيا، وأن المرتزقة الإسرائيليين كانوا يحاربون بجانب الاستعمار البلجيكى فى الكونغو والبرتغالى فى أنجولا وموزمبيق ، واستمرار إسرائيل فى سياستها التوسعية ، وعدم امتثالها لقرارات الأمم المتحدة والمجتمع الدولى ، مما أدى إلى إيقاظ الدول الأفريقية وإيمانها بأن إسرائيل دولة دخيلة لا تنتمى أيديولوجياً إلى أفريقيا وآسيا أو العالم الثالث ؛ كما تكشفت الصفة العنصرية لإسرائيل ، وتجلت فى التفاهم مع جنوب أفريقيا فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ (٩٤) التى أعلن خلالها وزير حربيتها بأن بلاده سوف تقوم بكل ما فى وسعها لإيجاد الوسائل والإمكانات اللازمة لمساعدة إسرائيل (٩٥).

- الوفاء التضامنى مع دولة عضو فى منظمة الوحدة الأفريقية " مصر " طبقاً لميثاق المنظمة ، ويترتب على عدم الوفاء به المساس بكيان المنظمة نفسها . وليس من شك في أن نمو حركات التحرر الوطنى فى أفريقيا ، وبروز دور المقاومة الفلسطينية كان لها أثر كبير فى ربط القضية الفلسطينية بقضايا التحرر الأفريقية (٩٦) .

* * *

من كل ما سبق ، يمكن إجمال أهم النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة فيما يلى :

● كانت مهمة مصر داخل مؤتمرات القمة الأفريقية من أجل أفرقة الصراع العربى الإسرائيلى عصيبة للغاية نتيجة للتغلغل الإسرائيلى الذى نجح فى إقناع الكثير من الدول الأفريقية بأن إسرائيل دولة يجب أن يُحتذى بها .

● استطاعت مصر من خلال المؤتمرات الأفرو آسيوية التمهيد لإقامة علاقات عربية أفريقية ، وإقناع الدول الأفريقية بأن قضايا الشعوب المضطهدة واحدة .

● أن الدعم المصرى لأفريقيا من أجل مواجهة التغلغل الإسرائيلى لم يكن نوعاً من الترف أو الإنفاق البذخى.

● أكدت مصر فى هذه المؤتمرات أن إسرائيل كانت رأس جسر للاستعمار فى كل منطقة وصل إليها نفوذها ، وأن ذلك أدى بدوره إلى الدعم الاستعمارى الكامل لها .

● أن أغلب الدول التى كانت تأخذ الأمر بجدية داخل مؤتمرات القمة الأفريقية وتحاول دعم الموقف العربى قدر استطاعتها كانت إما دول أفريقية عربية أو أفريقية إسلامية ، وأن المؤتمرات الأفريقية التى عقدت فى بلدان عربية كانت أكثر اهتماماً بتلك القضية من المؤتمرات التى عُقدت فى بلدان أفريقيا السمراء .

● أن إسرائيل استطاعت التوغل صوب القارة بصورة فاقت الوجود العربى داخل القارة .

● استمرار تجاهل الدول الأفريقية للحقوق العربية داخل أروقة المؤتمرات الأفريقية فترة طويلة لاقتناعها بأن هذا الصراع لا يهمها بأى شكل من الأشكال.

● أن الاعتداء على مصر عام ٦٧ كان سبباً رئيسياً فى بداية تغيير وجهة النظر الأفريقية فى قضية الصراع العربى الإسرائيلى ، ومن ثم التعاطف مع الدول التى وقع عليها العدوان .

● أبرزت هذه المؤتمرات دور مصر الواضح فى دعم القضية الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية .

● استطاعت مصر من خلال هذه المؤتمرات كشف العلاقات الراسخة بين الاستعمار والصهيونية والعنصرية .

● أكدت هذه المؤتمرات دور مصر فى كشف حقيقة إسرائيل ومسئوليتها عن الأخطار والمشكلات الجسيمة التى حدثت داخل القارة.

● أظهرت هذه المؤتمرات أن سياسة المصالح تغلبت كثيراً على حساب السياسات المثالية والإنسانية.

● أكدت هذه المؤتمرات الدور الذى لعبته بعض الزعامات الأفريقية العربية من أجل دعم العرب فى صراعهم ضد إسرائيل أثناء توليها رئاسة دورة منظمة الوحدة الأفريقية .

● أهمية نصر أكتوبر فى مسيرة العلاقات العربية الأفريقية ، والأفريقية الإسرائيلية أيضاً .

● حاولت مصر قدر استطاعتها عرض قضية الصراع بطريقة دبلوماسية ذكية ، نتيجة لمعرفتها السابقة بطبيعة العلاقات الأفريقية - الإسرائيلية ، ورغبتها فى عدم إثارة الدول الأفريقية عليها واتخاذ موقف سلبى تجاه الحقوق العربية .

● استطاعت مصر من خلال هذه المؤتمرات إقناع المنظمة بأن الاعتداء عليها اعتداء على القارة الأفريقية .

الهوامش

(*) مؤتمرات القمة : هى مؤتمرات لرؤساء الدول أو الحكومات أو القيادات السياسية ، التى يمكنها وضع القرار السياسى الهام ، وعقد الاتفاقيات ، دون اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية التقليدية ، أو الهيئات التى تكلف باتخاذ القرار فى السياسة الخارجية لمزيد من التفاصيل أنظر ، سلوى محمد لبيب : دبلوماسية القمة والملاقات الأفريقية ، المكتبة الأفريقية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص٥ .

(١) فؤاد المرسى خاطر : الاتجاه القومى العربى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، فى رؤوف عباس (تحرير) أربعون عاماً على ثورة ٢٣ يوليو دراسة تاريخية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام ، يوليو ١٩٩٢، ص٢٠٨ .

(٢) جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة ، وزارة الإرشاد القومى ، مصلحة الاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص٦٨ ؛ عبد المنعم سعيد : التغير فى السياسة الخارجية بعد الهزيمة، فى حرب يونيو ١٩٦٧ بعد ٣٠ سنة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧ ، ص١٦٣ محمد رضا توفيق فودة : باب المندب والأمن العربى الأفريقى ، العرب فى أفريقيا الجذور التاريخية والواقع المعاصر، دار الثقافة العربية، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص٤٧٧ .

(٣) إسرائيل وأفريقيا : التقرير الاستراتيجى الأفريقى ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ومركز البحوث الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ ، ص٣٥١، ٣٥٣ . محمد كمال الدسوقى،عبد التواب عبد الرازق: الصهيونية والنازية ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص١٩٧ .

(٤) خالد محمود الكومى : مصر وقضايا الجنوب الأفريقى نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية ، تاريخ المصريين ، العدد ٣٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩ ، ص٢٣ ؛ عبد الملك عودة: فكرة الوحدة الأفريقية، دار النهضة العربية، القاهرة ، ب.ت ، ص٩٩ ؛ صلاح الدين حافظ متولى : موقف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من المسألة السودانية حتى الاستقلال ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩، ص٥٩ .

(٥) ناصر أحمد أحمد مسلم: الدبلوماسية المصرية تجاه أفريقيا فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٨٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٤٧ .

(٦) محمد فايق : عبد الناصر والثورة الأفريقية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص٥٣، ٥٥ .

(٧) وليد محمود عبد الناصر : أهداف السياسة المصرية الخارجية فى ٢٣ يوليو نصف قرن من العطاء، مجلة النيل، العدد ٨٠ ، الهيئة العامة للاستعلامات ، صيف ٢٠٠٢،

ص٤٢؛ أحمد يوسف القرعى : سياسة مصر الخارجية تجاه تصفية الاستعمار البرتغالى والنظم العنصرية فى أفريقيا(١٩٥٢ - ١٩٦٧) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص٢١ ؛ صبرى أبو المجد : ثورة أفريقيا، المكتبة العربية ٣ ، مطابع دار الكتاب العربى بمصر ، ١٩٦٠ ، ص٢٥١ .

(٨) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الأول ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ١٩٥٨ ، الكتلة الآسيوية الأفريقية القيت فى مؤتمر باندونج يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٥٥ ، مصلحة الاستعلامات ، القاهرة ، د. ت ، ص ٣٠٥ ؛ سليمان المشوخى : التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص٢٥٠ ؛ مجدى حماد: إسرائيل وأفريقيا، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى، ١٩٨٦ ، ص٢٩٣ .

(٩) محيات إمام الشرابى: الوجود الإسرائيلى والعربى فى أفريقيا دراسة اقتصادية وسياسية، المكتبة الأفريقية،دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢، ص ٥١ ، ٥٢، إسرائيل وأفريقيا ، ص٣٥١ .

(١٠) على إبراهيم عبده : مصر وأفريقية فى العصر الحديث ، المكتبة التاريخية ، دار القلم ، العدد ١٣ ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص٢٤٢ ؛ محمد أنيس : المؤتمر الآسيوى الأفريقى ، أخترنا لك العدد ٤٤ ،القاهرة ١٩٥٧، ص٢٢٥ .

(١١) صبرى أبو المجد : المرجع المذكور ، ص ٢٦٧ .

(١٢) إبراهيم جلال أحمد : مصر وأفرقة القضية الفلسطينية، شئون الشرق الأوسط ، العدد السادس عشر ، القاهرة ، ٢٠٠٥؛، ص١١٧ ؛ صبرى أبو المجد : المرجع المذكور، ص ٢٤٣ .

(١٣) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الثانى فبراير ١٩٥٨ - يناير ١٩٦٠ ، مصلحة الاستعلامات ، القاهرة ، د ت ، ص ١٠٤ ؛ مدثر عبدالرحيم: نظرة أفريقيا للصراع العربى الإسرائيلى : فى العرب وأفريقيا ، تحرير عبدالملك عودة، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص٢٩٨، صبرى أبو المجد : المرجع المذكور ، ص ٢٧٨ .

(١٤) أحمد باسم أحمد بارود: منظمة التحرير الفلسطينية والدول الأفريقية جنوب الصحراء ١٩٦٤ - ١٩٨٨،رسالة ماجستير غير منشورة،معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ١٦ .

(١٥) صبرى أبو المجد : المرجع المذكور ، ص ٢٧٨ .

(١٦) أمين سعيد : الجمهورية العربية المتحدة ، سلسلة كتب تاريخ العرب الحديث ، الجزء الثانى ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٦٠، ص٤٠-٤٢ .

(١٧) محبات إمام الشرابى : المرجع المذكور ، ص٥٤ .

(١٨) أحمد باسم أحمد بارود: المرجع المذكور ، ص ١٨ .

(١٩) عصام محسن على الجبورى : العلاقات العربية الأفريقية ١٩٦١ - ١٩٧٧ ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص٣١٠ ، ٣١١ ؛ ، سلوى محمد لبيب : دبلوماسية القمة والعلاقات الأفريقية ، ص١٦ ، ١٧ .

(٢٠) نزيه نصيف ميخائيل : النظم السياسية فى أفريقيا ، تطورها واتجاهها نحو الوحدة ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص١٧٥ .

(٢١) شوقى الجمل : التضامن الأسيوى الإفريقى وأثره فى القضايا العربية ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٢٢٠ .

(٢٢) حسن تحسين: منظمة الوحدة الأفريقية نشأتها وميثاقها، القاهرة، ١٩٧٦ ص١٣؛ كولين ليجوم : الجامعة الأفريقية ، دليل سياسى موجز ، ترجمة أحمد محمود سليمان ، سلسلة دراسات أفريقية (٩) الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص١٨٥.

(٢٣) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الثالث فبراير ١٩٦٠ إلى يناير ١٩٦٢ . ١٩٦١ يجب أن يكون عام حماية الاستقلال ، خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر أقطاب أفريقيا بالدار البيضاء بتاريخ ٧ /١/١٩٦١ . مصلحة الاستعلامات ، القاهرة ، د.ت ، ص٣٥٩ ؛ قرارات الدار البيضاء : خطاب الرئيس جمال عبد الناصر ، ألقى فى مجلس الأمة بتاريخ ١٩٦١/١/٢٤، ص٣٦١ .

(٢٤) حسن تحسين: المرجع المذكور ، ص١٣ .

(٢٥) أحمد يوسف القرعى : المرجع المذكور ، ص٢١- ٢٢ .

(٢٦) أحمد بارود : المرجع المذكور ، ص١٨ ، ١٩ .

(٢٧) محبات إمام الشرابى : المرجع المذكور ، ص ٥٦ - ٥٩ .

(٢٨) يواقيم رزق مرقص : التوجه نحو أفريقيا ، أربعون عاماً على ثورة ٢٣ يوليو دراسة تاريخية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، يوليو ١٩٩٢ ، ص٢٦٨ ؛ مدثر عبد الرحيم: نظرة أفريقيا للصراع العربى الإسرائيلى ، ص٣٩٨؛ سلوى محمد لبيب: دبلوماسية القمة ، ص٢٠-٢٢ ؛عصام محسن على الجبورى : المرجع المذكور ، ص٣١٦-٣٢٠ .

(٢٩) حسن نافعة : الحوار العربى - الأفريقى من أين ... وإلى أين ؟ العرب فى أفريقيا الجذور التاريخية والواقع المعاصر، دار الثقافة العربية، القاهرة ، ١٩٨٧، ص ٥٦٨ .

(٣٠) بطرس بطرس غالى : منظمة الوحدة الأفريقية ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص٩٩ .

(٣١) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر - القسم الرابع - فبراير ١٩٦٢ - إلى يونيو ١٩٦٤ .الخطاب التاريخى الذى القاه الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر القمة الأفريقى بأديس أبابا بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٦٣ ؛ شوقى الجمل : الدور الأفريقى لثورة ٢٣ يوليو ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤ ، ٩٥ - ٩٦ .

(٣٢) سلوى محمد لبيب : العرب والتفرقة العنصرية فى أفريقيا ، العرب فى أفريقيا الجذور التاريخية والواقع المعاصر ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص٢٩٢ .

(٣٣) محبات الشرابى : المرجع المذكور ، ص٦١ - ٦٢ .

(٣٤) مدثر عبد الرحيم : المرجع المذكور، ص ٣٩٦ - ٣٩٨ .

(٣٥) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة الأفريقى فى ١٧ يوليو ١٩٦٤ ، شبكة المعلومات الداخلية - الإنترانت ، الهيئة العامة للاستعلامات ؛ فهد حبيب هناور، دور الدول العربية الأفريقية فى منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣- ١٩٩٠، رسالة ماجستير غير منشورة،معهد البحوث والدراسات الأفريقية،جامعة القاهرة، ١٩٩٥،ص٦٧ ، خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة الأفريقى فى ١٧ يوليو ١٩٦٤ .

(٣٦) فهد حبيب هناور: كرجع سبق ذكره ، ص٦٧، ٦٨؛ محمد عبود الفرج: الموقف الأفريقى من القضية الفلسطينية بعد حرب أكتوبر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص٨٧ .

(٣٧) محبات الشرابى : المرجع المذكور ، ص٦٢- ٦٣ ؛ محمد عبد الحميد ابو زيد عبدالغنى: قوانين ومبادئ المقاطعة العربية لإسرائيل ، الرياض ، ١٩٩٢ ، ص١٢٢ .

(٣٨) عواطف عبد الرحمن ، حلمى شعراوى: إسرائيل وافريقيا ، مركز الأبحاث الفلسطينية ، بيروت ،١٩٧٤ ص١٠٧- ١٠٨ .

(٣٩) فرهاد محمد علي محمد : السياسات الاقتصادية لمصر وإسرائيل تجاه افريقيا ١٩٤٨ - ١٩٧٣ دراسة مقارنة رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩، ص١٧٦ .

(٤٠) عادل سيد علي عبد الرازق: دور مصر فى منظمة الوحدة الأفريقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص٢٩٩ .

(٤١) محبات الشرابى: المرجع المذكور ، ص٦٢ - ٦٣ .

(٤٢) صموئيل أتتجر : اليهود فى البلدان الإسلامية ، ترجمة ، جمال أحمد ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٩٥ ، ص٢٩٠ .

(٤٣) سعيد محمد خميس : علاقة إسرائيل بافريقيا حتى ١٩٦٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص٦٢ .

(٤٤) محمد عبود الفرج : المرجع المذكور ، ص٧٨ .
(٤٥) المرجع السابق : ، ص٢١٢ .
(٤٦) أمين أسبر : أفريقيا والعرب ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص٨٥ .
(٤٧) فهد حبيب هناور : مرجع سبق ذكره ، ص٨١ .
(٤٨) محبات الشرابى: المرجع المذكور ، ص ١٨٤ - ١٨٥ .
(٤٩) عبد الملك عودة : السياسة والحكم فى أفريقيا ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص١٨ .
(٥٠) عمر رشدى : الصهيونية وربيبتها إسرائيل ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص٢٤٣ .
(٥١) جون هاتش : تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية ، ترجمة ، أحمد إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص٤١١ .
(٥٢) محمد علي العويني : السياسة الخارجية الإسرائيلية فى أفريقيا ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧١ ، ص٢٧٥- ٢٨٠ .
(٥٣) زاهر رياض : مصر وأفريقيا ، القاهرة ، ١٩٧٦ ص٢٧٤ .
(٥٤) محبات الشرابى: المرجع المذكور ، ص١٦٠ -١٦٣ .
(٥٥) فهد حبيب هناور : المرجع المذكور ، ص٨١ - ٨٢ ؛ محمد عبد الحميد أبو زيد عبد الغنى : المرجع المذكور ، ص١٢٢ .
(٥٦) فهد حبيب هناور : المرجع المذكور ، ص٨٢ .
(٥٧) نفسه، ص ٨٢.
(٥٨) أحمد يوسف القرعى : المرجع المذكور ، ص٢٢ .
(٥٩) فهد حبيب هناور : المرجع المذكور ، ص٨١، عادل سيد : دور مصر فى منظمة الوحدة الأفريقية ، ص٣٠٠ .
(٦٠) عادل سيد على عبد الرازق: المرجع المذكور ، ص٣٠٠ .
(٦١) سعيد محمد خميس : علاقة إسرائيل بأفريقيا حتى ١٩٦٧، ص٦٢ .
(٦٢) Organization of African Unity Secretariat : Resolutions Adopted by the Fifth Ordinary Session of the Assembly of Heads of State and Government Held in Algiers from 13 to 16 September 1968 .
Colin Legum and John Drysdale : Africa Contemporary Records, Annual Survey and Documents , London , 1969 ,1970, P.C5 .
(٦٣) عبد الرحمن إسماعيل الصالحي: الدول العربية فى منظمة الوحدة الأفريقية ، ص٤٢٠ ، ٤١٨ .
(٦٤) عادل سيد عبد الرازق : المرجع المذكور ، ص ٣٠٧ .
(٦٥) Organization of African Unity Secretariat : Resolutions Adopted by the Sixth Ordinary Session of the Assembly of Heads of State and Government Held in

Addis Ababa from 6 to 10 September 1969 .
Resolution on the situation in the United Arab Republic .

(٦٦) Organization of African Unity Secretariat : Resolutions Adopted by the Sixth Ordinary Session of the Assembly of Heads of State and Government Held in Addis Ababa from 6 to 10 September 1969 .
Resolution of the Aggression of the Israeli Forces Against the U.A.R.

(٦٧) عادل سيد عبد الرازق : المرجع المذكور، ص٢٠٧ .

(٦٨) أحمد طه محمد : ثورة ٢٣ يوليو والدائرة الأفريقية ، ص٢٤ .

(٦٩) ناصر سعيد خميس : منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤ - ١٩٧٣) ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص٧٢، ٣٠٦ .

(٧٠) Organization of African Unity Secretariat : Resolutions Adopted by the Sventh Ordinary Session of the Assembly of Heads of State and Government Held in Addis Ababa from 1to 3 September 1970 .

(٧١) Organization of African Unity Secretariat : Resolutions Adopted by the Sixth Ordinary Session of the Assembly of Heads of State and Government Held in Addis Ababa from 1 to 23 September 1971 . ، سلوى محمد لبيب : دبلوماسية القمة ، ص٩٦ - ٩٧ .

Colin Legum and John Drysdale : Africa in Contemporary Records, Annual Survey and Documents , London , 1971 ,1972, P.C5,6 .

(٧٢) عصام محسن علي الجبورى : العلاقات العربية الأفريقية ، ص٢٣٦ .

(٧٣) الحسن يروحاوالى : السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص٢١٠ .

(٧٤) زاهر رياض : المرجع المذكور ، ص٢٩٧ .

(٧٥) عادل سيد على عبد الرازق: المرجع المذكور ، ص٢١٠ - ٢١١ .

(٧٦) نفسه ، ص٢١١ ، ٢١٢، الحسن يروحاوالى : المرجع المذكور ، ص٢١١ .

(٧٧) الحسن يروحاوالى : المرجع المذكور ، ص٢١١ .

(٧٨) حسن البدري ، طه المجدوب ، ضياء الدين زهدي : حرب رمضان، الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة أكتوبر ١٩٧٣ ، الطبعة الثانية ، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٤ ،ص١١؛ حسن نافعة : المرجع المذكور ، ص ٥٦٩ .

(٧٩) محبات الشرابى : المرجع المذكور ، ص ١٨٦- ١٨٧ .

(٨٠) مجموعة خطب وأحاديث ورسائل الرئيس السادات مرتبة حسب مناسباتها وتواريخ إلقائها ١٠ يناير ١٩٧٢ - ١٣ يونيو ١٩٧٢ ، رسالة الرئيس أنور السادات لمؤتمر القمة الأفريقى فى الرباط ١٣ يونيو ١٩٧٢ ، ص٣٨٧ .

(٨١) Organization of African Unity Secretariat : Resolutions Adopted by the Ninth Ordinary Session of the Assembly of Heads of State and Government Held in Rabat from 12 to 15 June 1972 .

Resolution on the continued Aggression Against the Arab Republic of Egypt .

Colin Legum and John Drysdale : Africa Contemporary Records, Annual Survey and Documents , London , 1972 ,1973 ,PP.C23,24 .

مجموعة خطب وأحاديث ورسائل الرئيس السادات ، رسالة الرئيس أنور السادات لمؤتمر القمة الأفريقى فى الرباط ١٣ يونيو ١٩٧٢ ، ص ٣٨٧ .

(٨٢) نفسه

(٨٣) عادل سيد علي عبد الرازق: المرجع المذكور ، ص٢١٣ ، ومحبات الشرابى : المرجع المذكور ، ص١٨٨ - ١٨٩ .

(٨٤) جمال زكريا قاسم : حرب أكتوبر والتضامن العربى الأفريقى : بحوث ودراسات ندوة أكتوبر ٢٢-٢٣ أكتوبر ١٩٧٧ ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٧ ،ص ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

(٨٥) Organization of African Unity Secretariat : Resolutions Adopted by the Tenth Ordinary Session of the Assembly of Heads of State and Government Held in Addis Ababa from 27 to to 28 May 1973 .

Resolution Adopted by the Assembly of the of Heads of State and Government in its Tenth Ordinary Session

Resolution on the continued occupation by Israel of Part of the territory of the Arab Republic of Egypt .

(٨٦) Ibid.

(٨٧) زاهر رياض : المرجع المذكور ، ص ٢٨٩، محبات الشرابى : المرجع المذكور ، ص١٩٠.

(٨٨) عادل حسن غنيم:حرب أكتوبر والقضية الفلسطينية: بحوث ودراسات ندوة أكتوبر ٢٢-٢٣ أكتوبر ١٩٧٧، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس،القاهرة ١٩٧٧،ص٢٢٠؛ زاهر رياض : المرجع المذكور ، ص٢٨٩ ؛ ناصر سعيد خميس : المرجع المذكور ، ص٢٣٩ .

(٨٩) السيد فليفل : ترابط الأحداث التاريخية بين مصر وجنوب أفريقيا ، رؤية منهجية للعلاقات المكانية فى مصر وأفريقيا، مسيرة العلاقات فى عالم متغير ، بحوث ومناقشات الندوة التى نظمها قسم النظم والسياسية والاقتصادية فى ٢٧ /١٩٩٦/٥ ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٠٤ .

(٩٠) جمال زكريا : المرجع المذكور ، ص٢٧٥ .

(٩١) جمال حمدان : ٦ أكتوبر فى الاستراتيجية العالمية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٢٩٥ .

(٩٢) عبد الله عبد الرازق : العرب والتوغل الإسرائيلى فى أفريقيا ، العرب فى أفريقيا الجذور التاريخية والواقع المعاصر، دار الثقافة العربية، القاهرة ، ١٩٨٧، ص٤٣٩، ٤٤٠ .

(٩٣) محبات الشرابى، المرجع المذكور ، ص ٢٠٤ - ٢٠٦ .

(٩٤) علي محمد علي : إسرائيل والشرق الأوسط ، القاهرة ، ب ت ، ص٢٥ ؛ صبرى أبو المجد : نهاية إسرائيل ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص٣٧ ، محبات الشرابى ،المرجع المذكور، ص ٢٠٥ - ٢٠٦، سامى حكيم : إسرائيل والدول النامية ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص٨ .

(٩٥) إبراهيم جلال أحمد : الصناعة والعنصرية فى جنوب أفريقيا ١٩٤٨-١٩٧٦، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٩ ، ص ٢٧٣ .

(٩٦) محبات الشرابى : المرجع المذكور ، ص٢٠٥ - ٢٠٦ .

مصر والصراع العثمانى البرتغالي
فى البحر الأحمر في القرن السادس عشر

د. مرفت أسعد عطا الله

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية التربية - جامعة الإسكندرية

مصر والصراع العثماني البرتغالي
فى البحر الأحمر فى القرن السادس عشر

ورث العثمانيون فيما ورثوه من دولة سلاطين المماليك فى مصر فى القرن السادس عشر خطر التهديد البرتغالى للقوى العربية و الإسلامية ، ولاسيما تلك القوى المطلة على البحر الأحمر ، بما فيها الحجاز حيث الأماكن المقدسة التى كانت هدفا للبرتغاليين، بغية النيل من الإسلام و المسلمين .

يتضح هذا من الرسالة التى بعث بها الملك عمانويل الأول Emanuel I (١٤٩٥ - ١٥٢١) ملك البرتغال إلى البابا يوليوس الثانى Julius II (١٥٠٣ - ١٥١٥) فى عام ١٥٠٥ حيث يقول "إنه ليس عازما على المضى فى تحطيم التجارة المملوكية فقط ، بل إنه سيجاهد فى سبيل المسيحية حتى يجعل من مكة هدفا لمدافعه و جنوده "[١].

وفى حقيقة الأمر فإن العثمانيين - قبل استيلائهم على مصر - لم يكونوا بعيدين عن تلك المشكلة، فقد اشتركوا مع المماليك فى محاولتهم الأخيرة للقضاء على الخطر البرتغالى . فبعد فشل حملة حسين الكردى المملوكية فى موقعة ديو البحرية عام ١٥٠٩ ، و تدمير الأسطول المملوكى هناك، أصبح الخطر عظيما على البحر الأحمر و على الأماكن المقدسة بالذات، فكان على السلطان الغورى (١٥٠١-١٥١٦) بمصر التحرك بسرعة لبناء أسطول جديد لمواجهة هذا الخطر . وقد وجد صعوبة كبيرة فى تدبير المال اللازم، وكذلك المواد الخام اللازمة لذلك، مثل الأخشاب والحديد، وتعذر الحصول عليها من دول أوروبا بسبب قوانين التحريم البابوية[٢] ، التى كانت تحظر على تلك الدول إمداد المماليك بها . وعندما حاول السلطان الغوري أن يجلبها عن طريق البنادقة الذين تربطهم بمصر علاقات تجارية وثيقة، لم يستجيبوا له لخشيتهم من غضب البابا، وثورة الرأى العام الأوروبى عليهم [٣]. ولم يجد السلطان الغورى أمامه سوى الاستعانة بالسلطان العثماني بايزيد الثاني (١٤٨١ -١٥١٢) الذى لم

يدخر وسعا فى إمداده بكل ما يحتاج إليه من مواد خام وبكل ما يلزم السفن الحربية من تجهيزات وأسلحة دون مقابل، بل رد له كل الأموال التى أرسلها لشراء تلك المعدات [٤].

وبذلك أصبحت الدولة العثمانية شريكا لدولة المماليك فى تلك الحملة التى كان يجرى الإعداد لها لمحاربة البرتغاليين . ولكن هذه المشاركة لم تكن بالقدر الكافى الذى يتطلبه خطورة الوضع فى البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندى . ومن ناحية أخرى لم يترك الاسبتارية[٥] - حلفاء البرتغاليين- للمماليك فى مصر الفرصة لبناء أسطولهم الجديد، بل دأبوا على مهاجمة سواحل مصر الشمالية، والتعرض للسفن المحملة بالأخشاب والمعدات[٦]، وهى فى طريقها إلى مصر، وذلك لإعاقتها عن بناء الأسطول الجديد، بل إن هذه الإغارات على سواحل مصر لم تتقطع منذ أن بدأ الصراع بين البرتغاليين والمماليك حتى نهاية دولتهم . وكان الهدف الأساسى من استمرار هذه الإغارات عدم إتاحة الفرصة لمصر لتقوية نفسها أو التفرغ لتحصين سواحلها ضد هجمات الاسبتارية .

كانت الاستراتيجية المملوكية فى مواجهة البرتغاليين تعتمد فى المقام الأول على العمل الدؤوب من أجل تحصين سواحل مصر الشمالية، ولاسيما الإسكندرية ودمياط . هذا من ناحية المدخل الشمالى للبحر الأحمر، أما من ناحية المدخل الجنوبى فقد كانت استراتيجيتهم تقوم على إيجاد قواعد عسكرية لهم فى اليمن . وبذلك يمكنهم التحكم فى البحر الأحمر، والسيطرة عليه .

أما بخصوص شبه جزيرة سيناء فقد اهتم المماليك بتحصينها اهتماما خاصا، فوجهوا عنايتهم إلى تحصين ميناء الطور وترسانته البحرية[٧] وذلك لبعدها عن إغارات الاسبتارية. هذا فضلا عن الرعاية الكبيرة التى بذلت من أجل تحصين وتسليح ميناء العقبة للدفاع عن الساحل الشرقى لشبه جزيرة

سيناء بما فيه خليج العقبة بصفة خاصة .

وبالنسبة لخليج السويس فقد حظى بعناية كبيرة، فقد تم تسليحه وتحصينه حيث توجد به أكبر ترسانات مصر على البحر الأحمر، كان يجرى العمل فيها على قدم وساق لبناء السفن الحربية الجديدة[٨]. وفى ميناء السويس وترساناته البحرية كانت تعمل أخلاط من الناس، مصريون ومماليك ومتطوعون من العثمانيين، تحت إمرة سلمان الريس العثمانى . ويقال بأن عدد المتطوعين من العثمانيين بلغ ألفى رجل[٩].

يتضح من ذلك أن تحصينات شبه جزيرة سيناء كانت على شكل مثلث، زاويتا قاعدته فى العقبة والسويس ، وزاوية الرأس فى الطور . وبالتالى كانت تلك التحصينات تأخذ شكل رأس حربة تتجه نحو جنوب البحر الأحمر حيث يأتى الخطر البرتغالى .

وبالإضافة إلى ذلك حاول المماليك الاستفادة من القوى الإسلامية المواجهة لليمن والتى تقع على الساحل الغربى الجنوبى للبحر الأحمر والساحل الصومالى ، وهى ما يطلق عليها دويلات الطراز الإسلامى [١٠] والتى كانت تطوق الحبشة حليفة البرتغاليين من الجنوب والشرق[١١]، ولكنهم لم ينجحوا فى ذلك نظرا لتفكك تلك القوى من ناحية ، ولإغارات الحبشة المتكررة عليها من ناحية أخرى [١٢] .

ولم يغفل المماليك الاستفادة من موقع ميناء جدة، فاهتموا بتحصينه واتخاذه قاعدة وسطا بين السويس وموانئ اليمن، وذلك من أجل الدفاع عن الأماكن المقدسة إذا ما تعرضت لاعتداءات البرتغاليين . كما اتخذوا من ميناء عدن، وموانئ اليمن الأخرى نقطة انطلاق أمامية لحملاتهم البحرية ضد البرتغاليين .

أما عن خطط المماليك العسكرية خارج نطاق البحر الأحمر فقد كانت تقوم على إيجاد تعاون بينهم وبين القوى الإسلامية فى الهند لمقاومة التغلغل

البرتغالى هناك . ولكن هذا التعاون لم ينجح وذلك لتمكن البرتغاليين من إنشاء قواعد عسكرية حصينة لهم فى تلك البلاد، لم يكن فى مقدور المماليك مقاومتها .

وعلى أية حال فبعد أن أتم السلطان الغورى تحصيناته واستعداداته الحربية، أمر بخروج الحملة من السويس فى عام ١٥١٥ متجهة صوب جدة تحت قيادة مملوكية - عثمانية مشتركة، إذ تولى حسين الكردى المملوكى القيادة العامة، وسلمان الريس العثمانى قيادة الأسطول . وكان هدف الحملة هو أن تتخذ من عدن قاعدة عسكرية للانطلاق منها إلى المحيط الهندى لمهاجمة البرتغاليين .

وعندما وصلت الحملة إلى عدن رفض حاكمها السلطان عامر بن عبد الوهاب التعاون معها[١٣] ، مما اضطر قائد الحملة إلى الانضمام إلى معارضيه ومن ثم انغمست الحملة فى مشكلات اليمن الداخلية، وانحرفت عن هدفها الأساسي،ألا وهو التصدى للخطر البرتغالي، وأضاعت بذلك وقتا ثمينا، منح البرتغاليين فسحة من الوقت للاستعداد الجيد لملاقاة الحملة.

ومما زاد من صعوبة الموقف تنازع سلمان الريس والكردى حول القيادة، وانقسام الحملة إلى قسمين، مما ترتب عليه رحيل الحملة عن اليمن والالتجاء إلى جدة، دون أن تخرج إلى مياه المحيط الهندى كما كان مقررا لها .

وفى ذلك الوقت قتل السلطان الغورى أثناء موقعة مرج دابق (١٥١٦) ، وسارع سلمان الريس بتزعم الجند، وأيد السلطان العثمانى بعد دخوله القاهرة.أما حسين الكردى فقد أغرق فى مياه جدة[١٤]. وبذلك انتهى التعاون بين الدولتين المملوكية والعثمانية.

وبسقوط دولة المماليك فى مصر، وقع عبء مواجهة البرتغاليين على عاتق العثمانيين وحدهم. وإن كان مما تجدر الإشارة إليه أن المماليك كانوا أول من تصدى للبرتغاليين، رغم أن دولتهم كانت تسير سيرا حثيثا نحو الفناء.

وقد وجد العثمانيون أنفسهم - سواء رضوا بذلك أم لم يرضوا- يسيرون

فى نفس الاتجاه الذى سار فيه المماليك من قبل ، وقد أخذوا يترسمون خطواتهم خطوة بخطوة، مع فارق هام هو أن الدولة العثمانية كانت فى عنفوان قوتها ومن ثم سارت بخطى ثابتة رغم ما اعترضها من صعاب، بينما كان المماليك يسيرون سيرا هزيلا، لأن دولتهم كانت فى طريقها إلى الزوال.

تركزت استراتيجية العثمانيين فى الدفاع عن البحر الأحمر ، ولاسيما فى مدخله الشمالي على تحصينات شبه جزيرة سيناء، وكونوا من الموانئ الثلاث الحصينة وهى العقبة والسويس والطور رأس حربة للدفاع عن مصر باعتبارها قاعدة الانطلاق الأساسية ضد البرتغاليين.

وقد بلغ اهتمام العثمانيين بشبه جزيرة سيناء ذروته ، حينما عينوا لها حاكما عسكريا يخضع للسلطان العثماني مباشرة ، وتطلق عليه الوثائق العثمانية اسم "الحاكم الشرعى بالطور المبارك"(١٥) أو "آغات قلعة الطور"(١٦)، ومهمته الأساسية الدفاع عن شبه الجزيرة، بالتعاون مع قبائل العربان هناك.

وزيادة فى الحرص على حماية سيناء صدرت العديد من الفرمانات التى تحرم على اليهود الإقامة الدائمة فيها(١٧)، مع السماح لهم فقط بزيارة الأماكن المقدسة بها ، على ألا يمكثوا بها أكثر من أسبوع واحد ، ومن يضبط مخالفا لذلك يقبض عليه ويلقى به خارج شبه الجزيرة. وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على خوف العثمانيين وحرصهم - فى هذه الفترة المبكرة من التاريخ الحديث - من أطماع اليهود فى تلك المنطقة ، وخشيتهم، إذا ما استقر بهم المقام فيها أن يتصلوا بالبرتغاليين لتحقيق مآربهم ، وتهديد مصر وممتلكاتها فى البحر الأحمر.

ورغم أن كلا من مينائى السويس والطور كانا يخضعان لحاكم عثمانى ، تابع للسلطان العثمانى مباشرة، فقد لوحظ أن التعاون بين الحاكمين فى النواحى العسكرية كان تاما، فترسانة السويس وترسانة الطور كل منهما يكمل الآخر، كما أن التنسيق بين قواتهما العسكرية كان قائما بشكل جيد.

وقد دفع اهتمام العثمانيين بالمدخل الشمالى للبحر الأحمر إلى التفكير فى شق قناة تربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر، وذلك تسهيلا لإمداد السويس بكل ما تحتاج إليه من سفن ومعدات وأسلحة فى أسرع وقت ممكن ، بدلا من نقلها على ظهور الإبل من الإسكندرية ودمياط إلى القاهرة، ومنها إلى السويس. وقد ظهر التفكير فى هذا المشروع فى عام ١٥٢٩ فى عصر السلطان سليمان القانوني(١٥٢٠-١٥٦٦) ولكنه لم يخرج إلى حيز التنفيذ.

كذلك حاول سنان باشا- والى مصر- حفر قناة لربط البحرين عندما اعتزمت الدولة العثمانية غزو اليمن . وكانت آخر تلك المحاولات فى عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥) ، ولكنها أخفقت كسابقتيها[١٨].

وقد وجدت الثغور الرئيسية لمصر وهى الإسكندرية ورشيد ودمياط والسويس كل العناية من الدولة العثمانية،حيث عين على كل منها قبودان عثماني، تحت إمرته حامية عثمانية، وبعض القطع الحربية، ويخضع مباشرة للسلطان العثماني[١٩]. وتأمينا لسلامة السواحل الشمالية لمصر، وإبعاد خطر الإسبتارية عنها، أرسل السلطان سليم الأول(١٥١٢-١٥٢٠) حملة بحرية لضرب الإسبتارية فى جزيرة رودس فى عام ١٥١٨، لإضعافهم ولبيان قوة العثمانيين، وثبات أقدامهم فى مصر.

وفيما يتعلق بسواحل البحر الأحمر جنوبى مصر ، فقد اهتم العثمانيون بتحصين ميناء جدة، وهو ميناء مكة المكرمة حماية للأراضى المقدسة من تهديدات البرتغاليين. وفى الوقت نفسه اهتموا بساحل البحر الأحمر الغربى الجنوبى ،حيث وجدت دويلات الطراز الإسلامى المجاورة للحبشة - الحليف القوى للبرتغاليين فى هذا البحر - دعما ومساعدة لها على الوقوف بحزم إزاء ما كانت تتعرض له من تهديدات سواء من الحبشة أو البرتغاليين . ومن ثم أرسل السلطان سليم الأول فى أعقاب دخوله مصر حملة عسكرية تحت قيادة الصدر الأعظم سنان باشا لضم مينائى سواكن و زيلع اللذين يتحكمان فى تجارة

الحبشة والمناطق الأفريقية الداخلية. وفى الوقت نفسه يتخذهما نقطتى ارتكاز لعملياته الحربية ضد الحبشة، وليحول دون وقوعهما فى قبضة البرتغاليين،وما يترتب عليه من تهديد للأماكن المقدسة فى الحجاز، ولدويلات الطراز الإسلامي.

بعد ذلك أخذ العثمانيون يتطلعون لليمن، وذلك لموقعه الإستراتيجى الممتاز عند مدخل البحر الأحمر الجنوبي. هذا الموقع الذى سيمكنهم من إغلاق باب المندب فى وجه الحملات البرتغالية الآتية من الهند. وبذلك تستطيع الدولة العثمانية أن تسيطر على البحر الأحمر سيطرة تامة.

لم يتعجل العثمانيون- رغم إحساسهم بالخطر البرتغالى - الدخول فى صراع حربى مع البرتغاليين قبل تحصين المناطق الهامة الواقعة على سواحل البحر الأحمر، ومصر على وجه الخصوص التى ستصبح قاعدة الانطلاق الرئيسية لكل العمليات الحربية التى ستوجه ضد البرتغاليين. ومن ثم أصبح ميناء السويس فى عهد السلطان سليمان القانونى القاعدة الأساسية للقوى البحرية العثمانية فى البحر الأحمر، ومنطلقا للحملات العثمانية إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى[٢٠].

استغرق الإعداد لحملة اليمن بعض الوقت، بسبب الضعف والإهمال اللذين أصابا الأسطول المملوكى فى أواخر أيام الغوري. فمعظم سفنه قد غرقت أو تحطمت، والبقية الباقية ظلت تحت قيادة سلمان الريس على سواحل اليمن[٢١].

ومن الصعوبات التى واجهت العثمانيين فى مصر ندرة الصناع المصريين المهرة،بسبب نقلهم إلى عاصمة الدولة العثمانية. بالإضافة إلى تسريح معظم بحارة الأسطول المملوكى[٢٢]. ولكن رغم تلك الصعاب فقد استطاع خاير بك والى مصر تقديم كل العون لدار الصناعة ببولاق حتى تتمكن فى النهاية من إتمام بناء الأسطول.

وبعد أن تمت الاستعدادات الحربية، خرجت الحملة من ميناء السويس فى

عام ١٥٢٦ تحت قيادة خير الدين حمزة،وكان قوامها أربعة آلاف جندى متجهة إلى ميناء جدة، ومنها إلى اليمن، حيث تنطلق إلى المحيط الهندى لملاقاة البرتغاليين هناك. وشارك فى تلك الحملة سلمان الريس الذى تولى قيادة الأسطول.

وما إن وصلت الحملة إلى اليمن حتى انجرفت فى تيار الفتن المستعرة هناك، فقتل قائدها، و تولى مصطفى بيرم ابن أخت سلمان الريس قيادتها. وفضل بيرم الابتعاد عن اليمن،و الإبحار إلى الهند، حيث التحق بخدمة سلطان كجرات الذى كان يعمل على مقاومة البرتغاليين. وقبل أن يترك اليمن ترك على بقايا الحملة علي الرومى(٢٣). وقد حقق بيرم نجاحا ملحوظا فى صد غارات البرتغاليين على ديو.

ونظرا لإخفاق الحملة فى تحقيق أى نجاح يذكر، فقد صمم السلطان سليمان على تجهيز حملة أخرى أوفر رجالا وعتادا، وجلب الأخشاب اللازمة لها والأسلحة والمعدات من بلاده(٢٤) عن طريق مينائى الإسكندرية ودمياط حيث حملتها الإبل إلى ميناء السويس. وتعتبر هذه الحملة من أكبر الحملات التى خرجت من ميناء السويس لمحاربة البرتغاليين.

ومن الملفت للنظر أنه رغم تحقيق العثمانيين نصرا كبيرا على الدولة الصفوية فى فارس مما مكنهم من السيطرة على البصرة والوصول إلى مشارف الخليج الفارسي (يوليو ١٥٣٤) ، اى أنهم أصبحوا على مقربة من البرتغاليين فى الهند مما يتيح لهم مواجهتهم فى بحار الهند،إلا أنهم لم يغيروا من استراتيجيتهم الثابتة التى كانت تعتبر ميناء السويس القاعدة الأساسية لهم إذ إن ميناء البصرة الذى هو فى حقيقته ميناء نهريا لم يكن يعادل فى كفاءته ميناء السويس .

كان اهتمام العثمانيين الأول أن تنجح الحملة أولا وقبل كل شئ فى تثبيت وجودهم فى اليمن والاستيلاء على عدن،حتى يتمكنوا من إغلاق البحر الأحمر فى وجه البرتغاليين،إذا ما عجزوا عن دحرهم فى مياه المحيط الهندي. وبذلك

يتحقق الأمن والسلام للأراضى المقدسة فى الحجاز، وللقوى الإسلامية التى تقطن على سواحل هذا البحر.

ومما جعل للسيطرة العثمانية على عدن هذه الأهمية القصوى فى تلك الفترة،هو التقارب الذى تم بين البرتغاليين والفرس[٢٥]. هذا التقارب الذى أدى إلى تحالف بين الطرفين[٢٦]. وحيث أن موقع عدن يمكن العثمانيين من مراقبة مسرح الأحداث فى الخليج العربى عن كثب ، فوجود العثمانيين بها أمر على جانب كبير من الأهمية،إذ يتيح لهم الفرصة لتوجيه ضرباتهم إلى الحليفين فى الوقت المناسب. كما أن قرب عدن من الحبشة حليفة البرتغاليين يساعد العثمانيين على قطع أى اتصال بينهما،وفى الوقت نفسه يزيد من تهديدهم للحبشة، وذلك للتخفيف من ضغطها على دويلات الطراز الإسلامي.

خرجت الحملة من ميناء السويس فى ١٣ يونيه١٥٣٨، تحت قيادة سليمان باشا والى مصر متجهة إلى ميناء عدن،حيث تمكنت من الاستيلاء عليه، ثم واصلت سيرها إلى سلطنة كجرات الإسلامية على الساحل الغربى للهند. وهناك وجدت سلطانها يفرض حصارا على البرتغاليين فى ديو، فاشترك سليمان معه فى الحصار الذى دام فترة طويلة.

وفجأة ترك سليمان الحصار، وعاد بأسطوله مسرعا إلى البحر الأحمر،حيث وجه اهتمامه إلى زيادة تحصين عدن خوفا من تعقب البرتغاليين له، فترك به مائة مدفع كبير، وخمس سفن حربية،وكميات كبيرة من الأسلحة والعتاد[٢٧]. كما قام بتعزيز الدفاع عن جزيرة كمران.

ورغم فشل الحملة فى الدخول فى صراع مباشر مع البرتغاليين،إلا أنها نجحت فى تحصين البحر الأحمر من شماله إلى جنوبه. فبالنسبة لساحله الشرقى عززت الدولة العثمانية استحكامات العقبة، وجدة، وعدن وموانئ اليمن الأخرى. وعلى الساحل الغربى دعمت استحكامات السويس، والطور على الساحل الغربى لشبه جزيرة سيناء خط الدفاع الأمامى عن ميناء السويس.

وإذا اتجهنا جنوبا نجد ميناء القصير الذى اتخذه العثمانيون قاعدة حربية لهم وزودوه بقلعة حصينة. ويليه كل من ميناء سواكن وزيلع على الساحل الغربى الجنوبى للبحر الأحمر، والساحل الصومالى حيث توجد دويلات الطراز الإسلامى الصديقة،والتى تكاد تكون فى حروب دائمة مع الحبشة حليفة البرتغاليين. ومن هذا المنطلق كان تأييد العثمانيين للإمام أحمد القرين حاكم هرر الذى تزعم حركة الجهاد ضد الأحباش. وكان هدف العثمانيين من وراء إحكام الحصار حول الحبشة منع اتصالها بالبرتغاليين، واتخاذهم من سواحل دويلات الطراز نقطة ارتكاز للدفاع عن المسلمين فى شرق البحر الأحمر، وحماية طرق التجارة الإسلامية فيه، والعمل على تحرير تلك الدويلات من الهيمنة الحبشية .ولذا لم يدخر العثمانيون وسعا فى إمداد الإمام أحمد بالأسلحة والعتاد التى وصلت إليه على بعض السفن المصرية بغية مساندته فى الهجوم على قلب الحبشة بعد أن نجح فى إنزال هزيمة نكراء بأطرافها .

ومما ساعد على وقوف الدويلات الإسلامية خلف الإمام أحمد تأييد العثمانيين لحركته، وتمركزهم على سواحل تلك الدويلات لمنع أى هجوم عليها قد يقوم به البرتغاليون لمناصرة حلفائهم الأحباش، إذا ما توغلت قوات الإمام فى قلب الحبشة. هذا فضلا عن المساعدات التى كانت تتلقاها تلك الدويلات من اليمن والحجاز. وقد نجح هجوم الإمام فى سقوط العديد من المدن الحبشية، وفى إجبار ملك الحبشة على الفرار، وإسلام الكثيرين من سكان تلك المدن[٢٨].

الحملات البرتغالية فى البحر الأحمر :

منذ عام ١٥١٧ وهو عام استيلاء العثمانيين على مصر وحتى عام ١٥٤١ أرسل البرتغاليون العديد من الحملات العسكرية إلى البحر الأحمر، نجح معظمها فى دخول هذا البحر، ومهاجمة القواعد العثمانية فيه، وتهديد تجارته، بينما فشل بعضها الآخر.

وتأتى فى مقدمة النوع الأول من تلك الحملات حملة لوبو سواريز Lopo Soires فى عام ١٥١٧ ، التى حاول قائدها مهاجمة ميناء جدة،ولكنه منى بالفشل(٢٩) ، فاتجه إلى ميناء زيلع حيث أشعل فيه النيران. وفى خلال عودته عرج على ميناء عدن وهاجمه، ولكنه فشل فى اقتحامه، ثم تلتها فى عام ١٥٢٠ حملة لوبو دى سكويرا Lopo de Sequeira، وكانت وجهتها جدة أيضًا. ولكن تحصيناتها العسكرية،بالإضافة إلى معاكسة الرياح للسفن البرتغالية المهاجمة حالت دون النيل منها. فرجع قائدها ميمما وجهه شطر الحبشة. وتمكن من دخول ميناء زيلع،وأشعل فيه النيران، ثم قفل راجعا إلى مركز قيادته فى الهند.

وفى عام ١٥٢٢ ، أى بعد سنتين من حملة سكويرا هاجمت حملة أخرى بقيادة دون لويس Don Luis البحر الأحمر، وكان هدفها الأساسى استعادة البعثة الدينية البرتغالية التى سبق إرسالها للحبشة وتعذر عودتها ، وفى طريقها إلى الحبشة هاجمت ميناء الشحر فى جنوب شبه الجزيرة العربية ، وذبحت عددا كبيرا من سكانه المسلمين(٣٠) . ثم مرت بميناء عدن وهاجمته، ولكنها لم تستطع دخوله، فواصلت سيرها للحبشة لإنجاز مهمتها، التى لم تكلل بالنجاح ومن ثم عادت أدراجها إلى الهند.

واصل البرتغاليون حملاتهم دون كلل أو ملل، فأرسلوا فى عام ١٥٢٦ حملة تحت قيادة دى سيلفيرا De Silveyra التى صادفت بعض النجاح فى أول الأمر،إذ أرغمت حاكم عدن على عقد معاهدة تجارية مع البرتغاليين، ودفع جزية سنوية. وكذلك فعل قائدها بمصوع و دهلك. كما أنه نجح فى إحضار البعثة البرتغالية من الحبشة(٣١). وفى طريق عودته إلى الهند حاول دخول عدن عنوة،ولكنه عجز عن ذلك.

ولم تمض غير بضع سنوات إلا وأرسل البرتغاليون حملة أخرى كانت على درجة كبيرة من الضخامة،استطاعت إرغام حاكم عدن على قبول دفع جزية سنوية للبرتغاليين،والسماح لسفينة برتغالية بالبقاء داخل الميناء للإشراف على

سير الأمور فيه ، كما تمكنت الحملة من أسر بعض السفن التجارية الإسلامية، وقتل من فيها من المسلمين بعد إشعال النار فيها[٣٢]. ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا،إذ سرعان ما قام حاكم عدن بالقبض على البرتغاليين الموجودين لديه، وسجنهم، وبذلك فشلت الحملة فى تحقيق أى نجاح يذكر.

كانت أخطر الحملات التى وجهها البرتغاليون إلى البحر الأحمر هى حملة استفانو دى جاما Stephano de Gama عام ١٥٤١ [٣٣] ، فقد كانت تتكون من سبعين سفينة بين كبيرة وصغيرة، مجهزة أحسن تجهيز ومسلحة بأحدث الأسلحة التى عرفها ذلك العصر. وكان هدفها الأساسى تحطيم أهم قاعدة حربية فى البحر الأحمر، ألا وهى قاعدة السويس البحرية، وتدمير الأسطول الجديد الذى يقوم ببنائه العثمانيون لمهاجمتهم. وفى الوقت نفسه تقديم العون للأحباش لمؤازرتهم فى نضالهم ضد الإمام أحمد القرين[٣٤] ، وتطهير البحر الأحمر من السفن العثمانية.

هاجمت الحملة عدن هجوما عنيفا، وكذلك دهلك، وأسروا ما بها من سفن وقتلوا بحارتها. وقد أثار هذا العمل الوحشى الخوف والفزع لدى سكان جزر البحر الأحمر فلم يسعهم إلا الفرار. وعندما نزل البرتغاليون بسواكن خدعوا أهلها بهدنة مزيفة ، ما لبثوا أن نقضوها وأخذوهم أسرى بعد أن سلبوا أموالهم ومتاعهم[٣٥]، ثم اتجهوا بعد ذلك إلى مصوع حيث ارتكبوا فيها مذبحة بشعة.

وقد أغرى البرتغاليون على الصعود فى البحر الأحمر، عدم تصدى الأسطول العثمانى لهم، فقاموا بمهاجمة القصير على الساحل المصرى، وفعلوا بأهلها مثلما فعلوه فى مصوع من قبل. واستمرت الحملةالبرتغالية فى تقدمها حتى وصلت إلى ميناء الطور على الساحل الغربى لشبه جزيرة سيناء. والذى يمثل خط الدفاع الأول عن ميناء السويس،فاستولت على بعض السفن التجارية الراسية فيه، وضربه البرتغاليون بالمدفعية بكل عنف، وحاولوا النزول فيه، ولكنه امتنع عليهم لقوة تحصيناته ، ولمقاومة الأهالى الشديدة لهم[٣٦].

ويعزو سيرجنت Serjeant عدم تعرض البرتغاليين لسكان الطور، لأن معظمهم من مسيحيى سوريا المقيمين به(٣٧). ولا أعتقد أن هذا التعليل صحيحا لأن الدولة العثمانية كانت تعلم علم اليقين بأن طابع الحرب الدائرة بينها وبين البرتغاليين طابع دينى ، ولذا فليس من المعقول أن تضع فى هذه القاعدة العسكرية ذات الموقع الإستراتيجى الهام أغلبية مسيحية. ولكن ما يقبله العقل وواقع الأمر أن تحصينات الميناء قد حالت بين البرتغاليين وبين النزول على أرضه ، وبالتالى لم تستطع الحملة الوصول إلى السكان، والتنكيل بهم كما فعلوا بدهلك وسواكن.

حاصرت الحملة البرتغالية ميناء الطور مدة خمسة أيام دون أن تنال منه شيئا، رغم القذف الشديد له. بعد ذلك اتجهت شمالا صوب الهدف الأساسى وهو ميناء السويس، وكان العثمانيون يعلمون بوجهة الحملة منذ أن غادرت سواكن، فاستعدوا لها استعدادا كبيرا،لاسيما وأن قطع الأسطول الجديدة التى لم يتم استكمال بنائها كانت فى حاجة إلى حماية قوية.

لم يحاول قائد الأسطول البرتغالى أن يغامر بمهاجمة قاعدة السويس مباشرة،لأنه كان يعلم مدى قوتها. فرأى أن من الحكمة والحذر أن يرسل ثمانى سفن للاستكشاف ليلا ، لمعرفة مدى استعداد القاعدة. وعندما اقتربت تلك السفن بعض الشيء من القاعدة،وجدتها تعج بالنشاط والحركة، محصنة تحصينا قويا، وبها الكثير من الجنود(٣٨). فأسرعت بالانسحاب، وروت لقائد الحملة ما رأته مرأى العين، فما كان منه إلا أن آثر الانسحاب عائدا إلى دهلك، حيث تمكن من إنزال المعونة الحربية للحبشة فى ميناء حرقيقو، وكانت تتكون من أربعمائة جندى، والعديد من المدافع والبنادق التى مكنت الحبشة من الانتصار على الإمام أحمد. ثم أسرع بالخروج من البحر الأحمر قبل أن يتمكن العثمانيون من إغلاقه. وبهذا نجا العثمانيون و نجت مصر من أخطر هجوم كان يتهددهما.

يتضح مما سبق أن العثمانيين لم يواجهوا الحملة البرتغالية بعد أن اقتربت من قاعدة السويس، وذلك لأن الأسطول الجديد لم يكن قد استكمل بناؤه بعد ، ومعتمدين فى الوقت نفسه على متانة استحكامات القاعدة. وخرجوا من هذه التجربة والتجارب السابقة بتصميم أكيد على إغلاق البحر الأحمر فى وجه الحملات البرتغالية، حماية للمسلمين المقيمين على سواحله، وفى جزره من وحشية الهجمات البرتغالية. هذا بالإضافة إلى ترتيب دوريات للأسطول العثمانى تجوب البحر الأحمر لتطهيره من السفن البرتغالية. وقد أدى هذا الإجراء إلى منع اتصال البرتغاليين بالأحباش، خاصة بعد أن أحكم العثمانيون سيطرتهم على موانئ زيلع ومصوع وسواكن، لمراعاة الترتيب الجغرافى.

أما عن نتائج تلك الحملة بالنسبة للبرتغاليين، فقد أقنعتهم باستحالة تكرار هذا العمل الحربى ضد قاعدة السويس مرة أخرى فى ذلك الوقت على الأقل خصوصا وأن الحملة قد كبدتهم نفقات ضخمة، ولم تقم بأى عمل إيجابى سوى التخريب والهدم والحرق،دون أن تحسم مصير الصراع بين الدولتين البرتغالية والعثمانية. وأدرك البرتغاليون أن البديل لتلك الأعمال العسكرية هو العمل على توطيد وتدعيم نفوذهم فى الحبشة، من أجل إشغال العثمانيين بهذا الخطر عن التفكير فى الخروج من البحر الأحمر ومواجهتهم فى الهند. كما أدركوا أيضا بأن ضياع نفوذهم فى الحبشة، سيجعل من البحر الأحمر بحيرة عثمانية إسلامية، و ملكا خالصا للعثمانيين، وهذا ما لا يريدوه.

وفى أعقاب حملة دى جاما تعرض النفوذ العثمانى فى عدن إلى هزة عنيفة، إذ قام رجل يدعى على بن سليمان الطوالقى بالاستيلاء على المدينة وطرد العثمانيين منها. ومما زاد الأمر خطورة أنه تحالف مع البرتغاليين لحماية عدن من ناحية البحر إذا ما هاجمها العثمانيون[٣٩]. و إزاء هذا الخطر الداهم خرج العثمانيون من موقف الدفاع إلى الهجوم، فالموقف لا يحتمل التردد. ومن قاعدة السويس جاء الرد الحاسم فى حملة كبيرة اتجهت رأسا لعدن وتمكنت من استرجاعها فى عام ١٥٤٨، ومهاجمة الأسطول البرتغالى الذى لاذ بالفرار.

ورغم فشل البرتغاليين فى النيل من قاعدة السويس فى حملة عام ١٥٤١ ، إلا أن الأمل كان يراودهم بضعف النفوذ العثمانى ، وذلك لكثرة الحروب التى كانت تخوضها الدولة العثمانية فى الشرق والغرب، فميدان البحر الأحمر ما هو إلا أحد الميادين المتعددة لها. فربما تهمل الدولة شئون البحر الأحمر بعض الشيء للتفرغ لميدان آخر أصبحت له الأولوية فى الاستراتيجية العثمانية. هذا فضلا عن اعتقاد البرتغاليين بأن النفوذ العثمانى فى هذا البحر لن يزول إلا بزوال قاعدتهم الأساسية فى السويس.

والحقيقة أن أمل البرتغاليين كان له ما يبرره،إذ كانت الدولة العثمانية مشغولة فى البحر المتوسط، بسبب تهديد الأسبان و البرتغاليين للقوى العربية بشمال أفريقيا، وكذلك انشغلت الدولة العثمانة بمشكلة المورسكيين(٤٠) Moriscos فى أسبانيا الذين سبق لهم أن استنجدوا بالعثمانيين فى عهد السلطان بايزيد الثانى (١٤٨١-١٥١٢) وذلك فى عام ١٤٨٧ أى قبل سقوط غرناطة بخمس سنوات(٤١). ولكنه لم يستطع نجدتهم، وذلك لصراعه مع أخيه قم على العرش، ولهجوم البولنديين على مولدافيا، وتكوين حلف صليبى من البابوية و البندقية و المجر و فرنسا ضده(٤٢).

وقد ذهبت أطماع الدولتين -أسبانيا و البرتغال- إلى الاتفاق فيما بينهما على تقسيم شمال أفريقيا، على أن يكون خط طول ٢ شرقا حدا فاصلا بين ممتلكاتهما، بحيث تقع المستعمرات الأسبانية فى شرقه،وتشمل الجزائر، وتونس، وطرابلس، مضافا إليها مليلة، وبادس، ومنطقة قلعة سانت كروز بالمغرب. والمستعمرات البرتغالية فى غربه(٤٣).

وعلى الرغم من انشغال الدولة العثمانية بشئون البحر الأحمر حماية للأماكن المقدسة، إلا أنها لم تهمل فى الوقت نفسه شئون المورسكيين الأندلسيين ، بصفتها الدولة الإسلامية الكبرى . كما أن انتصار الأسبان والبرتغاليين على الولايات الإسلامية فى الشمال الأفريقى سيؤثر دون شك على

قوة الدولة العثمانية فى أوروبا وفى البحر المتوسط.

ولم يلبث أن عاود الأمل البرتغاليين فى إرسال حملة ثانية إلى قاعدة السويس فى عام ١٥٥٥ تحت قيادة جون بيكسوتو John Peixoto لمعرفة ما إذا كانت مشكلات الدولة العثمانية العديدة قد نالت من قوتها وأضعفت تحصيناتها[٤٤]. فبث قائد الحملة عيونه حولها،وجاءت الأنباء بأن القاعدة مازالت قوية وحصينة، وأن من العبث المجازفة بمهاجمتها، فآثر حينئذ الانسحاب دون أن يحقق شيئا.

وقد نتساءل لماذا لم يهاجم العثمانيون تلك الحملة ولم يطاردوها بعد أن لاذت بالفرار؟ وللإجابة على هذا السؤال يمكن القول إن انشغال العثمانيين بالصراع الناشب بين دويلات الطراز الإسلامى والحبشة فى البحر الأحمر ، وبين القوى الإسلامية والمسيحية فى شمال إفريقيا قد منعهم من مهاجمة الحملة، لاسيما بعد أن لاذت بالفرار وزال خطرها.

بقى من الحملات البرتغالية التى وجهت إلى البحر الأحمر حملتان أخيرتان كان هدفهما مهاجمة معاقل العثمانيين فى هذا البحر، إحداهما كانت فى عام ١٥٨١، والثانية فى عام ١٥٨٥ . وقد باءتا بالفشل الذريع نتيجة تصدى العثمانيين لهما.

وبهذه النهاية أدرك البرتغاليون بألا قبل لهم بمهاجمة العثمانيين والتغلب عليهم فى هذا البحر، خصوصا بعد أن تمت استعداداتهم البحرية وتحولوا من الدفاع إلى الهجوم.

وإذا كان العثمانيون قد نجحوا فى تأمين البحر الأحمر، وحماية الأماكن المقدسة فى الحجاز،وتحريم الملاحة فيه لغير المسلمين، فإنهم لم يتخذوا منه قاعدة انطلاق للقضاء على الخطر البرتغالى فى البحار الجنوبية، ولم يعملوا على استعادة تجارة الهند مرة أخرى. ولعل ذلك يرجع فى الدرجة الأولى إلى اعتبارات استراتيجية تعرضوا لها فى القارة الأوروبية وشغلتهم عن تركيز قوتهم

فى البحار الجنوبية .

وليس من شك فى أن الخطر البرتغالى الذى هدد الدولة العثمانية والأقطار الإسلامية المطلة على سواحل البحر الأحمر،استلزم فى المقام الأول وضع استراتيجية حربية ، تأخذ فى اعتبارها استغلال كل إمكانات الدولة من ثروة بشرية، وموانئ حصينة، وترسانات بحرية، وسفن وعتاد، وتنسيق كامل بين تلك الموانئ. وكذلك الاستفادة من الجزر العديدة ذات الموقع الإستراتيجى الهام. حدث هذا كله فى الوقت الذى كانت الدولة العثمانية تواجه فيه أخطارًا أخرى فى مناطق عديدة من العالم.

ومن الملاحظ أن مصر استخدمت تلك الإستراتيجية إلى حد ما فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، حيث استطاعت بالتسيق مع جمهورية اليمن الجنوبية الاستفادة من الجزر العديدة ذات الموقع الهام فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر لإحكام الحصار على إسرائيل.

الهوامش

(١) زيادة، محمد مصطفى، مصر والحروب الصليبية، من رسائل الثقافة الحربية رقم ٣٩، (القاهرة،١٩٤٢) ، ص١٦ .

(٢) Stripling,G.W.F. ,The Ottoman Turks and the Arabs 1511-1574, (U.S.A. ,1942) p.30.

(٣) دراج، أحمد السيد، المماليك والفرنج فى القرن التاسع الهجري، (القاهرة: دار الفكر العربي،١٩٦١) ، ص١١٥ .

(٤) ابن إياس ،محمد ابن أحمد، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، الجزء الرابع، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط٢ ، (القاهرة، ١٩٦٠) ، ص٢٠١ .

(٥) الاسبتارية: جماعة دينية، ثم أصبحت عسكرية، نشأت فى فلسطين قبل الحروب الصليبية وبالتحديد عام ١٠٧٠ للعناية بحجاج المسيحيين القادمين لزيارة الأراضى المسيحية المقدسة والحج، والعناية بمن يمرض منهم، ولهذا أخذت اسمها من Hospital أى المستشفى. ثم تطورت فى عصر بلدوين الأول وأصبحت هيئة دينية عسكرية وأصبح أفرادها دعامة لملك بيت المقدس فى الحروب ، وكانوا يشكلون قوة هامة فى الجيوش الصليبية، ولهم دستور ونظام خاص بهم ، وكان الفارس منهم يعادل عددا كبيرا من الفرسان العاديين، ولعبوا أدوارا هامة فى المعارك ضد المسلمين.

(٦) فهمي، نعيم زكي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، ط٢، (القاهرة، ١٩٧٣)، ص٩٤ .

(٧) ابن إياس ، المصدر السابق ، ص١٥١ .

(٨) نفسه، ص٣٦٥ .

(٩) نفسه،ص٤٦٠ .

(١٠) دويلات الطراز الإسلامى عددها سبع هى : أوفات،وهى أقواها، وتقع غربى زيلع ، ودوارة على الحدود الغربية لأوفات،وأرابينى شمال شرقى بحيرة تانا، وهدية وتقع جنوب أوفات، وشرحا وتقع غربى أوفات، وبالى وتقع جنوب دوارة، وداره وهى أضعف تلك الدويلات. انظر: القلقشندى ، أبو العباس أحمد بن على ، صبح الأعشى فى صناعة الإنشا ، القاهرة ، ١٩١٣-١٩١٩ ، الجزء الخامس، ص ص٣٢٥-٣٢٩ .

(١١) قاسم،جمال زكريا، الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية، القاهرة، ١٩٧٥ ، ص ١٢٥ .

(١٢) بامطرف،محمد عبد القادر، الشهداء السبعة، بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٤ ، ص ٥٣ .

(١٣) الكبسي، محمد بن إسماعيل، اللطائف السنية فى أخبار الممالك اليمنية، مكتبة كورسنى بإيطاليا، مخطوط رقم ٣٦٢ ، ورقة ٥٩ .

(١٤) النهرواني، قطب الدين محمد بن احمد، البرق اليماني في الفتح العثماني، (الرياض، ١٣٨٧ه /١٩٦٧م) ط١ ، ص ص ٢٦-٢٧ .

(١٥) وثائق دير سانت كاترين ، وثيقة رقم ١٢٩ ، فرمان سلطاني بتارخ ١٠ رمضان٩٤٠هـ/ ٢٥ مارس ١٥٣٤م إلى الحاكم الشرعي بالطور. وانظر أيضا : السروجي ، محمد محمود، " دير سانت كاترين ، دراسة في تاريخه الحديث " ، مجلة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية ، المجلد الثامن عشر ، ١٩٦٤ ، ص ١٢٣ .

(١٦) المصدر السابق، وثيقة رقم ١٧٠ بتاريخ ٢٠ رجب ١١٢٠هـ / ١٧٠٨م.

(١٧) نفسه، وثيقة رقم ١٤٩ بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ٩٨٩هـ / ٢٧ يونيه ١٥٨١م، و وثيقة ١٥١ بتاريخ ٢٠ صفر ٩٩٠هـ / ١٦ مارس ١٥٨٢م ، و وثيقة رقم ١٦٠ بتاريخ ٢٠ ذى الحجة ٩٩٣هـ / ١٣ نوفمبر ١٥٨٥م.

(١٨) عثمان ، حسن، البحر الأحمر كطريق تجاري في عهود البيزنطيين والعرب والمماليك، بحث من كتاب رحلة كلية الآداب- جامعة فؤاد الأول إلى البحر الأحمر، القاهرة، ١٩٣٩ ، ص ص ٧٥-٧٦ .

(١٩) ماهر، سعاد، البحرية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية، القاهرة: دار الكتاب العربي، د.ت ص ١٣٥ .

(٢٠) حراز، السيد رجب، إرتريا الحديثة ١٥٥٧-١٩٤١ ، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤ ، ص ٢٨ .

(٢١) سرهنك، إسماعيل، حقائق الأخبار عن دول البحار، القاهرة، ١٣١٤هـ١٨٩٦/م ، ج٢ ، ص ٢٧ .

(٢٢) ماهر، سعاد، المرجع السابق، ص ١٣٥ .

(٢٣) النهرواني، المصدر السابق، ص ص ٥٢-٥٣ .

(٢٤) Sousa,Manuel de Faria,The Portuguse Asia,translated into English by Cap. John Stevens,vol.1,(London,1695) p.433.

(٢٥) البحراوي، محمد عبد اللطيف، فتح العثمانيين عدن، (القاهرة: مكتبة دار التراث،١٣٩٩هـ١٩٧٩/م) ، ط١ ، ص ١٢٧ .

(٢٦) العقاد، صلاح، التيارات السياسية في الخليج العربي، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٤) ،ص ١٨ .

(٢٧) Playfair,R.L. ,A History of Arabia Felix of Yemen,(London,1970)p.102.

(٢٨) سيد، محمد المعتصم، دول إسلامية في شرق أفريقية، دراسات في الإسلام يصدرها المجلس الأعلى للشئون الدينية، (القاهرة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م) ، ص ص ٣٤-٣٥ .

(٢٩) Sousa,op.cit. ,vol.1,p.211.

(٣٠) Serjeant,R.B. ,The Portuguse off the South Arabian Coast,(Lebanon, 1974) p.52.

(٣١) Astley,Thomas,Voyages and Travellers,(Great Britain,1968)vol.1,pp.107-108.

(٣٢) Sousa,op.cit. ,vol.1,p.346.

(٣٣) Serjeant,op.cit. ,p.19.

(٣٤) Astley,op.cit. ,vol.1,pp.107-108.

(٣٥) Serjeant,op.cit. ,p.99.

(٣٦) Astley, loc.cit.

(٣٧) Serjeant,op.cit. ,p.100.

(٣٨) Ibid.

(٣٩) البحراوى ، محمد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ,١٥٨

(٤٠) الموريسكيون: هم المسلمون الذين بقوا تحت الحكم المسيحى فى الأندلس بعد سقوط غرناطة عام ١٤٩٢م ، وقد تعرض هؤلاء لمختلف أنواع التعذيب من قبل السلطات الحاكمة.

(٤١) التميمى ، عبد الجليل ، الدولة العثمانية وقضية الموريسكيين الأندلسيين ، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات ، تونس ١٩٨٩ ، ص ١٥ .

(٤٢) المقرى التلمسانى ، شهاب الدين أحمد بن محمد، أزهار الرياض فى أخبار عياض، تحقيق مصطفى السقا ، وإبراهيم الإبيارى ، وعبد الحفيظ شلبي، القاهرة، ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩ م ، ج ١ ، ص ص ١٠٩-١١٥ .

(٤٣) السروجى ،محمد محمود ، انتقال الحركة الصليبية من الأندلس إلى بلاد المغرب بعد سقوط غرناطة ، بحث نشر فى ندوه : الصراع بين العرب والاستعمار فى عصر التوسع الأوروبى الأول ، التى عقدها اتحاد المؤرخين العرب فى القاهرة ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .

(٤٤) Serjeant, op.cit., p. 100 ff.

الحالة الصحية والنفسية
لجنود الحملة الفرنسية فى مصر

أ. د. إلهام محمد ذهني

أستاذ التاريخ الحديث

كلية الدراسات الإنسانية - جامعة الأزهر

الحالة الصحية والنفسية لجنود الحملة الفرنسية فى مصر

روج الساسة والقناصل والرحالة الفرنسيون لفكرة غزو مصر ولاسيما بعد هزيمة فرنسا في حرب السنوات السبع ١٧٥٦- ١٧٦٣وفقدانها لممتلكاتها في الهند وكندا، وأكدوا جميعاً سهولة عملية الغزو وأن خسائر الفرنسيين فيها ستكون طفيفة وهينة[١].

وقد مهدت أحوال مصر الداخلية لهذا الغزو ففي النصف الأول من القرن الثامن عشر اندلعت الفتن بين الأوجاقات العسكرية ولعل أشهرها النزاع بين إفرنج أحمد زعيم الانكشارية والعزب، وقد سجل هذه الأحداث القنصل الفرنسي بيليرون Peleran[٢] في تقرير إلى حكومته ذكر فيه «لقد عانى الفرنسيون من الحرب الأهلية وتعرض الحي الفرنسي للهجوم عدة مرات ولذلك كان يمضي يوماً بأكمله لا يزورني فيه أحد»[٣].

أما مؤرخنا أحمد شلبي فقد لاحظ آثار الفتنة على سكان القاهرة فكتب «حصل الخوف الشديد لأهل مصر لكونهم لم يروا شيئاً من هذا قبل الآن ولا سمعوا به وقفلت أسواقها وحوانيتها»[٤].

اتسم النصف الثاني من القرن الثامن عشر بظهور البيوتات المملوكية. وبزغ خلال هذه الفترة نجم على بك الكبير الذي نجح في التخلص من منافسيه وضم الحجاز والشام، ولكن خيانة محمد أبو الذهب لم تمكنه من الاستمتاع بمشروعه التوسعي[٥]. ثم قدر لمصر أن يقتسم السلطة فيها كل من مراد بك وإبراهيم بك، ولم تنعم القاهرة والأقاليم بالهدوء خلال فترة حكمهما التي امتدت من (١٧٧٥ حتى ١٧٩٨) انتشرت خلالها الاضطرابات والثورات، ولا يفوتنا هنا أن نذكر رأي فولني Volneyفي مراد بك الذي لم ير فيه سوى جاهل قوقازي على حد وصفه[٦].

واكب اضطراب الأحوال السياسية في مصر تدهور في الأحوال الصحية، ومعاناة المصريين من فيضان النيل الذي أثر على حياتهم، فإذا ارتفعت مياهه اضطر السكان للفرار إلى المناطق المرتفعة، وإذا انخفضت تعرضوا للقحط والمجاعات، وقارن فولني بين المجاعات التي تحدث في مصر والهند مؤكداً أن سكان مصر يتعرضون للموت بسبب المجاعات كما يحدث في البنغال والهند(٧).

وقد انتشرت الأمراض والأوبئة في مصر ولاسيما الرمد الصديدي الذي يسبب العمى. وقد سجل الفرنسيون قبل مجئ الحملة الفرنسية ملاحظاتهم عنه، فعلل الراهب فورمون Fourmont(٧). إصابة أعداد كبيرة من المصريين بسبب الرياح المترية القادمة من الصحراء الغربية، واتفق معه في الرأي الطبيب الفرنسي جرانجيه Granger(٩). مؤكداً أن مناخ مصر المترب والهواء المحمل بالأترية يشكلان خطورة كبيرة، بينما علل فولني انتشار العمى إلى الحرارة الممتزجة بالرطوبة ونوعية طعام المصريين، من لبن رائب وجبن وعسل وثمار خضراء، مما ينتج عنه اضطرابات في الأمعاء فيتأثر البصر(١٠).

انتشرت في مصر، أمراض الدوسنتاريا والجذام والجرب والحميات والأمراض الصدرية، ولكن ظلت الأوبئة هي مصدر الخطر الرئيسي ولاسيما الجدري الذي كان يفتك بالأرواح في فصل الشتاء وينتقل بالعدوى والغالبية العظمى من ضحاياه كانت من الأطفال وقد أطلق عليه الجبرتي "الحب الإفرنجي"(١١). كما هاجم الطاعون مصر بشراسة عام ١٧٩٠ وكان يفد عليها غالباً من سورية واستانبول، ويبدأ ظهوره عادة في ميناء دمياط وقد حرص الجبرتي على تسجيل مآسي طاعون ١٧٩٠ فعبر عنها بقوله "مات ما لا يحصى من الأطفال والشباب والجواري والعبيد والمماليك والأجناد والكشاف والأمراء"(١٢).

تلك كانت أحوال مصر قبيل مجئ الحملة الفرنسية، وقد رصد أوضاعها الطبيب والضابط الفرنسي أوليفيه Olivier، الذي أوضح لحكومة الإدارة مدى

سهولة الاستيلاء على استحكاماتها من قلاع وحصون، وعلل ذلك بأن مصر «بلا دفاع» مؤكداً أن خسائر الفرنسيين ستكون طفيفة(١٣).

ولكن ما حدث لجنود الحملة الفرنسية في مصر، جاء مخيباً لتوقعات الساسة والعسكريين فلم تكن معاناتهم بسبب المقاومة المصرية وعداء الأهالي فحسب وإنما كانت تنتظرهم مخاطر أخرى لم ينجحوا في التغلب عليها، تمثلت في متاعبهم الصحية والنفسية فلم يكن الغزو نزهة سهلة يتفقدون خلالها ربوع البلاد وإنما كان معاناة متصلة مستمرة لمدة ثلاثة أعوام.

بدأت متاعب الجنود الفرنسيين الصحية في ميناء طولون حيث تجمعت السفن الفرنسية المتجهة إلى مصر، وسجل ديجينيت Desgenettes كبير أطباء الحملة هذه المتاعب " بأن الجنود يعانون معاناة شديدة من دوار البحر"(١٤).

اتجهت الحملة إلى جزيرة مالطة كان الطريق خلالها مبهجاً، عزفت الفرقة العسكرية أجمل الألحان الحربية لإثارة حماس الجنود الفرنسيين الذين قاموا بدورهم بتقديم المسرحيات الهزلية(١٥)، فلم يكن يدور بخلدهم ما سيلاقونه أثناء حملتهم على مصر.

تم الاستيلاء على مالطة بنجاح، ولكن عجز الجنود عن احتمال مناخ الجزيرة القاسي والشمس الحارقة التي ألهبت أجسادهم، وعبر الضابط دوجيرو Do-guereau عن ذلك بقوله "مناخ الجزيرة قاس وحرها لا يطاق"(١٦). أما ديجينيت فقد أحصى الأمراض المتعددة التي أصيب بها الجنود من ارتفاع في درجات الحرارة وزيادة معدلات الإصابة بالدوسنتاريا والإسهال والتهابات الصدور، على الرغم من كل الجهود الطبية التي بذلت وإقامة مستشفى لاستقبال وإسعاف الحالات الحرجة(١٧).

ورغم الإعجاب الذي أبداه دوجيرو لمنازل مالطة والتي قدم وصفاً عنها وعن شرفاتها الواسعة وحرصه على تدوين ملاحظاته عن أهم المحاصيل في الجزيرة كالقطن والبرتقال والتين إلا أنه أكد أن رغم كل ما تتمتع به هذه الجزيرة من

مـزايا إلا أن الحيـاة لا تطاق فـيـهـا بسبب حـرارتهـا التي عـجـز الفـرنسيـون عن احتمالها[١٨].

متاعب الجنود الفرنسيين الصحية في الوجه البحري والقاهرة:

نزلت القوات الفرنسية غرب الأسكندرية، وسجل دوجيرو ذلك بقوله " نزلنا في غرب أفريقيا" واستُقبل ماجالون قادة الحملة بحفاوة وترحيب لم يدم طويلاً لقيام العربان بعدة هجمات موجعة[١٩]. ولكن كانت لدغات العقارب في الصحراء أشد فتكاً، ووصفها ديجنيت بالمؤلمة والخطيرة والقاتلة، وقارن بين حجمها في مصر عن مثيلاتها في فرنسا، فوجد أنها في الأولى أكبر حجماً وأشد شراسة وأبدى تعاطفه مع جنود برتييه Berthier ضحايا العقارب[٢٠].

وفي برج العرب واصل العربان هجماتهم على الخطوط الخلفية لقوات الحملة فتم ذبح العديد من الجنود ولذلك صدرت الأوامر بالتجمع والسير في مجموعات وبدأ تقدم الفرنسيين تحت شمس حارقة وحر لا يطاق وغذاء محدود فشعروا بالجوع والعطش[٢١]. واستنفروا احتياط البحرية لتغذية الجيش المتقدم في الصحراء[٢٢].

باقتراب الحملة من أسوار الأسكندرية انتابت بعض الجنود حالة نفسية سيئة، فأصيبوا بالذعر والفزع لتكرار هجمات العربان عليهم وفضل البعض منهم الفرار[٢٣]. وأدرك الفرنسيون أثناء مرورهم في منطقة الساحل الصحراوي قسوة المناخ وعداء البدو، وفهموا أن اقامتهم في مصر ستكون أقل راحة وهناء عما كانوا يتوقعون ومما كانوا عليه في إيطاليا من قبل أثناء حملة بونابرت عليها[٢٤].

وصلت القوات إلى الأسكندرية وكان الموقف ينذر بكارثة ، فالأسطول الفرنسي استهلك ما لديه من خبز وغذاء يومي مما هدد طاقمه بكارثة، ولم يكن الاستيلاء على المدينة سهلاً وميسرا حيث دافع المصريون عن مدينتهم بشراسة وبسالة مما أدى إلى إصابة القائدين مينو Menou وكليبر Kleber وقتل عدد آخر من الضباط[٢٥].

عين بونابرت، كليبر حاكماً على الأسكندرية، وكانت مهمته شاقة لأن سواحل الأسكندرية محاصرة بالسفن الإنجليزية، مما ترتب عليه تعطيل التجارة وعجز كليبر عن دفع مرتبات الجنود الفرنسيين الذين شعروا بالكراهية الشديدة للمصريين ،لاستمرار المقاومة ومطاردة الجنود في الشوارع وإلقاء الحجارة عليهم وأصيب بعض الجنود بحالات نفسية فقام البعض منهم باقتلاع أشجار النخيل انتقاماً من المصريين. ثم تفاقمت الأوضاع في الأسكندرية أثناء زحف باقي القوات على المدن المصرية، فانتشر الطاعون في المدينة في ديسمبر عام ١٧٩٨ (٢٦). كما ازداد الوضع الغذائي سوءا فطلب المارشال مارمون Marmont العون من مينو في رشيد لإرسال المؤن اللازمة فكتب إليه يقول " لا تتخل عنا ، أرسل إلينا المال ، إن الجميع يعانون من البؤس ارسل إلينا قمحاً لا نملك مالا ، إن الجنود يموتون جوعا"(٢٧).

كان هذا ما عاناه الفرنسيون في الأسكندرية، تلك المدينة التي طالما سجلوا إعجابهم بها قبل مجئ الحملة فتشوق الجنود لرؤيتها فهي المدينة التجارية ذات المكانة الكبيرة(٢٨). ولكنهم لم يجدوا فيها سوى المقاومة والكراهية لهم والجوع والمرض.

كانت الخطوة التالية بعد الاستيلاء على الأسكندرية ، هي التقدم نحو البحيرة التي تمثل خط الدفاع الشمالي الغربي عن مصر، فالاستيلاء عليها يمهد الطريق سريعاً إلى القاهرة.

أراد بونابرت تأمين سير الحملة حتى البحيرة ، فحاول الاتفاق مع شيوخ قبائل الهنادى وأولاد على ، أن يقوموا بإمداد الحملة بعدد من الجمال والخيول ولكنهم تقاعسوا عن تنفيذ هذه المطالب بسبب دعوة الجهاد التي أطلقها علماء الأزهر في القاهرة(٢٩).

خطط بونابرت للتقدم صوب البحيرة، عن طريقين، الأول من الأسكندرية إلى رشيد براً على ساحل البحر ثم من رشيد إلى القاهرة على شاطئ النيل،

والثاني من الأسكندرية إلى الرحمانية بطريق دمنهور مخترقا الصحراء ثم من الرحمانية إلى القاهرة على البر الغربي للنيل ، ولكنه اختار الطريق الثاني الذي يمر بدمنهور رغم أنه كان أكثر مشقة ووعورة من الطريق الأول وخصص بعض الفرق للزحف على القاهرة عن طريق دمنهور واحتلال رشيد لتلتقي في الرحمانية وكلف الجزال مينو بالاستيلاء على الأخيرة[٣٠].

كان الطريق إلى القاهرة عبر البحيرة شاقا، اجمعت المصادر الفرنسية وشهود العيان منهم على معاناة الجنود أثناء اجتيازهم ما أطلقوا عليه صحراء الأسكندرية للوصول إلى البحيرة، فقد عجزت الخيول عن السير وقلت أعداد الدواب وقام العربان بإخفاء الجمال أضف إلى ذلك حرارة الشمس حيث وصلت الحملة اثناء فصل الصيف الحار. كما أن الأهالي لجأوا إلى حيلة أرهقت الفرنسيين الا وهي ردم آبار المياه[٣١]. فماتت أعداد كثيرة منهم وفضل البعض الآخر الانتحار على الموت عطشاً وتعددت هذه الحوادث[٣٢]. وكتب ديجينيت "ألهبت الشمس رءوس الجنود الذين عانوا من عدوين ، الصحراء بلهيبها والعربان بهجماتهم المتكررة"[٣٣]. فلم يكن يدور بخلدهم إنهم سيموتون عطشا في مصر بلد النيل الذي طالما سجلوا عنه أجمل العبارات قبل مجئ الحملة.

تجدر الإشارة أنه عند الحديث عن متاعب الفرنسيين ينبغي علينا ألا نغفل رد فعلهم تجاه المقاومة ، فقد قاموا بقتل من قاومهم من المصريين ساعدهم على ذلك امتلاكهم للأسلحة الحديثة بالمقارنة بأسلحة الأهالي البدائية ، وتعددت حوادث اعتداءتهم على السكان بعنف وقسوة حتى اضطر برتيبيه لإصدار أمر في يوليو ١٧٩٨، يذكر فيه الجنود بأن الجيش الفرنسي قدم إلى البلاد ليحارب المماليك لا الأهالي ، حاول الفرنسيون تبرير أعمالهم الوحشية بأنها بسبب الأعياء وحرارة الجو وشعورهم بخيبة الأمل لاشتداد المقاومة ، واعتقادهم أن مصر من أغنى بلاد العالم فلم يجدوا خلال هذه الفترة سوى الصحراء[٣٤].

أثناء تقدم الجنود إلى منطقة آبار البيضة ، كان الخبز الجاف هو الغذاء الوحيد لهم وقد حاول ديزيه Desaix تشجيعهم على مواصلة السير فبشرهم بوجود المياه الوفيرة عند الآبار والتي لا تبعد عنهم سوى عدة أميال ، ولكن خاب ظنهم جميعاً فقد تبين أن الأهالي قاموا بردمها فنضبت مياهها ، وكتب ديزيه إلى بونابرت بأن الجنود في حالة سيئة جداً واستنجد به لإرسال المؤنة والمياه للخروج مما أسماه الموقف الشنيع فلم يكن لديه ما يكفيه من المياه ليطفىء ظمأ ألف رجل على حد قوله[٣٥].

ثم اقتفى الجنرال رينيه خطى ديزيه ، ووصل إلى آبار البيضة وساءت حالة جنوده النفسية ، لأن الآبار أصبحت جافة بينما امتلأت حلوقهم بتراب الصحراء وكوت الرمال أقدامهم وأصيب البعض منهم بحالات جنون ولاسيما عندما تبين لهم أنهم يشاهدون سراباً في الصحراء وقتل الجنود أنفسهم رمياً بالرصاص ، واقتتل البعض منهم على شربة ماء قذر، وطلب رينيه من بونابرت إسعافه بالأدوية والنقالات ، وكتب بونابرت في مذكراته ، في سانت هيلانه ، أن الجيش الفرنسي كان مصابا بمزاج سوداوي وانتحر الجنود وألقوا بأنفسهم في النيل حتى يموتوا موتاً سريعاً ونفد احتياطي الغذاء وأصبحت خزانات المياه خاوية وتراكم الوحل داخلها وظلت هذه المعاناة حتى وصلت القوات إلى بئر الكريون فرقصوا فرحا عندما وجدوا فيها المياه الوفيرة[٣٦].

وصلت القوات الفرنسية إلى دمنهور واستولت عليها فوجدت فيها الخبز واللحوم والدجاج والبقول بوفرة، وازدحمت الأسواق بالجنود يشترون ما يحتاجون إليه ويدفعون مقابل ذلك أزرار ملابسهم العسكرية التي أعجب بها المصريون ، ونظراً لتوفر الطعام في المدينة أرسل بونابرت عدة وحدات لجلب التموين للجيش ، وبوصول الجنود إلى الرحمانية ألقوا بأنفسهم في النهر كالحيوانات ، على حد وصف الكاتب سافاري ، " فنزلوا بملابسهم وسلاحهم وبعضهم خلعوا ملابسهم وغطسوا لساعات طويلة في المياه" [٣٧].

أثناء تقدم الفرنسيين إلى شبراخيت ، أمر نابليون بأن تعزف الموسيقى نشيد المارسيليز لتلهب حماس الجنود ، ودارات المعركة البرية وتم الانتصار على جيش مراد بك الذي تبين مدى ضعفه ، كذلك التحمت سفن الفريقين في معركة حامية احترقت خلالها سفن المماليك ورغم انتصار الفرنسيين إلا أن الأهالي ظلوا يطلقون النيران عليهم[٣٨]. ولم يتوقف العريان عن ملاحقة خطوطهم الخلفية بينما ازدادت شراسة الفرنسيين فأخذوا ينهبون القرى لقلة المئونه لديهم واندفعوا إلى حقول البطيخ الذي أصبح الغذاء الرئيسي لهم ، واستمرت عمليات مصادرة الماشية وتخريب القرى ، فلجأ السكان إلى هجر قراهم مصطحبين معهم الماشية والأبقار فخلت القرى من الزاد[٣٩]. واستمرت عمليات سلب ونهب القرى في الطرانة واعترف بذلك الكابتن سافاري فسجل «صادرنا المواشي ونهب الجنود القرية»[٤٠].

تجدر الإشارة أنه على الرغم من الاستيلاء على رشيد وتعيين مينو حاكماً عليها إلا أنه ظل يعاني بدوره من نقص الامدادات ، فكتب إلى برتييه رسالة أوضح فيها هذا العجز فهو على حد قوله لا يملك أراض زراعية للإفادة منها كما أن تغذية القوات تحتاج إلى نفقات يومية ، وأضاف أنه يفضل القتال على البقاء في رشيد لجمع الضرائب وعلل تلك الرغبة بقوله جئت مصر لتحقيق المجد[٤١].

ما دون عن رشيد أثناء الحملة ، يختلف تماماً عما سجله سونيني Sonnini قبل ذلك بسنوات قليلة فقد وصف سكانها بالوداعة الهدوء ، لأن رشيد مدينة هادئة لا تعرف الثورات ولا الفوضى يتجول فيها الأوروبي بحرية تامة ، وبلغ من إعجابه بالمدينة ما أورده من مقتطفات مما كتبه كل من الإدريسي وبطليموس وسترابون عنها ، وفي النهاية وصفها سونيني بأنها حديقة مصر[٤٢]. ولا ننكر أن علماء الحملة قدموا وصفاً جميلاً عن رشيد ، ولاسيما جولو ، الذي سجل بأن العين تشعر بالارتياح والإعجاب عند النظر للحقول التي يغطيها الأرز ، فتشكل واحداً من أجمل المشاهد[٤٣].

رغم الاستعدادات للزحف نحو القاهرة ، ظلت البحيرة مركز إمداد القوات الفرنسية بالقمح والأرز وشهدت بولاق نشاطاً كبيراً في استقبال المراكب المحملة بالمؤن والماشية[٤٤].

كان الطريق شاقاً طويلاً إلى القاهرة فالمياه قليلة والمئون بسيطة ، تزايدت خلاله ضربات الشمس والرياح الساخنة ثم جاءت كارثة انخفاض مياه النيل لتضاعف من معاناة الفرنسيين حتى اضطر الجنود لشرب الخل لمواجهة ما يتعرضون له [٤٥].

وفي إمبابه منى المماليك بهزيمة فادحة ، واهتم بونابرت بإقامة مستشفى بالجيزة في منزل مراد بك ، للمرضى من الجنود الذين أصيبوا بالرمد الحبيبي والدوسنتاريا[٤٦]. كما أقام في القاهرة أجمل المستشفيات في منازل المماليك الفارين ، وسجل الفرنسيون إعجابهم بحمامات القاهرة فهي من أجمل الوسائل للمحافظة على الصحة العامة والقضاء على الأمراض ، وقد أخذ الجنود يلقون بأنفسهم ليلاً في مياه النيل وبركة الفيل لترطيب آجسادهم من حر النهار[٤٧].

اتخذت الإجراءات الصحية في القاهرة لمواجهة الأمراض ، ولاسيما الرمد الذي سبب العمى المؤقت للجنود ، كما أصيبت أعداد كبيرة منهم بالدوسنتاريا ، وهدد الطاعون الجيش فتم انشاء حجر صحي في المدن الكبرى والموانئ ، وتم توقيع عقوبات صارمة بشأن مخالفة الشروط الصحية وأقيمت ثلاثة مستشفيات عسكرية واحدة في القلعة واثنتان عند مدخل الحي الأوروبي[٤٨].

أشار دوبوي Dupuy إلى أن الإجراءات الصحية التي قام بها بونابرت أدت إلى غضب الأهالي ولاسيما أنه منع دفن الموتى في جبانتي الأزبكية والرويعي، القريبتين من الحي الذي يسكنه الفرنسيون ، كما أمر بهدم المقابر ونشر الثياب والفرش والأمتعة على الأسطح وتبخير المنازل خشية انتشار الطاعون وكلف رجلين وامرأة للتفتيش على كل حارة[٤٩]. وتشير الوثائق الفرنسية إلى أنه تم اتخاذ كافة الإجراءات الصحية في القاهرة حتى نهاية أغسطس ١٧٩٨[٥٠].

وعندما أسس بونابرت المجمع العلمي ، حرص على أن يضم الأطباء والصيادلة مثل ديجينيت والجراح لاريه Larrey، وأنشأ حجراً صحياً في الروضة وبني عدة مستشفيات عسكرية، وأنشأ لجنة للإشراف على الشئون الصحية والمحاجر فى مصر القديمة وبولاق والأسكندرية ورشيد وبلبيس والطرانة[٥١]. ولم يكتف أطباء الحملة بمعالجة المرضى وإنما قاموا بإجراء الأبحاث والدراسات عن الأمراض في مصر ، نذكر من بينهم برويو Bruaut الذي دون ملاحظاته عن الرمد والدوسنتاريا كما قدم بريبه Barbes ملاحظاته عن مستشفى مصر القديمة ، وقدم الطبيب فرنك Frank وصفاً لمرض الدوسنتاريا وعلل انتشاره لحرارة الجو في مصر ، كما أولى لاريه اهتماماً بأمراض النساء ، واللافت للنظر أن أطباء الحملة حذروا الجنود من احتساء القهوة مع وضع الحشيش والأفيون فيها وصدرت الأوامر بأغلاق المقاهي التي تقدم لروادها القهوة مع الحشيش[٥٢].

أما ديجينيت ، كبير أطباء الحملة ، فقد قام بعدة دراسات عن الأمراض الجلدية وانتشار الحميات في مصر ونصح الجنود بشرب المياه بكثرة اتقاء للإصابة ، وكان الغرض من كل هذه الدراسات هو معالجة الجنود ، كما ألف رسالة عن مرض الجدري[٥٣].

سجل الأطباء ملاحظاتهم عن درجات الحرارة في المدن المصرية في القاهرة والأسكندرية ودمياط وبلبيس ، كما قاموا بعمل دراسات عن الهواء والرياح في مصر[٥٤].

هذا الاهتمام الشديد بالشئون الصحية في مصر ، ودراسة سبل الوقاية من الأمراض لم يمنع الفرنسيين من مشاركة المصريين في بعض الأحيان الاحتفال بأعيادهم ، فتناولوا أهم وأشهى أنواع المأكولات ، ولاسيما أثناء الاحتفال بالمولد النبوي حيث مد السماط على الأرض وتناولوا الدجاج المشوي والفطائر واللحوم واحتسوا القهوة ودخنوا الشيشة وشربوا ماء الورد[٥٥].

رغم كل الإجراءات الصحية التي اتخذت إلا أن الجنود الفرنسيين أصيبوا بالعديد من الأمراض ولاسيما الطاعون ، وكلف لاريه ببحث سبل العلاج منه ، كما أصيبوا بالدوسنتاريا والرمد الحبيبي وارتفعت معدلات الإصابة في الوجهين البحري والقبلي، كما تعددت الإصابة بمرضى الزهري والسيلان ، وكتب دوجا إلى بونابرت في عام ١٧٩٩ " لابد من إبعاد البغايا عن الثكنات"[٥٦]. وللتخفيف عن حالة الجنود النفسية أمر بونابرت بتنظيم مسرحيات للهواة وأقام مستشفيات للنقاهة وأمر أن تقف فرق الموسيقى ظهر كل يوم أمام المستشفيات العسكرية لعزف الألحان وفي نهاية عام ١٧٩٩ سمح بونابرت بإقامة نادي للقوات المسلحة سمي التيفولي ، تذكيرا بملهى شعبي في باريس كان يقدم فرقة للموسيقى الراقصة وموائد للبلياردو وغيره من الألعاب ومكتبة للصحيفتين اللتين يصدرهما الجيش كما ضم فيه حديقة ملاهي[٥٧].

جاءت كارثة أبي قير لتزيد من خسائر الفرنسيين ، فقامت الثورات في مصر وأصبحت المواصلات مهددة بين الأسكندرية والقاهرة، وقطع أهالي البحيرة ترعة الأسكندرية ليمنعوا وصول المياه العذبة إليها[٥٨].

وتزايدت الكوارث على الجنود الفرنسيين لانقطاع رسائل ذويهم بسبب حصار السفن البريطانية ، كما أصيب البعض منهم بالجنون لانقطاع مواصلاتهم مع وطنهم الأم فرنسا وعبر كليبر عن ذلك بقوله "وضعنا حرج وعسير"[٥٩]. وكتب القائد البريطاني نلسن للسير وليم هاملتون عن قوات بونابرت أن هذا الجيش في مأزق حرج لن ينجو منه[٦٠].

رغم انتشار الاضطرابات في مصر ، واصل بونابرت اهتمامه بمتابعة حالة الجنود الصحية وأمر بإرسال التقارير عنهم[٦١]. وامتدت هذه الاضطرابات إلى بلبيس وأبي زعبل والخانكة ، حيث منع المصريون الغذاء عن الجنود ، واشتعل الوجه البحري ثورة لإصرار القوات الفرنسية على مصادرة الحبوب والغلال ، ولجأ الفلاحون في الشرقية إلى الفرار من قراهم ورفضوا العودة ، رغم

محاولات رينيه بث الطمأنينة في نفوسهم ، ولكنهم تمسكوا بموقفهم ولذلك طالت معاناة الفرنسيين من نقص الإمدادات في الشرقية والصالحية أضف إلى ذلك هجمات العربان التي لا تنقطع[٦٢].

وقد ظل مينو يستغيث بالقيادة في مصر "الفلاحون سرقونا وسرقوا ملابسنا ومؤنتنا ومعسكرنا أننا نعاني الكثير في هذه المناطق»[٦٣]. وقد واكب هذه الاضطرابات انتشار الأمراض في المنصورة وإصابة عدد كبير من الجنود بالحمى[٦٤].

ونظراً لانتشار الطاعون أصدر بونابرت أمراً بمعاقبة الأطباء الفرنسيين الذين يرفضون مخالطة الجنود المصابين بالجروح ويشكون مرضاً معدياً ، كما أمر بإطلاق النار على خدم المستشفيات الذين رفضوا معالجة المرضى وأمر الجنود بالاغتسال في البحر وغسل ثيابهم ومراعاة أصول النظافة ، بسبب انتشار الطاعون الدملي[٦٥].

وقد مثلت دمياط أكبر مصدراً للحمى وامتلأت المستشفيات العسكرية بالمرضى الذين يعانون الطاعون والرمد ، واتخذ مدير المركز الطبي فيها جميع الاحتياطات والتدابير الصحية لمنع انتشار الأمراض ، و أصيبت أعداد كبيرة من الجنود بالحمى التي كانت من أكبر الأخطار التي هددت صحة الجنود في الصيف كما عانوا في الشتاء من أمراض الجهاز التنفسى[٦٦].

تعددت شكاوي الفرنسيين في مراسلاتهم ، فمن رشيد ، ورغم إنشاء مستشفى يتسع لنحو مائتي سرير للجرحى والمرضى ، لم يتوقف مينو عن الشكوى بسبب تدهور أحوال جنوده وبأنه يواجه صعوبة شديدة للحصول على الأرز[٦٧]. ومن المنصورة يستغيث فيال Vialلسؤ حالة الجنود الصحية[٦٨].

يتضح مما سبق أن مراسلات القادة الفرنسيين تعكس ضعف موقفهم وشعورهم بالخوف من نقص الامدادات والجوع بسبب تفشي الأمراض والأوبئة ، فهم محاصرون في الدلتا وعليهم بناء الاستحكامات والقلاع ومواجهة الأمراض ،

وعلاج مشكلة المستشفيات المكتظة، أضف إلى ذلك إصابة الجنود بالحالات النفسية وتزايد عمليات الانتحار ورغم كل هذه المصاعب ظلوا ينكلون بالمصريين.

معاناة الجنود في صعيد مصر :

مثل الصعيد أهمية كبيرة للفرنسيين لتأمين وجودهم في مصر وللقضاء على المماليك وإتمام الغزو العسكري ، وبينما غزت القوات الفرنسية الوجه البحري كان ديزيه يتوغل بقواته جنوباً في صعيد مصر ولم تكن مهمته سهلة وميسرة فقد اضطر في كثير من الأحيان للتوقف انتظاراً لوصول المدد والمؤنة من القاهرة[٦٩].

تعقب الفرنسيون المماليك في الفيوم وبني سويف حتى أسيوط وظلوا يقومون بعمليات تمشيط يقطعون النهر صعوداً وهبوطاً وكلما تعمقوا جنوباً كلما طالت المسافة بينهم وبين القاهرة واضطرتهم كارثة انخفاض مياه النيل في تلك الفترة للنزول إلى الشاطئ وسحب سفنهم بالحبال[٧٠].

تناقصت أعداد الفرنسيين بسبب الأمراض والحرارة وحرب العصابات التي شنها عليهم المماليك والعربان ، وقد حاولت قوات مراد بك استدراج الجنود الفرنسيين نحو الصحراء وإبعادهم عن نهر النيل ليهلكوا ولكن ديزيه فطن للخطة وقرر عدم ابتعاد أسطوله النهري(٧١).

نهب الفرنسيون المدن والقرى التي مروا بها للحصول على الغلال والبقول فكتب بوييه Boyer إلى بونابرت يقول «رغم تدعيم مركز الفرنسيين في بني سويف والفيوم إلا أنه بقيت أمامنا مشكلة الحصول على الغلال والخيول»[٧٢].

أنهك الصعيد الجنود الفرنسيين بسبب الاضطرابات والثورات وطبيعته الجغرافية ومسالكه الوعرة ، وقد أشارت الوثائق إلى المراسلات التي كانت بين ديزيه وقواته في الصعيد وبين بونابرت ، طالباً النجدة والعون والمدد ، فكتب في مايو١٧٩٩" إننا محاطون بالأعداء، المواصلات مقطوعة لا نستطيع تشتيت

أعدائنا أننا في حاجة إلى الجنود "[٧٣]. بينما رأى ديجنيت أن المرض كان العدو الحقيقي الذي هدد جنود الحملة[٧٤].

استمر الجنود الفرنسيون في مطاردة المماليك حتى الشلالات ، وتزايد الموقف خطورة بانضمام الهوارة والبقوشه إلى المقاومة ، وكتب الجنرال دافو أن الجميع كانوا يحملون السلاح ، إن الفرنسيين يشعرون أنهم في بلد يكرههم كل الكره ويعاديهم ، كما كتب بليار " أن كل القرى التي نجتازها نجدها خالية من السكان ، لأنهم يخلون قراهم قبل أن نصل إليها ". كما استاء ديزيه مما أسماه المقاطعة السلبية من أهل الصعيد فذكر " أننا نعيش هنا عيشة ضنكاً فإن جميع القرى تفر من السكان كلما اقتربنا منها ولا نجد فيها شيئاً من القوت ولا نرى فلاحاً واحداً يدلنا أو يأتينا بالأخبار ويحمل رسائلنا " وشكا دونزلو إلى الجنرال برتييه " إذا لم ترسلوا الأدوية إلينا فإن مرضانا الذين يزداد عددهم كل يوم سيموتون من البؤس والعذاب". وكتب ديزيه إلى بونابرت " إنني أطلب الذخائر من القاهرة فقد نفدت ذخائرنا" كما قدم وصفاً لجنوده" إننا نسير بلا انقطاع وقد ساءت حال الجنود في ملابسهم وأحذيتهم لم نستطع للآن أن نجمع إلا النزر اليسير من الميري" ومن قوص استغاث " كأننا في أقصى الدنيا حالتنا محزنة الملاحة في النيل تكتنفها الأخطار"[٧٥].

استمر توغل القوات الفرنسية حتى أسوان وجزيرة فيله ثم احتلت القصير مفتاح الوجه القبلي ولم يجد نفعاً هذا التوغل وهذا الانتشار أمام الجوع والعطش والمقاومة[٧٦].

صور الفنان فيفيان دنيون Vivant Denon بلوحاته التي رسمها أثناء توغله مع القوات الفرنسية في الصعيد ، معاناة الجنود وكانت رسوماته شاهداً على المعارك التي خاضتها القوات الفرنسية ضد المصريين[٧٧]. ولا جدال أن المعاناة كانت أكبر وأخطر في الصعيد فهذه هي مدن الوجه القبلي التي طالما أشاد الفرنسيون بآثارها الرائعة ومعابدها وسجلوا إعجابهم وانبهارهم بها قبل

مجئ الحملة تثور عليهم وتنتقم منهم(٧٨).

الحملة على الشام وآثارها الصحية :

كانت حملة الشام كارثة للفرنسيين، عانوا خلالها من عدم استقرار المناخ من منطقة إلى أخرى، فالمناطق المحيطة بالبحر المتوسط تتسم بالحرارة والرطوبة بينما كانت المناطق الوسطى أفضل ملائمة صحياً ولكنها جبلية وعرة أما المناطق الشرقية فقد غلبت عليها الحرارة الشديدة ، وقد قدم مينو وصفاً عن هذا المناخ فذكر، أن الطقس خلال حملة الشام كان مؤلماً قاسياً على الفرنسيين ، شديد البرودة في الشتاء شديد الحرارة في الصيف ، رمال ساخنة تلهب أقدام الجنود وكأنهم يسيرون فوق لهيب من النار أضف إلى ذلك المقاومة المستميتة التي أبداها السكان الذين وصفهم مينو بالبرابرة وشعر بالضيق الشديد منهم لأنهم أظهروا للفرنسيين الاحتقار على حد وصفه(٧٩).

تجمعت القوات الفرنسية في القطية متجهة إلى حصن العريش ، وصور ريبو عدم قدرة الجنود على احتمال حرارة الشمس ومعاناتهم من العطش ولذلك تم وضع مركز للأسعاف في المنطقة تحت إشراف الجراح أندريه وزودت الخطوط الخلفية للجيش بمراكز إسعاف لسرعة نقل الجرحى خوفاً من الهجمات الانتقامية التي يمكن أن يقوم بها العربان وتم تخصيص خمسين جملا لنقل الجرحى(٨٠).

وفي العريش عاني الجنود من نقص الغذاء وأثناء الحصار ساءت حالتهم النفسية لأن المماليك قطعوا الطريق عليهم بين العريش والقطية فشعروا أنهم محاصرون وعقد ريبو مقارنة بين أحوال الجنود الفرنسيين والعربان فوجد أنهم أفضل حالاً لأنهم قادرون على تحمل حرارة الشمس وطقسها القاسي بينما الفرنسيون عاجزون عن السير تمزقت ملابسهم ولا يجدون الطعام الكافي وانتشرت الدوسنتاريا والطاعون بهم(٨١).

وبسبب سقوط الأمطار والرطوبة الشديدة أصيب المشرات من الجنود

بالأمراض الصدرية والرئوية ثم ظهرت مشكلة أخرى أمام الفرنسيين الا وهي عدم وجود أماكن لعلاج الجرحى ولذلك أضطروا لاستخدام ردهات القلعة لاسعافهم[٨٢].

ونتيجة لانقطاع المدد سادت الفوضى واضطر الجنود لأكل لحوم الجمال والحمير وأفادوا من انتشار أشجار النخيل فكان البلح هو الغذاء الرئيسي لهم[٨٣].

وعند وصول القوات إلى غزة طلب القائد توزار Touzard إلى الضباط بضرورة الاهتمام بالصحة العامة، كما طلب من رؤساء المستشفيات العسكرية رفع جثث المماليك والحيوانات منعاً لانتشار الأمراض وتأمين التجارة وطرق المواصلات للحصول على الغذاء الكافي كما أصدر أوامره بتجنب الاتصال بالمناطق الموبوءة[٨٤].

وفي يافا أقدم الفرنسيون على مجزرة بشرية مروعة حيث قاموا بإعدام أكثر من ثلاثة آلاف أسير للتخلص من مشكلة تغذيتهم نظراً لعدم توفر الطعام، وبسبب الإسراف في عمليات القتل وترك الجثث في العراء انتشر الطاعون وسجل ديجنيت أسفه لهذا العمل ونتائجه الصحية الخطيرة بقوله إن الطاعون قضى على خيرة الرجال. وعندما علم بونابرت بتفشى الوباء قام بعدة زيارات للمرضى والمستشفيات للإطمئنان على سلامة الإجراءات الصحية[٨٥].

وأمام عكا انهزم جيش بونابرت واضطر للعودة إلى مصر.

بعد عودة حملة الشام بحث المجمع العلمي الأحوال الصحية، وسعى بونابرت لتجديد ملابس الجنود واستخدام المنسوجات القطنية والجوخ في صناعتها[٨٧]، لأنها لم تكن ملاءمة لجو مصر ومناخها الصحراوي، فقد اضطر الجنود للسير بملابسهم العسكرية، وأحذيتهم الثقيلة في الصحراء والمناطق الوعرة مما زاد من معاناتهم ولذلك استبدلت تلك الملابس بالأقمشة المصرية[٨٨].

رحيل بونابرت وتفاقم الوضع الصحي :

رحل بونابرت إلى فرنسا ، وتسلم كليبر السلطة وظلت المشكلة الرئيسية التي أرقت الفرنسيين ، هي نقص الأمدادات والمؤن ، فلجأ إلى فرض الضرائب لسد العجز وشراء مستلزمات الجيش.

شعر كليبر أنه في مأزق لا يحسد عليه، فالجيش في حاجة إلى الإمدادات وعليه إنشاء المواقع الحصينة وسداد مرتبات الجند بانتظام بينما سواحل الأسكندرية محاصرة، والمصريون لا يكفون عن مهاجمة السفن والمراكب الفرنسية النيلية التي تنقل الغلال في النيل ، واستخدموا خشبها في التدفئة بينما كف الموردون الأوربيون والمصريون عن بيع الأغذية التي يستهلكها الجيش الفرنسي في مصر بسبب خسارتهم المالية ، وظل سلاح الفرسان يشكو من نقص الشعير والتبن اللازم لتغذية الخيول أضف إلى كل هذه المتاعب آثار فيضان النيل المدمر[٨٨]. وكادت المستشفيات أن تتوقف عن العمل وأصبحت المحاجر الصحية في حالة يرثى لها مما جعل تدابير الحجر الصحي تذهب سدى ، وكانت الوسيلة الوحيدة لمواجهة الطاعون هي انسحاب الجيش من المناطق الموبؤه فوراً ، وظلت الدوسنتاريا وأمراض العيون من أهم الاخطار التي هددت صحة الجنود الفرنسيين[٨٩].

كان كليبر من أنصار الانسحاب من مصر ، عبر عن رأيه لديزيه في رسالة كتب فيها " لا أريد اغتيال بقية هذه الحملة الفاشلة سواء كان اللوم أو الثناء في انتظاري ويكفي راحة الضمير»[٩٠].

يتضح مما سبق أن كليبر كان يدرك تماماً تحرج موقف الحملة، فكتب إلى حكومة بلاده بأنه لا يملك الأسلحة اللازمة لاستخدامها ضد المصريين الذين يصرون على مهاجمة قواته[٩١].

وافق كلبير على مفاوضات العريش وأعلن الخبر لقواته يبشرهم بالانسحاب من مصر بسبب المشكلات العسكرية وصعوبة حشد القوات في مواجهة بكوات

المماليك والقوات العثمانية مع الضعف المتواصل للجيش الذي لم يعد يتلقى التعزيزات وانقطعت المواصلات بين الوجهين البحري والقبلي[٩٢].

اعتقد بونابرت أن كليبر يتعمد إرسال تقارير غير صحيحة عن نقص العتاد والمؤن ، وعبر عن ذلك بقوله "لا يوجد دليل على معاناة الفرنسيين " بينما أكد ريبو هذه المصاعب بقوله " لا يوجد جندي ولا ضابط ولا جنرال لا يتمنى العودة إلى فرنسا لأنهم يشعرون بأنهم ضحوا بحياتهم بلا فائدة»[٩٣].

ثم اغتيل كليبر على يد سليمان الحلبي فجاء اغتياله صدمة كبيرة للفرنسيين.

تولى مينو إدارة الحملة بعد مقتل كليبر ، وكان من أشد القواد تعصباً للاستعمار وتطبيق سياسة الإدماج (الفرنسة) وكانت البداية غير مرضية، إذ قام بتنحية القادة العسكريين المقربين من كليبر وأعادهم إلى فرنسا وكانت أماني مينو واضحة أن تصبح مصر قطعة من فرنسا ، فبدأ بتنظيم الأحياء وهدم أحياء كاملة لإقامة شوارع متسعة فسيحه ، كما أمر بقيد المواليد والوفيات وشدد على الإجراءات الصحية. ولكن رغم كل ما اتخذه من تدابير إلا أنها لم تأت بالنتائج المرجوة ، فحتى منتصف عام ١٨٠٠ لم تصل النجدات إلى مصر ، ولم يف بونابرت بوعوده وإنما اكتفى بإرسال عدة سفن تحمل الرسائل والصحف والكتب والخمور والدواء والذخيرة ، ولكن في يناير ١٨٠١ تغير الوضع قليلاً فتم إرسال عدة سفن لتعزيز موقف القوات الفرنسية فوصل إلى الأسكندرية قرابة ألف جندي ، وكان السبب هو التغير الذي طرأ على مركز فرنسا الحربي والسياسي في أوروبا فقد أوقعت الهزائم بالنمسا واضطرتها لعقد صلح معها[٩٤].

ولكن هذا المدد كان مؤقتاً لفترة محدودة ، وحاول مينو التغلب على مشكلة نقص الحبوب والغلال فأنشأ عدة مخازن لتخزين الحبوب والشعير فى الأسكندرية والرحمانية غير أنها لم تعد تكفي سوى ثلاثة أشهر واضطر الفرنسيون لأكل لحوم الكلاب والقطط[٩٥].

حاول مينو فتح طرق تجارية مع دارفور ودنقلة ومكة ، لأنه كان يؤمن بأن الحملة سيكتب لها البقاء في مصر ولذلك لم يكن يطلب جنوداً بقدر ما كان يطلب زرع أشجار الفاكهة كالبرقوق والخوخ(٩٦).

وفي أبريل ١٨٠١ انتشر الطاعون بدرجة خطيرة وكتب الجبرتي أنه كان يموت بالطاعون من الفرنسيين بالقلعة ثلاثون أو أربعون كل يوم ينزلون بهم من كرنتيلة القلعة على الأخشاب فيدفنونهم جماعات في حفرة عميقة خارج باب القرافة . وأكد جومار ذلك باعتباره شاهد عيان عن انتشار الوباء فذكر أن فتكه كان ذريعاً مات عشرة آلاف شخص في القاهرة وسجل الطبيب لاريه أن الوباء قتل العديد من الناس واستفحل في الصعيد ومات كل يوم في أسيوط ما يقرب من الستمائة شخص(٩٧).

وفي عام ١٨٠١ رحلت الحملة عن مصر وجاءت نهايتها مؤلمة للفرنسيين الذين خلفوا وراءهم الذكريات المفزعة من مرض وجوع وجنون وحوادث انتحار.

نظراً لكثرة أعداد القتلى والموتى من الفرنسيين كتب هاويه Hauet . أحد ضباط الحملة الفرنسية - بعد عودته لفرنسا ملاحظاته عنهم فنشر قوائم وبيانات وإحصاءات عن مصائر العديد من العسكريين الذين فقدوا أثناء المعارك العسكرية أو ماتوا بسبب الاوبئة والأمراض المختلفة مؤكداً أن هدفه هو الرد على تساؤلات عائلاتهم حول مصيرهم، وحتى لا تضيع تضحياتهم عن ذاكرة فرنسا (٩٨).

وأخيراً سجل القادة الفرنسيون أسفهم وحزنهم على رحيل الحملة التي جاءت لتساعد مصر على استعادة حضارتها على حد زعمهم .

وكتب مينو وداعاً مصر وداعاً للمسلمين " خرجنا نحمل الذكريات القاسية من بلدكم التي تحوى أجمل الآثار ولنا ذكريات مؤلمة في الصحراء ولكن المجد لنا لأننا سببنا لكم القلق وسكبنا الدماء فوق ضفافكم لن تنسى فرنسا تضحيات جنودها " .

وأضاف أماديه ريم " لقد انتهت الحملة نهاية تعسة أحاط بنا الأعداء من كل جانب ، لم يكن أمام الجيش الفرنسي سوى الرحيل " .

أما ريبو فقد سجل بحسرة أسفه لضياع فكرة مونج في تحويل مصر إلى مستعمرة فرنسية وأكد أنه «لا يوجد عندي أي ضابط لا يتمنى العودة إلى فرنسا".

الهوامش

(١) روج لمشروع غزو مصر الألماني ليبينيه Leibnitz 1675 موضحاً فوائده لتجارة فرنسا مع الهند وتبنى المشروع السفراء الفرنسيون في الأستانة في القرن السابع عشر ولاسيما دي هاي De Haye والماركيز دي نوانتيل De Nointel وفي القرن الثامن عشر رحب دي شوازيل De Choiseul بفكرة غزو مصر وأثنى تاليران Talleyrand على المشروع واصبحت الفكرة لها صفة رسمية في عهد لويس السادس عشر. كما روج قناصل فرنسا في مصر لهذا المشروع ولاسيما ماجالون Magellon كما شجع الرحالة الذين زاروا مصر على ضرورة تنفيذه.

(٢) تولى شنون مصر ١٧٠٨ - ١٧١١ .

(٣) Clement : Le Francais en Egypte, le Caire 1912, p.88

(٤) أحمد شلبي عبد الغني الحنفي المصري: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ الفني ، تقديم وضبط وتنقيح د.عبد الرحيم عبد الرحمن القاهرة ١٩٧٨ ص ٢٢٣ .

(٥) إلهام ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر. القاهرة ١٩٩٢ ص ١٢٩ .

(٦) فولني : ثلاثة أعوام في مصر وبر الشام ، نقلها إلى العربية إدوارد البستاني ، ١٩٤٩، ص١٠٤ .

(٧) المصدر السابق، ص ٢٠٥ .

(٨) الراهب كلود لويس فورمون زار مصر ١٧٤٧ و ١٧٥٤ ووضع مؤلفاً بعنوان :

Fourmant Claude : Description historiques et geogaphique des plaines de Heliopolis et de Memphis . Paris 1775.

(٩) زار مصر ١٧٣٠، ١٧٣٤ .

(١٠) Granger , Le Sieur : Relation du voyage fait en Egypte Par Le Sieur Granger de l'annee' 1730. Paris 1765.

(١١) عصمت محمد حسن، جوانب من الحياة الاجتماعية لمصر من خلال كتابات الجبرتي القاهرة ٢٠٠٣ ص ١٨٣ -١٨٤ .

(١٢) المرجع السابق، ص ١٧٦ .

(١٣) Olivier , G: Voyage dans l'Empire Ottoman, Egypte et la Perse fait par ordre du Gouvernement de la Repulique, PP 320- 324.

(١٤) Desgenettes,: Histoire medicale de l'arme' d' Orient par le medecin Desgenettes, Paris 1932 , p. 5.

(١٥) هنري لورانس وآخرون : الحملة الفرنسية على مصر، بونابرت والإسلام ، ترجمة بشير السباعي القاهرة ١٩٩٥ ص ٥٥ .

(١٦) Doguereau, G: Journal de l'expedition d' Egypte Publie d'apres le manuscript general avec une introductions de notes de la jonquiere Paris 1904.p. 46.

(١٧) Desgenettes: op.cit., p.8.

(١٨) Doguereau : op. cit., p.46.

(١٩) Ibid, P.49.

(٢٠) Desgenettes : op., cit., p.10.

(٢١) Miot, J : Memoires pour servir a' l'histoire de l' expediton en Egypte et en Syrie.

(٢٢) Ibid , p.19.

(٢٣) هنري لورانس : مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧ .

(٢٤) المرجع السابق.

(٢٥) Berthier , G . Relations des compagnes du general Bonaparte en Egypte et en Syrie

(٢٦) Desgenettes op. cit.,p.22.

(٢٧) De la Jonquiere, P.G : L' Epediton D' Egypte, Paris 1930, p.39.

(٢٨) إلهام ذهني : مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٦ .

(٢٩) كريستوفر هيرولد : بونابرت في مصر ترجمة محمد أنيس القاهرة ص , ١٠٥

(٣٠) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحاكم في مصر القاهرة. ١٩٨٧ ص ٨٥ .

(٣١) Miot : op. cit. p. 25

(٣٢) Desgenettes : op ,cit.,pp.11-12

(٣٣) Ibid, p. 12.

(٣٤) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٩ .

(٣٥) كريستوفر هيرولد: مرجع سبق ذكره ص، ٨٨ ، ٨٩ .

(٣٦) هنري لورانس وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣ .

(٣٧) كريستوفر هيرولد: مرجع سبق ذكره ص ١١٨ .

(٣٨) De La Jonquiere: op.,cit., p.64.

(٣٩) Ibid., p. 164.

(٤٠) هنري لورنس وأخرون : مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣ .

(٤١) De la Jonquiere : op. cit., pp. 164-165.

(٤٢) Sonnini , C: Voyage en Egypte, Paris 1793 , P. 245

(٤٣) وصف مصر دراسة جولو عن رشيد ط٣ ص ٢١١ .

(٤٤) لمزيد من التفاصيل عن مراسلات قادة الحملة وأوامرهم في القاهرة والأقاليم انظر دار الوثائق القومية - الوثائق الأوروبية. الحملة الفرنسية. محفظة (٢) (١٧٩٣ - ١٨٤٧) ١٨٠٠/٣/١٢ - ١٨٠٠/١٠/٧ .

(٤٥) Reybaud: Histoire scientifique et militaire de l' expediton Francaise en Egypte .Paris 1830-1836 t3.

(٤٦) Desgenettes : op. cit., p. 14.

(٤٧) Ibid., pp. 14-15.

(٤٨) Ibid. p. 15

(٤٩) اندريه ريمون : المصريون والفرنسيون في القاهرة ١٧٩٨ - ١٨٠١ ترجمة بشير السباعي ص ١٠٤ .

(٥٠) دار الوثائق ، وثائق الحملة الفرنسية : مصدر سبق ذكره محفظة (٢).

(٥١) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سبق ذكره، ص ١٤١، وانظر أيضاً La Rey, D: Relation d' expedition de l' armee d'orient en Egypte et en Syrie . Paris 1803.

(٥٢) Desgenettes, op. cit., pp. 16-31.

(٥٣) Ibid., t2 pp. 159-184.

(٥٤) Ibid., t 2 p 129.

(٥٥) Reybaud : op., cit p. 373.

(٥٦) كريستوفر هرولد : المرجع السابق ص ١٧١ .

(٥٧) المرجع السابق ص ١٧٤ .

(٥٨) الرافعي: مرجع سبق ذكره ص ٢٣٩ .

(٥٩) المرجع السابق ص ٢٧١ ص ٢٧٣

(٦٠) هيرولد : مرجع سبق ذكره ص ١٣٧ .

(٦١) دار الوثائق ، وثائق الحملة الفرنسية مصدر سبق ذكره محفظة (١٤).

(٦٢) هنري لورانس: مرجع سبق ذكره ص ١٧١ .

(٦٣) Miot : op. cit., p. 281.

(٦٤) Desgenettes : op. cit., pp 18-21.

(٦٥) هيرولد: مرجع سبق ذكره ص ٢٢١ - ٢٢٣ .

(٦٦) Desgenettes : op. cit ., pp .18-21.

(٦٧) Menou au General Vial commandant a' Mansoura 26 Brumaire an7.

(٦٨) Vial a' Kleber 14 Sept. 1799.

(٦٩) Desgenettes : op . cit., p. 23.

(٧٠) Berthier : op. cit., pp 166-167.

(٧١) Ryme, A : op. cit., pp. 93-95.

(٧٢) La Jonquiere : op. cit., 3 p 215.

(٧٣) الرافعي : مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٦ .

(٧٤) Desgenettes: op. cit., p.23.

(٧٥) محمود الشرقاوي : مصر في القرن الثامن عشر ، القاهرة ص٨٣ ، ٨٤ .

(٧٦) Reybaud : op. cit., pp. 372- 394.

(٧٧) Goby, Jean : les quarantes editions traductions et adaptations du .77 voyage dans le basse et le haute Egypte de vivant Denon, le Caire 140 1952, p.140

(٧٨) إلهام ذهني : مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٣ .

(٧٩) Miot , J : op. cit., p 41.

(٨٠) Reybaud : op. cit , 3 p. 292.

(٨١) Ibid., PP 321 - 333

(٨٢) Ibid., p 314.

(٨٣) Desgenettes : op. cit., p .55.

(٨٤) Ibid

(٨٥) Ibid

(٨٦) الرافعي : مرجع سبق ذكره، ط ٢، ص ٧٤ .

(٨٧) هنري لورانس ، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣ .

(٨٨) المرجع السابق، ص ٤٣١

(٨٩) المرجع السابق، ص ٤٢١ .

(٩٠) المرجع السابق ، ص ٤٥١ .

(٩١) Miot , J: op. cit., p. 41.

(٩٢) Reybaud: op . cit., t 8 P 395.

(٩٣) هيرولد : مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٤ .

(٩٤) المرجع السابق، ص ٣٨٥ .

(٩٥) Reybaud : op. cit., p 178.

(٩٦) هيرولد : مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٥ .

(٩٧) الرافعي: مرجع سبق ذكره، ط ٢ ، ص ٢٤٠ .

(٩٨) الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨-١٨٠١ مذكرات ضابط من جيش الحملة "هويه": دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٥ .

من تراث الرواد:

المسألة المصرية
من بونابرت إلى ثورة ١٩١٩

تأليف

د . محمد صبري (السوربوني)

ترجمة وتقديم: ناجي رمضان معالي

المسألة المصرية

من بونابرت إلى ثورة ١٩١٩

" بمقدورالانجليزأن يهزمونا،ولكنهم لن يتمكنوا أبدا من إذلالنا»

سعد زغلول

" لقدسبق لحكومة صاحبة الجلالة وأن نفت وجود أى نية لديها لضم مصر أو فرض الحماية عليها ، لقد تم الإيحاء - أكثرمن مرة - بأن إنجلترا كان يجب عليها أن تحتل مصر بشكل دائم ، ولكن هذا الفعل كان سيعتبر خرقا لسياسة إنجلترا التقليدية ، ونقضا لالتزاماتها تجاه السلطان والقانون الدولى."

السير وولف

"الكتاب الأزرق" لسنة ١٨٨٣

مقدمة المترجم

قام الدكتور محمد صبرى " السوربونى " بتأليف هذا الكتيب "المسألة المصرية" ونشره فى باريس عام ١٩٢٠ . ويذكرنا المؤلف ـ فى المقدمة ـ بأنه سبق أن تناول هذا الموضوع فى دراسة موجزة نشرها عام ١٩١٩ باللغة الفرنسية تحت عنوان : Historique sur la Question d'Egypte (لمحة تاريخية على المسألة المصرية) ولكنه قام هنا بمراجعتها و زيادتها.

ويقع النص الفرنسى فى مائة صفحة من القطع الصغير . والكتيب موجه أساسا لمن يقرأون باللغة الفرنسية ، وتتميز لغةالمؤلف بالبلاغة والسلاسة والوضوح ، وتدل على تمكنه من ناصية اللغة الفرنسية الأدبية الراقية . وكذلك ، فإن المؤلف يستشهد بتعبيرات استعارها من اللغة اللاتينية تدل على معرفته بها.

ويتناول الدكتور محمد صبرى "السوربونى" ـ فى هذا المؤلف ـ الأحداث بشكل سريع وموجز ومركز يكاد يكون بمثابة رؤوس أقلام تذكرنا بالأحداث ، وتدعو من يريد للمزيد من القراءة والبحث.

ومترجم هذا الكتاب لا يملك سوى الاعجاب بشخصية هذاالمواطن المصرى ـ محمد صبرى ـ للأسباب الموضوعية التالية :

أولا : فالمؤلف يعبر عن انحيازه الصريح "لمشروع نهضة مصر" ورقى شعبها فى جميع المجالات ، ويوضح لنا هنا أسس هذه النهضة :

أ - التعليم الحديث المجانى وضرورة التوسع فيه ؛

ب - الصناعة والزراعة وضرورة تطويرهما ؛

ج- الديموقراطية الحقيقية التى تتمثل فى وجود برلمان منتخب وقوى يمارس حقه فى الرقابة والتشريع.

ثانيا : وانطلاقا من هذا الإنحياز "لمشروع نهضة مصر" ورقى شعبها . وبناء

على الأسس السابق ذكرها ، فإن المؤلف يحدد موقفه بوضوح من حكام مصر تبعا لاقترابهم ـ أو ابتعادهم ـ عن هذه الأسس الثلاثة . وهو ـ فى هذا المقام ـ يعبر بشجاعة وصراحة وموضوعية عن رأيه فيهم؛ فهو مثلا : يبدى إعجابه بمحمد علي ، ولكنه يندد بحفيده عباس؛ وينتقد سفه إسماعيل وإسرافه ولكنه يذكر إنجازاته؛ ويبرز خيانة توفيق للحركة الوطنية ؛ ويذكر ردة عباس حلمى ؛ علما بأن إسماعيل هو أبو السلطان فؤاد (الجالس على عرش مصر وقتذاك) ، كما أن توفيق وعباس حلمى هما أخواه .

ثالثا : ولا يكتفى مؤلفنا بهذا ، بل إنه يهدى هذا الكتيب إلى زعيم الأمة ـ الذى اختارته بملء إرادتها ـ ورئيس وفدها سعد زغلول ، ولم يهد المؤلف ما كتبه إلى السلطان الجالس على عرش مصر.

رابعا : فى عام ١٩٢٠ ، عندما كتب محمد صبرى ـ بشجاعة ـ عريضة الاتهام ضد ممارسات السياسة الاستعمارية البريطانية فى مصر ، كانت بريطانيا العظمى منتصرة فى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ، وكانت هى "الإمبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس" ، وكانت أقوى قوة استعمارية فى ذلك الوقت ، وكانت تحتل مصر وفرضت عليها "الحماية" ؛ وكان المعتمد البريطانى هو حاكم مصر "الفعلى" (De facto) ورغم كل ذلك ، هاجم "محمد صبرى" الاحتلال البريطانى لمصر وفضحه وندد به بكلمات وعبارات واضحة وصريحة وشجاعة لا تحتمل اللبس أو التأويل ، وكلها تدين جرائم إنجلترا فى مصر .

رحم الله هذا الرجل الوطنى الديموقراطى الشجاع ، رحم الله الدكتور محمد صبرى "المصرى".

ناجي رمضان معالي

هذه الصفحات مهداه إلى بطل الاستقلال المصرى

صاحب السعادة سعد زغلول باشا

رئيس الوفد المصرى لمؤتمر السلام

المقدمة

لكى نفهم الثورة المصرية فهما جيدا ، ولكى نشعر بمدى تغلغل فكرة الحرية فى النفس المصرية ، فإن المؤلف يعتقد أنه من الضرورى أن يبدأ منذ البدايات البعيدة لهذه الثورة ، وأن يعرض للتطور التاريخى " للمسألة المصرية " منذ بدايتها وحتى وقتنا الحالى .

لقد أصدرنا دراسة موجزة ـ فى العام الماضى ـ تعالج نفس هذا الموضوع فى كتيب صغير عنوانه : " لمحة تاريخية على المسألة المصرية " ، ولكننا قمنا هنا بمراجعتها وزيادتها واضعين نصب أعيننا هدفين: ـ الأول : تقديم عرض موجز للأحداث - وللأحداث فقط ؛ والثانى : إثبات الحقيقة الكاملة بخصوص هذه المسألة وإلقاء الضوء على الوقائع المجهولة أو التى تم التعتيم عليها ، ونقد الأكاذيب التى اخترعتها إنجلترا الرسمية والتى انطلت حتى على أكثر المؤلفين المتصفين بحسن النية .

لقد أسعدنا وقوى من عزيمتنا وجود إنجليز بارزين - وعلى أعلى مستوى من المسئولية - يؤيدوننا ويوافقوننا تماما فيما أوردناه: لقد كتب المستر ويلفريد بلنت[١] - المؤلف المشهور لكتاب «التاريخ السرى للرحتلال الإنجليزى لمصر» ـ إلينا مشجعا : " يسعدنى أن أجد الكتيب الذى نشرتموه وكتابكم حول «المسألة المصرية » قد سدا فراغا كان موجودا منذ زمن طويل فى اللغة الفرنسية حول التاريخ الحقيقى لهذه الحقبة» .

وانطلاقا من وجهة النظر هذه ، فإننا ننوى استكمال هذا الواجب دون كلل ، ونأمل بأننا ـ بذلك ـ سنساهم بشكل نافع فى تصحيح الأخطاء الضارة .

* * *

الفصل الأول
عهد محمد علي

توجد لدينا مسألتان لا يجب الخلط بينهما ، فهناك : " المسألة الشرقية " و" المسألة المصرية " . وظهرت " المسألة المصرية " على وجه التحديد منذ سنة ١٨٤٠ وسنة ١٨٨٢ . وهذه السنة الأخيرة هى تاريخ الاحتلال الإنجليزى لمصر ، وتعتبر منحنى هام فى تاريخ هذه المسألة .

وعندما كانت المسألة المصرية جزءًا لا يتجزأ من المسألة الشرقية ـ بسبب تفسخ تركيا ـ لعبت روسيا دورًا بالغ الأهمية مع فرنسا وإنجلترا . ولكن بعد معاهدة لندن (سنة ١٨٤٠ ـ ١٨٤١) ، بدأت المسألة المصرية تأخذ ملامحها الخاصة بها . ومنذ ذلك الحين ، اختفت روسيا من على المسرح، وتركت المجال مفتوحا أمام التنافس الإنجليزى الفرنسى الذى لم ينته إلا فى سنة ١٩٠٤ .

وعندما بدأ القرن التاسع عشر ، كانت مصر ولاية تركية خاملة ومختلة النظام لا تنتظر سوى وصول المخلص الذى سيردها إلى الحياة والنور : وكان محمد علي هو هذا " المخلص " . لقد برز هذا المغامر العبقرى ـ أولا ـ فى مرحلة من مراحل الحرب ضد نابليون بونابرت . واستطاع بذلك أن يحظى بإعجاب السلطان والمصريين الذين انتخبوه لمنصب باشا القاهرة (سنة ١٨٠٥ – ١٨٠٦) . وازدادت مكانة محمد علي سموا بعد الهزيمة النكراء التى منيت بها الحملة الإنجليزية فى سنة ١٨٠٧ . وساهمت هذه الهزيمة فى تأخير غزو إنجلترا لمصر ، هذا الغزو الذى كان محمد علي باشا يخشاه أكثر من أى شئ آخر . وهنا ، يجب علينا التنويه بأن نابليون بونابرت هوأول من لفت أنظار إنجلترا لأهمية مصر وأهمية مشروع قناة السويس ، لأنه كان أول من فكر فى حفرها[١] .

لقد شجع هذا النجاح محمد علي على صياغة طموحه الكبير فى تأسيس أسرة مالكة وإقامة دولة كبرى مستقلة . وبفضل مساعدة المهندسين والضباط

الفرنسيين ، استطاع محمد علي ـ منذ سنة ١٨١٥ ـ تنظيم جيشه على النمط الأوروبى ، وبناء اسطول حربى عظيم ، وأصبحت مصر قوة عسكرية يحسب حسابها بفضل إدارة الباشا الحازمة . وأرسل محمد علي ابنه إبراهيم لمساعدة السلطان فى حربه ضد اليونانيين واستطاع إبراهيم أن يستولى على " كريت " وأحرز انتصارات عظيمة فى بلاد المورة ، فقامت أساطيل إنجلترا وفرنسا وروسيا ـ مجتمعين بالهجوم على الأسطول المصرى بدون إعلان حالة الحرب ، ففقد الأسطول المصرى أغلب وحداته البحرية .

وفى مقابل هذه التضحيات الجسيمة والكثيرة التى قدمها محمد علي ، فإنه طالب بأن ترث أسرته سلطته من بعده . ولكن السلطان محمود رفض هذا الطلب وسمح لإبراهيم بأن يتولى باشوية كريت فقط ، وبذلك أصبحت لدى محمد علي ذريعة لمهاجمة سوريا . واستطاع إبراهيم هزيمة الجيش التركى فى سوريا ثم دخل آسيا الصغرى ، وأحرز انتصاره العظيم فى موقعة " قونية " (٢) فى شهر ديسمبر سنة ١٨٣٢ . ولكن القوى الأوروبية تدخلت ضد محمد علي .

أما تركيا ، فقد طلبت الحماية من روسيا وعقدت معها معاهدة تحالف هجومية دفاعية (معاهدة اونكيار ـ سكيليسى سنة ١٨٣٣) . وتشجع السلطان محمود بالدعم الروسى له وأصبح لا يفكر سوى فى الانتقام من تابعه المتمرد .

وكان المصريون المعسكرون فى سوريا مستعدين للصدمة المحتومة التى وقعت فى سنة ١٨٣٩ . وبدأ السلطان محمود بالهجوم ، فحشد جيشه فى نزيب. ولكن إبراهيم استطاع هزيمته وأحرز واحدة من أشهر انتصاراته ، وأصبح المصريون على بعد ٩٠ فرسخا فقط من أبواب القسطنطينية .

وازداد موقف تركيا سوءًا ، خصوصا بعد وفاة السلطان محمود وتولى السلطان عبد المجيد عرش السلطنة وكان عبد المجيد فى السادسة عشر فقط من عمره . وازداد الطين بلة عندما سلم قائد الأسطول التركى أسطوله إلى محمد علي . وتحالفت القوى الأوروبية ـ من جديد ـ وتدخلت وأوقفت المسيرة

المصرية الظافرة . وفى يوم ٢٧ يوليو، قدمت الدول الأوروبية مذكرة جماعيه للباب العالى طالبته فيها "بتعليق أى قرار نهائى يتم اتخاذه بدون موافقتها " .

وكلف السلطان الصدر الأعظم بالتفاهم المباشر مع محمد على ، وبتقديم تنازلات جادة له . ولكن مساعى الدول الأجنبية ، بتحريض من إنجلترا ، شجعت السلطان على المقاومة . أما محمد علي ، فقد كان يأمل فى مساندة فرنسا له ، ولكنها تراجعت خشية إغضاب باقى الدول وتهربت من مساندته .

وتمت تسوية " المسألة المصرية " بطريقة تعسفية فى اتفاقية لندن (سنة ١٨٤٠ - ١٨٤١) . وأصبح محمد علي مجبرا على حصول مصر على استقلالها الذاتى فقط بدلا من الاستقلال المنشود. وهذا ما أسفرت عنه الجهود الجبارة التى بذلت. وأصبح المصريون المنتصرون يعاملون كما لو كانوا هم المهزومين: فلولا تدخل القوى الأوروبية وتهديدات إنجلترا ، لأصبح استقلال مصر أمرا واقعا .

وفى ذلك التاريخ ، كان محمد علي قد بلغ سن السبعين ولكنه لم يستسلم لليأس: لقد أدار ظهره لأوروبا وكرس ماتبقى من أيامه لاستكمال المشروع الذى بدأه: ألا وهو تنظيم مصر إداريا واقتصاديا وثقافيا. وأدخل محمد علي فنونا جديدة وعلوما وصناعات حديثة. لقد سبق له ـ فى سنة ١٨٢٢ ـ وأن أقام ورشا من كل نوع ـ فى الدلتا ـ تحت إشراف الحكومة. وعلى سبيل المثال، فقد أنشأ فى القاهرة أول مصنع للنسيج ، ثم أنشأ أربعة مصانع للغزل. وبعدها أنشأ عشرة مصانع أخرى فى الوجه البحرى وأخرى فى الصعيد. وبدأت صناعات أخرى كثيرة تظهر فى مصر، من أهمها صناعة : الحبال والجوخ والسجاد والشموع والخلاصات . كما تم إنشاء مصانع: للزجاج والورق والصابون ولصب المدافع، وورش للسلاح والمسابك واستخلاص المعادن المختلفة ....الخ [٣]

كما أرسل محمد علي المئات من الشبان المصريين للدراسة فى فرنسا ، وكانت هذه أول " بعثة مصرية" وهى التى قدمت لمصر أنبغ رجالاتها . وتجدر

الإشارة هنا - إلى أن هؤلاء الرجال بالتحديد ، هؤلاء العلماء المصريين الذين تتلمذوا على يد الأساتذة الفرنسيين ، هم الذين نفذوا الجزء الأكبر من التقدم المادى والعلمى الهائل الذى بدأه محمد علي وأكمله خلفاؤه - خصوصا إسماعيل: لقد أدخل محمد علي زراعة القطن (الذى أصبح يشكل الثروة الرئيسية لمصر حتى يومنا هذا) ، وترك لنا الطرق والمدارس والمصانع والترسانات ، بل وبدأ تنفيذ خطة واسعة لأشغال الرى والقنوات والسدود[٤].

وفى نهاية عهده ، تضاعف عدد سكان مصر ، وزادت التجارة بمقدار ستة أضعاف وباختصار ، لقد انتشل محمد علي مصر من البؤس الذى كانت غارقة فيه ، وأعطاها رخاءً لم تنعم به لا تركيا ولا بلاد البلقان وفى سنة ١٨٤٩ ، انطفأت شعلة حياة هذا الرجل الذى قام بتنظيم مصر الحديثة .

الفصل الثاني

عصر إسماعيل

فى الفترة الزمنية التى تفصل عهد محمد علي عن عهد إسماعيل، حكم مصر ثلاثة ولاة بالترتيب التالى :- إبراهيم: تولى العرش لمدة ستة أشهر فقط .

- أما الثانى ، فهو عباس الأول (١٨٤٨-١٨٥٤) الذى كان حاكما سيئا .

- ولكن الثالث ، سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣) كان حاكما طيبا . ولا نستطيع دراسة عصر إسماعيل بدون الحديث عمن سبقه مباشرة .

لقد كان سعيد ليبراليا وذكيا. وأطلق على عهده " العصر الذهبى " . وكان يعامل الفلاحين معاملة إنسانية، واستكمل أعمال التقدم التى بدأها محمد علي . ولكن أفضل أعماله على الإطلاق هو سماحه بحفر قناة السويس ومساهمته الفعالة فى أعمالها: ففى سنة ١٨٥٤، أعطى لفردينان دى ليسبس الامتياز المبدئى لتنفيذ المشروع الذى تركه نابليون بونابرت وروبرت ستيفن سون (١٨٤٦) .

وتم افتتاح القناة فى سنة ١٨٦٩ (فى عهد إسماعيل). وكان من المفروض أن يتم التنفيذ فى مدة تتراوح ما بين ثلاث سنوات أو أربع ، ولكن الحفر انتهى بعد ١٥ سنة ، وذلك بسبب تهديدات إنجلترا لسعيد ولدى ليسبس ، ووضعها لكل أنواع العراقيل فى طريق تنفيذ هذا المشروع ، لدرجة أن أسطولها أقلع نحو الإسكندريه فى سنة ١٨٥٩ .

وعلى الرغم من المعارضة الإنجليزية ، إلا أنه تم إنشاء شركة برأس مال قدره ٨ مليون جنيه إسترليني، اشترت فرنسا أكثر من نصف أسهمها ، ولم تدفع إنجلترا " شلنا واحدا " فيها . وبدأ تنفيذ المشروع سنة ١٨٥٩ .

ومات سعيد تاركا لمصر دينا مقداره ثلاثة ملايين و٢٩٢٠٠٠ جنيها إسترلينيا اقترضها قبل وفاته بسنة واحدة(٥). ونستطيع أن نقول - بحق - أن هذا الدين مع قناة السويس هما السببين الرئيسيين لشقاء مصر.

وفى عهد إسماعيل ـ الذى خلفه ـ ارتفع مقدار هذا الدين إلى ٩١ مليون جنيها إسترلينيا فى سنة ١٨٧٦ وبالنسبة لبلد غنى مثل مصر ، فقد كانت تستطيع تسديد هذا الدين بسهولة ، ولكن من المثير أن مصر لم تسدده بعد ـ حتى يومنا هذا ـ بسبب أخطاء سادتها الجدد .

ونتيجة لتبذير إسماعيل، وجدت إنجلترا وسيلة لخلط الأوراق: فلعبت دور المرابى وأقرضته الأموال بفوائد باهظة تدفعه إلى الإفلاس. ويقول ملنر Mil-ner فى هذا الصدد : "إن القرض الضخم ، الذى عقد فى سنة ١٨٧٣ ، والذى يبلغ ٣٢ مليون جنيها إسترلينيا ، تسلمت الخزانة المصرية منه مبلغ ٢٠ مليون و٧٠٠ ألف جنيها فقط . ويضاف إلى ذلك مجموعة من القروض الصغيرة تراكمت حتى أصبحت دينا سائرا يزيد ثلاثة أو أربعة أضعاف عن قيمة المبلغ الذى تم استلامه بالفعل ."

وبالقطع ، فإن جزءا كبيرا من هذه الأموال قد صرف على تنفيذ الإصلاحات المختلفة المتعلقة بالأشغال العامة والتربية الذهنية والروحية للبلاد . و اكتسبت مصر ـ فى عهد إسماعيل ـ مظهرا حديثا جعله يصرح مفتخرا : "إن مصر جزء من أوروبا " . لقد بنى إسماعيل القصور والمسارح ، وأنشأ " المجمع العلمى المصرى " و " دار الكتب " و المرصد " و " الجمعية الجغرافية " . وطور الصناعة والزراعة وشجع الأدباء وقام بدعمهم . وذكرت جريدة التايمز ـ بتاريخ ٦ يناير ١٨٧٦ : " تعتبر مصر مثل رائع للتقدم : لقد تقدمت فى خلال ٧٠سنة فقط تقدما لم تبلغه الأمم الأخرى فى ٥٠٠ سنة ." ولكن الدائنين ـ الذين كانوا يقرضون إسماعيل الأموال لتنفيذ الأعمال العظيمة فى البناء والرى ـ كانوا يأخذون منه فوائد بنسب تتراوح من ٨٠٪ وحتى ٤٠٠٪[٦].

وأيضا ، فإن إسماعيل استطاع ـ بواسطة الأموال ـ الحصول على فرمانين (فى سنة ١٨٦٦ و ١٨٧٣) من الباب العالى ليحصل على لقب " خديوى " (الملك الصغير) ، ولكى يحصر وراثة عرش مصر فى نسله ؛ وحصل على امتياز زيادة

عدد أفراد الجيش المصرى (الذى كان محددا بـ ١٨ ألف جندى فقط) ؛ وأصبح من حقه الاقتراض وعقد المعاهدات التجارية . وهكذا ، فإن هذين الفرمانين ـ بعد اتفاقية ١٨٤٠ ـ قد أكدا على الاستقلال الذاتى والتام لمصر فى إدارة شئونها الداخلية . بل ومنحها أيضا قدرا من الاستقلال الذاتى فى إدارة الشئون الخارجية ، وأصبحت السيادة التركية على مصر تقتصر فقط على استلام الجزية السنوية .

ومثلما فعل محمد علي من قبل ، فإن إسماعيل اتبع سياسة خارجية مستقلة تماما ـ ولكن بأساليب مختلفة عن أساليب جده ـ (٧) . أما فى الداخل ، فقد واصل سياسة الإصلاحات والتقدم : ففى سنة ١٨٦٦ ، منح البلاد دستورا يتسق مع الممارسات الأوروبية التى أدخلها فى مصر .

وفى سنة ١٨٦٩ تم افتتاح قناة السويس . وكان من المفروض أن تقوم هذه القناة بتغيير الحياة الاقتصادية لمصر وللعالم أجمع . ولكن مصر ـ التى انتزع أبناؤها المسالمون من وراء المحراث لكى يحفروا القناة بالسخرة، مصر التى دفعت نصف تكاليف هذا المشروع ، مصر ـ التى حفرت القناة لصالحها ـ لم تحصل بعد على أى فائدة مالية من القناة .، بل على العكس كانت القناه سبب شقائها .

وعندما انتهى العمل فى مشروع القناة ، أصبح الشغل الشاغل لإنجلترا هو الاستيلاء عليها " لكى تنام فى سرير فرشته مصر وفرنسا لها " : ففى سنة ١٨٧١ ، حاول رأسماليون إنجليز شراء أسهم الشركة ، ولكن دى ليسبس رفض مجرد التفاوض معهم . ومع ذلك ، فإن إنجلترا ـ بلزوجتها المعتادة ودسائسها الكثيرة والغامضة ـ استطاعت تحقيق أهدافها واشترت فى سنة ١٨٧٥ ، من إسماعيل (الذى كان يمر بضائقة مالية شديدة) أسهمه بمبلغ ٤مليون جنيها إسترلينيا (وصل ثمن هذه الأسهم اليوم ـ أى فى سنة ١٩٢٠ ـ أكثر من ٤٠ مليون جنيها استرلينيا) .

وكان لهذه الصفقة وقع الصدمة فى أوروبا ، خصوصا فى فرنسا . وكتب بنسا Pensa معلقا عليها " إذا لم يكن هذا الفعل بذاته استيلاء مادى على أرض مصر ، فإنه أول خطوه فى احتلال إنجلترا لهذا البلد . لقد وضعت إنجلترا يدها على عمل يحتاج إلى أكثر من ١٠٠ مليون جنيها لكى يسدد ديونه ، ولا تستطيع إنجلترا أن تتركه وشأنه ، بل إنها ستشرف على ماليته وستساعده على الاقتراض مرة أخرى وبأشكال مختلفة. وبالطبع فإنها ستطلب منه رهونات أخرى وضمانات جديدة . فإلى أين المصير ؟؟ "(٨) .

وفى سنة ١٨٧٦ استطاع نوبار باشا ـ وزير الخديو إسماعيل ـ أن يحصل من الدول الأجنبية على حق الانضمام لإنشاء " المحاكم المختلطة " ، وكان ذلك بمثابة خير عميم على البلاد : ففى إحدى القضايا ، كان المدعى يطالب بـ ٣٠ مليون فرنك ، إلا أن المحاكم حكمت له بـألف جنيها فقط ويعلق بنسا على ذلك بقوله " لو كانت المحاكم المختلطة قد أنشأت قبل ذلك التاريخ بـ ١٠ سنوات، ، لكان بمقدورها أن تجنب مصر الارتباك المالى والأحداث السياسية التى نتجت عنه . "(٩).

وكانت مفاوضات نوبار بخصوص هذا الموضوع قد بدأت فى سنة ١٨٦٧، ولكن إنجلترا عارضت باستمرار وبتعنت مما أدى إلى تأخير تبنى هذا المشروع الذكى .

ومع ذلك ، وعندما أنشأت " المحاكم المختلطة " ، طالبت إنجلترا فورا بإنشاء " صندوق الدين العام " . وتم تعيين اثنين من المفوضين (فرنسي وإنجليزي) كلفا بإدارته . وكان من حقهما ـ إذا اختلفا مع السلطة الخديوية ـ أن يرفعا موضوع الخلاف " للمحاكم المختلطة " لتفصل فيه . ويعلق نوتوفيتش قائلا: "وبعبارة أخرى ، فإن حاكم مصر قد سلم بخضوعه شخصيا لحكم القضاة الأجانب» . وبدون شك ، فإن إسماعيل قد خضع لهذا الاستسلام المهين بسبب تهديدات إنجلترا (١٠).

ولم يؤد نظام " المـراقـبـة الثنائيـة " واجـبـه لا بـأمـانة ولا بكفـاءة. ويعلق بريلزفورد :" إنه (أى نظام المراقبة الثنائية) لم يهتم بمصالح الشعب المصرى». لقد ضـربت المجـاعة مصـر فى سنة ١٨٧٧ وكان لابد من تسديد قسط الدين لعمـلاء روتشيلد[١١]. ومع ذلك أجبـر الفـلاحون البـؤسـاء على دفع الضـرائب مقدما. وبدلا من تخفيض النسبـة الربوية على الفائدة وأصل الدين ، فإن نظام "المـراقـبـة الثنائيـة " أوقف بند المـصـروفـات المـصـرية : فـمنع الأمـوال عن المدارس. ولأسـبـاب اقتصـادية اقتـرح تسـريح مـالا يقل عن ٢٠٠٠ ضـابط من ضباط الجيش المصرى بدون إعطائهم رواتبهم المتأخرة عن ١٨ شهرا [١٢].

و لدينا أيضـا هذه الصورة المؤلمة للدولة المصـرية فى تلك الفتـرة يرسـمها لنا الإنجليـزى م . روزشتـاين فى كتـابه "خراب مـصـر"صفحـه ٤٥ [١٣]: "فى خريف السنة الماضية (أى سنة١٨٧٧) ، انخفضت مياه النيل انخفاضا شديدا مما أدى إلى حدوث نقص هائل فى المحـاصيل ، و أصيبت الحيـوانات بطاعون مميت ، وانخـفـضت أسـعار القطن انخفـاضـا شديدا . و تعـرض الصـعيد كله لمجـاعة شديدة لم يسـمع الناس بمثلها منذ عدة أجيـال . و كان النساء و الأطفـال يجوبون القـرى لكى يشحذوا مـا يأكلونه ، و أحيـانا كانوا لا يجـدون سوى نفايات الشوارع لتسد رمقهم . و سـقط مـا لا يقل عن عشـرة آلاف إنسـان ضحية لهذه المجـاعة فى صـيف تلك السنـة ، و ذلك دون حـسـاب الذين مـاتوا بسـبب الدوسنتـريا والأمراض المماثلة الناتجة عن الجوع . و مع ذلك ، عندما طلب الخديوى تأجيل دفع قسط الدين عن شهـر مـايو ، رفض طلبه بقسـوة ، مع أن المستـر فيفيـان- قنصل إنجلترا ـ والمسيو رومان ـ قنصل فـرنسا- كانا يؤيدان تـأجيل دفع هذا القسط القـاتل . ولم تسـتجب الحكومـة الإنجليـزية لأى التمـاس بخـصـوص هذا الشـأن ، بل وأمـرت تلغـرافـيا بدفع هذا القـسط فـورا . لقـد تخـربت مـديريات بأكملها وأصبحت خاليـة من السكان لمدة طويلة و دفع قسط شهـر يوليو فى ظروف مماثلة" .

و بالإضـافـة إلى مـا سـبق، فـإن مـجـمـوعـة من المـوظفـين الأوروبيـين من

العاجزين و الجهلة قد انقضوا على مصر ، و كان قناصل دولهم الأوروبية يدعمونهم و أحيانا يفرضونهم على الحكومة المصرية. و يقول كوشيرى عنهم : "فضلا عن ذلك ، فإن عمليات التهريب - التى مارسها الأوروبيون - جعلت إيرادات الجمارك ايرادات وهمية . و بالطبع فإن رعايا القناصل كان لا يمكن المساس بهم »[١٤].

ولم يكن هذا الوضع يبعث على الثقة. و فى سنة ١٨٧٧ كتب المستر فيفيان - قنصل بريطانيا فى القاهرة- محذرا :"أخشى أن تتسبب الإداره الأوروبية فى خراب ثروة مصر الزراعية خرابا تاما ، و أعتقد بأن الإنجليز يتحملون مسئولية خطيرة فى ذلك " .

و لم يكن هذا كل شىء ففى سنة ١٨٧٨ ، اضطر رئيس وزراء حكومة إسماعيل أن يتحمل الوصاية عليه من قبل وزيرين أجنبيين عينا فى وزارته وهما: المستر ويلسون و المسيو بلينيير . و هذه الوزارة هى التى يسميها المؤرخون الإنجليز "الوزارة المسئولة "، و هى أيضا ما يطلق عليها "الوزارة المختلطة ". وهكذا نجد أن الإدارة المالية لمصر كانت تحت أيدى الأجانب فأصبحوا يتولون أيضا الإدارة السياسية للبلاد. و منذئذ ، فقد إسماعيل السلطة فعليا و أصبح المستر ويلسون هو الذى يحكم مصر .

و كتبت جريده التايمز - فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٧٨ - مبدية دهشتها قائلة: "إنه شىء لا يصدقه عقل و لكنه حدث بالفعل : فمع وجود كل مراقبينا الأوروبيين ، و فى اللحظة التى تحتفل فيها جرائد لندن بخلاص مصر وسلامتها(بتشكيل وزارة نوبار / ويلسون) ، كان الفيضان قد شرد الفلاحين من بلادهم ، وأفقدهم مواشيهم و أدواتهم و منازلهم . و مع ذلك ، كانوا يتعرضون للملاحقه لكى يدفعوا الضرائب المتأخرة عليهم" .

وعلى الرغم مما ذكرناه ، فإن مفتشى المالية و الوزارة الجديدة استمروا فى تخريب مصر - لكى يملأوا جيوب المرابين - عندما قاموا بتحميل الأرض

بالمزيد من الضرائب بدلا من تخفيض الفوائد الباهظة التى اشتكى منها الفلاحون مر الشكوى . و استمروا أيضا فى تخريب مصر عندما فككوا إدارتها وحرموها من المال الضرورى لاستمرارها فى البقاء ، مجرد البقاء . وكتب مراسل جريدة التايمز[١٥] :"يقول سكان الدلتا أنه تجرى الآن جباية الربع الثالث من ضريبة هذا العام ، وأن جباة الضرائب يستخدمون الأساليب العتيقه فى جبايتها . و يبدو هذا القول غريبا مع انتشار الأخبار التى تفيد بموت الناس فى الطرقات ، و بأن مساحات كبيرة من الأراضى أصبحت لا تزرع بسبب أعباء الضرائب ، ولأن الفلاحين يبيعون مواشيهم ، و تبيع النساء مصاغهن ، و يملأ المرابون مكاتب الرهونات بالسندات ، ويملأون المحاكم بطلبات سقوط الحق لفوات ميعاد التسديد" .

و أخيرا، فإن "المصلحين " اقترحوا على إسماعيل إشهار إفلاسه بعد ما استنزفوا دم مصر حتى آخر قطرة . و يعلق بنسا قائلا :"لم يستطع إسماعيل قبول مثل هذا الإذلال. و قام رجال مخلصون بتنظيم مظاهرة تعبر عن غضب السكان العارم . و على الفور أصدر إسماعيل بيانا (٥ أبريل ١٨٧٩) أعلن فيه أن مصر ليست بلدا معسرا بل إنها قادرة على سداد ديونها، وأعلن أنه لا عودة للحكم الفردى ، و أنه يريد ممارسة الحكم بالإشتراك مع مجلس وزارى مكون من مصريين و بواسطته ، و يكون هذا المجلس مسئولا أمام مجلس للنواب ، و فى نفس الوقت بعث إسماعيل للمجالس العمومية بخطة مالية ."

و بعد ذلك بقليل ، اجتمع مجلس النواب الجديد الذى أطلق عليه اسم "مجلس إسماعيل " و ذلك للحط من قدره . و لكى ندرك قيمة هذا المجلس ، والطريقة التى مارس بها نشاطه، سنلجأ مره ثانية لشهادة مراسل جريدة التايمز الذى كتب فى عدد يوم ١٥ إبريل سنه ١٨٧٩ ما يلى :" إن هذا المجلس عبارة عن هيئة نيابية و كل حكومة نيابية يجب أن تكون لها بداية . و البرلمان الإنجليزى نفسه لم يكن دائما مستقلا كما هو حاله اليوم . لقد بدأ المجلس المصرى فعلا ـ بشكل جاد ـ فى مناقشة خطط تهدف إلى تحسين النظام الزراعى و التوسع فى الأشغال العامة ." و كتب نفس المراسل فى نفس الجريدة

بتاريخ ١٦ إبريل ما يلى :" لم يعد مجلس النواب مجالا للسخرية ، لقد أبدى أعضاؤه ـ فى مواقف عدة ـ علامات تدل على اليقظة و الاستقلالية . و الموقف الأخير يدل على ذلك: فعندما أراد رياض باشا ـ وزير المالية ـ إنهاء الدورة البرلمانية رسميا ، وجه للنواب كلمة مجاملة رقيقة ذكر فيها خدماتهم ، و أعلن لهم أنهم أدوا واجبهم على أكمل وجه . و لكنه لم ينجح فى القيام بدور أوليفر كرومويل: فالمجلس رفض أن ينفض ، و رفض متحدث باسم المجلس ـ من الأعيان ـ قبول مجاملات الوداع هذه . بل على العكس فقد أعلن ـ باسم البرلمان ـ أن الأعضاء لم يفعلوا شيئا بعد ، و ما زال أمامهم الكثير ليفعلوه لمراقبة أعمال الوزارة . و لذلك فإنهم يرفضون فض الدورة . وأيده زملاؤه بالإجماع ، بالضبط كما تكتل الأعيان فى بلاط فرساى حول ميرابو بعد الحادثة الشهيرة ، و البرلمان المصرى مستمر فى جلساته بلا انقطاع . و يطالب بأن يكون كل الوزراء - أجانب و مصريين- رهن مشيئته ، و أنهم مسؤلين أمامه عن أداء أعمالهم . و يريد النواب بحق تحويل هذا الكيان الموجود حاليا ـ و الذى يشبه الحكومة شكلا ـ إلى حكومة حقيقية مسئولة."

و هذه الشهادات لا تحتاج إلى تعليق من جانبنا .

وهاهى شهادة أخرى لا تقل أهمية عما سبق :" أصبح الخديوى الآن يحسب حساب ما يمكن أن نعتبره "حزبا وطنيا " . و هذا " الحزب الوطنى " له نفوذه المؤثر على الوالى. لقد اتحد الجيش مع الباشوات والعلماء على هدف مشترك: هو إثبات قدرة مصر على حكم نفسها بنفسها. كما أن البرلمان ـ الذى يبلغ عدد أعضائه الآن مائة عضو ـ قد أظهر دلالات تثبت حيويته ، و تبشر بمستقبل برلمانى قوى[١٦].

و لكن الحكومة الإنجليزية لم تكن تفكر إلا فى خنق هذه الصحوة الوطنية فى مهدها : فخلقت تعقيدات جديدة ، واستطاعت عزل الخديو إسماعيل عن طريق الدسائس و التهديدات فى ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ .

لقد سقط الخديوى إسماعيل ضحيه لسفهه و لسوء نية دائنيه [١٧].

الفصل الثالث

ثوره سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢

لسوء حظ مصر ، فإن الخديوى الجديد ـ توفيق ـ يذكرنا بلويس السادس عشر (ملك فرنسا) : بضعفه ، و أوتوقراطيته ، و محاولته للتحالف أحيانا مع الأعداء فى الداخل ، وأحيانا مع الأعداء فى الخارج . ونتيجة لأخطائه ولسوء تصرفاته ، فإنه ساعد على سرعة قيام الثورة . وإذا كان إسماعيل لعبة فى يد إنجلترا فى النواحى المالية ، فقد كان توفيق لعبتها فى النواحى السياسية : لقد استسلم توفيق تماما للمستشار الإنجليزى كولفين ، فاستفحل تدخل الأجانب فى شئون البلاد ، وازداد طغيان العنصر التركى / الشركسى فى الجيش، وترقى ضباط هذا العنصر على حساب الضباط المصريين . وكل هذه المثالب مجتمعة أثارت السخط العام .

وفى ٩ سبتمير سنة ١٨٨١ ، قاد الكولونيل أحمد عرابى بضعة كتائب من الجيش ، وتقدم صوب قصر الخديوى لكى يطالبه بإجراء إصلاحات، خصوصا فى قيادات الجيش وتكوين البرلمان .

ولكن كولفين ـ المستشار الإنجليزى ـ ناب عن الخديوى توفيق وقال لأحمد عرابى باشا : " إن إنشاء البرلمان لهو عمل يخص الأمة ."

فرد عليه عرابى قائلا : " إن الأمة نفسها هى التى كلفتنى بتنفيذ هذه المطالب بواسطة هؤلاء الجنود الذين يمثلون القوة التنفيذية التى تحقق كل ما هو نافع للوطن ."

فعلق المستشار الإنجليزى :" إذا ، فأنتم تريدون تنفيذ هذه المطالب بالقوة ، وهذا التصرف قد يلحق الضرر ببلادكم ."

فرد عليه عرابى : " إن هذا لن يحدث أبدا . ثم من يستطيع مجادلتنا فى حقنا فى إصلاح شئوننا الداخلية ؟ إننا سنقاتله حتى آخر رجل ."

هذه هى اللغة الجديرة فعلا بزعيم جيش وطنى !

وبعد عدة مراوغات قبل توفيق هذه المطالب .

واحتفلت الأمة المستبشرة خيرًا بانتصار " ثورة سبتمبر السلمية " ، واعتقدت أنها حطمت أغلالها إلى الأبد. ويقول المستر ويلفريد بلنت[١٨] : " لقد كانت الشهور الثلاثة - التى تلت هذا الحدث العظيم - أكثر الفترات سعادة . ويسعدنى أننى كنت أحد شهودها المحظوظين : إن كافة أحزاب مصر قد اتحدت فى هذه اللحظة ، وكذلك كل سكان القاهرة لتحقيق هدف وطنى عظيم . لقد ارتفعت زغاريد الفرح فى كل أرجاء مصر بطريقة لم تحدث منذ عدة قرون على ضفاف النيل . وفى شوارع القاهرة ، كان الناس - حقيقة لا مجازا - يتوقفون ويقبلون بعضهم البعض ، حتى الأجانب ، ويفرحون معا بهذه البداية المدهشة لعهد الحرية الجديد الذى أشرق عليهم فجأة كما يشرق فجر يوم جديد بعد ليل الخوف الطويل . "

واجتمع البرلمان الجديد فى شهر ديسمبر ، وتوارى الحزب العسكرى تلقائيا وبشكل مؤقت من على مسرح الأحداث. أما النواب فيقول أحد الأوروبيين عنهم[١٩] : «إنهم حاولوا معرفة وتشخيص ومحاربة الآلام والمظالم والتجاوزات التى عانت منها الأمة . وفى حوالى منتصف مارس أقر البرلمان قانونا تفصيليا للانتخابات تمت صياغته بعناية . هذا القانون لا يقل أبدا عن قوانين الانتخابات الأوروبية» .

ونضيف هنا ، أن البرلمان قد جعل التعليم إلزاميا . ويقول نفس المؤلف : «إنه أول برلمان فى مصر والشرق ، وهو البرلمان الوطنى لأمة مقهورة يسئ الأجنبى معاملتها لأقصى درجة . لقد كان هذا البرلمان تجربة هامة جدا فى التاريخ البرلمانى».

وفى هذا الوقت بالضبط ، وقع تصرف أحمق ومستفز مثل تحديا للأمة بأسرها : فعندما كان البرلمان المصرى مجتمعا لمناقشة " القوانين الأساسية " اشترك جامبيتا واللورد جرانفيل معا فى إرسال مذكرة للخديوى يقولان له فيها :

" إن حكومتى فرنسا وإنجلترا تعتبران حفاظ عظمته على العرش - حسب نصوص فرمانات السلطان - هو السبيل الوحيد لحفظ النظام وضمان الرفاهية العامة فى البلد الذى تهتم به فرنسا وإنجلترا . وتتفق حكومتا البلدين تماما على ضرورة تجنب أى أسباب قد تؤدى لحدوث مشاكل داخلية أو خارجية تهدد وضع النظام القائم فى مصر . والحكومتان واثقتان بأن التصريح العلنى - الصادر عنهما والمتعلق بنواياهما الصريحة فى هذا الشأن - سيساهم فى تجنب الأخطار التى قد تتعرض لها حكومة الخديوى . والحكومتان مقتنعتان بأن عظمته سيجد فى هذا التصريح سندا يستمد منه القوة والثقة التى يحتاجها لكى يقود مصير مصر وشعبها" .

وهذه المذكرة لا لزوم لها ، وتعطى إشارة موحية للخديوى ، ولكنها كانت بمثابة قنبلة انفجرت فى القاهرة (حسب تعبير اللورد مورلى) لأنها شجعت حكومة الخديوى فى موقفها المعارض لقيام البرلمان ، كما نبهت الحزب الوطنى الذى أصابه القلق من مطامع فرنسا وإنجلترا فى مصر . لقد كانت هذه المذكرة بمثابة دعوة غير مباشرة لتوفيق لكى يقوم بانقلاب .

ويعلق القاضى السابق فى المحاكم المختلطة قائلا بحق[٢٠] إن عبارة "وضع النظام القائم " حينذاك لم تكن أبدا تعنى " مجلس الأعيان " ولا الامتيازات التى حصلت عليها الحركة الوطنية . بل كانت تعنى "النظام القائم " الذى أقامه الأجانب فى مصر ، أى : الرقابة ، والحماية الفرنسية / الإنجليزية ، والخديوى الذى وضعته هاتان القوتان على العرش ."

لقد تشجع رئيس وزراء الخديوى - وسانده قنصلا فرنسا وإنجلترا - ورفض أن يترك للبرلمان حق التصويت على الميزانية ، حتى على الجزء الخاص بـ «الموارد غير المخصصة لتسديد الدين». ولكن البرلمان وقف بأكمله ضد هذه السياسة وتمسك بسيادته ، وأجبر الخديوى على إقالة الحكومة واستبدالها بحكومة وطنية. واحتفل الشعب المصرى بهذا النجاح الجديد الذى أحرزه

الحزب الوطنى ، واستقبله بمظاهرات فرح عظيمة .

وهكذا ، فإن الحزب الوطنى أصبحت له مصالح مشتركة مع : الجيش والبرلمان والحكومة أيضا . ومع ذلك ، فإن الأمور قد ازدادت خطورة وأصبح الحديث - فى إنجلترا وفرنسا - يدور حول ضرورة احتلال مصر احتلالا عسكريا! ولكن ، دى فريسينيه - خليفة جامبيتا - رفض فكرة الإحتلال العسكرى، وطالب بعزل الخديوى وتولية حليم باشا مكانه . ولسوء الحظ ، فإن إنجلترا عارضت هذا الحل - الذى سبق وأن اقترحته تركيا - والذى كان سيؤدى إلى تهدئة الأمور .

وحينئذ اجتمع " مؤتمر القسطنطينية " . وفى جلسته الثانية ، وقعت الدول الأوروبية كلها - حتى إنجلترا - على " عقد مطابق للشروط الواجبة " وهو ماأطلق عليه اسم " ميثاق النزاهة " ، وكان سابقا لأحداث سنة ١٨٨٢ ، وجاء فيه : " إن الحكومات - التى يمثلها الموقعون أدناه - تعلن التزامها بكل تسوية تتم بشكل مشترك لتنظيم شئون مصر حسب هذا الاتفاق . كما تلتزم بألا تسعى للحصول على أى ميزة- بشكل منفرد فى مصر - أو أى امتياز يكون قاصرا عليها وحدها فقط ، ولا أى أفضلية تجارية لرعاياها أكثر من رعايا باقى الدول الأخرى ."

وبعد ذلك بقليل ، اجتمعت نفس هذه الدول لكى " توقف التدخل العسكرى التركى فى مصر . " ولكن قبل قرار إنجلترا بالتدخل العسكرى فى مصر ، فإنها أسرعت وانتهزت فرصة عابرة بينما كان الديبلوماسيون يتناقشون . ووصل الأسطولان الفرنسى والإنجليزى إلى الإسكندرية لمساندة الخديوى الأوتوقراطى الذى يبغضه الشعب . وكتب القنصل الإنجليزى - إدوارد ماليت - إلى اللورد جرانفيل قائلا[٢١]: "يجب أن نتذكر أن اتجاه الوزارة الحالية يميل نحو التقليل من الحماية الإنجليزية / الفرنسية بشكل واضح . وأعتقد أن مشكلة حادة ستقع حتما قبل الوصول إلى حل مرض للمسألة المصرية وأعتقد أننا سنكون أكثر حكمة لو جعلنا هذه المشكلة الحادة تقع بسرعة بدلا من محاولة تأخيرها ".

لقد كان ماليت " النبيل " قادرا على خلق هذه المشكلة بدون إبطاء ، خصوصا وأنه كان يحظى بشريكين هامين : الخديوى توفيق [٢٢] - الذى أصبح بعد إرسال المذكرة لعبة فى يد إنجلترا - وعثمان رفقى - حاكم الإسكندرية الشركسى . وهذا ماتم فعلا فى يوم ١٢ يونيو ١٨٨٢ عندما قام شخص مالطي[٢٣] بقتل مكارى مصرى بطعنات السكين لأنه طالبه بالأجرة المستحقة . ونشبت فورا معركة بين المصريين والأجانب الذين هرعوا إلى مكان المعركة . وكان الأجانب مسلحين بالأسلحة النارية لا نعرف من أين أتوا بها وقتلوا ١٤٠ مصريا[٢٤] بينما قتل المصريون ٥٧ أجنبيا . وتولت الدعاية الإنجليزية - بشكل مبالغ فيه - تضخيم هذا الحادث الذى دبره السير إدوارد ماليت . ومنذ ذلك الحين ، ظهرت أكذوبة " وقوع المذابح ضد المسيحيين" .

وفى يوم ١٤يونيو ١٨٨٢ ، كتب ماليت للورد جرانفيل شاكيا من أن زميليه - قنصلا ألمانيا والنمسا - قد أبرقا لحكومتيهما " ليخبراها بأن أحسن وسيلة لتجنب وقوع كوارث أكبر هى رحيل الأسطول الإنجليزى والسير ماليت نفسه من الإسكندرية " .

ومن الواضح أن القنصلين قد فهما لعبة ماليت. ولكن الحكومة الإنجليزية كانت قد قررت التحرك فورا ، خصوصا وأنها تأكدت من أن فرنسا لن تتدخل ، كما أنها استطاعت أن تخلق فى أوروبا شعورا مؤيدا لها بسبب نشرها لأكذوبة وقوع " مذابح ضد المسيحيين " فى مصر .

وتذرع الأميرال سيمور بأن عرابى يقوم بترميم طوابى الإسكندرية ، فأمر بقصف الإسكندرية بالقنابل يوم ١١ يوليو ١٨٨٢[٢٥] . ولم يشترك الأسطول الفرنسى فى العمليات ، وترك لإنجلترا مطلق الحرية فى تنفيذ مخططها . وعلى الفور ، تشكلت لجنة للدفاع الوطنى ، ولكن توفيق ورجال حاشيته خانوا البلاد ، واستخدموا ما تبقى لهم من نفوذ لكى ينشروا الفرقة ويزرعوا الخيانة بين صفوف الجيش المصرى لصالح إنجلترا وبأموالها . نتج عن ذلك وقوع هزيمة

"التل الكبير " ثم احتلال إنجلترا لمصر .

إن أحداث سنة ١٨٨١ ـ ١٨٨٢ لم تكن تمردا بل كانت ثورة قام بها المصريون الذين كانوا يتوقون إلى حكم أنفسهم بأنفسهم والتخلص من نير الأجانب ، وكان شعار هذه الفترة هو " مصر للمصريين " . لقد كانت هذه الثورة أول حركة وطنية عظيمة هزت مصر .

وكتب اللورد كرومر ـ قنصل إنجلترا السابق فى مصر ـ فى تقريره عن سنة ١٩٠٤ بالنص مايلى : " فى سنة ١٨٨٢ ، اندلعت ثورة عظيمة فى مصر وأنا أقول كلمة " ثورة " عامدا لأن الكثيرين يتصورون أن حركة عرابى كانت مجرد تمرد عسكرى ، وهذا التصور خاطئ تماما . لقد كانت هذه الحركة أساسا ثورة حقيقية قامت ضد القهر . "

وفى المآدب التى أقامها الثوار ، كان فردينان ديليسبس " يحى الرواد الشجعان لليبرالية الجديدة المشرقة على مصر . "

ولكن بدلا من تشجيع هذه الحركة ، فإن حكومة جلادستون الليبرالية لجأت للحجة الخالدة " إعادة النظام"، فأرسلت الفرسان وقوات المشاة لخنق الحركة ، ولدعم أوتوقراطية توفيق الذى لم يلبث وأن عادى الإنجليز.

إن هذا الاحتلال العسكرى عمل من أعمال القوة لأنه اعتمد عليها وما يزال مستمرا ، مع أنه كان يجب أن يكون احتلالا مؤقتا : ففى يوم ١٨ أغسطس ١٨٨٢، صرح الجنرال ولسلى قائلا : " إن حكومة صاحبة الجلالة قد أرسلت قوات إلى مصر لإعادة سلطة الخديوى فقط ، وليست لأى غرض آخر». وكان جلادستون قد سبقه بإصدار تصريح على نفس هذا القدر من الوضوح .

ولكن ماذا فعلت إنجلترا لإعادة استتباب النظام ؟ لقد طبقت إنجلترا مبدأ ميترنيخ الخاص بالتدخل العسكرى ، ودمرت الثورة الوطنية الليبرالية ، وأغتصبت سلطة الوالى الذى أتت لحمايته (أى توفيق) ، وأصبحت سلطة الاحتلال هى السلطة الحاكمة .

الفصل الرابع
الاحتلال الإنجليزى

فى يوم ١٣ سبتمبر ١٨٨٢، فاجأ الجيش الإنجليزى الجيش المصرى فى "التل الكبير" وهزمه ، ثم دخل القاهرة يوم ١٥ سبتمبر .

وهنا ، يجدر بنا أن نترحم على محمد علي لأنه ـ لولا حسن إدراكه ـ لكانت إنجلترا قد احتلت مصر منذ بداية القرن التاسع عشر . لقد استطاع محمد على تأجيل وقوع هذا الاحتلال ، فأتاح لمصر أن تستيقظ فى الوقت المناسب من هذه الغفوة التى راحت فيها أغلب بلاد أوروبا حتى بداية القرن التاسع عشر . إن مصر قد استعادت ـ الآن ـ إحساسها بذاتها وهى مدينة لهذا الرجل بحياتها .

ومنذ ثورة ١٨٨٢ حتى ثورة ١٩١٩ ، أى منذ " الاحتلال " حتى فرض "الحماية" ، كانت إنجلترا تحاول عبثا أن تدفن شعبا بعث من جديد . ويقول أحد المؤرخين الألمان معلقا(٢٦): " منذ أن بدأت مصر تعيش حياتها الجديدة ، أضمرت إنجلترا لها حقدا شديدا . وهكذا ، فإن إنجلترا ـ فى سنة ١٨٠١ ـ دمرت بقسوة وبدون إنسانية وبدون أى سبب " جسر أبو قير " أثناء حصار الإسكندرية ، مما أدى إلى إغراق أكثر من ١٠٠ ألف هيكتار من الأراضى المزروعة ، وتدمير ١٥٠ قرية . وعلى الرغم من جهود محمد علي ومصروفاته العظيمة ، فمازال هناك ـ حتى اليوم ـ ٤٠ ألف هيكتار مغطاة بالمياه (هى بحيرة مريوط) . وفى سنة ١٨٠٥ ، قام السلطان بتعيين محمد علي فى منصب "باشا مصر" ، فدبرت إنجلترا الدسائس ضده عند السلطان لكى يقيله من هذا المنصب . ولكن خابت مساعيها بفضل تصدى نابليون الأول لها . ثم أرسلت إنجلترا المدعو " الألفى بك " إلى مصر لكى يثير المماليك ويتمردوا على محمد علي . ولكنه توفى فور عودته . والألفى بك كان مملوكا(٢٧) قضى ثلاث سنوات فى لندن على حساب الدولة الإنجليزية .

وفى سنة ١٨٠٧ ، أرسلت إنجلترا أسطولها ، واحتلت الإسكندرية ورشيد ،

ولكن محمد علي هزم الجيش الإنجليزى مرتين وألقاه فى البحر . ومع ذلك ، لم ييأس الإنجليز ، فاستفادوا من الغياب المؤقت لمحمد علي فى بلاد العرب ، ودفعوا " الباب العالى " لإرسال لطيف أغا - أحد أبناء المماليك - لكى يطالب بحقه فى عرش مصر . ولكن محمد علي كان دائم اليقظة ، فأفشل هذه الخطة.

وبين سنتى ١٨٢٤ - ١٨٢٧ ، نجحت إنجلترا فى ضم فرنسا وروسيا للقيام بعمل مشترك ضد تركيا ومصر (التى كانت منتصرة فى بلاد اليونان) ، واستطاعت تدمير الأسطولين المصرى والتركى فى سنة ١٨٢٧ .

ولم تكتف إنجلترا بذلك ، بل قام المهيج الإنجليزى " وود " بتدبير اضطرابات فى مصر ، ودفع السكان للتمرد ضد محمد علي ، ووعد باسباغ الحماية الإنجليزية على كل من يتمرد ضده . وفى نفس الوقت ، وصل الأسطولان الإنجليزى والنمساوى إلى الإسكندرية ....." .

لقد عرفنا الآن الأصول البعيدة للاحتلال الإنجليزى لمصر ، ووضعنا أيدينا على أصل الداء ، فلنشرحه ولنتكلم عما فعله .

فى البداية ، ألغت إنجلترا البرلمان المصرى ، واستبدلته " بمجلس تشريعى" و " جمعية عمومية " . وبعد ذلك ، أنشأت " جمعية تشريعية " ليس لها أى تأثير. وبعد كولفن - المستشار الإنجليزى الجديد - قامت إنجلترا بتعيين مستشارين آخرين بجانب الوزراء المصريين الذين لم يكن لهم أى سلطة . وجاءت إلى مصر بيروقراطية جديدة استولت تدريجيا على كل الأمور الداخلية. وتم إلغاء مجانية التعليم والمنح الدراسية التى أوجدها إسماعيل . وكان نظام « نجلزة» مصر مضادا تماما للآمال الوطنية ، وتسبب فى حدوث سخط عام . إن الأمة التى هبت لضمان حقوقها وحرياتها لم تستطع أن تتوافق مع مثل هذا النظام ، وظلت النيران مشتعلة تحت الرماد .

وحوالي سنة ١٨٩٣ . ظهر " حزب وطنى " جديد أسسه مصطفى كامل الذى كان يتصف بطاقة جامحة وموهبة خطابية هائلة . وقاد مصطفى كامل حملة

قوية ـ فى الصحف ومن على المنابر ـ ضد عيوب السياسة الإنجليزية وتصرفاتها السيئة وفضحها علنا . ووصلت بلاغته إلى الذروة فى الخطبة التى هتف فيها : " بلادى ، بلادى "(٢٨). وأحرز أفضل انتصار سياسى له فى حملته التى شنها ضد أحكام دنشواى . ودنشواى قرية كان الإنجليز يتنزهون فيها . وأثناء صيدهم للحمام ، قتلوا زوجة فلاح فقير وأحرقوا محصوله . وظن الفلاحون أن الجنود يهاجمونهم ، فتشابكوا معهم بالأيدى . وهرب الجنود الإنجليز . وأثناء هروبهم ، سقط أحدهم ميتا من التعب ومن ضربة شمس قوية. وعلى الفور ، شكلت السلطات الإنجليزية نوعا من المحاكم الفورية . وتم شنق أربعة فلاحين من هؤلاء البؤساء . وكانت أربع مشانق منصوبة فى أركان القرية الأربعة . وتم الشنق أمام أعين أهاليهم ومعارفهم . ياله من منظر يمزق الفؤاد ! وكان الفلاحون والفلاحات ينتحبون معا . وكذلك ضربت مجموعة أخرى من الفلاحين بالمقارع ، بينما سجنت مجموعة ثالثة . لقد نفذت إنجلترا هذه العقوبات اللا إنسانية بسبب وفاة شخص واحد فقط وفاة عرضية . يالها من عدالة مثالية !

وقاد مصطفى كامل حملة تشهير ، فى إنجلترا وفرنسا ، فضح فيها هذا الفعل الهمجى أمام العالم المتحضر ، وأثار استهجان الجميع ضد ما تم .

ويتلخص برنامج " الحزب الوطنى " فى عشرة مبادئ سجلها زعيمه بنفسه فى مقدمة كتابه ، مثل : " مصر للمصريين " ، و " أحرار فى بلدنا ، كرماء مع الجميع " ....الخ . واقتصر عمل الحزب على الوسائل السلمية . وفى مناسبات عديدة ، كانت جموع المصريين تتظاهر فى شوارع القاهرة هاتفة : «يحيا البرلمان ، يحيا الأستقلال» .

وكانت شخصية مصطفى كامل وفكره يتميزان بالاستقلالية التامة. وفى بداية حياته السياسية، حظى بدعم الخديو عباس حلمى ـ الذى وجد أن سلطته تتلاشى أمام سلطة اللورد كرومر (القنصل العام والمعتمد الإنجليزى فى مصر).

لقد كان اللورد كرومر طاغية قاس انقض على سلطة الخديوى وأراد أن ينتحل سلطة الوالى الرومانى فى بلد مستعمر . ولكن عار دنشواى لم يكن شيئا يفتخر به .

وكانت جنازة مصطفى كامل فى سنة ١٩٠٨، فرصة ظهر فيها الشعور الوطنى العظيم بشكل مادى ملموس : فقد سارت خلف نعشه حشود هائلة وأمواج من الرجال ، كان من بينهم فلاحون أتوا من أعماق ريف مصر ، وتغيب التلاميذ عن مدارسهم ليشتركوا فى الجنازة .

وتميزت سنة ١٩٠٧ بأنها سجلت منعطفا جديدا فى السياسة الإنجليزية : فبعد حملة مصطفى كامل الشهيرة ، اضطرت إنجلترا لسحب قنصلها من مصر، وجاء السير جورست مكان اللورد كرومر . وقدم جورست تنازلات شكلية ومادية لعباس وتفاهم معه ، فترك الخديوى إنجلترا تتصرف بحرية لخنق الحركة الوطنية .

وصدرت قوانين جديدة تحد من حرية الصحافة (التى تعرضت لملاحقات متنوعة) وحرية الاجتماعات: فتم إلغاء صحف " الحزب الوطنى " ، لكنها ظهرت تحت أسماء أخرى ، وسجن العديد من الزعماء . وكان لهذه الملاحقات والاعتداءات على الحرية الشخصية والاجتماعية أثر عكسى غير الذى خططت له السلطات الإنجليزية : لقد انتشر نشاط الحزب الوطنى وغرس جذوره القوية فى أرض مصر .

وهذا الحزب الذى بدا- ظاهرياً- أنه أصبح ضعيفاً، تغلغل فى قلب الأمة بأكملها، بالضبط كما تختفى الأنهار العظيمة تحت الأرض لكى تظهر من جديد وتأخذ أشكالاً جديدة[٢٩].

وعندما نذكر الإنجليز بالتزاماتهم وبتصريحات ساساتهم، فإنهم يهزون أكتافهم. ومع ذلك، يتعين علينا أن نذكرهم بها. لقد صرح السير هنرى بانرمان قائلاً: " لن نبقى فى مصر طويلاً، وإلا فإننا سننقض أهم التزاماتنا الرسمية،

وسنجعل وضعنا محتقراً فى عيون أوروبا". وقبل ذلك بعشر سنوات، فى سنة ١٨٨٧، قال د. وولف: لقد سبق لحكومة صاحبة الجلالة وأن نفت وجود أى نية لديها لضم مصر أو فرض الحماية عليها. لقد تم الإيحاء- أكثر من مرة- بأن إنجلترا كانت يجب عليها أن تحتل مصر بشكل دائم. ولكن هذا الفعل كان سيعتبر خرقا لسياسة إنجلترا التقليدية، ونقضا لالتزاماتها تجاه السلطان والقانون الدولي.

تلك كانت نماذج للتصريحات العديدة التى تلزم شرف إنجلترا. ومع ذلك، فإن إنجلترا وجدت ذريعة أخرى للبقاء فى مصر غير ذريعة " استتباب النظام" أو "سلطة الخديوي"، ألا وهى ذريعة " إتمام الإصلاحات"!

ولكن، طوال القرن التاسع عشر، حدثت الإصلاحات فى جميع المجالات فى مصر، ودخلت الثقافة الفرنسية -بعد تأقلمها لتناسب البلد- بدون أن تحتاج مصر للإحتلال العسكرى الفرنسى لتنفيذ ذلك. ويقول المستر ويلفريد بلنت[٣٠]: " قبيل الاحتلال الإنجليزى لمصر، ناقش عرابى باشا طويلاً الإصلاحات العملية التى كان محمود سامي- وباقى الوزراء- يفكرون فيها. وهذه الإصلاحات العملية هى التى ادعت إنجلترا- فيما بعد- أنها مزايا حصلت عليها مصر أثناء الاحتلال الإنجليزي، وتبناها اللورد كرومر باعتبارها إنجازاته هو".

فلنأخذ- مثلاً- "خزان أسوان"، وهو المشروع الإصلاحى الكبير الوحيد الذى نفذته إنجلترا بعد احتلالها لمصر: لقد بدأت دراسة هذا المشروع منذ عهد محمد علي، وفى سنة ١٨٨٠ ، تقدم مهندس فرنسي-دى لاموت- بمشروع لبناء الخزان يستوعب كمية مياه تصل إلى ثلاثة أضعاف الكمية التى يحجزها الخزان الحالي، وبتكلفة ٤ ملايين جنيهاً فقط. وأخيراً، درست لجنة دولية المشروع مرة ثانية فى سنة ١٨٩٤، وأسندت تنفيذ الأشغال للإنجليز. وأعترف المستر ويلكوكس- المهندس الإنجليزى المشهور- بأن المشروع قد تم تنفيذه بشكل سيئ. ولهذا السبب، كان من الضرورى إصلاحه مرتين بتكلفة طائلة. وفى

محاضرة ألقاها- فى يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ -ذكر: " إن بناء الخزان قد تكلف خمسة ملايين جنيه، وكان من الممكن تنفيذه بـ ٢,٥ مليون جنيه فقط". هذا هو المشروع الذى يتيه به الإنجليز فخراً ! بل إنهم لم يبنوه إلا لأنه يخدم مصالحهم.

ولنترك الآن الأعمال المادية التى دمرتها إنجلترا، أو تلك التى منعت تنفيذها، ولن نتحدث عن أعمالها " الثقافية"، بل سنتحدث عن " هذا الرخاء المذهل" الذى تزعم أنها منحته لمصر. وهذه المسألة بسيطة جداً، فالرخاء الحالى نتج- فقط- عن القطن الذى تم غزله فى لانكشاير فى إنجلترا. ويذكر المستر روزشتاين: " إن فكرة تكوين ثروة من زراعة القطن لم تكن فكرة الإنجليز، بل سبقهم إسماعيل وعرف هذا السر: فشجع زراعة القطن بكل وسيلة ممكنة. وفى أول عشر سنوات من حكمه، زادت قيمة تصدير القطن من ٦ ملايين وخمسمائة وثلاثة آلاف جنيهاً إسترلينياً إلى ١٠ ملايين وسبعين ألف جنيهاً إسترلينياً. وفى باقى سنوات حكمه، كانت هذه القيمة تتراوح ما بين ٧ إلى ٨ مليون جنيهاً سنوياً فى المتوسط"[٣٢].

وفى الواقع، فإن مشروع التقدم والحضارة -الذى بدأه محمد علي واستكمله خلفاؤه- قد توقف وتعطل على يد الاحتلال الإنجليزى ثم ألغاه الإنجليز جزئياً: أين البرلمان المصري؟ ماذا حل بالجيش الذي أحرز انتصارات رائعة؟ وأين مصانع الغزل المصرية[٣٣] ومصانعنا وورشنا التى كانت موجودة منذ عهد محمد علي؟ أين هى الآن؟.

وفى الثمان والعشرين سنة الأولى من الاحتلال، صرفت على التعليم نسبة ١٪ فقط من إجمالى الدخل: وقبل سنة ١٨٨٢، كانت توجد فى مصر ٢٥ مدرسة ثانوية، تم إلغاء ٢٢ منها فى السنة الأولى للاحتلال بسبب عدم وجود أموال (كما قيل!). وحتى سنة ١٩٠٦، كانت توجد ثلاث مدارس ثانوية فقط عندما استطاع المجلس التشريعى الحصول على حق إنشاء مدرسة ثانوية رابعة، بعد ١٥ عاماً

من الإلحاح.

وكان إسماعيل قد أنشأ ١٢ مدرسة عليا (كلية) بقيت منها ثلاث فقط...أما مدرسة الهندسة، فقد كان التدريس فيها يتم باللغة العربية، وبواسطة مدرسين مصريين درسوا فى أوروبا، وكانت هذه المدرسة مزدهرة وتخرج منها علماء حقيقيون[٣٣]. وبادرت الأمة المصرية، وبجهودها الذاتية فأنشأت جامعة ومدارس عن طريق الاكتتاب. وأرسلت المئات من أبنائها للدراسة فى أوروبا، ولولا ذلك، لحرمت مصر من وجود نخبة كافية قادرة على إدارة البلاد ورفع مستواها الثقافي.

واحتل الموظفون الإنجليز جميع المناصب العليا: فمثلاً فى إدارة السكة الحديد- فى سنة ١٩٠٧- كان يوجد ٣٦ مراقب يبلغ مرتب كل منهم ٦٠٠ جنيه إسترلينى فى السنة، وكان منهم ٣٢ إنجليزى و٤ مصريين فقط! وتبلغ المأساة ذروتها إذا علمنا أن أغلب الموظفين الإنجليز كانوا غير مؤهلين لشغل وظائفهم. ولدينا هنا مثال من بين آلاف على ذلك: كان المسيو لمبرت مديراً لمدرسة الحقوق فى القاهرة- وهو الآن أستاذ فى كلية الحقوق بمدينة ليون الفرنسية- ولكن حل محله المستر هيل الإنجليزى الذى لم يكن حتى حاصلاً على ليسانس الحقوق!

وقامت شبكة البنوك والشركات الإنجليزية باستغلال مصر. ويعانى الفلاح المصرى المعاصر من نفس البؤس الذى عاناه الفلاح الفرنسى قبل قيام "الثورة الفرنسية": فهو يسكن فى الأكواخ، ويعمل لمجرد تسديد ديونه.

وفى البداية، فرض الإنجليز ضريبة عالية على زراعة التبغ، ثم حددوا مساحات زراعته، وأخيراً منعوا زراعته نهائياً، مع أنه كان سيصبح مورداً مالياً هاماً للبلاد.

وألغى الإنجليز شركات الملاحة المصرية التى كانت تخدم موانئ البحر الأحمر لكى ينفرد مواطنوهم بالمكاسب وحدهم. وألغى الإنجليز أيضاً الأسطول

التجارى المصرى - " الخديوية" - الذى كانت سفنه تصل لسوريا واليونان والقسطنطينية. واشترت نقابة إنجليزية الأسطول المصرى بمبلغ مائة وخمسين ألف جنيه، فى حين أن ثمن سفنه كان يبلغ الملايين والملايين من الفرنكات. وعلقت جريدة "التان" الفرنسية ساخرة: "ولإظهار رضائها التام عن هذه الصفقة، تبرعت الشركة البحرية الجديدة (Alderson) فوراً بمبلغ ٢٥ ألف جنيه لملجأ البحارة فى الأسكندرية. ياله من إحسان!" وكتبت نفس الجريدة أيضاً: "إذا لم تكن هذه الصفقة مربحة لمصر، فإنها- بالتأكيد- لم تكن صفقة خاسرة لإنجلترا. ولكننا نتساءل فقط: أين مصلحة البلد الذى تديره إنجلترا؟".

ولم تكتف إنجلترا بحرمان مصر من استقلالها، بل انتزعت منها السودان المصري: ففور احتلالها لمصر، سعت إنجلترا لفصل السودان عنها. وانتهزت فرصة ما يطلق عليها " ثورة المهدي"- فى سنة ١٨٨٤- لكى تجبر مصر على إخلاء السودان. وعندئذ، استقالت وزارة شريف باشا، واحتجت بشدة على تقطيع أوصال البلاد. وبعد ذلك بـ ١٢ سنة، أعادت إنجلترا فتح السودان بفضل الدماء والأموال التى سكبتها مصر على أرضه.

ومنذ ذلك التاريخ، أى سنة ١٨٩٩، أصبحت إنجلترا شريكة لنا فى " السودان الإنجليزي/ المصري". وفى الواقع، فإن السودان هو مجرد سوق لبريطانيا، لا تستفيد منه مصر بسنتيم واحد، فى حين أنها تخصص له جزءاً هاماً من ميزانيتها. وعلى مدار عشر سنوات، كلف السودان مصر أكثر من ١٨ مليون جنيه إسترليني. ويعلق أمين الرافعى على ذلك بقوله[٢٤]: "إن هذا المبلغ لا يمثل الخسارة الوحيدة التى تكبدتها مصر: ففضلاً عن المصروفات الهائلة- بالنسبة لميزانية البلد- فإن الزراعة فى مصر قد تكبدت خسارة كبيرة، علماً بأن هذه الميزانية قد وضعت فى فترة كانت مصر تحتاج فيها بشدة لمشاريع الرى والصرف".

لقد تناولت مجلة فرنسية[٢٥] هذا الموضوع بقدر من التفصيل فى مقال،

كتبه مهندس زراعى واقتصادى كبير، جاء فيه: "لقد كبد السودان مصر خسارة تبلغ ٧٠ مليون جنيه مصري. والسبب الرئيسى لهذه الخسارة يجب أن نرجعه إلى أشغال الري- التى درست بشكل سيء ونفذت بطريقة جزئية- بسبب نقص الأموال الضرورية التى كانت تتسرب إلى السودان".

وهكذا، فإن مصر وسودانها قد لقيا نفس المصير، وسقط الاثنان فريسة للإمبريالية البريطانية التى كانت تريد ربط القاهرة بمدينة الكاب- فى جنوب أفريقيا- عن طريق السكك الحديدية. لقد حولت الإمبريالية البريطانية " وضع الاحتلال"- شيئاً فشيئاً- إلى " وضع الحماية المقنعة". ولم يبق عليها سوى أن تحول هذه " الحماية المقنعة" إلى "حماية فعلية وشرعية" شكلاً وموضوعاً.

وفى نفس الوقت، كانت الوطنية المصرية تريد- بكل قواها- أن تستفيد من القانون لكى تضع نهاية لهذا الاحتلال "المؤقت". فإلى أين أدى بنا هذا الصراع؟ إن الحرب التى نشبت سنة ١٩١٤ ستعطينا الإجابة.

الفصل الخامس
الحماية

قبل الإحتلال الانجليزى بفترة وجيزة، كانت مصر مستقلة استقلالاً فعلياً، وكانت السيادة التركية عليها مجرد سيادة اسمية. ولم يتغير هذا الوضع عند نشوب حرب سنة١٩١٤: فإنجلترا لم تكن لها أية حقوق على مصر، وأوروبا لم تعترف أبداً لا بالحقوق التى سلبتها إنجلترا من مصر بالقوة، ولا بوضع إنجلترا فى بلدنا. إن "الاتفاق الودي" سنة ١٩٠٤ ـ بين إنجلترا وفرنسا- يلزم فرنسا بأن تترك إنجلترا تتصرف بحرية فى مصر. ولكن هذا الاتفاق ليس إلا تسوية خاصة لا يترتب عليها أى تعديل فى وضع مصر من وجهة النظر الدولية.

لقد أعطت هذه الحرب لإنجلترا الفرصة لوضع اللمسات الأخيرة فى غزو مصر واستعبادها: ففرضت " الحماية" عليها يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . إن هذا الفعل قد جرح الكرامة الوطنية وأثار استنكار الشعب المصري، لأن "الحماية" تعني: استعباد هذا الشعب الذى يبلغ عدد سكانه ١٤ مليون نسمة، ومحو كرامته وعزة نفسه. و "الحماية" لا يمكن لها أن تصبح "أمر واقع" ، بل هى مجرد إعلان من جانب واحد، وهذا الإعلان الأحادى الجانب قد أقام نظاماً جديداً يجب أن ينتهى مع نهاية الحرب[٣٥].

إن هذا الإعلان قد انتهك حتى "الاتفاق الودي" نفسه: ففى سنة ١٩٠٧، سرت إشاعة تقول بأن إنجلترا ستعلن حمايتها على مصر، فأنكر اللورد كرومر ذلك قائلاً: " سيتطلب إعلان الحماية إجراء تغيير فى الوضع السياسى لمصر. وفى المادة الأولى من الاتفاق الفرنسي/ الإنجليزي، صرحت الحكومة البريطانية بوضوح أنها: لا تنوى تغيير الوضع السياسى لمصر". وفى السنة التالية، أكد السيرجورست: " هذه الإشاعة ليس لها أى أساس من الصحة، وبريطانيا العظمى ستفى بالتزاماتها التى سبق وأن كررتها فى سنة ١٩٠٤".

وما فعلته بريطانيا يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، قد أبرز بشكل واضح كل

الاعيب واختلاقات السياسة البريطانية منذ بداية القرن التاسع عشر. ويالها من تواريخ:

● سنة ١٨٠٧: حاول الإنجليز غزو مصر، ولكن محمد علي طردهم.

● سنة ١٨٤٠: بعدما ضحت مصر بأبنائها فى ميادين المعارك، لكى تنتزع استقلالها عن تركيا، أجبرت على الاكتفاء بالحصول على " الاستقلال الذاتي" فقط، تنفيذاً لرغبة إنجلترا العنيدة التى تخشى من أن مصر القوية الحرة لن تكون فريسة سهلة لها.

● سنة ١٨٨٢: كان البرلمان المصرى يسعى لخلاص مصر من ربقة الأجانب الذين يسيئون معاملتها، وكانت الأمة سعيدة برؤية فجر الحرية يبزغ- أخيراً- عليها، ولكن إنجلترا- مثيرة الفتن والدسائس، والمدججة بالسلاح- احتلت مصر عسكرياً. وبذلك فإنها تكون قد طعنت الأمة المصرية طعنة نجلاء فى أعز أمانيها.

وطوال القرن التاسع عشر، كانت هناك قوتان موجودتان على الحلبة:

القوة الأولى: هى قوة التقدم والتحرر. التى تمثلت ـ فى البداية- فى شخص محمد علي وسعيد وإسماعيل، يحوطهم بعض العلماء الفرنسيين ومجموعة من العلماء المصريين الذين تعلموا فى مدارس أوروبا. وبعد ذلك، منذ سنة ١٨٧٩، تجسدت هذه القوة التقدمية/ التحررية فى الأمة بأسرها، تلك الأمة نفسها التى أرادت أن تملك مصيرها بجهودها الذاتية.

القوة الثانية: هى قوة التآمر والاستعباد، التى تجسدت فى إنجلترا التى دبرت -بطريقة مباشرة ومنهجية- لغزو مصر، خصوصاً منذ شرائها لأسهم إسماعيل فى قناة السويس سنة ١٨٧٥ . ولتنفيذ هذا الغرض، عملت على تخريب مصر مالياً، وتفكيك إدارتها (مع احتمال إعادة تنظيمها فيما بعد)، وخلق حالة من الفوضى فيها. ويعلق المستر برلزفورت على ذلك قائلاً: " فى إحدى كفتى الميزان، كان هناك وعد بحياة وطنية جديدة ؛ وفى الكفة الأخرى، كان يوجد

قرض ربوى بفائدة تبلغ ١٢٪ سنوياً. وكانت كفة الـ ١٢٪هى الراجحة".

ومع ذلك، فإن إنجلترا قد أتت بالخراب لمصر ولكنها لم تجلب الفوضى الحقيقية بمعنى الكلمة، لأنها استطاعت أن تكسب الخديوى إلى صفها أثناء الغزو. وفى نفس الوقت، كانت كل القوى الحية فى الأمة قد اتحدت أكثر من أى وقت مضى، وعملت بشكل جماعى على انتشال الوطن من محنته.

إن الأسطول الإنجليزى قد قصف بوحشية مدينة الإسكندرية المسالمة، بدون أى تحرش به من جانب القوات المصرية. وكان هذا القصف هو المرحلة الأولى للاحتلال الإنجليزي. وأعلن جلاد ستون أمام "مجلس العموم" أن هذا القصف كان "دفاعاً عن النفس". تلك كانت الذريعة الأولى الخادعة للاحتلال! وبعد ذلك ظهرت ذريعة "استتباب النظام".

وإذا استلهمنا تجارب الماضي، فإننا نجد أن فرض "الحماية" على مصر يبدو كما لو كان "ضماً مقنعاً"، وسيؤكد المستقبل القريب صحة تنبؤات الماضي.

ومنذ بداية حرب سنة ١٩١٤، حلت طبقة العسكريين الإنجليز مكان القيادات المدنية، وتصرفت كما لو كانت فى بلد معاد: فقامت بنفى الوطنيين، وأنشأت نظاماً للتجسس والوشاية، وألغت كل الحريات (حرية الاجتماعات وحرية الصحافة)، وعطلت الجمعية التشريعية، وأتت برقابة قاسية، واستولت على البهائم والحبوب بطريقة تعسفية[٣٦].

وعلى الرغم من الوعود الرسمية بعدم تطبيق نظام التجنيد الإجبارى فى مصر، إلا أن إنجلترا جندت المصريين فى جيوشها فى ظروف مهينة ومخزية. ويصف الدكتور جست ما حدث قائلاً[٣٧]: "أخبرنى صديق بما رآه: توجهت مجموعة من الفرازين من التابعين لـ "فرق العمل" نحو قرية صغيرة فى الدلتا، عند غروب الشمس، وانتظرت رجوع الفلاحين الذى تأخروا فى حقولهم. وكان مع الفرازين شيخ القرية الذى كان يتلقى أوامره منهم ومن رؤسائهم. وعندما وصل الفلاحون، حوصروا من كل مكان. وأخذ كل فلاح يعتقد بأنه صالح للخدمة

العسكرية فوراً. وكان من بينهم أولاد عمرهم ١٤ أو ١٥ سنة، وشيوخ فى السبعين. وتم وشم هؤلاء المجندين. وإذا حاول أحدهم معارضة هذا الإجراء، فإن شيخ القرية كان موجوداً ومعه الفرازين والكرباج. وعندما كانت تنتهى إجراءات التجنيد، كان المصريون يموتون كالذباب. ولما سألت صديقى هذا عن سبب موتهم، رد على ببساطة قائلاً: «بأننا لم نطعمهم ولم نعطهم ملابس. ومنع عنهم أى علاج طبي. أما المستشفيات، فقد كانت مراكز لنشر العدوى أكثر من كونها مكاناً للعلاج. وكان الفلاحون يجلدون لأتفه سبب ويطلق عليهم الرصاص. ويدفعون للموت لمجرد إرضاء حكومة أجنبية مؤذية».

ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط ، بل أن المستشار المالى الإنجليزى اتخذ إجراءات تعسفية تهدف -أحياناً- إلى الإسراع بتخفيض أسعار القطن (الذى يعتبر المصدر الوحيد تقريباً لثروة البلاد)، وأحياناً كانت إجراءاته تهدف إلى إيقاف ارتفاع سعره. لقد كان الفلاحون يدفعون دفعاً إلى هاوية الإفلاس بشكل منظم: فكانوا مضطرين لبيع مواشيهم وحلى نسائهم[٣٨] بأبخس الأسعار ليدفعوا الضرائب المفروضة عليهم. و اعترفت جريدة "المقطم" نفسها (وهى المعروفة بميولها الإنجليزية) بأن الفلاحين اضطروا لبيع "القنطار" (ثمنه الآن ١٥٠٠ فرنك) بمبلغ ٦٠ قرشاً فقط (أى ٣٠ فرنك) " لأن جباة الضرائب كانوا يضغطون عليهم". إن هذه السياسة هى التى أطلق عليها بحق "سياسة إنجلترا فى مجال القطن"، وهى السياسة التى أدت إلى خراب وإفلاس العديد من الأسر المصرية التى كانت ثرية فيما مضى.

ولكن كل ما ذكرناه سلفاً، مهما كانت درجة ضرره، كان يمكن أن يكون شيئاً عابراً يمكن تحمله بصورة أو بأخرى. ولكننا سنعرض الآن لحدث خطير للغاية ويتعلق بالمستقبل: ففى سنة ١٩١٨ أعد السير ويليام برونيات -المستشار بوزارة

العدل- مشروعاً للدستور يهدف إلى إنشاء "برلمان مصري" تكون الأغلبية فيه لحفنة من الأجانب والموظفين الإنجليز !!! وهذا الفعل الفاحش كان يريد تحويل مصر إلى مجرد مستعمرة بريطانية. وهكذا نرى كيف تعمل حكومة صاحبة الجلالة " لصالح مصر ولصالح شعبها". ولن نستطيع أن نذهب فى سخريتنا لأبعد من هذا الحد. ولم يبق فى جعبة إنجلترا إلا طرد الـ ١٤ مليون مصرى من منازلهم، ووضع الـ ١٥٠ ألف أجنبى مكانهم، أو بعبارة أدق الـ٢٤ ألف إنجليزى المقيمين فى مصر.

وعندما وصل السخط إلى أبعد مدى ، ظهر ويلسون على خشبة المسرح ومعه مبادئه التى زادت من قوة تعلق المصريين بآمالهم المشروعة، وهدأت النفوس بدلاً من نشوب ثورة. ولذلك، فإن إنجلترا قد استطاعت تجنيد مليون و٢٠٠ ألف رجل ضمنت بفضلهم النصر فى الشرق.

وبعد انتهاء الحرب، جاءت الهدنة وهرع المصريون ليطالبوا إنجلترا المنتصرة بتحقيق وعودها المعلنة. ولكن إنجلترا نست ما وعدت به، ورفضت تنفيذه، وحاولت كتم صوت مصر؛ بل وفعلت ما هو أسوأ من ذلك كله: ففى يوم ٨ مارس سنة ١٩١٩، قبض الجنرال واطسن على صاحب السعادة سعد زغلول باشا (الوكيل المنتخب للمجلس التشريعي) ومعه ثلاثة من زملائه (أعضاء فى "الوفد المصري") ونفاهم إلى مالطة كما لو كانوا مجرمين جنائيين ينطبق عليهم القانون العام. ولهذا السبب اندلعت الثورة.

إننا لن نصف هنا أحداث وتطورات الثورة ونتائجها، ولكننا- مع ذلك- سنسجل ملاحظتين: أولاً: إن فرض "الحماية" البريطانية كان النهاية المنطقية لسياسة إنجلترا فى مصر؛

ثانياً: إن الثورة كانت أعظم تعبير عن إرادة مصر الوطنية التى حاولت إنجلترا القضاء عليها بالخداع أو بمحاولة كسرها بالحديد والدم.

وفى سنة ١٩١٠ تحدث المستر روزشاين عن الحركة الوطنية قائلاً[٣٩]: "إننا

لا نتوقع أن تنطفئ الحركة الوطنية نهائياً نتيجة للهزيمة، لأنه يوجد خلفها تراث للثورة والدستور. ونفس الأسباب التى أدت لنشوب الثورة فى الماضى (أى سيطرة الأجانب واستغلالهم لمصر) يجب أن تثيرها مرة أخرى عندما تتمحى نتائج هزيمة سنة١٨٨٢ . إن انتصار اليابان ثم همجية عمليات الإعدام فى دنشواى قد أظهرت النار المختبئة تحت الرماد والحركة الوطنية إلى السطح".

ونستطيع أن نضيف قائلين بأن الحرب العالمية، وحرب القانون، وإعلان فرض "الحماية" على مصر، كل هذه العوامل قد أعطت لهذه النار إمكانية أن تتحول إلى حريق كبير.

لقد طرحت هذه الثورة "المسألة المصرية" بطريقة حاسمة ومحددة. وإذا لم يتم حل هذه المسألة ـ حسب القانون والعدالة ـ فإن الثورة ستستمر فى الشوارع، أو مؤقتاً فى النفوس. لقد فرض "مؤتمر السلام" على ألمانيا قبول الحماية غير القانونية، وبذلك فإنه قد جعل المسألة تزداد سوءاً. وتحاول إنجلترا حل "المسألة المصرية" بإدخال بعض الإصلاحات الإدارية. ولكنها لا تخدع سوى نفسها عندما تريد خداع الآخرين، لأنها تتجاهل الحقيقة الساطعة. كلا، إن مصر بأكملها (رجال ونساء وأطفال) لم ترفع راية الثورة ـ التى رفعها الآباء فى سنة ١٨٨٢ ـ من أجل بضعة إصلاحات إدارية أبداً.

ومن المفيد أن نكرر بأن الثورة ليست موجهة ضد الإدارة الإنجليزية فقط. ولكنها ضد الهيمنة الإنجليزية بصفتها هيمنة أجنبية على مصر. لقد أثبتنا ـ بطريقة حاسمة ـ أن إنجلترا كانت تنوى سراً، منذ قرن مضي، الاستيلاء على مصر. وإننا إذ نهاجم أفعال بريطانيا أو الإدارة البريطانية، فإننا ـ فى الحقيقة ـ نهاجم بشكل غير مباشر مبدأ الهيمنة الأجنبية نفسه. لأن الروح الملازمة لهذه الهيمنة ـ أو لهذا النظام الإدارى ـ تتجسد تماماً مع هذا المبدأ أو هذا الهدف. وهذه الإدارة ـ أياً كان الشكل الذى تتخذه ـ تمليها وتسيطر عليها سياسة منهجية ومنظمة تهدف إلى خنق مصر. وهذه السياسة تظهر لنا فى عدد لا يحصى من

التفاصيل الدقيقة: فهى عبارة عن جسم تسكنه روح فاسدة على الدوام.

إننا لا نستطيع منع أنفسنا ـ هنا ـ من التنويه بذكر هذه النخبة من الرجال العظماء الذين كانوا فى مصر قبيل الاحتلال الإنجليزي، والذين ذكرهم مواطننا النابغة ويصا واصف فى خطبة له قائلاً[٤٠]: "والذكرى الثانية هى شهادة من العالم الفلكى العظيم مسيو لوفيرييه فى تقريره للمدير السابق للبعثة المصرية فى فرنسا، بخصوص الفلكى المصري: إسماعيل (أحد أنبغ تلاميذه) واصفاً إياه بأن له طبيعة عالم عظيم. وأضاف قائلاً: "قل ذلك للخديوي. لقد كان يجب أن يظل فى مرصد باريس برفقة علماء زمنه لكى يستكمل أعماله العظيمة. ومن المستحيل ألا يستطيع هذا الشعب أن يحكم نفسه بنفسه.".

وقال كاتب آخر[٤١]: "منذ زمن قريب جداً، عندما كان المصريون يملكون زمام أمورهم، رأت مصر مجموعة من أبنائها اللامعين يمرون أمام عيونها، وذلك على الرغم من انضمامها القريب إلى حركة التطور الحديث. لقد مر أمامها: بهجت باشا وإسماعيل محمد باشا (اللذين حفرا ترعة الإبراهيمية، وهى من أكبر قنوات العالم. وهما اللذين صمما مشروع الرى فى بلاد ما بين النهرين). ورأت: مختار باشا والبقلى يتألقان، أحدهما فى مجال الفلك والرياضيات، والثانى فى مجال الجراحة. وكان هناك أيضاً عثمان غالب ذو الشهرة العالمية فى مجال علم النباتات، وكانت له نظريات فى علم البكتريا تم تطبيقها عملياً لمكافحة مرض السرطان. وهناك أيضاً إسماعيل كمال باشا، الذى قدم للسودان إدارة تتناسب مع متطلباته ـ وذلك قبل نشوب القلاقل التى أثارها المهيجون ـ واقترح البلجيكيون على حكومتهم الأخذ بهذه الإدارة التى يمكن اعتبارها نموذجاً يحتذيه مستعمرو القارة السوداء. ورأت مصر أيضاً جيلاً من المهندسين والمعماريين الذين انطفأوا بوفاة حسن باشا، ... إلخ".

ونستطيع الآن قياس حجم الكارثة التى حلت بمصر! وبالقطع فإن كليمنصو قد تذكر هؤلاء الرجال أثناء خطبته التى ألقاها يوم ١٩ يوليو ١٨٨٢، وجاء فيها: "إن هذا الجنس ـ الذى نرى نماذج رائعة منه بيننا هنا فى مدارسنا ـ لهو جنس

هادئ وقادر على العمل والتنفيذ ... إننى لا أستطيع أن أقف على هذه المنصة ولا أن أجئ إلى برلمان الجمهورية لكى أقول إن هؤلاء الرجال غير قادرين على التحرر".

ولتبرير فرض وصايتها علينا، ادعت إنجلترا أننا غير قادرين على حكم أنفسنا. ولكن هذا الإدعاء هو من قبيل السفسطة المتداعية وينهار من تلقاء ذاته. وبعد شهادة كليمنصو، لدينا شهادة أخرى لا تقل أهمية عن الأولى، وهى الشهادة التى أدلى بها القنصل الأمريكى السابق فى مصر - المستر فريدريك كورتلاند بينفيلد - عند حديثه عن "المسألة المصرية" مع جريدة North American Review بتاريخ ديسمبر ١٨٩٧ : "هل مصر قادرة على حكم نفسها؟" ورد على نفسه رداً موجزاً: "فى الوقت الحالي، مصر غير قادرة على حكم نفسها بشكل تام". ثم شرح فكرته قائلاً: "يستطيع الخديوى اتباع سياسة مستنيرة فى تسيير شئون بلاده بدون أى تدخل أوروبي. ويستطيع أن يستعين بمجموعة من المساعدين المصريين لكى يقوموا بخدمات جليلة بصفتهم وزراء مستقلين. وكما حدث فى الفترة السابقة على الاحتلال الإنجليزي، فإن حكومة الخديوى تستطيع استخدام مساعدين فنيين تختارهم من أى جنسية. والضباط الأمريكيين قد أعطوا لمصر جيشاً لا يقل فى مستواه الحالى عن مستواه فى أى عصر من عصور تاريخها، وذلك قبل استيلاء إنجلترا عليها. والمهندسون الإنجليز وغيرهم - الذين يبيعون خدماتهم - سيكون بمقدورهم العمل فى خدمة مصر تحت إدارة حكومة مستقلة، مثلما يعملون فى خدمة نظام يدعمه الجنود الإنجليز".

هل من الممكن أن يعانى شعب - منذ ما يقرب من قرن - لمجرد أن إنجلترا تريد ذلك؟ توجد على ضفاف النيل أمة متعطشة للحرية. ولكى تحصل على الحرية، فإنها سكبت أطهر الدماء ثلاث مرات، وضحت بأغلى التضحيات، فى سنوات: ١٨٤٠، ١٨٨٢، ١٩١٩ . ولكنها لم تجد بعد هذه الجهود وهذه المشاق إلا سراب خادع.

كلا! إن إنجلترا لا تستطيع أن تخرق - إلى الأبد - التزاماتها المعلنة أمام

الجميع. ولو فعلت ذلك، فإن مصلحتها وشرفها سيتأثران. لقد ذكرت صحيفة إنجليزية كبرى ـ بشجاعة ـ أن الحل الوحيد، الذى يفرض نفسه، يتمثل فى أن "الحكومة يجب أن تكون لها سياسة محددة، هى ـ فى رأينا ـ إلغاء الحماية، مع استبدالها بمعاهدة توافق عليها مصر بإرادتها الحرة. ويجب أن تعيد هذه المعاهدة لمصر حريتها، وتؤمن مصالحنا تماماً فى قناة السويس وفى سياستنا الخارجية. ونحن واثقون بأننا سنحصل على هذه الضمانات. إن الإمبراطورية المبنية على الغزو تعانى من سكرات الموت، ونحن لا نريد إضافة مصر إلى أملاكها تحت أى شكل من الأشكال: فالاتحاد البريطانى الجديد يحتاج إلى أصدقاء وحلفاء وليس إلى تابعين".

وإنجلترا ملزمة ليس فقط بمنح مصر وسودانها الاستقلال التام بل أيضاً بإرجاعه لهما، وأى شكل ما للحكم الذاتى المزعوم، تحت السيطرة الأجنبية، سيكون أكبر إهانة تلحق بذكرى شهدائنا!

وفضلاً عن ذلك، فهناك أيضاً "المسألة الشرقية" التى تهتم بها إنجلترا وأوروبا اهتماماً كبيراً. وبشكل محدد، فإن "المسألة المصرية" تفرض نفسها حالياً بنفس قدر "المسألة التركية"، وتفوق "المسألة الشرقية". ومن الخطأ الاعتقاد بأن إقامة سلام "مصطنع"، مبنى على تقسيم الإمبراطورية العثمانية، سيحل "المسألة الشرقية": فمصر المضطربة ستكون بمثابة العاصفة التى تتجمع فى الشرق كله، وهى الحريق الذى ينتشر، وهى أيضاً السلام بالنسبة للغرب الذى يتعرض للتهديد.

إننا نتوجه بالنداء الأخير للشعب الإنجليزى النبيل، وعبقريته الخاصة، لكى يمنع بشكل نهائي اقتراف هذه الجرائم ولكى لا تقع مثل هذه المظالم باسمه، وذلك لصالحه هو وحلفائه، ولصالح فرنسا وإيطاليا، ولصالح البشرية جمعاء.

أما إذا لقى هذا النداء مصير النداءات السابقة، فسيكون alea jacta est وستتحمل إنجلترا بمفردها ـ أمام التاريخ وأمام الضمير العالمى ـ مسئولية الدماء المهدرة.

الملاحق

ملحق رقم (١): قائمة بأسماء حكام مصر من سنة ١٨٠٦ حتى ١٩٢٠ .

مسلسل	الاسم	مدة الحكم
١	محمد علي باشا	١٨٠٦ - ١٨٤٨
٢	إبراهيم باشا	١٨٤٨
٣	عباس باشا (الأول)	١٨٤٨ - ١٨٥٤
٤	سعيد باشا	١٨٥٤ - ١٨٦٣
٥	إسماعيل باشا	١٨٦٣ - ١٨٧٩
٦	توفيق باشا	١٨٧٩ - ١٨٩٢
٧	عباس باشا (الثانى)	١٨٩٢ - ١٩١٤
٨	حسين كامل	١٩١٤ - ١٩١٨
٩	أحمد فؤاد	١٩١٨

ملحق رقم (٢): قائمة بأسماء القناصل العامين والمعتمدين البريطانيين فى مصر.

مسلسل	الاسم	مدة الحكم
١	لورد فيفيان	١٨٧٦ - ١٨٧٩
٢	سير فرانك لاسيللز	١٨٧٩ (مارس - أكتوبر)
٣	سير إدوارد ماليت	١٨٧٩ - ١٨٨٣
٤	إيرل (لورد) كرومر	١٨٨٣ - ١٩٠٧
٥	سير إلدون جورست	١٩٠٧ - ١٩١١
٦	لورد كتشنر	١٩١١ - ١٩١٤
٧	قائد عام ماك ماهون	١٩١٤ - ١٩١٦
٨	سير وينجيت	١٩١٦ - ١٩١٩
٩	لورد اللنبى	١٩١٩

الفهرس

الهوامش

(١) يعرف الكافة الدور العظيم الذى قام به المستر بلنت أثناء ثورة ١٨٨١ ـ ١٨٨٢ فقد كان على صلة مباشرة مع كل من رجال الدولة الإنجليز فى تلك الفترة ومع الوطنيين المصريين وهذا الوضع المتميز يعطى لكتاباته أهمية لا يمكن إنكارها .

(٢) قاد نابليون بونابرت حملته على مصر فى سنة ١٧٩٨ ، وفى سنة ١٨٠١ استطاعت إنجلترا وتركيا إجباره على التخلى عن مصر بعد صراع طويل معه .

(٣) تنسب هذه العبارة لمحمد على وأنه قالها لسفير النمسا - عندما وصل الجيش المصرى إلى قونية : "إننى أعرف مشاعر شعبى ، فهو لا يطالب سوى باستقلاله الذى أصبح مضمونا الآن . وإذا طلبت منه مواصلة الغزو ، فأنه سيثور ضدى لأن هدفه الأسمى هو استقلال مصر وليس تدمير تركيا ».

(٤) راجع " تقرير لجنة التجارة والصناعة " سنة ١٩١٨ .

(٥) يقدر كلوت بك أن محمد علي - حتى سنة ١٨٣٦ - قام بحفر ١٠٤ مليون متر مكعب ، وردم ٤٠ مليون متر مكعب ، وبنى ٢٨١٤٠٠٠ متر مكعب من أشغال البناء فى مشروعات الرى والنقل الداخلي .

(٦) يجب الإشارة هنا إلى أن محمد علي - بفضل إدارته الجيدة وحسن بصيرته - أنجز إصلاحات عظيمة فى مصر، التى وجدها غارقة فى البؤس بدون أن يترك أى دينا عليها .

(٧) بريلسفورد :" حرب الصلب والذهب " Brailsford (.War of Steel and Gold)

(٨) من المفيد هنا أن نذكر بأن إسماعيل كان يدرك تماما أنه لا يستطيع الحصول على استقلال مصر بالقوة لأن إنجلترا كانت ستعارضه ، ولذلك فإنه سعى للحصول على الاستقلال بشراءه بثمن غال : لقد بذل إسماعيل الأموال بإسراف للسلطان وحاشيته . وللأسف ، فإن إنجلترا كانت أقوى من محمد علي وأشد تآمرا من إسماعيل .

(٩) بنسا : " مصر والسودان " Pensa : "L'Egypte et le Soudan "

(١٠) نفس المصدر .

(١١) نوتوفيتش : " مصر وأوروبا " Notovitch : "L 'Egypte et l'Europe "

(١٢) كان أغلب دائنى إسماعيل من بنك روتشيلد . ونستطيع أن نخمن بسهولة الدور الذى لعبوه فى السياسة المصرية بسبب تأثيرهم على بعض السياسيين الإنجليز .

(١٣) بريلزفورد : نفس المصدر.

(١٤) M.Rosthein: EGYPT'S RUIN

(١٥) كوشيرى : الوضع الدولي لمصر و السودان المصري .
CHERI: La Situation internationale de l'Egypte et du Souden Egyptien

(١٦) جريده التايمز يوم ٣١ مارس سنة ١٨٧٩ .

(١٧) جريده التايمز بتاريخ ١٩ مايو ١٨٧٩ .

(١٨) كتب الخديوى إسماعيل رسالة ، بعد عزله ، من منفاه فى نابولى ، و جهها إلى الصدر الأعظم جاء فيها :"لجأت إلى عظمة السلطان لكى يحمينى من الضغوط الأجنبية . لقد اجتزت ١٦ سنة حافلة بالأحداث . و تحت إدارتى ، غطت شبكة من السكك الحديدية كل مصر ، و حفرت قنوات عديدة تزيد من خصوبة أرضها و أنشأت مينائين كبيرين - فى السويس و الإسكندرية . و تم حفر قناة تصل بين البحرين و سلمتها للعالم ، الخ الخ .....»

(١٩) راجع كتاب : Wilfrid Blunt Secrcet History of the English Occupation of Egypt

(٢٠) راجع كتاب : " مصر وأوروبا . " ص ٢٨٤ ، الذى كتبه قاض سابق بالمحاكم المختلطة . L'Egypte et l'Europe ."

(٢١) راجع كتاب : " مصر وأوروبا " ، ص ٢٦٢ .

(٢٢) راجع : Egypte ص ١٠٧ .

(٢٣) كان أحمد عرابى قد تعهد شخصيا بالحفاظ على سلامة " النظام العام " أمام القوى الأوروبية ، ولكن توفيق لم يرغب فى نجاح عرابى خشية أن يتسبب هذا النجاح فى التأثير على مكانته (أى مكانة توفيق) سلبيا .

(٢٤) كان هذا المالطى قريبا لخادم القنصل الإنجليزى .

(٢٥) راجع كتاب " مصر وأوروبا " ، ص ٣١٤

(٢٦) من المهم ذكر النص الذى أرسله مجلس الوزراء المصرى ردا على إنذار الأميرال سيمور : " إن مصر لم تفعل أى شئ يبرر إرسال الأساطيل المشتركة إننا هنا فى بلادنا ، ومن حقنا - ومن واجبنا - حماية بلدنا من أى عدو يحاول أن يبدأ بخرق حالة السلم القائمة فعلا ، حسب اعتراف الحكومة الإنجليزية . إن مصر تحمى حقوقها وشرفها ولا تستطيع تسليم أى طابية ولا أى مدفع إلا إذا أجبرت على ذلك بقوة السلاح ...».

(٢٧) هانز ريزنر : " مصر تحت الأحتلال الإنجليزى والمسألة المصرية " . برلين سنة ١٨٩٦ . وطبعت الترجمة الفرنسية فى القاهرة فى سنة ١٨٩٧ .
L'Egypte sous l'Occupation Anglaise et la Question Egyptienne .

(٢٨) المماليك هو اسم الحكام الأقوياء الذين حكموا مصر عن طريق الالتزام قبل حكم محمد علي .

(٢٩) كانت فكرة الوطن تسيطر دائما على فكر مصطفى كامل . وفى لقاء مع محرر جريدة ألمانية Berliner Tageplatt ـ فى سنة ١٩٠٤م ـ صرح قائلا : " إن حرية المصريين يجب أن تكون بمثابة "Delenda Carthago" وقبل وفاته بسنة ، كتب إلى مدام جوليت آدام : سأبلغ غدا الثانية والثلاثين من عمرى . فكم يتبقى لى من العمر لكى أخدم مصرى العزيزة ؟؟" الخ ....

(٣٠) من الخطأ الزعم بأن سعد زغلول باشا هو زعيم " الحزب الوطني" أو أنه زعيم لحزب

ما. إن سعد زغلول يرأس الحركة الوطنية، وهو يمثل الأمة بأجمعها التى تشاركه نفس المثل الأعلى: الاستقلال والحرية. فضلاً عن ذلك، فإن "الحزب الوطني" -بصفته حزباً- لم يعد موجوداً الآن.

(٣١) راجع: " التاريخ السرى للاحتلال الإنجليزى لمصر".
Secret History of the English Occupation of Egypt.

(٣٢) راجع: "خراب مصر".

(٣٣) عندما أنشئت أول شركة للغزل فى مصر- بعد الاحتلال الإنجليزي- تم فرض ضرائب على إنتاجها تساوى نسبة الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع المستوردة من إنجلترا، مما أدى إلى انهيار الشركة.

(٣٤) راجع: "جريدة Debats بتاريخ ٣ فبراير ١٩٢٠ .

(٣٥) أمين الرافعي: " المسألة المصرية".

(٣٦) مجلة "الحياة الاقتصادية" .La Vie Financiere

(٣٧) راجع: المذكرة التى قدمها "الوفد المصري" لـ "مؤتمر السلام" تحت عنوان: "المطالب الوطنية المصرية"
Les revendications nationles Egyptiennes"."

(٣٨) راجع كتاب: " حرب الصلب والذهب" ص ١٠١ .

(٣٩) راجع كتاب: " خراب مصر".

(٤٠) راجع خطبة ويصا واصف فى "جريدة القاهرة". Le Journal Du Caire بتاريخ ٧ يناير ١٩٢٠ .

(٤١) داوود بركات فى جريدة الأهرام يوم ٧ أكتوبر ١٩١٩ .

التقارير العلمية
الموسم الثقافى ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦

- النشاط العلمى لمركز تاريخ مصر المعاصر
- المؤتمرات والندوات العلمية

النشاط العلمي لمركز تاريخ مصر المعاصر(*)

٢٠٠٥-٢٠٠٦

يعتبر مركز تاريخ مصر المعاصر المركز الوحيد الذي يقتصر عمله على الاهتمام بتاريخ مصر الحديث والمعاصر. وقد أنشأ هذا المركز منذ ما يقرب من اثنين وأربعين عاما وعلى وجه التحديد في ٢٥ يونيو ١٩٦٤ بمقتضى قرار وزير الثقافة والإرشاد القومي الدكتور محمد عبد القادر حاتم تحت مسمى "مركز دراسات التاريخ القومي" وكان يتبع آنذاك مصلحة الاستعلامات .

وفي ٢٧ يوليو ١٩٦٧ صدر القرار الوزاري رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٧ بتغيير اسم المركز إلى "مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر" وصار تابعا لوزارة الثقافة التي كان يتولاها آنذاك الدكتور ثروت عكاشة .

وفي عام ١٩٦٨ ضم المركز إلى دار الكتب والوثائق القومية . وبعد ذلك بثمانية سنوات وعلى وجه التحديد في عام ١٩٩٦ حذفت كلمة (وثائق) وذلك لفصل الاختصاصات وعدم الخلط في المسميات بينه وبين دار الوثائق القومية ومن ثم أصبح يعرف منذ ذلك الوقت بمركز تاريخ مصر المعاصر الذي يشكل أحد المراكز العلمية الخمسة التي تتألف منها الإدارة المركزية للمراكز العلمية التي يرأسها حاليا الأستاذ الدكتور محمد علي حلة وهو أحد أعمدة اللجنة العلمية المشرفة على المركز ونائب رئيس تحرير مجلة مصر الحديثة والذي يبذل قصارى جهده لحل المشاكل العلمية والإدارية التي تواجه المركز كما ساعد المركز على إنشاء مكتبة خاصة به رصد لها مبلغا كبيرا من الأموال لإمدادها بأمهات الكتب والمراجع القيمة لتكون في خدمة الباحثين .

ويشرف على المركز لجنة علمية من كبار مؤرخي مصر برئاسة أ د. يونان لبيب رزق "مقرر اللجنة العلمية" ، وأ.د جمال زكريا قاسم، و أ د. لطيفة محمد

(*) أعدت هذا التقرير أ. قدرية أحمد مديرة مركز تاريخ مصر المعاصر.

سالم ، و أ.د. عبد الوهاب بكر ، وأ.د. أحمد زكريا الشلّق ،أ.د. محمد علي حلة ، و أ.د. حمادة إسماعيل. ومهمة اللجنة وضع استراتيجية للمركز تهدف إلى إثراء الدراسات التاريخية المعاصرة ذات القيمة وذلك من خلال مقتنيات الدار من الوثائق وغيرها من مصادر البحث وإجازة نشر كثير من البحوث والدراسات التاريخية وإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية وتحديد موضوعات المواسم الثقافية التي يقيمها المركز في كل عام لتنمية الوعي الثقافي . وقد اختير لهذا الموسم موضوع يمس أهم مطلب وطني وهو "تطور الدساتير المصرية والنضال من أجل الديمقراطية " ويعقب المحاضرة مناقشات تدور بشكل علمي للاستفادة من دروس الماضي والتعرف على الرأي الذاتي والرأي الآخر.

وقد انقسم النشاط العلمي للمركز في هذا العام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ إلى عدة أنشطة منها:

- تحقيق مذكرات الزعماء والقادة السياسيين وأبرز الشخصيات التي لعبت دوراً هاما في مجريات تاريخ مصر المعاصر.

- تحقيق ودراسة بعض الكتب التاريخية النادرة التي صدرت في النصف الأول من القرن العشرين ومن بينها نخبة الفكر في تدبير نيل مصر والبحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر وغيرها.

- جمع تراث كبار الشخصيات المصرية السياسية والعسكرية والأدبية وإجراء دراسات لها.

- إعداد البحوث والدراسات من واقع الوثائق المصرية ومن بينها اللوائح والقوانين وجلسات الجمعية العمومية .

- إعداد ندوات علمية يحاضر فيها الأساتذة المتخصصون، حيث أقيمت في هذا الموسم ندوة عن الإمام محمد عبده تحت عنوان "الإصلاح في فكر

محمد عبده " وبصدد ذلك أصدر المركز كتيبا عن الإمام محمد عبده تناول حياته ومؤلفاته، إلى جانب إعداد وتنظيم المواسم الثقافية التي أجازتها اللجنة العامية وما يتبع تلك المواسم من جمع المحاضرات وإعدادها للنشر .

- متابعة الندوات والمؤتمرات العلمية التي تقيمها الجامعات والمراكز العلمية ومكتبة الإسكندرية والمجلس الأعلى للثقافة ونشر ملخص عنها في مجلة مصر الحديثة.

- إصدار مجلة مصر الحديثة التي يرأس تحريرها أ د. جمال زكريا قاسم أحد أعضاء اللجنة العلمية الحريص على إصدارها في أكمل صورة واختيار الموضوعات بعناية شديدة، وهى دورية سنوية محكمة علميا رفيعة المستوى تعتبر مرجعا علميا للباحث المتخصص ويفيد منها المثقف العادي.

- إصدار سلسلة مصر النهضة التي يشرف عليها أ د. أحمد زكريا الشلق ويقوم بنشر الأبحاث الجادة التي تمثل إضافة هامة في تناول التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمصر المعاصرة.

● **الكتب التي صدرت عن المركز في هذا العام :**

- نخبة الفكر في تدبير نيل مصر .

إشراف أ د. لطيفة سالم .

-الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث ، الجزء الثالث .

إشراف د. يواقيم رزق مرقص .

-مجلس شورى النواب الهيئة النيابية الثانية .

إشراف د. سعيدة محمد حسني

- سلسلة مصر النهضة ، العدد (٦١) بعنوان حزب الكتلة الوفدية من ١٩٤٢ -١٩٥٢ للدكتور. منصور عبد السميع، والعدد (٦٢) الجريمة في مصر فى النصف الأول من القرن العشرين «الشوارع الخلفية» للدكتور عبد الوهاب بكر،

والعدد (٦٣) عبدالناصر والسياسة الخارجية الأمريكية ١٩٥٢-١٩٥٦ للدكتور محمد عبدالوهاب، والعدد (٦٤) المازنى سياسيًا للدكتور حمادة إسماعيل، والعدد (٦٥) قبل أن يأتي الغرب.. الحركة العلمية في مصر في القرن السابع عشر لناصر عثمان، والعدد (٦٦) الخارجية المصرية ١٩٣٧ - ١٩٥٣ للدكتورة صفاء شاكر.

- تراث د. طه حسين (طه حسين في عهد ثورة ٢٣ يوليو)، إشراف أ.د. رءوف عباس حامد و دراسة د. أحمد زكريا الشلق .
- تاريخ سيناء تأليف نعوم شقير ، تحقيق د. صبرى العدل ، إشراف ودراسة أ.د. أحمد زكريا الشلق .
- قناة السويس لطلعت حرب، تقديم الدكتور عبد الرحمن برج.

● **كتب تحت الطبع ومن المنتظر صدورها قريبا**

١) اللوائح والقوانين في عهد محمد علي .

إشراف أ.د. محمد صابر عرب .

٢) جمع تراث عباس العقاد (الجزء الأول).

إشراف أ.د. محمد صابر عرب.

٣) الموسم الثقافى ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مصر والعرب .

٤) سلسلة مصر النهضة العدد ٦٧ .

● **كتب لا يزال يجرى العمل في دراستها وتحقيقها**

١ - الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث (الجزء الرابع).

إشراف أ.د. عبد الوهاب بكر.

٢ - جمع تراث عباس العقاد (الجزء الثاني)

إشراف أ.د. محمد صابر عرب .

٤- البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر .

تحقيق أ . د . لطيفة محمد سالم

٥ - حقائق الأخبار عن دول البحار (إسماعيل سرهنك)

إشراف أ . د . عبد الوهاب بكر.

٦- مذكرات عبد الرحمن فهمي جـ٥

إشراف أ . د . يونان لبيب رزق .

٧ - مذكرات محمود فهمي النقراشي.

إشراف أ . د . احمد زكريا الشلق .

٨ - بعثة الأهرام إلى صحراء ليبيا .

تحقيق أ . د . عمر الفاروق .

٩ - كتاب حقوق الشعب (لعبد الرحمن الرافعي).

تحقيق أ . د . حمادة إسماعيل .

١٠ - كتاب مصر للمصريين (لسليم النقاش).

تحقيق ودراسة عبد المنعم سعيد

١١ - تحقيق جلسات الجمعية العمومية ١٨٨٣ - ١٩٠٩ .

إشراف أ . د . حمادة إسماعيل .

١٢- الشيخان عبد الوهاب النجار والخضرى بك.

١٣- دراسة محفظة ٩ دفتر ٨ معية سنية تركي ، إشراف أ د . عبد الوهاب بكر .

١٥- مجلس شورى النواب جـ٣ (١٨٧٦ - ١٨٧٩) إشراف د . سعيدة محمد حسنى .

١٦- جمع تراث أحمد لطفى السيد ، إشراف أ . د . أحمد زكريا الشلق .

محاضرات الموسم الثقافي لمركز تاريخ مصر المعاصر
٢٠٠٥-٢٠٠٦
(تطور الدساتير المصرية والنضال من أجل الديموقراطية)

كان هذا العنوان هو المحور الرئيسي لمحاضرات الموسم الثقافي لمركز تاريخ مصر المعاصر ، وكان الدافع إليه التعديل الذي أدخل على المادة ٧٦ من الدستور وما ترتب على ذلك التعديل من أنه أصبح من حق المواطن ترشيح نفسه رئيسا للجمهورية من خلال انتخابات تعددية مما عُد إنجازا كبيرا في مسيرة الشعب المصري نحو الديموقراطية . وقد استهدفت اللجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر من اختيارها لموضوع تطور الدساتير المصرية وضع خلفية لذلك التطور بداية من عصر محمد علي حتى صدور دستور ١٩٧١ عقب رحيل الرئيس جمال عبد الناصر .

وقد اشتمل الموسم الثقافي على ثمانية محاضرات تناولت التطورات الدستورية ونضال المصريين من أجل الديموقراطية وذلك على النحو التالي :

ألقيت المحاضرة الأولى في ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٥ وتحدثت فيها الدكتورة لطيفة سالم وعقب عليها الدكتور نبيل حلمي وكان موضوع المحاضرة " العهد الأول : بين منحة ولي النعم والدستور الثوري ١٨٢٩- ١٨٨٢ " وتناولت فيها اتجاه محمد علي في عام ١٨٢٩ على الرغم من طبيعته الاستبدادية إلى إنشاء بعض المجالس الاستشارية فكان تأسيسه لمجلس المشورة في عام ١٨٢٩ وفي عام ١٨٣٤ شكل المجلس العالي ثم أصدر في عام ١٨٣٧ القانون المعروف بسياستنامه . وعقب تولي الخديو إسماعيل الحكم أنشأ في عام ١٨٦٦ مجلس شورى النواب الذي كان منحة من ولي النعم ليكون من أدوات الخديوي في مشروعه التحديثي من ناحية وسندا له في سياسته المالية من ناحية ثانية .

(*) قام بمتابعة محاضرات الموسم الثقافى نخبة من باحثات وباحثى مركز تاريخ مصر المعاصر.

ونظرا لعدم نضوج الوعي السياسي لدى المصريين آنذاك فقد كان واضحا خلال دورات انعقاد المجلس الأولى الاستسلام للحكومة كما تعطل المجلس أكثر من مرة وتوقف خلال العام ١٨٧٤-١٨٧٥ وكان هذا التوقف متزامنا مع بيع الخديو إسماعيل أسهم قناة السويس .

ومع اشتداد الأزمة المالية من ناحية ونضوج الوعي السياسي والتذمر الذي ساد الجيش من ناحية أخرى إلى جانب سيطرة معاني الحياة النيابية الصحيحة على عقول المثقفين وحماس الخديوي الذي وجد في المجلس خير ما يعينه على مواجهة الضغوط الخارجية كل هذه الأسباب أدت إلى ظهور شخصية المجلس إبان دورة انعقاده الأخيرة في عام ١٨٧٩، حيث بادر الوطنيون بوضع اللائحة الوطنية التي نصت على أن يكون مجلس النظار وطنيا والحكومة دستورية على النمط الأوروبي . وحين تولى شريف باشا رئاسة النظارة في أبريل ١٨٧٩ استند على اللائحة الوطنية في إصدار دستور توفرت فيه الأسس النيابية الحديثة وألحق به لا ئحة الانتخابات، ولكن لم يلبث أن أوقف ذلك الدستور على أثر عزل إسماعيل بعد أن رفضه الخديو توفيق بإيعاز من بريطانيا وفرنسا، وعهد إلى رياض باشا بتشكيل النظارة الجديدة في سبتمبر عام ١٨٧٩ التي لم تلبث أن سقطت مع أولى خطوات الثورة العرابية بحادثة قصر النيل وعاد شريف باشا ليشكل وزارته الثانية في ١٤ سبتمبر ١٨٨١ وأعد مشروعا دستوريا جديدا تقرر فيه مبدأ مسئولية الحكومة أمام المجلس النيابي . غير أن النواب لم يقبلوا حرمانهم من نظر القسم الحر من الميزانية وهو القسم الذي لا يختص بإيرادات الدين العام مما أدى إلى استقالة شريف باشا وشكل محمود سامي البارودي النظارة في ٤ فبراير ١٨٨٢ التي استهلت عهدها بإصدار ما عرف بالدستور الثوري في ٧ فبراير ١٨٨٢ الذي تحددت فيه العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى جانب توسعة حقوق المجلس النيابي بعد سحبها سواء من الخديوي أو من الحكومة، وبذلك الدستور انزوت سلطة المراقبين الإنجليزي

والفرنسي مما مثل تحديا للموقف الأنجلو فرنسي .

ولم تلبث الأحداث الداخلية أن توالت تباعا بما فيها حريق الإسكندرية والمؤامرة الشركسية مما أدى إلى التدخل الإنجليزي الفرنسي بإرسال الدولتين قطعا من أسطوليهما إلى الإسكندرية وبعثتا بمذكرتهما المشتركة في ٢٥ مايو ١٨٨٢ التي كان من نتيجتها استقالة البارودي وما تبع ذلك من هزيمة الثورة وسقوط دستورها ليبدأ عهد الاحتلال الإنجليزي لمصر .

وكانت المحاضرة الثانية التي ألقيت في الخامس عشر من يناير ٢٠٠٦ للدكتور عبد الوهاب بكر وعلق عليها الدكتور يونان لبيب رزق وكانت بعنوان "الدستور يا أفندينا ١٨٨٣-١٩١٢ " وكان التركيز في هذه المحاضرة على الجهود التي بذلتها العناصر الوطنية لتحقيق المطلب الدستوري وساعد على ذلك بدايات ظهور الأحزاب السياسية ودور مصطفى كامل وحزبه تحديدا في شأن الدستور ودور نادي خريجي المدارس العليا وطلبة المدارس بصفة عامة في مساندة مصطفى كامل في موقفه الوطني بعد خذلان فرنسا لمصر عقب توقيعها الاتفاق الودي مع إنجلترا . وقد ألقى المحاضر الضوء على مردود الشعور الوطني على أثر منح السلطان عبد الحميد الثاني الدستور العثماني في عام ١٩٠٨ والحيرة التي امتلكت الوطنيين في أمر طلب الدستور ، أيطلب من الدولة العثمانية باعتبارها الدولة صاحبة السيادة الشرعية على مصر، أم من بريطانيا دولة الاحتلال باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية ، أم من الخديوي باعتباره الحاكم الشرعي على مصر ؟! وأنهى الدكتور بكر محاضرته بنشوب الحرب العظمى ليؤجل بنشوبها الحديث والضجة حول المطلب الدستوري حيث دخلت مصر في قضية أخرى لم تكن هي الدستور يا أفندينا بطبيعة الحال .

وتناول الدكتور محمد عفيفي في محاضرته التي ألقيت في التاسع والعشرين من يناير ٢٠٠٦ وعلقت عليها الدكتورة لطيفة سالم موضوع " الجمعية

التشريعية وميلاد العهد الدستوري " وفي تلك المحاضرة عرض الدكتور عفيفي لنشأة الجمعية التشريعية في عام ١٩١٣ التي كانت من أقصر المراحل الدستورية التي عرفتها مصر إذ لم يتجاوز عهدها ستة أشهر من بداية تأسيسها حتى تعطلت جلساتها ثم لم تلبث أن توقفت إلى أجل غير مسمى بنشوب الحرب العظمى.

وألقى المحاضر الضوء على أعضاء الجمعية الذي كان يبلغ عددهم ستة وستين عضوا وتركيبهم الاجتماعي بما في ذلك الأعضاء المنتخبون والمعينون وممثلو الأقليات والبدو . كما أوضح هدف كتشنر من تشكيل تلك الجمعية وهو الرغبة في الحد من سلطة الخديو عباس حلمي الثاني إلى جانب تكوين طبقات اجتماعية جديدة وامتصاص الشعور الوطني الذي كان يطالب بالدستور وذلك بإنشاء تلك الجمعية شبه الدستورية .

وعلى الرغم من قصر عهد الجمعية التشريعية إلا أنها مهدت لزعامة سعد زغلول الذي انتخب وكيلا لها فضلا عن نجاحها في وضع العديد من البرامج الخاصة بالتعليم الإلزامي والعمران والاهتمام بمشكلات الري والصحة وإصلاح حال الفلاحين ومناقشة حرية الصحافة والنظر في قانون المطبوعات ووضع المرأة بين السفور والحجاب إلى جانب التعرض للمخصصات الخديوية والجزية العثمانية والدين العمومي . ومع تلك الجهود التي بذلتها الجمعية التشريعية إلا أن هناك من يرى أنه لم يكن لها دور في القضايا الأكثر أهمية كقضية الحماية والاستقلال والأحكام العرفية وأنها أضاعت وقتها - على الرغم من تعدد جلساتها - في مسائل إجرائية ومن بينها على سبيل المثال من يكون له الحق في رئاسة الجمعية عند غياب رئيسها؟ الوكيل المعين أم الوكيل المنتخب ؟ غير أنه من الصعوبة وضع تقييم موضوعي للجمعية التشريعية بسبب قصر عهدها الذي لم يستمر أكثر من خمسة أشهر ونصف الشهر.

وفي الثاني عشر من فبراير ٢٠٠٦ ألقى الدكتور يونان لبيب رزق المحاضرة الرابعة التي علق عليها الدكتور جمال زكريا قاسم وكانت بعنوان " ثورة ١٩١٩ وقضية الدستور " وكان التركيز في هذه المحاضرة على لجنة وضع الدستور والمعارضة التي أثيرت بشأن تشكيلها باعتبارها لجنة معينة ولم تقم كجمعية تأسيسية على أساس الانتخاب . واعتمادا على الوثائق البريطانية والدوريات المعاصرة استطاع الدكتور يونان الكشف عن بعض الجوانب من بينها أنه على الرغم مما عرف عن تلك اللجنة أنها كانت تضم فحول القانونيين إلا أنها كانت تضم إلى جانب ذلك أعضاء لا يعرفون القراءة والكتابة كما بلغ عدد أعضائها اثنين وثلاثين عضوا وليس ثلاثين عضوا كما كانت تعرف بلجنة الثلاثين. وعلى الرغم من أن اللجنة كانت تضم في تشكيلها ممثلين عن الطوائف الدينية والبدو إلا أنها أهملت تمثيل المرأة مما كان موضع احتجاج من بعض الصحف النسائية لافتئاتها على حقوق المرأة ونتيجة لذلك أخذت تثار في الصحف قضية المرأة وعما إذا كانت تصلح لممارسة حقوقها النيابية من عدمه . وأوضح الدكتور يونان أن اللجنة لم تكن تأتمر بأمر الملك أو المندوب السامي البريطاني ولعل ذلك كان من الأسباب التي جعلتهما يعترضان على بعض المواد فى مشروع الدستور يضاف إلى ذلك ما واجهته اللجنة من مواقف رافضة سواء من الوفد أو من الحزب الوطني إلى درجة وصف سعد زغلول لها بلجنة الأشقياء وأن الدستور الذي كانت تضطلع بوضعه سيفتقر للمشروعية الشعبية . غير أن هناك من أبدى تأييده للجنة وأنها سوف تترك للبرلمان حق تعديل إذا رأى أنه في حاجة إلى تعديل الدستور أو تنقيح وأن يتلافى كل ما قد يجده من نقص فيه .

وعلى أثر الانتهاء من وضع الدستور واستنادا إلى قانون الانتخاب الذي صدر بناء على الدستور أجريت الانتخابات العامة في عام ١٩٢٤ وكانت أول انتخابات تجرى على أساس حزبي وتميزت بهوجة الترشيحات والبرامج الانتخابية وبظاهرة غير مسبوقة تمثلت في تشكيل العديد من الجمعيات الأهلية التي

استهدفت حماية المرشحين والناخبين من تعسف الإدارة الحكومية ، وبرز من تلك الجمعيات " جماعة أنصار الانتخاب الحر " ، و"جمعية الدفاع عن الانتخابات العامة " ، وغيرها من الجمعيات التي أخذت على عاتقها تبصير الناخبين بالوسائل غير المشروعة التي يلجأ إليها بعض المرشحين .

وأنهى الدكتور يونان محاضرته بقوله بأنه على الرغم من مرور أكثر من سبعين عاما على تلك الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٢٤ ، إلا أننا مازلنا للأسف في حاجة إلى مثل تلك الجمعيات !

وحول تزييف الانتخابات والاعتداء على دستور ١٩٢٣ بتعطيله أو حتى إلغائه كانت المحاضرة الخامسة من محاضرات الموسم الثقافي التي ألقاها في السادس والعشرين من فبراير ٢٠٠٦ الدكتور علي شلبي وعقب عليها الدكتور حمادة محمود إسماعيل . واستكمالا لتلك المحاضرة كانت المحاضرة السادسة التي ألقاها الدكتور محمد نور فرحات في الثاني عشر من مارس ٢٠٠٦ عن "محاولات مسخ الدستور... صدقي ١٩٣٠-١٩٣٥ ". غير أن الدكتور فرحات - وهو من أوائل الذين طالبوا بالإصلاح الدستوري في مصر - لم يتقيد بالعنوان الدقيق للمحاضرة وإنما آثر تناول التطور الدستوري في مصر بصفة عامة . أما عن الموضوع الرئيسي للمحاضرة فقد تناوله المعقب الدكتور السعيد حجاج الذي ذكر أن محاولات الاعتداء على الدستور لم تبدأ في عهد صدقي وإنما بدأت منذ تشكيل لجنة وضع الدستور وما تعرضت له اللجنة من ضغوط سواء من الوفد أو من الحزب الوطني وكذلك من القصر وسلطات الاحتلال . وعلى عهد صدقي وصل الاعتداء على الدستور إلى حد إلغائه واستبداله بدستور ١٩٣٠ الذي وسع من سلطات الملك فضلا عما تميز به عهد صدقي من استبداد وتزوير في الانتخابات ووصول أحزاب الأقلية إلى الحكم وما تبع ذلك من ردود فعل تزعمها حزب الوفد والقوى الوطنية التي نجحت في إعادة دستور ١٩٢٣ في

عام ١٩٣٥ .

أما الدكتور نور فرحات فقد ألقى الضوء على التركيبة السياسية والاجتماعية للمجتمع المصري في تلك الفترة وركز بصفة خاصة على التوجهات الليبرالية في دستور ١٩٢٣ والتوجهات التسلطية في دستور ١٩٣٠ والصراع بين تلك التوجهات الذي لا يزال مستمرا إلى وقتنا الحاضر ، غير أنه ألمح بأن حقبتي العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي كان الليبراليون يملكون القدرة على التأثير بينما لم تعد لديهم أية قوة فعلية مؤثرة في الوقت الحاضر . وبنظرة شمولية تناول المحاضر التطور الدستوري في مصر الذي مر بعدة مراحل بدأت المرحلة الأولى في النصف الأول من القرن التاسع عشر على عهد محمد علي التي تميزت بالحكم المطلق الذي لا منازع فيه ، ثم كانت المرحلة الثانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر التي اتسمت بظهور قوة ليبرالية ترتب عليها مناهضة الحكم الأوتوقراطي بإنشاء مجلس شورى النواب في عام ١٨٦٦ وصدور اللائحة الوطنية في عام ١٨٧٨ ، وما تبع ذلك من صدور دستور الثورة العرابية في عام ١٨٨١ الذي لم يلبث أن ألغي بمجيء الاحتلال البريطاني. ثم تناول المحاضر بعد ذلك دستور ١٩٢٣ الذي كان نموذجا للمجتمع الليبرالي في ذلك الوقت ، حيث أكد لأول مرة أن الأمة مصدر السلطات ومسئولية الوزارة والفصل بين الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية ولا يحق للملك - إلا في حالات استثنائية - إصدار مراسيم بقوانين إلا إذا كانت تحمل مع توقيعه توقيع رئيس الوزراء أو الوزير المختص .

وعلى الرغم من أن ثورة يوليو ١٩٥٢ بادرت بإلغاء دستور ١٩٢٣ إلا أنه كان من الممكن أن تكتفي بتعديله دون إلغائه، كما كان من الممكن تنفيذ المبادئ الستة التي أعلنتها في وجوده ، غير أنه قيل آنذاك أن دستور ١٩٢٣ لم يعد مناسبا للمرحلة الثورية خاصة بعد أن قامت الثورة بإصدار العديد من القوانين

الاستثنائية وإدانة رجال الحقبة السابقة وإنشاء محاكم الثورة وغيرها . ثم انتقل الدكتور فرحات بعد ذلك إلى مرحلة أخرى من مراحل التطور الدستوري التي نجمت عن أزمة مارس ١٩٥٤ التي أدت إلى هزيمة الليبرالية وما تبعها من مشروع دستور ١٩٥٤ الذي لم ير النور، ثم صدور دستور ١٩٥٦ الذي اعتبر بمثابة الأب الشرعي لدساتير مصر اللاحقة حيث وضح انحيازه إلى النظام الرئاسي في الدولة ويكون تعيين رئيس الجمهورية بالاستفتاء ويعني ذلك عدم تداول السلطة وعدم وجود أحزاب سياسية وعدم خضوع رئيس الجمهورية أو السلطة التنفيذية لأية محاسبة . ووصل المحاضر أخيرا إلى مرحلة دستورية جديدة بعد رحيل عبد الناصر واتجاه الرئيس السادات للبحث عن شرعية وجدها في إسقاط مراكز القوى ودولة المخابرات والتركيز على سيادة القانون وإصدار دستور ١٩٧١ الذي حمل الكثير من التناقضات بين الأخذ بالليبرالية والتسلطية في آن واحد، ومن ذلك بقاء رئيس الجمهورية في منصبه لدورات غير محددة واتخاذ الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع استجابة للمد الديني، والتجاوز إلى حد كبير عن الاشتراكية بوسائل الخصخصة وبيع القطاع العام وغيرها .

واختتم الدكتور فرحات حديثه بأن التعديلات الدستورية التي يطالب بها البعض في الوقت الحاضر لا تخرج عن حدود الأقوال دون الأفعال ولم تتحول تلك المطالب إلى تيار شعبي يستطيع فرض إرادته مثلما فرض الليبراليون قوتهم ضد دستور ١٩٣٠ ومن ثم العودة إلى دستور ١٩٢٣، ويرى أنه ينبغي المبادرة بتعديل المادة ١٨٩ من دستور ١٩٧١ بما يتيح تأسيس لجنة لوضع دستور جديد يتمشى مع مسيرة الديموقراطية والإصلاح السياسي في مصر .

وتناولت المحاضرة السابعة من محاضرات الموسم الثقافي لمركز تاريخ مصر المعاصر التي ألقاها في ٢٦ مارس ٢٠٠٦ المستشار طارق البشري

وعقب عليها الدكتور رءوف عباس موضوع " عبد الناصر وقضية الدستور " . وفي تلك المحاضرة أوضح المستشار البشري أن تغيير العلاقات السياسية والاجتماعية يؤدي حتما إلى تغيير الدستور . وفي تقييم المحاضر للتجربة الناصرية خلال السنوات الثمانية عشرة التي حكم فيها عبد الناصر عمد إلى تقسيمها إلى عدة مراحل :

المرحلة الأولى: وشملت السنوات الأربع الأولى من عام ١٩٥٢ -١٩٥٦ وتميزت تلك المرحلة بإلغاء دستور ١٩٢٣ وصدور بيان دستوري تضمن نظام الحكم الذي كان مركز الثقل فيه لرئاسة الجمهورية، كما تميزت تلك المرحلة بحل الأحزاب السياسية ونشأة هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي . ومن الملاحظ أنه في خلال تلك السنوات الأولى من عهد الثورة لم تتبلور الأوضاع السياسية ولم يحدث في خلالها تطور دستوري حيث انشغل النظام الجديد في مباحثات الجلاء والإصلاح الزراعي والتمصير والتأميم .. الخ

المرحلة الثانية ١٩٥٦-١٩٦٥: وتميزت تلك المرحلة التي استمرت قرابة تسع سنوات بعدم وجود مجالس نيابية أو على الأحرى وجود أنظمة شعبية ضعيفة وذلك على الرغم من أن بداية تلك السنوات شهدت صدور دستور متكامل في عام ١٩٥٦ استهدف إحكام القبضة من أجل تحقيق المبادئ الستة التي أعلنتها الثورة ومواجهة ما كانت تتعرض له من ضغوط خارجية . وقد صدر هذا الدستور في إطار الفكر السياسي الذي كان سائدا في الدول النامية نحو الأخذ بفكرة الحزب الواحد أو النظام الشمولي . وكان هذا الدستور هو الأساس وذلك على الرغم من إجراء العديد من التعديلات عليه التي بدأت في عام ١٩٥٨ نتيجة قيام الوحدة المصرية السورية ومن ثم صدور دستور ١٩٥٨ لحكم الإقليمين . وعلى أثر الانفصال في عام ١٩٦١ صدر بيان دستوري نص على قيام مجلس للرئاسة ، وفي عام ١٩٦٤ صدر الدستور المؤقت الذي كان متمشيا إلى حد كبير مع دستور ١٩٥٦ من حيث سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية .

المرحلة الثالثة ١٩٦٥-١٩٧٠ : وفي خلالها تم إجراء تعديل على دستور ١٩٦٤ في عام ١٩٦٩ عقب استبعاد المشير عبد الحكيم عامر الذي كان يشكل مركز قوة يحد من سلطات عبد الناصر، ونتيجة لذلك التعديل أصبح عبد الناصر هو القوة الوحيدة المسيطرة الذي عمل من خلالها على إعادة بناء الجيش وأجهزة الدولة استعدادا لاستئناف المواجهة مع إسرائيل .

وقد استطاع المحاضر أن يخرج بعدة نتائج هامة من بينها :

أولا : أن الثورة ورثت سلطة الملك وقطفت ثمار كفاح الشعب المصري ضد الإنجليز كما ورثت شعبية الوفد .

ثانيا : أن النظام الثوري استطاع تحقيق السيطرة المركزية وعدم إيجاد تداول للسلطة أو حتى وجود قوة مشاركة له .

ثالثا : أن هناك اطرادا بين ازدياد شعبية عبد الناصر وازدياد نظامه استبدادا .

رابعا : أنه مهما كانت هناك من إنجازات هامة حققتها الثورة إلا أنها لم تستطع الحفاظ على تلك الإنجازات نتيجة غياب الديموقراطية .

وفي ٣٠ أبريل كان ختام الموسم الثقافي بالمحاضرة التي ألقاها الدكتور رفعت السعيد وعقب عليها الدكتور أحمد زكريا وكانت بعنوان «دستور ٧١ بين التطور والانقلاب على عهد عبد الناصر» وفى تلك المحاضرة أوضح المحاضر أن دستور ٧١ كان في حقيقته انقلابا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على النظام الناصري وبصدد ذلك قارن بين دستور ٦٤ ودستور ٧١ الذي ألغى الاتجاهات الاشتراكية ولم يرد به أي ذكر للاتحاد الاشتراكي أو القطاع العام أو تحالف قوى الشعب العاملة، كما أضاف فى الوقت نفسه سلطات واسعة لرئيس الجمهورية من بينها المادة ٧٤ التي أتاحت لرئيس الجمهورية سرعة اتخاذ ما يراه من إجراءات لسلامة الوطن أو للحفاظ على الوحدة الوطنية، وبالتالي فإن ذلك الدستور لم يكن مجرد انقلاب على دستور ٦٤ بقدر ما كان انقلابا على نظام حكم سابق .

المؤتمرات والندوات العلمية

٢٠٠٥-٢٠٠٦

مركز الدراسات الشرقية بالمعهد الفرنسي بالقاهرة

مؤتمر

مدينة الإسكندرية في القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر

١٨-٢٠ سبتمبر ٢٠٠٥

على الرغم من فقدان مدينة الإسكندرية لمكانتها التجارية في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي ، إلا أن هذه المدينة ظلت تتمتع بمكانتها المميزة وامتدادها المتسع وانفرادها أيضا بكونها الميناء الرئيسي لمصر . وحول هذا الموضوع أقام المعهد الفرنسي بالقاهرة مؤتمرا دوليا لمدة ثلاثة أيام تناول فيه المشاركون التطور الحضري لمدينة الإسكندرية ، المجتمع السكندري، الاقتصاد، المؤسسات وغير ذلك من موضوعات أخرى تناولتها المحاور الرئيسية للمؤتمر.

ونشير من بين الأوراق البحثية إلى الورقة المقدمة من الباحثة فالنتين دوران عن التطور الحضري والمعماري لمدينة الإسكندرية والتي استندت فيها إلى قاعدة بيانات قامت باستخلاصها من مائتي وثيقة محفوظة في سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية وبواسطتها استطاعت الباحثة أن تلقي الضوء على تنظيم المجال المعماري في المدينة وتوزيع الأنشطة فيها .

وفي الورقة التي قدمها ميشيل توشرار التي حملت عنوان " البساتين والجناين حول الإسكندرية في القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر " عرض فيها الباحث من خلال سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية إضافة إلى ما رصده الرحالة الأوروبيون الذين زاروا الإسكندرية في ذلك الوقت تطور

(*) قام بمتابعة العديد من المؤتمرات والندوات العلمية مجموعة من باحثى مركز تاريخ مصر المعاصر.

المساحات المزروعة واستعادة الجنائن أهميتها بعد أن تعرضت لفترة طويلة من التضاؤل والهجر الجزئي وذلك قبل أن يشرع محمد علي في تنفيذ مشروعاته الزراعية ويأمر بحفر ترعة المحمودية .

وحول التطور الديموجرافي والعمراني للإسكندرية عند منتصف القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر كانت الورقة المقدمة من جيلان آلوم التي أوضحت فيها ازدياد عدد السكان ازديادا كبيرا مما جعل المدينة تتحول من مجرد ضيعة صغيرة ومقفرة ذات الخمسة عشر ألف نسمة كما وصفها علماء الحملة الفرنسية في عام ١٧٩٨ إلى مدينة مكتظة بالسكان ، حيث وصل تعدادها في عام ١٨٩٧ إلى ما يقرب من ثلاثمائة وعشرين ألف نسمة، ومن ثم فرضت الإسكندرية نفسها لكي تكون عاصمة ثانية لمصر، كما كان من الطبيعي أن يرتبط التطور الديموجرافي بالتطور العمراني الذي شهدته المدينة في خلال تلك الحقبة .

وعن تحصينات مدينة الإسكندرية كانت الورقة المقدمة من كاترين ما شينك التي أشارت فيها إلى إهمال الدولة العثمانية لتحصينات المدينة واستعادة تلك التحصينات أهميتها في زمن الحملة الفرنسية وعلى عهد محمد علي الذي أدخل تحديثات هامة في تلك التحصينات . وحول موضوع التحصينات أيضا كانت الورقة التي قدمها الدكتور صلاح هريدي عن قلعة الركن والأوجاقات العثمانية الموجودة فيها .

وتناولت أوراق أخرى جمرك الإسكندرية والحمامات والبيمارستانات والمساجد والزوايا والأضرحة . وعن تطور المؤسسات المركزية بالمدينة كانت الورقة المقدمة من نورا لافي عن مظاهر الحكم المدني في الإسكندرية خلال الحملة الفرنسية عرضت فيها للمواجهة بين النظام القديم والنظام الجديد وبداية الاهتمام بالحكم المدني . وفي الورقة التي قدمتها الباحثة مرفت السيد بعنوان شرطة الإسكندرية في القرن الثامن عشر حاولت من خلالها دراسة نظام

الشرطة الذي كان له دور في حماية المدينة من الأخطار الداخلية والخارجية وناقشت الأسباب التي أدت إلى ضعف جهاز الشرطة في أواخر القرن الثامن عشر إلى درجة أن أصبح عاجزا عن حماية ممتلكات وأرواح الأهالي والتجار .

وفي الورقة المقدمة من الباحثة كريمة ثابت وموضوعها " المرأة والجريمة في ضوء محكمة الإسكندرية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر " حاولت من خلالها توضيح أهمية الدور الذي لعبته المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب تعليل أسباب تعدد قضايا المرأة السكندرية أمام المحاكم نتيجة لما تميزت به شخصيتها من طبيعة عنفوانية .

وشملت أوراق المؤتمر العديد من الموضوعات عن الطوائف الدينية والجوانب الاقتصادية والتجارية من بينها التنظيمات التجارية في المدينة من أسواق ووكالات وخانات وغيرها ، ونشير من بين تلك الأوراق إلى الورقة المقدمة من الدكتور ناصر إبراهيم وعنوانها " التجار والحرفيون بالإسكندرية في زمن الحملة الفرنسية في ضوء قوائم الفردة " ، وفي تلك الورقة أوضح الباحث أن التجار والحرفيين عانوا الكثير من جراء تعرضهم لسلسلة من المصادرات والفرد والضرائب الاستثنائية التي التهمت الكثير من ثرواتهم في الوقت الذي توقفت فيه التجارة الدولية بالمدينة نتيجة الحصار البحري الإنجليزي ، كما لم تستقر الأحوال للتجار خلال فترة الصراع على السلطة في مصر عقب رحيل الحملة الفرنسية ١٨٠١-١٨٠٥ ، وحتى بعد أن انفرد محمد علي بالحكم وجدوا الباشا يتطلع إلى تعميم نظام الاحتكار على التجارة، وهكذا توالت ثلاثة عقود تقريبا من الضغوط والممارسات الشاذة التي استنزفت طبقة التجار والحرفيين. وفي الورقة التي قدمها الدكتور حسام عبد المعطي عرض فيها للعائلة والثروة والعمران في مدينة الإسكندرية في القرن الثامن عشر ، وأوضح الباحث في ورقته هذه أنه على الرغم من إهمال السلطات العثمانية لوسائل العمران فإن نظام الوقف لعب دورا هاما في التطور العمراني ، إضافة إلى ما لعبته العائلات التجارية من دور في الأنشطة التجارية والصناعية مما أتاح لها تكوين ثروات كبيرة .

اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة
ندوة
العالم العربي وتحديات العصر
١٢-١٣ نوفمبر ٢٠٠٥

بدأت فاعليات الندوة بالجلسة الافتتاحية التي أعقبها انعقاد الجمعية العمومية العادية التي عرض فيها تقرير مجلس الإدارة والميزانية العمومية والحساب الختامي عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ . وأجريت بعد ذلك الانتخابات حيث فاز الدكتور حسنين محمد ربيع برئاسة الاتحاد وتقرر أن تكون الرئاسة الفخرية للدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور. وانتخب الدكتور يونان لبيب رزق أمينا عاما للاتحاد والدكتور حامد زيان أمينا للصندوق، كما تم انتخاب نواب الرئيس وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد الذي رؤي توسيعه ليتشكل من خمسة عشر عضوا .

أما عن الندوة فقد ركزت على التحديات المعاصرة التي يواجهها العالم العربي حيث اشتملت على أربعة محاور رئيسية هي :

المحور الأول : محاولات تشويه التاريخ العربي .

المحور الثاني : محاربة الولاء والانتماء .

المحور الثالث : العولمة والغزو الفكري والثقافي .

المحور الرابع : الاستعمار الحديث .

وقد شارك في تلك المحاور الأربعة نخبة من المؤرخين والباحثين من الجامعات المصرية والعربية . وكان التركيز في الأوراق المقدمة على المتغيرات الدولية المعاصرة وما يعانيه العالم العربي من سلبيات مع تشخيص تلك السلبيات وعما إذا كانت ذاتية أم نتيجة لتأثيرات استعمارية إلى جانب محاولات الغرب فرض فكره على العالم العربي في إطار العولمة وما يستتبعها من غزو فكري وثقافي .

وفي الجلسة الختامية تمت مناقشة الاقتراحات والتوصيات التي توصلت إليها الندوة، كما تقرر موضوع الندوة القادمة التي سوف تعقد في الموعد

المعتاد خلال شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٦ بالاشتراك مع جامعة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة وستكون تحت شعار «موانئ الخليج العربى من بداية القرن السادس عشر حتى عام ٢٠٠٠.

* * *

المجلس الأعلى للثقافة ومكتبة الإسكندرية
مؤتمر
عصر محمد علي وعلاقته بالعالم
١٢-١٧ نوفمبر ٢٠٠٥

أقام المجلس الأعلى للثقافة ومكتبة الإسكندرية مؤتمرين دوليين موسعين عن محمد علي باشا بمناسبة مرور مائتي عام على توليه حكم مصر وقد بدأ مؤتمر القاهرة بكلمة افتتاحية لوزير الثقافة فاروق حسني قال فيها لقد غلب تعبير المؤسس على محمد علي كما غلب على عصره عصر التأسيس فعلى المستوى السياسي كان له فضل الاستقلال، واجتماعيا قام بعدد من الإجراءات الإدارية، وثقافيا شهد عهده أنظمة متطورة في التعليم. وألقى الدكتور جابر عصفور الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة كلمة بهذه المناسبة، كما شارك في الجلسة الافتتاحية كل من الدكتور بيتر جران ممثلا عن الباحثين الأجانب والدكتورة خيريه قاسمية عن الباحثين العرب، والدكتور يونان لبيب رزق عن اللجنة العليا المنظمة للاحتفالية، والدكتور رءوف عباس عن الجمعية المصرية للدراسات التاريخية .

وتميز ت الاحتفالية بدعوة أكثر من مائة باحث ومؤرخ من مصر والوطن العربي إضافة إلى مجموعة من الباحثين والمؤرخين من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية ، حتى أن هذه الاحتفالية اعتبرت الأكبر من نوعها التي أقيمت في ذكرى الباشا ، كما أن الأمر لم يتوقف عند إلقاء البحوث، بل أقيمت أيضا مجموعة من الأنشطة على هامش الاحتفالية من عرض للكتب

الخاصة بعصر محمد علي التي صدرت عن المجلس الأعلى للثقافة ودار الكتب والوثائق القومية، إلى جانب معرضين للفن التشكيلي ، كما عرضت على مسرح الغد مسرحية رجل القلعة ، وتولت وزارة الثقافة في سياق الاحتفال بعصر محمد علي ترميم قصر محمد علي الذي افتتحه السيد رئيس الجمهورية بعد الانتهاء من ترميمه .

ونظرا لكثرة عدد الأبحاث التي ألقيت في المؤتمرين فسوف نكتفي بعرض جانب منها وذلك على النحو التالي :

في مؤتمر القاهرة الذي انعقد في الفترة من ١٢-١٤ نوفمبر ٢٠٠٥ ألقيت عديد من البحوث عن التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ومن بينها : التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في عصر محمد علي لفتحي محمد إبراهيم ، وسياسة محمد علي وتأثيرها على الحياة الاقتصادية في مصر لألكسندر تكتشينكو، وديوان التجارة والمبيعات وسياسة محمد علي التجارية لأحمد الشربيني، وسكان مصر في عهد محمد علي.. تحليل في الديموغرافية التاريخية لفتحي أبو عيانه ، وأوقاف محمد علي في قولة لماريا ميسريان. وفي إطار تلك البحوث أقيمت مائدة مستديرة عن الاقتصاد بين التقليد والتجديد، وأخرى عن الأوقاف.

وهناك العديد من الأوراق التي قدمت عن نظم الحكم والإدارة ومن بينها : محمد علي وتغيير نمط مقر الحكم في مصر لخالد عزب ، والتطور الإداري والقانوني في ضوء وثائق عصر محمد علي لإيمان عامر ، والأسس القانونية لتشريع العقوبات عند محمد علي ليحيى محمود ، والتشريع الجنائي في عهد محمد علي لعماد هلال ، والموت بين الممارسة الاجتماعية والحجر الصحي لألن ميخائيل. أما عن الجيش والأسطول فلم تلق عنهما إلا ورقة واحدة لفطين أحمد فريد وكانت بعنوان استراتيجية محمد علي فى بناء الجيش والأسطول .

وفي الناحية الفكرية والتعليمية ألقيت عدة بحوث من بينها : النخبة الثقافية

المصرية في القرن الثامن عشر لبيتر جران . وعن تطور مصطلحات النهضة بين الطهطاوي والمرصفي تحدث الإيطالي باولو برانكا عن الأسلوب الذي فسر كل منهما به كلمة " الأمة " ، التى فسرها الطهطاوي على أنها تفيد التقاء مجموعة من الأفراد في اللسان والمكان والدين ، بينما فسرها المرصفي على أنها التقاء مجموعة من الأفراد في اللسان والمكان ، واعتبر برانكا هذا دليلا على تطور المجتمع المصري . وعن عصر محمد علي وجماعة السانسيمونيين لمحمد حافظ دياب أوضح في ورقته إلى أن الجماعة أتت إلى مصر وكان لايشغلها إلا مشروع واحد وهو شق قناة بين البحرين المتوسط والأحمر ، ولكن محمد علي رفض تنفيذ هذا المشروع خوفا من المطامع الأوروبية ، ومن ثم لم ينفذ السان سيمونيون سوى بعض المشروعات المحلية من بينها سد القناطر ونفق شبرا والمهندسخانة والطوبجية فضلا عن تأسيس أول مدرسة لتعليم الفتيات بمنطقة تشييد القناطر . وفي إطار البحوث الفكرية تناولت حلقة بحثية الحياة الثقافية في تجربة محمد علي لأمينة غصن ، والبعثات الخارجية في فكر محمد علي لبكر إسماعيل الكوسوفي ، وعسكرة التعليم وبناء الإنسان قهرا لسعيد إسماعيل علي ، وجهود محمد علي في تحديث الثقافة والتعليم في مصر لشبل بدران ، ومدرسة مصرية في باريس خلال عصر محمد علي لعبد المنعم الجميعي ، والتعليم للتوظيف .. والدروس المستفادة من تجربة محمد علي التعليمية لنادية جمال الدين . وفي هذا الإطار أيضا أقيمت مائدة مستديرة حول جذور النهضة قبل عصر محمد علي ، وقد أثارت تلك الندوة خلافا حادا حول دور محمد علي ، وساد رأي عبر عنه المؤرخ الأمريكي بيتر جران ، أنه كانت هناك بوادر نهضة حقيقية في مصر قبل حملة بونابرت وصعود محمد علي فيما بعد ، ولام جران المؤرخين المصريين الذين يمنحون بونابرت وحملته دورًا كبيرا في تاريخ مصر ، وانطلاقا من هذا الرأي ذهب عدد من المشاركين المصريين إلى أن محمد علي قمع تلك النهضة وقمع الزعامة الشعبية التي

دفعت به إلى الحكم ، وأدخل نظاما جديدا لم يستفد منه المصريون بل عانوا منه . وهذا الرأي ليس جديدا تماما ، فقد عبر عنه الشيخ محمد عبده حين شرع الخديو عباس حلمي الثاني في الاستعداد للاحتفال بالمئوية الأولى لجده محمد علي .

وتناولت بحوث أخرى تحديد دور المصريين في تجربة محمد علي إلى جانب موقف الباشا من عناصر المجتمع ومن بينها ، الأقباط في عصر محمد علي لشيرين الجندي التي أكدت في ورقتها أن محمد علي حين جند المصريين في الجيش لم يفرق بين مسلم وقبطي ومن ثم كان الجيش من مظاهر الوحدة القومية في النصف الأول من القرن التاسع عشر . وحول هذا الموضوع أيضًا تناول مجدي جرجس في ورقته محمد علي والأراخنة الأقباط ودور المباشرين الأقباط على عهد محمد علي ، وأكد أن الباشا لم يتعامل مع أحد على أساس الديانة ، ولكن كان معياره هو من ينفذ مشروعه وخططه بمهارة وجدارة ، ولم يحدث أن أبعد قبطيا عن موقعه لسبب عقائدي . وتناولت بحوث أخرى محمد علي والأشراف لسليمان حسين . وعن دور العناصر غير المصرية كان هناك بحث عن النخبة الأرمنية في تجربة محمد علي لمحمد رفعت الإمام .

وفي إطار المشروع التوسعي للباشا ألقيت العديد من البحوث نشير من بينها إلى تجربة محمد علي في الشام للطيفة سالم، والتغيرات التي طرأت على بلاد الشام في ظل حكم محمد علي ليوسف نعيسه، وفترة حكم محمد علي في بلاد الشام من خلال المصادر المحلية لمهند مبيضين، ومنشآت إبراهيم باشا في القدس لمحمد غوشه، وقراءة في الوثائق البريطانية المتعلقة بالقنصلية البريطانية في القدس في عهد الإدارة المصرية لخيرية قاسمية ، والمشروع المصري في شبه الجزيرة العربية لأنطونيو بيلللتيري ، ومصر والخليج في عهد محمد علي لعبد الواحد النبوي ، ومحمد علي وقضية احتلال الجزائر لسيد عشماوي. وإضافة إلى تلك البحوث ألقي بحث عن توظيف صلات محمد علي

بالألبان في البلقان لإدارة الأزمة مع الدولة العثمانية لمحمد الأرناؤوط ، كما ألقي بحث آخر عن التأثيرات البريطانية لاحتواء التوسع المصري خلال عصر محمد علي لفرد لوسون .

وعن الجوانب الحضارية والمعمارية قدمت عدة بحوث من بينها : التنسيق الحضاري في عهد محمد علي لأحمد نوار الذى أكد فى ورقته أن نقطة التحول الكبرى في التطور الحضاري والمدني للقاهرة الحديثة بدأت في عهد محمد علي ، حيث استعان بالمهندسين الأجانب وبالعناصر الوطنية وعناصر من الروم لتشييد العديد من المباني في القاهرة كما تتبع الباحث الحركة العمرانية في كثير من الأقاليم المصرية . وتناول محمد حمزة عمائر القاهرة في عصر محمد علي في دراسة تحليلية مقارنة . وفي هذا السياق أيضا كانت ورقة عبد العزيز عطية عن عمران عصر محمد علي باشا مثل عمارة قلعة الجبل والقصور والدواوين الحكومية والمشروعات الصناعية والحربية والمنشآت التعليمية والاجتماعية . وتناولت بحوث أخرى تجارب محمد علي كما عكستها الأرشيفات والمطبوعات الأوروبية ومن بينها : محمد علي في المطبوعات الألبانية لفتحي مهدي ، وعصر محمد علي في الوثائق الإيطالية لجوزيني كونترو، ومحمد علي وألبانيا في الأرشيف البريطاني لبيت الله ديستاني .

وحول رؤية الكتابات التاريخية والروائية والفنية لعهد محمد علي قدمت العديد من البحوث من بينها : صورة محمد علي عند المستشرقين وفي الكتب المدرسية والمتاحف المصرية لمها جاد الحق ، ونظرات في قراءة عفاف لطفي السيد لعصر محمد علي للسيد أمين شلبي، ومحمد علي بين الواقع والخيال .. قراءة في رواية قسمت لنيفين يسري لمحمد بغدادي الذى أكد في ورقته أن هناك فرقا كبيرا بين العمل الفني الروائي وبين الحقيقة المجردة والوقائع التاريخية الموثقة، وأوضح انحياز المؤلفة لأسرة محمد علي ولشخصيته بوجه

خاص ، ورغم هذا الانحياز فإن الرواية كانت محاولة لإنصاف الرجل واستحقاقه للقب مؤسس مصر الحديثة، وذلك من خلال مشروعه النهضوي لإرساء دعائم نهضة حقيقية تقوم على أساسها بناء الدولة المصرية الحديثة . وتناولت إحدى الأوراق المقاتلون الألبان فى أسرة محمد علي وفقا لرسوم جان ليو جيروم لشكري نعماني . كما تناولت ورقة أخرى رواد الثقافة المصرية وتقويم عصر محمد علي .. محمود شاكر نموذجا لفكري عبد المطلب ، وقد استهدف الباحث من هذه الورقة توضيح منهج العلامة المصري محمود شاكر فيما يتصل بالجزء الحاسم من تاريخ العرب والمسلمين والمصريين في عشية حملة بونابرت العسكرية على مصر والمشرق العربي وما تلاها من تولي محمد علي حكم مصر مستعرضا وضع المجتمع المصري سياسيا واقتصاديا وفكريا وعلميا . وتناول محمد صبري الدالي في ورقته تطور رؤية الأنا للآخر متتبعا صورة الآخر (الروسي) في الكتابات التاريخية المصرية منذ النصف الأول من القرن السادس عشر حتى عصر محمد علي .

وفي إطار تقييم عهد محمد علي وضرورة إحداث مراجعات عنه نوقشت مجموعة من الأبحاث اختلفت الرؤى فيها في حلقة بحثية من بينها : محمد علي مؤسس مصر الحديثة أم مؤسس حكم وراثي لخالد فهمي مؤكدا أن الباشا نفسه هو الذي روج مقولة أنه مؤسس مصر الحديثة ، وهذه المقولة رسخت لها إصدارات مطبعة بولاق التي أنشئت في عهده وراجت فيما بعد لدرجة أن مصطفى كامل في الاحتفال بمناسبة مرور مائة عام على تولي محمد علي الحكم استنكر أن يكون هناك من لا يعترف بأن محمد علي هو مؤسس الدولة الحديثة، ولم يخالف هذا إلا محمد عبده الذي اعتبر أن الأساليب التي نفذ بها الباشا مشروعه كانت أساليبا غير مستحبة مثل جلب الطلاب بالإكراه ليتعلموا ، وأن كل ما فعله الباشا من نهضة صحية لم تكن إلا لخدمة الجيش، وانتهى خالد فهمي إلى أن محمد علي لم يكن يسعى إلا للحصول على فرمان الولاية على

مصر مدى الحياة مع الاعتراف بحق توريث الولاية لأبنائه وقد نال الباشا هذا الفرمان في عام ١٨٤١ . وكانت هناك أوراق أخرى تناولت المشروع السياسي لمحمد علي لحسن الضيقة ، وحكومة محمد علي لعبد الوهاب بكر الذي نفى ما يراه البعض أن المجلس العالي الذي أنشأه محمد علي كان إرهاصا لحكومة مركزية إذ أن هذا المجلس وغيره من المجالس لم تكن تتمتع بسلطة اتخاذ القرار التي كانت في أيدي الباشا وحده . وعن مشروع محمد علي بين العوامل الداخلية والخارجية وما ترتب عليها من إجهاض المشروع السياسي والاقتصادي أكد الدكتور على بركات في إطار إعادة تقييم مشروع محمد علي أن المشروع لم يلق مقاومة من المصريين إلا في إطار محدود بدأ في اعتراض الهوارة على التعديلات الزراعية ، وقد عانى المصريون من الضرائب الباهظة التي فرضها محمد علي نتيجة نظامه الاحتكاري ، ولم يستطع الكثير من المصريين سداد هذه الضرائب فآلت ملكية مساحات كبيرة من الأراضي إلى رجال الباشا وكان هذا بداية عودة نظام الإقطاع ، كما أشار الدكتور علي بركات في ورقته أيضا إلى إضراب الفلاحين بإحراق المحاصيل وتشويه بعضهم لأعضائهم حتى يعفوا من التجنيد ، كما سجل الرحالة الإنجليز وقائع حرق أحد المصانع في الصعيد تعبيرا عن غضب الفلاحين وسخطهم ، واختتم ورقته بأن نظام محمد علي انهار بعد أن تلقى ضربة خارجية نتيجة لتعارض مشروعه مع المصالح البريطانية ، ولم تكن هناك قوى داخلية في المجتمع تواجه تلك الضربة . وقدم محمد حاكم ورقة عن أيام محمد علي .. هل من دراسة جديدة ؟ ، كما تناولت ورقة أخرى آلية صناعة القرار عند محمد علي لناصر إبراهيم التي ركز فيها على تجربة مجلس المشورة في مشروع محمد علي ، مؤكدا أن الوالي كان يريد من المجلس كشف غموض ما يستحق من القضايا بدراسة أسبابها لتخرج القرارات خالية من العلل والشوائب . ومن البحوث التي حاولت دراسة مشروع الباشا من ناحية علم النفس الاجتماعي كانت هناك دراسة لخالد عبد المحسن بدر تناولت محمد علي ومشروعه في إطار علم النفس التاريخي .

وعلى أثر انتهاء مؤتمر القاهرة شهدت مكتبة الإسكندرية في الفترة من ١٧-١٩ نوفمبر ٢٠٠٥ ما يمكن اعتباره الجزء الثاني من المؤتمر أو على الأحرى مؤتمر دولى آخر في نطاق الاحتفالية ، اتخذ عنوانا له محمد علي والعالم ، وفي ذلك المؤتمر ألقيت العديد من الأوراق التي جاءت موضوعاتها متنوعة ، وإن حظيت علاقة فرنسا والفرنسيين بمحمد علي بنصيب كبير ، ومن بين تلك الأوراق: محمد علي ومسلة الأقصر في الكونكورد لروبير سوليه ، وكلوت بك طبيب الأمير لآن ماري مولين ، والفرنسيون والخدمة الطبية في عهد محمد علي لعماد هلال ، وسليمان باشا .. المصير الأسطوري للفرنسي رينيه بول جيلو، ونابليون بونابرت ومحمد علي لأحمد يوسف ، وأثر الثقافة الفرنسية على التعليم في مصر في عصر محمد علي لنصرة عبد المتجلي ، وبعثة ١٨٢٦ لحسام عبد المعطي . وفي إطار الفاعليات الإيطالية تحدث أنطونيو باديني السفير الإيطالي فى القاهرة عن دور محمد علي في تكوين الهوية المصرية ووصفه برجل الدولة القوي مستشهدا بقراراته واتصالاته بالأمم المحيطة به في العالم ، كما تحدث عن طموح محمد علي مؤكدا أنه ممزوج بذكاء استراتيجي بدليل أنه لم يسع إلى قلب نظام الحكم العثماني إيمانا منه بمفهوم الشرعية الدولية ، وتناول باديني الجالية الإيطالية في مصر كثاني جالية بعد الجالية اليونانية وتغلغلها في نسيج المجتمع المصري . وعن التأثيرات الإيطالية في مصر قدمت كرستينا بلليني دراسة عن فرانسيسكو مانسيين وتزيين الإسكندرية. وعن أوقاف محمد علي في اليونان كانت هناك ثلاثة أبحاث بدت متشابهة في عناوينها وهي : وثيقة وقف محمد علي على أملاكه بقولة لمحمد الشِشتاوي، وأوقاف محمد علي في قولة لميصريان تزوما ، وأوقاف محمد علي باشا في مدينة قولة لإميليا ستيفانيدو . وعن صورة محمد علي عند الآخر قدمت بعض الأوراق ومن بينها : الرأي العام عن محمد علي باشا في استانبول لجنكيز كبرلي ، والصور والخيال للمستبد المصلح .. محمد علي في مرآة اثنان

من الرحالة الفنانين لسارجا موسى ، وصحيفة Vekayi Giridiyye وحكم محمد علي في كريت لبنايوتي كروكيداس .

ولم تحظ علاقة محمد علي بالقوى الكبرى الأخرى مثل إنجلترا وروسيا والنمسا سوى بورقة واحدة لحبيب طاوا عن محمد علي في لعبة القوى الكبرى ، وكذلك الحال بالنسبة للوجود الأجنبي في مصر الذي اقتصر أيضا على ورقة واحدة عن محمد علي واليونانيين في مصر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر لإيوثيموا سولويانس.

أما عن مشروعات محمد علي التوسعية في المنطقة العربية فقد حظي السودان بالنصيب الأوفر، حيث قدمت ثلاثة أوراق هي: التأويلات المختلفة لدوافع حملات محمد علي للسودان بين ١٨٢٠-١٨٢١ لفدوى طه، وحملة محمد علي.. بداية السودان الحديث لجعفر ميرغني، والنقود السلعية ودورها في التداول النقدي في السودان في عصر محمد علي لمحمد مندور. ولم تحظ الشام إلا بدراسة واحدة قدمها صبري العدل عن سياسة محمد علي تجاه القدس .

وهناك بعض الكتابات التي ناقشت تجربة محمد علي في إطار من إعادة تقييمها ومنها كتاب قسمت ومؤلفته نيفين يسري لمصطفى سليمان ، وسياسات محمد علي .. دراسة نموذج الحاكم الأوحد في الوطن العربي لفؤاد شهاب. وعن دور محمد علي في تطوير مصر والمصريين كانت هناك ورقة بعنوان عهد محمد علي.. ممدن المصريين لجيلان آلوم، وورقة أخرى بعنوان تحديث مصر في عهد محمد علي لسناء إميرا. وعن دور محمد علي في تطوير المدن والعمارة كانت هناك مجموعة من الأوراق من بينها: محمد علي وتطوير الإسكندرية لمحمد عوض، والمصالح والمجالس المنوطة بالمباني وقضاياها في عهد محمد علي لمحمد عبد الحافظ، ومنشآت محمد علي الدينية بالإسكندرية لأحمد محمود دقماق ، والفن والعمارة في عهد محمد علي لأحمد البنداري .

أما عن التجنيد فلم يقدم فيه سوى دراسة واحدة عن التطوع العسكري في عهد محمد علي لنيفين علوان ، وكذلك الحال بالنسبة للطباعة لم تقدم فيه أيضا سوى دراسة واحدة لخالد عزب عن ماذا حدث لمصر بعد الطباعة . أما عن رفاعة رافع الطهطاوي فقد حظي بثلاث دراسات هي : محمد علي بين الطهطاوي والجبرتي لرضوان السيد ، والطهطاوي لآلن روسيون ، والصلات بين رفاعة الطهطاوي وأسرة محمد علي لصبري أبو علم .

ومع تقديرنا للجهود التي قامت بها كل الجهات المشاركة في مؤتمري القاهرة والإسكندرية وما أنفقوه من وقت ومال، وتقديم العديد من الباحثين الجدد جنبا إلى جنب مع بعض كبار المؤرخين، إلا أن المؤتمرين لم يقدما كل ما كان يمكنهما تقديمه من موضوعات جديدة تؤدي إلى قدر أكبر من الثراء، وربما كان من الأوفق استبعاد بعض الأوراق التي لم تقدم جديدا في موضوعاتها وأفكارها ومادتها. ومن ناحية أخرى فقد تم التركيز على بعض القضايا مما أدى إلى تكرار البحوث فيها أو على الأقل تشابهت فيما بينها على حين لم يتم الاقتراب كما ينبغي من قضايا أخرى مهمة، إذ لم تكن هناك دراسات متعمقة عن مشروع محمد علي الاقتصادي - الصناعي والزراعي والتجاري - وعن المشروع التعليمي، خاصة وأن القضايا التعليمية والاقتصادية لا تزال هي أساس أي مشروع حقيقي للإصلاح والتحديث من أجل التطور. كذلك كان من الضروري التركيز على مشروع محمد علي في بعده الدولي في ظل توازن القوى وتصارعها وتسوية فيينا والمسألة الشرقية، خاصة وأن فشل المشروع كان في أحد أسبابه نتيجة لذلك. ومن ناحية أخرى لم تكن هناك دراسات جديدة عن دور المصريين، ومن ثم يمكن إثارة هذا السؤال وهو: هل نبقى ندور في دائرة مصر محمد علي؟!

(*) أعد الدكتور محمد صبرى الدالى أستاذ التاريخ الحديث المساعد بكلية الآداب جامعة حلوان معظم ما جاء فى هذا التقرير.

دار الكتب والوثائق القومية ومركز السيداج
ندوة
الإصلاح في فكر محمد عبده
٢ أكتوبر ٢٠٠٥

بمناسبة مرور مائة عام على وفاة الشيخ محمد عبده ، أقامت دار الكتب والوثائق القومية بالتعاون مع مركز السيداج ندوة دارت حول الإصلاح في فكر الشيخ محمد عبده ، شارك فيها عدد كبير من المفكرين والمؤرخين والمثقفين بأوراق بحثية . وقد اشتملت الندوة على عدة محاور رئيسية هي : دور الشيخ محمد عبده السياسي ، مفهومه للأمة من خلال مجلة العروة الوثقى ، أسلوبه في الحوار ، رؤيته لترشيد الحاكم وتنوير الرعية .

وفي الجلسة الافتتاحية للندوة ألقى الدكتور محمد صابر عرب رئيس الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية كلمة أشاد فيها بدور الإمام في تطور المجتمع وأوضح رؤيته في أن الإصلاح لا بد أن يكون تدريجيا ، وأن يبدأ بإصلاح التعليم ونشر القيم الدينية والأخلاقية . كما أشاد بما اتسمت به أفكار الشيخ محمد عبده بالعقلانية وما أسهم به في مجال الإصلاح السياسي بطرح مبادئ القانون والحرية والشورى .

وقد اشتملت الندوة على ثلاث جلسات ، رأس الجلسة الأولى الدكتور أحمد عمر هاشم الذي أوضح في تقديمه دور الإمام في إصلاح المجتمع وأن عصره يعتبر بحق عصر التنوير إذ كان لا يرى ثمة تعارض بين العلم والدين . وركز المستشار طارق البشري في الورقة التي قدمها بعنوان " الإمام محمد عبده سياسيا " على دور الإمام في مجال الإصلاح السياسي ، مؤكدا أن طبيعة السلطة مدنية وليست دينية ، كما أشار إلى أن الإمام كان المفكر للثورة العرابية من خلال مناقشته للعديد من القضايا السياسية والاجتماعية على صفحات جريدة الوقائع المصرية.

وتحت عنوان " مفهوم الأمة بين الدين والسياسة " قدم آلن روسيون مدير مركز السيداج هذه الورقة التي تناول فيها دراسة تحليلية لمضمون مجلة العروة الوثقى وقراءة للتغيرات السياسية والاقتصادية التي مرت بها ولايات الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، وذلك عبر أربعة مستويات من الانتماء في فكر الشيخ محمد عبده وهي : الانتماء إلى المجموعة الإسلامية ، الانتماء إلى الوطن ، الانتماء إلى العروبة ، الانتماء إلى المشرق .

أما الأستاذة زينب الخضيري فقد أوضحت في ورقتها المعنونة " الحوار عند الإمام محمد عبده " أهمية ما قام به من حوارات استطلع من خلالها آراء ونوايا محدثيه حيث كان يتوافد عليه الكثيرون لإجراء تلك الحوارات .

وقدمت في الجلسة الثانية للندوة التي رأسها الدكتور مصطفى لبيب ثلاث ورقات . كانت الورقة الأولى لفضيلة الدكتور علي جمعة مفتي الديار المصرية تحت عنوان " محمد عبده مفتيا " ، أوضح فيها دور الإمام في الإفتاء وإحاطته الضافية بالأعراف الدولية والقوانين وبعلم التوصيف الشرعي لها ، وكانت تتميز فتاويه بالتطبيق العلمي للدين .

وعرض الدكتور يونان لبيب رزق في الورقة الثانية التي حملت عنوان " الدور المؤسسي للإصلاح في حياة محمد عبده " أن هناك ثلاثة ميادين على الأقل يمكن من خلالها رصد هذا الدور وهي : الجمعية الخيرية الإسلامية ، السنوات التي قضاها في المحاكم الأهلية ، تعيينه عضوا في مجلس شورى القوانين. وفي تلك المؤسسات كان سعي الشيخ محمد عبده واضحا في محاولته تحقيق الإصلاح الاجتماعي.

وقدم الدكتور محمود إسماعيل الورقة الثالثة وكانت بعنوان " محمد عبده بين ترشيد الحاكم وتنوير الرعية " أوضح فيها أن المشروع الفكري للإمام

محمد عبده استهدف تحقيق إصلاح سياسي واجتماعي وثقافي في آن واحد ، وأن فلسفة الإمام في الإصلاح امتازت بنزعة عملية بعيدة عن الدعاوى المثالية نتيجة درايته الثاقبة بمعطيات الواقع التاريخي في عصره وإدراكه أسباب إخفاق الدعوات الإصلاحية نتيجة افتقارها إلى تنوير الجماهير فضلا عن عدم وجود سلطة مستنيرة تتبنى الإصلاح التدريجي نهجا وتطبيقا .

وتضمنت الجلسة الثالثة والأخيرة التي رأسها آلن روسيون ورقتين : كانت الورقة الأولى للدكتور أحمد زكريا الشلق بعنوان " رؤية محمد عبده للمدنية الأوروبية " التي أوضح فيها حجم ما بلغته الثقافة الأوروبية في تكوين محمد عبده الخاص وإلى أي مدى أثرت في توصله إلى قناعات جديدة .

وفي الورقة المعنونة " محمد عبده في مخيال معارضيه " عرض الدكتور زكريا رفاعي من خلالها الاتجاهات المعارضة للإمام ودوافعها ومدى تأثيرها على تيارات الفكر المصري الحديث والمعاصر . وخلص الباحث في نهاية ورقته إلى القول بأنه في الوقت الذي لم يحقق فيه الإمام نجاحا كبيرا لمشروعاته الإصلاحية في حياته فإن جهوده تركت أثرا باقيا على مختلف روافد الفكر المصري عقب رحيله .

وفى ختام الندوة ألقى الدكتور محمد صابر عرب كلمة أشار فيها إلى ما ألقته بحوث الندوة ومناقشاتها من أضواء ساطعة على فكر الإمام محمد عبده وفلسفته الإصلاحية متمنيا مواصلة الجهد في سبيل كشف صفحات جديدة من تاريخنا القومي الحديث والمعاصر لتكون نبراسا للأجيال القادمة .

* * *

مكتبة الإسكندرية

ندوة

قناة السويس : مدن ولدت من الصحراء

٢ - ٣ ديسمبر ٢٠٠٥

بمناسبة اكتمال توحيد أرشيف قناة السويس ، إضافة إلى إعداد مكتبة كاملة من الكتب والخرائط والصور الخاصة بقناة السويس ، إلى جانب إصدار نسخة إليكترونية من اللوحات المشهورة التي رسمها الفنان الفرنسي إدوارد ريو المصور والرسام الخاص للخديو إسماعيل لمراسم احتفالات افتتاح القناة، أقامت مكتبة الإسكندرية بالتعاون مع هيئة قناة السويس والجمعية الفرنسية لأصدقاء فرديناند ديلسبس هذه الندوة التي شارك فيها مجموعة كبيرة من العلماء والباحثين المصريين والأوروبيين أكثرهم من الفرنسيين ، حيث ناقشت الندوة على مدى يومين إلى أي مدى كان تأثير قناة السويس على الثقافة المصرية وكيفية ذلك التأثير ومساره من خلال الأحداث التاريخية التي تزامنت مع عملية إنشاء القناة ، وإلى أي مدى يمكن القول بأن قناة السويس شاركت في تغيير السيكولوجية المصرية وفي توسيع آفاق مخيلة المصريين لخريطة بلادهم وفي إعادة تشكيل علاقات مصر بالبحر الأحمر وبالمحيط الهندي وشرق إفريقيا وبالمحيط الأطلنطي والبحر المتوسط وعودة مصر إلى استئناف دورها القديم كمعبر رئيسي بين الجنوب والشمال وبين الشرق والغرب .

وجاء في الكلمة الافتتاحية التي ألقاها الدكتور إسماعيل سراج الدين مدير مكتبة الإسكندرية أن قناة السويس هي حلقة وصل أساسية في تاريخ الإنسانية وهي تماثل في ذلك مكتبة الإسكندرية القديمة التي عادت حديثا لتكون حلقة وصل بين شعوب العالم ، وأن تاريخ القناة يمثل جزءا من تراث الإنسانية إذ كان المصريون القدماء هم أول من فكروا في وصل البحرين الأحمر والمتوسط.

وتحدث الدكتور يوسف زيدان عن حفر عمرو بن العاص الخليج الممتد من البحر الأحمر إلى نهر النيل في عام ٦٤٥م، والذي ظل مفتوحا حتى عام ٧٧٥م حتى أغلق بأمر الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور . وفي العصر الحديث وعلى عهد الخديو إسماعيل تم الانتهاء من حفر القناة بتعاون مصري فرنسي. وتناولت أوراق الندوة ما ترتب على حفر القناة من ظهور مدن جديدة وما أدى إليه افتتاح القناة من رواج تجاري وتغيير مسار التجارة العالمية من رأس الرجاء الصالح إلى المجرى المائي الجديد، إلى جانب عقد الاتفاقيات الدولية بشأن القناة، كما ناقش المشاركون في الندوة تطور مدن القناة من زوايا عمرانية واقتصادية وثقافية .

❖ ❖ ❖

مكتبة الإسكندرية

مؤتمر

المئوية الأولى على رحيل الإمام محمد عبده ١٩٠٥-٢٠٠٥

٥ - ٦ ديسمبر ٢٠٠٥

لقيت أفكار الشيخ محمد عبده ومنهجه الإصلاحي اهتماما كبيرا حيث عقدت في القاهرة العديد من الندوات التي نظمتها بعض الهيئات العلمية والثقافية ومن بينها الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ولجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة وغيرها . وبادرت مكتبة الإسكندرية بدورها في إطار الاهتمام الذي توليه برواد النهضة والإصلاح في مصر والعالم العربي بعقد هذا المؤتمر العلمي إحياء لذكرى الشيخ محمد عبده وتعريف الأجيال الجديدة بمآثره الفكرية والثقافية وإتاحة فرصة الحوار العلمي للعلماء والمفكرين حول ما قدمه من آراء واجتهادات. وبمناسبة انعقاد هذا المؤتمر أصدرت مكتبة الإسكندرية الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده في صورة إليكترونية (سي دي) تسهيلا للباحثين في التعرف على إنتاجه الفكري والديني .

وعلى مدى يومين تناول المؤتمر في جلساته التي بلغت عشرين جلسة مجموعة من الأبحاث المتعلقة بجوانب مختلفة من فكر الأستاذ ومنهجه في الإصلاح شارك فيها أكثر من أربعين باحثا من مصر والمغرب وتونس ولبنان والمملكة العربية السعودية وماليزيا وبريطانيا وغيرها .

وفي الكلمة الافتتاحية التي ألقاها الدكتور إسماعيل سراج الدين مدير مكتبة الإسكندرية وصف فيها الإمام محمد عبده باعتباره من دعاة الإصلاح وأحد أعلام النهضة العربية الإسلامية الحديثة ، حيث أسهم بعلمه ووعيه واجتهاده في تحرير العقل العربي من الجمود الذي أصابه لعدة قرون ، وساير حركة المجتمع وتطوره في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية ، ولا يزال مشروع الإصلاح الذي بدأه قبل أكثر من مائة عام محتفظا بأهميته ومرتبطا بقضايا ومشكلات واقعنا المعاصر .

وتناول الدكتور محمد عمارة في الورقة التي قدمها منهج الشيخ محمد عبده باعتباره نموذجا مثاليا في الإصلاح الذى استطاع بواسطته أن يخرج جيلا من العلماء وينفتح على العالم ويتفاعل مع كل الثقافات دون أن يفقد تميزه ، وأنه على الرغم من مرور مائة عام على رحيله لا يزال يمثل مدرسة ترفع شعار تجديد الدين لتجديد دنيا المسلمين .

وقدم الدكتور سعيد اللاوندي في إطار الجوانب الثقافية والفكرية للإمام ورقة بحثية بعنوان " رؤية ثقافية وحضارية لمشوار محمد عبده الاغترابي " تناول فيها مجلة العروة الوثقى التي انتشرت في العالم الإسلامي واستطاعت في أعدادها التي لم تصل إلى أكثر من ثمانية عشر عددا أن تحدث دويا بعيد الصدى إذ بسطت للشرقيين حقوقهم وعددت للمسلمين المظالم المحيقة بهم والمحاولات التي بذلتها الدوائر الاستعمارية لإيقافها وعدم وصولها إلى مستعمراتهم .

وبينما تناول الدكتور إبراهيم بيومي الأصول الاجتماعية والتكوين العلمي والثقافي للإمام ، ركز الدكتور أحمد تمام على تلامذة الشيخ من ذوي الاتجاهات المختلفة والتيارات الفكرية المتباينة ودورهم في التجديد الفكري والثقافي ، وأن تلامذة الشيخ لم يكونوا فقط من الذين التقوا به أو تتلمذوا عليه بل اعتنق كثير من المفكرين والعلماء والأدباء أفكاره من أمثال العقاد والمازني ومحمد حسين هيكل وغيرهم كثيرون .

❖ ❖ ❖

المجلس الأعلى للثقافة
لجنة التاريخ
ندوة
التاريخ ضرورة قومية
١٠ ديسمبر ٢٠٠٥

وقع اختيار لجنة التاريخ على هذا الموضوع نتيجة لما حدث في بعض السنوات الأخيرة من محاولات لتهميش مادة التاريخ في مراحل التعليم الأساسي واعتبارها مادة اختيارية أو قصرها على طلبة الأقسام الأدبية دون العلمية على الرغم من أن التاريخ يعد أساسا للانتماء الوطني و ضرورة قومية، وهذه الضرورة هي ما ركز عليها الدكتور عبد العظيم رمضان مقرر لجنة التاريخ في كلمته الافتتاحية للندوة مؤكدا أن الشعوب التي فقدت تاريخها فقدت ذاكرتها القومية ومن ثم فإنها تعيش حياة غير صحية بينما هناك شعوب تهتم بتاريخها فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تقدم تاريخها للعالم تحت اسم تاريخ أمة حرة The History of Free Nation فما بالنا ونحن صناع حضارات وأصحاب تاريخ أقدم أمة ظهرت على وجه الأرض نتعرض لمحاولات تستهدف تمييع قوميتنا وشخصيتنا لصالح الاستعمار الجديد !

وقد اشتملت الندوة على العديد من الأوراق الهامة التي قدمت فيها فإضافة

إلى كلمة الدكتور عبد العظيم رمضان الافتتاحية قدم ورقة بعنوان " التاريخ والبناء الفوقي " اعتبرت بمثابة دراسة منهجية لتطور علم التاريخ في أوروبا الذي اعتمد على تطبيق منهج العلوم الطبيعية وأدى إلى ظهور التيار النقدي لدى المؤرخين الأوروبيين إلى درجة إخضاعهم القصص الدينية التي جاء ذكرها في الكتب المقدسة للنقد التاريخي. وعلى الرغم من أن تلك الظاهرة قد حدثت على استحياء في مصر على يد طه حسين في كتابه الشعر الجاهلي، إلا أن الصورة كانت أكثر وضوحا في تكرار الدعوة بين حين وآخر إلى إعادة كتابة تاريخنا القومي وفقا للمتغيرات التي تحدث في علاقات الإنتاج وانعكاساتها على البناء الفوقي .

وفي الورقة التي قدمها الدكتور حسنين ربيع بعنوان " دراسة التاريخ في عالم متغير " أشار فيها إلى أن هناك من يرى أن التاريخ يعيد نفسه بينما هناك آخرون ومنهم ابن خلدون لا يقرون بذلك. وأكد على أن التاريخ يعين على الفهم الصحيح وأن الإنسان يحتاج إلى التاريخ باعتباره ذاكرته القومية فضلا عن كونه تراث الإنسانية الذي لا يتم إلا عن طريق دراسة الماضي التي تكسب الإنسان خبرة السنين الطويلة وذلك طبقا للمقولة السائدة» من قرأ التاريخ فقد عاش الدهر كلة. وركز الدكتور ربيع في ورقته على أهمية إعطاء أولوية في البحوث التاريخية للفترات المظلمة من تاريخنا من أجل تشخيص الأسباب التي أدت إلى التخلف والتأخر، كما أثارت الورقة إشكالية بشأن تطور الحضارات الإنسانية وعما إذا كانت تسير في خط تصاعدي أو يغلب عليها النمط البيولوجي وطبقا لنظرية أرنولد توينبي أن الحضارة الغربية مقضي عليها بالفناء وإن كان المجال مفتوحا إذا ما استطاع الإنسان توجيه تاريخه إلى الطريق الصحيح الذي ينشده ويتغلب على عوامل الجبر. ولعل الورقة أضافت الجديد في أن استخدام التكنولوجيا الحديثة ستؤدي إلى إحداث تغييرات راديكالية في الدراسات التاريخية من حيث أنها ستمكن مؤرخي المستقبل من الخروج من حدود

الإقليميات الضيقة إلى التأريخ للإنسانية بصفة عامة مع أهمية التأكيد في الوقت نفسه على الهوية الوطنية والقومية حتى لا تتعرض للذوبان في الإطار العالمي .

وحول " رؤية في تدريس منهج التاريخ في المدرسة المصرية " كانت الورقة المقدمة من الدكتورة زبيدة عطا التي عدت بمثابة وثيقة احتجاج على ما حدث في السنوات الأخيرة من جعل مادة التاريخ مقرر اختياري فى التعليم العام وذلك على عكس الولايات المتحدة الأمريكية الذي لا يتجاوز تاريخها أكثر من قرنين ونصف القرن أو إسرائيل الذي لا يتعدى تاريخ إنشائها أكثر من ستة عقود في جعل مادة التاريخ متطلب رئيسي في مدارسهما . وأشارت الدكتورة زبيدة إلى محاولة تصحيح هذا الخطأ بخط أفدح منه وهو قصر مادة التاريخ على الأقسام الأدبية وكأن طالب الأقسام العلمية ليس في حاجة إلى معرفة تاريخ بلده، كما أثارت في ورقتها تجاهل المقررات الدراسية لبعض الفترات التاريخية على الرغم من أهميتها إضافة إلى ما حفلت به الكتب المقررة من أخطاء تاريخية فادحة ودعت إلى ضرورة استخدام التقنيات الحديثة في تدريس التاريخ وأبدت أسفها إلى أن مدارسنا لا تزال تفتقر إلى تلك التقنيات بل وربما الكثير منها لايزال يفتقر إلى الوسائل التقليدية في التدريس .

وإلى حد كبير كانت الورقة التي قدمها الدكتور زكي البحيري متوافقة مع ورقة الدكتورة زبيدة وكانت بعنوان «دعوة إلى الاهتمام بتدريس تاريخ مصر» حيث أكد الدكتور البحيري في ورقته أن التاريخ يعد أحد المكونات الرئيسية في الانتماء القومي وكان مادة أساسية في جميع مراحل التعليم من الابتدائية وحتى الثانوية العامة حتى جرت في السنوات الأخيرة عمليات تغيير واسعة أدت إلى تهميشه وجعله مادة اختيارية كما أسقطت الكثير من الحقب والعصور التاريخية على الرغم من أهميتها وظل الأمر على ذلك إلى أن تعالت الأصوات وتكررت

المطالبة بأن يكون التاريخ مادة أساسية ومن ثم تقرر قصر تدريسه على طلبة الأقسام الأدبية منذ العام الدراسي ١٩٩٨-١٩٩٩ ، وكادت وزارة التعليم تكرر نفس الخطأ الذي وقعت فيه حين حاولت في عام ٢٠٠٥ بأن تجعل التاريخ مادة اختيارية وهنا تصدى المؤرخون والمثقفون لتلك المحاولة التي وجدوا أنها تستهدف نسيان تاريخنا وتشويهه وتخليصه من أية قيمة وطنية أو قومية . وأنهى الدكتور البحيري ورقته بالدعوة إلى إعادة كتابة تاريخ مصر بالعمق والموضوعية والتشويق والاعتماد على الفهم والإدراك والتركيز على المقررات التاريخية التي تحافظ على الولاء والانتماء الوطني .

وفي الورقة التي قدمها الدكتور رفعت السعيد بعنوان " القيمة الوطنية للتاريخ بين الإهدار والإنكار " انتقد فيها المحاولات التي بذلت بقصد الحط من شأن تاريخ الأحزاب السياسية المصرية التي قامت ثورة ٢٣ يوليو بحلها وذلك لتبرير صيغة الحزب الواحد ، كما عبر عن أسفه لما نالته ثورة الشعب المصري في عام ١٩١٩ من انتقادات شديدة واتهامات أشد في الميثاق الوطني ومن بين تلك الانتقادات والاتهامات أنها فشلت في أن تتعلم من التاريخ ومن عدوها الذي تحاربه الذي كان يعامل الأمة العربية كلها وعلى اختلاف شعوبها طبقا لمخطط استعماري واحد، كما أبدى أسفه أيضا بأنه حين تقرر النزوع إلى الوحدة المصرية السورية في عام ١٩٥٨ تم إخفاء اسم مصر تحت مسمى الإقليم الجنوبي مما كان يشكل إهدارا لا مثيل له في التاريخ المصري .

وأخيرا يمكن القول بأن الآراء الجريئة التي ترددت في تلك الندوة قد أثارت ضجة كبيرة تناولتها وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية بجانب كبير من الاهتمام خلال انعقاد هذه الندوة وفي أعقابها .

* * *

المجلس الأعلى للثقافة
ندوة
أربعون عاما من رحيل العقاد
٢٦ - ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٥

في إطار حرص المجلس الأعلى للثقافة على إحياء ذكرى المفكرين والمبدعين الذين رحلوا عن عالمنا عقدت هذه الندوة التي شارك فيها العديد من الأدباء والمثقفين والمؤرخين بلغ عددهم أكثر من ثلاثين مفكرا وأديبا ومؤرخا . وقد تناولت الأوراق المقدمة للندوة التي استمرت ثلاثة أيام العديد من الجوانب التي ألقت مزيدا من الضوء على فكر العقاد ومعاركه الفكرية والأدبية والسياسية ومنهجه في كتابة السير وشخصيته وتعددية ثقافته .

وعلى الرغم من أن العقاد كان من أبرز أقطاب الفكر والثقافة المصرية والعربية إلا أن ما يثير الانتباه أنه علم نفسه بنفسه فلم يلتحق بالمدارس ليصير حبيس الأساليب التربوية التقليدية والمناهج التدريسية الجامدة بل راح ينهل من معين مكتبته الخاصة التي زودته بزاد هائل من الثقافة والمعرفة . وسوف نقتصر في هذا العرض الموجز على الأوراق التي تناولت بعض القضايا الخاصة التي أثارها العقاد والتي تدخل في اهتمامات مجلة مصر الحديثة .

ومن بين هذه الأوراق الورقة التي قدمها الباحث جمال عبد الناصر بعنوان "العقاد والثقافة الأجنبية " التي أوضح فيها أن جهد العقاد الثقافي كان موزعا بين الثقافتين العربية والغربية عملا بمبدأ الأصالة والمعاصرة ، فإلى جانب بحثه المعمق في بطون الشعر العربي والفكر الإسلامي وفلسفة العقيدة انكب في الوقت نفسه على الآداب الأوروبية . ولعل أهم ما طلع به علينا العقاد بعثه لدعوة جمال الدين الأفغاني إلى تحرير الفكر الديني من التقليد والإفادة من ثقافة الغرب من أجل نهضة الشرق، ومن ثم كان إسهامه في إحداث حركة

التطوير والتنوير في حياتنا الثقافية الحديثة .

وقدم الدكتور سيد عشماوي ورقة بحثية بعنوان " العقاد والعيب في الذات الملكية " تعرض فيها إلى بعض مواقفه السياسية المناهضة لسياسة الحكم المطلق للقصر وتجلى ذلك في أوضح مظاهره عندما أصدر كتابه "الحكم المطلق في القرن العشرين " ذكر فيه " أن أحمق المستبدين هو ذاك الذي يهدم الديموقراطية في هذا العصر ليبني على أساسها صرح الاستبداد العتيق " ، وأضاف إلى ذلك قوله " فليحذر المستبدون من عزل الشعوب عن الحكم أو من شكلها في الحكومات الشعبية " . وقد بلغت ثورته ضد الحكم الاستبدادي أقصى مدى لها حين أخذت الأحاديث تنتقل في عام ١٩٣٠ بأن العراقيل توضع في وجه وزارة النحاس باشا حتى لا تستمر في الحكم ، وأن القصر الملكي يلعب دورا خطيرا في هذا الصدد ومن ثم قام العقاد . وكان إذ ذاك عضوا في مجلس النواب - وقال بأعلى صوته " إننا على استعداد لأن نحطم أكبر رأس في البلاد تقف حائلا دون مضي البرلمان في عمله أو تحاول المساس بالدستور سيد القوانين". ولم يكتف العقاد بتلك الصيحة بل تعمد نشر العديد من المقالات في سبتمبر ١٩٣٠ في المؤيد الجديد كانت موضع تحقيقات النيابة العامة التي رأت فيها من مرامي ألفاظه وعباراته مما يصعب صرفها إلى غير العيب في الذات الملكية . وفي الحادي والثلاثين من ديسمبر في عام ١٩٣٠ مَثُلَ أمام المحكمة وصدر الحكم بحبسه تسعة أشهر كما حكم على صاحب المؤيد محمد فهمي الخضري بالحبس ستة أشهر لمسئوليته عن نشر تلك المقالات وهكذا كان العقاد جريئا في مواقفه السياسية التي استهدف بها حماية الدستور ومناهضة سياسة الحكم المطلق .

أما عن موقف العقاد من الديموقراطية فقد اتضحت في الورقة التي قدمها الباحث عبد الرحمن عوف وكانت بعنوان " إشكالية الديموقراطية عند العقاد "

وفي تلك الورقة حاول الباحث أن يفسر ويعلل انضواء العقاد تحت لواء الوفد إبان زعامة سعد زغلول و مصطفى النحاس وفى خلال استعار الحركة الوطنية بين ثورة ١٩١٩ وانتفاضة ١٩٣٥ حيث وقف طويلا أمام أفكاره الأساسية في المذاهب والنظم السياسية والاجتماعية . ولعل ما أثاره الباحث أنه على الرغم من أن العقاد كان من أكبر مثقفي عصره، والمعروف أن كبار الكتاب والمثقفين انضووا تحت لواء حزب الأحرار الدستوريين فإن العقاد كان يقف مدافعا عن الوفد من جهة وعن الثقافة الإنسانية من جهة ثانية التي لم تقلل من عاطفته أو من إيمانه بالديموقراطية وحقوق الجماهير، وكان نموذجا للكاتب الذي اجتمع فيه العقل والعاطفة . وقد أثارت الورقة إشكالية هامة وهي ماذا كان يفهم العقاد من اصطلاح الديموقراطية ؟ وللإجابة على ذلك التساؤل ذكر الباحث في ورقته أن العقاد كان يصف المصريين بأنهم في حالة من التفكك الكامل والفردية التامة التي تهتز معها فكرة الوطنية نفسها فضلا عن فكرة الديموقراطية ذاتها، غير أن العقاد قد أخطأ بلا شك في تشخيص وطنية المصريين وكان ذلك ناجما عن قلة تعاطفه مع بسطاء الناس وإيمانه بحق الصفوة وحدها في قيادة الجماهير الشعبية .

ومن المثير للدهشة أن العقاد الذي كان يؤمن إيمانا مطلقا حتى عام ١٩٣٦ بالتيار المتطرف في الوطنية والديموقراطية بزعامة سعد زغلول ومصطفى النحاس فإنه أخذ يتشكك بعد ذلك في تبلور الفكرة الوطنية بين المصريين وفي أهلية الشعب للديموقراطية ، ولعل سبب هذا التناقض في فكر العقاد السياسي والاجتماعي كان منشأه سيطرة الفلسفة المثالية الغربية في ذهنه واعتقاده الراسخ بأن التاريخ لا يصنعه إلا العباقرة والأبطال فيما يعبر عنها بالشخصيات العظمى ومن ثم وجد العقاد في سعد زغلول صورة البطل الوطني الديموقراطي الذي قاد الجماهير الشعبية إلى نهضتها وحرر إرادتها في الداخل والخارج .

وفي الورقة التي قدمها الباحث سامح كريم بعنوان " العقاد والمعارك الفكرية

والأدبية والسياسية " أوضح فيها أهمية تلك المعارك نظرا لأنها بدأت في السنوات الأولى من القرن العشرين واستمرت إلى ما يزيد على منتصف الستينيات وهي فترة اتسمت بالأحداث السياسية كما زخرت بالأحداث الأدبية والفكرية واتسمت بوجود العديد من الرواد ممن صنعوا الثقافة المصرية الحديثة ومن ثم فإن دراسة تلك المعارك التي كان العقاد طرفا فيها هي في حقيقة الأمر دراسة للفكر المصري إن لم يكن للفكر العربي بصفة عامة في أوج يقظته وتطوره، خاصة وأن العقاد خاض العديد من المعارك الأدبية والفكرية مع عدة أجيال من الأدباء والمفكرين ، كما خاض في الوقت نفسه العديد من المعارك السياسية ضد عدد من أساطين السياسة يتقدمهم الملك فؤاد ومصطفى النحاس ومكرم عبيد ومحمد محمود وعدلي يكن وغيرهم كثيرون وأن تسجيل تلك المعارك تتطلب العديد من الكتب .

وفي الورقة التي قدمها الدكتور يونان لبيب رزق بعنوان " عباس العقاد والوفد بين سعد زغلول والنحاس " أوضح فيها أن التقدير كان متبادلا بين سعد زغلول وعباس العقاد كما ظل العقاد يناصر مصطفى النحاس إلى أن أوقع مكرم عبيد بينهما فكتب العقاد مقالته الشهيرة " مكرم الكذاب " وخرج من الجهاد إلى روز اليوسف وما تبع ذلك من خروجه من الوفد وانضمامه إلى الحزب السعدي .

* * *

معرض القاهرة الدولي للكتاب
الدورة الثامنة والثلاثون
١٧ يناير - ٣ فبراير ٢٠٠٦

في تقليد جديد لمعرض القاهرة الدولي للكتاب في دورته الثامنة والثلاثين استضاف المعرض " ألمانيا " كضيف شرف لهذه الدورة . وقد وقع الاختيار على ألمانيا لتكون أول ضيف شرف لمعرض القاهرة الدولي للكتاب في هذا العام

بسبب العلاقات الوثيقة التي تربط مصر بألمانيا فضلا عن أن العالم العربي كان ضيف شرف معرض فرانكفورت الدولي قبل عامين . وليس من شك في أن توجيه الدعوة إلى ألمانيا يعد حدثا ثقافيا كبيرا منح المعرض في دورته هذه شيئا من التميز والتجديد الفعلي لأنشطته ووضعه بشكل جدي على خريطة المعارض الدولية بعد أن ظلت دوراته السابقة أسيرة أفكار وطموحات محلية خالصة .

وقد شارك وزير الخارجية الألمانية - فرانك فالتر شتاينماير - في افتتاح المعرض حيث ألقى محاضرة عن العلاقات المميزة بين مصر وألمانيا سياسيا واقتصاديا وثقافيا . كما بدأ النشاط الثقافي الألماني بندوة حول مفهوم التسامح في البنية الاجتماعية المركبة التي شارك فيها الدكتور أحمد كمال أبو المجد والدكتور محمود حمدي زقزوق والسيدة يولتا ليباخ الرئيس التنفيذي لمعاهد جوتة ، وفي تلك الندوة نوقشت معايير القيم المختلفة في المجتمعين المصري والألماني . وفي إطار النشاط الثقافي الألماني عقدت ندوة أخرى حول الاستشراق الألماني شارك فيها الدكتور عبد الوهاب المسيري والمستشرق الألماني جودرون كرايمر الذي تحدث عن دور المستشرقين الألمان في تحقيق ونشر التراث العربي الإسلامي الأدبي والتاريخي والفلسفي والديني والعلمي مشيرا بصفة خاصة إلى أعمال كارل بروكلمان في دراسته التاريخية عن الشعوب الإسلامية وتحقيقات باول كاله الذي تتلمذ عليه الأستاذ محمد مصطفى لأهم كتب التاريخ المصري ومن بينها كتاب بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس الحنفي .

وفي فلسفة التخطيط للدورة الثامنة والثلاثين تم تحديد محورين رئيسيين دارت حولهما أغلب الأنشطة الثقافية في فاعليات تلك الدورة وهما :

المحور الأول ، وتناول قضية التنوع الثقافي في ظل العولمة ، وجاء ذلك

المحور اتساقا مع الجهود التي بذلتها مصر والعديد من الدول الأخرى لمواجهة محاولات الهيمنة الثقافية على العالم ، حيث شاركت مصر في توقيع اتفاقية حماية وتعزيز التنوع الثقافي في إطار اليونسكو في أكتوبر من عام ٢٠٠٥ . وفى إطار هذا المحور كانت هناك العديد من الندوات التي وقفت بالمرصاد لشبح العولمة في محاولاتها الدائبة للهيمنة على ثقافات الشعوب .

المحور الثاني : وتناول في ندواته ثورة الاتصالات وآثارها على ثقافة الشباب، وتم اختيار المقهى الثقافي مكانا لعقد تلك الندوات حيث التلاحم بين الجمهور والمتحدثين . ومن أبرز ما تناولته ندوات المقهى الثقافي: الظواهر الاجتماعية الطارئة على المجتمع ، ثقافة الريف والحضر ، اللغة والمفردات الجديدة في المجتمع المصري .

وعلى الرغم من أن المعرض وضع شعارا له بعدم الخوض في الأمور السياسية، إلا أن بعض الأنشطة الثقافية جاءت على العكس من ذلك ، وبدت في المحاضرة التي ألقاها وزير خارجية ألمانيا التي تطرق فيها إلى الصراع العربي الإسرائيلي مؤكدا العلاقة الوثيقة بين السلام والتنمية ، كما تطرق إلى خطوات الإصلاح الديموقراطي في مصر حيث ذكر أن مصر قد وضعت أمام أعينها أهدافا طموحة لتحقيق الديموقراطية بدأت بتعديل المادة ٧٦ من الدستور واختيار رئيس الجمهورية بالانتخابات التعددية وهي بلا شك خطوة هامة في المسيرة الديموقراطية ، وأن الأوروبيين يتطلعون إلى منطقة جوار قوية تتميز بالديموقراطية .

وفي الإطار السياسي أيضا جاء حديث الدكتور عبد المنعم تليمة في الأنشطة الخاصة بالشهادات إذ لم يقدم سيرة ذاتية تقليدية لشخصه بل طرح مشروعا للإصلاح مؤكدا أن قاعدة الإصلاح يجب أن تنطلق من الإصلاح الثقافي ليسير بنفس القوة مع خطوات الإصلاح على جميع المسارات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية ، وأن على المثقف أن يقدم وجهة نظره كاملة لأصحاب القرار والتي تتلخص في ضرورة تصفية احتكار قوة سياسية لمقاليد الحكم وإعادة توزيع الثروة لمحاصرة الأقلية المترفة .

وكان تركيز المحور الرئيسي الأول في تلك الدورة على قضية التنوع الثقافي في ظل العولمة ومن أهم الندوات التي عقدت في إطار ذلك المحور الندوة التي حملت عنوان " دور الحوار الثقافي .. حوار حضارات أم حوار أديان " ، وأدارت هذه الندوة الدكتورة زينب رضوان وشارك فيها الدكتور ميلاد حنا والشيخ محمود عاشور الذي أكد كل منهما على فكرة التسامح وتقبل الآخر . وركز الدكتور ميلاد حنا في حديثه على أن مصر هي التي قدمت للعالم فكرة قبول الآخر حيث عاشت الأديان متجاورة على أرض مصر وهو أمر يرجع إلى شخصية مصر المتعددة الأوجه . ولم يلبث أن انتقل حديث الدكتور حنا إلى الإخوان المسلمين حيث أكد أن لهم الحق في نيل مساحة من الحرية مثل أي فصيل سياسي له الحق في التعبير عن نفسه ، غير أنه أكد أن مصر ليست دولة دينية وأنه ضد التحول إلى دولة دينية ، وأن الشعب المصري شعب متدين ولكنه إذا حكم بحكم ديني لن يكون متمتعا بمساحة من قبول الآخر . ونتيجة للتوتر الذي حدث من قبل الجمهور حاول الشيخ محمود عاشور تهدئة الحاضرين بقوله أن الرسول " صلى الله عليه وسلم " لم يحكم الدولة بشكل ديني ، ومع استمرار الاستياء اضطرت الدكتورة زينب رضوان إلى إنهاء الندوة .

وعن ثورة الاتصالات وتأثيرها على ثقافة الشباب وهي المحور الرئيسي الثاني من محاور الدورة ركزت ندوات المقهى الثقافي على الظواهر الجديدة في ثقافة المجتمع، وفي إحدى تلك الندوات لقيت مفردات الشباب الجديدة اهتماما من المتخصصين في مشكلات الشباب ، وقد اختلف المشاركون في تلك الندوة حول أسباب ابتكار الشباب لألفاظ ومفردات خاصة به إذ كان من رأي الدكتور

نبيل فاروق أن السبب وراء ذلك يكمن في عجز المجتمع عن فهم الشباب الذي لجأ إلى هذه اللغة كوسيلة للاعتراض على انقطاع جسور التواصل بينه وبين الفئات العمرية الأخرى ، بينما رأت الدكتورة نادية جمال الدين - رئيس معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة - أن أزمات الحياة النفسية والأخلاقية لازمتها انحرافات لغوية وهذه اللغة جاءت نتيجة الاحتكاك مع الوافدين من الخليج . وفي تلك الندوة أيضا تعرض المشاركون فيها إلى فوضى الألقاب المستخدمة حديثا مثل باشا - هندسة - معاليك... الخ .

وفي الندوة التي اتخذت عنوان " ثقافة الميكروباصات أم ثقافة الفوضى " أثار المتحدثون فى المنصة ومن الجمهور مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات والقضايا ومن بينها انتشار الفوضى لدى السائقين وعدم التزامهم بقواعد المرور ، وذكر الدكتور أحمد زايد - عميد آداب القاهرة - أن تخلي الدولة عن مسئوليتها بشأن المرافق العامة وخاصة فيما يتعلق بالمواصلات هو الذي جعل مشروع الميكروباص مشروعا مربحا للمستثمرين الصغار . وحول موضوع الندوة رفض الكاتب مصطفى ذكري بأن الميكروباص يمثل ثقافة وإنما لا يعدو فقط أن يكون ظاهرة لأن أعداد الناس في تزايد مستمر ولم تعد تكفي وسائل المواصلات العامة . وأوضحت الدكتورة سميحة نصران أن سائقي الميكروباص لا يهمهم سوى تسديد أقساط السيارة بالقيام بأكبر عدد من الدورات ولهذا يسرعون ولا يهمهم الناس الذين قد يدوسونهم في طريقهم .

وحول ظاهرة الإنترنت كافيه والمول أكدت الدكتورة حنان سالم أن ظاهرة الإنترنت كافيه قد تكون ظاهرة إيجابية أو سلبية ويتوقف الأمر على نوعية الاستخدام ، وأضافت أن خمسة وسبعين في المائة من أولياء الأمور لا يعرفون شيئا عن الإنترنت الأمر الذي يجعل هناك صعوبة في توجيه أبنائهم ، أما عن المول فإنه يشجع على ثقافة الاستهلاك ويربك البنية النفسية لغير القادرين

على الشراء .

وتحدث الدكتور محمود عودة أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس فى الندوة التى عقدت عن «ترييف الحضر وآثاره الثقافية» بأن ثمة مشكلات تحدث حينما تنتقل ثقافة القرية إلى المدينة ، وانه حينما يأتي الفلاحون إلى القاهرة فإنهم يفرضون أنماطهم في جميع الأحياء وبالتالي فلا توجد في القاهرة أو في غيرها من المدن أحياء حضرية كاملة .

ومن الفاعليات الثقافية الأخرى التي اعتاد معرض القاهرة الدولي على تناولها مناقشة العديد من الكتب الصادرة حديثا تحت عنوان " كاتب وكتاب " وسوف نقتصر في هذا العرض على الكتب التاريخية ذات الصلة بمجلة مصر الحديثة ، ومن بينها :

- الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية

شارك أعضاء اللجنة العلمية المشرفة على إعداد هذا المرجع في هذه الندوة وذلك على الرغم من أن الكتاب المرجع لم يصدر منه حتى الوقت الحاضر سوى مجلدين فقط حيث لا تزال المجلدات الأخرى في مرحلة التنفيذ. ومع ذلك فقد تمت مناقشة الإطار العام لهذا المشروع وما يستهدفه من وضع مرجع عام لتاريخ الأمة العربية يحتوي على مادة علمية وفكرية وصفية تحليلية تعرض للأسباب وتخلص إلى النتائج بموضوعية علمية ويلبي احتياجات الدارس المتخصص والقارئ العام ويساهم في التعريف بتاريخ الأمة لدى الباحثين من خارج الوطن ، ويكون مرجعا شاملا للتاريخ السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والحضاري للأمة العربية .

ونوقشت في تلك الندوة المداخل الرئيسية للكتاب الذي يشارك في إعداده أكثر من مائتي عالم متخصص في الدراسات التاريخية لمختلف العصور التي مرت بها الأمة العربية ومن بين هذه المداخل : الجذور والبدايات - الإسلام

وبناء الدولة العربية - الأمة العربية في أوج ازدهارها - الضعف والتحدي - العثمانيون - التحديث - الأخطار الخارجية - الأمة العربية خلال القرن العشرين.

- الشخصية المصرية تحديات الحاضر والمستقبل المنظور

صدر هذا الكتاب في عام ٢٠٠٥ عن الهيئة العامة للكتاب ويتمحور موضوعه حول السمات الأساسية للشخصية المصرية وتحديات التحديث التي تواجه الشخصية المصرية وما تتعرض له من أزمات من خلال الظروف العالمية من جهة والظروف المحلية من جهة أخرى ، إلى جانب مستقبل الشخصية المصرية في إطار هذه التحديات وعلاقة ذلك كله بالثقافة السائدة والمستوى الثقافي للمجتمع بشكل عام .

- محمد علي الكبير

صدر هذا الكتاب عن مركز تاريخ الأهرام في عام ٢٠٠٥ للدكتور يونان لبيب رزق بمناسبة مرور مائتي عام على تولي محمد علي الحكم . ويتناول الكتاب سلسلة من المقالات لعدد من كبار المؤرخين سبق نشرها في جريدة الأهرام في عام ١٩٤٩ بمناسبة مرور مائة عام على وفاة محمد علي قام الدكتور يونان فى هذا الكتاب بالتعليق عليها ووضعها في سياق مختلف .

- تاريخ مصر الحديث من النهضة إلى مبارك

تناول هذا الكتاب الذي صدر عن المركز الثقافي الإيطالي في عام ٢٠٠٥ للمؤرخ الإيطالي ماسيمو كامبيني وقام بترجمته إلى العربية عماد بغدادي تطور التاريخ المصري الحديث . ويتفق مؤلف الكتاب مع الدراسات التاريخية الحديثة التي أرجعت فجر النهضة المصرية إلى القرن الثامن عشر وقبل مجيء الحملة الفرنسية بقيادة بونابرت إلى مصر وهي نفس النظرية التي نادى بها العديد من المؤرخين من أمثال كريسليوس وبيتر جران ونللي حنا وغيرهم كثيرون .

- أحمد فتحي زغلول والآثار الفتحية

صدر هذا الكتاب عن الثقافة الجماهيرية عام ٢٠٠٥ وناقشه كل من الدكتورة لطيفة سالم والدكتور محمد عفيفي والدكتور محمد يونس ، ودارت المناقشة حول الإشكالية التي يثيرها الكتاب والمتعلقة بموقف المثقف المصري من القضايا الوطنية ، كما أثيرت قضية إهمال بعض الشخصيات ممن أسهموا بدورهم في تحديث الفكر المصري تأليفاً وترجمة ومن بينهم أحمد فتحي زغلول الذي كان من أبرز إنتاجه الفكري كتابه المصدر " المحاماة " ، وترجماته لأدمون ديمولان ، وجوستاف لوبون عن سر تقدم الإنكليز وسر تطور الأمم . وقد علل المؤلف السبب في إهمال هذا المفكر إلى دوره في محاكمات دنشواي في عام ١٩٠٦ .

وفي نهاية عرضنا لبعض فاعليات الدورة الثامنة والعشرين للمعرض الدولي للكتاب يمكن القول إنه على الرغم من بعض الظواهر السلبية التي شابت تلك الدورة ومن بينها انعقادها في فترة المونديال الإفريقي مما أدى إلى عزوف شريحة كبيرة من الجمهور عن الذهاب إلى المعرض إضافة إلى حجب أجنحة دور النشر عن رواد المعرض بجدار عازل ورفع قيمة تذكرة الدخول ، إلى جانب تقييد ساعات فتح أبواب المعرض بأيام المباريات ، إلا أنه على الرغم من تلك الظواهر السلبية فإن عدد زائري المعرض لم يتأثر بعد أن تم التعويض عن الأيام التي تم فيها غلق المعرض ، كما تميزت تلك الدورة بزيادة عدد الضيوف والدول المشاركة فيها ، ومديري أشهر المعارض الدولية للكتاب ، ومن ثم دعوة مصر لتكون ضيف شرف معرض جنيف الدولي لعام ٢٠٠٨ . وأخيرا تميز البرنامج الثقافي لتلك الدورة بمجموعة كبيرة من الندوات واللقاءات الفكرية التي طرحت أهم القضايا الثقافية التي تشغل العقل المصري والعربي بصفة عامة .

* * *

المجلس الأعلى للثقافة
الملتقى الدولي الثالث للترجمة
الترجمة ومجتمع المعرفة
١١-١٤ فبراير ٢٠٠٦

بمناسبة الاحتفال بصدور الكتاب رقم ١٠٠٠ من المشروع القومي للترجمة تم افتتاح الملتقى الدولي الثالث للترجمة تحت شعار " الترجمة ومجتمع المعرفة، وشهد الملتقى عدد كبير من المترجمين والمثقفين فاق ١٥٠ مترجما ومثقفا ، وفي الكلمة التي ألقتها السيدة حرم رئيس الجمهورية أشارت فيها إلى الدور الذي لعبته مصر في تواصل الحضارات وما شهدته حركة الترجمة من ازدهار في بدايات القرن العشرين بجهود الرواد الأُوَّل من أمثال أحمد حسن الزيات وخليل مطران ومصطفى لطفي المنفلوطي وطه حسين ومحمد حسين هيكل وغيرهم كثيرون ممن تبنوا مشروع الحوار المعرفي والتعرف على الآخر والتواصل معه مؤكدة أن الترجمة هي أولى خطوات التقدم وإلى أهمية المشروع القومي للترجمة الذي يعد بداية نهضة ثقافية تعيشها مصر وإلى دور المشروع في بناء مجتمع المعرفة الذي نتطلع إليه .

وتحدث الدكتور جابر عصفور الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة والمشرف على المشروع مؤكدا على أهميته في إثراء المكتبة العربية بالفكر والثقافة التي تفتح نافذة على عالم المعرفة ومؤكدا على وحدة الثقافة الإنسانية وتنوع فروعها وإلى دور الترجمة في توسيع هوامش الحرية الفكرية بترجمة التيارات السياسية والفكرية التي قد نتفق أو نختلف معها ومع ذلك لا يمكن تجاهلها إذ لم يعد هناك حجر على المعرفة في ظل ثورة المعلومات وشبكات الإنترنت .

وقد حفل الملتقى في أيامه الثلاثة بالعديد من الندوات والموائد المستديرة

التي حفلت بالمناقشات الحيوية، ونشير من بين الأوراق البحثية التي قدمت إلى الملتقى الورقة التي قدمها الدكتور سمير حنا صادق وتعرض فيها إلى انتقال العلم بين الحضارات من اليونان إلى مكتبة الإسكندرية القديمة وازدهار حركة ترجمة العلوم في عصر العباسيين وانتقال الشعلة إلى الغرب وأفولها في الشرق لسببين ، أولهما ظهور حكام تسلطيين ومنهم من حرق كتب ابن رشد ، وثانيهما ما وقع من اضطهاد على المعتزلة وسيادة الفكر المتشدد وانتهاء أسطورة إخوان الصفا إلى أن عادت حركة الترجمة فى مصر تستأنف سيرها من جديد في عصر محمد علي .

وعلى الرغم من أن حركة الترجمة شهدت عصرا ذهبيا في عهد محمد علي إلا أن الأديب ثائر ديب نعى على الترجمة في عصر محمد علي كونها ترجمة تسلطية وفوقية فضلا عن كونها أوامرية ارتبطت بأحلام الباشا واتسمت بالتقنية التخصصية إذ استعارت العلم التطبيقي الجاهز من الغرب دون النظر إلى ظروف نشأته فضلا عن أخذها العلوم البرانية التي لا تمس معتقدات المجتمع.

وقد حفلت الموائد المستديرة بمناقشة بعض القضايا الخاصة بالترجمة ومن بينها ما أشارت إليه الكاتبة سلمى الخضراء أن الترجمة لا تخضع لخطة واضحة وأن المترجمين الأجانب يتعاملون مع إنتاجنا وكأنهم يمسكون أخطاء علينا ويحكمون على أدبنا وفق نظرة مسبقة مثل التعصب ضد المرأة أو التطرف الديني .

وطالب الدكتور صدقي خطاب بأهمية إعادة ما سبق ترجمته إذ لا مانع من تكرار الترجمة نتيجة ما يحدث في اللغة من تطور ، وأيد الأديب سعيد علوش ما ذهب إليه الدكتور خطاب على أساس أن الترجمة ترجع إلى ذاتية المترجم وتختلف من مترجم إلى آخر. كما ناقش المشاركون في الملتقى مستقبل الترجمة في ضوء التطورات التكنولوجية الحديثة والصورة الإلكترونية لما وصلت

إليه عملية الترجمة والنشر والقراءة .

وأفاض المترجمون الأجانب بالصعوبات التي يلاقونها في الترجمة من العربية خاصة إلى اللغة الإيطالية والصينية وغيرها، وبصدد ذلك ركز الأديب عبد الهادي الإدريسي على التشوهات التي ألحقها مترجمو روايات نجيب محفوظ عند ترجمتهم لها إلى اللغة الفرنسية وضرب أمثلة على ذلك في الترجمة الفرنسية لرواية السراب وملحمة الخرافيش حيث أثبت وجود تحريف لمعنى بعض الكلمات بما يغير من دلالة السياق ومن ثم يجعل من نجيب محفوظ دون إرادته مضطهد للمرأة . واتفقت الأديبة مها جاد الحق مع ما ذهب إليه الإدريسي من ترجمة كلمة الرب المستخدمة في الخطاب القبطي وكلمة الله المستخدمة في الخطاب الإسلامي وذلك في إشارتها إلى ما جاء في الترجمة الفرنسية لرواية " خالتي صفية والدير " لبهاء طاهر .

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى ما خرج به الملتقى من نتائج على جانب كبير من الأهمية يمكن إيجازها فيما يلي :

- أهمية وضع استراتيجية لما يتقرر ترجمته بحيث يراعى فيها التوازن في مجالات الترجمة وبحيث لا يطغى مجال على مجال آخر. وثمة اقتراح لقي استحسانا شديدا يقوم على إنشاء مجلس قومي للترجمة يتولى مهمة التخطيط والتنسيق والتنفيذ إلى جانب مهمة التدريب وتنمية الكوادر اللازمة ونشر ما ينتجه من ترجمات إلى جانب الارتفاع بمعدلات الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية .
- مراعاة الدقة في الترجمة والمراجعة حيث أن هناك من الكتب المترجمة شابها العديد من الأخطاء الساذجة .
- تذليل الصعوبات الإدارية والمالية التي تعوق مشروع الترجمة لكي يأخذ المشروع مساره الصحيح وهو مقبل على ترجمة الألف كتاب الثانية .

* * *

المجلس الأعلى للثقافة
لجنة التاريخ
ندوة السامية وضد السامية
٢٣ مارس ٢٠٠٦

إزاء توالي هجوم الغرب على العرب والمسلمين والذي ظهر بشكل سافر في الآونة الأخيرة والتحيز الواضح لإسرائيل عقدت لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة هذه الندوة التي شارك فيها نخبة من أساتذة التاريخ والقانون .

وفي الجلسة الأولى التي تولى رئاستها الدكتور جمال زكريا قاسم عرضت الدكتورة زبيدة عطا لما أثاره برنارد لويس من أفكار تطفح جميعها بالكراهية للإسلام والمسلمين وخاصة العرب ، وتفيض بالانحياز الواضح للصهيونية ، وذلك في الكتاب الذي صدر له في أكتوبر ٢٠٠٤ بعنوان " معاداة السامية ". وقد أعربت المحاضرة عن دهشتها من سياسة الكيل بمكيالين من جانب الغرب حينما يتعلق الأمر بالإسلام والمسلمين وهو ما وضح أخيرا في مسألة الرسوم المسيئة للمقدسات الإسلامية .

وفي الورقة التي قدمها الدكتور صلاح عامر بعنوان " القانون الأمريكي للسامية " استعرض أهم ما ورد في هذا القانون من انحياز واضح للصهيونية وإسرائيل والدين اليهودي وذهب إلى أن الذي يتصدى للدفاع عن المقدسات الدينية يجب أن يتصدى للدفاع عن جميع المقدسات بغير انحياز لأي منها مؤكدا أن مصر لديها من التشريعات ما يكفل احترام جميع الأديان ، وأشاد بالجهد العربي المنسق إلى جانب جهود منظمة المؤتمر الإسلامي في مواجهة القانون الأمريكي للسامية وهو ما قطع الطريق على الأمم المتحدة لتعضيد الموقف الأمريكي .

وفي الجلسة الثانية التي رأسها الدكتور عادل غنيم قدمت ثلاث ورقات كانت الورقة الأولى بعنوان " لماذا مصطلح السامية ؟ " وفيها تعرض الدكتور مصطفى

كمال عبد العليم لذلك المصطلح وظروف نشأته . وتناول الدكتور رفعت السعيد في الورقة الثانية التي جاءت تحت عنوان " المصريون .. اليهود .. الصهيونيون" خاصية التسامح الديني التي تمتعت بها مصر لأمد طويل والتي فرقت بوضوح بين اليهودية كدين والصهيونية كحركة سياسية متعصبة . وعرض الدكتور عبد العليم محمد في الورقة الثالثة بعنوان " قراءة نقدية في تقرير معاداة السامية الصادر عن الخارجية الأمريكية " لمحتوى ذلك التقرير الذي اختزل مفهوم معاداة السامية في اليهود دون غيرهم مؤكدا أن رفض التمييز الديني والعرقي ليس فقط هو جوهر شريعة حقوق الإنسان الوضعية ولكنه جوهر الرسالات السماوية جميعها .

* * *

الجمعية المصرية للدراسات التاريخية
المؤتمر السنوي
مصر والوطن العربي تواصل أم انقطاع
١١- ١٣ أبريل ٢٠٠٦

حرصت هذه الندوة على أن ترصد في محاورها مظاهر التواصل بين مصر والدول العربية المتمثلة في الثقافة والأدب والفنون والجمعيات العلمية والمهنية والمصير المشترك والجامعة العربية والتبادل العلمي والاقتصادي إلى جانب عوامل الانقطاع من خلال الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي والموقف من التكامل الاقتصادي وتعاظم الإقليمية وغير ذلك من العوامل الأخرى .

وركزت الندوة على بحث دور مصر الإقليمي الذي فرضه موقعها، ودورها الثقافي المركزي في النهضة الحديثة للدول العربية. كما عنيت الندوة بالتأكيد على أن الاستقلال الوطني لمصر لا يتحقق إلا بتحرر كل الدول العربية المحيطة بها، ومن هنا كانت الاستراتيجية المصرية في العهد الناصري تتركز فى نصرة

حركات التحرر في أقطارالوطن العربى جميعها.

وعن الواقع والممكن في التواصل المصري العربي قدمت الكاتبة نوال مهنى ورقة عن ماهو كائن بالفعل وما ينبغي أن يكون وأن مصر بثقلها الحضاري والتاريخي وموقعها وعدد سكانها يؤهلها للقيام بدور ريادي في المنطقة العربية. وحول هذا الموضوع كانت ورقة السفير الدكتور عبد الله الأشعل عن مستقبل الدور المصري في العالم العربي وكان التساؤل عما إذا كانت لا تزال هناك رغبة مصرية وعربية في أن يكون لمصر دور ، وكيف يمكن التوفيق بين الدور المصري إن كان مرغوبا والهيمنة الأمريكية والإسرائيلية ؟

وفي الورقة المقدمة من الدكتور محمد نصر مهنا أكد فيها ضرورة تعديل ميثاق الجامعة العربية من أجل تحسين فاعلية الجامعة من أجل التواصل العربي.

وبينما عنيت بعض أوراق الندوة بالتركيز على التواصل بين مصر والدول العربية ومن بينها الورقة التي قدمها الكاتب السوداني محيي الدين صالح عن العلاقات المصرية السودانية باعتبارها نموذجا للتواصل الوثيق، حللت أوراق أخرى العوامل المؤثرة على انقطاع العلاقات المصرية العربية نشير من بينها إلى الورقة التي قدمها الدكتور مصطفى كامل السيد عن " الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي ... تواصل بعد انقطاع ". كما ركز الدكتور عاصم الدسوقي في ورقته على مشروع الشرق الأوسط الكبير باعتباره مشروعا استعماريا يتجدد بين آونة وأخرى ويستهدف قطع التواصل العربي .

وقد اختتمت الندوة جلساتها بمائدة حوار أدارها الدكتور رءوف عباس وضمت نخبة من المفكرين وتناولت «نظرة استشرافية مستقبلية عن مصر والوطن العربي .. إلى أين ؟» وتباينت الآراء حول المصير المخيف بسبب تفكير الكثير من الدول العربية في مصالحها الذاتية وبين الأمل في سوق عربية

مشتركة خاصة وأن الاستعمار الجديد يعتمد على الهيمنة الاقتصادية في ظل قطب أحادي مسيطر .

* * *

المجلس الأعلى للثقافة
لجنة التاريخ
ندوة
الحركة الوطنية المصرية وفكرة تأميم قناة السويس

تناولت الندوة التي عقدت في مدينة الإسماعيلية بدعوة من الهيئة العامة للقناة يومي ٢٨ و ٢٩ يونيو العديد من المحاور الرئيسية التي يمكن تسجيلها فيما يلي :

- البواعث التاريخية للتأميم " الحس التاريخي "
- تكاليف حفر القناة - المصريون الذين قضي نحبهم أثناء حفرهم القناة
- الديون التي تحملتها مصر
- الهيمنة الأجنبية " الفرنسية "
- نشوء فكرة التأميم
- القناة في الوجدان المصري
- مسألة مد امتياز القناة وردود فعل المصريين ١٩١٠
- القناة على مائدة المفاوضات المصرية البريطانية
- القناة ومعاهدة ١٩٣٦ وتداعياتها
- ثورة يوليو وفكرة التأميم
- تأصل فكرة التأميم مع عام ١٩٥٤ " اتفاقية الجلاء "

- التأميم عام ١٩٥٦
- كشف حساب القناة ومدى ما استفادته مصر من القناة

وقد شارك في فاعليات تلك الندوة العديد من أساتذة التاريخ من بينهم الدكتور عبد الله عزباوي والدكتور يونان لبيب رزق والدكتورة إيمان عامر والدكتورة لطيفة سالم والدكتور عبد الوهاب بكر وغيرهم .

وفي ختام رصدنا لفاعليات الموسم الثقافي لعام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ تجدر الإشارة إلى الندوة التي عقدت في ٨ يونيو ٢٠٠٦ بالتنسيق بين لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة والهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية وجامعة المنوفية بمناسبة الذكرى المئوية لحادثة دنشواي، والتي استهدفت التذكير بما كان لتلك الحادثة من تأثير على الوجدان المصري وفي تزكية الروح الوطنية لمقاومة الاحتلال، وقد شارك في هذه الندوة الدكتور عبد الرحمن برج والدكتور حلمي شلبي والدكتور محمد علي حلة والأستاذ صلاح عيسى والشاعر عبد الرحمن الأبنودي إلى جانب ممثلين عن لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة .

* * *

شخصية العدد

محمود منسي .. الإنسان والمؤرخ

د. محمد علي حلة

محمود منسي .. الإنسان والمؤرخ

لقد أحببت محمود صالح منسي حباً ملك علي حياتى، ولم يأت هذا من فراغ إنما من تراكمات مواقف وأحداث كان فيها الأب والأستاذ، وهو أيضاً إدراك عميق لقيمة الدور الكبير الذى قام به فى حياة طلابه بكل إخلاص، قل أن تجد له مثيلاً فى هذا الزمان.

هذه القيمة العلمية والخلقية النادرة، لمستها منذ أول لقاء بعد حصولي على الليسانس فى التاريخ عام ١٩٧١ .. وما زالت ذكرياته محفورة فى القلب والعقل، تثير بين الحين والآخر أسئلة تبحث لها عن إجابات!! أين هى هذه النوعية الآن؟!، ولماذا قلت أو ندرت تلك المثل الرفيعة فى شخصية أستاذ الجامعة ؟! أستاذ يبحث عن طالب جاد يعينه ويأخذ بيده ويشرف على أبحاثه دون انتظار لكلمة شكر، لأن كل ما يهتم به الدفع بكوكبة من الباحثين الجادين إلى حقل الدراسات التاريخية. إن حبه وعنايته لم تقتصر على طلابه الذين يشرف عليهم فحسب بل تمتد لتشمل الجميع، وهذه إحدى خصال العالم العامل، علمه للجميع، وحبه أيضاً للجميع، فلا عجب أن يحبه جميع طلابه دون استثناء، من أشرف عليه كصاحب هذا القلم، أو من لم يشرف عليه وهم كثر..

إن مسيرة حياته تبدأ فى ١٦ نوفمبر ١٩٢٥ حيث كان ميلاده فى إحدى الحارات القريبة من ميدان صلاح الدين (المنشية سابقا)، وهو ميدان قريب من القلعة وحافل بمجموعة من الأماكن الأثرية، وهو أصغر أبويه سناً، كانت والدته ربة منزل فى حين عمل والده معاوناً بدائرة أمينة إلهامى "والدة الخديوى عباس حلمى الثانى" ، بدأ تعليمة فى كتاب حسن أغا بليفيا بشارع سوق السلاح ثم انتقل للتعليم فى مدرسة طرباى الأولية الحكومية"درب كحيل" وقد أخذت اسمها من أحد زعماء المماليك" وكانت هذه المدرسة تؤهل طلابها للالتحاق بمدرسة عبد العزيز للمعلمين التى يتخرج منها مدرسو التعليم الأولى. ولكن عائلته قررت

ضـرورة تركه لتلك المـدرسـة وانتـقـاله إلى مـدرسـة النحـاسـين الابتـدائيـة بحى الجمـالية، وحصل على الشـهادة الابتدائية من تلك المـدرسة، ومـن زملائه فـيها محـمود نجـيب حسني رئيس جـامعـة القـاهرة الأسبق.. وفى عام ١٩٣٩ التـحق محـمود منسي بالتعليم الثانوى وكانت فـترة الدراسـة به خمس سنوات، أمضى منهـا أربعـة أعوام بمـدرسـة بنباقـادن بشـارع إلهـامي "وكـانت تسـمى بالمدرسـة الإلهاميـة" "وتقع فى حى الحلمية الجـديدة، وتنسب إلى بنبـاقادن زوجـة طوسون باشـا ابن محـمـد علي، ولذلك كـانت تتبع الديوان الخـديوى وكـان والده بحكم وظيفته السابقة يميل لكل ما له صلة بالأسرة المالكة، وحيث أن تلك المدرسة لم يكن بهـا سـوى شـعبـة علمي؛ فـقـد اتجـه عـام ١٩٤٣ مع ثلاثة من زمـلائـه الذين أرادوا الالتحـاق بالفرقة الخامسـة شعبـة أدبى إلى مدرسة الحلمـية. وحصل منها فى صيف عـام ١٩٤٤ على شهادة التوجيـهيـة. ومن سمـات الدراسـة بـالمدرسـة الثانوية وقتذاك نظام اليوم الكامل، فبعـد خمس حـصص يتناول الطلاب غداء مطهيا، وبعده ينصرف كل إلى هوايته" الرياضية، أو الثقافية أو المهنية".

وبعـد هذه المـرحلة يتـأهل للالتحـاق بجامـعـة فؤاد الأول (القـاهـرة) ليقـضى فيهـا أربعـة أعـوام "١٩٤٤-١٩٤٨": وفى البـداية عقـد محـمود منسي العـزم على الالتحـاق بكلية الحـقوق ، وحـدث أن تجـمع هـو وعـدد كبيـر من الطلبة يستـفسـرون عن المـجـانيـة أمـام مكاتب إدارة تلك الكليـة، ونتج عن هـذا التـجـمع بعض الضـوضـاء، وفجأة يخرج عليهم مـراقب الكلية ويصب عليهم أعنف الألفـاظ فلم تقبل نفسه ذلك، فـقرر الالتحـاق بكلية الآداب. وفى الفـرقة الأولى كـانت الدراسـة عـامـة وشـاملة لكل تخصصـات الآداب (اللغـات العـربيـة والإنجليـزية والفـرنسيـة، والتاريخ العام لمصـر والجغـرافيا وتاريخ والفلسفة بالإضـافة إلى اللغة اللاتينية ومادة خاصة بقسم التاريخ وهى منهج البحث التاريخي) وفى السنة الثـانية اختار مـحمود منسي تخصص التـاريخ وهكذا دخل عـالمـا جديدا، تلقى فيـه العلم على أيدى أساتذة أفذاذ، وفى هذه المرحلة تعلق بأستاذه محمد فؤاد شكري.

وبعد تخرجه في عام ١٩٤٨ عُين محمود منسي بوزارة المعارف، واستمر بالعمل حتى عام ١٩٦٩، أى أنه أمضى فى التدريس إحدى وعشرين سنة وكان أول راتب يتسلمه هو ١٢ جنيه قام بشراء ثلاثة أشياء كان بحاجة إليها" جهاز راديو إنجليزى بالتقسيط ، و ساعة يد سويسرية، وقطعة قماش صوف إنجليزى."

عمل مدرسا للغة الإنجليزية لمدة أربع سنوات حتى عام ١٩٥٢، ثم للدراسات الاجتماعية، وقلما استقر خلال عمله بالمعارف، فى مدرسة بعينها بل تنقل فى مختلف المراحل التعليمية من الإبتدائى إلى الثانوى، وكان النقل خارج القاهرة يتم على غير رغبة منه. إلى أن استقر به الحال فى كلية النصر بالمعادى من عام ١٩٦٠ حتى ١٩٦٨، حيث تم تعيينه فى الجامعة فى العام التالى ١٩٦٩، ولعل مما زاد من أعبائه أنه أسرع بدخول القفص الذهبى، حين تزوج فى العام التالى من عمله بوزارة المعارف (١٩٤٩) وكانت زوجته تعمل أيضا بحقل التعليم، ورزق بثلاثة من الصبيان. وكان نعم الأب لهم، ربّاهم أفضل تربية، وغمرهم بفيض غامر من حنانه، الذى امتد حتى أحفاده، وكان يحمل عنهم كل ما يؤرقهم، وأحسبهم يقدرون ذلك.

كان من هواة سماع الموسيقى والأغانى ومن الأصوات التى كانت تأسره صوت ليلى مراد وأسمهان، وصالح عبد الحى وألحان الموسيقار رياض السنباطى الذى كان يسميه الموسيقار المظلوم ، فهو عنده أعظم الملحنين المصريين على الإطلاق، وفى مرحلته الثانوية اتجه لقراءة مؤلفات كبار الكتاب والأدباء المصريين، أمثال طه حسين، وتوفيق الحكيم، ومحمود تيمور. كما كانت له بعض قراءات فى التاريخ مثل هذا الكتاب الذى نصحه بقراءته أستاذه فى اللغة الانجليزية بالتعليم الثانوى وكان عن المسألة المصرية لتيودور روزتشتاين، ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران. وكان يواظب على قراءة مجلتى

(الرسالة) التى كان يصدرها أحمد حسن الزيات و(الثقافة) التى كان يصدرها أحمد أمين ويشترك معه محمد فريد أبو حديد و الدكتور محمد عوض والدكتور أحمد زكى الذى كان له باب فى نهاية كل عدد بعنوان المسموع والمقروء حتى توقفت المجلتان فى عام ١٩٥٣، ويذكر محمود منسي أنه لم تصل أى مجلة إلى ما وصلت إليه مجلتا الثقافة والرسالة فى عقول وقلوب المثقفين .

صعوبات فى طريق الدراسات

لعل السبب فى اختياره تخصص التاريخ الحديث، تعلقه بأستاذه محمد فؤاد شكرى الذى تتلمذ على يديه فى جامعة القاهرة بين سنتى ١٩٤٦ و ١٩٤٨، وقد تأثر به أشد التأثر، وتعلق به لدرجة أنه اختار هذا التخصص حتى يلازم أستاذه، لذلك صح عزمه أن يسجل معه رسالة الماجستير ولكن فؤاد شكرى كان قد سافر فى مهمة ضمن هيئة تحرير ليبيا فلم يشأ أن يسجل مع أستاذ آخر، وبعد السنة التمهيدية التحق بمعهد الدراسات السودانية (الأفريقية فيما بعد) وبعد أن حصل على دبلوم المعهد، عاد أستاذه من مهمته، وفى أوائل عام ١٩٥٢ كان له ما أراد حين أشرف عليه فى رسالة الماجستير، عن امتياز قناة السويس فى عهد الوالى محمد سعيد وصلة ذلك بأعمال السان سيمونيين وجهود فردينان دى لسبس لشق طريق مائى فى برزخ السويس، واستطالت دراسته حتى عام١٩٦١ أى لمدة ٩ سنوات حصل بعدها على الماجستير فى التاريخ وكان وراء ذلك:

- عمله فى التدريس بوزارة المعارف وما تجشمه من مشقة إبان ما يربو على عشرين عاما، لم تقف عند حدود النقل من مدرسة إلى أخرى، بل لتعنت بعض المسئولين بالوزارة حينما كان يرفض الترقية خارج القاهرة، مما جعله يستعير تعبير " وزارة المآرف" من أحد الأخوة النوبيين.

- رغم استعانته بالكثير من الوثائق النمساوية والأمريكية إلا أن أستاذه فؤاد شكرى أراد منه أن يستعين بالوثائق الموجودة بدار الوثائق القومية وكانت فى

ذلك الوقت موجودة بقصر عابدين، ولكن كان قد صدر قرار بإغلاقها بعد تأميم شركة قناة السويس للخوف من تسرب بعض وثائقها إلى أيد أجنبية. وقد صدمه ذلك الرأى من أستاذه الذى خيره بين انتظار إعادة فتح دار الوثائق القومية، وبين تغيير موضوع البحث. وكان من غير المعقول أن يغير موضوع البحث بعد هذا العمل المضنى طوال تلك السنين وتشبعه به وبأفكاره التى صارت تسرى فى دمه حسب تعبيره؛ فآثر الانتظار لأن قرار فتح دار الوثائق لم يكن فى يد أحد سوى جمال عبد الناصر نفسه، فكتب إليه وطال انتظاره حتى جاء عام ١٩٥٨ فأعيد فتح دار الوثائق وأدرك بُعد نظر أستاذه حيث وجد وثائق تركية "مترجمة إلى العربية" تتمثل فى الرسائل المتبادلة بين والى مصر وحكومة الباب العالي وكذلك بعض المحررات الرسمية بين دى لسبس والحكومة المصرية، كذلك وجد صوراً من وثائق وزارة الخارجية البريطانية كانت فى معظمها عبارة عن الرسائل المتبادلة بين كل من قنصل بريطانيا فى مصر والسفير البريطاني فى الآستانة ووزارة الخارجية البريطانية فى لندن بشأن مشروع القناة، الذى كانت الحكومة البريطانية تعارض تنفيذه وتبذل شتى الوسائل لعرقلته، سواء لدى والي مصر، أو لدى حكومة السلطان العثماني، فكانت هذه الوثائق الجديدة إضافة وذخيرة دعمت البحث وزادته أصالة وقوة، حينذاك أدرك محمود منسي خطأه لاستيائه فى البداية، واعترف بذلك حيث قال "فرق كبير بين رؤية الطالب وتقدير الأستاذ"، وزاد احترامه لأستاذه وإعجابه وتعلقه به. فأين هذا مما نحن فيه الآن حيث يتنكر الطالب لأستاذه.

وقد أتم رسالته على خير وجه، شهدت بذلك اللجنة العلمية التى تشكلت لمناقشته والمكونة من أستاذه مشرفاً، وعضوية كل من محمد شفيق غربال "رائد الدراسات التاريخية فى مصر" وعبد العزيز الشناوي، وبعد انتقال أستاذه إلى رحاب الله، فكر محمود منسي فى الاكتفاء بشهادة الماجستير وذلك نتيجة للمشقة وطول المدة التى استغرقتها، فضلا عن العبء المضاعف الذى تحمله

أثناء عمله فى كلية النصر بال عادي، ولكن عشقه للبحث والد،إسة جذبه إلى معاودة كفاحه العلمي "وفقا لتعبيره" الذى لم ي، تطع بدونه التمتع بالحياة التى اختارها لنفسه. وبدأ مسيرته إلى مرحلة الدكتوراه التى تم تسجيلها فى جامعة القاهرة وكان موضوعها " الشرق العربي فى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩٢٠" ولعبت الظروف دورها فى هذه المسيرة، إذ كان عبد العزيز الشناوي (وهو أستاذ قدير كان لصاحب هذا القلم حظ تلقى محاضراته؛ وذلك إبان الدراسة التمهيدية التى تسبق التسجيل لرسالة الماجستير)، وكان "عبدالعزيز الشناوي" قد أبدى إعجابه بشخص محمود منسي وبموضوع رسالته، فرحب بالإشراف عليه ومن ثم سعى إلى نقله إلى جامعة الأزهر كطالب فى مرحلة الدكتوراه" أو العالمية كما تسمى فى الأزهر"، فعمل بهمة ونشاط فى جمع المادة العلمية من مظانها الرئيسية وعندما انتهى من طبع رسالته تكونت اللجنة العلمية لمناقشتها من عبد العزيز الشناوي مشرفاً وعضوية كل من بدوي عبد اللطيف رئيس قسم التاريخ ومدير جامعة الأزهر فيما بعد، وعبد الحميد البطريق أستاذ التاريخ بجامعة عين شمس، ومستشارنا الثقافى بلندن من قبل، وقد تمت المناقشة فى أبريل عام ١٩٦٩ .

وقبيل نهاية العام نفسه أبلغه أستاذه عبد العزيز الشناوي أن جامعة الأزهر فى سبيلها للإعلان عن وظيفة معيد بقسم التاريخ بكلية اللغة العربية، وترك له حرية التقدم لها من عدمه، وذلك لأنه حاصل على درجة الدكتوراه، ولكن صح عزمه على التقدم، وتم له شغل هذه الدرجة فى العام نفسه وفى العام التالى(١٩٧٠) تم تعديل وضعه الوظيفى إلى مدرس، وفى البداية ظهر التوتر فى علاقته ببعض زملائه الأزهريين فى قسم التاريخ لأنه ليس أزهريا كما أنه من غير أبناء الكلية، ولكن بعد حين أحبه الجميع داخل القسم بل وإدارة الكلية، وأخذ محمود منسي يتدرج فى السلك الجامعي حتى عهد إليه برئاسة القسم لفترتين متتاليتين (١٩٧٨-١٩٨١) وكانت سياسته تقوم على "الإدارة بالحب" فكان

يحب الجميع ويضع نفسه فى خدمة من يحتاج إليها، ولذلك كسب حب الجميع واحترامهم، ودليلنا على ما نقول أن أغلبهم أطلق على هذه المدة "العصر الذهبى"، وقد حصل على درجة الأستاذية عام ١٩٨٠، وعندما عرض عليه منصب وكيل الكلية فى العام التالى، اعتذر لأنه كان قد تعاقد مع جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وبعد عودته من تلك الإعارة، عين أستاذاً غير متفرغ، وإن كان قد ظل وضعه الوظيفى على هذا المسمى، فإنه انطلق بهمة ونشاط إلى آفاق البحوث والدراسات.

بصمات خارج الوطن

سافر الدكتور محمود منسي إلى المملكة العربية السعودية للعمل بجامعاتها وأمضى بها عشر سنوات على فترتين، الأولى عندما تعاقد للعمل بجامعة الرياض، الملك سعود حاليا، لمدة أربعة أعوام (١٩٧٣-١٩٧٧)، والثانية عندما تعاقد للعمل بجامعة الملك عبد العزيز لمدة ستة أعوام (١٩٨١-١٩٨٧).

وقد قام خلال وجوده فى جامعة عبد العزيز بعمل لا ينسى، حين بذل جهدا لا ينكر بلا مقابل، ولا هدف له سوى خدمة العلم وطلابه، وذلك عندما قام بفهرسة وتصنيف مئات الأفلام المصغرة (الميكروفيلم) الموجودة بالمكتبة المركزية بتلك الجامعة، وتتضمن وثائق تاريخية هامة من وزارات الخارجية والمستعمرات فى بريطانيا، وكانت المكتبة المركزية للجامعة قد قامت باقتنائها من أوائل السبعينيات، ولم يقربها أو يستفيد منها أحد، حتى جاء محمود منسى بعد عشر سنوات تقريبا ليزيح عنها التراب، ويضع لها دليلا حتى يستطيع الباحثون الاستفادة منها. وتطوع الدكتور محمود منسى للقيام بهذا العمل، رغم أنهم أكدوا له أنه لن يكون هناك مقابل مادى، أو تخفيض فى ساعات محاضراته نظير قيامه بهذا العمل، وأضحى يتردد على غرفة المصغرات (الميكروفيلم) كل يوم ابتداء من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر، حيث يكون قد انتهى من محاضراته، ويقضى ساعتين أو أكثر بشكل منتظم أمام جهاز عتيق لقراءة

الميكروفيلم "Reader"، واستمر على ذلك عدة شهور، وتابع العمل فى السنة التالية وهكذا، وكان يساعده شاب مصرى تخصص مكتبات إلى أن انتهى من فهرسة وتصنيف كل الأفلام، وأرسل التصنيف إلى مطبعة الجامعة، التى أنجزت طبعه قبل أن يغادر الدكتور محمود منسي السعودية بأيام قلائل، عائدا إلى وطنه بعد أن استقال من جامعة الملك عبد العزيز، ليعود إلى جامعة الأزهر بالقاهرة، رغم إلحاح المسئولين والطلاب عليه من أجل البقاء، بحيث استطاع أن يحمل معه نسخة من ثمرة عمله، الذى صار يحمل عنوان " الكشاف الموضوعى للوثائق البريطانية الموجودة بالمكتبة المركزية لجامعة الملك عبد العزيز ".

منهجه فى البحث :

لقد جذبت الدراسات التاريخية محمود منسى إلى ميدانها خلال مسيرته التعليمية والفكرية ولعل ذلك يعود إلى:

● نشأته فى بيئة علمية وتاريخية، فمنذ مراحل دراسته المبكرة، فى المرحلة الثانوية، كان قريب المعايشة مع أساتذة التاريخ، ينهل من معينهم، ويسير على دربهم، وعندما كان طالبا فى المدرسة الثانوية، أعجب بالدكتور طه شرف أستاذ التاريخ، الذى كان يكلف طلابه بإعداد الدروس والتحضير لها بعد جمع المادة العلمية من دور الكتب التى تشتهر بها القاهرة، وتقديمها إلقاءً على طلاب الفصل، وفى المرحلة الجامعية عوده أساتذته على الاستفادة من مصادر التعلم المختلفة، دون أن يكون للمواد الدراسية أى كتاب مقرر، فكانت المراجع وبخاصة الأجنبية هى النبع الذى ينهلون منه، ويثرون به معارفهم التاريخية، سواء فى مكتبة جامعة القاهرة، أو دار الكتب المصرية.

●● التأثر بالأوضاع السياسية التى كانت تعيشها الأمة العربية آنذاك وفى مقدمتها مصر حيث نشأ وترعرع فى ظل أحداث الحرب العالمية الثانية، مما جعله يتعايش مع واقعها اليومى ومتابعة أحداثها، والميل النفسى إلى أحد

أطرافها ضد الطرف الآخر، وكل هذا جعله فى بوتقة العمل السياسى والتفكير فيه، والتأثر به إلى حد بعيد، وهو لا يزال على مقاعد الدراسة.

●●● ارتباطه بمؤسستين علميتين، كان لهما أكبر الأثر فى تشكيله العلمى والتاريخى، الأولى عندما كان طالباً فى كلية الآداب بجامعة القاهرة، وهى وقتذاك إحدى منارات العلم والتعليم الجامعى فى وطننا العربى، كانت تضم جيلا من الرعيل الأول من العمالقة المتخصصين فى كل العلوم والمعارف، وخاصة الدراسات التاريخية، والثانية عندما اشتغل بالتدريس فى جامعة الأزهر، بتاريخها ومشايخها وعلومها، وأسلوب دراسة يحمل خصوصية ليس لها مثيل، وما فيها من نكهة خاصة، حيث طلاب وطالبات من مختلف الجنسيات، وشيوخ ومعلمين أكثرهم حينذاك لم يفارق الماضى والقليل يدعو إلى التجديد والأخذ بكل ما هو حديث ومفيد، ومن هاتين المؤسستين تشكل أفقه وفكره فى الحياة الاجتماعية وتوسعت معارفه، واتضحت معالم شخصيته العلمية والمنهجية.

ولأن لكل علم منهجه فى مصادره وأسلوب عرضه وصياغته، فقد يكون علم التاريخ من أصعب العلوم فى هذا المضمار، ولذلك فإن الذين ينتمون إلى الدراسات التاريخية كثر ولكن فئة قليلة منهم من يمتلك أدوات البحث، ومحمود منسى بكل تأكيد من هذه الفئة لأنه يتسم بما يلى:

● الإخلاص لفن الكتابة التاريخية، فأنت تشعر وأنت تقرأ أحد كتبه أو أبحاثه أنه صاحب أسلوب رصين، وقلم حاذق فى لغة صافية، وأفكار منطقية متسلسلة، ونتائج متمشية مع المعطيات التى طرحها.

● التعمق فى التخصص ومزجه مع الأدبيات المناسبة له، والتاريخ العربى الحديث هو ميدانه، وكل دراساته تكاد لا تخرج عن هذا الإطار الذى وضع نفسه فيه، فتراه يختار أبحاثه من مجمل القضايا التاريخية، التى أثرت فى عالمنا العربى وتاريخه، مكتشفا بعض الثغرات التى لم تغطها كتابات الآخرين، فيفتح

لنفسه بابا يلج فيه لوحده، ويبدع فيه أيما إبداع، وما غاب عنه أو لم تسعفه الأيام بدراسته وبحثه، يشير به على تلاميذه ليدرسوه، ويكون له فضل الإشارة إليه أو بالإشراف الأكاديمى عليه.

● الاستفادة من المصادر الأصيلة والتمكن من توظيفها فى كل أبحاثه، وهو بذلك يقدم لنا مادة علمية جديدة، يعكف عليها دراسة ومقارنة، حتى يقترب من الحقيقة التاريخية، التى يثق فيها ويطمئن إليها، فنجد أغلب مصادره إما الوثائق البريطانية والأمريكية، أو الألمانية و الفرنسية و الإيطالية، أو الوثائق العربية، ليستقى من كل منها ما يفيد أبحاثه أو دراساته.

أما محور القضايا العربية فى المشرق العربي والإسلامي، فنجد كثيرا من دراساته وأبحاثه تناقش المسائل الشائكة والهامة، مثل قضية فلسطين والاحتلال الصهيونى، التى أفرد لها ثلاثة من كتبه؛ وفى كل منها يتضح موقف المؤلف من الاعتداءات الصهيونية وافتراءاتها، وإيضاح البعد الاستعمارى الأوروبى الذى يشجع هذه المساعى الصهيونية لاختراق الصف العربى من خلال زرع دولة إسرائيل فى قلبه.

وفى هذا المحور أيضا، نجد محمود منسي يناقش العالم الإسلامى فى تاريخه الحديث، واقفا على التحولات السياسية التى عايشتها الدولة العثمانية وحركات التجديد والإصلاح فيها، والانقلابات العسكرية التى حولت تلك الدولة إلى الجمهورية التركية، وأثر ذلك كله على البلاد العربية، ثم يقف على قضايا المسلمين فى أوروبا، والدولة الفارسية، والمسلمين فى شبه القارة الهندية، والمد الاستعمارى البريطانى فى الهند وباكستان، ونشوء دولة باكستان، وكذلك قضايا المسلمين فى الفلبين وغيرها من دول شرق آسيا، وكل ذلك تجده فى أحد مؤلفاته وهو "كتاب معالم تاريخ الشرق الإسلامي فى العصور الحديثة"، وفى كل هذا تبدو روح المؤرخ رصدا وتوثيقا وتاريخا.

وأما المحور الأخير فهو المحور العربي/الأوروبي، وفيه تبرز ملامح الحربين العالميتين، و آثارهما فى تشكيل تاريخ العرب، وهذه المسألة كان لها النصيب الأكبر من اهتماماته، ففى معظم دراساته نجد الحديث يتشعب لمناقشة الحرب العالمية الأولى، ودور العرب فيها، وما أحدثته من آثار ونتائج على مستقبل البلاد العربية، حيث مهدت للاستعمار الأوروبى، وفتحت المجال للتواجد البريطانى فى كثير من أجزائه، مثل العراق والخليج وجنوب الجزيرة العربية ومصر، وكذلك التواجد الفرنسى فى سوريا ولبنان والمغرب العربى، ثم التواجد الإيطالى فى ليبيا. وفى هذا الإطار أفرد بحثا خاصا عن موقف أهل الشام من التبعية للحجاز إبان الحرب العالمية الأولى، وبذلك يكون قد غطى معظم أجزاء المشرق العربى، من خلال الصراع الأوروبى فى الحرب العالمية الأولى. وفى نفس المحور نجده يفرد دراسة كاملة ومتميزة عن الحرب العالمية الثانية، انصبت كل جهوده فيها على مناقشة أسبابها وفعالياتها، والدور الذى لعبته الدول المشاركة فيها، واتساع نطاقها ونهايتها ونتائجها.

وبهذا نكون أمام علّم من أعلام الدراسات التاريخية الوثائقية، ويشرف من يتتلمذ على يديه من الباحثين، ولعلى قد حظيت بشىء من ذلك. وإذا كان للدكتور محمود منسى طلاب كثر، فإن له أيضا نتاج تاريخى أكثر، تميز بسلامة الأسلوب ويسره، كما تميز باعتماده على قاعدة وثائقية عريضة، ومن ثم لا ريب فى أن مؤلفاته أثرت مكتبة التاريخ الحديث، وأكاد أجزم بأنه لا يمكن لباحث فى تاريخ العرب الحديث أن يستغنى عن بعض مما كتبه.

أستاذ ودراسات فى رحلة الحياة

١- تصريح بلفور، طبع ونشر دار الفكر بالقاهرة ، ١٩٧٠

أود قبل عرض هذا الكتاب أن أسجل بعضا من الذكريات عن صاحبه، وتتلخص فى أنه صباح ذات يوم من شهر أكتوبر عام ١٩٧٠، وكنت وقتذاك فى

الفرقة الرابعة، وفى إحدى قاعات الدراسة بجامعة الأزهر بالقاهرة، دخل علينا شاب تخطى الأربعين من عمره، يمتلئ نشاطا وحيوية ليلقى علينا أولى محاضرات مادة تاريخ الحركة الصهيونية، وإذ بالأستاذ لا يضيع وقتا، بل يبدأ فى التمهيد للمحاضرة، ثم يستمر فى الشرح، ويتوقف عند كل نقطة بالتحليل والاستنتاج، ثم يربطها بالنقطة التى تليها، وقبيل انتهاء المحاضرة بحوالى عشر دقائق يتوقف الأستاذ ويسأل، هل هناك أى استفسار فى الإطار العام للمحاضرة أو فى إحدى نقاطها، ويتسع صدر الأستاذ لتلقى استفسارات وأسئلة طلابه.

ويستعد الأستاذ لمغادرة حجرة الدراسة، ويلحق به طالبان كنت أحدهما، وكان سؤالى عن الأحداث الجارية فى مشرقنا العربى، وعن إسرائيل والحرب المرتقبة، ويبتسم الأستاذ قائلا: يابنى نحن لا نعالج الأحداث الجارية، ولكننا نبحث عن جذورها ونعرض لتطوراتها، ومع ذلك فأننى أرى أن الحق العربى لابد من عودته إلى أصحابه، شريطة السعى إليه، ليس فقط بطرق السياسة أو الحرب، بل بالفهم الصحيح لحركة التاريخ، والأخيرة تدخل فى إطار المهام العلمية التى فرغنا لها أنفسنا.

وهكذا كانت المحاضرة وما أعقبها من نقاش بمثابة رحلة علمية،حرص الجميع على معايشتها والاشتراك فيها، لأن طريقة تناول الأستاذ للأحداث تجعلك تعيش فى قلبها، أو هى التى تعيش فى عقلك ووجدانك. وأضحى الأستاذ يمثل لنا قيمة علمية وخلقية:

قيمة علمية: لأنه يعالج الأحداث فى رؤية تاريخية شاملة وعميقة، من ترتيب وربط بين الأحداث، واستخدام للمصطلحات، واستخلاص للنتائج.

وقيمة خلقية: لأنه شديد الحرص على وقت المحاضرة، بداية ونهاية، عف اللسان، باسم الوجه، لم يفرض علينا كتابا بعينه، بل كان كتابه الذى عرضه، مع ضخامة حجمه ،وضآلة سعره، وكونه جزءا من رسالة علمية، كان ضمن مجموعة

أخرى من المراجع ، فنأى بنفسه عن أية شبهة للاستغلال، بل عرض الكتاب مجانا لمن لا يستطيع شراءه. وإن كنت قد اخترت الحديث عن هذه المادة بوجه خاص، وهذا الكتاب بالذات، فلما لهما من تأثير واضح على حياتى الدراسية والعلمية، وكان ذلك نقطة انطلاق إلى الدراسات العليا، وإلى رسالة العالمية (الدكتوراه)، بل وإلى بعض الأبحاث.

كان ترتيب عناوين فصول الكتاب من الأول حتى الثامن كما يلى: الصهيونية ونشاطها قبل الحرب العلمية الأولى. الصهيونية والحرب العالمية الأولى. فلسطين فى اتفاقيات الحرب. إصدار التصريح. مناقشة التصريح وصداه. الموقف العربى من التصريح. نشاط الصهيونيين عقب التصريح. الشروع فى تنفيذ التصريح.

وهكذا يتضح أن الدراسة استكملت أركانها فى إطار موضوعها وهو تصريح بلفور، ومن ثم جاءت الفصول الثلاثة الأولى ليست تمهيدا للدراسة، كما يُظن من القراءة الأولى لعناوينها، وإنما كانت ضرورة اقتضاها موضوع الدراسة، لأن تصريح بلفور لم يصدر فجأة أو بدون مقدمات، بل كانت له جذوره وخلفياته، وكان من الممكن أن تكون ألمانيا أو فرنسا هى صاحبة تصريح مماثل لتصريح بلفور، ولكن السياسة البريطانية، ومصالحها فى الشرق العربى، والتنافس البريطانى الفرنسى المعروف هو الذى دفع بريطانيا لأن تكون حاملة لأطماع الصهيونية، ومحققة لطموحاتها، شريطة أن يكون ذلك فى إطار المصلحة العليا لبريطانيا.

يبدأ الكتاب بتصدير الدكتور عبد العزيز محمد الشناوي، وهو وقتذاك أستاذ كرسى التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر، ثم تقديم المؤلف، والقسم الأول من الكتاب وعنوانه " تصريح بلفور"، والقسم الثانى وعنوانه "فلسطين فى تقارير بيل الأمريكية. ويتضمن القسم الأول ثمانية فصول،

ومصادر الدراسة، وقد عالج فيه المسألة الصهيونية، وحدد أبعاد النشاط الصهيونى قبل قيام الحرب العالمية الأولى وأثناءها ثم انتقل البحث إلى تلك الاتفاقيات والوعود غير المسئولة التى عقدتها بريطانيا أو بذلتها أثناء الحرب، مع التركيز على فلسطين فى الاتفاق العربى البريطانى، وفى اتفاقية سايكس / بيكو، والظروف التى أدت إلى الالتقاء البريطانى الصهيونى، وصدور تصريح بلفور فى الثانى من نوفمبر عام ١٩١٧ . وتتجلى براعة المؤلف، حين يقدم نقدا علميا للتصريح، ويتتبع أصداءه فى دول الغرب وتركيا وفى الفاتيكان، وموقف العرب من التصريح، والاتصالات العربية الصهيونية فى أعقاب صدوره، والشروع فى تنفيذ ما ورد بالتصريح على أرض الواقع (فلسطين)، حتى تعيين هربرت صموئيل مندوبا ساميا فى فلسطين فى عام ١٩٢١ .

وقد اعتمد محمود منسي فى هذه الدراسة القيمة على كم هائل من الوثائق غير المنشورة والمنشورة، تأتى فى طليعتها مجموعة تقارير بيل والوثائق المتصلة بها فى دار الوثائق القومية بواشنطن، أو بمكتبة جامعة ييل، وتفوق فى استثمار المادة العلمية الأصيلة التى تكتنزها تلك الوثائق، قبل أن تمتد إليها أيدى غيره من الباحثين أو عقولهم، واتبع أصول البحث العلمى بمهارة، تعبر عن نفسها فى توظيف تلك المادة العلمية فى فصول القسم الأول من كتاب تصريح بلفور.

وقد بدأ القسم الثانى من الكتاب بتمهيد، تناول فيه أسس الحيدة الأمريكية إزاء المشاكل الأوروبية، تنفيذا لوصية جورج واشنطن، التى أوصى بها الشعب الأمريكى فى خطبة الوداع، واتباعا لمنهج مبدأ مونرو. وبعد أن كشف المؤلف النقاب عن مقومات التقارب الإنجليزى الأمريكى أثناء الحرب العالمية الأولى، تتبع العوامل التى فرضت على الرئيس ودرو ويلسون وحكومته الإقلاع عن اتباع الحياد إزاء الحرب، بل وإعلان الحرب على ألمانيا فى ٦ أبريل عام ١٩١٧، ثم

على النمسا بعد ثمانية شهور، بينما لم تعلن الحرب على الدولة العثمانية مطلقا، ثم تتبع المؤلف أبعاد الموقف الأمريكى من السلام وحقوق الشعوب، والعودة مرة أخرى إلى سياسة الحيدة، بعد انتهاء مؤتمر الصلح الذى عقد فى باريس عام ١٩١٩ .

هذا التحول الطارئ فى الموقف الأمريكى من الحرب، التى دارت رحاها على الأرض الأووربية فى صيف عام ١٩١٤، وحتى وضعت الحرب أوزارها فى خريف عام ١٩١٨، واضح جدا وبمنهجية علمية رفيعة المستوى فى كتاب تصريح بلفور، الذى كان باكورة إنتاج محمود منسي بعد حصوله على درجة الدكتوراه، هذا التحول كان مبنيا فى جانب منه على تلك المعلومات الضافية التى تضمنتها تقارير بيل الأمريكية.

٢ - مشروع قناة السويس بين أتباع سان سيمون وفرديناند دى ليسبس، القاهرة، ١٩٧١

عرف العاملون فى الدراسات التاريخية محمود منسى، من خلال الجهد الهائل الذى بذله فى رسالته للماجستير، والتى نشرت لأول مرة عام ١٩٧١ تحت عنوان" مشروع قناة السويس بين أتباع سان سيمون وفرديناند ديلسبس"، وذلك الكم من الوثائق التى اطلع عليها باللغتين الفرنسية والألمانية. هذا الكتاب زاد على الأربعمائة صفحة، واحتوى على ثلاثة عشر فصلا، ومجموعة قيمة من الملاحق، ويعد هذا الكتاب جزءاً هاما من تاريخ قناة السويس، وقد استطاع محمود منسي أن يكشف بمؤلفه هذا الغموض، الذى اكتنف الجهود الكبيرة التى بذلها السان سيمونيون وغيرهم، وهم السابقون على فرديناند دى ليسبس، الذى لا يمكن أن يكون قد انفرد بشرف الإعداد لمشروع قناة السويس وتنفيذه، ولما كان للنمسا موقف واضح من مشروع حفر القناة فقد انكب محمود منسي على دراسة الوثائق النمساوية المتصلة بالموضوع، ولعله كان أول الباحثين الذين تنبهوا إلى أهمية تلك الوثائق كما اعتمد أيضا على كم من الوثائق الأوروبية

والتركية، وعلى عدد كبير من المصادر الأوروبية والعربية.

٣- الحملة الإيطالية على ليبيا، دراسة وثائقية فى استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية، القاهرة،١٩٨٠

بلغت صفحات هذا الكتاب مائة وأربعا وثمانين صفحة، واحتوى على عشرة فصول، تضمنت حال طرابلس الغرب (ليبيا) فى أواخر العصر العثماني، ثم أطماع الاستعمار الأوروبى، ثم المؤامرة الدولية التى انتهت بوقوع ليبيا فريسة للاحتلال الإيطالى، وموقف ألمانيا والدولة العثمانية، وعرض للمقاومة الليبية، والموقف العربي الإسلامي من هذا الاحتلال، وبخاصة موقف مصر، ثم استقرار الاستعمار الإيطالي فى ليبيا، تحت مظلة الوساطة والمعاهدات السرية، وهذا الكتاب يتضمن جزء هاما من تاريخ تركيا الحديث، فى ظل هيمنة الاستعمار الأوروبى على العالم، كما يستعرض فترة تاريخية هامة من تاريخ ليبيا فى ظل المؤامرات العالمية. ومما زاد من أهمية هذه الدراسة اعتمادها على قدر كبير من وثائق الخارجية البريطانية بالإضافة إلى المصادر الأجنبية والعربية وبخاصة تلك التى عاصر أصحابها الأحداث، أو كانوا قريبين منها.

٤ - فرنسا وإسرائيل، القاهرة ١٩٩٤، يقع فى ٢٧٠ صفحة.

لهذه الدراسة قصة كنت طرفا فيها، فحين أعد أستاذى محمود منسي مادتها تحدث معي فى شأن اختيار العنوان المناسب وفكر فى أن يكون "فرنسا والصهيونية و إسرائيل" فأبديت رأيى فى هذا الأمر قائلا: من الأفضل أن يكون العنوان هو "فرنسا وإسرائيل"، فقال كيف والدراسة تبدأ بالعلاقات الفرنسية بالحركة الصهيونية قبل قيام إسرائيل، فكيف أضع العنوان الذى أشرت على به، فبسطت له الرأى للتأكيد أن العنوان الذى اقترحته هو الأنسب لهذه الدراسة، وكان من بين الأسانيد التى قدمتها أنه يتميز بالإيجاز كما أنه أكثر جاذبية للباحثين فى ميدان العلوم التاريخية والسياسية، فضلا عن جمهور المثقفين.

فقال سأفكر فيما اقترحته. وبعد بضعة أشهر أهدانى نسخة من دراسته قائلا "لقد أخذت برأيك"، وفوجئت بأنها تحمل ذات العنوان الذى اقترحته من قبل "فرنسا وإسرائيل". ومن المؤكد أن أستاذى لم يكن فى حاجة إلى رأيى، ولكننى أيقنت أنه كان يعلمنى درسا مفيدا لحياتى العلمية؛ وهو أن يكون الأستاذ شديد القرب من طلابه، يصغى إلى آرائهم وأفكارهم ويمنحهم الثقة فى أنفسهم.

أشار محمود منسي فى مقدمة كتابه إلى المنهج الذى يتبعه فيما يكتبه ويتلخص فى جملة واحدة هى (لا تاريخ بلا وثائق) وكما فى أعماله فإن الاعتماد على الوثائق بشكل رئيسى هو حجر الزاوية، أخذه عن أستاذه فؤاد شكرى، مع قدرة فائقة على توظيف الوثائق والاستفادة منها، وهذا الاتجاه هو امتداد لفكر مدرسة فون رانكة الألمانية، والتى ترى أنه لا يمكن إعادة بناء الماضى أو تصوره دون الوثائق، ولما كانت الوثائق الرسمية فى الغالب وثائق سياسية، فقد غلب على أعمال هذه المدرسة التاريخ السياسى.

وعلى كل حال فقد طرح محمود منسي فى مقدمة كتابه العديد من التساؤلات، وأوضح المصاعب التى يواجهها الأساتذة المتخصصون فى التاريخ الحديث، من عزوف دور النشر عن نشر مؤلفاتهم، أو حتى توزيعها، نظرا لدسامتها ولصعوبة مادتها العلمية أو لإغراقها فى التخصص، وطرح قضية عامة مؤكدا أن العديد من الأساتذة يضطرون لطبع مؤلفاتهم على نفقتهم الخاصة، رغم تكاليفها الباهظة.

وبغيرة المؤرخ الأمين، دعا لاهتمام وزارتى التعليم والثقافة لاقتناء المؤلفات التاريخية العلمية، ولاسيما أن التاريخ هو "ذاكرة الأمة"، وأنه لابد من تزويد مكتبات المدارس بهذه المؤلفات التى تتناول قضايا تهم العالم العربى والإسلامى، مثل قضية فلسطين، كذلك أشار لحقيقة مؤسفة، ألا وهى أن الناشرين يعتبرون القضية الفلسطينية قد انتهت، ولم يعد هناك مجال للكتابة

فيها، ووصف هذا الموقف بأنه "شديد التعنت"، لأننا نكتب التاريخ، ثم أكد أن اتفاق غزة/أريحا لم ينه القضية الفلسطينية.

تحدث محمود منسي عن المصاعب التى واجهته عند تأليف هذا الكتاب، كما ألقى الضوء على أسباب اختياره لفرنسا وعلاقتها بإسرائيل، موضحا أن معظم المؤلفات تناولت علاقة الأخيرة بالولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا، أما علاقتها بفرنسا فلم يتناولها إلا النذر اليسير من الكتب، حتى باللغات الأجنبية.

خصص فصلا تمهيديا لدراسة المصادر دراسة نقدية، ولاسيما مجموعة الوثائق البريطانية، وتقارير القناصل فى منطقة الشرق الأوسط، وتقارير رئيس الوزراء البريطانى، كذلك وثائق الخارجية الأمريكية والفرنسية، فضلا عن المذكرات الشخصية للمعاصرين للأحداث.

تضمن الفصل الأول "فرنسا والصهيونية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى"، ثلاثة مباحث، تناول الأول "فرنسا والفكرة الصهيونية"، وأوضح فيه ظهور الفكرة كحركة سياسية فى أواخر القرن التاسع عشر، والدعوة إلى إقامة وطن قومى لليهود يعترف به القانون الدولى، هذا وقد اعتقد الفرنسيون فى البداية أن الحركة الصهيونية تعمل لمصلحة أعدائهم الألمان. وفى نهاية عام ١٩١٥ ضعفت آمال فرنسا فى موافقة بريطانيا على ضم فلسطين إلى الشام، ثم تبخرت تلك الآمال بإصرار بريطانيا فى اتفاقية سايكس/بيكو على إقامة نظام دولى فى فلسطين، وكانت تلك الاتفاقية خطوة من بريطانيا لزحزحة فرنسا، والتمهيد للسيطرة على فلسطين، وهكذا نجحت الصهيونية فى ربط مصالحها بمصالح بريطانيا منذ نشوب الحرب العالمية الأولى.

وخصص المبحث الثانى عن "فرنسا وتصريح بلفور"، فتتبع فيه خطوات إصدار ذلك التصريح، وأوضح محاولات بريطانيا لإقناع وزير الخارجية الفرنسى

بإصدار بيان يؤيد أمانى الصهيونية، فتم إصداره عام ١٩١٧ . ثم أوضح صدى التصريح فى فرنسا، وأنه لم يقابل بالترحيب، لأن الفرنسيين، استنادا إلى اتفاقية سايكس/بيكو، كانوا يطالبون بأن يكون لهم رأى فى تقرير مستقبل فلسطين، وتتبع محاولات الصهيونية فى إقناع رئيس وزراء فرنسا "كليمنصو" بهذا التصريح.

وتناول الثالث "الأطماع الصهيونية فى منطقة النفوذ الفرنسية"، أوضح فيه استمرار معارضة فرنسا للتوسع الصهيونى، وأعلن الفرنسيون أنهم لا يمكن أن يسمحوا باتساع الدولة اليهودية على حساب منطقة نفوذهم فى الشام. وبنشوب الحرب العالمية الثانية "٣٩-١٩٤٥"، تكّون شعور موال للصهيونية، ثم جاء قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ لكى يزيد من هذا الشعور.

والفصل الثانى "فرنسا وإسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية والجمهورية الرابعة ١٩٤٥ – ١٩٥٦"، وتضمن هذا الفصل عدة مباحث، الأول " موقف فرنسا من قيام دولة إسرائيل"، وفيه أوضح هدف فرنسا فى الاشتراك على قدم المساواة فى صياغة سياسة الحلفاء نحو الدول المهزومة، واستعادة كل ممتلكاتها السابقة، كما أوضح أن المنظمات الصهيونية كانت تشترى السلاح من السوق الفرنسى بصفة غير رسمية وبموافقة ضمنية من السلطات الفرنسية، وترسله إلى المنظمات الصهيونية فى فلسطين مثل الهاجاناه، كما كانت للمنظمات الصهيونية السرية معسكرات للتدريب فى فرنسا، ومحطة للإذاعة، وشبكة للمخابرات، بل إن وزارة الداخلية الفرنسية كانت تقدم الوثائق المزورة ليهود شرق أوروبا، لتسهيل نقلهم إلى موانى فرنسا الجنوبية، ومنها إلى فلسطين. وخلاصة القول، أن حكومة الجمهورية الرابعة ١٩٤٥- ١٩٥٨ لم تؤيد فكرة إقامة دولة يهودية فى فلسطين تأييدا مطلقا ،لأنها تعلم بأنها ستصبح تحت النفوذ البريطانى، ولكن بعد ضغوط مكثفة وافقت فرنسا على تقسيم عام

١٩٤٧، ولكنها لم تسارع بالاعتراف بدولة إسرائيل، خوفا من إثارة عرب شمال أفريقيا، هذا وقد حاول بن جوريون التقرب من فرنسا، فأعلن أن إسرائيل ستحتفظ للمؤسسات الفرنسية بكل الحقوق والامتيازات التى كانت تتمتع بها فى ظل الانتداب البريطانى، وقام حاييم وايزمان بزيارة باريس فى مايو عام ١٩٤٩، ثم جاء الاعتراف الفرنسى بإسرائيل فى نفس العام، ولاسيما بعد أن منحت إسرائيل للنشاط التعليمى الفرنسى والمصالح الفرنسية فى الأماكن المقدسة وضعا خاصا.

استعرض فى المبحث الثانى" عوامل التقارب الفرنسى الإسرائيلى" وتمثل فى رغبة فرنسا فى عودة نفوذها فى الشرق الأوسط، ولاسيما بعد أن صارت هناك مصالح مشتركة بين فرنسا وإسرائيل، حيث كانت الأخيرة تعارض، هى الأخرى، مشروع سوريا الكبرى، الذى يحظى بتشجيع بريطانيا، كذلك معارضة حلف بغداد، وبذلك كانت فرنسا تواجه عزلة دولية، وإسرائيل عزلة إقليمية. وخلال عام ٥٣-١٩٥٤ عين بيير جلبير سفيرا لفرنسا فى إسرائيل، وكان معجبا بالدولة الجديدة، وتعلم اللغة العبرية، ثم اقترح على حكومته إقامة مشاريع فى صحراء النقب، وبتزايد المقاومة فى الجزائر ضد الاستعمار الفرنسى، أخذت فرنسا تفكر فى البحث عن حليف فى شرق البحر المتوسط، ثم فى عام ١٩٥٤ تولت حكومة منديس فرانس، فدعا موشيه ديان لزيارة فرنسا.

خصص المبحث الثالث عن" مساعدات فرنسا العسكرية والنووية لإسرائيل"، وفيه توضيح لحجم المساعدات التى قدمت من دبابات وأسلحة متطورة، مما اضطر عبد الناصر إلى الاتجاه نحو الكتلة الشرقية عام ١٩٥٥، وعقد اتفاقا مع تشيكوسلوفاكيا. واستمرت فرنسا فى تزويد إسرائيل بالأسلحة، بل ساعدتها فى إقامة قاعدة صناعية ضخمة، وتطوير برنامجها النووى، وفى عام ١٩٥٢ أسست حكومة بن جوريون لجنة الطاقة النووية،ووثقت صلاتها مع نظيرتها الفرنسية.

تناول المبحث الرابع"مشكلة الجزائر وأثرها على التقارب الفرنسى الإسرائيلى" و وأوضح فيه أن مساعدات مصر للجزائر أدت إلى توتر العلاقات بينها وبين فرنسا، واستغلت إسرائيل ذلك، فسعت للتقرب منها، وعاونت المخابرات الإسرائيلية فرنسا، ورفضت الأخيرة بيع الأسلحة لمصر بدعوى الخوف من إرسالها إلى الجزائر، وقد أشار وزير الخارجية الفرنسى، بعد زيارته لمصر عام ١٩٥٦، بأن لا سبيل للقضاء على ثورة الجزائر إلا بضرب عبد الناصر.

وجاء الفصل الثالث ليتناول " دور فرنسا فى حرب السويس"، وتضمن أربعة مباحث، الأول " التآمر الفرنسى الإسرائيلى فى حرب السويس "، و الثانى "وقائع الحرب ودور كل من إسرائيل وفرنسا وبريطانيا معا" ، والثالث عن" نتائج حرب السويس على إسرائيل وفرنسا" ، أما المبحث الرابع فقد تناول " العلاقات الفرنسية الإسرائيلية بعد حرب السويس". أوضح محمود منسي فى المبحث الأول نتائج تأميم قناة السويس، وأن هذا الإجراء كان السبب المباشر للهجوم الثلاثى على مصر، ورغم انتهاء العدوان إلا أن العلاقات المصرية البريطانية لم تتحسن، كما أوضح أسباب توتر هذه العلاقات قبل العدوان، وفند الأسباب وذكر منها معارضة مصر للانضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، ثم حصولها على صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥، أضف إلى ذلك انضمامها إلى حركة عدم الانحياز.

اعتبرت فرنسا قناة السويس إنجازا عظيما قدمته للعالم ، وكان هدفها مثل بريطانيا ألا وهو الإطاحة بعبد الناصر، ثم عدد الوزراء الذين تحمسوا لضرب مصر أما إسرائيل فقد انتابها اليأس، وفشلت فى إرغام مصر على منحها حق المرور فى مضيق تيران، وجاء تأميم القناة لتتفق الدول الثلاث فى العدوان على مصر. ويتتبع محمود منسى الأحداث التى سبقت الهجوم على مصر،

والاجتماعات السرية، وينساب قلمه متتبعا تلك المفاوضات فى يسر وسهولة، ويطوف بنا بين العواصم الثلاث.

وفى المبحث الثانى استعرض مراحل القتال والهجوم على مصر، ووصول القوات الأنجلو فرنسية إلى بورسعيد، ثم موقف الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وكشف النقاب أن الاتحاد السوفيتى لم يكن صاحب الفضل فى وقف حرب السويس ، وإنما منظمة الأمم المتحدة، ثم ختم هذا المبحث موضحا الشواهد والأدلة على التعاون العسكرى الوثيق بين إسرائيل وفرنسا.

وفى المبحث الثالث أوضح فشل الدول الثلاث فى إسقاط عبد الناصر، كما أوضح أن تأميم مصر للممتلكات الفرنسية، وتصفية المؤسسات الثقافية فى مصر أدى إلى التقارب الفرنسى الإسرائيلى، فأصبحت الدولتان" رفقة سلاح"، وحدث تقارب فى جميع المجالات.

وفى المبحث الرابع العلاقات الفرنسية الإسرائيلية بعد حرب السويس، وحتى نهاية الجمهورية الرابعة، أوضح فيه تزايد النفوذ الإسرائيلى فى فرنسا، ولاسيما بعد أن أصبحت الجزائر ساحة أخرى للتعاون بين البلدين عسكريا.

الفصل الرابع عنوانه "فرنسا وإسرائيل فى عهد الجمهورية الخامسة (ديجول)"، وتضمن ثلاثة مباحث، الأول عن "ديجول ومشكلة الجزائر" ، والثانى عن"ديجول والعلاقات الفرنسية الإسرائيلية"، والثالث عن "فرنسا وأحداث عام ١٩٦٧". وفيه أن العلاقات الفرنسية الإسرائيلية شهدت تطورا واضحا فى عهد الجمهورية الخامسة التى أقامها ديجول، ويمكن القول إن العلاقات الاقتصادية بين فرنسا وإسرائيل بدأت فى التدهور خلال تلك الفترة، بالمقارنة بالعلاقات بين الدولتين فى حرب السويس، وعندما كانت فرنسا حريصة على مساعدة إسرائيل فى حل مشكلاتها الاقتصادية، فقدمت لها قروضا طويلة لأجل بناء المصانع ومد الخطوط الحديدية. وحاولت إسرائيل استغلال اهتمام ديجول

بالعالم الثالث، لكى تصبح وسيطا للمصالح الفرنسية فى آسيا وأفريقيا، ولكن هذه السياسة كانت مثارا للتساؤلات. وأفادت المصانع الفرنسية من هذه العلاقات، واستمرت شركة داسو فى بيع الطائرات لإسرائيل، أى أن الأخيرة أصبحت معمل تجارب للطائرات الفرنسية، كما أصبحت الدولة الوحيدة التى تختبر فيها المعدات الفرنسية ضد الأسلحة الروسية الصنع، وامتد التعاون إلى المجال الذرى والأبحاث. ثم ألقى محمود منسى الضوء على سياسة ديجول ، ومحاولته تقليص التعاون العلمى مع إسرائيل، على أساس أنه يتعارض مع السيادة الوطنية ومصالح فرنسا ، وأوضح أن من أهم أسباب تقليل التعاون الفرنسى الإسرائيلى فى المجال الذرى أن فرنسا بعد ضياع الصحراء الجزائرية، لم تعد فى حاجة إلى تبادل التعاون مع إسرائيل فى أبحاث المناطق القاحلة الجرداء، وإزالة الملوحة كما أن إسرائيل من ناحيتها اتجهت هى الأخرى بشكل متزايد إلى وكالات غير فرنسية (بريطانية وأمريكية) للمساعدة فى مشروعات إزالة الملوحة.

وخصص محمود منسي المبحث الثالث عن فرنسا وأحداث عام ١٩٦٧، أوضح فيه أن ديجول لم يشأ اتخاذ موقفا منحازا فى حرب عام ١٩٦٧، فنجد أن وزير الخارجية الفرنسية قلل من أهمية إغلاق المضايق لقلة عدد السفن الإسرائيلية التى تستخدم خليج العقبة، ومن ثم فإن ذلك لا يشكل خطورة على إسرائيل. ورغم أن فرنسا انتقدت سحب قوات الطوارئ الدولية إلا أنها اعتبرت أن طلب مصر سحب هذه القوات، واستجابة يوثانت لهذا الطلب كانتا مسألتين قانونيتين، ولو أنه كان من الأفضل التشاور مع الدول الأربع قبل الإقدام على سحب القوات. وقد نصح ديجول أبا إيبان بضبط النفس، وشدد بحزم على ضرورة ألا تكون إسرائيل هى البادئة بإطلاق النار، وتعهد بأنه لن يسمح بتدمير إسرائيل. واستعرض محمود منسي العلاقات الفرنسية الإسرائيلية، ولاسيما خلال أحداث حرب عام ١٩٦٧، موضحا سياسة ديجول، الذى حرص على عدم

الانحياز التام خلال حرب عام ١٩٦٧ . وقد أضفت مصادر هذا الفصل قيمة علمية كبيرة لما دون فيه، وبخاصة الاعتماد على ما نشر فى الصحف الإسرائيلية نفسها، أضف إلى ذلك ما دون فى محاضر البرلمان الفرنسى، ووثائق الخارجية الفرنسية.

وتناول الفصل الخامس " العلاقات مع إسرائيل ما بعد ديجول"، فخصص المبحث الأول عن " عهد بومبيدو ١٩٦٩ - ١٩٧٤ "، وخصص الثانى عن عهد "ميتران ". وأوضح محمود منسي أنه فى عهد بومبيدو دارت العديد من التساؤلات حول ما إذا كان سوف يتبع سياسة ديجول فى الشرق الأوسط، رغم أن إسرائيل كانت تأمل فى التقارب بينها وبين فرنسا، ولكن سارت الأحداث على عكس ما تتمنى إسرائيل، مما ساهم فى ازدياد التوتر بين الطرفين، ولكن فى النهاية سارت السياسة الفرنسية على نفس مبادئ ديجول، وهى مبادئ ترضى مطالب إسرائيل المشروعة فقط، ولكنها تعارض أطماعها غير المشروعة، وقد أدانت فرنسا العدوان الإسرائيلى على لبنان عام١٩٧٠، كما أدانت انتهاكها لحقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة عام ١٩٧٢، وأيدت حرب عام ١٩٧٣، ولكن أسلوب بومبيدو كان أكثر ترويا وأقل انفعالا. ثم أوضح محمود منسي فى المبحث الثانى أن العلاقات الفرنسية الإسرائيلية تحسنت فى عهد ميتران، فعاد التعاون العسكرى بينهما، وألقى الضوء على كتاب هام ظهر فى فرنسا عن ميتران وإسرائيل واليهود، تأليف كل من إيفزدوريه وأزيروال، فألقيا الضوء على فترة أسر النازى لميتران فى الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى توطيد صداقته خلال هذه الفترة مع العديد من الشخصيات اليهودية، مثل جورج ديان وشيمون بيريز. وعندما تولى ميتران الرئاسة، حاولت الجالية اليهودية استغلال ذلك لمنع زيارة ياسر عرفات لباريس عام ١٩٨٩، ولكنه أوضح بأنه ليس أسير السياسة الإسرائيلية، فتعرض لضغوط نفسية ومعنوية لاتخاذ مواقف متعاطفة مع إسرائيل، ولكنه لم يندفع لاتخاذ مواقف مؤيدة لإسرائيل على حساب العرب،

بل اتبع سياسة متوازية لتحقيق مصالح فرنسا العليا، وهو مبدأ أرساه ديجول.

٥ - تاريخ العرب الحديث، المشارقة والمغاربة، القاهرة، ١٩٩٨

بلغت صفحات هذا الكتاب خمسمائة وسبعا وخمسين صفحة، واحتوى على خمسة أبواب، انضوى تحتها ثمانية عشر فصلا، عالج فيها مؤلفها القضايا التاريخية، التى ظهرت بظهور الأطماع الاستعمارية فى المشرق والمغرب العربيين، لقد جرت عادة بعض الكتاب والباحثين فى تاريخ العرب الحديث أن يتناولوا بالدراسة قطرا من الأقطار العربية وحدها، دون باقى الأقطار، أو أن يتناول بعضهم قسما من أقسام الوطن العربى دون غيره، ولكن هذه المحاولة الجديدة من محمود منسى، بجمع المشرق والمغرب فى مجلد واحد، جاءت برغبة صميمة من داخله، بأن يكون بين يدى القارئ دراسة تاريخية عن العالم العربى بمشرقه ومغربه، دون الحاجة للرجوع إلى كتاب آخر، إلا إذا أراد القارئ الاستزادة. وفى الواقع فإن هذا الكتاب يعد جمعا لعدة مؤلفات، أعدها من قبل، حيث أعد بعض البحوث والدراسات المختلفة عن العالم العربى، أو بعض الأقطار العربية مثل: الحملة الإيطالية على ليبيا، الصهيونية والاستعمار، جرترود بل أداة الاستعمار، والشرق العربى المعاصر القسم الأول (الهلال الخصيب)، وغيرها من المؤلفات العديدة، فقام بجمع شتات هذه المؤلفات مع إضافة بعض الدراسات والأقطار العربية الأخرى، التى لم يسبق له تناولها فى مجلد واحد. وفى هذه الدراسة لم يقف عند فترة زمنية محددة، بل اختلفت الفترة الزمنية من قطر إلى آخر، حسب ظروف كل قطر وأحداثه التاريخية، فبينما هو يقف فى الفصل الخاص بالمملكة العربية السعودية عند إعلان قيام المملكة العربية السعودية، نجده فى الفصل الخاص بالعراق يتجاوز هذه الفترة الزمنية إلى أبعد من ذلك بعدة سنوات، حيث يصل بالفترة الزمنية إلى أزمة الكويت عام ١٩٩٠، وفى الفصل الخاص باليمن يصل إلى أزمة عام ١٩٩٤، التى كادت تعصف بالوحدة اليمنية، بينما يصل بالقضية الفلسطينية والصراع العربى

الإسرائيلى إلى أبعد من حرب فلسطين، وأيضا إلى أبعد من حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، فيصل بها إلى مذبحة صابرا وشاتيلا فى ١٦ سبتمبر عام ١٩٨٢ . أما مصادر هذه الدراسة التاريخية، فهى كما عودنا محمود منسي، عديدة ومتنوعة، ما بين وثائق منشورة وغير منشورة، ومذكرات المعاصرين للأحداث، عرب وأجانب، وكتابات الباحثين المتخصصين.

٦ - تاريخ القرن العشرين، القاهرة، ١٩٩٨

بلغت صفحات هذا الكتاب أربعمائة وخمس عشرة صفحة، واحتوى على اثنى عشر فصلا فى خمسة أبواب، ضمنها مؤلفها تاريخ الحربين العالميتين الأولى والثانية، والمواقف الدولية قبلهما وخلالهما وبعدهما، باعتبار أن هاتين الحربين هما المحوران اللذان دارت حولهما وقائع وأحداث القرن العشرين.

وحديث محمود منسي عن الحربين الأولى والثانية معا فى مؤلف واحد ضرورة تاريخية، لارتباط الحرب الثانية بالأولى ارتباطا وثيقا، ولأن الحرب الأولى تعد فى وقائعها والسياسات العالمية حولها تأصيلا لوقائع الحرب الثانية والسياسات العالمية حولها، ولهذا جاءت هذه الدراسة مؤدية لمقاصدها، محققة لأهدافها، ملبية لجميع التساؤلات التى تدور فى أذهان المثقفين والمتخصصين حول هاتين الحربين.

٧ - حلاوة زمان، سياحة فى الزمان والمكان، القاهرة ١٩٩٩

يقع فى ٤٠٦صفحة فضلا عن ست صفحات تسجل بالصور جزءا من مسيرة حياة صاحبها.

وبداية أشير إلى أننى اعتمدت فى هذا المقال على هذا الكتاب وكتب أخرى، فضلا عن معايشتى لأستاذى لفترة امتدت عبر خمسة وثلاثين عاما من الزمان. والكتاب يحتوى على خمسة فصول وضعت فى قسمين، جاء الأول فى ثلاثة فصول وعنوانه " فى مجال التعليم" والقسم الثانى تضمن فصلين وعنوانه «فى

معترك الحياة العملية». وهو كتاب يحمل ذكريات محمود منسي صاغها بقلبه المرهف وحساسيته الشديدة التى ترهق صاحبها، يبدو هذا واضحا فى المقدمة التى وضعها، و تأكيده أنه حينما فكر فى القيام بهذه الرحلة عبر مشوار حياته، لم يكن يدور بخلده أن تكون سيرة ذاتية، لأنه ليس من الشخصيات الشهيرة التى يرغب أفرادها فى تعريف الناس بهم على الرغم من أنه على يقين بأنه إذا توفرت فى الشخص الصفات الحقيقة لأستاذ الجامعة من علم وخلق وتفان فى أداء رسالته السامية، لاعتبر شاغلاً لأسمى وظيفة وأعلى مكانة فى المجتمع.

ولكن الكتاب فى مجمله سيرة ذاتية بدأها فى القسم الأول برحلة سياحية فى بعض أحياء القاهرة ذات العبق التاريخى، ثم تناول مرحلة نشأته وتكوينه من الميلاد والطفولة، واصفا السكن والأسرة، والتحاقه بالتعليم، ثم بسط الحديث عن حياة الناس الاجتماعية وارتباطها بالعادات والتقاليد الموروثة، ولذلك فإن هذه الحياة أبطأ من التطور الذى تشهده الحياة السياسية. والملاحظ فى هذا المبحث أن قلم محمود منسي لم يترك شيئا فى المجتمع المحيط به فى السكن أو العمل من بناء المساكن وما هو داخلها من أثاث وطعام وشراب وما يدور فى الشوارع والحارات من بيع وشراء، حتى بائع الحلاوة إلا وسجله بقلم رشيق وأسلوب ممتع ومعبر، لعل فكرة عنوان هذا الكتاب جاءت من بين سطور هذا المبحث، ثم تابع مسيرة حياته التعليمية من المدرسة الثانوية التى التحق بها فى عام ١٩٣٩ حتى التحاقه بجامعة فؤاد الأول وتخرجه فيها عام ١٩٤٨، وكانت هذه الفترة حبلى بالأحداث التاريخية ففى عامها الأول بدأت الحرب العالمية الثانية، وفى عامها الأخير كانت حرب فلسطين، وما بين الحدثين وما بعدهما أيضا كان الإنجليز فى مصر يتحكمون فى سياستها داخليا وخارجيا وينهبون خيراتها وقد رصد محمود منسي بعض الأحداث بإيجاز، مثل حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢، ورأى أنه كان بإمكان مصطفى النحاس أن يؤلف وزارة

ائتلافية حتى لو لم تعمر طويلا، حتى يمكن تخطى هذه الأزمة، ولكن حزب الوفد كان يتوق إلى الوصول للحكم الذى ابتعد عنه خمس سنوات. ومن النتائج التى أسفر عنها هذا الحادث أن الوفد وجد نفسه وقد تورط مما دفعه إلى انتهاج سياسة التعاون المطلق مع بريطانيا، وتأجيل المطالبة بأى مطلب قومى إلى أن تنتهى الحرب. ورأى محمود منسي أن الوفد أخطأً فى هذا الأمر لأنه كان من الممكن انتهاز فرصة الأوضاع المتردية التى تواجهها بريطانيا على الجبهات العسكرية، فيطالبها بتأكيدات بحقوق مصر فى الاستقلال الكامل. ثم تناول مسألة الكتاب الأسود الذى صدر فى أواخر مارس عام ١٩٤٣، وذكر بأنه من تخطيط أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى للوقيعة بين قطبى الوفد مصطفى النحاس ومكرم عبيد.

وفى القسم الثانى تناول العمل فى وزارة المعارف" التربية والتعليم" من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٩ . و سجل أيامه وسنواته "بحلاوتها ومرارتها" بتلك الوزارة، وخلاصتها أنه تجاوز كل الصعاب وتحمل كل تعنت كان يواجهه للوصول إلى أهداف سامية كان يرغب فى تحقيقها، فيما يسند إليه من أعمال وذلك دون أن يقصر فى واجبات أسرته، أو مرحلة الدراسات العليا.ثم ختم ذكرياته فى مسيرة حياته بمبحث عنوانه " نحن والملك فاروق" تناول فيه فرحة الشعب المصرى بتولى عرش مصر ملك شاب فى أواخر يوليو ١٩٣٧، وازدياد الفرحة فى مطلع العام التالى (١٩٣٨) بزواج فاروق من فتاة ليست من الأسرة المالكة وهى صافيناز ذو الفقار التى أصبحت تسمى الملكة فريدة، ثم استعرض فى إيجاز بعض صفحات من تاريخ مصر على عهد الملك فاروق حتى قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢، التى لم يدخل فى تفاصيلها وعرض فقط وفى ثلاث صفحات لبعض أهم الأحداث ورأيه فيها، واعتبر أن تأميم القناة ومشروع السد العالى من أعظم مشروعات تلك الثورة، ولكن تدخل مصر فى اليمن بالرغم أنه أخرج اليمن من ظلمات العصور الوسطى التى كانت تعيش فيها إلا أنه كلف مصر الكثير من

الرجال والأموال، وخلق وقيعة بين مصر وبعض الدول العربية، وشغل مصر عن مواجهة إسرائيل وكان ذلك أحد عوامل نكسة ١٩٦٧ كما أسماها محمود منسي، ولكنها فى الواقع نكبة وزلزال مازلنا نعيش توابعه حتى يومنا الحاضر. وفى رأيه أيضا أن أسوأ ما اقترفته ثورة يوليو وعبد الناصر الإجراءات الدكتاتورية من اعتقال وتعذيب، ومن بينها ليس فقط إبعاد محمد نجيب من السلطة ولكن بإساءة معاملته، فى حين كان شخصية محبوبة تعلق بها الشعب المصرى.

وقبيل أن أنهى هذا المقال فإن ثمة بعض الملاحظات على تولى محمود منسى الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه فى التاريخ الحديث والمعاصر، سواء فى جامعة الأزهر أو فى الجامعات الأخرى، وقد خرجت بهذه الملاحظات بحكم اتصالى الوثيق به، وتعاملى الدائم والصريح معه، ويمكن إيجازها فى النقاط التالية :

● إن بعض الرسائل سجلت باسمه فى البداية، وأشرف عليها لفترة زمنية غير قصيرة، أنار خلالها الطريق للباحث، الذى يكون قد قطع شوطا بعيدا فى الرسالة، ثم يتقرر إعارته خارج الوطن، فيحل محله فى الإشراف أستاذ آخر، ولذلك فإن الرسالة تحمل اسم المشرف الجديد.

●● الكثير من الرسائل فى جامعة الأزهر، وغيرها من الجامعات العربية فى داخل مصر وخارجها، لم يشرف عليها محمود منسي رسميا، ولكنه أشرف عليها وديا وفعليا بدرجات متفاوتة، فقد كان الباحثون يأنسون إليه، ويثقون فيه وفى إخلاصه، واستعداده لتقديم العون لأى باحث، حيث كان يفتح قلبه وعقله ومكتبته الثرية لكل باحث فى التاريخ الحديث والمعاصر، بصرف النظر عن المشرف الرسمى.

●●● كان قبوله الإشراف على الرسائل الأكاديمية أو الاشتراك فى مناقشتها يتوقف على مقدرته على العطاء، وإفادة البحث والباحث، ولأنه عندما يسند إليه

الإشراف يعيش فى البحث كما لو كان البحث من نتاجه، كما أنه لا يقبل المناقشة إلا إذا كان مقتنعاً بالرسالة شكلاً ومضموناً ويجد فى نفسه القدرة على إفادة الباحث.

هذه ملاحظات عابرة أردنا تسجيلها للحقيقة والتاريخ، وإن كان زملاء وطلاب محمود منسي قد أدلوا بشهادتهم له من قبل فى كتاب أهدى إليه بمناسبة بلوغه سن المعاش جاء عنوانه (لمسة وفاء) ضمنوه خواطرهم وذكرياتهم، وقد اخترت منه ما يصلح لأن يكون فى ختام هذا المقال. وهى بضعة أبيات شعرية ترجمها عن الفرنسية الشاعر أحمد شوقى، بعنوان "الرجل السعيد":

عفيفُ الجهرِ والهمسِ ... قضي الواجبَ بالأمسِ

ولم يَعْرض لذي حقٍ ... بنقصانٍ ولا بخسٍ

وعند الناسِ مجهولٌ ... وفي ألسُنهِم منسي

وبعد هذا كله نستطيع القول فى اطمئنان أن شخصيتنا، لهذا العدد من مجلة مصر الحديثة، امتلكت باقتدار وبراعة أدوات البحث التاريخى، وقد تمثلت تلك البراعة فى عرض الموضوع واختيار الصياغة المناسبة له، مما يشعر القارئ أنه يعيش فى قلب الحدث وهذا الاقتدار وتلك براعة لا يمتلكها إلا أولو العزم من الباحثين فى ميدان الدراسات التاريخية، ويأتى فى طليعتهم أستاذ من زمن فات وانقضى وهو الدكتور محمود منسى الذى انكب على أبحاثه بصدق وأمانة فجاءت رصينة فى المبنى ورائعة فى المعنى ومحققة للهدف. ولا ريب فى أن تلك الصفات انتقلت إلى من تتلمذ على يديه وأسعده الحظ بالإشراف الأكاديمى عليه.

وليس من شك فى أن للدكتور محمود منسي دين فى عنق كل من تتلمذ على

يديه، ليس فقط فى العلم الذى تلقاه منه ولكنه أيضا فى القدوة وحسن الخلق، حيث صار أبا للجميع يغمرهم بمشاعر الأبوة الحانية، ويبث فيه القيم والمثل العليا. و بهذه الدراسة ربما أكون قد وفيت جزءاً من حقوق أستاذى محمود منسي، الأب الإنسان والمؤرخ القدير(*).

(*) انتقل إلى جوار ربه فى التاسع من مايو عام ٢٠٠٦.

الملف الوثائقى

مختارات من وثائق الحكم المصري فى الشام (١٨٣١ - ١٨٤١) المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة

إعداد وتقديم

د. عبد اللطيف محمد الصباغ

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب - جامعة بنها

تقديم

الحكم المصري في الشام (١٨٣١-١٨٤١)

حققت مصر مركزاً عالمياً مرموقاً خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، في ظل قيادة واعية حكيمة. وتأتى أهمية عصر محمد علي من شخصيته الفذة الفريدة، فيعتبره الكثيرون باعثاً للنهضة المصرية الحديثة، في تجربة وضعت مصر في مكان الصدارة بين أقطار المنطقة، إيماناً من أصحاب هذه المدرسة بدور الفرد (العظيم) في صناعة التاريخ. وفي المقابل وقف آخرون يشيرون إلى دور مصر والمصريين في صناعة تاريخ تلك المرحلة، ولا يعدو محمد علي عندهم كونه فرداً استغل إمكانات مصر لتحقيق مآربه. وبين هذا الموقف وذاك لا نستطيع أن نرجح دور أى منهما على الآخر، فعبقرية مصر بإمكاناتها المكانية (الاستراتيجية) والاقتصادية والبشرية كانت بحاجة إلى رجل عظيم يخطط لاستخدام هذه الإمكانات، ولا يغنى أي منهما عن الآخر، فالعلاقة هنا تكاملية وليست تنافسية. مع عدم إهمال عنصر الزمن الذي يختلف دوره من مرحلة إلى أخرى.

وقد اعتبر المثقفون من مسيحى بلاد الشام تجربة محمد علي التوسعية محاولة جادة لإقامة دولة عربية منفصلة عن (الخلافة) العثمانية، واستبشروا خيراً بسياسة التسامح الدينى التي أبداها محمد علي تجاه أهل الذمة في بلاد الشام، بإعفائهم من الأعباء المالية التي أثقلت كاهلهم، نتيجة فساد الإدارة المحلية في العهد السابق، ولم يبق عليهم من عوايد سوى الجزية وضريبة الرأس التي فرضت على الجميع بعد ذلك بما فيهم المسلمين. وتمثل هذه المحاولة في نظر هؤلاء المثقفين إرهاصات قوية للفكر القومى العربى.

ولكن من الصعب تصنيف تجربة محمد علي باعتبارها فكراً عربياً أو محاولة لإقامة دولة عربية، لعدة أسباب: لعل أهمها أن محمد علي نفسه لم يكن عربياً، ولم يرد في وثائق تلك الفترة -وهى غزيرة جداً- أى إشارة إلى فكر عربى

أو تعصب للعنصر العربى، وكانت الفكرة الإسلامية أقرب إلى الأذهان آنذاك من الفكرة العربية، وإن كانت لم تشغل حيزاً من فكر محمد علي باشا. أما الفكرة القومية فهي وليدة النصف الأول من القرن العشرين، كبديل للفكرة الإسلامية، وهى من وحي الفكر الغربى، وتبناها بداية المسيحيون من أبناء العرب.

والواقع أن محمد علي نجح في إقامة كيان سياسى قوى على أنقاض الدولة العثمانية الضعيفة، كاد هذا الكيان أن يأخذ بزمام الأمور في المنطقة، ويقدم بديلاً منطقياً للدولة العثمانية التي أشرفت على مرحلة الانهيار. يقوم هذا البديل بحماية المنطقة في مواجهة الإمبريالية الغربية، لكنه تطور بشكل سريع أذهل قوى الإمبريالية وهدد مصالحها وأطماعها، فتحالفت للقضاء عليه.

ويرى البعض أن جرأة محمد علي على الدولة العثمانية، وسياسته التوسعية على حسابها ساهم في سرعة انهيارها، فقدم ممتلكات الدولة العثمانية للدول الإمبريالية على طبق من فضة، وهى وجهة نظر تدين محمد علي وتهدم جهوده. ولكن من الصعب قبول وجهة النظر هذه، فالدولة العثمانية مرت بالمراحل الطبيعية في عمر الدول والإمبراطوريات، ووصلت إلى مرحلة الشيخوخة. أما مشروع محمد علي فقد كان انهياره جزء من مخطط سياسي للدول الإمبريالية في إطار القضاء على أى كيان قوى يظهر في المنطقة، تكون لديه القدرة على الأخذ بزمامها.

وفي هذا المشروع التوسعي أدرك محمد علي قيمة التكامل بين مصر وكل من السودان وشبه الجزيرة العربية والشام من النواحي السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، وآمن بأهمية هذا المشروع في إعادة المنطقة إلى مكانتها العالمية وردع قوى الإمبريالية الأوروبية الرامية إلى اقتطاع أجزاء من ممتلكات الدولة العثمانية كلما سنحت الفرصة.

ونجح محمد علي في فك طلاسم النسيج الاجتماعي المعقد في بلاد الشام، فاتبع سياسة تسامح ديني مع أهل الذمة، وتمتع هؤلاء بحياة كريمة في

ظل الإدارة المصرية الجديدة، فسمحت لهم ثقافتهم بالاتصال بهذه الإدارة بشكل مباشر وعرض مشاكلهم ومطالبهم، فرفع عنهم كل العوائد غير الموافقة للشرع، والتي كانت تحصل لصالح الولاة والمتسلمين السابقين، وأعفي مخصصات الأديرة ودور العبادة الواردة من الخارج من الجمارك، ومنع استحداث ضريبة تركة على أهل الذمة، كما منع استخدام دوابهم في أعمال السخرة. واستبشر النصارى خيراً بالحكم الجديد، فتعاونوا معه ورحبوا بخدمة أبنائهم في صفوف جيشه، وتسابقوا في خدمة الدولة المصرية.

ومن إيجابيات الحكم المصري في الشام نجاحه في حفظ الأمن، الذي افتقدته البلاد طوال الفترات السابقة، وإحكام قبضة الإدارة المحلية على الأمور، فتقلص نشاط الخارجين على القانون وقطاع الطرق. كما تخلصت الإدارة المصرية من المشايخ والأمراء المتسلطين غير الملتزمين بالأوامر الحكومية، وأعادت الإدارة المصرية إعمار كثير من القرى، التي تسحب منها أهلها وعمها الخراب، كما قامت بردم البرك والمستنقعات القريبة من المدن، وعملت على صيانة المجارى المائية الخاصة بالرى والصرف وأقامت الجسور، واهتمت بالزراعة، فعندما طبقت التجنيد الإجبارى راعت الإدارة صالح الزراعة فلم تجند الفلاحين إلا بالقدر الذي يسمح باستمرار العمل الزراعى.

ولم تدم فترة التفاهم بين الإدارة المصرية وبلاد الشام طويلاً، فسرعان ما دب الخلاف بسبب السياسة المالية، وتحديداً ضريبة الرأس، التي اعتبرها فقراء المسلمين جزية مفروضة عليهم من قبل الإدارة المصرية، على الرغم من مرونتها في التطبيق، فراعت الإدارة مبدأ التخفيف عن المناطق الفقيرة، حتى قلت أحياناً إلى ثلاثين قرشاً من أصل مائة قرش للفرد سنوياً. ولم يقدر أهالي الشام الأزمة المالية التي وقع فيها محمد علي، نتيجة حروبه مع السلطان والتزاماته المالية المطلوبة للآستانة نتيجة اتفاق كوتاهيه ١٨٣٣ .

كما كانت قضية التجنيد الإجبارى من أهم عوامل الخلاف بين الحكومة

المصرية وأهالي بلاد الشام، وكان محمد علي قد لجأ إلى تجنيدهم لتعويض النقص في صفوف قواته ولدرايتهم بدروب البلاد وقدرتهم على التأقلم مع ظروفها المناخية. ومع ظهور بوادر العصيان حاولت الإدارة المصرية نزع سلاح الأهالي، فلاشك أن السلاح يشجع على التمرد والعصيان. وقد جانب الإدارة المصرية الصواب في الجزئيتين الأخريتين، فطبيعة بلاد الشام لم تكن تقبل نزع السلاح بسهولة، لأن السلاح جزء من شخصية الأهالي هناك، ولاسيما الدروز وأهالي المناطق الجبلية. ولا أدرى كيف تستعين الإدارة بجنود لم تستطع إقناعهم بالقضية التي يدافعون عنها؟! وكان طبيعياً أن يتسرب عدد كبير من الخدمة العسكرية، فلجأ إبراهيم باشا إلى إلزام ولى أمر الفرد بكفالته أمام المحكمة الشرعية التابع لها، يتعهد فيها بمسئوليته في إعادة ابنه أو مكفوله إذا هرب من الخدمة، ويضمنه آخر في هذه الكفالة، ويشهد عليها ستة أشخاص.

رفع الدروز وأهالي فلسطين راية العصيان وكبدوا الحكومة المصرية خسائر فادحة في الأرواح والأموال، واضطرت الإدارة إلى مواجهة الثوار بقبضات حديدية، وصلت إلى حد حرق قرى بأكملها ومزارع تحصن بها الثوار، واستولت على ثرواتهم ومقدراتهم باعتبارها غنيمة حرب، واضطر إبراهيم باشا إلى تسميم المياه لتضييق الخناق على الثوار في جبل الدروز وحسم المواجهة معهم. كما أشارت المصادر الشامية إلى أن إبراهيم باشا لجأ في أعقاب القضاء على ثورة أهالي فلسطين إلى أخذ رهائن من أبناء الأسر الكبرى، وكان يسمح بتبادل الرسائل بين الرهائن وذويهم.

واستغلت القوى الإمبريالية وفي مقدمتها بريطانيا هذه الظروف لتشويه صورة الحكومة المصرية، والوقيعة بين الإدارة المصرية وأهالي بلاد الشام، وبالفعل نجحت في مساعيها حتى أوقعت بين الإدارة المصرية وأقرب المقربين إليها ممثلين في المسيحيين الموارنة، فكانوا آخر من انقلبوا على الإدارة المصرية، وتعاونوا مع القوات المتحالفة لطرد محمد علي من بلاد الشام.

وإذا كانت الآراء قد اختلفت حول تجربة محمد علي، فمنهم من اعتبرها مشروعاً نهضوياً أعاد لمصر دورها الريادي في المنطقة ومنهم من رآها مشروعاً توسعياً استنزف ثروات البلاد لتحقيق مآرب شخصية، فإنه لا يختلف اثنان على أن فترة حكم محمد علي كانت من أزهى عصور مصر من حيث تسجيل الأحداث وغزارة المادة الأرشيفية. وقد تركزت المصادر الأصلية للحكم المصري في الشام بدار الوثائق القومية بالقاهرة، واليوم نقدم ملفاً وثائقياً مختاراً من وثائق تلك الفترة، ويحدونا الأمل أن يحوز إعجاب القارئ، ويجيب على بعض التساؤلات التي تطرح نفسها في هذا الموضوع، ويكشف النقاب عن بعض قضاياه الغامضة.

وإن تركزت وثائق الحكم المصري في الشام في أرشيف عابدين، لكن تشعب جزء منها في سبع وحدات أرشيفية أخرى أهمها: ديوان المعية السنية وسجلات ديوان الخديوي وسجلات الروزنامه، ومحافظ بحريرا. وكثير من هذه الوثائق باللغة التركية، غير أن حركة الترجمة التي شملت هذه الوحدات الأرشيفية في عهد الملكين فؤاد وفاروق أفرزت مصدراً جديداً باللغة العربية هو محافظ الأبحاث، والذي خصص للحكم المصري في الشام سبعاً وعشرين محفظة، إضافة إلى محافظ ملخصات الدفاتر. وهناك تصنيف موضوعى آخر تمثل في الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ابنه العزيز إبراهيم، جمعت مادته من كافة الأرشيفات.

وأياً ما كانت دوافع حركة الترجمة فقد قدمت للباحثين خدمات جليلة منها فيما يتعلق بموضوعنا:

أولاً: تجميع معظم مصادر الحكم المصري في الشام من أرشيفات عدة في أرشيف واحد بما يوفر الوقت والجهد، فقد كان على الباحث أن ينقب عن مادته وسط بحر خضم من وثائق هذه الأرشيفات.

ثانياً: توفير المصادر باللغة العربية.

ثالثاً: أشارت معظم الترجمات إلى الوثيقة الأصلية، بما يتيح إمكانية الرجوع إليها.

وإضافة إلى المصادر العربية تحتفظ دار الوثائق القومية أيضاً بأرشيف أوروبى يضم ثلاث وحدات هى أرشيف وزارة الخارجية البريطانية F.O. والأرشيف الفرنسى والأرشيف الأمريكي، ويقدم مادة وثائقية مجموعة من الأرشيفات الثلاثة عن مراسلات قناصل هذه الدول وتقاريرهم. ويعطى خلفية تاريخية لموقف الدول الأوروبية من الحكم المصري في الشام، ودور القناصل في المراقبة وإثارة الفتن، فكل منهم يكشف دور الآخر. ومن مشكلات هذا الأرشيف أن وثائقه مختارة ويفتقد معظمها إلى الفهرسة والترتيب، كما أن بعضها منسوخ بالقلم الرصاص، والبعض نسخة كربونية على ورق شفاف متهالك.

ولا شك أننا مقصرون في نشر وثائق عصر محمد علي بصفة عامة، مقارنة بما قدمه أهل الشام، ولاسيما مسيحى لبنان من إسهامات كبيرة في نشر وثائق الحكم المصري في الشام. ونكاد نلمح دوراً إيجابياً للجامعة الأمريكية ببيروت - بشكل غير مباشر - في هذه المنطقة، من خلال دورها التثقيفي لمسيحى لبنان، وهى وإن كانت ثقافة موجهة بدأتها فرنسا من قبل، إلا أنها أفرزت عقليات واعية بتراث بلادها، منها على سبيل المثال أسد رستم، الذي نشر في هذا الموضوع ثلاث مجموعات وثائقية إحداها باللغة الإنجليزية، بخلاف تحقيق وثيقة الدزدار.

كما نسجل للمدرسة الفرنسية باعاً كبيراً في الوعى بأهمية نشر الوثائق الخاصة بالمناطق الواقعة في دائرة اهتمامها، ولاشك أن نشر الأرشيفيين الروسى واليونانى الخاصين بالحكم المصري في الشام باللغة الفرنسية سهل مهمة الباحثين في الاستفادة منهما. كما كان للجمعية الجغرافية المصرية، بالتعاون مع المعهد الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة دور كبير في نشر مجموعات الوثائق الفرنسية المتعلقة بالموضوع ذاته، في إصدارات خاصة، وفي المقابل غياب شبه تام للجمعية المصرية التاريخية.

محتويات الملف الوثائقى

رقم الوثيقة	موضوعهـــا
١	كيفية التزام الجمارك
٢	المجالس المحلية تراقب البيع وتحدد تسعيرة السلع (الاستهلاكية)
٣	الإدارة المصرية تفتح الباب لتلقى الشكاوى
٤	تضرر مسلمي القدس من إلغاء الأموال المقررة على أهل الذمة ورد الإدارة المصرية
٥	شكوى ملتزمى الجمارك من استغلال القناصل لنفوذهم.
٦	إعادة إعمار القرى التى تسحب منها أهلها
٧	الحصول على الأخشاب من بلاد الشام
٨	استغلال المعادن فى جبال لبنان
٩	إعادة صناع الحرير المتسحبين وتأمينهم على صناعاتهم
١٠	إعطاء تذاكر للمسافرين لتحديد هويتهم وضبط الأمن
١١	تجريب زراعة القطن الهندى فى شمال بلاد الشام
١٢	رأى إبراهيم باشا فى مسألة أخذ الإعانة من قرى الشام
١٣	البحث عن بديل لاحتكار الحرير الشامى
١٤	تجنيد أهالى بلاد الشام (جنود وضباط)
١٥	مساوئ التجنيد فى بلاد الشام من وجهة نظر إبراهيم باشا.
١٦	كشف إجمالى إيرادات بر الشام عن عامى ٤٨ و ١٢٤٩هـ
١٧	محمد علي باشا يسافر بنفسه إلى فلسطين للقضاء على ثورتها
١٨	توجيهات إبراهيم باشا فى كيفية جمع الأسلحة (بالترهيب واصطناع العملاء)
١٩	إبراهيم باشا بين الأزمة المالية والضغوط العسكرية
٢٠	الحرص على تحديث الإدارة المالية لآخر وقت

الوثيقة الأولى
كيفية التزام الجمارك

صورة الوثيقة العربية رقم ١٠٠ بمحفظة ٢٣٢ عابدين (محفظة ٦٦ أبحاث الشام) جرنال وقايع المصلحة بطرف كاتبه يوحنا بحري، من جرنال الجمعة ٧ شوال ١٢٤٧هـ، مكتوب إلي الخوجات سلوم حاطوم ويوحنا الشامية وطنوس عوض ويوسف أنطونيوس من أهالي صور

ورد لنا مكتوبكم وفهمنا ما ذكرتموه عن مرادكم التزام كمارك وأقلام صور وصيدا بزيادة سنوي ٣٥٠٠٠ قرش عن العام الماضي، لإبلاغ مالهم سنوي أربعمائة وخمسون ألف قرش، بحيث، أنه يكون مرفوع عنكم المنزلخانة، لأن من شروط الملتزمين السالفين أنهم عند إجراء المحاسبة في ختام السنة يخصم لهم من مال الميري مبلغ ١٠٠٠٠ قرش ثمن خيل، ويعطى لهم خمسون غرارة شعير من الأنبار عليق، فجميع ذلك صار معلوم والحال أن مال الالتزام كان بالعام الماضي بأربعماية وثلاثين ألف قرش، وقولكم أنه كان يخصم منهم عشرة آلاف قرش ثمن كدش منزلخانه[1]. فهذا عن غير حقيقة لأن شرطنامه الالتزام حضرت لنا وتقيدت بطرفنا ومشروح بها أن الأربعمائة وثلاثون ألف قرش خلاف العشرة آلاف قرش ثمن الكدش، فيقتضى من بعد أن يصير ذلك معلومكم تعرفونا عن مقدار الضم الذي تضموه بهذه السنة، ومن حيث أنه في ناس خلافكم أيضاً زايدين بالالتزام المذكور فينبغي أنكم تعرفونا عن نهاية ما تتقدموا إليه بالضم حتى إذا كان أكثر من زيادة الغير يعطى لكم، وإلا فيعطى لخلافكم، اقتضى إفادتكم.

* * *

---

(١) كدش منزلخانة: خيل محطة البريد.

الوثيقة الثانية

المجالس المحلية تراقب البيع وتحدد تسعيرة السلع (الاستهلاكية)

ترجمة الوثيقة رقم ١١٥ بمحفظة ٨٨ أبحاث الشام (تراجم) وقائع جلسة مجلس الشام (دمشق) السبت ١٥ ربيع أول ١٢٤٨.

قال قايمقام بك في إفادته

إن تجار الصابون وصناعه قد زادوا في سعر الصابون يوماً فيوم حتى أنهم يبيعون الآن كل رطل فيه بتسعة قروش، فلو أهمل مثل هذه الأمور ترك على حالها لأثر جداً في أحوال الرعايا والفقراء المعاشيه، فلذلك طلبنا صناع الصابون، ولما استفهمنا منهم كيفية عمل الصابون قالوا لنا ما يأتي: إننا قد اشترنا رطل زيت الزيتون بأربعة قروش، وبعد بضعة أيام اشتريناه بأربعة قروش ونصف، ولما قرروا كذلك اتفقنا معهم بعد عمل حساب أحسن صابون، وضم جميع مصاريفها وعلاوة قرش في كل عشرة قروش باسم الربح، أن يبعوا كل رطل بسعر ستة قروش ونصف وربع قروش بحساب الجملة، وأما القطاعي بحساب الوقيات[1].فيبيعون كل وقيه بأربعة وعشرين فضة[2]. وأن قائمة الحساب محفوظة لدينا..."

* * *

(١) صحيحها أوقيات أوقية.

(٢) أربعون فضة تساوى واحد قرش.

الوثيقة الثالثة

الإدارة المصرية تفتح الباب لتلقي الشكاوي

صورة الوثيقة العربية رقم ٩٤ بمحفظة ٢٣٦عابدين (محفظة ٦٨ أبحاث الشام) من أهالي طرابلس إلى الإدارة المصرية، ١٧صفر١٢٤٨هـ.

يا قاضي الحاجات يا رافعاً المضرات يا الله

جناب حضرة محبنا الأعز الأكرم المحترم سيدي المفخم أدام الله تعالى بقاه، والمبدي لجنابكم أن ليس خافي جنابكم بخصوص ما هو حاصل بهذه الطرف من حين حضور جناب السيد مصطفى أغا بربر لطرابلوس إلى الآن بعدم التفاته إلى الرعية لسبب أنه وضع في الكمرك إبراهيم بن خضر أغا و أحد المذكور اسمه علي تفكجي باشي، وحاصل منهم التعدي الزايد على كافة العلالم من ضرب وشتم وسب الدين وملة وخوض في أعراض وارتكابات معاصي وقطعيات من كافة الطوايف وعوان، ولم أحد له جراعة يقدم الأعراض إلى مصطفى أغا بربر لسبب عاطيهم وجه، ولم يقبل عليهم شكوه، ولا سيما الشقاوات الزايدة من أمين الكمرك إبراهيم، وصاير الناس في وجل عظيم من جراء ذلك، والناس زهقت أرواحها من هذا الحال الواقع، ومن المعلوم المؤكد أن ليس كانت الناس عاصية على سعادة أفندينا محمد علي باشا حتى يحضروا ابن خضر أغا يؤذي الناس هكذا أذيات والضرب وأخذ قطعيات ويخوض في أعراضهم من غير باعث. ومن مشهود بين الخاص والعام أن ليس هذه الأحكام جايره في أحكام سعادة أفندينا محمد علي باشا بكامل الإقليم المصري فالآن نرجوكم أن تعرضوا هذا الأمر على صاحب السعادة أن يعرف جناب مصطفى أغا في رفع أولاد الحرام من بابه الذين لم يكون مثلهم في البلاد...

* * *

الوثيـقة الرابعـة
تضرر مسلمي القدس من إلغاء الأموال المقررة علي أهل الذمة ورد الإدارة المصرية عليهم

ترجمة الوثيقة رقم ٩٥ من محفظة ٢٣١ عابدين (محفظة ٦٥ أبحاث الشام) صورة الإعلام الوارد من قاضي القدس الشريف والتماسه ورد الإدارة المصرية عليه ضمن التقرير العسكري عن يوم الاثنين ٢٩ رجب ١٢٤٧

لدى ورود الإدارة السنية بإلغاء الأموال المقررة والعبودية والعوائد القديمة والحديثة من ملل النصارى والإفرنج والروم والأرمن والأقباط وطوائف اليهود والمرتب عليهم في الأموال المفروضة والمعتادات القديمة وأجرة الغفر المقررة على قراءة القرآن الشريف في باب القيامة، وضرائب الغفر المقررة للمحافظة على الذاهبين إلى نهر الشريعة إلى محكمة القدس، وجهت الدعوة إلي العلماء والمدرسين الفضلاء والمحدثين والأئمة بالحضور إلى مجلس الشرع وأعلن مضمونها الشريف على الجميع. وبعد أداء مراسم السمع والطاعة والدعاء ورفع الأكف بالدعاء بطول عمر دولته. وقد عرض المجتمعون أنهم متصرفون لهذه الإيرادات يتوارثونها أباً عن جد وقرناً بعد قرن منذ الفتح العمري والصلاحي والعهد العثماني بموجب سندات شرعية وفتاوى مرعية. وحيث إنهم يعتقدون أعتقاداً جازماً بأنهم سيعيشون في أمان ورخاء وطمأنينة في ظل عدالة دولتكم، فهم يلتمسون إبقاء القديم على قدمه رحمة بضعفهم وفقرهم ومنعاً لتشتتهم وتفرقهم فأعرض على دولتكم وقائع الحال بأمل التفضل بقبول ملتمسهم رحمة بفقر أهالي بيت الله وضعفهم:

وألحقه القاضي بصورة الالتماس التالي:

التماس عبدكم

عبدكم جاء من الأستانة العلية وبمعيته عشرون نفراً من أولاد ونساء وأتباع، وتكبدت مصاريف كثيرة تبلغ ستون سبعون ألف قرش وقد انتظرت ثلاثين[1] حتى جاء دوري، واستدنت مايه ألف قرشاً، وبينما كنت أؤمل تخفيف الديون بإيراد منصف قضاء القدس ونوال إحسانات دولتكم الفياضة إلا أني يئست جداً بعد ورود أمر دولتكم المتضمنة إلغاء العوائد والضرائب عن الملل الثلاثة.

وقضاء القدس الشريف ليس كباقي الأقضية وليس له حاصلات، وإنما منفعتنا هي الأموال المقررة على الملل المذكورة، أما إيراد المحكمة فهو عبارة عن خمسماية قرشاً شهرياً، وفي ملحقاته جهة أخرى، وأن مصاريف عبدكم تبلغ الفين قرشاً شهرياً، وبهذه الصورة أصبحنا في شدة كلية، وأن عدل دولتكم لا يرضيه ما صرنا إليه، ولا يرضي دولتكم الغدر الذي أصبنا به. فإذا لم تتفضلوا بالإنعام علينا بالعوائد الملغاة فنصبح في شدة كبرى وضائقة عظيمة، وعليه فإني قدمت هذا الالتماس إلى أعتاب دولتكم الرحيمة بأمل شمولنا بعنايتكم الكاملة.

وردت الإدارة المصرية بالصورة التالية على قاضى القدس:

اطلعنا على الإعلام الشرعي والمحضر المتضمن أنه كانت ألغيت العوائد المقررة على الملل العيسوية والموسوية القاطنة في القدس الشريف بموجب الإرادة الصادرة منا فيما تقدم والملتمس بها تركها للمتصرفين فيها من قديم الزمان أباً عن

---

(١) لم يحدد تمييزًا.

جد، كما اطلعنا على الإعلام الآخر الذي شرحتم فيه متاعب فضيلتكم من جهة المعيشة بسبب ذلك. وحيث أن رفع هذه العوائد لا يستدعى للأسف، فقد كتبنا إلى فضيلة المفتي وإلى شيخ الحرم الشريف صاحب السماحة عمر أفندي بعمل دفتر يرصد فيه كيفية جباية هذه العوائد، وكم يبلغ مقدارها في السنة[١] ولمن تصرف. وتقديمها بواسطة شيخ الحرم إلينا. وبوصول هذه المعلومات سنريح كل شخص وسنرفع أسباب المتاعب عنكم. وإنا لننتهز هذه الفرصة للسؤال عن خاطركم بتذكرنا بتوجهاتكم الخيرية" [٢].

(١) وطلبت الإدارة المصرية من وكلاء النصارى ووكلاء اليهود دفاتر بقيمة الضرائب والعوائد التى كانت مفروضة عليهم، لمقابلاتها مع الدفاتر المقدمة من أئمة المسلمين، محفظة ٦٥ أبحاث الشام، صورة التقرير العربى رقم ١٤١ الوارد من يوحنا بحرى إلى محمد علي باشا ٦ شعبان ١٢٤٧ هـ.

(٢) يقصد بتوجيهاتكم.

الوثيقة الخامسة

شكوى ملتزمي الجمارك من استغلال القناصل لنفوذهم

صورة الوثيقة العربية رقم ١٧٥ من محفظة ٢٣٥ عابدين (محفظة ٦٨ أبحاث الشام) من جرنال ٢٧ محرم ١٢٤٨هـ

ورد مكتوب من الخواجة صليباً وصوص وكميد ملتزمين جمرك بيروت وضمنه شقة مفصلة بخصوص مغدورية حاصلة على إيرادات الكمرك من الإفرنج بسبب جلبهم الأرزاق التي تخص أولاد العرب على اسمهم بتذاكر رفتية[١] يدّعوا أنه أمانة الشام، يدفعوا عليه رسم كمرك زهيد، وإن قنصل أمريكا المستجد لاهو تاجر ولا عنده تجار من طايفته، خصص لنفسه ترجمان يسمى أبو عون سرسق من خاص التجار، رجل لا يعرف غير لغته العربية وحتى لا يحسنها، وأن جميع أرزاق هذا التاجر صارت ترد برسم القونسلوس، وعلى هذا وقس، يدعون بتعطيل الكمرك، فتحرر لهم الجواب بأنهم هم كانوا ملتزمين بمدة الوالى السابق، وأنه بأيام سعادة أفندينا توجه عليهم الالتزام بأن يمشوا على الأصول الجارية ولا يخترعوا أصول جديدة، وأن هذا كانوا يصنعونه هم سابق، وجرى وطرق عادة، وبحيث التزموا بأن يسلكوا على الأصول السابقة، فهذا الإدعاء الآن ماله محل".

* * *

(١) بجمارك مخفضة أو بدون.

الوثيقة السادسة

إعادة تعمير القرى التي تسحب منها أهلها

وثيقة رقم ٧٨ بمحفظة ٢٣٩ عابدين (محفظة ٧ أبحاث الشام) من جرنال ديوان محروسة دمشق الشام، الأربعاء ٩ جماد أول ١٢٤٨هـ

حيث التزم قرية بصرى من قرايا حوارن عبد الرازق أغا قباقيبى وجدها خاربة وأهلها نازحة، فأعرض أمرها إلى المجلس الشورى، فصدر حكم المجلس بإرجاع أهلها بأمر قايمقام، فأحضروا صالح المقداد شيخ القرية المذكورة وحرر قايقام بك تذكرة على يده ووجه صحبته مباشر إلى القرايا التي عرف عنهم الشيخ المذكور الموجودة بها فلاحينه تتضمن: بأن حيث اقتضى بالضرورة عمار القرايا وردود الرعايا ورفاهية العباد وراحة البلاد بحسب استيلا معدلت هذه الدولة السنية صانها رب البرية، وبحسب ذلك ففلاحين قرية بصرى المذكورة جميعهم يرجعوا إلى قريتهم ويزرعوا بها في هذا الموسم ويباشروا عمارها ويتركنوا ويعمروا محلاتهم حسب عوايدهم، وإن شاء الله تعالى يشاهدوا مزيد الحماية والصيانة والرعاية من كل وجه، والذي يتأخر عن الرجوع إلى قريته لا يقدر على رد الجواب".

* * *

الوثيقة السابعة

الحصول على الأخشاب من بلاد الشام

تلخيص الوثيقة رقم ٢٣٣ بمحفظة ٢٣٩ عابدين (محفظة ٧٠ أبحاث الشام) تقرير عن قطع الأخشاب في الفترة من ٢٤-٢٨ جماد أول ١٢٤٨هـ مقدم من رشيد أفندي إلى جناب السر عسكر، ٢٩ جماد الأول ١٢٤٨هـ

يقول أنه لم يوفق في هذه الأيام الأربعة لإنزال الخشب من الجبال بالرغم من أنه ورفاقه يذهبون إلى الجبال، فيبحثون عنه من الصبح إلى المساء، إلا أنهم لقوا الخشب، المطلوب في جهتين من جبال أرسوز أحدهما طريق ينتهى إلى إنطاكية، وأنه وجد على بعد خمس ساعات من هذا الطريق ثلاثة أنواع من الخشب أحدهما يصلح لإنشاء غرف ذات ثلاثة العنابر، والثانى لإنشاء غرف القباقات والثالث يصلح ألواحاً للقباقات، وأنه يمكن قطع ستة آلاف خشبة من هذه الأنواع على ما قرره إسماعيل الأفرنجى، وأنه لا يوجد فيها سوى شجر الصنوبر، وأنه لا يوجد العدد الكافي من الجاموس لنقلها، وإن النقل إنما يمكن لغاية ٢٨ من رجب وتنزل الثلوج بعد ذلك. وأن الخشب الذي وجد في الجهة الثانية ثلاثة أنواع أيضاً وهى تصلح في إنشاء ما تقدم ذكره، إلا أن الذي يصلح لإنشاء غرف لذات ثلاثة العنابر قليل، وأنه باذل جهده في قطع هذه الأصناف. وأنه سيتخذ كشفاً عن نفقات قطعها ونقلها، وإنه حسب حساباً وسيطاً فوجد أن كل خشبه تكلف في قطعها ونقلها لغاية الساحل ستين قرشاً، ثم طلب إرسال مبلغ من المال وإصدار أمر باقتطاع الخشب، وشكا من بعض تصرفات الشيخ إسماعيل، وقال لا يجوز تسليم المال إليه لأنه لا يدرى ماذا أخذ وماذا صرف.

* * *

الوثيقة الثامنة

استغلال المعادن في جبل لبنان

وثيقة رقم ٨ بمحفظة رقم ٢٤٩ عابدين (محفظة ٧٥ أبحاث الشام من..[١]) إلى ولى النعم، ٤ محرم ١٢٥٠هـ

ولى النعم أفندى سلطاننا المعظم أدام الله تعالى دولته بعد لثم الأذيال يعرض عبدكم أنه في أيمن طالع سعيد تشرفنا بورود المرسوم الكريم الناطق فحواه العالم الوسيم بالاستعلام من عبدكم هذا عن معدن الفحم الحجرى وعن معدن الحديد، هل انكشف الثلج عن محلاتهما، وهل معدنجية الفحم كشفوا عن المعدن المذكور، فجميع ذلك صار قرين إذعان عبدكم، فأما محلات معدن الفحم ومعدن الحديد فقد انكشف عنهما الثلج وما بقى مانع، ومعدنجيه الفحم من برهة أرسلنا أحضرناهم من صيداً بجميع آلاتهم، فحضروا إلى بيروت بحراً ومنه توجهوا إلى محل يقال له قرنايل ومارحينوا يختبروا غيره، وحضرت جميع آلاتهم وأرسلنا وضعنا عندهم مباشراً من أوادمنا يقدم لهم جميع ما يلزمهم من فعاله وغيره مما يلزم لإدارة المصلحة. وقبل الآن قدمنا عرضحال لأعتاب دولتكم بعلم حضورهم واسترحمنا من لدن عنايتكم صدور أمر سعادتكم بإرسال ناظر لهذه المصلحة لأن المذكورين مطاليبهم اللازمة للمصلحة ولغير مصلحة كثيرة جداً، فإذا كان موجود ناظر فهو يعرف اللازم ويطلبه، ونحن نقدم له جميع ما تقتضى ويطلبه، والأمر بذلك لدولتكم، والمعدنجية المذكورين إلى الآن لم يزل ما دوروا الشغل، إنما مباشرين عمل الآلات والأمور المقتضية لإدارة الشغل والحالة هذه، وأما معدن الحديد فمن حيث أنه انكشف عنه الثلج فإن تحسن لدى دولتكم يصدر أمر سعادتكم بإرسال المعدنجى والأمر لسعادتكم وأدام الله تعالى دولتكم أفندم.

* * *

ختم بشير

---

(١) الختم به اسم بشير، فالأرجح أنه الأمير بشير الشهابى حاكم الجبل.

الوثيقة التاسعة

إعادة صناع الحرير المتسحبين وتأمينهم على صنعتهم

صورة الوثيقة العربية رقم ٢٣٦ بمحفظة ٢٣٨ عابدين (محفظة ٧٠ أبحاث الشام) من جرنال ديوان محروسة دمشق الشام، الثلاثاء ٢٣ ربيع آخر ١٢٤٨هـ

أنه حضر بعض أنفار ذميين نصارى من حماه الذين يشتغلون بصنعة الحرير، وأعرضوا لقايمقام بك عنهم وعن رفاقهم أنه بحسب ما صادفهم من السنين السابقة من المغارم والمخاسر الشاقة والتكاليف الباهظة آل حالهم إلى العدم والاضمحلال وتفرقوا عن موطنهم وتركوا عيالهم وأولادهم، وحضر هؤلاء منهم شاكين هذه الأحوال المذكورة، فحرر قايمقام بك تحرير إلى رشيد أغا بذلك الشرح وعرفه أن جميع الرعايا الآن حاذوا الراحة والأمان والأمن والاطمئنان بأيام معدلة هذه الدولة السعيدة، سيما وحيث لله الحمد جميع المخاسر والمغارم والبدع والمظالم القديمة قد انتسخت بأشعة مراحم سعادة أفندينا ولى النعم المعظم. فينبغى إذن أن تكون جميع الرعايا متساوية بالراحة والاستراحة مقدمين خير الدعاء بدوام أيام دولة أفندينا، وأن الأمل بوصول التحرير إلى الأنفار الفارين ويؤانسهم ويطمننهم ويأمنهم ويستجبلهم إلى بيوتهم ويعاملهم بمزيد الحماية والصيانة وأن يكون لهم وإلى أمثالهم من طايفتهم مزيد المساعدة في نتاج مطلوباتهم بوجه الحق وتسهيل مصالحهم لضجوا بخير الدعا بتأييد سطوة إقبال هذه الدولة العادية العميقة المراحم، وأن الأمل إتمام مهامهم على الوجه المشروح ويفيده رجوعهم إلى محلاتهم.

* * *

الوثيقة العاشرة

إعطاء تذاكر للمسافرين لتحديد هويتهم وضبط الأمن

صورة الوثيقة العربية رقم ٢٠٢ بمحفظة ٢٣٨ عابدين (محفظة ٧٠ أبحاث الشام) من جرنال وقايع المصلحة، السبت ٢٠ ربيع ثان ١٢٤٨هـ

تحريرات إلى المحلات المرقومين لأجل إعطا التذاكر.

أنه من أصول هذه البلاد جميع المارين والعابرين لازم يكون بيدهم تذاكر مختومة من قضاة ومتسلمين المحلات الذي يتوجهوا منها، وكل إنسان يتوضح في تذكرته اسمه واسم أبيه وشكله واسم كفيله، فيلزم منكم تراعوا هذه الأصول، وكل من مر عليكم من الآن فصاعداً من أجناس عسكر وخدام واتباع ورعايا وتجار متسببين كاين من كان ولم يكن بيده تذكرة على هذا المنوال فترجعوه على عقبيه ولا تمكنوه من المرور. والذي يسافر من طرفكم تعطوه تذكرة على هذا المنوال، ودايماً تكونوا مراعين هذا الترتيب ولا تغفلوا عنه.

إلى مستلم صفد إلى مستلم طبريا إلى مستلم تبين وهونين

شرحه شرحه شرحه

إلى الأمير بشير متسلم طرابلس إلى متسلم يافا إلى متسلم حيفا

شرحه شرحه شرحه شرحه

* * *

الوثيقة الحادية عشر
تجريب زراعة القطن الهندي في شمالي بلاد الشام

ترجمة الوثيقة التركية رقم ٢٨٤ بمنطقة ٢٥٠ عابدين (محفظة ٧٥ أبحاث الشام) من خطاب أمير اللواء محمد بك بأدنه وطرسوس إلى دولة الباشا السر عسكر، ٢٠ شعبان ١٢٥٠هـ

يبدى أهالي أدنه في ظل دولتكم رغبة شديدة في الزراعة، حتى يقال أنه لم تشاهد سنة زرع فيها الزرع في وقته مثل هذه السنة، ويعمر في أدنه وطرسوس نحو عشر قرى جديدة، وتتقدم شئون الزراعة يومياً فيوماً.

وفي السنة الماضية لم تكن تقاوي القطن الهندي قد وصلت في ميعادها، ولم تكن زرعت بسبب ذلك، فسيزرعونها هذه السنة، غير أني زرعت بعض أفدنه على سبيل التجربة، وهى وإن لم تزرع في وقتها، ومع ذلك نبتت، وأنبتت كل شجيرة نحو خمس أو عشر لوزات".

* * *

الوثيقة الثانية عشر
رأى إبراهيم باشا في مسألة أخذ الإعانة من قرى الشام

ترجمة الوثيقة رقم ٢٤/٢٤٦ بمحفظة ٢٥٤ عابدين (محفظة ٧٨ أبحاث الشام) من إبراهيم باشا إلى سامي بك، ٢٣ رجب ١٢٥٢هـ

حضرة صاحب السعادة والنجابة والمروءة أخي المحترم سامي بك قد أطلعنا على الإرادة العليا الصادرة بشأن استئذان شريف باشا قبلاً في أخذ الإعانة أو عدم أخذها من معلولي الجهادية، والتي جاء فيها أنه يجب أن يعمد إلى الإعانة المطروحة على الجهادى المجند ببلاد الشام فتوزع على الأهالي القادرين من الشوام، لأن عدم طلب الإعانة من المعلولين والجنود قد أصبح من الأصول المرعية نظراً لأن العادة في مصر جارية بتوزيع إعانات المعلولين والجنود والمجندين بالقرى المصرية على غيرهم من الأهالي المقتدرين طبقاً للأصول المصرية.

غير أن إعانة مصر وإعانة هذه الجهات ليستا سواءً وأنا لعلى شئ من العلم بهذه المسألة، وذلك أننا نعلم أن إعانة مصر بقيت على حالها بدون زيادة ولا نقصان منذ أن فرضت على الأهالي... لم يبق أناس في القرى من وجور واعتساف العرب وظلم الوزراء السابقين، إذ أتوا من قبل إلى البنادر وسكنوا فيها، من أجل ذلك فإننا نأخذ معظم الإعانات والجنود من البنادر، كما نرسل منها إلى كل قرية خربة تحتاج إلى العمران من يقوم بإصلاحها كلما مست الحاجة إلى ذلك، ثم إنه عدا أننا لا نأخذ جنوداً من القرى لقلة نفوسها فإننا نخفف عليها في أخذ الإعانة، ونحمل معظم الإعانة على البنادر... أنى لا أعلم بالضبط عدد الجنود الذين جندوا لغاية

الآن، ولكنى أظن أنهم يبلغون نحو عشرين ألفاً، فكيف يمكن تحميل إعانات هؤلاء على غيرهم، كما أن معظم المدن آهلة بالإفرنج، فماذا يقول عندئذ أولئك الإفرنج... فإننا إذا أقدمنا على تنفيذها هنا كذلك فأني أعتقد أنهم سيملئون الدنيا حينئذ بالعويل والصياح ويشقون جيوبهم مظهرين استياءهم وتذمرهم قائلين أنهم (أي الحكومة المصرية) يريدون تحويل حالة بلاد الشام إلى حالة كحالة مصر فيكون ذلك سبباً مستقبلاً لكراهيتهم لنا ونفورهم مناً، ولذلك فأني بقيت متحيراً لا ينطلق لساني بقول شئ، ولا أجد في نفسي جرأة على عمل شئ، وها أنا ذا أبادر إلى ما علمته وأطلعت عليه فأفضى به إليكم احتساباً وتطوعاً ... فإذا حاذ ما ذكرناه من أمر أولئك المساكين قبولاً لدى مسامع الجناب العالي فنعم القبول، أما إذا كان الأمر بالعكس فلا شأن لي عندئذ في ذلك إن الملك والرعية كلاهما له، وإنه في حالة إرادة جنابه العالي تنفيذ ذلك يجب أن تصرفوا النظر عنا وتكلفوا بدلاً منا شريف باشا بذلك.

الختم

سلام على إبراهيم

* * *

الوثيقة الثالثة عشر
البحث عن بديل لاحتكار الحرير الشامي

ترجمة الوثيقة رقم ١٩/٣٤ بمنطقة ٢٤٩ عابدين (محفظة ٧٥ أبحاث الشام) من يوحنا بحري إلى صاحب الدولة، ١٩ محرم ١٢٥٠هـ .

مولاي صاحب الدولة كريم الهمم وحليم الشيم ذاكرنا مع حضرة صاحب الدولة الأمير بشير الخطة التي يجب التزامها في شراء خمسين ألف أوقة من الحرير اللازمة لمصلحة الحرير بمصر في هذه السنة المباركة، فاستقر رأينا على العدول عن طريقة احتكار صنف الحرير، وهى الطريقة التي سلكت في العام الماضى، تجنباً من إزعاج التجار والفلاحين، ثم أنه إذا ما طلع المحصول الجديد يقدر له السعر بمعرفة التجار، حسبما هو المألوف، ويكلف من تكون عندهم خبرة في تجارة الحرير من تجار مينائي طرابلس وبيروت بشراء الخمسين ألف أوقه المطلوبة طبقاً للسعر المحدد، وعلى حسب ما يوزعهم عليهم، ويعين أيضاً في كل من بيروت وطرابلس وكيلان من التجار وكاتب وصراف لتسليم الحرير الوارد. إذن فإن كان لابد من شراء الخمسين ألف أوقه الموصى بها إلى عبدكم فتتكرمون بإرسال المبالغ اللازمة لها بالتدريج ولدى وصولها يشرع في الشراء، والمأمول أن الكمية المطلوبة يتيسر ابتياعها كاملة غير منقوصة بمشيئة الله تعالى، وإن عرض ما تقدم دعاني لتقديم عبوديتي وخضوعي لمولاي.

يوحنا بحري

* * *

الوثيقة الرابعة عشر
تجنيد أهالي بلاد الشام (جنود وضباط)

ترجمة الوثيقة رقم ١٩/١٦/ بمحفظة ٢٤٩ عابدين (محفظة ٧٥ أبحاث الشام) من يوحنا بحري إلى ولى النعم، ١١ محرم ١٢٥٠هـ

أعرض أنا عبدكم أنى تشرفت بورود أمر ولى النعم الصادر في ٢٨ ذى الحجة وهو الأمر الذي أدلى إليّ فيه بأن إرادة مولاي السر عسكر قد اقتضت إقامة الأورط الثلاث المقرر أخذها لجيشه من الشام (دمشق) وجبل الدروز: كل أورطة في حيثما أخذت أى في دمشق وفي نابلس وفي دير القمر، والذي أوصيت فيه بأن أكتب إلى عبدكم صاحب العطوفة الأمير بشير عن الأورطة التي ستؤخذ من جبل الدروز، فأشعره أنه قد فوض إليه اختيار المكان الذي تحل به الأورطة، فإن رأى هو أيضاً إقامتها في دير القمر أقامت هناك، وإلا أسكنها تحت داره، حيث أسكن الآلاى الوارديان[1] من قبل، على أن أتجنب في الكتابة إليه أن أقول له اصنع هذا وافعل ذاك، وبأن أبلغ عبدكم البك الكتخذا أن يجند الأورطة المقرر تجنيدها من الشام ثم ينزلها محل المدفعيين، على أن يرسل المدفعيين إلى حمص، وبأن أشخص كاتباً عربياً إلى كل من الأورط المذكورة لئلا تعتور السقامة حساباتها، وبأن أوذن عبدكم البك الكتخذا والأمير بشير المومأ إليهما بأن ينظر عند نصب الضباط إلى مكانات أبائهم[2] فيمنحوا كل ضابط رتبة تناسب اعتبار أبيه ومنزلته.. ولقد جرى البحث منذ نحو خمسة أيام مع وجوه

---

(١) الورديان أو الغارديا تعنى الحركة.

(٢) يتم اختيار الضباط من أبناء الأمراء والمشايخ.

الشام وبعض أغواتها في أمر العساكر المزمع أخذهم من الشام، وكيف يكون جمعهم وتجنيدهم؟ وأخيراً سويت هذه المسألة واستقر القرار على المبادرة في يوم الخميس القادم إلى جميع المجندين، وأوصى ذو الاختصاص بتنفيذ هذا القرار، وحرر ما لزم تحريره من أوراق المجندين المطلوبين من الضواحي والنواحي... وقد أعلمت أخي عبدكم بإرسال دفتر العساكر المزمع أخذهم من الشام، وبكيفية إمساك هذا الدفتر واستعماله فهو الذي سيقوم بعرض هذا الأمر على أعتاب السرعسكر العلية.

هذا ما حفزني إلى الإقدام على تسطير عريضيتي عسى أن يتفضل مولاي المشير فيحيط علماً بما تضمنه من الشئون، وما الأمر والإدارة إلا بيد مولاي.

العبـــد

يوحنا بحري

* * *

الوثيقة الخامسة عشر

مساوئ التجنيد في بلاد الشام من وجهة نظر إبراهيم باشا

ترجمة الوثيقة التركية رقم ٥١٠ بمحفظة ٢٥ عابدين (محفظة ٧٥ أبحاث الشام من دولة السرعسكر إبراهيم باشا إلى الجناب العالي، ٢٥ذى الحجة ١٢٥٠هـ)

مولاي صاحب الدولة والمرحمة ولى نعمتي بدون من كان في بادئ الأمر يقبض على من يراد تجنيده بالقوة، ثم رؤى أن الأولى أن يطلب على أساس التوزيع على الإعانة وأنهم وإن كانوا يأتون بها بألف عناد ومشقة فإنما يأتون بها دافعين عن كل شخص مبلغاً من ثلاث كيسات إلى خمس كيسات.

وفي الواقع إن العاقل ليكره عن تقديم نفسه إلى الجندية، فإن الانخراط في سلك النظام والإسارة سيان، فإنه ليس عنده أى أمل ليقول: أقيم مدة كذا ثم أسرح إذا كان لى عمر، فإن تسريحهم من الجندية لا يكون إلا بإصابتهم بعاهات مستديمة في أيدهم أو في أرجلهم أو في أعينهم أو في رؤوسهم، أعنى إذا أصبحوا في حالة لا يصلحون معها لشئ لا لجندية ولا لخدمة، ولذلك نعانى الصعوبة في تجنيدهم. وإذا كان الأمر كذلك فتخطر على بالى فكرة تحديد المدة لكيلا ييأسوا ويعتقدون أنهم يسرحون في وقت ما إذا كان لهم عمر، فيقبلون على التجنيد على أن يسرحوا حين تمام المدة المحددة، ويجند غيرهم بدلاً منهم. لست أدرى هل هذه الفكرة توافق إرادتكم السنية أولاً، فإن الرأى الأعلى فيها إلى حضرة من إليه الأمر.

* * *

الوثيقة السادسة عشر

كشف إجمالى إيرادات إيالات بر الشام عن عامى ٤٨ و ١٢٤٩هـ والمتبقى منها لدى الصراف المتوفي

سجلات الروزنامة (مجموعة متفرقات) دفتر التزامات درايالات شام شريف وصيدا وحلب الشهبا وأدنه واجب سنة ١٢٤٨ و ١٢٤٩هـ رقم الحفظ النوعى ١٩٢٣، ع ٤٦، مخزن تركى ١، مسلسل عمومى ١٩٢٣

* * *

الوثيقة السابعة عشر

محمد علي باشا يسافر بنفسه إلى فلسطين للقضاء على ثورتها

ترجمة الوثيقة رقم ١٧٠ من سجل ٥٦ معية سنية تركى (محفظة ٧٥ أبحاث الشام، من محمد على باشا إلى المدير (٩ نسخ) ٩ صفر ١٢٥٠هـ .

إن طائفة من أشقياء العرب النازلين في جبال نابلس والقدس قد طغوا في الأيام الأخيرة وبغوا حتى كان من أمرهم أن اصطدموا بالآلاى أو الآلايين المرابطين هناك من جنودنا، ونشبت الحرب بين الفريقين لولا أن تداركها حضرة ولدنا الباشا السرعسكر إذ خف من يافة فتوجه إلى القدس، حيث انقض على بعض القرى التي هى مجتمع أولئك الأعراب فمزق شملهم وأعمل فيهم السيف حتى أوقع بكثير منهم، على أن معظم هؤلاء البغاة قد اعتصموا بقنن الجبال ولجأوا إلى القرى، فاقتضت مصلحة الحكومة أن تجتث جذورهم وتكسر عودهم حتى تقطع دابرهم وتمحو أثرهم. وإنا وإن كنا مرسلين عليهم الآن من مصر ثلاثة آلايات من المشاه وآلايين من الفرسان، ونحو ألف من فرسان الأعراب

فأنى قد آثرت –بعد المشاورة– إنجاز هذه المهمة في أيام معدودات، فأزمعت السفر بنفسى لقضائها، وليكون لى من ذلك وسيلة لرؤية حضرة ولدنا الباشا السرعسكر المشار إليه، على أن أعود بعد بضعة أيام بمشيئة الله تعالى ومنه. وإنما اكتب إليكم اليوم بعزمى هذا ليحيطوا به علماً فتكونوا إلى أن يأذن الله بعودتنا ساهرين على ما وكل أمره إليكم من المصالح، باذلين وسعكم في اجتناب كل ما عسى أن يورث الأعمال أدنى عطل أو إهمال.

* * *

الوثيقة الثامنة عشر
توجيهات إبراهيم باشا في كيفية جمع الأسلحة

ترجمة الوثيقة رقم ٢٨٧ بمحفظة ٢٤٩ عابدين (محفظة ٧٥ أبحاث الشام) من إبراهيم باشا السرعسكر إلى الجانب العالي، ١٣ جماد أول ١٢٥٠هـ.

مولاي صاحب الدولة والمرحمة ولى نعمتى بدون من تفضلتم فأمرتم في كتابكم المؤرخ ٥ جمادى الأول بجمع الأسلحة من حلب والشام، وإنى قد علمت مضمونه وأتشرف بأن أعرض على مولاي أنه ورد من عبدكم شريف باشا كتاب بشأن أسلحة الشام وأرسلته طى عريضتى، كما أرسلت صورة الرد المرسل إليه.

ترجمة صورة الكتاب المرسل إلى شريف باشا من إبراهيم باشا:

قلتم في كتابكم الوارد: جمع ٢٣٠٠ ونيف بندقية في خمسة أيام ويمكن أن يجمع عدد آخر ولكنه يكون قليلاً. شريف باشا! لا .. بينما كانت نابلس أصغر من الصالحية التي هى إحدى أحياء الشام جمعنا منها ثمانمائة بندقية، وسكان جبل

نابلس ستة عشر ألف نسمة المحال ألا يوجد عند هذا العدد الكبير إلا ثلاثة آلاف بندقية، وإنهم لما قابلونا كانوا أحد عشر ألف أو اثنا عشر ألف شخص حاملين البنادق، وإذا نظرتم إلى هذا الأمر فهمتهم عدد البنادق الموجودة في الشام، هؤلاء السادة لا يسلمون هذه الأسلحة بالسهولة، ويخفونها على زعم أنها تنفعهم كالأول، ويسعون غاية السعى لعدم إظهارها، فاسعوا أنتم أيضاً غاية السعى لإظهارها على الوجه الآتى:

أنهم ليسوا بهؤلاء الأشخاص الذين يحفظون أسرار بعضهم البعض فادفعوا خمسمائة قرش لواحد من كل حى، فإذا أظهر هؤلاء المأجورون أسلحة بعض أشخاص فألحقوهم بالجهادية بعد ضربهم خمسمائة جلدة "كرباج" إذا كانوا شباناً، وأرسلوهم إلى ليمان عكا بعد ضربهم خمسمائة جلدة إذا كانوا كباراً. وعاملوا عدة أشخاص بهذه المعاملة، ثم انظروا كيف تظهر تلك الأسلحة الخفية بسرعة باختيارهم، فإنى يا شريف باشا لا أرضى بثلاثة عشر ألف بندقية، اهتم بهذه المسألة للغاية، وشدد على مشايخ الحارات فإن المطلوب العالي هو أن تعملوا ما يمكن عمله في سبيل جمع الأسلحة فتجمعوها كله.

* * *

الوثيقة التاسعة عشر

إبراهيم باشا بين الأزمة المالية والضغوط العسكرية

ترجمة الوثيقة التركية رقم ٢٨/٤٠-١ بمحفظة ٢٥٨ عابدين (محفظة ٨٢ ابحاث الشام) من إبراهيم باشا إلى محمد علي باشا ١٦ جماد آخر ١٢٥٥هـ

يعرض عبدكم الموسم الحالى أوان جنى المحاصيل في بر الشام فلابد من تشمير ساعد الجد من الآن لتحصيل الأموال والبقايا فإنه إذا فوت هذا الأوان فليس في الإمكان تحصيل مال هذه السنة فضلاً عن البقايا، فيؤدى الأمر إلى انضمام مال هذه السنة أيضاً إلى البقايا السالفة. ولذلك فبدلاً من إضاعة الوقت في سهول مرعش من غير عمل، فخير أن تبقى جيوشنا في معسكراتهم، أى يبقى الجيش المرابط في مرعش في قيادة عثمان باشا، ويبقى أحمد باشا المنكلى في أدنة كما كان، فأتوجه أنا إلى حلب وحما حتى الشام إذا سمحت الظروف، وأعمل بكل ما أوتيت من القوة لتحصيل البقايا السالفة الذكر، فأستطيع ببركة أنفاس ولى النعم جمع أموال كثيرة في مدة وجيزة، فيمكننا حينئذ أن نصرف لعساكرنا مرتبات بعض أشهر مما يؤدى إلى رفاههم... إذا وافقت فكرتى هذه طبيعة الموقف السائد الآن ولقيت قبولاً لدى ولى النعم فأرجو التفضل بسرعة إشعارى بذلك، وأخيراً فالرأى الأعلى لمولانا.

وجاء الرد عليها في ٢٥ منه متضمناً: يستدعى طبيعة الموقف السائد الآن أن لا يغادر إبراهيم باشا الموضع الذي يقيم فيه إلى الوراء ولو خطوة واحدة، ويجب أن يلزم مكانه، كما يجب ألا ينسحب العساكر المرابطة في الخطوط الأمامية إلى الداخل، أما تحصيل الأموال فيجب أن ينتدب له بعض العمداء.

* * *

الوثيقة العشرون

الحرص على تحديث الإدارة المالية لآخر وقت

مكاتبة رقم ١٨٧ بمحفظة ٢٥٧ عابدين (محفظة ٨٢ أبحاث الشام) من محمد شريف باشا إلى حسين باشا (باشمعاون الخديوى)، ١٤ جماد أول ١٢٥٥هـ

كنت قد أرسلت كتاباً إلى سعادتكم بتاريخ ١٧ صفر ٥٥ وداخله صورة من اللائحة التي وضعها حضرة بحري بك يلتمس فيها ترتيب مفتشين في الآيالات وتعيين معاونين وكتاب في معيتهم، وكذا تعيين صيارفة أخصائيين، وإرسالهم إلى القرى لتدريب الصيارفة والمعلمين على أداء مهمتهم. والآن تلقيت إرادة ولى النعم الناطقة بأن جنابه العالي أطلع على اللائحة المذكورة ويريد الوقوف على هل إذا كان المفتشون والمعاونون والكتاب المطلوب ترتيبهم من ذوى الاقتدار والأهلية موجودون في هذا الجانب (الشام) وما هو عدد المفتشين وعدد الكتاب وعدد المعاونين اللازمين.

وحيث أنه ورد في اللائحة المذكورة أن عدد الآلايات عبارة عن ست أيالة، وأنه يلزم ترتيب مفتش واحد لكل إيالة منها وترتيب نفرين معاونين وأربعة أنفار كتاب في معية كل مفتش منهم، بناء عليه يبلغ عدد المفتشين اللازم ترتيبهم ستة، وعدد المعاونين اثنا عشر، وعدد الكتاب أربعة وعشرون مكاتباً، فإذا وافقت إرادة ولى النعم ترتيب هؤلاء الموظفين بموجب نص اللائحة هذه، فإن ولى النعم يعلم جيداً المفتشين ذوى القدرة الموجودين في هذا الجانب، فيصدر إرادته السنية بتعيينهم. وحيث أن الكتاب الأربعة والعشرين اللازمين يجب أن يكون اثنا عشر الباقين كتاب ثانويين، فبناء عليه يمكن تعيين الكتاب الرؤسا من

مصر والكتاب الثانويين من هذا الطرف. أما المعاونين[1] فعلى أغلب الظن لا يمكن العثور عليهم في هذا الطرف، لذلك يحتاج إحضارهم من مصالح التفتيش الموجودة في مصر... بقيت مسألة الصيارفة اللازمين الذين يكونون حائزين الثقة والاعتماد في قبض الأموال وصرفها فإذا وافق ولى النعم على اختيارهم من خطباء وفقهاء القرى فيلزم إرسال صيارفة قادرين من مصر لتعليم هؤلاء أداء هذه المهنة، فبعد الإطلاع أرجو أن تتفضلوا بعرض الكيفية على أعتاب ولى النعم.

* * *

(١) وصحيحها المعاونون.

عروض الكتب

المؤلف: سليمان محمد حسين حسانين

الكتاب: تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر

دار النشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٣ .

يقع الكتاب في ٣٣٤ صفحة من القطع الصغير ويحتوى على تمهيد وستة فصول ، وأصل الكتاب رسالة علمية حصل بها صاحبها على درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث .

حمل التمهيد عنوان " تطور أوضاع تجار القاهرة منذ أواخر العصر المملوكي حتى دخول العثمانيين مصر " وفيه تعرض المؤلف لموقع مصر الجغرافي وأهميته في وصل الشرق بالغرب مما دفع سلاطين المماليك إلى الاهتمام بتأمين طرق القوافل وعقد المعاهدات والاتفاقيات التجارية وإجراء الاتصالات الدبلوماسية مع سائر بلاد الشرق والغرب . وازدهر النشاط التجاري، وخاصة في القاهرة ولكن في الشطر الأخير من دولة المماليك الجراكسة تدهور الحال وانحدر نتيجة لعدة عوامل هي :

١ - الفساد في النظام الإقطاعي الذي لم يعد يكفي لسد احتياجات المماليك المادية .

٢ - تطبيق سياسة الاحتكار وإنشاء ديوان سمي " ديوان المتجر السلطاني ".

٣ - اضطراب أوضاع العملة وتدهور النظام النقدي نتيجة تلاعب السلاطين بتغيير وزنها وعيارها .

٤ - افتقار التجار إلى الأمن لتراخى رجال الإدارة في حماية الأسواق .

أما التجارة الخارجية فقد أدارت الدولة الثغور لتعظيم مواردها ولكن القائمين عليها بالغوا في فرض الرسوم والضرائب وابتزاز الأموال ، مما أدى إلى خراب الثغور المصرية نتيجة لهذه الإجراءات التعسفية .

ومما زاد الأمر سوءاً ظهور نشاط البرتغاليين واكتشاف طريق رأس الرجاء

الصالح عام ١٤٩٨ الذي أدى إلى حرمان مصر من أهم مواردها ، ومهاجمة البرتغاليين للسفن التجارية وتهديدهم للمنافذ البحرية وتطويق العالم الإسلامي بعد أن دب أعراض الوهن والشيخوخة في جسد الدولة المملوكية ، مما أدى إلى سقوطها .

جاء الفصل الأول بعنوان " تجار القاهرة في أعقاب استيلاء العثمانيين على مصر " وتضمن هذا الفصل الجهود التي بذلها العثمانيون لصد الخطر البرتغالي الذي هدد العالم الإسلامي من جهة الجنوب ومحاولة ضرب التجارة العربية وشل حركتها ، واتخذ العثمانيون إجراءاتهم لإحكام سيطرتهم على اليمن ، وبالفعل وصل الأسطول العثماني إلى عدن واستولى عليها ، وحرص العثمانيون على إحكام سيطرتهم على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. وقد تابع العثمانيون حملاتهم ضد البرتغاليين، ولكنها لم تحقق الهدف المرجو منها لأنها كانت ضعيفة ولم تستطع تغيير ميزان القوى لصالحها لتفوق البرتغاليين وتمرسهم في فنون القتال البحري.

وقد شرع العثمانيون في تنشيط التجارة وعقدوا المعاهدات التجارية مع الدول الأوروبية، أولا مع سفراء البندقية وأيضا مع فرنسا وإنجلترا وهولندا والنمسا ، وأعطتهم تلك المعاهدات نفس الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في عصر المماليك ، كما كفلت لهم الأمن والطمأنينة على أرواحهم وأموالهم ومتاجرهم .

وفي عام ١٥٢٥ أصدر العثمانيون قانون نامة بعد القضاء على الاضطرابات التي أعقبت استيلائهم على مصر. وتم تحديد اختصاصات الأوجاقات العسكرية فاستتب الأمن في القاهرة ، وأعاد العثمانيون التجار والحرفيين الذين رحلوا إلى استنبول عند الفتح العثماني لمصر ، كما عملوا على إصلاح النظام النقدي وضبط الموازين والمكاييل ، وأصدروا عملات ذهبية وفضية ، وأبقوا على العملات القديمة في محاولة لتوحيد سعر الصرف .

وإلى جانب ما اتخذه العثمانيون من إجراءات لإنعاش التجارة كانت هناك عوامل أخرى ساعدت على ذلك الانتعاش من أهمها :-

١ - عدم فرض قيود على حركة السكان بين الولايات مما أتاح الفرصة للتجار لممارسة أنشطتهم التجارية .

٢ - وقوع القاهرة في ملتقى عدد من الطرق التجارية المهمة .

٣ - اتجاه عدد كبير من تجار القاهرة إلى تكثيف تجارتهم مع بلاد التكرور في السودان الغربي.

٤ - اختفاء ما يعرف باسم سياسة الطرح .

٥ - إلغاء احتكار الدولة لعدد من السلع الضرورية .

أما عن حالة أسواق القاهرة فلم تستمر حالة الركود التي أصابت تلك الأسواق في أواخر عصر المماليك ، فبعد دخول العثمانيين أصبحت القاهرة مركز جذب تجارى فعاد الأوربيون لممارسة نشاطهم ، وتوافدت على القاهرة أعداد كبيرة من التجار من الولايات العثمانية ، وخاصة المغاربة والتجار الشوام وبرز من بينهم بعض الأسر مثل أسرة الجمال والخطيب وإسماعيل أبو طاقية ، وعدد من التجار الحجازيين واليمنيين والسودانيين وغيرهم.

كما نزح إلى القاهرة عدد كبير من تجار الأقاليم المصرية الذين لقبوا في المحاكم الشرعية بأسماء البلدان التي وفدوا منها ، وتخصصوا في بيع السلع الريفية التي تنتجها بلادهم.

وقد نقل لنا الرحالة المغربي الحسن الوزان المعروف بليو الأفريقي الذي زار القاهرة في مطلع العصر العثماني صورة حية عن المناطق التجارية بها وحدد فيها بصفة خاصة المنطقة الممتدة من باب النصر حتى باب زويلة، كما أشار إلى منطقة بين القصرين التي انتشرت بها محلات بيع اللحم المطهي والمياه ومحلات الحلوى.

أما الفصل الثاني من الكتاب فقد عرض فيه المؤلف لفئات تجار القاهرة وصنفهم إلى ثلاث فئات وهم ، كبار التجار - متوسطو التجار - صغار التجار . وقد نجح كبار التجار في الوصول إلى قمة الهرم التجاري بفضل المهارة التي اكتسبوها بالوراثة ، وقد لعبوا دورا مهما في تنشيط الحركة التجارية داخل أسواق القاهرة وكان لهم دورهم في ربط الأسواق المصرية بالأسواق الخارجية . وعرض المؤلف لبعض التجار البارزين والأسر التي ينتمون إليها حسب المكانة الاقتصادية والاجتماعية ، وكان منهم على سبيل المثال إسماعيل أبو طاقية ، وهو ينتمي إلى إحدى الأسر الشامية التي وفدت إلى مصر في مطلع العصر العثماني ، وإن لم تقدم لنا المحاكم الشرعية في تلك الفترة أي معلومة عن دوافعهم في النزوح إلى مصر.

وعلى أية حال فقد مارس إسماعيل أبو طاقية وأخوه ياسين العمل التجاري في كنف والدهما أحمد أبو طاقية ، وعندما مات استقل إسماعيل بتجارته وأظهر مهارة فائقة في إدارتها ووصل بها إلى قمة الهرم التجاري ، وقدم نموذجا للتاجر الناجح المتمرس بأصول التجارة ، واستعان بالوكلاء والوسطاء لمساعدته، وأدار أعماله في إطار قانوني يحفظ حقوقه وأمواله ، وكان يذهب بشكل منتظم إلى المحاكم الشرعية لتسجيل عقوده . وقد أدار مؤسسته التجارية على مفهوم التكامل الرأسي في الإنتاج بمعنى أنه ضمن مصادر التمويل وباشر عملية التصنيع ، ثم تولى عن طريق وكلائه وشركائه بيع المنتج وتصديره للخارج مثل قصب السكر ، وتاجر في سلع أخرى ولا سيما السلع التي تتمتع بالقوة الشرائية كالتوابل والأقمشة والبن ، وحقق أرباحا طائلة في الأسواق الخارجية وأيضا في الأسواق المحلية ، وتعددت علاقاته وخاصة مع رجال الدولة العثمانية على أساس تبادل المصالح والمنافع ، كما حرص على إقامة علاقات تجارية قوية مع أهل الذمة وبشكل خاص مع اليهود الذين كان لهم دور ملموس في حركة التجارة . أما علاقاته بالأقباط فقد انحسرت في نطاق القروض المشروطة بالرهون وبعض عمليات البيع والشراء .

وشملت علاقات أبى طاقية كل قطاعات المجتمع كرجال الدين والقضاة والعلماء والأشراف والعربان ، ولعب دورا مهما في مجال التجارة الخارجية واستطاع إدارة أعماله وهو في القاهرة، وكون مجموعة شركات مع شريكه عبد القادر الدميري وخاصة في الحجاز. وأنشأ عددا من الشركات مع تجار الصاغة.

وعقب وفاته طويت صفحة كانت حافلة بالنشاط التجاري خلال الربع الأول من القرن السابع عشر . وقدم المؤلف أمثلة أخرى لفئة كبار التجار أمثال أحمد الرويعي وعثمان بن يغمور وجمال الدين الذهبي وتجار آخرون أثروا الحياة التجارية في مصر خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر.

وكانت طبقة متوسطو التجار همزة الوصل بين كبار التجار وصغارهم، وتميزت تلك الطبقة بالكثرة العددية ، وتخصص أعداد منهم في بيع سلع معينة . أما طبقة صغار التجار (المنتسبون) فقد مثلت قاعدة الهرم الاجتماعي، وكانوا أكثر احتكاكا بسكان القاهرة فهم تجار تجزئة واشتهرت أعداد كبيرة منهم في بيع السلع الاستهلاكية البسيطة الضرورية لأي أسرة ، وانتشروا في أسواق خان الخليلي وحي بولاق. كما وجد نوع آخر من صغار التجار ، وهم التجار السفارة ، أي الذين يسافرون عبر الولايات العثمانية ، وأغلبهم يأتون من استنبول وبلاد التكرور . وقد ربح هؤلاء التجار أموالا كثيرة وضعتهم في مصاف الطبقة المتوسطة . واختتم المؤلف هذا الفصل بمكانة مدينة القاهرة التجارية التي أصبحت مقصدا لجميع التجار من كل الجنسيات ، وما كان لهم من دور ملحوظ في تنشيط حركة التجارة .

ويحتوى الفصل الثالث من الكتاب على الهيكل التنظيمي للتجار من خلال فئاتهم المتعددة واختصاصاتهم المهنية والحرفية ، وذلك على النحو التالي :-

- **شاه بندر التجار:** وهو أكثر المناصب شهرة ونفوذا وثراءا ويتم تعيين شاغله بناء على رضا التجار وموافقة السلطات العثمانية ، ومدة شغل المنصب

غير محددة ، وكانت وظيفته شرفية . ومن أبرز الذين تقلدوا هذا المنصب إسماعيل أبو طاقية الذي كان مسئولا عن تعيين أرباب المناصب داخل الهيكل التنظيمي للتجار ، وعن فض المنازعات التي قد تنشأ بينهم ورعاية مصالحهم والدفاع عنهم .

● **شيوخ الأسواق والوكالات** : حيث اقتضت الأوضاع التجارية ، وخاصة في القاهرة تعيين شيوخ للتجار في الأسواق والقيسارات والوكالات الكبرى . وكان هناك شيوخ لكل طائفة متخصصة في بيع سلعة معينة ، وكانت مسئولية أولئك الشيوخ كبيرة في تصريف أمور الأسواق وضبط حركتها ورعاية مصالح التجار.

ومثلما كان اختيار شيخ الطائفة خاضع لرضا أهل السوق فإن بقاءه أو عزله كان يتم أيضا برضائهم أو عدم رضائهم عليه ، إذ كان من حقهم إذا خرج عن الأعراف، أو القواعد عزله عن مشيخة الطائفة. وكانت مهامه تتلخص في تحديد نطاق عمل الطائفة ومجال اختصاصها، وتحديد التوزيع الجغرافي لكل حرفة ، وضبط حركة الباعة والمنتسبين لكل طائفة ، واختيار الدلالين وحماية أهل السوق ، وشراء وتوزيع وتحديد أسعار بيع السلع والبضائع ، وتحصيل العوايد المقررة ، والحفاظ على الآداب العامة للحرفة ومعاقبة المفسدين.

● **النقباء** : وكان عادة ما يلجأ شيخ السوق إلى اختيار نائب عنه يسمى الكتخدا أو النقيب من بين من يثق فيهم ليعاونه في إدارة شئون الطائفة . وقد أثبت هؤلاء النقباء جدارتهم في إدارة الأسواق ، وكانت لهم الصلاحيات الخاصة بشيوخ الأسواق .

● **السماسرة** : لعب السماسرة دور الوسيط التجاري بين الباعة والمشترين سواء من التجار أو غير التجار . وتوزع عمل السماسرة بين صنفين من النشاط الأول ، خاص ويدور حول احترافهم في سلعة معينة ، والثاني عام يتصل بوجودهم في سوق معين دون التقيد بسلعة أو ببضاعة معينة .

● **الدلالون** : ويقومون بدور الوسيط التجاري ، فهم يشترون السلع والبضائع

الواردة من خارج القاهرة أو المصنعة ، ثم يعيدون تسويقها وبيعها نظير أجرة معلومة ، وانتشروا في كافة أرجاء القاهرة واحترف بعضهم العمل في دلالة سلع بعينها. ويتم تعيين الدلال عندما يبدى رغبته في ممارسة الدلالة بسوق معينة ، ويلتزم بالواجبات المترتبة على ذلك ويأتي بمن يكفله . وقد اتخذت الكفالة شكلين الأول فردي والثاني جماعي .

• **القبانية** : وهم الذين تخصصوا في وزن البضائع وتحرير قوائم تشتمل على أوزانها وأسعارها وتسجيله في دفاتر خاصة. وكانت عملية اختيارهم تخضع لعدة اعتبارات أهمها أن يكون القباني متدربا على أصول الحرفة ويعرف القراءة والحساب ومشهود له بالعفة والتدين ومؤهل لتطبيق الأحكام الشرعية والنصوص القرآنية التي تحثه على تحري الأمانة والعدل . ويتم اختيار القباني بمعرفة شيخ القبانية وإقرار القاضي ، وغالبا ما كان يستأجر حانوتا داخل السوق يمارس فيه حرفته .

• **الكيالون** : ويتركز نشاطهم في أماكن تجارة الغلال ، ولهم شيخ ونقيب . ومسئوليات شيخ ونقيب الكيالين تقوم على حسب القواعد المعمول بها داخل الحرفة ، وقد وضعت تلك القواعد للمحافظة على مصالح الباعة والمشترين .

• **الصيارفة** : تخصصوا في صرف واستبدال النقود للراغبين في ذلك . وقد ارتبطت هذه المهنة باليهود وظهرت من بينهم جماعة الدوارين الذين كانوا يدورون على عملائهم حاملين أكياس النقود لاستبدال ما يريدونه من عملات . كما برز الأقباط أيضا في هذا المجال ، وكانت لهم أقدام راسخة في الإدارة المالية، وكانوا تحت لواء شيخ يرعى مصالحهم ويحافظ على الآداب العامة للحرفة، واعتمد عليهم تجار القاهرة في تعاملاتهم التجارية بدرجة كبيرة .

• **العتالون** : ويقومون بشحن وتفريغ البضائع المغادرة والواردة إلى الموانئ ، وكان يرأسهم شيخ يتصف بحسن السمعة والأمانة.

وفى الفصل الرابع يتعرض الكتاب للنشاطات الداخلية لتجار القاهرة من

حيث المناطق التجارية والتقسيم النوعي للتجار والمعاملات التجارية والمالية والأنشطة الاقتصادية الأخرى .

أما عن المناطق التجارية فقد تركزت أعداد كبيرة من التجار في :-

(أ) **مينائي بولاق ومصر القديمة** ، فبالنسبة لميناء بولاق كان مركزا تجاريا هاما، باعتباره ميناء نهري لمنتجات الوجهين القبلي والبحري ، إلى جانب استقباله البضائع الواردة من بلاد الشام وغيرها من ولايات الدولة العثمانية وشمال أفريقيا، أما ميناء مصر القديمة فكان مخصصا للصعيد ، وخاصة تجارة الغلال التي كان يتم تخزينها في مخازن تسمى الشون .

(ب) **منطقة وسط القاهرة** التي تضم منطقة القصبة التي تشق قاهرة المعز من باب الفتوح شمالا حتى باب زويلة جنوبا. وتضم حي الصاغة وباعة الكتب وتجار السكر ، كما كانت تضم عددا من الأسواق الهامة كسوق أمير الجيوش وسوق الجملون وسوق الحريريين وسوق الوراقين ... وغيرها من الأسواق .

وفيما يتعلق بالتقسيم النوعي للتجار فمن الملاحظ أن الحركة التجارية قد أفرزت نوعا من التجار تخصصوا في الإتجار في سلع معينة مثلت عصب التجارة، ومن أبرزهم تجار التوابل وتجار البن وتجار السكر وتجار البسط والخيش وتجار الحبوب وتجار الصابون وتجار النحاس وتجار المعادن النفيسة والأحجار الكريمة وتجار الجلود والأحذية وتجار الرقيق وغيرهم .

وقد رسمت الأسس والقواعد التي أرستها الشريعة الإسلامية حدود وأشكال المعاملات التجارية ، إذ كان التجار يحرصون على تسجيل معاملاتهم أمام قاضي الشرع الذي كان يقوم بدوره بالنظر في جميع أمور التجار . وكانت عملية البيع والشراء تتم في وجود شهود. وقد ترك الشارع للبائع والمشتري الحرية في تحديد أسلوب وموعد السداد ، ومما يسترعي الانتباه مغالاة بعض التجار في تقديم الضمانات لدائنيهم .

ومن بين أنواع البيع كان بيع، المرابحة ، وهو بيع بالثمن الذي اشتريت به السلعة مع ربح معلوم للبائع . وبيع الوفاء وهو أن يبيع المحتاج إلى النقد عقارا على أن يسترد العقار حتى يوفي بالثمن ، وأيضا بيع العربون ، كما تضمنت المعاملات التجارية ما عرف بالمضاربة والمشاركة .

وتمثلت المعاملات المالية في القروض والرهون والديون والضمان والكفالة والحوالات وغيرها مما ارتكز عليها النشاط التجاري . وتأتى عمليات القروض والرهون على رأس المعاملات بين التجار ، وقد رصدت الوثائق العديد من هذه المعاملات .

ومن الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي مارسها التجار غير التجارة كانت :-

١ - **الزراعة** : وكان هدف التجار منها استثمار أموالهم والحصول على المواد الخام اللازمة لتجارتهم .

٢ - **الالتزام** : وهو صلة تعاقدية بين الدولة وبين الفرد (الملتزم) ، وقد أقبل التجار على العمل في هذا المجال .

٣ - **الحرف** : جمعت بين التجار والحرفيين علاقات ومصالح مختلفة ، فالتاجر كان دائما في حاجة إلى الحرفي الذي يمده بالمنتج المصنع ، والحرفي في حاجة إلى التاجر الذي يسوق له ما يصنعه .

٤ - **الأوقاف** : حاول التجار الانتفاع من الأوقاف بطرق مختلفة ، ومن بينها وقف ما لديهم من عقارات وأراضى ووكالات وحوانيت على أنفسهم حيال حياتهم ثم ذريتهم ، والاستفادة من الاستحقاقات التي تعود عليهم نظير إدارتهم لعدد من الأوقاف ، إلى جانب الانتفاع بالعديد من المنشآت التجارية والعقارية الموقوفة على بعض الفئات الأخرى .

٥ - **المنشآت التجارية والعقارات** : كانت تشكل مصدرا من مصادر الدخل لبعض التجار ، فقد قاموا بتأجير المنشآت التجارية لاستخدامها في الأغراض

التجارية، كما لجأ نفر منهم إلى شراء العقارات واستئجار العقارات الموقوفة ثم إعادة تأجيرها والحصول على الفارق.

يجيء الفصل الخامس من الكتاب بعنوان " النشاطات الخارجية لتجار القاهرة " حيث امتد نشاط التجار إلى مناطق عديدة لعبت الطرق التجارية فيها دوراً كبيراً، وشجعت التجار على زيادة حجم التبادلات التجارية بينهم وبين بعض الأقطار العربية والأجنبية ومن بينها :

(١) **الحجاز** : الذي كان يربطها بمصر طريقان أحدهما برى وهو طريق موكب الحج . وكان التجار يفضلون الذهاب للحجاز بصحبة هذا الموكب الذي يوفر لهم الحماية من اعتداءات العربان ، فضلا عن تمتعهم بالإعفاءات الجمركية إلى جانب أدائهم لمناسك الحج .

والطريق الثاني ، وهو الطريق البحري حيث كانت قوافل التجارة تأتى من القاهرة إلى ميناء السويس ، وتنتقل من هناك إلى مينائي جدة وينبع، وكان هذا الطريق أكثر أمنا من الطريق البرى .

(٢) **اليمن** : التي أتاح لها موقعها المتميز التحكم في طرق التجارة بين الشرق والغرب ، وزاد من أهمية هذا الموقع ما اتخذه العثمانيون بعد سيطرتهم على اليمن من إجراءات بعدم دخول أية سفينة أوروبية إلى داخل البحر الأحمر وتفريغ حمولتها في ميناء المخا.

وعلى أثر خروج العثمانيين من اليمن في عام ١٦٣٥ انحسر النشاط التجاري فيها وتراجع بسبب سيطرة تجار ميناء سورات الهندي على الملاحة في هذه المنطقة .

(٣) **الشام** : ارتبطت مصر مع الشام بعلاقات تجارية وثيقة وأدى نزوح بعض الأسر الشامية إلى مصر في مطلع العصر العثماني لممارسة التجارة إلى زيادة حجم النشاط التجاري ، وكانت القوافل التجارية تتجه في حركة منتظمة من

مصر إلى الشام . وتأسست العديد من الشركات التجارية التي تخصصت في تسويق البضائع المصرية في المدن الشامية وجلب البضائع المتداولة في أسواق الشام إلى مصر .

(٤) **المغرب** : تطورت العلاقات التجارية بين مصر والمغرب لسببين الأول : نزوح أعداد كبيرة من التجار المغاربة إلى مصر نتيجة للغزوات الأسبانية والبرتغالية التي تعرضت لها الموانى المغربية وما نجم عنها من تدهور الأوضاع الاقتصادية . والسبب الثاني مرور موكب الحج المغربي ومكوثه بعض الوقت بالقاهرة كان سببا في تنشيط التجارة ، وأصبح التجار المغاربة المقيمون في مصر بمثابة أداة من أدوات الوصل بين القاهرة والمدن المغربية .

(٥) وجد تجار القاهرة في أسواق استنبول آفاقا واسعة شجعتهم على تأسيس الشركات التجارية التي تركز نشاطها حول تصدير بعض البضائع التي كانت استنبول في حاجة إليها ، كما وجد عدد من التجار السفارة من المصريين والأتراك الذين اعتادوا السفر والتنقل ببضاعتهم بين أسواق القاهرة واستنبول .

ومن أهم البضائع التي كان يصدرها تجار القاهرة إلى استنبول الأرز والقمح والبن والتوابل والسكر والأقمشة والكتان والحنا والجلود والرقيق الأسود المجلوب من إفريقيا ، وكانوا يجلبون من استنبول الأقمشة القطنية والأخشاب والشيلان والرقيق الأبيض والدخان والمكسرات والجلود .

(٦) **الهند** : استمرت التجارة بينها وبين تجار القاهرة قائمة حتى بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وإن كانت بدرجة أقل . غير أن محاولات العثمانيين وإصرار تجار القاهرة على مواصلة العمل التجاري مع الهند كانت له نتائجه ، حيث تدفقت على مينائي الطور والسويس كميات كبيرة من البضائع الهندية ، كما شكلت قافلة الحج المصري معبرا لكثير من بضائع الهند . وقد شغلت عملية الاتجار مع الهند اهتمام التجار، وأصبح لهم تعاملات ومصالح تجارية واسعة مع عدد من المدن والموانئ الهندية .

(٧) **أوروبا** : فتحت معاهدات الدولة العثمانية مع بعض الدول الأوروبية المجال أمام التجار الأوروبيين لممارسة نشاطهم في مصر وغيرها من ولايات الدولة العثمانية . وتوسع تجار القاهرة في نطاق تجارتهم الخارجية واستطاعوا الوصول بها إلى أسواق بعض المدن الأوروبية وخاصة البندقية . وشملت بضاعتهم التي كانوا يصدرونها إلى المدن الأوروبية الفلفل والقرفة والصمغ والفواكه والجلود ، أما الواردات فقد شملت الجوخ والأصواف والأسلحة والمنسوجات .

(٨) السودان : ارتبطت السودان مع مصر بعلاقات تجارية منذ القدم وكانت القوافل التجارية لا تتوقف طوال العام ، فبالنسبة لقافلة دارفور كانت تسير عبر الصحراء الغربية في طريق درب الأربعين حتى تصل أسيوط . كما كانت قافلة سنار تتكون من القوافل الصغيرة التي كانت تسلك الطرق الصحراوية القبلية تحت حراسة قبيلة العبابدة ، وبضائعهم كانت سن الفيل والعبيد والتمر هندي والصمغ ، والبضائع التي يشتروها البن والسكر والمنسوجات القطنية . وإلى جانب طرق القوافل كان هناك الطريق البحري الذي يربط الموانئ المصرية بميناء سواكن على البحر الأحمر.

(٩) **السودان الغربي** : كانت علاقة تجار القاهرة بالسودان الغربي (بلاد التكرور) علاقات قوية . حيث استحوذت بلاد التكرور على اهتمام تجار القاهرة، وكان نشاطهم ينصب في أغلبه على جلب أكبر كمية من الذهب التي تشتهر بها تلك البلاد .

وقد شجعت الأرباح تجار القاهرة على تأسيس الشركات التجارية التي أسهمت بدور فعال في تنشيط حركة التجارة وربطها باقتصاد السوق المصرية وتحريك رؤوس الأموال المتراكمة والعمل بنظام الشراكة . وقد حرص التجار على توثيق هذه الشركات أمام قاضى الشرع للحفاظ على حقوقهم ، وأقبل التجار على العمل بنظام المضاربة ، وهو عقد بين طرفين يدفع أحدهما للآخر

مبلغا من المال ليتاجر فيه ويكون الربح حسب ما يتفقان عليه ، وفي حال حدوث خسارة يتحملها صاحب المال وحده .

وقد اتخذ التجار لهم وكلاء تجاريون في المدن والموانئ ، ولعب هؤلاء الوكلاء دورا في تيسير مصالح التجار في الخارج ، وإدارة دفة المشروعات لعدد من التجار في المدن والموانئ الحجازية واليمنية والشامية واستنبول ، إلى جانب بعض المدن الهندية . وكان لأولئك التجار وكلاء دائمون في مينائي الطور والسويس ، وتركزت مهمتهم في استلام البضائع وسداد الرسوم الجمركية وإرسالها بواسطة القوافل إلى القاهرة . وبعد صدور قانون نامة مصر أرسيت قواعد وأسس تحصيل الرسوم الجمركية وتمثل ذلك في تحصيل العشور ، وشدد القانون على تحصيل الرسوم المقررة على البهار بصفة خاصة .

ويركز الفصل السادس من الكتاب على «علاقات تجار القاهرة بالهيئة الحاكمة وطوائف المجتمع الأخرى» حيث يوضح ممارسة تجار القاهرة لأنشطة مختلفة من التجارة ، وبامتلاكهم الثروة أصبحوا يشكلون عصب الاقتصاد في ذلك الوقت ، مما جعلهم محل اهتمام الطبقة الحاكمة وجميع فئات المجتمع الأخرى . وقد شملت علاقتهم بالطبقة الحاكمة الباشوات والأوجاقات العسكرية والأمراء المماليك والقضاة والمحتسبين وغيرهم من أصحاب النفوذ وذلك على النحو التالي:

١ - **الباشا** : حرص الباشوات العثمانيون على تشجيع التجارة وإنشاء الأسواق والوكالات التي تخدم التجار وتوفر الأمن لهم ، إلى جانب دفع المظالم عنهم . ولكن بعد تزايد نفوذ الأمراء المماليك والأوجاقات العسكرية وتغلغلهم في نظم الحكم والإدارة اهتز نفوذ الباشوات وأصبح التجار يفتقدون إلى الأمن . كما دفعت حاجة الباشوات للمال إلى اتباع سياسة تعسفية تجاه التجار ، ولكن هذا لم يمنع من وجود بعض الباشوات الذين اتصفوا بالعدل وطهارة اليد ، وأدت رغبة بعض الباشوات في الثراء إلى استثمار أموالهم في التجارة ، ومن ثم أقاموا

علاقات اقتصادية واجتماعية مع كبار التجار بالقاهرة عادت عليهم بمكاسب كبيرة .

٢- **الأوجاقات العسكرية**: على الرغم من التحذيرات التي كانت توجه إلى أفراد تلك الأوجاقات بعدم خروجهم عن اختصاصاتهم العسكرية، فقد انصرف عدد كبير منهم إلى العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية لرفع مستواهم بسبب قلة الرواتب النقدية . ومن ناحية أخرى فقد طمع بعض التجار في الانتساب إلى الأوجاقات رغبة منهم في التمتع بالمكانة السياسية والاجتماعية والحماية . كما أقبل بعض رجال الاوجاقات على الزواج من بنات التجار ، واتخذوا من بعضهم أوصياء على تركاتهم وأولادهم القصر بعد وفاتهم ، وأيضا وضع المستندات وحجج أوقافهم بصفة أمانة لديهم ، مما يدل على ما وصلت إليه علاقاتهم من مودة وثقة .

٣ - **الأمراء المماليك** : حرص التجار على إقامة علاقات اقتصادية مع الأمراء المماليك من الصناجق والكشاف الذين كان في إمكانهم بيع كميات كبيرة من الحاصلات الزراعية الواقعة في نطاق التزامهم . وكان الأمراء يفضلون التعامل مع كبار التجار الذين كانوا يمدونهم بالأموال الكثيرة التي تغطي نفقاتهم الشخصية وتساعدهم في شراء حق التزام مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية. كما تزوج بعض الصناجق والكشاف من بنات كبار التجار.

٤ - **القضاة** : وقع على كاهلهم العديد من المسئوليات والاختصاصات منها الإشراف على أنشطة التجار وتنظيم شئونهم الداخلية ، وكان عليهم الحفاظ على هيبة شيوخ الأسواق ومعاقبة من يخرج على طاعتهم من التجار. وكان التجار كثيرا ما يلجئون إلى قاضي القضاة إذا شعروا بأي ضرر أو غبن يقع عليهم من جانب المحتسبين . وكان لوحدة المعاملات القضائية في مختلف الولايات العربية والإسلامية أثر فعال في تنشيط حركة التجار وإعطائهم قدرا من حرية الحركة والمرونة في معاملاتهم والاطمئنان على حقوقهم وأموالهم .

المحتسبون : كان يتم اختيارهم من بين رجال أوجاق الجاويشية ، وأهم أعمالهم الإشراف على طوائف الحرف القائمة على صنع الأطعمة للتأكد من صحتها ومراقبة الأوزان والمقاييس والمكاييل ومعرفة الأسعار ومدى التزام التجار بها ، ويقتضي ذلك قيام المحتسب ورجاله بجولات وحملات تفتيشية على الأسواق .

ولم تقتصر علاقات التجار على رجال الطبقة الحاكمة بل امتدت لتشمل بعض طوائف المجتمع الأخرى ومن بينهم :

١ - **العلماء ورجال الدين** : الذين كانوا يلقون احترام جميع طوائف المجتمع. وقد حرص كثير من التجار على التقرب منهم وعقد المصاهرات ، وإجراء بعض التعاملات المالية والتجارية معهم .

٢ - **العربان** : وكان لهم دور إيجابي ودور سلبي في حركة التجارة ، أما الدور الإيجابي فكان تأجير الجمال والجمالة لنقل بضائع التجار وضمان سلامتهم في موكب الحج ، كما وجدت بعض التعاملات التجارية معهم . أما بالنسبة لدورهم السلبي فقد تمثل في الاعتداءات على قوافل التجارة وتعرضهم لموكب الحج وسلبهم الحجاج والتجار ، مما دفع رجال الإدارة العثمانية إلى تزويد أمراء الحج بالمدافع والأسلحة اللازمة لمقاومة تعدياتهم .

٣ - **الأوروبيون** : مارس التجار الأوروبيون التجارة في جو من الحرية والطمأنينة بسبب المعاهدات بين بلادهم والدولة العثمانية ، وانصب نشاطهم على شراء السلع التي تلقى رواجا في بلادهم ، وكانوا يبيعون لتجار القاهرة ما يجلبونه من بلادهم .

٤ - **الرقيق** : كان التجار من أكبر الفئات التي اقتنت الجواري والعبيد الأبيض والأسود على السواء ، واستفادوا منهم بطرق مختلفة سواء بالاتجار فيهم، أو استخدامهم كوكلاء عنهم في إدارة أعمالهم .

العلاقات الاجتماعية

اتخذت علاقات التجار ببقية طوائف المجتمع أشكالا مختلفة من بينها:

١ - **الوصايا** : فقد أقدم بعض التجار على اختيار أوصياء على أولادهم القصر في حالة وفاتهم من تجار السوق أو الطائفة الواحدة ، وكانت تصرفات الوصي تخضع لرأى الناظر الذي يختاره القاضي ويتعين على القاضي تقدير المصاريف الشهرية حسب المستوى الاجتماعي .

٢ - **الزواج** : كان التجار يفضلون الزواج من بنات التجار أمثالهم ، بحكم الصلات التجارية، وكانت العقود تصاغ بالشكل الذي يحفظ مصالح الطرفين ، كما التزموا بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية.

٣ - **المرأة** : حظيت المرأة بالحرية والاحترام ، فقد خرجت للحياة العامة ومارست التجارة، وظهرت العديد من الألقاب التي أغدقت عليها ، مثل ست التجار ، وست الكل ، وست أبوها وغير ذلك من الألقاب الأخرى .

وهكذا يتبين لنا من ذلك الكتاب الهام الذي قمنا بعرضه ، كيف لعب تجار القاهرة دوراً ملموساً في تنشيط حركة التجارة ، سواء الداخلية أو الخارجية في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

منى أحمد إبراهيم

مركز تاريخ مصر المعاصر

المؤلف : مصطفى الغريب محمد القصير

الكتاب : محمد حسين هيكل ودوره في السياسة المصرية (١٨٨٨- ١٩٥٦)

دار النشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٢٤٣ ، القاهرة ٢٠٠٤.

تحتاج دراسة الشخصيات العامة إلى مهارة خاصة ، فهي نمط صعب من الدراسات، يلزمه قدرة على تحليل المواقف والانفعالات ، وتقديم تفسير لها يتواءم مع الشخصية . ومما لا شك فيه أن الشخصية ذات الأيديولوجية الواضحة يسهل تفسير مواقفها وانفعالاتها في ضوء هذه الأيديولوجية ، أما الشخصية التي ليست واضحة الأيديولوجية فيحتاج تفسير انفعالاتها ومواقفها إلى جهد أكبر ، وتزداد الصعوبة إذا كانت الشخصية متعددة المواهب والأنشطة مثل محمد حسين هيكل .

والدراسة التي بين أيدينا ليست الدراسة الأولى أو الوحيدة عن محمد حسين هيكل ؛ فقد كان هيكل موضوعا لندوة بالمجلس الأعلى للثقافة عام ١٩٩٦ بعنوان « محمد حسين هيكل وجهود الاستنارة المصرية » قدمت فيها العديد من البحوث منها على سبيل المثال «آراء هيكل الاجتماعية في البرلمان» و«الفكرة الحزبية عند هيكل». وهناك العديد من الكتابات والبحوث عنه منها «هيكل بين الاعتدال والتطرف» ، و«هيكل وتاريخ جيل" ، و « هيكل والفكر القومي المصري » و« أدب المقالة الصحفية عند هيكل» ، و «هيكل في عيون معاصريه»، و«الآراء التربوية في كتابات هيكل» . ومعظم تلك البحوث قدمت من باحثين جادين على مستوى عال من الفكر ، بما يزيد مهمة أي باحث شاب تعقيداً. لكن مؤلف الكتاب الذي نعرضه خاض غمار الشخصية ، ممسكا بأزمة الأمور بهدوء دون أن يغرق في هذا الخضم الهائل من الأبحاث والمقالات .

ومحمد حسين هيكل سياسي أثرى الحياة الحزبية والنيابية في مصر ، درس الحقوق وحصل على درجة الدكتوراه ، وهو من أبناء المدرسة الفرنسية

(التجريدية) . والملاحظ في تاريخ مصر المعاصر أن أبناء هذه المدرسة في المجالين السياسي والاقتصادي أمثال مصطفى كامل ومحمد فريد وهيكل وطلعت حرب يميلون إلى العمل الوطني ، هذا على العكس من اتجاه أبناء المدرسة الإنجليزية (البراجماتية) الذين يُغلّبون المصلحة الشخصية على الوطنية . وهيكل صاحب قلم معروف وأسلوب أدبي خلاب ، الأمر الذي ساعده أن يتبوأ مكانة صحفية وسياسية كبيرة ، وله إسهامات عظيمة في نشأة الدستور والحياة النيابية والحزبية في مصر في النصف الأول من القرن العشرين ، وعلى ذلك فهو يستحق دراسة متكاملة كتلك التي بين أيدينا .

والباحث مصطفى الغريب نبتة تنبئ بمشروع باحث واعد قدير ، يمتلك أدوات البحث الأساسية من لغة سلسة وأسلوب سهل رصين وصبر ودأب ومثابرة على البحث . ويحسب للباحث أنه لم يقع تحت تأثير الشخصية موضوع الدراسة، بخلاف كثير من الباحثين ، فقد حافظ على حياده إلى حد كبير ، فالتزم بالعرض والتحليل الدقيق والنقد العلمي بأسلوب مهذب رقيق . والكتاب في الأصل رسالة علمية حصل بها مصطفى الغريب على درجة الماجستير من كلية آداب بنها بإشراف اثنين من إساتذة التاريخ الحديث والمعاصر هما د. لطيفة سالم ود. حمادة إسماعيل .

وقد استعان الباحث بمجموعة وثائقية مهمة بعضها غير منشور وبعضها الآخر منشور ، ويأتي في مقدمة تلك الوثائق : أوراق محمد حسين هيكل المودعة لدى نجله الأستاذ أحمد هيكل، ومحفوظات مجلس الوزراء ووزارات المعارف والخارجية والداخلية ، وبعض وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، ووثائق الجمعية التشريعية ، ومضابط مجلسي الشيوخ والنواب ، وتقارير الاتحاد البرلماني الدولي ، إضافة إلى عدد من المذكرات والذكريات غير المنشورة والمنشورة عربية وأجنبية ، لعل أهمها "مذكرات الشباب" لمحمد حسين هيكل نفسه ، كما استعان الباحث بعدد كبير من الدوريات العامة والمتخصصة ، استقى منها كماً هائلاً من كتابات هيكل نفسه السياسية والاقتصادية

و لاجتماعية والوطنية ، تناولها الباحث بالتحليل والنقد ، فساعدته في رسم ملامح الشخصية وتطورها ومواقفها من القضايا التي تناولها في دراسته .

وتتميز الدراسة التي بين أيدينا بكونها دراسة تاريخية جادة ، حيث قسمها الباحث إلى مقدمة و ثمانية فصول وخاتمة.

جاء الفصل الأول «النشأة والتكوين» ليعطى صورة واضحة المعالم عن نشأة محمد حسين هيكل ، الذي ولد في بيت أرستقراطي بإحدى قرى السنبلاوين دقهلية في عام ١٨٨٨ ، ثم التحق بمدارس القاهرة برفقة عمه حتى تخرج في مدرسة الحقوق . و تركت المرحلة الأخيرة بصمة واضحة في تنمية مداركه السياسية والاجتماعية ، كما تأثر بكتابات قاسم أمين ، وكان لرفقة لطفي السيد و العمل معه في "الجريدة" أثر واضح في تشكيل هذه المدارك، التي لم تلبث أن اكتملت و تبلورت في رحلته إلى باريس للحصول على الدكتوراه في القانون . وكانت الثقافة الإنجليزية أسبق إليه من الثقافة الفرنسية ، لكن الأخيرة كانت بصماتها أقوى فزعزعت من عقيدته و تمسكه بتقاليد بلاده ، فآمن بالحرية شبه المطلقة وتبلورت خلال هذه المرحلة " النشأة و التكوين" المنطلقات الأساسية لفكر هيكل وأنشطته في المراحل التالية.

وعالج الفصل الثاني " نشاط هيكل في حزب الأحرار الدستوريين" حيث تولى رئاسة تحرير صحيفة (السياسة) لسان حال الحزب ، فكانت حقلاً لتمرسه على المعارك الصحفية السياسية ، و تحسب له القدرة الفائقة على استيعاب الهزيمة الساحقة في انتخابات عام ١٩٢٤ أمام حزب الوفد ، فتمكن من الأخذ بيد حزبه و إقالته من عثرته ؛ رافعاً شعار «احترام سيادة الأمة و أن مصلحة مصر فوق كل اعتبار». وخلال هذه المرحلة خبر ألاعيب رجال السياسة وتقلباتهم ، ووقف وراء حزبه و الوزارات التي شارك فيها ، ودافع عن سياسته، بصرف النظر عن مدى صحة هذه السياسة و مطابقتها للدستور بدافع من الخصومة الحزبية . وتمكن الباحث خلال هذا الفصل من ملاحقة الأحداث

المتسارعة بين الخصومات السياسية والائتلاف وانعكاسات ذلك على التشكيلات الوزارية ، مبينا دور هيكل و إمساكه بزمام حزبه في المواقف المتباينة بقدرة و اقتدار من خلال جريدة السياسة ، ثم عند رئاسته للحزب الذي وصل به إلى أوج تألقه . غير أن الباحث أخذ على هيكل خلال هذه المرحلة التزامه بالدفاع عن سياسة الأحرار الدستوريين ، مسقطاً من حساباته كل المبادئ الديمقراطية التي تعارضت مع مصلحة حزبه ، وعلى العكس من ذلك تماماً فقد التزم في قيادته لحزبه بالديمقراطية في تعامله مع الأعضاء.

وخصص الباحث الفصل الثالث لـ " دور هيكل في الحياة النيابية" فأبرز دوره في وضع الدستور وصياغته من خلال عضويته للجان المعينة ، تلك العضوية التي أتاحت له المعرفة التامة بدقائق الدستور ، فتصدى بقلمه لمن حاول الانتقاص من مواده ، ثم تابع الحياة النيابية و أدلى برأيه فيها من خلال الصحافة، حتى تمكن من دخول البرلمان وظل به خمسة عشر عاماً (١٩٣٦-١٩٥١) تقلب خلالها بين المعارضة والحكومة، فكان عضواً منضبطاً نشطاً، حتى وصل إلى رئاسة مجلس الشيوخ . وتباينت مواقفه من قضايا الديمقراطية و الدستور تبايناً واضحاً ، فحمل لواء الدفاع عنهما من خندق المعارضة ، ولكن الأمر يتبدل تماماً عندما يكون في موقع المسئولية ، فكان يؤثر مصلحة حزبه . ووصل هيكل إلى ذروة العمل البرلماني بمشاركته في الاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه رئيساً للشعبة المصرية طوال السنوات الخمس التالية للحرب العالمية الثانية.

وألقى الفصل الرابع الضوء على " هيكل وزيراً " للمعارف العمومية في ست وزارات مختلفة ، مما سمح له بتطبيق بعض الإصلاحات في الوزارة المذكورة ، بالرغم من قصر مدة هذه الوزارات؛ ومن أهم هذه الإصلاحات تطبيق عدم المركزية في نطاق محدود في إدارة الوزارة ، بإسناد الأمور الإدارية لوكيل الوزارة ، وتقسيم البلاد إلى ست مناطق تعليمية إدارية، على رأس كل منها مراقب عام . وساهم هيكل في جعل التعليم الأولى تعليماً إلزامياً وأخضعه

لإشراف الوزارة، كما اهتم بالتعليم الابتدائي و الثانوي وتحسين مستوى الطلاب برفع نسبة النجاح إلى ٥٠٪ بدلاً من ٤٠٪ . وفى ظل وزارة هيكل تم تنظيم قواعد الاستفادة من مجانية التعليم للطلاب المتميزين والارتقاء بالتعليم الفني ، ليساهم في النهوض بالمجتمع اقتصادياً ، فأضيفت دراسات تكميلية ليلية للتدريب العملي المهني. واهتم هيكل أيضاً بتعليم المرأة تعليماً نوعياً يتناسب مع قدراتها مثل التدبير المنزلي ، واعتنى بالتعليم الجامعي فوضعت في عهد وزارته نواة جامعة فاروق الأول (الإسكندرية فيما بعد) ولوائح كلياتها ، وكان حريصا على استقلال الجامعة من جور السلطات غير الجامعية ، كما اتخذ بعض التدابير للارتقاء بالبحث العلمي ، ووضعت في عهد وزارته اللوائح الخاصة بتنظيم معاهد التربية و الموسيقى والفنون الجميلة . و أخيراً اهتم هيكل بالتعليم الحر و أخضعه لإشراف الوزارة ، كما يلاحظ مما اتخذ من تدابير اهتمامه البالغ باللغة العربية.

وأظهر الفصل الخامس «موقف هيكل من القضية الوطنية» وقد ظهر جلياً من خلال هذا الفصل موقفه المتشدد وهجومه على السياسة البريطانية الاحتلالية المتصلفة . وظل التدخل البريطاني في شؤون مصر باسم تحفظات تصريح ٢٨ فبراير مثار سخط هيكل وهجومه حتى معاهدة ١٩٣٦ ، كما هاجم باسم حزبه أوجه القصور في المعاهدة المذكورة التي مست استقلال مصر ، وإن كان قد أعلن إمكانية قبول المعاهدة لإنهاء حالة الركود في العلاقات المصرية البريطانية بشرط أن يتم تعديلها في أقرب وقت ممكن . وقد شهدت المرحلة التالية لعقد المعاهدة تطوراً واضحا في موقف هيكل فأصبح أكثر مرونة وأكثر ولاءً للسياسة البريطانية ، لاسيما خلال الحرب العالمية الثانية ، بسبب مشاركته في السلطة ، ومن ثم صناعة القرار السياسي ، و أملاً في تعديل المعاهدة و الحصول على الاستقلال التام . ومع عدم نجاح هذه السياسة لجأ هيكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى المطالبة بتدويل القضية المصرية ، للاستفادة من المعسكر الغربي .

وتناول الفصل السادس «علاقات هيكل بالقوى السياسية» وقسمها الباحث إلى ثلاث قوى : الأولى : الأحزاب وفى مقدمتها حزب الأغلبية (الوفد) حيث اصطبغت علاقات هيكل معه بالخصومة المحتدمة على طول الخط باستثناء فترات هدنة قصيرة تحكمت فيها المصلحة الحزبية . أما العلاقة مع أحزاب الأقلية ومنها الكتلة الوفدية والوطني والاتحاد والشعب فقد حكمتها المصلحة الحزبية ، فتراوحت بين الخلاف والود باختلاف موقع كل منهم ، وإن كان الخلاف الحاد هو سمة العلاقة بين تلك الأحزاب وبين هيكل الليبرالي المتأثر بالغرب المؤمن بالقوانين الوضعية والأحزاب السياسية . والقوة الثانية : القصر الذي تأتي علاقته به في إطار انتمائه لحزب الأحرار الدستوريين ، وهى علاقة غير ودية تتمثل في عداء الملك فؤاد للدستور ولمن صاغه . وجاءت معارضة هيكل وحزبه لرغبات الملك من طرف خفي وعلى استحياء ، ثم تبدل الحال في عهد فاروق مع وصول الأحرار الدستوريين إلى السلطة . أما القوة الثالثة : الوزارات غير الحزبية . فقد تعامل معها هيكل بحذر شديد ، وكانت المعارضة هي طابع علاقاته مع تلك الوزارات ، بدافع المصلحة الحزبية والحرص على الدستور و الحياة النيابية.

وأوضح الفصل السابع «منظور هيكل للقضية العربية» حيث تقدمت لديه دائرة الانتماء لمصر على الدائرتين العربية والإسلامية ، باستثناء القضية الفلسطينية التي شغلت هيكل كما شغلت غيره من ساسة مصر و مفكريها آنذاك، ثم تنامت الفكرة العربية لدى هيكل بتأثير المناخ العام في مصر بعد تأسيس جامعة الدول العربية.

وفى الفصل الثامن نقب الباحث عن «رؤية هيكل للقضايا الاقتصادية والاجتماعية» بين كتاباته ، وهي القضايا التي تشكل أساساً العمل الحزبي السياسي ، حيث اهتم هيكل بقضايا الزراعة ، مع تحيز واضح إلى جانب طبقة كبار الملاك، باعتبار مولده في رحم هذه الطبقة ، لكنه قدم أفكاراً لتطوير الصناعة و التجارة الخارجية ، وعلاج الأزمات الاقتصادية المحلية . وفى

الـجـال الاجـتـمـاعي ساند هيكل قضـايا المـرأة ولا سـيـمـا في الـتـعليم و الـعـمل وحرية الملبس والزواج و الطلاق ، كما اهتم بقضايا الفلاح و العمال، وعمل على مكافحة الأمية بينهم. وأخيرا سجل الباحث في الخاتمة نتائج دراسته. والكتاب بلا شك يعد إضافة جديدة إلى المكتبة العربية ، فيما يتعلق بالشخصيات البارزة التي لعبت دوراً مهماً في تاريخ مصر ، في فترة ما بين الحرب العالمية الأولى وثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ .

د. عبد اللطيف الصبّاغ

المؤلف : مجموعة من الباحثين والكُتَّاب

الكتاب : اليسار في الثقافة المصرية

المحرر: رمسيس لبيب

الناشر : دار العالم الثالث ، القاهرة ٢٠٠٥.

جاءت معظم مادة هذا الكتاب لتوضيح بعض ما خفي عن دور اليسار المصري في الأدب والفن والفكر والتاريخ إبان القرن العشرين ، من خلال مقالات بأقلام بعض المشاركين فيه، ومن ثم أخذ أبعادا توثيقية وإن تداخلت أحيانا فيما أوردته من وقائع أو معلومات . ولا بد من الاعتراف بصعوبة عرض الكتاب دون إغماط حق بعض ما جاء فيه من الأفكار والأشخاص والمواقف .

كتب محمد يوسف الجندي عن " مراكز الأبحاث ودور النشر " التي أنشأها الشيوعيون ، فأوضح أنهم أنشأوا في منتصف الأربعينيات دارين للنشر : دار الأبحاث العلمية ، ولجنة نشر الثقافة الحديثة التى تردد عليهما أبرز المثقفين وأقيمت فيهما ندوات حول أهم القضايا . وبعد ذلك أقاموا " دار القرن العشرين" ، إلى جانب جامعة عمالية قام بالتدريس فيها عدد من اليساريين . وعلى الرغم من الدور الفكري والوطني الذي قاموا به فقد حمل إسماعيل صدقي حملته الشهيرة ضد الشيوعية في عام ١٩٤٦ ، وكان من الإجراءات التي اتخذها إغلاق تلك المؤسسات .

وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ استمر نشاط اليساريين فأسسوا بعد الإفراج عنهم في عام ١٩٥٥ " دار الفكر " ، و " الدار الديمقراطية الجديدة " ، و " دار النديم " ، و"مكتب مصر للترجمة " ، و"مكتب النشر والثقافة العمالية ". ومع الحملة الثانية لاعتقالهم مع غيرهم في يناير ١٩٥٩ أغلقت العديد من دور نشرهم . على أن بعضهم بدأ بعد خروجه من المعتقلات في تأسيس دور أخرى من أبرزها مكتب يوليو في عام ١٩٦٤ . وفي عام ١٩٦٨ أسسوا دار الثقافة الجديدة التي قامت بتوزيع العديد من المؤلفات التقدمية المطبوعة في مصر أو

خارجها، كما أصدروا مجلة " الثقافة الجديدة " التي لم تلبث أن صودرت منذ العدد الثاني من صدورها. وإضافة إلى ما سبق شاركوا في تأسيس أو إدارة دور أخرى كالمحروسة وميريت ودار العالم الثالث ومركز البحوث العربية وغيرها . وعن " اليسار والصحافة " عرض نسيم يوسف في دراسته إصدار اليساريين لصحف ومجلات تعبر عن آرائهم في قضايا الوطن . فبعد إغلاق وزارة الداخلية لجريدتهم "الشبيبة" بعد عدد واحد من صدورها ، أصدروا في عام ١٩٢٤ مجلة " الحساب " للدفاع عن العمال والفلاحين ومهاجمة الصهيونية ، غير أنها لم تلبث أن توقفت عقب صدور عددها الثامن لحبس القائمين عليها ، فاستعاضوا عنها في عام ١٩٣٠ بـ " روح العصر " التي سرعان ما أغلقت بسبب مهاجمتها للحكومة . غير أن المحاولات لم تلبث أن تجددت حين أصدرت جماعة الفن والحرية في عام ١٩٤٠ مجلة "التطور" التي توقفت بعد صدور خمسة أعداد منها . وفي عام ١٩٤٢ أصدرت نقابة عمال النسيج مجلة "شبرا" ، التي صدر منها ثلاثة وثلاثون عددا ثم أغلقت بضغط من أجهزة الأمن . وفي عام ١٩٤٣ أصدرت لجنة الثقافة الحديثة مجلة "الأسبوع" التي اهتمت باستقلال ووحدة البلاد العربية . وفي عام ١٩٤٥ صدرت مجلة "الضمير" لكنها توقفت بعد ثلاثة عشر عددا . وفي مايو ١٩٤٥ أصدر الحزب النسائي مجلة "فتاة الغار" للدفاع عن المرأة لكنها توقفت بعد عام من صدورها . وفي ذلك العام أيضا أصدرت منظمة طليعة العمال مجلة الفجر الجديد الماركسية للعمل على تحرير المجتمع ونشر العدالة ومفاهيم الاقتصاد السياسي والثقافة العمالية ، لكنها عطلت ضمن الحملة ضد الشيوعية في عام ١٩٤٦ .

وعلى الرغم مما تعرضت له الصحف والمجلات من مصادرات فلم يتوقف نشاط اليساريين فأصدروا في مارس ١٩٤٧ "رابطة الشباب" لمكافحة الاستعباد استعمارا واستبدادا، ومقاومة أحزاب الأقلية التي تخدم المستعمر وتتعاون مع السراي . وفي نفس العام صدرت "الجماهير" كمنبر علني لمنظمة إسكرا ثم حدتو واهتمت بمشاكل المجتمع ودافعت عن الاستقلال والديموقراطية،

وعرضت دراسات عن الاستعمار والصهيونية وفائض القيمة . وفي ظل ذلك التطور ظهرت مجلة " نداء الجامعة" في عام ١٩٤٨ من قسم الطلبة بمنظمة طليعة العمال .

وقد استمرت جهود اليسار في أوائل عقد الخمسينيات حيث طرحوا العديد من القضايا الجديدة والمهمة ، ففي عام ١٩٥٠ صدرت وصودرت جريدة البشير وكان شعارها نشر الثقافة والعلوم وتوطيد الصداقة بين الشعوب كما طرحت قضايا الصراع الطبقي والسلام العالمي . وفي نفس العام صدرت " المستقبل " كامتداد للبشير وطالبت بالاعتراف بالصين الشعبية وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ كما هاجمت حزب الوفد ومن ثم فقد صودرت بعد عددها الأول . أما " الناس " فقد صدر منها ثلاثة أعداد في عام ١٩٥١ وكان اهتمامها بالكفاح المسلح ضد الاحتلال في منطقة القناة . أما " الملايين " فقد أصدرتها حدتو في مجموعتين: الأولى وصدر منها ثلاثون عددا في عام ١٩٥١ ، والثانية بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، واهتمت بالقضية الوطنية ومكافحة الاستعمار والدفاع عن السلام العالمي والحريات وحقوق العمال والقضية الفلسطينية ، على أنها صودرت في عام ١٩٥٣ .

وفي تلك الظروف نشطت الحركة الطلابية بمساندة منظمات اليسار وأصدرت عدة مجلات منها " الوحدة "في عام ١٩٥١ ودافعت عن مجانية التعليم والحياة الجامعية الحرة ، وفي أواخر ذلك العام صدرت مجلة " اتحاد المعلمين" التي سرعان ما توقفت عقب حر يق القاهرة . وفي عام ١٩٥٣ صدرت "وحدة الطليعة " التي عملت على حل مشاكل الطلاب وطرحت برنامجا للحركة الطلابية ودعت للاهتمام بمشاكل الخريجين . وفي تلك الظروف أيضا نما دور الأقاليم في إصدار المجلات ، فصدرت البشير في عام ١٩٥١ في ميت غمر واستمرت حتى حريق القاهرة . وفي أوائل عام ١٩٥٣ صدرت " السويس " . وعلى الرغم من أن معظم صحف ومجلات اليساريين تعرضت للمصادرة ، إلا أنهم ما لبثوا أن جددوا محاولاتهم عندما أفرج عنهم في عام ١٩٥٥ ، فأصدروا

مجلة " كتابات مصرية " . وقد تكرر الأمر وبأشكال مختلفة بعد خروجهم من المعتقلات في عام ١٩٦٤ .

وعن اليسار المصري في الرواية والقصة ، أوضح أحمد الخميسي في دراسته حول هذا الموضوع أن الأدب من حيث وظيفته الرئيسية هو نشاط يساري يهدف إلى تجاوز الواقع ويتبنى في ثناياه معارضة ما هو سائد من خلال طرح الأسئلة بشكل يبرر ضرورة التقدم . ومن ثم عرضت الدراسة لكُتّاب ارتبطوا بشكل وثيق بالماركسية كما ظهر ذلك واضحا في ثلاث من القضايا التي عالجوها ، حيث ظهرت قضية الطبقة العاملة في رواية محمد صدقي " الحب العفيف " التي صدرت في عام ١٩٤١ ، ثم في " الأنفار " عام ١٩٥٥ ، و "الأيدي الخشنة " في عام ١٩٥٧ التي رفض فيها ظهور العامل في الأدب على هامش الأحداث ، ورفض الأقوال الشائعة عن " الصبر مفتاح الفرج " ، وابتعد عن الصورة الرومانسية للعامل التي ترنمت بها أغاني من نوع " خليك مع الله واعمل الطيب " ، كما طرح للمرة الأولى قضية العمال من وجهة نظر مختلفة ، وجعل أبطال أعماله من العمال في قلب الحدث يندفعون إلى الصراع الاجتماعي من أجل انتزاع حقوقهم . أما عبد الرحمن الشرقاوي فطرح في أعماله قضايا الفلاح خلافا لما جاء في رواية " زينب " لمحمد حسين هيكل التي صورت للفلاح حياته البائسة على أنها أقصى المراد وأن عليه أن يهنأ بشظف العيش وألا يتطلع لانتزاع حقه من الثروة ، كما صورت القرية وكأنها وادعة لا تعاني مشكلات ، وأيضا خلافا لما طرحه توفيق الحكيم في " يوميات نائب في الأرياف" التي صورت الريف باعتباره خوار الجاموس ونحيب السواقي . وعلى خلاف هيكل والحكيم فإن القرية في رواية " الأرض " للشرقاوي " التي صدرت في عام ١٩٥٤ لم تكتسب فقط مظهرا واقعيا بل حياة حقيقية يدخلها الفلاحون منتفضين بأشواقهم وحقوقهم دفاعا عن وجودهم ويسترجعون فيها تاريخ مساهماتهم ونضالهم في ثورة ١٩١٩ ، وإدراكهم في خضم الصراع أن كتابة الشكاوى والعرائض لن تفيد وأن عليهم البحث عن مخرج عملي .

أما النظرة إلى المرأة فقد صححتها لطيفة الزيات في " الباب المفتوح " في عام ١٩٦١ ، التي تعتبر الرواية النسائية الأولى التي طالبت بحرية المرأة وارتباط استقلالها الذاتي باستقلال الوطن ، وإخراجها من الدائرة النسائية إلى الدائرة الإنسانية .

وفي الدراسة التي وضعها سمير عبد الباقي عن " اليسار وشعر العامية " أوضح ارتباط القصيدة العامية الحديثة باليسار نتيجة ظروف تاريخية واجتماعية وسياسية، ومن خلال العلاقة بين صعود الحركة الوطنية وزيادة دور النقابات وظهور إرهاصات الاستنارة والفكر الاشتراكي نشطت وتنوعت أغراض الزجل ، وأصبح نقد الأوضاع في المقدمة حتى غدا إلقاء القصائد بين فصول المسرحيات مدعاة لمداهمة الإنجليز للمسارح ، وفي تلك الظروف ظهر بديع خيري وبيرم التونسي . وعلى الرغم من إجبار السلطة للبعض على ترك السياسة بعد حل الحزب الشيوعي ، فإن جديدا كان قد ولد وصارت القصيدة والأغنية العامية تنقد الأحوال وتسخر من الواقع حتى نفي التونسي بسبب أبيات من الزجل نقد فيها فساد الملكية وارتباطها بالإنجليز .

ومع تصاعد دور الطبقة العاملة والطلبة في انتفاضات ١٩٣٥ و ١٩٤٦ وظهور الفكر الاشتراكي بدأت الأغنية وقصيدة الزجل في اكتساب أبعاد جمالية ووطنية واجتماعية جديدة ، وهو ما توج بديوان " أحرار وراء القضبان " لفؤاد حداد ، وفي "الأدب الشعبي" وفنون " الأدب الشعبي " لرشدي صالح . ومع الارتباط بحركة التحرر العالمي وتنامي المد الوطني ظهر ديوان " كلمة سلام " لصلاح جاهين ليحدث نقلة أخرى في مجرى القصيدة الجديدة . وفي المعتقلات التي غصت بآلاف اليساريين كان للإبداع الشعري المرتبط بآلام وآمال الشعب في حياة حرة وديموقراطية وعدالة اجتماعية أن يتبلور ويتطور ، وهكذا كتب فؤاد حداد كما كتب الكثيرون غيره في السجون وخارجها .

وأكد شعبان يوسف في الدراسة التي أسهم بها في هذا الكتاب عن " تطور

الشعر المصري في ضوء النضال اليساري " أن الشعر كان من أشكال الاحتجاج ، وأورد نماذج لعلي محمود طه بضرورة الجهاد ضد الظالمين ، والخميسي في قصيدته " ثورة " ١٩٣٩ ، والشرنوبي في " روح الجهاد " ١٩٤٦ ، وغيرهم ممن عبروا بصدق وقوة عن الروح التي اجتاحت الحياة السياسية والأدبية وإن اكتسبت كتاباتهم بالرومانسية الثورية وانحبست قصائدهم في العمود الشعري .

ومع ذلك فقد كانت هناك العديد من الأمور المنذرة بالتغيير وهو ما عبرت عنه تجربة لويس عوض الشعرية ١٩٤٧ في " بلوتولاند "، وتجربة كمال عبد الحليم في ديوانه " إصرار " الذي كان مبشرا بمرحلة جديدة في طريقة التعبير ومضمون الكتابة التي عبرت عن الناس وأشواقهم ، خاصة وأنه شارك في النضال اليساري ولاقت قصائده من يتفاعل معها على المستوى الشعبي حتى اتخذ إسماعيل صدقي من الديوان ذريعة لفرض قوانين " مكافحة الشيوعية ".

أما التجربة الثالثة ضد التحيز والطغيان فكانت قصيدة عبد الرحمن الشرقاوي «رسالة من أب مصري إلى الرئيس الأمريكي» ومع التجربتين الأخيرتين ثبتت وترسخت توجهات عامة للكتابات الشعرية ، وتعددت طرق الكتابة الموجهة كخطاب في قصيدة محرضة ومحركة . وقد امتدت سمات هذه المرحلة إلى عقد الخمسينيات من القرن الماضي فأصبحت القصيدة في بعض الأحيان كسلاح ينتصب في معركة التقدم ، خاصة وأن غالبية شعراء تلك المرحلة انطلقوا من ساحات العدل الاجتماعي والحرية والنضال من أجل صياغة روح ووجدان متحررين للأمة عبر إنهاض كافة القيم الجمالية النبيلة ، كما ظهر ذلك واضحا في قصائد نجيب سرور " لهذي الجموع " ، و" المخاض " ، وفي " شنق زهران " لصلاح عبد الصبور. ولم تقتصر سمات تلك المرحلة عند عقد الخمسينيات بل امتدت إلى جيل الستينيات الذي تميز بعدم حل مشاكله مع السلطة ، ومن ثم لم يجد له مكانا لائقا على خريطة الشعر إلا بالانتزاع ، ولا على خريطة النشر إلا بصعوبة بالغة ، ومع ذلك فقد استمر ينشد لوجه الوطن والناس محرضا على التغيير والخروج عن سلطة الفساد ، ومن نماذج هذا النوع

"البكاء بين يدي زرقاء اليمامة " لأمل دنقل ، و" الدم في الحدائق " لمحمد مهران وحسن توفيق .

وفي دراسته عن " المسرح واليسار المصري " ، كتب محمود عبد الوهاب أن المسرح حتى ١٩١٩ كان للصفوة والتسلية ، وفي أعقاب الثورة قدمت بعض فصوله مشاهد وأناشيد ذلت طابع خطابي وحماسي ووطني ، لكنه سرعان ما عاد لدوره الترفيهي مع تسلل بعض أدوار النقد . وهكذا لم يتجاوز المسرح حتى حركة يوليو دوره الترفيهي أو الوعظي أو التربوي . أما علاقة اليسار بالمسرح فتبدأ بما أبدعه يساريون مثل سعد الدين وهبه الذي كانت مسرحياته تحتوي أفكارا عن بؤس الفلاحين في ظل النظام الملكي ، وميخائيل رومان الذي أظهر في مسرحه أشواقه العارمة للعدل والحرية وسخطه على استبداد السلطة ، بل وكانت تنطلق فيه تحريضات مباشرة للجمهور ليمارس حقه في التمرد على الظلم وتزوير الإرادة . وفي هذا الإطار كان مسرح نجيب سرور وعبد الرحمن الشرقاوي .

ومع لطفي الخولي وصلاح عبد الصبور تجاوز المسرح المسرحيات الغنائية المفعمة بالعواطف وتحول إلى إبداع مسرحيات تعرض أفكارا للتغيير وفق أطر برلمانية أو ثورية . وبعيدا عن العزلة الباردة وغير القادرة على مد الجسور للجماهير، أبدع نعمان عاشور في العديد من مسرحياته التي جسد فيها ملامح الهوة التي تفصل بين الطبقات، وحقيقة الصراع الذي تخوضه الأجيال لانتزاع حقها في العيش الكريم . أما يوسف إدريس فتساءل عن كيفية الاهتداء إلى سر التفاعل مع مكونات الجمهور التي ترسخت فيها لدهور قيم الولاء للأب وشيخ القبيلة والحاكم وتعمقت فيها طقوس الضراعة للولي، لقد حاول الوصول إلى الجمهور والصعود به إلى مستوى فكره الجديد . وفي نفس المنطلق قدم محمود دياب تجسيدا فنيا لأفكار عميقة حول العلاقة المتوترة لحد التأزم بين حاجة الفرد للتحقق في مساحة من الحرية وبين وطأة الحضور الثقيل للجماعة بكل تقاليدها وإخلاصها لقيم الأسلاف إخلاصا يبلغ حد الجمود . وعلى الرغم من

توجه إدريس وذياب نحو استلهام التراث الشعبي ، فإن المتأمل لأعمالهما يلاحظ شرخا بين الإطار الشعبي والفكر العصري ، وهو ما حاول اليساري ألفريد فرج رأبه حين قدم مسرحا مهموما بقضايا الجماهير، لكنه لا يعزف على أوتارهم ولا يضحي بجماليات البناء الفني تحت زعم حاجة الجمهور إلى الخطاب الدعائي ، ولا يحجبه عن الناس غموض الرمز والشكلانية .

وعن " اليسار والنقد الأدبي " تناول رمسيس نجيب قضية المنهج في مقاربة الناقد للعمل الأدبي ، هل هو الموقف المثالي أم الموقف المادي ؟ وهو يرى أن النقد اليساري في جوهره نقد ماركسي يأخذ بالموقف الثاني على أساس أن للأدب أسسه الاجتماعي ، وإن تم ذلك بشكل تدريجي . وبينما نادى سلامه موسى بأن الأدب للشعب ، نادى محمد مندور بربط الأدب بالحياة ، ونادى لويس عوض بضرورة دراسة الحالة الاقتصادية في المجتمع . أما القفزة الكبيرة والطويلة فكانت في عام ١٩٥٥ في كتاب " في الثقافة المصرية " لمحمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس ، والذي كان ردا على مقولة طه حسين بأن اللغة والمعاني من مقومات الأدب ، وكان من رأيهما أن الأدب نتاج اجتماعي صرف ، وأن الواقعية هي أهم ما يجب أن يتحلى به الأدب . ولقد أدى ذلك بمحمود العالم إلى كتابة دراسات نقدية أخرى وإن تطور منهجه النقدي ، فلم يعد ماديا فقط بل استعان بأدوات إجرائية لمناهج نقدية أخرى ، وهذا ما اتبعته مدرسة النقد الأدبي اليسارية التي أسهم فيها العديد من الأسماء الهامة .

أما عز الدين نجيب فأوضح في دراسته عن " الفنون الجميلة واليسار في مصر " أنه على الرغم من ارتباط النشأة بإنشاء مدرسة الفنون الجميلة كنشاط للأرستقراطية ووجها من وجوه مصر الأوروبية ، إلا أن الفنون الحديثة انحازت لثقافة مصر وشعبها ، وأنه مع قوة أرباب نفوذ الفن التقليدي منذ منتصف العشرينيات من القرن الماضي فإن الحرب العالمية الثانية حملت لمصر حبوب اللقاح من خلال الرسامين وأصحاب الفكر التقدمي من جنود الحلفاء ، ومن هذا الزخم ولدت حركة ثورية يقودها جورج حنين اليساري النزعة بمشاركة ثلاثة

رسامين رفضوا الأوضاع الفنية السائدة وتمردوا على الفن المحافظ الذي تخلى عن انحيازه للشعب ورفعوا شعارات زاعقة للالتزام بقضايا الواقع انطلاقا من الفكر الماركسي والتروتسكي ، بيد أن الأمن لاحقهم وأوقف مجلتهم وفرق شملهم ، وإن امتد أثرهم كتيار ثوري يساري . وهكذا تكونت في عام ١٩٤٦ "جماعة الفن المعاصر" ، واختاروا السريالية مدخلا للنفاذ إلى جذور الخرافة الشعبية من منظور نقدي لعوامل التخلف ، ومن جديد لاحقهم الأمن فاعتقل البعض وشتت شمل الآخرين فنيا .

وعلى الجانب الآخر تجمعت في أوائل الأربعينيات خيوط شبكة ماركسية ممن ارتبط أعضاؤها بحدتو واستفادوا من أخطاء شباب " الفن والحرية " الذين تعالوا على الجماهير الشعبية في لغة خطابهم وأساليبهم الأوروبية . وهكذا أنشأوا جماعتين جديدتين انطلاقا من الإيمان بالحرية والاشتراكية وضرورة انتشار رسالة الفن والذوق الجمالي، ففي عام ١٩٤٥ تأسست " صوت الفنان " وسرعان ما خرجت من عباءتها " جماعة الفن الحديث " . وقد ظل تأثير تلك الجماعة الفني والفكري قويا في حينها وحتى بعد تفرق أعضائها ، غير أن بعضهم انخرط في التعبير عن المشروعات الفنية لنظام يوليو والاستفادة من منجزاته ، واتخاذ موقف الحياد الإيجابي بين طرفي معادلة صعبة ، ومن ثم ظهرت أسماء فنية لامعة لأفراد هذا التيار الذين أسسوا المدرسة المصرية الفنية في الخمسينيات والستينيات. غير أن ثمة فنانين آخرين التزموا بالعمل السياسي المنظم في تنظيمات اليسار، ولم يمسكوا العصا من المنتصف ، ومنهم حسن فؤاد الذي تألقت موهبته في معتقل المحاريق ، وأرسى سمات الواقعية الجديدة، وإنجي أفلاطون التي اعتنقت الفكر الماركسي وانغمست في العمل الثوري مضحية باستقرارها وأمانها وطبقتها، وأبدعت أروع رسومها في سجن القناطر .

وفي الدراسة التي أسهم بها صبحي الشاروني في الكتاب عن " الماركسية والفنون الجميلة " عرض فيها لحالة الجمود التي تعرضت لها الفنون حتى وصول

إلى مصر بعض الأجانب من ذوي الاتجاهات اليسارية وتأثر بعض الفنانين المصريين بهم ، ومن ثم رفضهم الأشكال الفنية القديمة على اعتبار كونها نوعا من أنواع النفاق ، وإن أوضح أن الفنون سارت آنذاك في طريق التبعية للفكر السريالي ، كما أشار أن مصر عرفت في تلك المرحلة تكوين الجماعات الفنية التي التفت حول قضية من قضايا الفكر والفن والسياسة ومنها " المحاولون " ١٩٣٤ ، ثم " الفنانون الشرقيون الجدد" ١٩٣٧ والتي اهتمت بدراسة الفن الشعبي بشكل حديث مع الابتعاد عن المؤثرات الغربية ، واندمجت مع «جماعة الفن والحرية» التي تأسست في عام ١٩٣٩ للدفاع عن حرية الفن والثقافة وكان أعضاؤها على علاقة بجماعة « الخبز والحرية» ووجدوا في الشيوعية حلا لمشاكل العصر ، وحاولوا المزج بين التراث والجديد ، وعرضوا لأول مرة الفن السريالي في مصر ، الأمر الذي شجع العديد من الفنانين الشبان على الخروج من التقاليد الأكاديمية وجعلهم يقلدون الحركات الفنية الأوروبية السريالية والتكعيبية والتجريدية دون معرفة بأسباب وجودها وتطورها ، مما دعا عددا من متذوقي الفن إلى السخرية بهم فهاجر بعضهم من مصر بعد عام ١٩٤٦ . وقبل نهاية " جماعة الفن والحرية " أسس جمال السجيني " جماعة صوت الفنان " في عام ١٩٤٥ التي سرعان ما تفرقت ليحل محلها في عام ١٩٤٦ " جماعة الفن المصري الحديث " التي ارتبط أعضاؤها بحدتو . على أن ما صادفته الجماعة من تشنيع من قبل الإخوان المسلمين ، إضافة إلى نشاط البوليس السياسي ، ثم انقلاب يوليو وموقفه ضد المد اليسار ي ، كل ذلك وغيره أدى لتحلل الجماعات الفنية قبل عام ١٩٥٥ ، ومن ثم انتشرت الفردية بين الفنانين التشكيليين ، وألحق بعضهم بسبب أفكارهم بأعمال إدارية وأبعدوا عن التعليم . أما الذين عملوا في الصحافة فقد واصلوا الإفصاح عن فكرهم السياسي بحذر ، ومنهم من غير فكره مع تغير الظروف .

أما باسل رمسيس فقد طرح في دراسته عن " اليسار المتنوع في السينما المصرية " قضية غياب المادة الموثقة فيما كتبه ، ومن ثم تناول فقط بعض

الأعمال التي اعتبرها تحتوي مضمونا تقدميا، وهو يرى أنه مع قلة عدد المبدعين التقدميين في مجال السينما ، إلا أنهم قدموا لها أكثر أعمالهم تميزا. ففي ظل سيادة الأفلام التجارية والسطحية التي استهدفت غسيل الأموال إبان الحرب العالمية الثانية ، تمكن كامل التلمساني من تقديم فيلم " السوق السوداء" ثم "البوسطجي" . أما توفيق صالح فقد كان من أكثر المخرجين وعيا بدوره كمثقف ، وفي استخدام أدواته السينمائية لخدمة توجهات يسارية وتقدمية ، وظهر ذلك في " صراع الأبطال " و " المتمردون " وغيرها . أما صلاح أبو سيف فعلى الرغم من التساؤلات حول مواقفه وانتماءاته الفكرية ، إلا أنه قدم أفلاما مهمة اقترب فيها من قضايا هامة على المستوى المجتمعي ، بينما أعلن يوسف شاهين في " حدوته مصرية " انحيازه الواضح لمعسكر اليسار ، وإن تضمن انحيازه هذا تخبطات كثيرة خلال مسيرته السينمائية . وعلى الرغم من التنويعات التي امتلأت بها سينما السبعينيات وما بعدها وغلبة أفلام المقاولات المصاحبة للانفتاح ظهرت استثناءات قليلة لمخرجين من ذوي الوعي اليساري والانتماءات التقدمية ، ومن بينهم شادي عبد السلام في " المومياء " ، ومحمد خان الذي حملت أفلامه وعيا ضد الانفتاح ومعاهدة السلام واستغلال السلطة ، ولصالح القضية الفلسطينية والديموقراطية والطبقات الكادحة . وهناك أيضا عاطف الطيب وخيري بشارة وداود عبد السيد ورضوان الكاشف وغيرهم ممن اهتموا بقضايا المجتمع وتطوراته من منظور يساري .

وعن " اليسار المصري والغناء " أشار هشام السلموني إلى أن من حق اليسار أن يفخر بأمور منها تقديمه لشعراء غيروا ملامح الأغنية ونوع من الغناء معارض لنكسة يوليو وردة السبعينيات ، ولأنه ساعد في صهر المعدن النفيس لملحنين بارزين ، وشارك في ظهور نجوم كبار في سماء الأغنية الملتزمة بقضايا الوطن وطبقاته ، وجعل الغناء أحد وسائل المقاومة وصلب الظهر في المعتقلات ، ولم يشارك في الردة الغنائية بعد النكسة والانفتاح، وفي ذلك الإطار عرض لبديع خيري باعتباره من الذين غيروا مسار الغناء في مصر من ناحية الشكل

والمضمون . كما عرض لدور صلاح جاهين التقدمي في مجال الأغنية الوطنية والعاطفية ، ودعوته إلى الثورة الاجتماعية والسياسية وتوظيفه الجديد للتراث . أما فؤاد حداد فقدم نوعين من الغناء ، الأول استقاه من المسحراتي وعبر فيه عن حلمه الثوري المتعدد الأهداف ، والثاني قدمه بعد النكسة ودعا فيه إلى صف الصفوف من أجل مصر التي استهدفت قيمها وإنجازاتها ، وفي هذا الإطار عرض للأبنودي والشيخ إمام وأحمد فؤاد نجم .

وعن «تأثير اليسار المصري على كتابة تاريخ مصر وتفسيره» ، أكد عاصم الدسوقي في دراسته تأثير الطابع المحافظ للمجتمع على تدريس التاريخ في الجامعة منذ بداية نشأتها ، ومن ثم طغى الطابع الوصفي والمثالي دون تحليل اجتماعي - اقتصادي ، وهو ما سانده الاستعمار . وظلت المدرسة المصرية من نتاج هذا المناخ ، وهو ما تمثله كتابات محمد شفيق غربال ومعاصريه الذين لم يخضعوا لفلسفة تاريخية معينة وإن تأثروا بنظريتي أرنولد توينبي عن دور الفرد في التاريخ والتحدي والاستجابة. وفي هذا المناخ سار تدريس الاقتصاد والتاريخ الاقتصادي على أساس السرد ، ولم يفلت منه إلا النظام الاشتراكي لأحمد نظمي وراشد البراوي في عام ١٩٤٦ . وعلى كل فقد تزامن ارتفاع مد الحركة الوطنية وهجوم حكومة إسماعيل صدقي على عناصر الحركة الشيوعية . وخلال أربع سنوات من ثورة يوليو ١٩٥٢ رأى بعض الشيوعيين أن الفرصة أصبحت متاحة لتفسير تاريخ مصر طبقا للمادية الجدلية ، ومن ثم نشر إبراهيم عامر كتابيه عن ثورة مصر القومية ثم الأرض والفلاح ، ونشر شهدي عطية الشافعي كتابه عن تطور الحركة الوطنية ، ونشر فوزي جرجس " دراسات في تاريخ مصر السياسي " . وكانت تلك الكتب الأربعة تمثل إسهامات رائدة لمدرسة اليسار في كتابة تاريخ مصر الحديث وتفسيره اقتصاديا واجتماعيا ، وذلك إضافة إلى دراسة أحمد صادق سعد عن " تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في ضوء نمط الإنتاج الأسيوي". ومع ذلك فإن مدرسة التفسير الاشتراكي للتاريخ لم تجد أنصارا في الجامعة إلا بعد اكتمال إجراءات التأميم وتأسيس الاتحاد الاشتراكي

وإعلان ميثاق العمل الوطني نظرية للعمل الثوري ، ثم الشروع في بناء كادر سياسي اشتراكي جديد من خلال منظمة الشباب والمعهد العالي للدراسات الاشتراكية والاستعانة في بناء ذلك الكادر وتثقيفه بالعناصر الشيوعية . وبصدد ذلك استعان معهد الدراسات الاشتراكية بمحمد أنيس الذي كان منذ أوائل الخمسينيات يجتهد على استحياء في استخدام المادية الجدلية لتفسير التاريخ، وحين أشعره المعهد بالأمان والثقة كان أول أستاذ للتاريخ في الجامعة يقدم تفسيرا اشتراكيا لتاريخ مصر في محاضراته " المجتمع المصري من الإقطاع للاشتراكية " والتي تطورت في كتابه عن " الجذور التاريخية لثورة ١٩٥٢ " . وكان لهذه المحاضرات فضل ريادة التفسير الاشتراكي لتاريخ مصر بين أساتذة التاريخ في الجامعة ، وبعدها ألهمت أجيالا من الدارسين المصريين ، ومن ثم ظهرت مدرسة جديدة لا تزال تنمو في استخدام هذا المنهج بشكل أو بآخر .

وفي دراسة فخري لبيب عن «الإبداع والمبدعون في المعتقلات والسجون» عرض فيها لقدرة المصري اليساري على الإبداع على الرغم من الظروف القاسية وظلمات الزنازين ، فهناك من رفعوا عقيرتهم وكتبوا أشعارا في غاية الوطنية كانت شفاهية في معظمها ، وهناك من تعرضوا للمسرح بكل مكوناته : التأليف والإخراج والديكور والمكياج والتمثيل والإضاءة . ورغم قسوة قيود تجربة المسرح في السجون والمعتقلات فإنها نجحت إلى حد كبير، وبصدد ذلك ظهر "مسرح الطرقة " ، و" المسرح الثابت " ، و" مسرح العرائس " ، إضافة إلى النشاط الملحوظ الذي شهده سجن النساء في القناطر، كما شهدت السجون أيضا نشاطا في مجال الإبداع القصصي والروائي والترجمة لأعمال عالمية مسرحية وأدبية لتغطية احتياجات السجناء والمعتقلين من النواحي الفكرية المختلفة . كما شهدت السجون أيضًا نشاطا رائعا في مجال الفنون التشكيلية .

وفي ذلك الإطار كتب فوزي حبشي عن «إبداعات الشيوعيين في السجون والمعتقلات " ليؤكد أن السجون والمعتقلات لا تقيد همم الرجال وفكرهم ، وبصدد ذلك تناول دوره الشخصي في إنشاء المسرح الثابت وتجميل ساحة

سجن أبو زعبل .

وفي الدراسة الأخيرة من الكتاب " صحافة وإعلام الشيوعيين في سجنهم واعتقالهم " تناول نبيل صبحي كيفية حصول الشيوعيين على الأخبار بتبادل الآراء والكتب والصحف فيما بينهم ، ومحاولة الاتصال بقياداتهم في الخارج واستخدام " ورق البفرة " في الكتابة ، والاستماع للإذاعات التي استطاعوا التغلب على مشكلاتها بإبداع جهاز شبيه بالترانزستور للاستماع بواسطته على أخبار مصر والعالم . وبعد تخفيف القيود في السجون في منتصف عام ١٩٦١ تعددت وتطورت أساليب الإعلام الداخلي وأصبحت بعض السجون والمعتقلات تضم غرفة لالتقاط الإذاعات ومجلات أسبوعية صوتية وغيرها من الأمور التي استمرت سارية حتى الإفراج عنهم وخروجهم في عام ١٩٦٤ .

وفي ختامنا لعرض ذلك الكتاب يثور في ذهننا سؤال وهو ما الذي يجعل البعض يخاطر بحريته وماله وحياته ؟ أليس الموقف والفكر للدفاع عن شعب كان في حاجة لمن يدافع عنه ؟ وإذا كان الكتاب ألقى بعض الضوء على تلك التجارب الثرية، فإننا نضم صوتنا لصوت القائلين بأن الأمر لا زال بحاجة إلى المزيد من البحوث المتخصصة والجادة لدراسة تاريخ هؤلاء الناس الذين غابوا طويلا في غياهب السجون. ونخشى أن يغيبوا بعد مماتهم في غياهب النسيان.

د. محمد صبري الدالي

المؤلف : أشرف غربال (مذكرات) .

الكتاب : صعود وانهيار علاقات مصر وأمريكا ، الاتصالات السرية مع عبد الناصر والسادات .

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ٢٠٠٤.

يقع هذا الكتاب في ١٩٦ صفحة من القطع المتوسط ويتكون من تسعة فصول تناولت مذكرات وتجارب السفير أشرف غربال خلال فترة عمله بوزارة الخارجية . ويتمثل مشوار حياته في أنه عمل في عهد الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا لبعثة رعاية المصالح المصرية في أمريكا من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٢ ، عاد بعدها للقاهرة ليعمل مساعداً لمستشار الأمن القومي ، ثم مستشاراً صحفيا للرئيس أنور السادات ضمن الدائرة التي شهدت عن قرب الإعداد لحرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وما جرى وراء كواليسها ، ثم فترة المعارك في سيناء حتى وقف إطلاق النار .

وفي ديسمبر سنة ١٩٧٣ قرر الرئيس السادات تعيينه سفيراً لمصر في واشنطن ، وهى الفترة التي عاصر فيها السفير أشرف غربال خمسة من رؤساء الولايات المتحدة وهم جونسون ، ونيكسون ، وفورد ، وكارتر ، وريجان ، وتعامل مباشرة مع صناع القرار الذين كانت أيديهم توجه دفة السياسة الخارجية . وهذه هي الفترة التي أغنت تلك المذكرات ، مع العلم أنه أتى على رواية فترة حكم الرئيس عبد الناصر .

تناول السفير أشرف غربال في الفصل الأول من كتابه اتصالات الرئيس عبد الناصر السرية مع أمريكا بعد قطع العلاقات نتيجة لحرب يونيو ١٩٦٧ ، من خلال عدة قنوات غير رسمية وغير معلنة تمثلت أهمها في بعثة رعاية المصالح الأمريكية في إطار سفارة أسبانيا في القاهرة برئاسة الدبلوماسي الأمريكي دونالد بيرجسي . وكان عبد الناصر يريد من خلال هذه الاتصالات فتح مجال للمناقشة مع الولايات المتحدة يساعد على التفاهم وتحسين العلاقات بين

البلدين ، ولكن هذه المحاولات لم تنجح لعدة أسباب ذكرها المؤلف ، مبديا تقديره بأن عبد الناصر لم يكن معاديا للولايات المتحدة بدليل أنه حاول فتح قنوات اتصال أثناء وجود صاحب المذكرات في واشنطن رئيساً لبعثة رعاية المصالح المصرية في إطار سفارة الهند في واشنطن ، وذلك بداية من نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، وكان الرئيس عبد الناصر ينصح دائما بأن الولايات المتحدة دولة عظمى وعضو دائم في مجلس الأمن وسوف نحتاج إلى وجود اتصالات معها .

ويعرض صاحب المذكرات لرغبة كل من مايلز كوبلاند وكيرميت روزفلت ، وهما من رجال المخابرات الأمريكية النشطاء في زيارة القاهرة ومقابلة الرئيس عبد الناصر . فأجرى اتصالاته بهما وتمت الزيارة والتقى الرئيس عبد الناصر معهما في فبراير سنة ١٩٦٨ .

ثم يعرض السفير أشرف غربال لبعض الوثائق السرية الخاصة بالرئيس الأمريكى جونسون ، والتى تكشف عن اتصالات عبد الناصر بالإدارة الأمريكية ، وكيف أن عبد الناصر كان يحاول المحافظة على استقلاله عن الروس الذين يريدون أخذ مكانه فى اليمن . ولتقرر الإدارة الأمريكية من خلال هذه الوثائق أن ناصر غير قادر على مقاومة ضغط موسكو في غياب علاقاته مع الولايات المتحدة .

ويستعرض صاحب المذكرات تجربته مشرفا على رعاية المصالح المصرية فى واشنطن بعد حرب سنة ١٩٦٧ . ويقرر أنه هو وزملاؤه كانوا يعملون كأنهم سفارة معلق عليها من الخارج لافتة تقول (سفارة الهند – قسم رعاية المصالح المصرية) . ومع ذلك فإن محاولات إعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة لم يتحقق لها النجاح نظراً لاختلاف وجهات النظر في ذلك الوقت بين كلا الجانبين . فالولايات المتحدة كانت ترغب في أن تقبل مصر قيام سلام بينها وبين إسرائيل ، في حين كان الرئيس عبد الناصر مصمما على إنهاء حالة الحرب فقط دون إعلان إقامة سلام .

وفي أواخر عام ١٩٦٨ ، أجريت انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة وفاز فيها نيكسون ، وهو المعروف عنه إلمامه الواسع بالمشاكل الدولية وقدرته على حل أكبر عدد منها . وبمجرد أن حلف نيكسون اليمين ، وبدأ يمسك بالأمور فى يده ، اختار ويليام سكرانتون ، حاكم ولاية بنسلفانيا ، مبعوثا خاصا للشرق الأوسط . وقام سكرانتون بزيارة للمنطقة ، وعاد منها ليدلى بتصريح قال فيه إن الإدارة الأمريكية ستكون أكثر توازنا مما مضى بالنسبة للشرق الأوسط .
The United States Will Adopt an Even - handed Policy in The Middle East

وأخذت المقالات الصحفية الأمريكية فى تناول مشكلة الشرق الأوسط من مختلف جوانبها المحلية والإقليمية والدولية .وليجتمع أشرف غربال في يوم ١٦ فبراير سنة ١٩٧٢ مع هارولد سوندرز مساعد والت روستو ، الذي كان مستشاراً للأمن القومي بالبيت الأبيض ، ويشير غربال في اجتماعه مع سوندرز إلى ما نشرته مجلة (أفيشن ويك) المتخصصة في شئون الطيران ، عن أن البيت الأبيض أخذ موضوع الشرق الأوسط في يده من وزارة الخارجية . بدليل إعلان معالجة موضوع الشرق الأوسط ضمن المشاكل الاستراتيجية التي تتعلق بالعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، أثناء زيارة نيكسون المقررة لموسكو في يونيو سنة ١٩٧٢ . وكان رد سوندرز أن ذلك مجرد تكهنات صحفية وأن سياسة أمريكا واحدة سواء في البيت الأبيض أو في الخارجية .

ولكن الواقع كان يقول عكس ما قاله سوندرز بدليل مساعي الولايات المتحدة لوجود مفاوضات بين إسرائيل والدول العربية ، خاصة مصر لحل مشكلة الشرق الأوسط ، وأكد الساسة الأمريكيون أن العصر هو عصر المفاوضات بدليل وجود تلك المفاوضات بين أطراف النزاعات في العالم ، وطالبوا العالم العربي بأن تكون فكرة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية فكرة تفاوض وليست شرطا للتفاوض.

وانشغلت الولايات المتحدة بقضايا دولية مهمة ، على رأسها قضية فيتنام ، والخلافات بين موسكو وواشنطن بشأن الأسلحة النووية والأحلاف العسكرية وغيرها من الخلافات . وفى نهاية عام ١٩٧٢ نجح هنرى كيسنجر ، وزير الخارجية الأمريكي ، في التوصل إلى ما سمى بسياسة الوفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، والتزام الطرفين بعدم السماح للمشكلات الإقليمية بتعكير صفو العلاقات بين البلدين .

وكان هذا يعنى أن مشكلة الشرق الأوسط لم تعد بالنسبة للاتحاد السوفيتي، ولا واشنطن مشكلة ملحة ، وتم تجسيد ذلك رسميا في قمة نيكسون - بريجينيف في موسكو في يونيو عام ١٩٧٢ ، التي قررت فرض الاسترخاء في الشرق الأوسط .

فالولايات المتحدة كانت لا تريد إلا أن يجلس العرب وإسرائيل مباشرة على مائدة المفاوضات لحل مشاكلهم . من هنا كان قرار الرئيس أنور السادات بدعوة الخبراء الروس للعودة إلى بلادهم ، وبدأ العد التنازلي للصدام والانفجار العسكري الذي طالما هدد به الرئيس السادات ولم تصدقه لا إسرائيل ولا الولايات المتحدة إلى أن تم .

ويشير السفير أشرف غربال إلى تعيينه مستشاراً صحفيا للرئيس السادات في عام ١٩٧٣ ، كما يشير إلى استمرار موقف أمريكا كما كان أيام عبد الناصر ، ويتناول الإعداد لخطة الحرب ، والدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إنقاذ إسرائيل من الهزيمة من خلال الأسرار التي تكشفت في مؤتمر حضره في واشنطن في أكتوبر سنة ١٩٩٨ بمناسبة مرور ٢٥ عاما على حرب سنة ١٩٧٣ ، وكان هذا المؤتمر قد دعا إليه مركز الشرق الأوسط في واشنطن ، وحضره كل من كان في الحكم أو في العمل الدبلوماسي من الأمريكيين في أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ومن بين هذه الأسرار اعترف سيمحا دينيتز ، السفير الإسرائيلى الأسبق ،

أمام المؤتمر بأن جولدا مائير طلبت أثناء الحرب فى رسالة سرية إلى نيكسون ، استعدادها للتوجه سراً إلى الولايات المتحدة لتضع أمام نيكسون بنفسها ما وصل إليه الحال على أرض المعركة ، ورجاءها أن يعوض إسرائيل عما فقدت من سلاح ، حيث لم يبق لها سوى الاحتياطى .

وعندما عرض السفير الإسرائيلى طلب جولدا مائير على هنرى كيسنجر ، وبخه الأخير وقال له لا يمكن لجولدا أن تترك إسرائيل فى هذه الظروف ، وإلا اعتبر تصرفها استسلاماً إسرائيلياً في الحرب .

وكشف شلزنجر ، وزير الدفاع الأمريكي أمام المؤتمر كيف أن نيكسون أمر بفتح مخازن الجيش الأمريكي لتحصل منه إسرائيل على ما تحتاجه من أسلحة وكيف أن كيسنجر قد أظهر احترامه لشجاعة الرئيس السادات في الذهاب إلى أبعد حد باستخدام القوات المسلحة بالكفاءة التي حدثت في حرب أكتوبر .

ويستعرض السفير أشرف غربال فى الفصل الرابع من مذكراته شهادته للتاريخ على خطة السادات للحرب موضحاً اقتناع الرئيس السادات بأن الولايات المتحدة وإسرائيل قد أصبحتا تعتبران أن مصر باتت جثة هامدة لا حول لها ولا قوة ، وليس في المنظور إقناع إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ولابد من القيام بنشاط عسكري يحرك القضية من أجل الدخول في مباحثات في مرحلة لاحقة . واستعرض صاحب المذكرات ما دار في اجتماع الرئيس السادات بمجلس الأمن القومي ، الذي انعقد في منزل الرئيس بالجيزة في ٣٠سبتمبر ١٩٧٣ وكان يضم وزراء التموين والدفاع والاقتصاد والدفاع وغيرهم ، ودارت المناقشات حول تقييم الموقف داخلياً وعربياً ودولياً .

وعلى أثر انتصارات مصر في حرب أكتوبر ، عادت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة وتم تعيين السفير أشرف غربال سفيراً لمصر لدى الولايات المتحدة في ديسمبر ١٩٧٣ ، وبدأت مرحلة جديدة من التعاون وتبادل الآراء بين البلدين في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وأصبح

الاهتمام جليا بحل مشكلة الشرق الأوسط سلمياً ، وذلك من خلال مؤتمر جنيف للسلام ، الذي انعقد تحت مظلة الأمم المتحدة وطبقاً لقراراتها ، خاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وعقد هذا المؤتمر بحضور كل من مصر والأردن وإسرائيل وبرعاية الدولتين العظميين في ذلك الوقت الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية .

ثم يتطرق السفير أشرف غربال إلى مؤتمر كامب ديفيد ومقدماته ، حيث يقول أنه حمل رسالة مكتوبة ومختومة بالشمع من الرئيس السادات ليسلمها إلى الرئيس كارتر في ٣١ أكتوبر ١٩٧٧ ، رداً على رسالة لكارتر حول تحريك الوضع في الشرق الأوسط ، غير أن هذه المراسلات والمباحثات المصرية الأمريكية ، والأمريكية الإسرائيلية وتراجع الحماس بالنسبة لمؤتمر جنيف وتآكل الوضع الدولي المؤيد لحل سلمى ناجز لقضية الشرق الأوسط، كل ذلك جعل الرئيس السادات يفكر جدياً في مشروعه القنبلة بالذهاب إلى القدس والتحدث أمام الكنيست الإسرائيلي وإعلان مشروعه للسلام في المنطقة ، وهو بالفعل ما حدث حيث أعلن الرئيس السادات من تحت قبة مجلس الشعب المصري وعلى مرآى ومسمع من العالم كله أنه مستعد للذهاب إلى الإسرائيليين وإلى بيتهم الكنيست ذاته من أجل السلام ومن أجل الأجيال القادمة وأطفالنا وأطفالهم ، تلك الدعوة التي كانت بمثابة قنبلة سياسية دوت في جميع أرجاء العالم وجعلت من مصر بؤرة الاهتمام العالمي على كافة المستويات الرسمية والشعبية ولم تترك لإسرائيل من سبيل سوى الانصياع لنداء السلام والاستجابة له ، لا سيما وأن العالم كله كان يلح عليه لإحقاق الحق وعودة الأراضي العربية المحتلة لأصحابها .

ويذهب الرئيس السادات إلى القدس محاطاً بقلوب المصريين وعدسات كافة وسائل الإعلام العالمية ليؤدى صلاته في المسجد الأقصى ، ويدعو الإسرائيليين في بيتهم (الكنيست) إلى السلام ، ويدعو الرئيس الأمريكي كارتر كلا من المصريين والإسرائيليين لعقد مؤتمر قمة في منتجع كامب ديفيد

بالولايات المتحدة لتستمر المباحثات ثلاثة عشر يوماً من شهر سبتمبر ١٩٧٨ . وتخرج عنها اتفاقية من إطارين لتحقيق السلام في الشرق الأوسط ، الأول خاص بحل قضية الشرق الأوسط وحق تقرير المصير للفلسطينيين ، والثاني إطار خاص باتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل .

ثم يتحدث صاحب المذكرات في الفصل السابع من مذكراته عن حرب الموساد السرية ضد مصر فى الولايات المتحدة وكيف أنه تعرض لمضايقات من رجال الموساد من خلال الصحافة وحملات تشهير وتشويه ضد مصر وإحباط محاولة للموساد لتخريب حقول بترول الكويت ، وكيف نجحت المخابرات المصرية في تفجير الحفار الإسرائيلي على سواحل أفريقيا ، ذلك الحفار الذي كان معداً لاستخراج البترول من تحت خليج السويس .

ثم يتحدث السفير أشرف غربال عن كيفية صنع السياسة الخارجية الأمريكية في فترة عمله كسفير لمصر بواشنطن، تلك السياسة التي تختلف حتماً عما نراه اليوم بعد أن أصبحت الولايات المتحدة القطب العالمي الأوحد على أثر زوال الاتحاد السوفيتي .

وفى الفصل الأخير من المذكرات يتحدث أشرف غربال عن ملامح من شخصية الرئيس السادات .

ومن خلال هذا الكتاب نجد أنفسنا أمام بعض الحقائق المهمة عن أحداث جسام تعرضت لها مصر ومنطقة الشرق الأوسط ، تلك الحقائق شاهدها وعايشها صاحب المذكرات ، لتكون شهادة للتاريخ وللأجيال القادمة . فهذا الكتاب يمثل إضافة جديدة تساعد على كتابة تاريخ هذه الأحداث ، فهو جدير بالقراءة .

د . حسين إبراهيم العطار

المؤلف : بيتر هان Peter Hahn

الكتاب : الولايات المتحدة ، بريطانيا العظمى ، ومصر ، الاستراتيجية والدبلوماسية في بواكير الحرب الباردة ١٩٥٤-١٩٥٦

The United States , Great Britain , and Egypt , Strategy and diplomacy in the Early Cold War 1954-1956

الناشر : The University of North Carolina Press1991

يركز الكتاب على السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وتجاه مصر بصفة خاصة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٦ أو ما يسمى بفترة الحرب الباردة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ويقع الكتاب في عشرة فصول مسبوقة بمقدمة وقائمة بالمختصرات وينتهي بخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع ، وفهرست .

في المقدمة يستكشف المؤلف ويحلل السياسة الأمريكية في مصر في الفترة موضوع الدراسة من خلال التعرض للمصالح الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والحاجات الملحة المتعلقة بصياغة السياسة الأمريكية تجاه مصر، ويحدد الكتاب الأهداف المحددة التي اختارتها الولايات المتحدة لمواجهة المنازعات الناشبة بين هذه الأهداف .

في الفصل الأول يتحدث الكتاب عن تشكيل السياسة الأمريكية تجاه مصر في سياق مجهود عريض ولإقامة استقرار في الشرق الأوسط قوامه السلام في المنطقة ، وإمكانية جعل المنطقة متاحة لفرص الاستثمار الأمريكي ومغلقة في وجه النفوذ السوفيتي ، وكان الحل هو توفير الاستقرار ، باعتباره الشرط اللازم والأساسي للسياسة الأمريكية في المنطقة فيما بعد الحرب العالمية الثانية .

ويتحدث الكتاب في ثنايا هذا الفصل عن أهمية مصر وموقعها وإمكاناتها والقواعد العسكرية البريطانية فيها وأهميتها الاستراتيجية في حالة قيام حرب ضد الاتحاد السوفيتي .

وفي الفصل الثاني يناقش الكتاب تطور القومية المصرية وما يمكن أن تشكله هذه القومية من تهديد للاستقرار في المنطقة بحسبان ثقل مصر السياسي والثقافي فيها . وفي هذا الفصل عن تاريخ الحركة الوطنية المصرية على مدى سنوات تاريخها الحديث وتحديدا بعد عام ١٨٨٢ ، وما أصاب هذه الحركة من تطور جذري في بواكير الخمسينيات من القرن العشرين إشارة إلى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، صاغت عناصره التوجهات الأيديولوجية الجديدة للزعماء الجدد ، إضافة إلى وجود إسرائيل، والأوضاع الاقتصادية لمصر في ظل وجود قناة السويس كمجرى ملاحي هام لنقل مصادر المنطقة البترولية ، والمواجهة بين مصر وبريطانيا حول الوجود العسكري البريطاني في قناة السويس .

وفي براعة فائقة يتحدث المؤلف عن الموقف الحساس الذي خلفه الوجود العسكري البريطاني في مصر للولايات المتحدة الأمريكية ، وعما إذا كان في وسعها التعاطف مع الوجود البريطاني في المنطقة ، وتتخلى بذلك عن المطالب الوطنية بما يشكله ذلك من مخاطر غير محسوبة؟ أم توافق على آمال المصريين في التحرر وتستجيب للقومية المصرية مضحية بتحالف استراتيجي مع بريطانيا، خاصة بعد أن وضعت في اعتبارها تداعيات الحرب العالمية الثانية من حيث قيام الاتحاد السوفيتي بمحاولات مد نفوذه إلى مناطق كانت ولا تزال تقع تحت النفوذ الغربي .

ويناقش الفصل الثالث من الكتاب في إطار تاريخي تطور العلاقات المصرية البريطانية من أواخر القرن الثامن عشر وحتى سنة ١٩٤٥ . ويحلل المؤلف فى هذا الفصل أصول الاهتمام الأمريكي بمصر منذ الثلاثينيات المتأخرة من القرن العشرين ، ويركز بصدد ذلك على تطور السياسة الأمريكية وموقفها من النزاع المصري البريطاني حول قاعدة القناة في عام ١٩٤٦ .

ويتناول الفصل الرابع تشكيل السياسة الأمريكية فيما يخص المواجهة

المصرية البريطانية في أروقة الأمم المتحدة في صيف عام ١٩٤٧ ، والتقاء الفكر الاستراتيجي لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في أواخر سنة ١٩٤٧ وبواكير سنة ١٩٤٨ ، وتطورات الصراع في العلاقات الأمريكية - المصرية الثنائية .

ويعرض الفصل الخامس للقضية الفلسطينية ، ويستكشف ردود أفعال السياسة الأمريكية تجاه الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨-١٩٤٩ . ويعد هذا الفصل هاما للغاية من حيث تحسس المؤلف ببراعة الاكتشاف القومي المصري المبكر لحقيقة النوايا البراجماتية للولايات المتحدة الأمريكية .

ويحلل المؤلف في الفصل السادس من الكتاب الجهود الأمريكية في عامي ١٩٥٠ و١٩٥١ لتحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط ، والإعلان الثلاثي الخاص بسباق التسلح بين دول المنطقة ، وإقامة قيادة الشرق الأوسط المعروفة اختصارا بـ MEC، ومقرها مصر كمقترح أمريكي .

ويستكشف المؤلف في الفصل السابع من الكتاب الجهود الأمريكية بين أكتوبر ١٩٥١ - تاريخ إلغاء النحاس باشا لمعاهدة ١٩٣٦- ويناير ١٩٥٣ لتسوية النزاع المصري البريطاني ، ومنح المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر ، وفكرة إقامة شكل مختلف من قيادة الشرق الأوسط في الشرق الأوسط أو إرهاصات حلف بغداد فيما بعد .

ويناقش المؤلف في الفصل الثامن من الكتاب تطورات السياسة الأمريكية مع حلول الإدارة الأمريكية الجمهورية الجديدة ، ويحلل دورها في تسوية قضية القاعدة العسكرية البريطانية في قناة السويس في يوليو ١٩٥٤ .

ويتعرض الكتاب في الفصل التاسع لرد فعل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحياد المصري في الفترة من ١٩٥٤-١٩٥٦ ، مجموعة عدم الانحياز ، الاقتراب المصري الصيني ، الاقتراب السوفيتي من مصر وقضية التسليح ، وصلة هذا كله بالسلام الأمريكي .

ويحلل المؤلف في الفصل العاشر والأخير من الكتاب السياسة الأمريكية أثناء أزمة السويس في سنة ١٩٥٦ .

أما في الخاتمة فإن المؤلف يتصدى لتلخيص النتائج الرئيسية للدراسة ويقدم بعض المستخلصات للموضوعات التي تعرض لها .

ويعد الكتاب في تقديرنا فائق القيمة إذ إنه يقدم بوضوح الصورة الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية وسياستها في ضوء مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية من ناحية والمتغيرات السياسية في المنطقة من ناحية أخرى .

وتكمن قيمة الكتاب في الخاتمة التي ختم بها المؤلف دراسته حيث يقرر أنه على الرغم من أن القتال في حرب السويس أكتوبر - ديسمبر ١٩٥٦ كان قصيرا وغير حاسم ، فإنه قد دمر القليل الباقي من حسن النيات بين لندن والقاهرة ، وأشعل القومية المصرية ، ودفع الرئيس جمال عبد الناصر أكثر إلى طريق الحياد . وفوق هذا فإن الحرب قد دمرت كل الخطط الأمريكية لتنمية السلام الإقليمي ، وزادت من الشعور بالمرارة عند عبد الناصر تجاه القوى الغربية وزادت ميله لممارسة الحياد Neutralism والقومية العربية . لقد بزغ نجم عبد الناصر من الحرب كزعيم على طول العالم النامي لأنه قاوم العدوان العسكري القادم من دول الغرب القوية وإسرائيل . ولقد صعدت التجربة من حملة عبد الناصر لتوحيد العالم العربي خلف قيادته .

ومهما أثنينا على هذا العمل فإننا لا نستطيع أن نوفيه حقه من التقدير . وعلى الرغم من أن الكتاب صدر في سنة ١٩٩١ ، إلا أنه لا يزال يحمل بين صفحاته دروسا مستفادة وعبرا نحن في أشد ما نكون في حاجة إليها في السنوات الأولى من الألفية الثالثة .

أ. د . عبد الوهاب بكر

الإصدارات الحديثة

الإصدارات الحديثة

إصدارات باللغة العربية

- محمد حسن غانم : الشخصية المصرية المعاصرة ، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة ، القاهرة ٢٠٠٦ .
- محمد عبد الوهاب : عبد الناصر والسياسة الخارجية الأمريكية ١٩٥٢-١٩٥٦، العدد (٦٣) من سلسلة مصر النهضة ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٦ .
- يونان لبيب رزق : ديوان الحياة المعاصرة ، أحوال مصر الاجتماعية ١٩٢٧-١٩٣٠، الكتاب الرابع عشر ، مركز تاريخ الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
- يونان لبيب رزق : ديوان الحياة المعاصرة ، الأوضاع السياسية في عهد صدقى ١٩٣٠-١٩٣٤، الكتاب الخامس عشر ، مركز تاريخ الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
- أحمد زكريا الشلق وآخرون : محمد علي وعصره ، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٥ .
- أحمد زكريا الشلق: أحمد فتحي زغلول والآثار الفتحية ، الهيئة العامة لقصور الثقافة، إصدارات خاصة، القاهرة ٢٠٠٥.
- أحمد السيد النجار : الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك ، دار ميريت ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- إلهام ذهني : رؤية الرحالة الأوروبيين لمصر بين النزعة الإنسانية والاستعمارية ، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٥ .
- أيمن فؤاد : دار الكتب المصرية تاريخها وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

- أيوب أبو ديه : إسماعيل مظهر من الاشتراكية إلى الإسلام ، عالم الكتب الحديثة ، إربد، ٢٠٠٥ .
- ــــــــــ : سلامة موسى من رواد الفكر العلمي المعاصر ، عالم الكتب الحديثة ، إربد ، ٢٠٠٥ .
- تتالي مونتل : حفر قناة السويس ، المشروع والتنفيذ ، دراسة في تاريخ ممارسات التقنية ، ترجمة عباس أبو غزالة ، دار عين ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
- ثناء فؤاد عبد الله : مستقبل الديموقراطية في مصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ .
- حافظ محمود : المعارك في الصحافة والسياسة والفكر ١٩١٩-١٩٥٢ ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- حامد عمار : السياق التاريخي لتطور التعليم المصري ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ٢٠٠٥.
- حمادة إسماعيل : انتفاضة ١٩٣٥ بين وثبة القاهرة وغضبة الأقاليم ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- حسن بكر : العنف السياسي في مصر ، أسيوط بؤرة التوتر ، الأسباب والنتائج ١٩٧٧-١٩٩٣ ، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٥ .
- خالد فهمي : سبيل محمد علي باشا ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- ذوقان قرقوط : الأسطورة والحقيقة في التاريخ العربي ، محمد علي - جمال عبد الناصر ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- رفيق حبيب : طريق النهضة ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- رونالد ستورس : توجهات بريطانية شرقية ، ترجمة رءوف عباس ، المشروع القومي للترجمة، القاهرة ٢٠٠٥ .

- سامي شرف : سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر ، ج١ ، ط٢ ، الفرسان للنشر ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- سامية خضر : الشخصية المصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- السباعي محمد السباعي : عبد الوهاب عزام رائدا ومفكرا ١٨٩٤ - ١٩٥٩ ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- سعيد أبو الريش : جمال عبد الناصر آخر العرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٥ .
- سيد علي إسماعيل : تاريخ المسرح في مصر في القرن التاسع عشر ، مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- شوقي جلال : المجتمع المدني وثقافة الإصلاح ، دار عين ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- صفاء شاكر : إسماعيل صدقي ، الواقعية السياسية في مواجهة الحركة الوطنية ، سلسلة التاريخ، الجانب الآخر ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- طارق البشري : الجماعة الوطنية ، العزلة والاندماج ، دار الهلال ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- عبد الغفار شاكر : منظمة الشباب الاشتراكي ، تجربة مصرية في إعداد القيادات ١٩٦٣-١٩٧٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٥ .
- عبد الوهاب بكر : الجريمة في مصر في النصف الأول من القرن العشرين ، الشوارع الخلفية ، العدد (٦٢) من سلسلة مصر النهضة ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- عبير حسن عبد الباقي : طبقة الأفندية في مصر في النصف الأول من القرن العشرين ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ٢٠٠٥ .

- عثمان إبراهيم وكارولين كورخان : محمد علي الكبير، خصوصية عائلية ملكية، مذكرات حميمة ١٨٠٥-٢٠٠٥ ، ترجمة هدى كشرود ، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة ٢٠٠٥ .

- علي عبد العزيز سليمان : العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجي ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٥ .

- ف. روبرت هنتر: مصر الخديوية ، نشأة البيروقراطية الحديثة ، ترجمة بدر الرفاعي ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة، ٢٠٠٥ .

- فان بملن : مصر وأوروبا ، ج١ ، ترجمة عادل صبحي تكلا ، المشروع القومي للترجمة القاهرة ، ٢٠٠٥ .

- فرد لوسون : الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية لمصر في عهد محمد علي ، ترجمة عادل الشهاوي ، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة ٢٠٠٥ .

- لطيفة محمد سالم : فاروق الأول وعرش مصر ، بزوغ واعد وأفول حزين ١٩٢٠-١٩٦٥ ، سلسلة التاريخ ، الجانب الآخر، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٥ .

- ــــــــــ : فاروق من الميلاد إلى الرحيل ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٥ .

- ــــــــــ : ما بعد السقوط ، دار الشروق ،القاهرة ٢٠٠٥ .

- لمعي المطيعي : موسوعة الألف شخصية مصرية في القرن العشر ين ، الدار العربية للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٥ .

- محسن محمد : رؤساء الوزارات بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٥ .

- محمد عفيفي : عرب وعثمانيون ، رؤى مغايرة ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٥ .

- مديحة دوس " إشراف " : وثائق الحملة الفرنسية ، مذكرات الضابط هويه ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٥ .

- منصور عبد السميع : حزب الكتلة الوفدية ، العدد (٦١) من سلسلة مصر النهضة، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- ف. روبرت هنتر : مصر الخديوية، نشأة البيروقراطية الحديثة ، ترجمة بدر الرفاعي ، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- فرد لوسون : الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية لمصر في عهد محمد علي ، ترجمة عنان الشهاوي ، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- فطين أحمد فريد : الدبلوماسية المصرية وأزمة السويس ، ط٢ ، مطابع الشرطة للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- ماسيمو كامبيني : تاريخ مصر الحديث من النهضة إلى مبارك ، مترجم ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- هالة مصطفى : الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف ، مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- وحيد عبد المجيد : التغيير طريق مصر إلى النهضة ، دار مصر المحروسة ، القاهرة ٢٠٠
- يونان لبيب رزق : ديوان الحياة المعاصرة، أحوال مصر السياسية ١٩٢٧ - ١٩٣٠، الكتاب الثالث عشر ، مركز تاريخ الأهرام ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- ــــــــــ : مصر والإصلاح السياسي ، كتاب الهلال ، دار الهلال، القاهرة، ٢٠٠٥.
- فطين أحمد فريد : مصر والدولة العثمانية من سلاطين بني عثمان إلى باشوات مصر ، سلسلة تاريخ مصر القومي ، مطابع الشرطة للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٤ .

إصدارات باللغة الإنجليزية

* Anne Alexander , Nasser His Life and Times , The American University in Cairo Press , 2005 .

* Amira Sonbol "ed. and trans.", The Last Khedive of Egypt , The Memoirs of Abbas Hilmi 11., AUC Press , 2005.

* Arthur Goldschmdt and Amy Johnston , Re- envisioning Egypt 1919-1952, The American University in Cairo Press , 2005 .

* Henry Habib Ayrout , The Egyptian Peasant , The American University in Cairo Press, 2005.

* Joel Beinin , The Dispersion of Egyptian Jewry , Culture , Politics , and the formation of a Modern Diaspora , The American University in Cairo Press , 2005 .

* Nelly Hanna and Raouf Abbas , Society and Economy in Egypt and the Eastern Mediterranean 1600-1900 , Essays in Honor of Andre Raymond , The American University in Cairo Press , 2005.

* Maha Abdelrahman and others " ed." , Cultural Dynamics in Contemporary Egypt, AUC Press, 2005.

* Otto F.A. Meinardus, Christians in Egypt , Orthodox, Catholic, and Protestant Communities. Past and Present , AUC Press 2005.

* Said Qutb : A Child from the village , translated by John Calvert and other , American University in Cairo and Syracuse University Press, 2005.

* Samia Mehrez : Egyptian Writers between History and Fiction, essays on Naguib Mafouz , Sonallah Ibrahim, and Gamal al-Ghitani, AUC Press, 2005.

* Agnieska Dobrowolska and Khaled Fahmy , Muhammed Ali Pasha and his Sabil , The American University in Cairo Press , 2004.

* Ahmed Zewail , Voyage through Time : Walks of Life to Nobel Prize , AUC Press, 2004.

* Amy Johnson , Reconstructing Rural Egypt : Ahmed Hussein and the History of Egyptian Development , AUC Press, 2004.

*Arthur Goldschmdt,Jr.and Robert Johnston , Historical Dictionary of Egypt, The American University in Cairo Press , 2004.

* Maha Abdelrahman , Civil Society Exposed , The Politics of NGO's, The American University in Cairo Press, 2004.

* Malak Zaalouk , The Pedagogy of Empowerment : Community Schools as a Social Movement in Egypt , AUC Press 2004.

* Nelly Hanna , A Cultural History of Cairo's Middle Class , Sixteenth to the Eighteenth Century , AUC Press, 2004.

* Jean-YvesEmpereur , Alexandria Past and Present , The American University in Cairo Press , 2002 .

* Khaled Fahmy , All the Pasha's Men , Muhamed Ali , His Army and the Making of Modern Egypt , The American University in Cairo Press , 2002.

* Saad Eddin Ibrahim , Egypt , Islam , and Democracy , The American University in Cairo Press , 2002.

Eisenhower Library, Dulles Papers, Telephone Call Series, Box No. 7, telephone call from Mr. Rowntree, 26 October 1957.

40 - NA RG 59-674-83/9 -657,memo of conversation, subject 'Egypt's relations with Syria and Saudi Arabia', 6 September 1957. See also Dwight D. Eisenhower Library, Dulles Papers, Telephone Call Series, to Secretary of State, 28 October 1957, Dulles: 'The Arabs now realize that Syrian conduct is being dictated from Moscow and even the Egyptians are concerned...'.

41 - NSC 580/11, 'Policy towards the Near East', p. 4.

42 - G. E. Meyer, Egypt and the United States: the formative years (Rutherford, N.J., 1980), p. 194.

43 - D. D Library . D. D Diary , Ann Whitman File , Dulles Conversation with Eisenhower 23/7/1958.

memo of telephone call to the Canadian Prime Minister, 11 April 1956.

27 - Princeton University, Dulles oral history project, Anderson, p. 38.

28 - Princeton University, Dulles oral history project, Black p. 23.

29 - Neff, Warriors at Suez, p. 288.

30 - NA RG 218 CCS-092 'Egypt', note by Secretary of State to JCS, 31 July ,1956.

31 - Dwight D. Eisenhower Library, Dulles-Herter Series, Box No. 6 'Dulles', draft letter from Eisenhower to Sir Anthony Eden, September 1956: The use of military force against Egypt under present might have consequences even more serious than causing the Arabs to support Nasser.'

32 - NA RG 218 CCS -092 'Egypt', JCS 2105/38,July 1956.

33 - Dwight D. Eisenhower Library, Eisenhower Papers, Ann Whitman Ele, Box No.8, NSC 297, meeting of the NSC, 7 September 1956, CIA Report.

34 - Text in US Department of State, United States Policy in the Middle East ,September 1956-June 1957 (Washington D.C., 1957), pp. 144-50.

35 - Executive Session of the Foreign Relations Committee of the US Senate, 29 January 1957, vol. 9, pp. 10 and 151.

36 - NA RG 59 Intelligence Report 7577, 1 September 1957.

37 - Dwight D. Eisenhower Library, Dulles Papers, White House Memo Series, Eisenhower to Dulles, 13 November 1957.

38 - Dwight D. Eisenhower Library, Eisenhower Diary Series, Box 23, April 1957, telephone call from Dulles to Eisenhower, 26 April 1957.

39 - Dwight D. Eisenhower Library, Dulles Papers, White House Memo Series, Box No.5, Meeting with the President, memo of conversation with the President, 2 September 1957; see also Dwight D.

a single defence organisation), had been signed on 24 February 1955, a few days only before the raid.

13- Princeton University, Dulles oral history project, Francis Russell,pp.6-7

14 - NA RG -Box 2 from US Embassy, Cairo to Department of State 28 September 1955. In an interview with C. Foster, Nasser said 'the behaviour of Israel was standing as an obstruction between States and the Arab world'.

15 - Princeton University, Dulles Papers Box 96: 'Nasser 1955'.

16 - NA RG 59 -BOX 4042 -780 -5 MSP/9-453.

17 - Personal interview with Ambassador H. Byroade, Washington D.C., 1984.

18 - Dwight D. Eisenhower Library, John Foster Dulles Papers, White House memo series, from Allen Dulles to John Foster Dulles, undated.

19 - New York Times, 30 September 1955, 'Cairo Statement'.

20 - Dwight D. Eisenhower Library, Eisenhower Papers, International Series, Box 8, folder 'Egypt' 27, from Eisenhower to Colonel G. A. Nasser, 27 February 1956.

2 - NA RG 59, CIA Papers, personal and private copy by Allen Dulles.

22 - Dwight D. Eisenhower Library, Dulles-Herter Series, Box No. 5: 'Dulles', 28 March 1956, Top Secret.

23 - Ibid.

24 - Dwight D. Eisenhower Library, Eisenhower Diary, Box No. 9, 8 March 1956.

25 - B. Lewis, 'Middle Eastern Countries' Reaction to Soviet Pressure', Middle East Journal, vol. 10, Spring 1956, No. 2, 136.

26 - Dwight D. Eisenhower Library , Eisenhower Diary ,Box No. 4,

NOTES

1- National Archives, Washington, D.C. (NA) RG 59 -Box 4020 -774-11/3- 1745 from Cairo to Secretary of State, 17 March 1954. Also, personal interview with Radwan, Cairo, 1985.

2 - Dulles's statement to the Foreign Relations Committee of the US Senate, 25 May 1953. See also J. C. Campbell, Defence of the Middle East (New York,1960),p.4

3 - Dwight D. Eisenhower Library, Eisenhower Papers, National Security Council Summaries of discussions of the NSC, 31 March 1953.

4 - Princeton University, Papers Box 73: 'Near East Trip'. There is an important point made by Dulles on pp. 1-2. See also NA RG 59 Department of State, from American Embassy, Ankara to the State Department, 28 May 1953.

5 - Ibid.

6 - NARG 59, File (Washington, bilateral talks with Kingdom, concerning the Suez Canal base), July 1953, p. 9.

7- Dwight D. Eisenhower Library, Eisenhower Papers, NSC meeting147, 1 June 1953.

8 - Washington National Record Centre, Diplomatic Branch (WNR) Re-ports of August 1953 and 10 September 1953 , US Embassy Files, Box 2667, file 320 'Egypt and Israel'.

9 - NA RG 59 -Box 4016 -A 774 -00/3-154, from Cairo to Secretary of State, 3 March 1954 (Secret).

10 - NA RG 59 -Box 2979 -764 -87/9-154, from Cairo to Secretary of State, 11 September 1954.

11 - Donald Neff Warriors at Suez: Eisenhower takes America into the Middle East (New York, 1981), p. 33.

12 - The agreements, marking the establishment of the Baghdad Pact (grouping together Iraq, Turkey, Iran, Pakistan and Great Britain in

American Secretary of State 1953-1959 , was trying to enforce the United States global power . In other words , it was a kind of conflict between a regional power and a global power , each trying to outmaneuver the other , believing it might eventually win . By the end of 1958, Dulles accepted the Arab nationalism as a fact , by saying that " we must regard Arab nationalism as a flood tide which is running strongly . we can not successfully oppose it but we can put sand bags around positions we must protect ." [(43)].

sures of such forces. In fact, by ignoring its tremendous popular appeal, American policy tended to unify and to strengthen Arab nationalist sentiment[42].

In conclusion, it is possible to say that US-Egyptian relations in the 1950's represented the epitome of a conflict between the interests and needs of a growing regional power -Egypt -and those of an established, Western, global power -the United States. One of Nasser's principal ambitions was to diminish any foreign influence in the region. This was based in part on his experience of Egypt's national movement, and thus on his memories of the long struggle to bring about the withdrawal foreign troops from the country as a for full independence. More immediately, Nasser's was also based on his belief that the Arab collective security system was the only valid solution to the area's defence problems. Quite apart from the relative efficacy of such a system, it would mean primarily that Egypt's regional hegemony could be assured.

For their part, the US administration took some time to perceive that, by assisting Nasser to achieve some of his regional aims, they might also be serving their own long-term objectives, at least with regard to the East-West conflict. The Eisenhower administration had originally tended to operate on the principle that 'those who are not with us, are against us'. However, when they realised that Nasser, in pursuing his own interests, and the interests of Egypt as he conceived them, was far from uncritical of the behavior and the of the USSR, let alone of regional communist parties, grounds for common interests could be established. Conditional and unspectacular as this might have been, it nevertheless suggested that the US had come to recognise, in Nasser and in Egypt, a leader and a country worth cultivating, rather than antagonising.

So we can say that the US Egyptian relations during this period resembles a game of chess between Nasser of Egypt and Dulles of US. The young Egyptian leader was aspiring at that time to the leadership of the Arab military East region while John Foster Dulles , the

and Syrian crises, the US State Department's Office of Intelligence Research produced a new assessment of Nasser. This report declared that 'He [Nasser] expects Arab nationalism to save the Near East from Communism, just as it is freeing the Near East from Western Imperialism" (36). Eisenhower began to reconsider his own attitude towards Nasser and decided that it might be a good idea to try to come to terms with him. In a secret memorandum to his Secretary of State, the president asked, 'Do you think there would be any percentage in initiating a drive to attempt to bring back Nasser to our side?' In this memorandum, Eisenhower said that he did not have in mind 'anything spectacular, nor indeed anything that would get in the papers'. Rather, he was thinking in terms of a trusted envoy who would ask Nasser whether he saw 'any basis for a rapprochement"(37) This change of attitude by Eisenhower and his staff can be attributed to a number of factors. During the Jordanian crisis in April 1957, Nasser had proved that he had the ability to whip up the support of the Arab people and the Arabs had come to look upon him as symbol of their unity and their independence (38).

The Syrian crisis in August-September 1957, was a demonstration of the new political reality: Egypt under Nasser -not Iraq under Nuri al-Said, or even Saudi Arabia under King Saud had become the main champion of the Arab world (39). Nasser had proved his ability by 'saving Syria from communism' and was thus estimated to have put an end to communist penetration of the area(40). By the end of 1957, and the beginning of 1958, the US National Security Council analysts had come to the conclusion that 'Nasser has become so clearly identified with great success, that no rival is likely to challenge him" (41). Consequently, it should have been evident to American policy-makers at the time that their approach to the Middle East was likely to fail, if it came into conflict with Arab nationalist sentiments promoted by Nasser. By lending its support to unpopular regimes, the US might have been able, momentarily, to subdue nationalist resistance, but such regimes would be unable to resist indefinitely the internal pres-

encourage. Subsequently, the US Joint Chiefs of Staff stated in their assessment that 'it would be harmful to the US and to Western interests, if the Middle East became more closely affiliated with the Communist bloc, or more firmly neutralist"[32]. In addition , the CIA warned that the resort to force by Great Britain and France in the Suez Canal 'would result in increased Soviet pressure on Iran ' and that this would undoubtedly affect aversely the American strategy of containing Soviet penetration in the area[33].

As a result of these consideration , the US insisted upon the withdrawal of British, French and Israeli forces after the Anglo-French-Israeli invasion of Egypt in October 1956. In advising President Eisenhower to take this course of action, not only had Dulles played a major role in preserving Western interests in the Middle East, he had also helped to enhance Nasser's prestige and popularity. Nasser, however, deceived himself, not realising that his popularity would cause the American policy-makers to consider him as the Grand Master of the Middle Eastern chessboard, under new American rules. From 1956 onwards, Soviet-Western rivalry in the area of the Arab-Israeli conflict had been transformed into a Soviet-American rivalry. This consequence became more apparent in January 1957, when Eisenhower outlined the new American initiative to fill the 'vacuum' created by the Anglo-French withdrawal from Egypt.

The 'Eisenhower Doctrine' of January 1957 sought to mobilise the Middle East against the perceived Soviet-Egyptian threat. The US promised to help countries by protecting their independence and integrity against overt armed aggression from communist or 'communist dominated' countries [34]. This was necessary, Dulles explained, because Great Britain's unwise attack on Suez destroyed British credibility and crippled the Baghdad Pact. Although Dulles refused to cite any particular 'communist dominated' country in the Middle East before the Senate Foreign Relations Committee, Admiral Radford identified Egypt and Syria as the states in question[35].

Nevertheless, in the late summer of 1957, after the Jordanian

draw the offer of American funding and that President Eisenhower was content to be guided by him in this respect[27] Neither Great Britain, nor the World Bank, as equal partners with the US in funding the scheme, had been consulted prior to this sudden change in American plans[28] The abrupt manner with which Dulles revoked the American offer reflected the new American approach towards Egypt. It marked the use of the tactic of the 'big stick', aimed at punishing Nasser for his refusal to co-operate with the West. On 26July 1956, seven days after Dulles's decision, Nasser reacted to 'the slap in the face received from the West' by nationalising the Suez Canal Company, the revenue from which would henceforth be used to construct the dam at Aswan.

Faced with this startling development, the major concern of the US administration was the reaction of France and Great Britain. Dulles called the apparent Anglo-French eagerness to use force and to drag the US along with them 'a crazy policy'. The American attitude can be attributed to a number of causes. Firstly, the US administration wanted to keep the Anglo-French dispute with Egypt over the Suez Canal separate it from the Arab-Israeli conflict. The fear that the two western countries would find a willing partner in Israel for a military solution to their problems increased the Eisenhower administration's pre-election anxieties[29]. Added to this, was the attitude of Dulles himself, who was still hoping to win over Nasser, since he saw him as the only Arab leader capable of of resolving the Arab-Israeli conflict. Secondly, the American leadership understood that US interests were not greatly affected by Egypt's decision to nationalise the Suez Canal, as long as it continued to function efficiently. The US had no financial interests in the Canal, whereas it did have considerable economic and military interests in the Middle East as a whole[30]. There was clearly some concern about the adverse effect which American military involvement might have, not simply on world public opinion, but especially on attitudes in the Arab and Muslim worlds[31].

Finally, it was clear to the US administration that only the USSR stood to gain from the poor image of the US which such action might

of Dulles, his mission was a failure[20].

This failure marked a turning point in the thinking of the Eisenhower administration in general, but specifically in that of Dulles himself, regarding both Nasser and Egypt. The US administration now began to move towards the achievement of three political aims. Firstly, it tried hard to form a competing anti-Nasser and anti-Soviet camp, under the banner of the leadership of Saudi Arabia[21] Secondly, in seeking to limit Nasser's influence in the Arab world and to counter his activities in the Middle East, Dulles suggested to President Eisenhower that the US should encourage Great Britain to maintain its existing relationship with Jordan and thus help to prevent a situation in which a pro-Egyptian coup d'etat might succeed[22] Thirdly, Dulles increased American support for the Baghdad Pact[23] It was clear that American policy-makers' real concern was to find a new strategy in the area, aimed at isolating Egypt from the rest of the Arab world, and leaving it no ally but the USSR. In Eisenhower's view, this might lead Egypt to "join us [the United States] in the search for a decent peace' [24] However, the sequence of events moved rapidly. Not only did Dulles consider Nasser wholly responsible for the failure of Anderson's peace mission, more importantly, he was never to forget that Nasser helped the USSR to 'leap over the northern tier of defence'. For the first time since 1946, the USSR was a full participant in Middle East politics[25].

Dulles's frustration and Nasser's stubbornness led the former to take unusual military and economic measures against Egypt. On the one hand, from April 1956 onwards, Dulles actively used his influence to ensure that Israel solved its major defence problems, by putting pressure on Canada and France to provide Israel with more arrns[26]. On the other hand, Dulles, as an international lawyer, began to study the legal aspects of imposing an arms embargo on Egypt. However, for Egypt the major blow carne on 19 July 1956, when Dulles withdrew the American offer to help finance the construction of the Aswan High Dam. It appears that it was Dulles's personal decision to with-

ticular, should be maintained simply as defensive powers , not offensive ones [16]. As a result, at Bandung, Nasser informed the Chinese of his eagerness to obtain arms from the Eastern bloc. This did not prevent him from simultaneously continuing to press the US for arms, since he was eager to avoid any further rift in relations with the US. Undoubtedly, also, Nasser was wary of some of the political implications of arms purchases from the Eastern bloc.

For his part, Dulles did not take the matter seriously, since he was convinced that Nasser was bluffing and was simply trying to blackmail the US[17] However, events were soon to prove him wrong. On 27 September 1955 , Nasser made public the details of his arms purchase from the from the Eastern bloc(known as the Czech arms deal) , thus facing the US administration with a fait accompli. In a memorandum to his brother , Allen Dulles, Director of the CIA, offered his own assessment of Nasser and of Egyptian policy: 'Nasser has won prestige and a position of leadership in the Arab world by the Soviet arms deal. He is determined to do everything possible to maintain this position. . . . If he can maintain his independence and prestige through an arrangement with the West, he would prefer that to a closer tie-up with the Soviets[18].

Despite the arms deal and the improvement in Soviet-Egyptian relations, Egypt continued to demonstrate a willingness to improve its bilateral relations with the US. Egypt's diplomacy was aimed at mitigating American disappointment at Egypt's deal with the Eastern bloc. The Egyptians were keen to deny that, because of the arms deal, Egypt 'is going to open the door to the Soviet penetration of the are"' [19] However, the American leadership did not remain passive in the face of this development. Dulles revealed the American peace initiative for resolving the Arab-Israeli conflict. This was considered to be one of the most comprehensive such plans of the 1950's. American hopes were centered on the mission of Robert Anderson. In January 1956, eighteen years before Kissinger, Anderson shuttled between Cairo and Tel Aviv. However, in spite of his optimism, as well as that

creasingly violent confrontation was initiated between the two countries, reaching a climax in the Suez war twenty-one months later. As one historian has observed, 'with the Gaza raid, the count-down to war began[11].

Nasser's humiliation in Gaza and the almost simultaneous an announcement of the establishment of the Baghdad Pact, led him to assume that there was pressure being brought to bear to force Egypt to participate in the Pact[12]. Egypt's historical rivalry with Iraq for leadership of the Arab world led Nasser to think that he must not appear to be weak, nor must he submit to any Israeli threat. As a result, it seems that the timing of the Gaza raid, rather than the Egyptian military defeat, was the main factor behind Egypt's later policy towards the Baghdad Pact and Israel. Nasser felt that his emergence as one of the leading figures in the Arab world would be seriously damaged if he were to show a greater willingness to compromise, especially after the visible destruction wrought by the raid. This episode marked the inauguration of an Arab 'cold war', between Cairo and Baghdad. This, in turn, helped to shape the course of the peace process between Egypt and Israel. The chain of events did not help Egypt to become a bridge for peace, as the US administration had hoped. Rather, it became a barrier against any such peace for some time to come. As for the Americans, they believed that 'the raid put an end to any hope for the steps towards peace'[13].

The sequence of events touched off by the Gaza raid does, in fact, seem to have driven a wedge between Egypt and the US, since it marked the end to the honeymoon between the governments of the two countries[14]. Nevertheless, Nasser was still hoping to keep on good terms with the US and hoped eventually to acquire American arms. Before leaving for the Bandung Conference, Nasser did his utmost to see Dulles, in order to discuss a matter of mutual interest[15]. However, it was all in vain. The Egyptian president became convinced that no Egyptian argument could change an American strategy which was based on the assumption that all Arab countries, and Egypt in par-

dispersal of military resources all the more imperative and it was, therefore, necessary to build up the facilities available in the countries which constituted the 'Northern Tier', ranging from Turkey in the west to Pakistan in the east. These countries felt, in Dulles's words, 'the hot breath' of the Soviet Union more directly than did Egypt and, as a consequence, promised to be more amenable to American influence(7).

Nevertheless, the failure of Dulles to secure Egyptian participation in an American-inspired Middle East defence organisation did not affect American hopes that Egypt might become the first Arab country to make peace with Israel. While negotiations dragged on between Egypt and Great Britain, Egyptian-Israeli contacts moved even more slowly. The Egyptian Minister of Foreign Affairs, Muhammad Fawzi, speaking to the UN official, Ralph Bunche, suggested that Egypt could accept one partition, but not two. These feelers were abandoned when information concerning them was leaked to the press. However, both Bunche and the State Department agreed that an Arab-Israeli settlement might yet be possible(8).

In 1953-4, the US did not want to see Nasser weakened. In Ambassador Caffery's view, 'Nasser is the only man in Egypt with strength enough and guts enough to put over an agreement with Britain'.(9) With the Anglo-Egyptian treaty signed in 1954 and with Nasser's control secured, US policy-makers, especially the architect of American foreign policy, Dulles, believed that a gradualist approach would resolve the Arab-Israeli conflict. Furthermore, the Egyptian government appeared to show a greater willingness to compromise(10). The Egyptian inclination to ease the tension with Israel at any cost should be viewed in conjunction with the regime's policy of improving its relations with the US, as well as with its eagerness to consolidate its domestic power base as rapidly as possible, in the face of strong opposition. However, the hopes of easing this tension were dashed when Israeli forces attacked Gaza on 28 February 1955. The Israeli raid marked the end of the relative calm which had hitherto prevailed along the Egyptian-Israeli border. A chain reaction of in-

that they would eventually win.

In 1953, the new American administration, led by Eisenhower and Dulles, was particularly concerned with the marked decline in Western and American prestige in the Middle East. The region, as a whole, appeared to constitute a major gap in the Western defence system.(2) The Eisenhower administration began to form a new American strategy towards the Middle East, in which 'Egypt is obviously the key' and which was aimed at the defence of the Middle East. The American National Security Council (NSC) report of March 1953 confirmed this intention and recommended that '[the USA] . . . should develop Egypt as a point of strength'.(3) Such American assessments persuaded the US administration to send Dulles to investigate the situation in person. The purpose of his visit was to generate support for a regional alliance, known as the Middle East Defence Organisation (MEDO). After speaking with Nasser, Dulles became convinced that MEDO would never materialise, that the original MEDO proposal no longer met the situation and was, as a consequence, outdated.

At the end of May 1953 Dulles returned from his mission. He submitted an extensive secret report to President Eisenhower, explaining the main reasons behind his decision that the idea of setting up a defence system centered on Egypt should be temporarily shelved.(4) Dulles now perceived the success of MEDO as a very remote possibility. He stated that many of the Arab peoples 'are more fearful of Zionism than of Communism' and that they were so engulfed in their quarrels with Great Britain and France that they paid little heed to the Soviet threats.(5) His assessment of the role of MEDO and of Egypt can be attributed to a number of factors. According to Dulles's top secret file 'the Suez Canal base was not important'.(6) Furthermore, it had become evident both to American and to British strategists that the defence of the Middle East against the USSR called for several bases in the 'Northern Tier', that is, on the borders of the USSR itself. Moreover, the existence of nuclear weapons made the need for a

Relations between Egypt and the
United States of America in the 1950's

(The Confrontation between Nasser and Dulles)

It is important to bear in mind the fact that when we speak of Egypt's policy in the 1950's, or of 'Egyptian-US relations' during this period, we are in effect referring to the policy of President Nasser. He was his own decision-maker and relied only on a marginal input from his advisers. He had no inner cabinet, or equivalent of the US National Security Council. He did occasion ally consult key personalities, such as the Minister of Foreign Affairs, and he did convene the Revolutionary Command Council (RCC) from time to time.[1] However. he used them more as sounding boards, rather than as instruments for policy guidance. For most of the time in question, the RCC simply rubber-stamped his decisions, especially after 1954 when Nasser had come to dominate the political system. In short, one can say that Nasser was his own man and charted the course of Egypt's foreign policy with little reference to others. The domestic and the regional factors which he was obliged to take into consideration in order to maintain this position of supremacy help to explain much of his foreign policy, including the relationship with the US.

During most of the 1950's, relations between Egypt and the US resembled a game of chess, played out between Nasser and John Foster Dulles (US Secretary of State, 1953-9). The young Egyptian leader aspired at the time to the leadership of the Arab Middle East. For their part, Dulles and Eisenhower, whilst they professed support in principle for the anti-colonialist nationalism represented by Nasser, were in practice constrained by the fact that the US was a status quo power. Nasser found the status quo invidious, since he regarded it as unfairly loaded to the advantage of the West and to the disadvantage of Egypt. He was intent on doing his utmost to right the balance. In other words, there existed the grounds for a conflict between a regional and a global power, with each trying to outmanoeuvre the other, in the belief

Relations between Egypt and the United States of America in the 1950's

(The Confrontation between Nasser and Dulles)

by

Dr. Muhammad Abdel-Wahab Sayed Ahmed
Faculty of Arts - Ain Shams University

Selected Bibliography

- (In a memory of the conquerer Ibrahim Pasha 1848-1948 - zikra al-batal al fatih Ibrahim Pasha , 1848-19489), The Royal Society for Historical Studies - Dar al- Kotob al - Masria Press , Cairo , 1948.
- Mohamed Ali and Europe , by Rene Cattawi bey & George Cattawi , translated from the French by Dr. Alfred Yellowos , with an introduction by Mr.Francois Charles Roux , Dar Al - Maaref Press , Cairo , N.D.
- Afaf Lutfi al- Sayyid Marsot , Egypt in the reign of Mohamed Ali , Cambridge University Press , 1984.

Egyptian treasury, the Egyptians were prevented the necessary means of life for the sake of the army which was devoted to carry out the foolish desires of the Sultan , Mohamed Ali was still a vassal of the Ottoman sovereign. The losses on the Egyptian side exceeded the gains if there were any. The Greeks - despite their heavy losses- were more fortunate than the Egyptians. They revolted against the Sultan , refused his despotism , and won the support and the respect of the powers.

I dare say that Mohamed Ali by the late twentieth of the 19th Century was thinking and comparing Egypt with Greece. It would not be an exaggeration if we suggested that he was comparing himself with Alexander Ypsilandis.

It is possible to say that the Greek revolution was a lesson which Mohamed Ali was aware of , and perhaps he was thinking by this time to revolt against the Sultan as the Greeks had done.

In 1832 , the Viceroy of Egypt took the risk and sent his army to Syria , and conquered an Ottoman territory within a very short time disclosing his insurgence and defying the Sultan , and promulgating an Egyptian revolt against the common enemy to both Greece and Egypt, that is the Ottoman Empire.

I wish not to reiterate the story of the Syrian campaign , but I wish to conclude that Egypt during the period (1832-1840) was in a revolution against the Ottoman Empire motivated by a keen desire to liberate itself from the Ottoman dependency , thus sharing the Greeks a common cause , that is freedom.

that he entered the war voluntarily to show the world that he could accomplish that which the Porte itself was equal to effect.

The powers, however, viewed Egypt at that time a third party in the war , and the rumors of Ibrahim Pasha's atrocities in the Morea , and his deportation of the Greeks to Egypt defamed Mohamed Ali and his son. They were the preys of an organized press propaganda campaign.

After the fall of Athens in June 1827 , the treaty of London was signed by England , France and Russia in the following month. That treaty forced an armistice on the two fighting parties (the Greeks and the Ottomans). Should the armistice not be accepted , the powers would effect a naval blockade and prevent any vessels from reaching Greece with arms and ammunition.

All the data available so far proves that Mohamed Ali had not the slightest intention to expand his territories in the Morea. His sole target was Egypt and its independence from the Porte , "I want nothing but Egypt. My wishes go no further. Egypt is a small country , but so productive that , without this war , it would have been a pearl. Ten years of peace and I will draw from it forty million talaries (riyals). If they leave me to work , this country will be so transformed that beside the four great world powers , England , Russia , Austria and France , Egypt by its money will be the fifth".

Before the Navarino tragedy , Mohamed Ali had ordered his son Ibrahim not to involve the army or the fleet in the war. While Mohamed Ali was concerned with supplying his besieged army in Greece with the necessary supplies in order not to force starvation , the Sultan on the other hand was preoccupied with the loss of a large part of his Empire. The problems facing each of the partners were different , as were the solutions they each envisaged.

The reasons for a revolt on the part of Mohamed Ali were present : - he was denied Syria as a compensation for his losses in Morea , he lost his fleet which cost millions of pounds taken from the

proving the country , and to extend his control over south Europe , consequently turning the Eastern Mediterranean to an Egyptian lake.

He viewed the Morea war a chance to show his strength to the whole world and his superiority over the Sublime Porte , some observers said at the time that Mohamed Ali - in case of winning the war in Morea - was intending to allow the Greek sailors a general amnesty if they resided with their families in Egypt .

Mohamed Ali and his son Ibrahim showed lavish tolerance and generosity towards the Greeks community in Egypt (Filiki Etairia) through a certain (Theodoritza) who was a member , was active in spreading its cause nationwide. The Viceroy did not resist the Greek revolution only, but he also gave support to its objectives and purposes .

According to this concept , one can appreciate and reconsider Egypt's role in the Greek revolution.

The London agreement between Great Britain , France , and Russia stipulated that the three powers will intervene in the war between the Ottoman Empire and Greece to settle the Greek question. It set the ground- work for the future destruction of the Egyptian fleet in the bay of Navarino (October , 20 , 1827), though the powers were thinking in 1827 to woo Mohamed Ali away from the Porte. On June 4 , 1826 Stratford Canning suggested to George Canning , the Secretary of State " Would it be impossible to enlist the Viceroy of Egypt - if you do not go to war with him - in the service of Greek mediation ... by holding out to him the prospect of a pashalik in Syria , in place of Morea , and some assistance , if he behaves well , in his ship- building scheme ?"

Was Mohamed Ali aware of the fact that it was a waste of time and resources on the reduction of a stubborn population which must be exterminated before the conquest of the country can be served ?

Many observers knew that the man had not the slightest intention of gaining advantage to himself on the side of Greece , and

In the battles which ensued , (Teodor Colcotrones) distinguished himself when he defeated the Turkish troops in the Morea and the Greeks established their revolutionary government (Nobly) in 1823.

The assistance the Greeks received from the western powers , whether in cash money or arms and manpower , and spiritual support , helped them to sustain their revolution .

When the Ottoman Empire failed to quell the revolt , they sought the assistance of the Viceroy of Egypt (Mohamed Ali). In 1821 Mohamed Ali arranged for a naval expedition to head to Rhodes. In June 1822 another expedition disembarked on the Cretian shores and contributed in the fighting taking place there. At (Svakia) the Egyptian troops succeeded in liquidating the rebels.

Happy with the victories of Mohamed Ali in Crete , Sultan Mahmoud 11 ordered his subordinate in Egypt to send a major expedition to the Morea in 1824 with the aim of annihilating the Greek rebels in return for the Viceroyship of the island of Crete.

It is wise to have a halt here to reconsider the reasons behind Mohamed Ali's approval to send his huge expedition to the Morea given the program he was carrying out at that time to make a new army and to introduce reformation in Egypt. Was it wise on his part to send his new army to fight in a foreign land which he had no idea about ?

It is said that Sultan Mahmoud , fearing the growing strength of his Viceroy in Egypt , sought to eliminate his power through entrusting him with costly military adventures on his behalf , thus weakening him , and eliminating his danger if he sought someday to declare his independence.

Another question arises- Why Mohamed Ali accepted to carry out this adventure, and what were his aims from dispatching it?

Mohamed Ali was a close friend of the Christians and the Greeks . He hoped always to make use of the Greeks in Egypt in im-

Greece and Egypt ...Partners in revolution

1821-1840

The year1815 witnessed the birth of the famous (Filiki Etairia) the friends society in Moscow , Bucharest , and Triesta . The major objective of the society was to relief the hellenic people from the Turkish colonization , expelling the Turks from their homeland , dispensing with the Turkish rule , and reviving the Orthodox Empire in the East .

Through the few years following its birth , the society succeeded in spreading the seeds of revolt against the Turks nationwide.

In 1820 Major- General (Alexander Ypislandis) joined the society after deserting the Russian army , and led the society's military operations in Moldavia and Romania (Aflaq and Baghdan in Turkish language). When in Moldavia he Committed the Galatz and Yassi massacres he was fired from the Russian army.

The society's slogan at that time was (Greece is for Greeks as Romania is for the Romanians).

Ali Pasha's insurgence in Yanina in 1820 was a major incentive for the Greeks to revolt against their colonizers . The Greek viewed it as a the proper time for their insurgence to start.

In the (Peloponnesus) the (seven friends society , Iforz) was instituted and the revolt spread in the Morea . The revolt took place in (Petras), (Kalvrita) , (Kalomata), (Valtitsi) , (Tripolitza) , (Salona) in the Corenth bay .

In Crete , the (Sivaciotis) conquered (Khania) after a short siege . By the spring of 1821 the Greek territories became the scene of a great war between the Greek insurgents and the Turkish colonizers .

Good omen sided with the mutineers in 1821 when the Greeks conquered (Monmvasia) , and (Navarino) in June . By October the same year they opened (Tripoilitza) the Turkish capital in the Morea and announced the institution of a Greek government in Acar Corenth.

Greece and Egypt ... Partners in Revolution 1821-1840

by

Dr. Abdel-Wahab Bakr

Professor of Modern and Contemporary History

Zagazig University - Egypt

- **Hanna, Nelly**, Making Big Money in 1600: The Life and Times of Ismail Abu Taqiyya, Egyptian Merchant, Syracuse University Press 1992.

- **Hanna, Nelly**, In Praise of Books, A Cultural History of Cairo's Middle Class, Sixteenth to Eighteenth Century. Syracuse University Press 2002.

- **Herold, Christopher**, Bonaparte in Egypt, New York, 1962.

the irrigation system, the agricultural production in Egypt has become a product in the international market.

Moreover, the social structure of Egypt has developed with the increase of importance of the middle class.

Egypt has also known the Arabic press and journalism in his reign. In spite of the negativities and the criticism that have been subjected to this age, Mohammed Ali had ruled Egypt for about half a century under a powerful command, full of modern achievements in the field of legislation, organization, administration, economy, army and education.

Because of such achievements, Egypt owes him her great development towards modernization.

Bibliography:

- **Cuno, Kenneth**, Mohammed Ali and the Decline and Revival thesis in Modern Egyptian History, in Raouf Abbas (ed.) Reform or Modernization? Egypt Under Mohammed Ali, Cairo, March 2000.
- **Cuno, Kenneth**, The Pasha's Peasants: Land, Society and Economy in Lower Egypt 1740- 1858, Cambridge, 1992.
- **Crecelius, Daniel**, The Roots of Modern Egypt: A Study of the Regimes of Ali Bey al - Kabir and Mohammed Bey Abu al - Dahab. 1760 - 1775, Minneapolis: Bibliotheca Islamica, 1981.
- **Dodwell, Henry**, The Founder of Modern Egypt: A Study of Muhammed Ali, Cambridge, 1931.
- **Fahmy, Khaled**, All the Pasha's Men, Mohammed Ali, His Army and the Making of Modern Egypt, Cambridge, 1997.
- **Gran, Peter**, Islamic Roots of Capitalism, Egypt, 1760 - 1840, Austin University of Texas Press, 1979.
- **Ghorbal, Shafik**, The Beginning of the Egyptian Question and the Rise of Mohammed Ali, London, 1928.

So they registered this history in a series of volumes to achieve such goal, and to stress on Mohammed Ali's role in modernizing Egypt.

Cuno also refers that (The Founder of Modern Egypt) phrase had been formed during the early years of the 20th Century, when the writer's celebrated the hundredth memorial of Mohammed Ali's inauguration. However, Henry Dodel, the famous British historian, published a book in 1931 entitled "The Founder of Modern Egypt: a study of Mohammed Ali", that was translated and published in Egypt in a very short time.

Fahmy had also added that Mohammed Ali's position in the history of Egypt had not been changed when a team of Egyptian historians from the students of Shafiq Ghorbal (on top of them: Ezzat Abdel Kareem, Ahmed El Hitta, Ali Algretly and Gamal Aldeen Shayal) started to come to know about the documents of the Royal Palace of Abdeen.

Despite their ability to oppose many of the categories of the foreign historians and proved that -transformation to modernity -process, was not because of the efforts of the Royal family only, but of the Egyptian people as well.

Yet, the Egyptian historians couldn't change the fact that Mohammed Ali is the founder of Modern Egypt.

Generally speaking, whatever the criticism that was subjected to promote the idea of Mohammed Ali being the founder of Modern Egypt, or even the criticism subjected to his governing and managing attitude, the fact that Egypt actually became a modern country in his reign stayed true.

He had created a new administration, a well-trained and a modern army, where the Egyptians had been recruited for the first time. This modernizing of army led to an evolution in many domains, as economy, educational, social and cultural development. Egypt has come to know about the modern industry, after making a revolution in

became in a position to formulate their affairs and the course of events.

To make a long story short, I personally believe that the French occupation of Egypt surved as a shock that awakened the national feeling of the Egyptians and stimulated their desire for better ways of life in all domains, free from the nightmares of Mamlouks, the Ottomans and the French.

D- Mohammed Ali and the foundation of Hodern Egypt:

In regard to the issue of the beginning of modernizing Egypt during Mohammed Ali's era, Khaled Fahmy had discussed this category in his work "All the Pasha's Men" where he saw that the action of "foundation" being related to Mohammed Ali, has been taken for granted in the Egyptian national discourse, and that Mohammed Ali himself is one of the most important resources of this category, as he had always repeated in front of his European guests from diplomats and travelers, when he used to describe Egypt as a dead land before his coming and that his efforts had revived and transited it to modern age.

And that is due to his deep belief in his role in the history of Egypt and in the history of Ottoman State as a whole.

Kenneth Cuno has added that the successors of Mohammed Ali contributed in verifying such category and repeating it, especially the khedive Ismail who mentioned in a speech in 1866 that when his grandfather came to Egypt, he didn't find any features of civilization, also king Fouad has promoted this category when he invited a number of European historians and assigned them with writing his family's history. Those had helped in assuring Mohammed Ali's position as a founder of Modern Egypt. Especially that king Fouad who had oriented them to write a history for Modern Egypt concentrated on his father's- the khedive Ismail- and his grandfather's- Mohammed Ali- role.

C- The French Expedition and Modernization:

Prof. Andre Raymond has proved in his writing that the French Occupation in Egypt did not in any way induce progress for the Egyptians. The contents of Napoleon's manifesto to the Egyptian people were mere propaganda.

As for Christopher Herold study about "Bonaparte in Egypt" (1964) he has concluded that the determinism of history was bound to lead Egypt to open up to the outside world and modernity without French Occupation. He furthermore, argues that the monuments of Luxor and the Hieroglyphics on Rosetta Stone were bound to discovered and deciphered even the General Desiaux and engineer Buchard.

In actual fact many French writers have exaggerated in their assessments of Napoleon's Venture. They have argued that modernity in Egypt was the result of Napoleon's Campaign in 1798.

On other hand, Egyptian writers are reluctant in their evaluation of French Expedition: One group tends to agree with the French School, while another group argue for the contrary and thus, minimize the results of Napoleon's Expedition.

However, it should be noted that the French occupation of Egypt lasted only for a very short time (only three years) and this short span could have never affected modernity in Egypt.

The experiment of Napoleon's Dewan in Egypt was restricted to small members of Egyptian dignitaries, while administrative reforms were mere ink on paper. The only fact that is unanimously agreed upon among historians, is the suppression of Egyptian people by Napoleon's troops.

Nevertheless, it must be admitted that the French had put an end to the Mamlouk Regime and also the Ottoman Control of the country.

Consequently, the Egyptian dignitaries and Al- Azhar scholars

work on the Egyptian countryside In the Eighteenth Century (1974); these two important contributions have modified many of our judgments about Ottoman Egypt.

This New School influenced the writing of Peter Gran "Islamic Roots of Capitalism, Egypt 1760- 1840" (1979), Abdulla Azabawi "The Cultural Movement in Egypt in the eighteenth century" (1976), Daniel Crecelius, "The Roots of Modern Egypt 1760- 1775" (1981), Mohamed Nour Farahat "Legislation and its social history in Modern Egypt" (1984), Kenneth Cuno, "The Pasha's Peasants, Land, Society, and Economy in Lower Egypt, 1740- 1858" (1992) and Nelly Hanna "Making Big Money in 1600: The Life and Times of Ismail Abu Taqiyya, Egyptian Merchant" (1997).

The forgoing scholars provide a different picture about Egypt under the Ottoman Rule, the conclusions testify to the fact that Egypt at that period was not as decadent as the early historians have depicted.

In view of these recent contributions, we find it necessary to argue that Egypt from the sixteen century to the end of eighteen century was not at all backward or decadent, simply because the Egyptian community during these three centuries had witnessed a process of development and prosperity before the appearance of Bonaparte and Mohamed Ali on the stage, according to Peter Gran work.

On the same line, Nelly Hanna has discredited the thesis that modernization in Egypt was the contribution of the Western Europe. She argues like, Gran, that Egypt had witnessed many developments especially in the domain of trade long before Napoleon's Expedition.

From the above arguments, it can be deduced that modernization in Egypt was a continuous, uninterrupted process linking the seventeen century with the glamorous nineteen century.

B- Modernization in the Ottoman Period:

Until the seventies of the twentieth century, Egyptian Historians (like Moh. Refeat, Moh. Sabry, Shafiq Ghorbal and their disciples Ezzat Abdel Kareem, Hassan Osman and others) depicted Egypt under Ottoman rule as suffering from backwardness and ignorance.

The Image about the period (1517- 1798) was characterized by chaos, unrest, dissension, and poverty.

Along with that, the cultural life was deteriorating. What made matters worse was the continuous dispute between the Mamlouk Grandees among themselves and against the Ottoman Viceroys and forces encamping in Egypt.

The verdict about that period can be attributed to the following factors:

1- When the French Expedition came to Egypt, the scholars accompanying Napoleon recorded in their writings a gloomy picture of conditions in Egypt presumably to justify their occupation of the country.

2- This interpretation was adopted by the elite in Egypt who were fascinated by the western model in all aspects of life.

3- The scarcity and poverty of historical sources, it should be noted here that manuscripts, archives and other documents were neglected by the early historians.

4- Most of writers who portrayed that period as a decadent period have looked at matters with the eyes and the concepts of the nineteenth century, and this unfair verdict belongs to the heresy of "anachronism".

However, scientific research work based on the manuscripts and archives of the Ottoman Period have changed radically such verdicts. This new trend was initiated by a group of Historians including Andre Reymond, who published a work about craftsmen and merchants in Ottoman Egypt (1973), Abdulrehim Abdulrahman who published the

teenth Century, wile the second appeared only in the second half of the Twentieth Century. However, it is true that both terms appeared on the stage in Egypt as a result of "Long acculturation" between Egypt and Europe.

It is clear that Europe had transformed itself from the Dark Middle Ages into the Renaissance or the New Birth in the Fifteenth Century, which lasted for three consecutive.

Then Europe witnessed an age of Enlightenment, with particular stress on reason and faith side by side with the technological advancement. In actual fact, the credit in all goes to the French Thinkers who nourished all European Countries with these notions.

With the Industrial Revolution and the French Revolution later on 1789, the third episode started in Europe. This epoch is usually called the age of Modernism and was described by Von Hegel as the moment of transformation and self- awareness. The major characteristics of this stage quite adamant in Philosophy, History, Politics, Sociology and Economics.

Having said all that, it is imperative to distinguish between Modernism and Modernization, for while the former refers to a chronological stage in the progress of history, the later refers to a process of liberation from the obsolete out dated rigid traditions in the community. This process is bound to cast off superstition and irrational thinking.

Thinkers from different corners have spotted the criteria for modernization which include: Industrialization, Urbanization, Secularization, Scientific thinking, Division of labor, Specialization, Individualization and Political Participation etc...

Although these concepts were contributed by Western Europe, Yet these ideas found there way to Egypt via its contacts with the Big Powers in Western Europe, be it through the relations with Imperialism or through the missions of the young Egyptians as early as the reign of Mohammed Ali Pasha.

Egypt in Search of Modernity

A- Concepts and terms:

This communication is an attempt to investigate some cultural issues in the history of Modern Egypt concerning Modernity and Renaissance since the advent of French Expedition in 1798- 1801. The question pose is could modernity take place at the hands of foreign invaders?

In fact, there are two arguments among historians and thinkers from the East and the West. The first argument claims that the Modernization of Egypt stated with the arrival of Bonapart's Expedition 1798- 1801, because this shock open the Egyptian minds to the achievements of the Western Civilization in diverse domains involving political and social values.

However, it must be admitted that this approach is akin to the traditional perspective of the Orientalists, who have been preaching the idea of the superiority of Western Europe.

On the other hand, many scholars believe that the French occupation of Egypt was an episode of darkness and suppression. Moreover, they argue, That Bonapart's Campaign exposed the Arab World to the greedy ambitious of the Big Powers in Western Europe. These writers believe that Egyptian Modern History should be placed chronologically at the time of Ottoman conquest in 1517.

This group of thinkers claim that the Early three centuries of Ottoman Rule in Egypt witnessed a degree of development on the economic and cultural levels.

It is our commitment to try to answer this big interrogation mark: Did Egypt move on towards modernity as a result of Bonaparte's Expedition, with all that it carried from the French Revolution its slogans, Voltaire and Gunpowder?.

This question motivates us to analyze two terms: "Renaissance" and "Modernity". The First term made its appearance in the Nine-

Egypt in Search of Modernity

by

Dr. Ahmed Zakaria Al-Shelek

Professor of Modern and Contemporary History

Faculty of Arts- Ain Shams University

Contents

Articles and Researches In English Language

Articles and Researches
In English Language



National Library and Archives
Center of Contemporary History of Egypt

Modern Egypt

Annual Referred Periodical of Modern & Contemporary History of Egypt

Modern Egypt

Issue 6 2007

NATIONAL LIBRARY AND ARCHIVE PRESS - CAIRO
2007